

أبي عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي
المتوفى ٨٠٣ هـ

تحقيق

جلال الأسيوطي

الجزء الثالث

المحتوى:

من أول سورة الحجر - إلى آخر سورة فصلت



http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales @al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

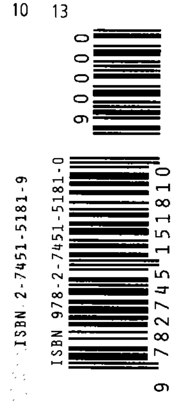
Title: TAFSĪR IBN ᶜARAFAH
classification: Exegesis of the Qur an
Author : Muḥammad ben Muḥammad ben ᶜArafah
Editor : Jalāl al-ᵓAsyūṭi
Publisher : Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Pages : 1736(4 volumes)
Year : *2008*
Printed in : Lebanon
Edition : 1st

الكتاب: تفسير ابن عرفة
التصنيف : تفسير قرآن
المؤلف : محمد بن محمد بن عرفة
المحقق : جلال الأسيوطي
الناشر : دار الكتب العلميـــة - بيروت
عدد الصفحات: 1736 (4 أجزاء)
سنة الطباعة : *2008*
بلد الطباعة : لبنان
الطبعة : الأولى



عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ١٢/١١/٨١٠ ٨٠٤ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

Aramoun, al-Quebbah,
Immbl. Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
B.P: 11-9424 Beyrouth-liban,
Riyad al-Soloh Beyrouth 1107 2290



بسم الله الرحمن الرحيم

سورة الحجر مكية

قوله تعالى : ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا ﴾ .

ابن عرفة : انظر هل يؤخذ منها أن الزائد على الشبع حرام لأن الآية خرجت مخرج الذم لهم والذم على تحصيل القوت ليس يحسن قال : ويجاب بأن الذم على المجموع وهو أكل القوت والتمتع واللهو .

قوله تعالى : ﴿ بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ ﴾ .

لا يستقل الكلام فالجواب : أنه أفاد الإخبار بكمال عبادتهم وأنهم جماعة كثيرون وتعدد الأشخاص مظنة التفطن والتفهم ومع هذا فكلهم يتعامون وتعمهم الضلالة ولا يصدق إلى الإيمان به بوجه .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ ﴾ .

قال بعضهم : هذا دليل على إبطال القول بحوادث لا أول لها وهل هذا كقولك هذا شراب من عسل من خل ، أو كقولك هذا من سكر من قصب ، أو كقولك هذا عسل من تمر بمعنى أن العسل يستخرج من التمر قال هو من الثاني .

قوله تعالى : ﴿ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ صَلْصَالٍ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ﴾ .

الكاف في موضع رفع على أنها خبر مبتدأ أو في موضع نصب صلة لمصدر محذوف فعلى الأول .

قال الزمخشري : مثل ذلك ﴿ نَسْلُكُهُ ﴾ أبو حيان : الأمر كذلك ورد الخولاني بأنه لا رابط بينه وبين ﴿ نَسْلُكُهُ ﴾ والمقام مقام الوصل فما قاله أن الزمخشري أصح .

قوله تعالى : ﴿ لا يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ .

قالوا حال ، قال الخولاني : مما قيل له من المجرمين ، فقال : لا تأتي الحال من المضاف إليه حسبما قال ابن مالك : والحال لا تأتي من المضاف إليه إلا إذا اقتضى المضاف إليه علمه أو كان بعض ما أضيف إليه كبعض من غيره من قدموا وكذلك تأنيث الفعل إذا كان فاعله المذكور مضافا لمؤنث هو جزء منه أو كالجزاء كقوله تعالى : ﴿ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾[سورة يوسف : ١٠] ومثال إتيان الحال من

المضاف إليه قوله تعالى : ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ ، ﴿ إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ [سورة المائدة : ٤٨] ورده أبو حيان : بأن ذلك كله منصوب على معنى أمدح قال وليس لإتيان الحال من المضاف إليه نظير ، قيل للخولاني : كما صح تأنيث الفعل تنزيلا للمضاف منزلة المضاف إليه كذلك يصح إتيان الحال من المضاف إليه فقال لا نظير له قبل قد أنشد عليه ابن عصفور في شرح الإيضاح :

أرى أربابهم متقلّديها ... إذا صد الكماة من الحديد

ولا يصح تأويل هذا على المدح ، قال الخولاني : ويمتنع كون لا يؤمنون حالا لأنه منفي بلا ولو كان حالا لكان بالواو ونقل ذلك عن ابن عرفة قال : بابا في السماء لأن من الابتداء الغاية يستدعي على المنهي والباب مبتدأه ومنتهاه في السماء ، فقال الظرفية : [٤٦ / ٢٢١] تصدق بأدنى شيء وبأدقّ الأحوال فتجعل من التبعيض .

قوله تعالى : ﴿ بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ ﴾ .

ابن عرفة : هذا إضراب انتقال لأنهم إنما أضربوا عن مفهوم قوله : ﴿ سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا ﴾ لأن مفهومه أن باقي حسدهم لا ينكر وما ذاك صحيحاً فأضربوا عن هذا المفهوم وقالوا : يك جميع ذواتنا مسحورة ولو كان إضراب إبطال للزم عليه أن تكون أبصارهم غير مسحورة وليس ذلك مرادهم وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا ﴾ ظاهرة وكالمناقض بقوله : ﴿ بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا يَأَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ .

قال ابن عرفة : الوصف بالأخص هو القرآن والذكر وصف أعم فلم عبروا بالأعم دون الأخص ، قال : والجواب أن في التفسير بالأخص تنبيه لذلك المعجزات الذي ورد بها القرآن وهم متعبدهم ذلك وأخذاه وانظر إلى المثل السائر ذكر بني الظعن وكنت غافلا قوله : ﴿ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ قال ابن زين : أرادوا أن اتصافه بما جاء به من الوحي مستفاد من الجن الذي يسترقون السمع ، فرده ابن عرفة وقال : إنهما أرادوا به جنون .

قوله تعالى : ﴿ مَا نُنَزِّلُ الْمَلائِكَةَ إلا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذًا مُنْظَرِينَ ﴾ .

يحتمل وجهين أحدهما : لأن حكمة الله تعالى جارية في أن نزل الملائكة لغير النبي إنما هو للانتقام منه أو لبعض روحه ، الثاني : أن حكمة الله تعالى جرت في إيمان خلقه إنما يكون نظر ما بالدليل والبرهان ولو نزلت الملائكة لاضطر خلقه إلى الإيمان لأنهم رأوا الحق عيانا والمعجزات التي أمر بها أصحابه ولم يروها ورأيناها نحن عيانا

لأن في القرن الثامن وقد شاهدنا القرآن محفوظا عن المخالفة باقيا على حاله لم يتبدل فيه شيء بوجه ولما عرف القاضي عياض في المدارك وإسماعيل القاضي قال : حدثنا عمرو المغربي عن أبي المساني القاضي قال : كنت عند إسماعيل يوما فسئل في إجازة التبديل على أهل التوراة ولم يجز على أهل القرآن ، فقال قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ فلم نجزيه التبديل عليه فذكر ذلك للمحاملي ، فقال : ما سمعت كلاما أحسن من هذا ، وقال عياض : وبمثله أجاب محمد بن وضاح لنصراني سأله عن هذا بينه .

قوله تعالى : ﴿ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ ﴾ .

نقل ابن عطية هنا خلافا في إبليس هل هو من الملائكة قال : والظاهر من هذه ومن كثير من الأحاديث أنه من الملائكة واستبعده ابن عرفة : لأن الملائكة معصومون قاله الأصوليون ، وحكى الطبراني عن ابن عباس : إن الله تعالى خلق ملائكة وأمرهم بالسجود لآدم فأبوا فأرسل عليهم نارا، ورده ابن عرفة بثبوت العصمة للملائكة .

قوله تعالى : ﴿ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي ﴾ .

الزمخشري : قسم هنا بالإغواء وفي ص ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[سورة ص : ٨٢] أقسم هنا بالفعل وهناك بالصفة قال فعادتهم يقولون هذا مناقض لأصل الزمخشري ولأنه ينفي الصفات جملة يقولون إن الله سميع لا يسمع ولا يبصر عالم لا يعلم مريد لا بأرادة قادر لا بقدرة بل سميع بذاته بصير بذاته .

قوله تعالى : ﴿ الْمُخْلَصِينَ ﴾ .

قلت لابن عرفة : ﴿ الْمُخْلَصِينَ ﴾ يغويهم ولا يسمعون منه ، فقال : بل لا يقدر على إغوائهم بوجه لكن زين لهم فقط لأن التزيين هو تحسين القبائح والإغواء هو الحمل على الوقوع فيها فالإغواء يستلزم الفعل والتزيين لا يستلزم فقوله : ﴿ إِلَّا عِبَادَكَ ﴾ مستثنى من الإغواء لا من التزيين فالمخلصون يزين لهم ولا يغويهم .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ ﴾ .

ابن عطية : الطبقة الأولى جهنم ، الثانية : الحطمة وهي طبقة اليهود ، والثالثة : السعير وهي طبقة النصارى ، وقال القونوي عكس هذا إن النصارى في الثانية ، واليهود في الثالثة ، وضعفه ابن عرفة قال : لأنهم مهما كثرت الرسل كانت عقوبة مكذبها ، وقوم موسى كفروا بموسى فقط والنصارى كفروا بعيسى وهو بعد موسى فعذابهم أشد لأنه سبقه من الأنبياء كثير دعوا إلى مثل ما دعا هو قومه .

قوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ ﴾ .

الضمير عائد على الغاوين .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾ .

ابن عرفة : قالوا إما كونهم مظروفين في الجنة فظاهر وإما حلولهم في العيون فلا يتصور فلا بد من حذف مضاف أي في نعيم جنات وعيون ، قال : وهذا إما مجاز تسمية الشيء بما يؤول إليه أو من مجاز التقليب لأن المتقين ليس لهم حين نزول الآية في الجنان إذ هم أحياء لم يمت منهم إلا القليل أو غلب من مات على ممن لم يمت ، كما قال : ﴿وإن الشهداء عند ربهم يرزقون﴾ .

قوله تعالى : ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلامٍ آمِنِينَ ﴾ .

قال بعضهم : ﴿ بِسَلامٍ ﴾ متعلق بمحذوف ﴿ آمِنِينَ ﴾ منصوب بادخلوا فالسلام صفة للقائلين والأمر صفة للداخلين معناه يقال لهم بسلام ادخلوها أمنين أي يقال لهم : سلام عليكم .

قوله تعالى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ ﴾ .

قال بعضهم : هذا دال على أن الغل لنا في التقوى ، قيل لابن عرفة : لعل الغل في قلوبهم وهم يجاهدونه ، فقال هذه صفة ممدوحة وهذا إن كان النزع في الآخرة وإن كان في الدنيا فلا كلام ، وقال ابن عرفة مرة أخرى: هذه الآية تدل على أن التقوى مساوية للإيمان وليست أخص قسمة بخلاف غيرها من الآيات إذ لو كانت أخص منه لما كان في قلوبهم غل .

قال الزمخشري : وعن الحارث الأعور كنت جالسا عند علي بن أبي طالب إذ جاءه ابن طلحة ، فقال له علي : مرحبا بكم يا ابن أخي أما أنا والله لأرجو أن أكون أنا وأبوك ممن قال الله تعالى في حقه : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ ﴾ فقال له قائل: كلام الله أعدل من أن يجمعك وطلحة في مكان واحد ، فقال : لمن هذه الآية لا أم لك .

قال ابن عرفة : لأن طلحة كان يقاتل عليا مع معاوية .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ .

قال القاضي عياض في المدارك : لما عرف بعيسى ابن سعادة من مشاهير العرب قال ، قال أبو الحسن القابسي : لما أتينا مرة ابن محمد الحافظ أنا وعيسى بن سعادة

والأصيل واقعناه نازلا من درج مسجد ، وقال من هؤلاء قول معاوية فوقف فسلمنا عليه ثم رجع فقعد ونظر في وجوهنا فقال ما أدري إلا خيرا حدثونا عن محمد بن كثير عن سفيان الثوري عن معمر بن قيس الملاي عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " احذروا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله تعالى[1] " وتلا ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْءَانَ الْعَظِيمَ ﴾ .

قال ابن عرفة : كان بعض البغداديين يقول إنما خصص لفظ السبع هنا لأن العدد الكامل الزائد على العدد التام إلا جزءا لأن الستة عدم تام الأجزاء قال : وعادتهم يجيبون إيتاء النعم والسكوت وتناسبها وهو أكمل من إتيانها والمد بها حسبما نبه عليه الزمخشري في سورة البقرة ، وأنشد عليه :

وإن امرئٍ أسدى إلي بنعمة ... وذكر فيها مرة لبخيل

ولا شك أن المقام شريف فلما ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه النعمة ، قال : واجب بوجهين أحدهما : أن التذكير بالنعمة الماضية إن كان إشعارا بورود نعمة أخرى في المستقبل فلا شيء فيه ، وإنما يكون امتنانا إذا لم يشعر بوروده نعمة أخرى في المستقبل وعليه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى وَوَجَدَكَ ضَالا فَهَدَى ﴾ [سورة الضحى ٥ ، ٦] الثاني : إنه ذكرها ليرتب عليها أمرا تكليفيا فيكون داخل في مقام الامتثال .

ابن عرفة فإن قلت : الجملة الثانية كانت مسببة من الأولى فهلا عطفت بالفاء فكان يقال : فلا تمدن عينيك ، فالجواب : إنه لما كانت السببية ظاهرة أغنت عن الإتيان بالفاء والله المستعان والتوفيق .

---

(١) أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء حديث رقم : ١٥٦٧٦ .

سورة النحل

مكية إلا ثلاثة آيات في آخرها .

قوله تعالى : ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ .

ابن عطية : إخبار عن إتيان بما سيأتي على جهة التأكيد وإن كان الخبر حقا لأنه لوضوحه كأنه قد وقع وإنما يجوز ذلك عندي لمن يعلم قرينة التأكيد ويفهم المجاز وإن كان المخاطب لا يفهم المجاز فلا يجوز وضع الماضي بوضع المستقبل [٤٦/ ٢٢٢] لأن ذلك يوجب الكذب .

قال ابن عرفة : عادة الطلبة يوردون عليه بقول أبي بكر لمن سأله النبي صلى الله عليه وسلم هذا هاد يهدي إلى الطريق ، وقوله نحن ما وتقدم الجواب بأن كلام أبي بكر من استعمال الأعم في بعض إخصائه والقرينة ، وقول ابن عطية : من نقل اللفظ حقيقة إلى مجازه فلا بد فيه من الملازمة الذهنية .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ ﴾ .

يتناول الطائع والعاصي ، فالطائع مخاصم لإظهار الحق ، والعاصي مخاصم بالباطل فهو من الكلام المتناول للشيء ونقيضه كقوله صلى الله عليه وسلم " إذا لم تستح فأصنع ما شئت " .

قوله تعالى : ﴿ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ .

هذا ترق لأن الدفء ميسر قريب إذ ليس فيها إلا إزالة صوفها ووبرها والانتفاع بها فليس عليها فيه مضرة ثم الامتناع بالمنافع أقوى لأن تسخيرها والحمل عليها وهذا مما لا يقدر الإنسان على فعلها ولا ما أتيح له فيها تكلف ومشقة عليها ثم الإنسان ما لا يأكل منها أقوى من ذلك وأشد لأن فيه بها وهذا لا يقدر الإنسان عليه لأنها محرمة فكيف تذبح وما أباح الله لنا ذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ .

وقدم الرواح وإن كان متأخراً في الوجود عن السراح لأن الجمال فيها حض الرواح أكثر لكونها ترجع مستعانة البطون ورد بأن ، قيل : هلا قصد الترقي فهو أحسن من التدلي ، وأجيب : بأنه إنما قدم المؤخر لأن الجمال حين الرواح كثير والجمال حين السراح إنما يكون عن جمالها في الرواح فإن [.....] بأنه سرحت من الغد جميلة وإن راحت ما فيه لم يكن بينها حين السراح جماله بوجه .

قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى اللهِ قَصْدُ السَّبِيلِ ﴾ .

قال ابن عرفة : لما ذكر الدلائل الفعلية قال من الناس من هداه الله بها فاهتدى ومنهم من ضل فجار وما لها اهتدى.

قوله تعالى : ﴿ لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ ﴾ .

صح صيغ الابتداء بالنكرة لأن فيها حتى التفصيل .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُ شَجَرٌ ﴾ .

ابن عطية : عن عكرمة اجتنبوا ثمر الشجر فإنه سمت .

ابن عرفة : يريد به كلأ الأرض لحديث النهي عن [.....] الكلأ حسبما ذكره في كتاب [.....] وكلام عكرمة نص في إطلاق الشجر على ما ليس له ساق فعلى هذا يكون لفظ الشجر مشتركا بين الكل والجزء وقدم المجرور لشرف السماء وعظم خلقها .

قوله تعالى : ﴿ يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ ﴾ .

قدمه لعموم الحاجة إليه من الحيوان العاقل وغيره ويقدر أن الأمر على ثلاثة أقسام ضرورية وحاجيه وتكميلية وترتيبه فقدم الزرع لدعوى الضرورة العامة إليه وقدم الزيتون على التمر ما يوقد به فهو تكميل للقوت والتمر ما يتفكه به فهو ترتيبي فكان أدون لأنه زائد على القوت عصر وقدم التمر على العنب لأن الخطاب لأهل الحجاز ليس بأرضهم إلا التمر فهو عندهم أشرف من العنب لأن محبته الإنسان طالما يعاهد وأدى عليه أقوى من مجيئه لغيره فالترتيب وهذا على صحة النقل ، جمع العنب لظهور الاختلاف في أنواعه لأن منه الأبيض والأكحل والأحمر فاختلافه في أنواعه بالطعم واللون والجرم والتمر إنها الاختلاف في أنواعها بالطعم والجرم فقط وانظر على هذا التقسيم المستوفى ، كقوله :

فراحوا في الآبار ومثله قليل وبعض لا وبالبحر هارب

وكقول الآخر :

فقال فريق القوم لا وفريقهم نعم وفريق ايمن الله لا ندري

وكقوله الآخر :

فهنا كسبي لم يكن أو كفارح به الدار أو محنية المقام

كقوله تعالى : ﴿ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا ﴾[سورة الشورى : ٤٩] وليس ثم غير هذا .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ .

أفرد الأول والآخر وجمع الوسطى لأن الأول تقدمتها آية أرضية والوسطى تقدمتها آية سماوية وهي أكثر من الآيات الأرضية ﴿ لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ ﴾[سورة غافر : ٥٧] أو يقال : إنما جمع الثانية إشارة إلى أنها نهي الأولى [...] ويحتمل أنه تعالى لو كانت الثانية نعمة سماوية وهي أشرف وأجل وأظهر من النعمة الأرضية جعل كل واحد منها على انفراد وآية لشهرته وظهوره أو لأن المذكورات أولا راجعة إما مجرد القوت أو الوصف الثالث وكلاهما شيء واحد بخلاف الثانية ، وقال في الأولى تفكرون لأنها أمور عادية إذ حصول الشراب [.....] أمر عادي وقد لا يكون عنه شيء وتسخير الليل والنهار والقمر أمر عقلي وليس بمادي ، والثالث : يقال لمن لقن الحجة والدليل بعد أن كان نفسه فهو أمر تذكيري فلذلك قال : ﴿ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴾ .

قدم الليل إما لأنه عدم والعدم سابق على الوجود أو لأن [.....] لنا يؤرخون الليالي وأول الشهر ليلة وقدم الشمس وإن كانت مؤنثه لأن ضوء القمر مستمد منها. ابن عرفة : أفرد الآية أولا إذ هي امتنان بنعمة أرضية ثم جميعها لأن الثانية امتنان بنعم سماوية أجلّ وأشهر من الأرضية فكل واحد منها آية وكذلك قال في الثانية ﴿ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ لأنها تعلم بمجرد العقل من غير تفكر ولا تأمل وفي الآيات الأرضية لا تعلم إلا بقدر زائد على العقل والتفكر ، وقال ابن الخطيب : الفكر في إعمال الفكر بطلب الفائدة والمذكورات راجعة لباب القوت وكل الناس محتاج إليه فعند ذلك يتفكرون النعم فيشكرونه ، وأما الثانية فيراها أعلى رتبة إذ منافعها أخص واغمض فيستحق صاحبها الوصف بما هو أعلا وأغمض وهو العقل .

ابن عرفة : وقوله يذكرون إنما جاء به أخيرا لأن التفكير ناشئ عن التفكر ولهذا اختلفوا فذهب بعض الحكماء إلى أن العلوم كلها تذكر به وأن النفوس كانت عالمة بكل علم فلما خالطت الأبدان ذهب عنها ذلك بكل ما تعلمه إنما هو تذكر كل ما كان وذهب ، ومذهب الجمهور أن أكثرها تفكر وبعضها تذكر فالتفكر لما لم يعلمه والتذكر لما علمه وتثنيته فلذلك جعله ثالثا .

قوله تعالى : ﴿ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ﴾ .

قال الزمخشري : مختلف الهيئات والمناظر ، وقال ابن عطية : أي أضافه كقوله ألوان من التمر لأن المذكورات أصناف عدت في النعمة والانتفاع بها على وجوه ولا يظهر الأمر حيث تلونها حمرة وصفرة وغير ذلك ويحتمل أن تكون تنبيها على اختلاف ألوانها حمرة وصفرة ، قال : والأول ابن عرفة لأنه اختلف بالأمور الذاتيات وهو أجل من الاختلاف بالأمور العرضية.

ابن عرفة : وفي الآية ردّ على الطبائعية لأنه لو كان أفعال الطبيعة لاختلف فبطل كون الأرض تفعيل بطبعها .

قوله تعالى : ﴿ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾ .

وصفه بالطري لوجهين الأول ، قال ابن عطية : لسرعة النتوئة للحوت فالأسنان إنما هو بالطري منه ، الثاني لابن عرفة : قالوا إن الخطاب لن يصل إليهم لبعد البحر عنهم فكأنه ، قيل : لهم في البحر المنعم عليكم مع نعمة لن تشاهدوها فتعرفوها وهي التلذذ بأكل السمك طريا لأنه أطيب من المملح .

قال الزمخشري : إذا حلف أن لا يأكل لحما حنث بأكل السمك وهو حنفي المذهب وعندنا فيه قولان ، فقال ابن القاسم : يحنث ، وقال أشهب : لا يحنث ، وقال ابن الخطيب : إن أبا حنيفة سئل عن من حلف أن لا يجلس على بساط فجلس على الأرض ، فقال : لا يحنث فأخبر بذلك أبو سفيان فقال : الأرض بساطا قال الله ﴿والله جعل لكم الأرض بساطا﴾ فكيف لم يحنث وقد حنث أن لا يأكل لحما فأكل الحوت فأخبر بذلك أبو حنيفة فقال : تسمية الأرض مجازا بخلاف تسمية الحوت لحما .

قوله تعالى : ﴿ وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ﴾ .

ابن عطية : هي اللؤلؤ أو المرجان قال والمراد البحرين بالحلو والمالح ، وقال في سورة الرحمن في قوله تعالى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾[سورة الرحمن:٢٢] إنه إنما يخرج من المالح .

ابن عرفة : وفدا جزء في الأمير أبو حسن المزيد أنهم استخرجوا من وادي رقاق شبه الجوهر واستشهد ببعض الحاضرين وكذلك سمعت أنهم خرجوا من موضع هناك المرجان لكنها صغيرة ومرجان صغير مكتوف اللون يسحقونه ويعملونه في الأدوية وإنما يستخرج الكبير البراق المنير المشرق من ماء البحر المالح .

قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ ﴾ .

أورد الزمخشري سؤالين ، أحدهما : إن الأصنام لا تعقل فهلا قيل : كما لا يخلق ؟ وأجاب ابن عرفة : بأنه لو عبر بها لكان الإنكار عليهم بأمرين من حيث كونها لا يخلق فقط ، وأجاب الزمخشري بأمرين: إما لأنهم سموها لنكتة وعيدوها فهو على نحو ما كانوا يعتقدون ، ورده ابن عرفة : بأنه إقرار لهم على معتقدهم وإما بأنهم عاملوها معاملة ما لا يعقل فروعي فيه [٤٦ / ٢٢٣] المشكلة بينه وبين من يخلق ، ورده ابن عرفة بأن المشاكلة إنما تكون حيث التساوي كقوله تعالى : ﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ ﴾[سورة آل عمران : ٥٤] ، وقوله :

وقالوا اقترح لوناً يجاد طبيخه   قلت اطبخوا لي جبة وقميصا

فالأول : شئت ، والثاني : كذلك وإما هذا فالأول مثبت والثاني منفي ، السؤال الثاني إنه إنما أنكر عليهم بتشبيههم من يخلق بمن لا يخلق ، فكان الأصل أن يقال : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ ﴾ لأن همزة الاستفهام إنما تدخل على المنكر والمسئول عنه ، وأجاب الزمخشري : بجواب لا يفهم .

قال ابن عرفة : إنما عادتهم أن يجيبون بأن الإنكار إنما يكون إلزام الخصم نقيض دعواه أما إذا كان الإنكار بإلزامه حين الدعوى فلا يصح هنا لو قيل لهم : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ ﴾ لم يكن الإنكار راجعا لنفي المساواة فلم يبق إلا أن يقال إن الله تعالى متصف بنقيض ما اتصف به معبودهم ، وهو الخلق فيكون المراد الإشعار بتنقيص معبودهم والتنقيص موجب لعدم الألوهية فليس المراد نفي مساواة الناقص للكامل إنما المراد الأشعار بتنقيص الناقص لأنه إذا قيل : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ ﴾ يقولون : نعم نحن شبهنا من لا يخلق بمن يخلق وقصارا أن يوجب تنقيص المشبه وكذلك هو منتقص فلما قيل : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ ﴾ كان الإنكار راجعا لتشبيه الخالق بمن لم يخلق لأن تشبيهه به يوجب تنقيص البارئ والتنقيص موجب لعدم الألوهية ، وقد قال : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [سورة الزخرف : ٨٧] فيستلزم نقيض دعواهم .

قوله تعالى : ﴿ لا يَخْلُقُونَ شَيْئًا ﴾ .

مصدر مضاف مؤكد لنفسه فهو نفي أعم لا نفي أخص .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا ﴾ .

ابن عرفة : قالوا إذا كان الشرط عين الجزاء كانت القضية باطلة مثل أن قام زيد والعد هو الإحصاء فكأنه قيل : إن تعدوا نعمة الله لا تعدوها فلا بد فيه من حذف ،

ويجيب بثلاثة أوجه : أي وإن تحاولوا عد نعمة الله لا تحصوها ، ومنهم من كان يحليها على ظاهرها من غير حذف ، ويجيب بثلاثة أوجه الأول : أن العد راجع للآحاد والإحصاء للمجموع فإذا عدوا آحادها وتوسطوا فيها ينسون ما بدأوا به فلا تحصوا الجملة بوجه، الثاني : إن العدد لإحصاء حاد النعم والإحصاء لأنواعها ، الثالث : إن العدد للأنواع والإحصاء للأجناس .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

أي لولا مغفرته لكم ورحمته بكم لما أنعم عليكم لمخالفتكم أوامره ونواهيه .

قال ابن عرفة : ويقوم منه أن الله تعالى لم يؤاخذ بعدم القيام بشكر النعم بذكره المغفرة والرحمة عقب ذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ .

أي وما تحدثون به أنفسكم وليس المراد في اصطلاح الفقهاء وتضمنت الآية الإشعار باتصاف الله تعالى بالقدرة والعلم فالقدرة بقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ ﴾ ، وهذا المعلم وعطف ﴿ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ على ﴿ مَا تُسِرُّونَ ﴾ للتسوية فهو أمر أستأثر الله به كما قال ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾[سورة لقمان : ٣٤] .

قوله تعالى : ﴿ لا يَخْلُقُونَ شَيْئًا ﴾ .

قال ابن عرفة : ﴿ شَيْئًا ﴾ إما المفعول أو مصدر دخل بعد النفي على الفعل المنفي فأكده لأن النفي دخل على الفعل المؤكد به فنفاه فيكون نفيا أخص لا نفي أخص ، قيل لابن عرفة : هلا قالوا: ليسوا قائلين لأن لا يخلقوا شيئا فهو أخص من الخلق منهم لاستلزامه له من باب أحرى ، فأجاب : بأن هذا يفيد إثبات الخلق لله تعالى بالفعل فهو أخص من إثبات قبوله للخلق .

قوله تعالى : ﴿ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ ﴾ .

قال ابن عرفة : هذه معدولة وليست سالبة لأن المعدولة تقتضي ثبوت الموضوع بخلاف السالبة .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ .

الضمير إما للأصنام أو للكفار .

ابن عطية : فعلى أنه للكفار يكون وعيدا أي وما يشعر الكفار أيان يبعثون للعذاب ولو اختص هذا المعنى لم يكن في وصفهم بعدم الشعور فائدة لأن الأنبياء والملائكة

والصالحين كذلك هم في الجهل بوقت البعث ، ورده ابن عرفة : بأنه إنما يصح هذا لو نفى عنهم العلم بوقت البعث فهو أمر أستأثر به الله تعالى ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ [سورة لقمان : ٣٤] إنما نفى عنهم الشعور به والأنبياء قد حصل لهم الشعور به وعلموا بأشراط الساعة وأماراتها .

قوله تعالى : ﴿ إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ .

اعلم أنه تارة يراد بها نفي الكمية المتصلة كقولك الجوهر واحد بمعنى أنه لا ينقسم وهي في قولك :﴿ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ لنفي الأمرين معا والوصف بواحد دال على أن لفظ الإله كلي .

ابن عرفة : فإن قلت : ما حد الإله ؟ قلنا : هو المعبود المنقاد إليه وإن شئت هو المستغني بذاته عن العبادة وإن شئت هو المستحق للعبادة وهذا هو الصحيح ويبطل الأول بأن الله سمي إلها في الأزل لكنه مستحق للعبادة والأصنام الآلهة لاستحقاقها عندهم العبادة .

قوله تعالى : ﴿ فَالَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ ﴾ .

الفاء للسبب وليس هو من باب ذكر اللازم عقيب الملزوم إنما هو من باب ذكر الشيء عقب نقيضه لأن لازم كونها إلها واحدا التصديق لا الإنكار والكفر وظاهر كلام الزمخشري : أن الوحدانية ثابتة بالفعل لأنه قال قد ثبت بما تقدم إبطال أن تكون الآلهة لغيره فكان من نتيجة الوحدانية ووضوح دليلها استمرارهم على شركهم فظاهر كلام ابن عطية : أنها ثابتة بالسمع لأنه قال لما تقدم وصف الأصنام جاء الخبر الحق بالوحدانية وهذه مخاطبة لجميع الناس فعلمه أن الله متحد وحدة تامة لا يحتاج لمكانها إلى ما أنضاف إليها .

ابن عرفة : والصحيح غيره إنها مستفادة منهما معاً، قال : وذلك أن القضية على ثلاثة أقسام عقلية كقولك الواحد نصف الاثنين والجوهر متحيز أو مفتقر إلى العرض وشرعته كقولك الميت يبعثه الله ، ومركبة منها كقولك الله سميع بصير ، واختلفوا في قوله:﴿ اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ [سورة النساء : ١٧١]فذهب الفخر [...] إلى صحة إثباته بالسمع ، ونقل ابن التلمساني في شرح المعالم اللدنية عن بعضهم أنه لا يصح إثباته بالسمع ، وقال في شرح المعالم الفقهية أن ما يتوقف دلالة المعجزة عليه لا يصح إثباته بالسمع .

ابن عرفة : لوجود الإله لئلا يلزم عليه الدور وما لا يتوقف عليه يصح إثباته بالسمع كقوله ﴿ وَاحِدٌ ﴾ ذكره في الباب السابع في الإجماع .

ابن عرفة : وعندي أن الآية تدل على إثبات الوحدانية بالسمع والعقل كقولك ﴿ فَالَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ قُلُوبُهُمْ مُنْكِرَةٌ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ ﴾ فكأنه يقول والمكذبون بالآخرة ﴿ قُلُوبُهُمْ مُنْكِرَةٌ ﴾ ، ولو كانت لا تتوقف على السمع لقال فالصم العمي أو فالمتصامون قلوبهم منكرة فذكره عقب الإيمان يشعر بعليته له فهو داخل على أنهم سمعوا فلم يؤمنوا بالآخرة ولو لم يتنكر فعلها على الإيمان لما ذكره بعده .

قوله تعالى : ﴿ لا جَرَمَ ﴾ .

قيل : في كلها بمعنى حقا ، وقيل : لا نافية ، وقيل : نافية وجزم وحده بمعنى حق فعلى هذا يكون فعلا ماضيا وينسى عليه فتح إن من قوله تعالى : ﴿ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ ﴾ ، وكسرها لأن المفتوحة تكون فاعلة به .

قوله تعالى : ﴿ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ ﴾ .

قال ابن عرفة : هو عندي كاللف والنشر ، فيسرون راجع لقوله :﴿ قُلُوبُهُمْ مُنْكِرَةٌ ﴾ ويعلنون لقوله ﴿ مُسْتَكْبِرُونَ ﴾ لأن الاستكثار في الأقوال والأفعال وهو هيئة ظاهرة .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ ﴾ .

ابن عطية : هو عام في الكافرين والمؤمنين واستدل بأحاديث الزمخشري بجواز أن يراد بالمستكبرين عن التوحيد يعني المشركين و يجوز أن يعلم تغير كل مستكبر .

ابن عرفة : الصواب أنه خاص بالكفار لأن النحويين قالوا: إذا تقدم الاسم منكرا ثم أعيد معرفا بالألف واللام فهي للعهد . [٤٦/ ٢٢٤] كقوله تعالى : ﴿ عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ ﴾[سورة المزمل: ١٥،١٦]، وقال هنا : ﴿ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ ﴾ ثم قال : إنه لا يميت المستكبرين فهم أولئك بلا شك .

ابن عرفة : وفي الآية سؤال وهو أن الصحيح أن المحبة والكراهة ليستا على طرفي النقيض وإن تقسم قسما ثالثا وهو أنه لا يحب الإنسان شيئاً ولا يكرهه وإذا كان كذلك لا يستلزم إثبات الكراهة، وكراهة الله تعالى لهؤلاء ثابتة موجودة فهلا قيل : إن الله يكره المستكبرين قال : وعادتهم يجيبون عن هذا بوجهين ، الأول : أن المحبة والكراهة في حق الله تعالى على طرفي النقيض ولا يصح ارتفاعها ووجود القسم الثالث إلا في حق

المخلوق والجاهل بحقائق الأمور لأنك إذا كنت تعلم حقيقة ما اتصف به فلا بد من أن تحبه أو تكرهه وإنما ينتفي عنك الأمران إذا لم تعلم وخفي عليك أمره فحينئذ لا تحبه ولا تكرهه فإنك لا تدري ما هو عليه من قبيح أو حسن والله تعالى عالم بحقائق الأمور فنفي المحبة في حقه يستلزم ثبوت الكراهة ، الوجه الثاني : أن العرب إذا أرادوا المدح قالوا : حبذا زيد وفي الذم لا حبذا زيد فلولا من قولك لا حبذا زيد ملزوم لثبوت الذم ما قالوا ولو كان كما قلت : لما كان قولهم لا حبذا صريحا في الذم بل كان يكون تارة ذما صرفا وتارة لا مدح ولا ذم فدل على أن نفي المحبة عندهم ملزوم لثبوت الكراهة والذم ،قال ابن عرفة : والمحبة والإرادة في حق الله تعالى مترادفان لأن المحبة في حقه مردودة إلى صفة الفعل أو إلى الإرادة أي يفعل بهم الحسن أو يريد بهم فعل ذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ .

قيل : إن ﴿ مِنْ ﴾ للتبعيض ورده أبو حيان بالحديث الصحيح الذي خرجه مسلم في آخر كتاب الفضائل " من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة ، ولا ينقص من أوزارهم شيئا " ، وأجيب : بأن المضلين ترتب عن كفرهم وزران أحداهما متعلق بهم ، والأخر متعلق بمن أضلهم ، ورده ابن عرفة : بأنه إنما يتم هذا لو كانت التلاوة ومن أوزار إضلال من اتبعهم فتضاف الأوزار للضلال لا لهم .

ابن عرفة قال والظاهر أن من للسببية ومن ثم معطوف مقدر هو مفعول أي ليحملوا أوزارهم وزرا آخر ليست أوزار الذين يضلونهم ، ونقل عن أبي حيان أنه قال في سورة البقرة إن ﴿ مِنْ ﴾ تكون بمعنى مثل ولكنه شاذ .

قوله تعالى : ﴿ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ .

قال أبو حيان : إنه حال من مفعول يضلونهم .

ابن عرفة : الصواب إنه حال من الفاعل لأن العلم إنما يطلب ممن ينصب نفسه منصب المفيد لا ممن نصبها منصب المستفيد قيل له : فعل هذا الأصوب أن يكون متعلقا بيضلونهم ، فقال : وإليه حينئذ للمصاحبة فلا بد من الحال .

قوله تعالى : ﴿ مِنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ .

ما كان تحت الأرض فهو أساس وما فوقها سواء عندهم ومجموعها هي القواعد .

قوله تعالى : ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ .

أن قلت : لم قال ﴿ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ وهل هو إلا فوقهم ؟ فالجواب بوجهين الأول : قال ابن عطية : يحتمل أن يكون خرورة يمينا وشمالا فقال ﴿ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ ليزيل ذلك الاحتمال ، الثاني : قال بعضهم لو لم يقل ﴿ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ لاحتمل أن يكونوا لما رأوا علامات السقوط خرجوا فحينئذ خر السقف ، فقال ﴿ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ ليفيد أنهم تربصوا حتى هلكوا .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْزِيهِمْ ﴾ .

قال ابن عطية : هذا يدل على دخولهم النار وهو نظير قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ ﴾ [سورة آل عمران : ١٩٢] ورده ابن عرفة : لأن الإيمان إنما دلت على أن دخول النار ملزوم للخزي لأن الخزي ملزوم لدخول النار وما تم له هذا إلا لو كانت هذه القضية تنعكس كنفسها كلية وهم في اصطلاح المنطقيين إنما تنعكس جزئية فيقال : كل كافر فاجر أيدخل النار فينتج كل كافر مدخل وإنما عكسها عندهم بعض المخزى كافر .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ .

راجع للأمر الباطن النازل بهم والسوء راجع للأمر الظاهر الحال بهم في أبدانهم ، فإن قلت : كيف أكده بأن وخطابهم إنما هو لله تعالى بأن ذلك حق ، وأجيب : بأن هذه المقالة صدرت منهم قبل حلول العذاب بأولئك فهم في مظنة الإنكار لها .

قوله تعالى : ﴿ فَأَلْقَوُا السَّلَمَ ﴾ .

يريد أنهم استسلموا لقضاء الله والمغلوب إذا استسلم تارة يعترف وهو كقوله تعالى : ﴿ وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ﴾[سورة النساء : ٩٤] وتارة ينكر موجبات العقوبة كهذه الآية طمعا في أن يقبل ذلك منه [.....] .

قوله تعالى : ﴿ فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ ﴾ .

فيها حال مقدرة .

قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ ﴾ .

قال الزمخشري : للذين أحسنوا يدل من خير مكانة لقول الذين أتقوا .

ابن عرفة : أراد أن خيرا من كلام الحاكمين فهو والذين أحسنوا معمولان لقالوا، الزمخشري : ويجوز أن يكون كلاما مبتدأ عند القائلين .

ابن عرفة : يريد أنه يحتمل أن يكون من كلام المحكي عنه ونظير ذلك أن يقول زيدا قول خيرا الحمد لله ، فيقول : أنت حاكيا لكلام قال زيد خيرا الحمد لله فهذه من كلام المحكي عنه ، فإن قال : أقول الحمد لله ، فقلت أنت: قال زيد خير الحمد لله فهذه من كلام الحاكي عنه والقول محكي به الجمل والمفرد المؤدى معناها .

قوله تعالى : ﴿ وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ .

وقال في الفريق الآخر﴿فلبئس مثوى المتكبرين﴾، ولم يقل دار المتكبرين ، فأجاب ابن عرفة : بأن مثوى هي الإقامة والإقامة مطلقة بصدق بأقل الأزمنة كقوله : ولقد كان في قول . . . . .[1]' ولذلك قال تعالى : ﴿ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾[سورة الأنعام : ١٢٨] ورد القليل يستلزم ذم الكثير من باب أحرى وأما النار فهي محل للسكنى ، والسكنى مظنة الطول فناسب الإتيان بها في محل المدح لأن الإنسان قد يسكن الموضع الزمن القليل ويمل من سكناه ولا يحب البقاء به فأتى به دار الآخرة ليفيد أنها محبوبة مرادة بسكنى الزمن [...] بل إذ ليس فيها مال .

قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يَجْزِي اللَّهُ الْمُتَّقِينَ ﴾ .

وهم المتقون المذكورون في قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ ﴾ جزاؤهم قد ذكر فكيف يشبه النبي نفسه ، فأجاب ابن عرفة بوجهين : الأول أن المتقين في قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ أنهم الصحابة لأنهم هم الذين حصلت لهم التقوى وحسن نزول الآية والمتقون في قول الله تعالى يجزي الله المتقين يراد بهم عموم المتقين في كل زمن والألف واللام فيه للجنس فشبه جزاء ضيف بجزاء ضيف آخر فالمغايرة على هذا في المخزي ، الثاني : إن المغايرة في الجزاء ومعناه مثل ذلك الجزاء بجزي الله المتقين جزاء آخر وذلك رضاه عنهم خير لا بجزاء عليهم أبدا ونظرهم إلى وجهه الكريم ، قيل له : يلزمك أن يكون يشبه الأعلى بالأدنى وقد قالوا إن الشبه لا يقوى قوة المشبه به ، فقال : قد ذكروا عكس التشبيه وجعلوا منه ﴿إنما البيع مثل الربوا﴾، والبيع متفق عليه والربا مختلف فيه ، قلت وأورد ابن عرفة : السؤال مرة أخرى ، فقال : قد نص على جزاء المتقين في قوله تعالى : ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ ﴾ فكيف يقول لذلك يجزي الله المتقين فيلزم عليه الشيء بنفسه ، ثم أجاب : بأن الجزاء الأول حاصل لأن الجنة مخلوقة على الصحيح فلهم الآن فيها ما يشاءون

---

(١) بياض في المخطوطة .

ويجزيهم الله في المستقبل جزاء آخر إشارة إلى دوام النعمة وعدم انقطاعه وإلى ما ورد أن في الجنة ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وإلى حصول النعيم لهم بالفعل .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولا ﴾ .

حكى الفقهاء في كتاب الجهاد والخلاف هل خلا العقل من جمع أو لا وحكاه [٤٧/ ٢٢٥] المازري في المعلم ، قلت لابن عرفة : قد قالوا لأن رسالة النبي صلى الله عليه وسلم هو ونوح كانا عامين العرب والعجم فدل على أن غيرهما لم يرسل للعجم فيرى العقل حلا من السمع ، فقال : إنما ذلك في التفاصيل والأحكام وأما الإخفاء بوجود الدون وحدانيته فكل شيء أرسل بذلك على العموم ، فإن قلت : قس بن ساعدة وغيره من فصحاء العرب وعبدة الأصنام كانوا لا يعرفون الإله بوجه ، قلنا : إنما ذلك في عوامهم وأما رؤساؤهم فيعرفون وجود الإله وإن كانوا متعاهدين على ذلك .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ ﴾ .

ابن عطية : إنما هو للمبالغة لا للحصر لأنه قد ينزل له عن ذلك ، وأجيب : بأن المعنى إنما قولنا لشيء إذا أردناه إيجاده وإحداثه ، قال الثعلبي ، وابن الخطيب : الآية تدل على أن القرآن غير مخلوق وإنما كان يلزم عليه التسلسل ، ورده ابن عرفة : بأن أهل الأصول قالوا للصفات قسمان متعلقة كالعلم والإرادة والقدرة والكلام ، وغير متعلقة كالحياة ، والمتعلقة قسمان مؤثرة كالقدرة والعلم ، وقالوا : إن الصفات الغير مؤثرة تتعلق بنفسها فالكلام وإذا كان كذلك فما يلزم عليه التسلسل .

قوله تعالى : ﴿ إِذَا أَرَدْنَاهُ ﴾ .

ابن عطية : أي إنما قولنا لشيء مراد لنا .

ابن عرفة : إن قلت كيف هذا "وإذا" ظرف لما يستقبل ، قلنا ذكر ابن مالك : إذا يكون ظرفا لما مضى ومثله بقوله تعالى : ﴿ وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ [سورة التوبة : ٩٣] فلذلك هي هنا .

قوله تعالى : ﴿ فَيَكُونُ ﴾ .

ابن عطية : قرئ بالنصب على جواب الأمر قال : وفيه تأمل ، وقال الزمخشري : النعت عطف على القول .

ابن عرفة : والتأمل الذي فيه والله أعلم هو أنه وجد القول في الزمن الأول ، ولم يوجد المقول له إلا في الزمن الثاني ألا ترى أن قولك قام زيد فعمرو يقتضي الوجود لقيام زيد في الزمن الأول وبعده قيام عمرو في الثاني وأمر الله تعالى يقتضي الوجود المتأخر فلا يصح وجوده في زمن لم يوجد فيه المقول له وهو الزمن الأول وهذا مغاير ما فسرنا به [...] النقرشي في تقييده على ابن عصفور لما ذكر احتجاج من زعم أن الفاء كالواو وبقوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾[سورة الأعراف : ٤] وأجاب عنه بأن المعنى أردنا إهلاكها ،كما قال النقرشي : فيه نظر ، قلنا : الذي فيه هو أن الفاء تقتضي الترتيب فيقتضي وجود الإرادة في الزمن الأول ولا مراد لأنه لم يوجد إلا في الزمن الثاني والإرادة من الصفات المتعلقة فلا يصح انفكاكها .

قال ابن عرفة : والجواب عن هذا أن الزمان في حق الله محال وإنما هو باعتبار المتعلق فصح على هذا العطف على كن .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا ﴾ .

ابن عرفة : يحتمل أن تكون المفاعلة هنا حقيقية لأن من هجرك من أهلك فقد هجرته ، ويحتمل أن يكون بمعنى مثل [.....] الفعل ، وهو الصحيح هنا لأن المشركين لم يهجروا المسلمين في الله قال وهذا لف ونشر فقوله تعالى : ﴿ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾ راجع لقوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَأَجْرُ الآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ لقوله تعالى : ﴿ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ .

عبر عن الصبر بالماضي لأن متعلقه ماض وعبر عن التوكل بالمستقبل لأن متعلقه مستقبل والتوكل يترك الأسباب التكميلية عدد جائز واختلف فيه بترك الأسباب التي لا قوام للإنسان إلا بها فمذهب الفقهاء تحريمه ومذهب الأصوليين جوازه .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلا رِجَالا نُوحِي إِلَيْهِمْ ﴾ .

يدل على تخصيص الرسالة بالرجال فيحتج به من قال إن مريم عليها السلام ليست نبية ، ويجاب : إما بأن الآية إما اقتضت تخصيص الرجال بالرسالة لا بالنبوة ، وإما بأن قوله : ﴿ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ﴾ متعلق بـ﴿ أَرْسَلْنَا ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ ﴾ .

دليل على أن خبر التواتر يفيد العلم وعلى أن خبر الواحد يفيد العلم لأن المعنى فاسألوا أهل الذكر لتعلمون إن كنتم لا تعلمون فهو سؤال عما لم يعلم وإن كان

المسئولون بالمعنى عدد التواتر فهو خبر تواتر و إلا فهو خبر واحد محصل للعلم في الوجهين .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ .

ابن عطية : الذكر القرآن ، وقوله تعالى : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ إما بشروحك عليهم أنت القرآن وإما بتفسيرك المجمل وشرحك ما أشكل منه فيدخل فيه ما تبينه السنة من أمر الشريعة .

ابن عرفة : إن أراد تفسير المجمل وشرح ما أشكل منه فالناس العلماء كأبي بكر وعمر وإن أراد البيان المعنى الأول وهو سرده عليهم نصه وأتيه فالناس عام ، انظر قوله تعالى : ﴿ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ والتفكر إنما يكون من العلماء ، قال وفي الآية سؤال وهو أن المبين بعد التبيين ، وأنزل يقتضي الإجمال وإنزاله دفعة واحدة ونزل يقتضي التنجيم حسبما ألم به الزمخشري في أول خطبة كتابه ، والقرآن نزل أولا دفعة إلى سماء الدنيا لم نزل منها منجما فأنزل قبل نزل ، وجاءت الآية على العكس وهو أن بيان ما نزل يقع بإنزال الذكر فجعل متعلق أنزل مبينا بمتعلق نزل قال : وتقدم الجواب بأن متعلق أنزل راجع للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يبين بها ما نزل على أمته مفصلا منجما .

قوله تعالى : ﴿ أَنْ يَخْسِفَ اللَّهُ بِهِمُ الأَرْضَ ﴾ .

هذا من باب القلب لأن الخسف إنما هو بهم لا بالأرض فهو مبالغة فالباء سببية وانظر قوله تعالى : ﴿ لَوْلا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ﴾[سورة القصص : ٨٢] فالعاصي إنما تقع العقوبة به لا بمجمله ، وقوله : ﴿ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ ﴾ قيل :﴿ السَّيِّئَاتِ ﴾ مصدر وقيل : مفعول لمن وأن الخسف بدل منه وهو بدل الأخص من الأعم والمراد بخسف الأرض بهم انقلابها وزلزالها ، فإن قلت : هلا قيل أن يخسفهم الله في الأرض ، فالجواب : إن هذا أبلغ أن خسف محلهم بهم أبلغ من خسفهم فقط .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ ﴾ .

أو للتفصيل باعتبار من حلف من الأمم في أن بعضهم خسف به الأرض وبعضهم عذب .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَأْخُذَهُمْ فِي تَقَلُّبِهِمْ ﴾ .

أي في حركاتهم وأسفارهم فما هم بمعجزين تعالى الله عن ذلك لأنه لا يعجزه شيء والفاء للسبب ووجه ذلك أنها دخلت على الجملة قبل النفي والتقدير أو يأخذهم

في تقلبهم فهم بسبب ذلك معجزين لأن أخذه لهم حالة التقلب والتحرك مظنة لفرارهم وهروبهم فدخل حرف النفي فنفى ذلك السبب المترتب على تقلبهم أي فما يكون تقلبهم سببا في تعجيزهم له لأن الفاء دخلت بعد النفي لأنه لا يصح فيها السببية إلا على هذا التأويل .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ ﴾ .

والتخوف النقص ، قال الشاعر يصف ناقته ، وهو زهير .

تخوّف الرجل منها تامكاً قرداً كما تخوّف عود النبعة السفن

قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ﴾ الرؤية بصرية بدليل تقدمها بـ﴿ إِلَى ﴾ كما قال تعالى : ﴿ أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾[سورة الغاشية:١٧] والإنكار ليس هو نفس الرؤية بل للازمها وهو التفكر والاعتبار .

قال ابن عرفة : وانظر هل وقع التوقيف بمجموع تفيؤا الظلال وكونها ممجدة الله أو بمجرد كونها سجداً لله فقط ، فهل قوله تعالى : ﴿ يَتَفَيَّأُ ظِلالُهُ ﴾ حال أو صفة ونظيره قولك أليس إنك يزيد العالم راكبا ، وقولك أليس إنك يزيد عالما راكبا ، قال : والصواب الأول لأن تفيؤها أمر حسي مشاهد وكونها سجدا فلا يدرك بالمشاهدة بل بالدليل العقلي .

قال ابن عرفة : وعلى هذا التأويل تكون الآية حجة لمن يقول إن العرض لا وجود له والمشهور عند المتكلمين أنه أمر وجودي حكى القولين المقترح ووجه الدليل أن الأمة دلت على أن كل شيء مخلوق لله تعالى وأن ظله مستفيء ساجد الله تعالى والتفيؤ من صفات الاجرام والذوات، والعرض ليس بذات فليس بمخلوق لله وهذا كفر وإذا جعلنا تتفيؤ صفة لشيء يكون المعنى أن كل شيء موصوف بالتفيؤ فهو مخلوق لله فأنكر عليهم عدم الاعتبار به حالة سجوده وقوله تتفيؤ أي ترجع عن اليمين يريد يمين الناظر إليه لأن الناظر إلى الظل أول النهار ينظر إلى جهة القبلة حيث هو محل طلوع الشمس فيكون الظل حينئذ عن يمينه فلذلك بدأ باليمين ، وقوله : ﴿ يَتَفَيَّأُ ظِلالُهُ عَنِ الْيَمِينِ ﴾ أي يرجع عن جهة اليمين إلى جهة الشمال ، وقوله : ﴿ وَالشَّمَائِلِ ﴾ أي يرجع عن جهة الشمال إلى جهة اليمين لأن ﴿ عَنِ ﴾ تقتضي المجاوزة فالمراد مجاوزته جهة اليمين إلى جهة الشمال والعكس ، فإن قلت : لم أفرد اليمين وجمع الشمال ، فالجواب بوجهين:الأول: أن الظل حالة كونه عن يمين الناظر وذلك أوله [٤٧/ ٢٢٦] النهار لأحدى النقص فكانت له جهة واحدة نقص عنها وفي آخر النهار يأخذ في الزيادة

والشمال والجهة التي قال مثله إليها لم تكن له قبل ذلك وكلما زاد بعد أي جهة يسار الناظر فكانت تلك الزيادة تكثرها واختلافها تمايل بل خلاف أول النهار وأنه لم يرد بل خص عن حده الذي كان فصار كأنه بعض اليمين فضلا عن أن يكون لبيان الوجه الثاني : أن اليمين مأخوذ من اليمن وذلك راجع إلى طريق الحق والشمال راجع إلى طريق الباطل طريق قوله تعالى : ﴿ أَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾ [سورة الواقعة : ٢٧] ﴿ وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ ﴾ [سورة الواقعة : ٤١] وطريق الحق واحد وطريق الباطل متعددة والآية دالة على كمال التوحيد بالله عز وجل لأن مذهبنا أن الأعراض لا ينفي زمنين فما من جوهر إلا وهو مصغر في كل زمن في أعراض يستمد بها ولا بد لذلك من فاعل ولا يصح تعدد ذلك الفاعل لما تقرر في دلالة التمانع...

قيل لابن عرفة : فهلا قيل ولم يروا إليها خلق الله من شيء بعده يخفي هذا في الاعتبار فإن العبرة فيها والمعنى بالنظر إلى اللقاح فشجرة التي هي رؤية البعض ثمود يابس ورود التمر منها والورق أقوى بالعبرة وبالنظر إلى ظلالها ، فقال وذلك أن الظلال إنما ينشأ من ملاقات يوم جرم الشمس جرم الشجرة الكثيفة المظلم ، ومذهبنا أن الأجسام متساوية في الحد والحقيقة فلا فرق بين الشمس والشجرة فجاءت الشجرة سكنا فيها أو طليتها نور الشمس ، وما زال لا تخصيص أوجه ولا بد له من مختص ويستحيل بعدده فدل بذلك على أنه واحد .

قوله تعالى : ﴿ سَجَدُوا ﴾ .

أي أولا صاغرين فرد آخرين أي صاغرون .

قال الزمخشري : والسجود هنا الاعتياد .

ابن عرفة : وحطة متناولا للعاقل وغيره لأنه قال أي ويرجع الظلال من جانب إلى جانب منقادة لله تعالى غير ممتنعة عليه فيما سخرها له من المعبود الإحرام في نفسها صاغرة منقادة لله تعالى فيها .

ابن عرفة : وهذا مما يرويه علي، فإن من شيوخنا ينكر على الفخر في قوله في صيغة أفعل أنها للقدر المشترك بين الوجوب والندب ويقول إن القدر المشترك لا وجود له في كلام العرب من أن الزمخشري أنعته هنا قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ ﴾ قال ابن عرفة : هذا يرد على القائلين بإثبات موجود لا متحيز ولا قائم بالمتحيز لأن الدابة من صفتها الحركة والسجود إنما

يقيمون بالحركة والموجود الذي ليس بمتحيز ولا قائم بالمتحيز غير متحرك. وفي الآية سؤالان: الأول : قال قبله سجدا لله فهو مجرور فمن العامل فيه ، وقال هنا ولله يسجد مقدمة ، وأجيب بوجهين الأول : لابن عرفة : قالوا إن الضمير في سجدا لله عائد على الظلال وهي لا تعقل بمعنى يتوهم أنها تقصد السجود والتذلل لغير الله تعالى فهر هناك على الأصل وإما قوله : ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ ﴾ فهو عام يتناول العاقل وغيره والمقصود بالذات إنما هو العاقل ويمكن في حقه أن يقصد بالسجود غير الله لأنه ذو تمييز ومقيد فأحتج هنا في تقديم المجرور على عامله تفيد الحصر وإنما السجود هو لله لا لغيره ، الوجه الثاني : قلت إنا أن العامل في المجرور في لله الفعل والعامل في قوله سجدا لله الاسم وعمله ضعف من عمل الفعل فأخر معموله عليه لضعف عمله فيه بالنسبة إلى الفعل وقدم معمول الفعل عليه هنا وإن كان الأمران جائزين ، السؤال الثاني : قال هناك : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ﴾ فإن تلك الجملة استفهاما على معنى التقرير وأتى بهذه هنا خبرا وكلاهما أتت على معنى التخويف والزجر هلا قال هناك وكل ما خلق الله من شيء يتفيؤ ظلاله فيأتي تلك خبرية ، قال والجواب : إن الظلال أمر محسوس مشاهد فناسب التقرير عليهم والتوبيخ أو لا توبخ الإنسان إلا بما هو عالم به موافق عليه ، فيقال له : ألم يكرمك ألم يحسن إليك وإما سجود ما في السماوات به وكذلك الملائكة فأمر مغيب عنهم لا يعلم إلا من حقه الخبر بخلاف تفيؤ الظلال وليس الخبر كالعيان .

قوله تعالى : ﴿ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ ﴾ .

قال ابن عرفة : يحتمل أن يكون من دابة بيانا ويحتمل أن يكون بيانا لما في الأرض ويراد بما في السماوات الخلق الذي يقال له : الروح ، قلت لابن عرفة : هل هو جزيل ، فقال : لا على خلق آخر يسمى بالروح ذكره الطبري وغيره وورد في الحديث وذكره المفسرون في قوله تعالى : ﴿ تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ ﴾ [سورة القدر :٤] ابن عرفة : وانظر هل فيه دليل لمن يقول إن الملائكة ليسوا متحيزين ولا قائمين بالمتحيز وهو قول شاذ والظاهر أنه لا، لأنهم دليل فيه لأنه إنما كررهم بالعطف تشريفا لهم ، وانظر هل هم من الدواب أو لا ذوو أجنحة يطيرون والطائر ليس من الدواب بقوله تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾[سورة الأنعام: ٣٨] ابن عرفة : والظاهر أنهم من الدواب ولذلك الطائر لقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾[سورة النور : ٤٥] ثم قال : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ﴾ [سورة النور : ٤٥] قالوا : يدخل فيه ابن آدم والطائر .

قال الزمخشري : وسجود العاقل حقيقة وغير العاقل بمعنى التذلل والخضوع فيكون لفظ السجود للقدر المشترك بينهما وهو الخضوع والاستسلام أو يكون من باب استعمال اللفظ المشترك في مفهوميه معا أو من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه .

قوله تعالى : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ ﴾ .

قال الزمخشري : له وجهان أحدهما : أنه قال من الضمير في ﴿ وَهُمْ لا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ قلت أنا لابن عرفة : يلزم عليه المفهوم لأن الحال من شرطها الانتقال لمفهومه أنهم يستكبرون حالة عدم الخوف ، فقال : هذه حال لازمة بمعنى أنهم لا يزالون خائفين وخفي الإنصاف وأن ذلك قليل في الحال والظاهر أنه خبر بعد خبر أو جملة مفسرة لما قبلها .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ .

قال الزمخشري : ما فائدة الوصف ﴿ اثْنَيْنِ ﴾ أجاب بما حاصله إنك تارة تريد المعدود ، وتارة تريد النعت والنعت لتحقيق المراد فأتى به هنا ليبين أن المراد العدد لا المعدود ومثاله إذا قال رجل أعد لفلان دينارين فيحتمل العدد وهو ظاهر اللفظ ويحتمل أن يريد بذلك لا بعض دراهم بل خص الذهب فإن أعطاه : دينارا وإن جاء على هذا خرجت من العهدة وعلى الوجه الأول لا يخرج من العهدة إلا إذا أعطيته دينارين ، فإذا قال لك أعطه دينارين اثنين زال الاحتمال .

قال ابن عرفة : والجواب عندي من وجه آخر وهو أن قوله : ﴿ لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ يحتمل أن يكون نكلا وأن يكون كلية فأفاد قوله : ﴿ اثْنَيْنِ ﴾ أنه كلي لا كلية ومثاله له قولك لا فقط لفلان دينارين لأنه أن كان كلية عصا بإعطائه دينارا واحداً وأن كان كلا لم يعص حتى يعطية دينارين فإنما المراد هنا النهي عن اتحاد مجموع الاثنين ألهين لا عن اتحاد كل واحد على حدته ولا يلزم عليه الكفر فوصفه باثنين ليفيد أن المراد النهي عن الجمع بينهما في وصف الربوبية وتقديره أن السالبة الجزئية هي التي سورها ليس كل ولا شيء ولا آخر وتقرر الفرق بين ليس كل وبين لا شيء أن ليس كل يأتي بسلب الكلية وقد يراد منها سلب الكل يفيد الجمعية فيقول ليس كل الناس أكرمت بعضهم وكذلك قوله تعالى : ﴿ لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ إنما نهى عنهما يفيد الجمعية لا أن ذلك اقتضى النهي عن اتخاذ إله واحد فلذلك قال : ﴿ اثْنَيْنِ ﴾ لما تقرر من أن ليس كل محتمل لا أن يراد به سلب الكل وسلب الكلية وهو الأكثر فيه فبين الوصف باثنين أن المراد هنا النهي عن الكل لا عن الكلية .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ .

أتى بلفظ الغيبة لأجل الحصر والخاص لا يحتاج معه إلى حصر لأنه مشاهد مروي فلذلك لم يقل إنما إله واحد .

قوله تعالى : ﴿ وَلَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ .

إن له المظروف وإما الظرف وهو السماوات فإنما يؤخذ الحالة من السياق والقرائن بدليل أن من أقر لرجل بعده في ظرف فإنه إنما يلزمه المظروف فقط دون الظرف ، وهل يدخل في ذلك العرش والكرسي أو لا؟ الظاهر دخولهما بالقرائن لأن اللفظ يقتضي ذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا ﴾ .

قال الزمخشري : في قوله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [سورة الفاتحه : ٤] أي يوم الجزاء وقسم الدين هنا بوجهين : إما للطاعة وأما الجزاء واصبا فعلى معناه دائما فيكون فيه دليل لمن يحكي الإجماع على منع الردة في الخلق كلهم ، فإن قلت : قوله تعالى : ﴿ وَلَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ ﴾ دليلا على وجود الصانع فإن عطف عليه وله الدين وهو لا يحس أن يكون [٤٧ / ٢٢٧] دليلا على وجود الصانع لأنه إنما ليبعد على وجوده كلفة لا بالأحكام والشرائع التي خلقوا بها لأنها مسببه عن ذلك فلو كان العطف بالفاء لا تصح لا يدل على السببيه وأجاب ابن عرفة : بأن المراد أنه من بعد خلقه للعالم فما من زمن يأتي إلا وهو معبود فيه مطاع تعبده الملائكة وبعض الناس فهذا يدل على صحة وجوده واستدل في علم الكلام على وجود الصانع حين إما حدوث العالم وإنما بإمكانه لأن الممكن لا بد له من مخصص بوقت على أحد الجائزين وطريق الاستدلال بالحدوث يستلزم الإمكان لأن كل حادث ممكن وليس كل ممكن حادث فإن وجود بحر من زئبق أو من ياقوت ممكن وليس هو بحادث إذ المراد الحدوث بالفعل وهذا الجواب إنما هم على قول من فسر الوهاب بالعليم وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ ﴾ فاصلة معنوية لبعد ما بين غفلة الإنسان وهو له زمن النعمة وما بين نزعته وزلته زمن الضر كقول عرفة :

وما يكشف الغماء إلا ابن حرة ... رأى غمرات الموت ثم يزورها

والكافر منعم لحديث الإيلاء عن عمر " أولئك قوم عجلت لهم طيباتهم في الحياة الدنيا"[1] ، وقيل : غير منعم ، لقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا ﴾[سورة آل عمران : ١٧٨] وقيل : منعم عليه في ظاهر حاله في الدنيا وغير منعم عليه في عاقبته ولذلك اختلفوا على الخطاب قوله : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ عام في المؤمن والكافر وتنكير نعمة المعموم لا للتقليل أو لا يوصف عطاء الله بالقلة قال : قليلك لا يقال قليل وفي الآية إشارة إلى أن الإنسان [.....] مع الله عز وجل لأن النعمة والضر منه قال تعالى : ﴿ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾[سورة النساء : ٧٨] لكنه ذكر النعمة في قوله تعالى : ﴿ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ وسكت عن الضر إشارة إلى أنه ينبغي للإنسان أن يتأدب مع الله فلا يصرح بنسبه إليه وإن علم أن الكل من عنده ويعتقد أن كل نعمة منه فضل وكل نعمة منه عدل .

قوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِمَا لا يَعْلَمُونَ ﴾ .

تعميم الضمير إما للأصنام وعوملت معاملة العاقل أو للكفار ، قلت : لا يصح الأول ويلزم عليه التناقض لأن إتيانه بها دليل على أنها لم تعامل الأصنام معاملة من يعقل فنفى ما لم يجرهم مجرى العاقل في الضمير أجراهم مجراه ، فقال : وذلك إن هذا نفس..... بل هو من كلام الله تعالى لكن ما اشتق سباق الثبوت ما بقائها على أصلها والضمير في يعلمون أتى في سياق النفي فناسب كونه ضميراً من يعقل وإنما يتم السؤال لو أتى في سياق الثبوت .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ ﴾ .

قال ابن عرفة : المصدر مضاف للفاعل والمفعول معا أي بظلمهم أنفسهم ، قيل له : بل للفاعل فقط أي بظلمهم غيرهم ، فقال ذلك الغير هو الله ولا يناله من ذلك شيئا ، قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا ﴾[سورة آل عمران : ١٤٤] ، قال قل إن ضللت قائما أصل على معنى فإنما المعنى يظلم بعضهم بعضا فهو

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه حديث رقم : ٢٣٠١ ، ومسلم بن الحجاج في صحيحه حديث رقم : ٢٧١٢ ، وابن حبان في صحيحه حديث رقم : ٤٢٧٦ ، وأبو نعيم الأصبهاني في المسند المستخرج على صحيح مسلم حديث رقم : ٣١٩٣ ، والترمذي في جامعه حديث رقم : ٣٢٦٠ ، والبيهقي في السنن الكبرى حديث رقم : ١٢٣٦٢ ، وأحمد بن حنبل في مسنده حديث رقم : ٢٢٤ ، وأبو بكر البزار في البحر الزخار بمسند البزار حديث رقم : ٢٢٥ ، وأبو عوانة الإسفرائيني في مسنده حديث رقم : ٣٦٤٥ ، والبيهقي في دلائل النبوة حديث رقم : ٣١٣ .

للفاعل والمفعول لأن الناس عام في الظالم والمظلوم فيرد بها على ابن التلمساني شارح المعالم في قوله في المسألة الخامسة من الباب الرابع لما قال الفخر : إن المصدر يضاف للفاعل والمفعول قال : هو أن ذلك على سبيل البدلية لا على وجه المحبة وتقدم نظيره في سورة إبراهيم في قوله تعالى : ﴿ تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلامٌ ﴾[سورة إبراهيم : ٢٣] ابن الخطيب : وفي الآية حجة للمعتزلة في قولهم إن الله لا يخلق الشر وأن الظلم من فعل العبد [...] لأجل إضافته إليهم ، ورده ابن عرفة : بأن الإضافة تقع بأدنى ملابسة لقوله :

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل أذاعت غزلها في القرائب

فإنما أضافه إليهم لأجل انتساب الذي لهم فيه إلى مستوى إنك تقول غير فلان وثوب فلان وليس فيه إلا المنافع وأما الأعيان فما يملكها إلا الله وذكر الزمخشري هنا آثاراً أن أبي هريرة ، وابن عباس بمقتضي عموم الهلاك في بني آدم وغيرهم بسبب شؤم حلم الإنسان وكذا نقل ابن عطية : أن الحوت والطير يهلكان بسبب ظلم الإنسان .

ابن عرفة : وهذا ما يتم الاستدلال به إلا مع قيمة ما قاله الأصوليون في أن قول الصحابة إذا كان دليله مخالفا للقياس كأنه يكون بحجة حينئذ لم يكن قاله من عنده بل يكون سمعه من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وإما إن وافق القياس فهو مذهب فلا يحتج به وهذا مخالف للقياس قال تعالى : ﴿ وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾[سورة الإسراء : ١٥] وأجاب ابن عطية : بأن هلاك من لم يظلم إنما هو بكونه لم يغير على الظالم ، قلت : وبعضه ما تقدم في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ ﴾ [سورة الأعراف : ١٦٥] وفي قوله تعالى : ﴿ كَانُوا لا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ ﴾ [سورة المائدة : ٧٩] وأجاب ابن عرفة جواباً آخر وهو أن هلاك الظالم بظلمه وهلاك من لم يظلم أنما هو ابتلاء له فيعظم بذكره أجره ومثوبته فهو رحمة منه بهذا الاعتبار قال الفخر : واستدل بعضهم بالآية على عدم عصمة الأنبياء واستدل بها من جوز الردة على جميع الخلق لنسبة الظلم فيها إلى جميع الناس. ورده ابن عرفة بأن العموم في الآية إنما هو في المؤاخذة وأما الظلم فإنما ذكر على سبيل الفرض والتقرير والتقديري أي لو فرض وقوع الظلم من الجميع وأخذوا به لم يبق أحد ولا يلزم من فرض الشيء وقوعه كما قال تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[سورة الأنبياء : ٢٢] .

قوله تعالى : ﴿ لا يَسْتَأْخِرُونَ ﴾ .

قيل لابن عرفة : نفي آخرهم عن أجلهم لأنه كان متوهما وأما تقدمهم على أجلهم إذا حضر فيستحيل إذ الماضي لا يعود فلم احتاج إلى نفيه وجعل جوابا للشرط ، فأجيب بوجهين الأول : أنه على معنى التأكيد لذلك أنه إشارة إلى تسوية الأمر الضروري بالمشكوك فيه لأن استحالة تقدمهم على أجلهم إذا حضر أمر ضروري وتأخرهم عنه مشكوك فيه الأمر في أن من تقل عليه دين موجل يمكن أن يوخره عنه ربه ولا يمكن تقدمه هو عن أجله بعد طوله بوجه فكأنه يقول فما يستحيل تقدمهم على أجلهم إذا حل لذلك يستحيل تأخرهم عنه لأن ما علمه أثمه وقدره لا بد من وقوعه .

قوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ ﴾ .

فسره الزمخشري : بأحد أربعة أمور إما الثبات وهم يكرهونها لأنفسهم وإما شركاؤهم يكرهون المشارك لهم في منازلهم وخصصهم وإما إخفاء ورسله وهم يكرهون ذلك فيمن يرسلونه إلى أحد أن تحيض له وإما إذا دل الأموال ، ثم قال : وعن بعضهم إلى آخره ، قيل لابن عرفة : صلى هذا إذا كان الإنسان فاعل خير الطيب ويعطي الضعيف الخير الذي دونه هل يتناول هذا الوعيد والذم ، فقال : لا إنما ذلك فيما هو واجب كالزكاة وأما صدقه التطوع فلا .

قوله تعالى : ﴿ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى ﴾ .

ابن عطية : هي الجنة ، ورده ابن عرفة : بأنهم ينكرون البعث وأما فكيف يدعون أن لهم الجنة . . . .[1] ولو كانوا شاكين ما قال تعالى : ﴿ وَلَئِنْ رُجِعْتُ إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْنَى ﴾[سورة فصلت : ٥٠] فهو شاك لقوله : ﴿ وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً ﴾[سورة فصلت : ٥٠] وأما من يعمم على نفي الآخرة فكيف يدعي أن له فيها الجنة ، أبو حيان : أن لهم الحسنى بدل من الكذب .

ابن عرفة : بدل شيء من شيء وهما لغير واحدة وإن نظرت إلى منطق الكذب وإلى قولهم وبدل خاص من عام وأن فعل إلى الكذب من حيث هؤلاء إلى متعلقه هنا .

قول تعالى : ﴿ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ ﴾ فسره الزمخشري بوجوه منها أن الضمير راجع لكفار قريش وأنه زين لآبائهم أعمالهم فهو ولي هؤلاء لأنهم منهم .

ابن عرفة : على هذا لا يكون الألف واللام في الآن لتعريف الحضور وعلى الوجوه الأخرى التي ذكر هو وغيره يكون إما لتعريف الماهية أو لتعريف العهد .

---

(١) سقط في المخطوطة .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً ﴾ .

قال الزمخشري : هذا مفعول من أجله ودخلت اللام على ليس لأن ليس فعل لفاعل الفعل المعلل إلا أن الإنزال من الله والبيان من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وألزمه أبو حيان التناقض لأنه جعل ﴿ وَهُدًى وَرَحْمَةً ﴾ معطوفين على ليس ومحله عنده النصب فكيف يمنع كونه مفعولا من أجله في اللفظ ويجعله كذلك في المعنى ، وأجاب ابن عرفة : بأن الزمخشري إنما منع نصبه ولا يلزم أنه لا يصح في [٤٧ / ٢٢٨] المعنى إلا ما جاز النطق به ، وابن خروف لم يشتركا في المفعول من أجله أن يكون مفعولا لفاعل الفعل المعلل .

قوله تعالى : ﴿ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ ﴾ .

الفاء للتعجب وخصوصا في مكة لحرارة أرضها فقد ذكروا أنها تصب المطر فيها بالليل فتصبح أرضها مخصوبه .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ ﴾ .

ابن عرفة : لما كان المتقدم منفعة عامة في العاقل وغيره يخص المنفعة الخاصة بالعاقل وأكده بأن واللام بغفلة المخاطب على الاعتبار والتذكر لا لكونه منكرا لذلك ، فإن قلت هلا قال : وإن في الأنعام لعبرة أبلغ من قوله :﴿ لَكُمْ ﴾ فالجواب : أن في زيادة ﴿ لَكُمْ ﴾ تنبيه على العبرة والنعمة فنبه بقوله ﴿ لَكُمْ ﴾ على توجه الطلب لا يخاطب بالشكر على هذه النعم التي وقع الإنسان فيها وبقوله :﴿ لَعِبْرَةً ﴾ على الاعتبار ، فإن قلت : ما هي العبرة ، قلت : قال الفخر وابن التلمساني : العبرة في اللغة مأخوذة من العبور وهي المجاوزة والانتقال ، قال : ويراد بالعبرة الاتعاظ ومنه ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ ﴾[سورة الحشر : ٢] أي اتعظوا . . . . . .[1] المهلكين كيف خربوا بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين فهو اتعاظهم بهلاك من فعل كفعلهم من الأمم السابقة خشية أن يحل بهم ما حل بهم والعبرة هنا الدليل أي أن لكم في الأنعام لدليلا واضحا يدل على وجود خالقها ووحدانيته ونقلكم من حالة الجهل إلى حالة العلم .

قوله تعالى : ﴿ مِمَّا فِي بُطُونِهَا ﴾ .

---

(١) سقط في المخطوطة .

أبو حيان : الضمير مذكر كما في قولهم أحسن الفتيان وأجمله ، ورده ابن عرفة : بأن هذا المنزل وقع فيه الفتيان موقع تمييز مذكر أي أحسن فتى وأجمله وأما الآية ليست كذلك .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ ﴾ .

أبو حيان : حال من ضمير ﴿ نُسْقِيكُمْ ﴾ أي خارجا ﴿ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ ﴾ ، وقيل : متعلق بنسقيكم المقدر أولا يتعلق مجروران بفعل واحد .

ابن عرفة : يجوز هنا لاختلاف معناها لأن من الأولى للتبعض ، والثانية لابتداء الغاية ، الزمخشري : إذا استقر الخلف في كرش البهيمة مطبخه وكان تنقله وسطه لينا وأعلاه دماء والكبد متسلطة على ذلك نفسه فجرى الدم في العروق واللبن في الضروع ويبقى الفرث في الكرش ، ورده ابن الخطيب : بأنا ما رأينا قط في كرش البهيمة المذكورة لبنا ولا دماء ، أجاب ابن عرفة : بأن حالة الحياة بها زيادة إلا أن الميت إذا قطع منه لم يخرج منه دم بوجه بخلاف النفي ، ولذلك كان الفلاسفة مقرون حرف الإنسان وهو حي لينظروا ما يتحرك في بطنه ، ابن الخطيب : والصحيح أن الغذاء مطبخه الكرش مخرج أولا منه الأجزاء الكثيفة وهي الفرث ويبقى دما فيطبخه ثانية فيخرج منه إلى الضروع الأجزاء اللطيفة وهي اللبن ويصير الباقي دماً صرفا فيجعله في العروق وإنما وقع الامتنان بلبن الأنعام المنفصل بما دون لبن المرأة المتصل جاؤأ بشأن لأن تغذي الإنسان بلبن أمه حال منصوبة وعدم عقله ولبن الأنعام يتغذى به صغيرا وكبيرا ويدرك منفعته .

قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ﴾ .

ابن عطية : الوحي إلقاء الموحي في خفاء أو الإنهاء إليه ويكون بمعنى الأمر ومنه أن ربك أوحى بها .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ .

ابن عطية : هذا إخبار بإلجائها إلى الأكل .

ابن عرفة : يريد وأتى فيه بصيغة الأمر ومراد به الخبر مبالغة في قصدها ذلك كما اشترط في المأمور القصد إلى الامتثال ، وقيل : إنه هو حقيقة أي ثم قال لها ﴿ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ ، وقال ابن الخطيب : وبيتها الذي تصنعه مسدس وقام البرهان في علم الهندسة على أنه أحسن الخواتم لأنه يفصل الزوايا ليس بها خلل خلاف المربع والمعين وذلك الاتصال وعدمه لا يظهر إلا لمن قرأ ست مقالات من كتاب إقليدس

والشكل المسدس أقرب إلى الاستدارة كدارة الضابط ، وقال وفي بابها حكمة عظيمة وهو أنها تنتج فلا البيت الأعلى على فلا البيت الأسفل وهذا دليل على أنه لا شرط في الإحكام والإيقال علم الصائغ ذكره في المحصل وفي التفسير .

ابن عرفة : وهذا ما يتم إلا عند من يقول إن كل فاعل يستقل فعله ويفعله باختياره وأما عندنا فإنه هو الفاعل المختار وهو الذي فعل وأقدرها عليه ، قلت له : نحن نقول بالكسب والكسب عندنا هو المعلم بما في الفعل من مصلحة أو مفسدة والنحل لا يعلم ذلك فصح قول ابن الخطيب فقال : الكسب إنما يشترط في الحيوان العاقل أما غير العاقل فلا كسب له بوجه .

قوله تعالى : ﴿ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلا ﴾ .

هذا أمرها بالرجوع ، وقيل : بالذهاب فهو معطوف على أن اتخذي ففيه تقديم وتأخير أو تكون مستأنفا ولا يصح حمله على كلي إلا إذا أريد به الرجوع وهو الظاهر حالة السير مخرج مجمعه فتسلك طريقا واحدة وفي حالة الرجوع تأتي مثقلة فيقل سيرها وتفرق فتسلك سبلا متعددة .

قوله تعالى : ﴿ ذُلُلا ﴾ .

قال من السهل أي سهله أي ضمير النحل أي مذللة سهلة ، قال أبو حيان : وقوله تعالى : ﴿ سُبُلَ رَبِّكِ ﴾ إن أريد بالسبل الطريق الحسي فهو مفعول به وإن أريد المعنوي فهو ظرف .

ابن عرفة : والصواب العكس ، كقول ابن خروف في جلست وسط الدار وحفرت وسط الدار الأول بالسكون ظرف ، والثاني بالفتح مفعول به .

قوله تعالى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا ﴾ .

قيل من أفواهها ، وقيل من دبرها ، الزمخشري : ومن يدع تأويلات الرافضة أن المراد بالنحل علياً وقومه .

ابن عرفة : عادته إن كان ما حملت على الآية مناسباتها سماه تفسيراً أو إن كان غير مناسب سماه تأويلا .

قوله تعالى : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ .

المراد إما اللون الذي هو أحد الأعراض لازمه الأصفر والأحمر والأبيض والأسود أي مختلف ألوانه في اللونية فهو شبه الكل لأنه حكم على مجموع ألوانه بالاختلاف

والمراد الاختلاف في الطعمية لأن كل لون منها له مطاعم فهو شبه الكلية أي مختلف أعداد ألوانه ، ابن الخطيب : هل يرعى النور أو ما ينزل عليه وهو الزنجبيل .

ابن عرفة : وهو الظاهر لأنه لا يظهر لونها في النور أثر قاله بعض الأطباء .

ابن عرفة : بل الظاهر الأول لاختلاف طعم عسلها بالحلاوة ، والمرارة بحسب ما ترعى ولو رعت الزنجبيل فقط لا نجد طعم عسلها وأيضا الزنجبيل عند الأطباء بارد والعسل حار فإن قلت : يكتسب الحرارة من النحل ، قلنا : نجد عسل الشهي والحلج أشد حرارة من عسل الأطيان ، ولو كان منها لما اختلف .

قوله تعالى : ﴿ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾ .

ابن عطية : هذا مطلق وليس بعام لأن الأمر معه مختلف فإنما هو شفاء لمن مزاجه البلغم أو السوداء في بعض الأخبار .

ابن عرفة : وقالوا إن الترياق طيف من كل داء فقال بعض الطلبة قد قال أرسطاطاليس إنه شفاء من داء خاصة وأورد كيف يكون شفاء لصاحب البلغم وصاحب الصفراء أو السوداء مع اختلاف أوجهها لأنه إن كان عندكم يقمع الصفراء فلا يقمع غيرها ، وأجيب : بأن الترياق يقوي الروح فتنفق الغريزة النفسية فيغلب على الطبعية المزاجية فيقمعها فتصح بذلك كونه هو الشيء ونقيضه .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ﴾ .

هو أبلغ من لو قيل : والله أوجدكم فإن الخلق في اللغة هو التقدير كما قال الشاعر :

فلأنت تفري ما خلقته وبعض القوم يخلق ثم لا يفري

تدل على أنه تعالى قدر الخلق على صفة دون صفة وأوجدهم وذلك دليل على اتصافه بالقدرة والإرادة والعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ ﴾ .

قسم الخلق إلى ثلاثة فمنهم من يموت قبل رده إلى أرذل العمر ومنهم من يحيى حتى يصير إلى أرذل العمر وهذا هو الجواب عن سبب تقديمه ، ذكر المنوفي : إلى الرد إلى أرذل العمر مع تأخره عنه في الوجود ، فإن قلت : لم أسند الخلق والتوفية إلى الله ولم يسند إليه فعل الرد إلى أرذل مع أن الكل من فعله جل وعلا عند أهل السنة ، قلنا : تأدب معه وتكرمة لذاته في عدم التبعيض على نسبه إليه وإن كنا نعتقد ذلك كما لا

نقول سبحان خالق الدار وخالق البعوض تكرمه له في نسبة خلق الأشياء المحتقرة إليه وإن كان اعتقادنا استناد كل شيء إليه ، قيل له : قد قال تعالى : ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾[سورة التين : ٥] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ ﴾[سورة يسن : ٦٨] فقال لأنه في الآية الأولى أسند إليه الأمرين لقوله في الاستثناء : ﴿ إِلا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾[سورة التين : ٦] ، ابن الخطيب : وهذه الآية رد على الطبائعيين لأن أفعال [٤٧ / ٢٢٩] الطبيعة تختلف باختلاف الخلق بالطول والفقر والتغير دليل على الفاعل المختار الموحد كذلك قال : ولا قرأت قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴾[سورة المرسلات : ٢٠ ، ٢١] إلى قوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾[سورة المرسلات : ٢٨] أتقنت أن المراد بالمكذبين في الآية الطبائعيون مخالفتهم القرآن .

قوله تعالى : ﴿ لِكَيْلا يَعْلَمَ ﴾ [سورة الحج : ٥] .

ابن عطية : قيل إن الكلام للصيرورة وليس بشيء .

ابن عرفة : لاقتضائها جهل الفاعل بعاقبة الأمر والله تعالى هو الفاعل هنا .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴾ .

وقدم العلم لعموم تعلقه بالمعدوم والموجود والمستحيل بخلاف القدرة .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ .

دليل على صحة الخلاف لفظ البعض على المنصف وعلى أكثر منه لأن الفاضل أكثر رزقا من المفضول ، وحكى الخلاف في البعض هل يطلق على المنصف لدلالة على شارح الجزولية في باب التنبيه .

قوله تعالى : ﴿ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ ﴾ .

فيه سؤالان الأول أن التفاوت إنما هو في الرزق التكميلي الزائد على ما يسدّ الرمق ويستر البدن وأما الحاجي فهم فيه مع المالك شئون فهلا قيل : ﴿ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي ﴾ فضل رزقهم كما قيل : ﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ ﴾ وأجيب : بوجوه الأول ابن عرفة : لو قيل : ﴿ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي ﴾ فضل رزقهم لكان فيه غثاثة لتكرار لفظ الفضل ثلاث مرات وهذا يقال له في علم البيان : الاستخدام وهو أن فعبر باللفظ عن غيره خوف السآمة. الثاني : لأن فضل الرزاق أخص من الرزق فاستعمل الأخص في الثبوت والأعم في النفي لأن النفي الأعم يستلزم في الأخص ،

السؤال الثاني للفظ الرد يقتضي سابقية الملك أو الجوز و . . . . . [1] لم يكن لهم ذلك بوجه فهلا قيل : ﴿ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا ﴾ بمعطيهم رزقهم لما ملكت أيمانهم وهذا [...] وردوا في قوله تعالى : ﴿ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا ﴾ [سورة الأعراف : ٨٨ ، سورة إبراهيم : ١٣] وأجاب ابن عرفة : بأنه إشارة إلى تأكيد النفي وأن استغنوا من إعطائه للمماليك بدلا عنهم فكانوا قائلين لأن يملكوه للذي أعطاه لساداتهم كان قادرا على إعطائه ممن دون ساداتهم ، قلت : إنما على من ملك أن يملك بعد مالها .

قوله تعالى : ﴿ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ .

قال ابن عرفة إن فسرنا الرزق مما منعه السادات مماليكهم في قوله تعالى : ﴿ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ ﴾ على ما ملكت أيمانهم فتكون النعمة هنا الرزق وإن جعلناه تمثيلا أي كما أنفوا بأن يشاركهم أحد في رزقهم كذلك ينبغي أن لا يجعلوا مع الله شريكا فيكون المعنى هنا أو هنا الدلائل الدالة على وحدانية الله يجحدون ، قلت : وقاله ابن عرفة مرة أخرى .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّاكُمْ ﴾ .

لما تضمن البلاء السابق التذكير بقدرة الله تعالى على النحل وما اشتملت عليه من الآية والحكم عقبه ببيان قدرته في خلق الإنسان ﴿ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ [سورة الذاريات:٢٠] قال وأسند فعل التوفي هنا لله تعالى فكان في سورة السجدة : ﴿ قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ﴾[سورة السجدة : ١١] فانفخ بينهما . . . . . [2] فرع مذهب أهل السنة القائلين الكسب ، فإن قلت لم قال : ﴿ وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ ﴾ بحذف الفاعل ، قال فعادتهم يجيبون أنه إذا كان المقصود الإشعار بالفعل فحذف الفاعل كقولك رأى حالات وإن كان المقصود الإخبار بما على الفعل فذكر كقولك [...] عمرو علام العبرة وما كان التوفي قد خالفوا فيه وقالوا ما يهلكنا إلا الدهر ذكر فاعله بخلاف الرد إلى أرذل العمر فإنه أمر صاغر لا يحتاج إلى ذكر فاعله ، وأجاب بعض الطلبة بأنه لما ذكرها فاعل البداية وفاعل النهاية أنه الله تعالى علم أن ما بينها من فعله فاكتفى بذلك ولم يحتج إلى ذكره في الرد في أرذل العمر لأنها حال متوسطة بين البداية والنهاية .

قوله تعالى : ﴿ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ .

---

(١) الكلمة غير واضحة .

(٢) طمس في المخطوطة .

إن قلت : إذا ردوا كل رزقهم عليهم لا يكونون فيه سواء وإنما يستوفون معهم بردهم عليهم حذف فعل رزقهم ، فيجاب : إما أن يكون على حذف مضاف أو يكون الرزق مضافا إلى ضمير ﴿ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ ويكون الذي فضلوا به مملوكهم هو ردف مملوكهم الذي يساويهم به في نفس الأمر .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ﴾ .

قيل : حواء عليها السلام وجمعت باعتبار نسلها وأطلق عليهم أزواج مجازا استعمالا للفظ في حقيقته ومجازه .

قوله تعالى : ﴿ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ﴾ .

الزمخشري : على بعضها لأن [...] في الجنة وما في الدنيا إلا الموز فيها .

ابن عرفة : ضرب مثل منها وكذا يقول الإمام الغزالي : واضرب في ذلك النموذج أي اضرب فيه مثلا .

قوله تعالى : ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا ﴾ .

إنما قال لهم لأنه إذا لم يملك الرزق لمن عبده فأحرى أن لا يملكه لغيره وهم لم يخصوا الآلهة بالعبادة بل أشركوهم فيها مع الله لقوله ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾[سورة الزمر : ٣] لكن ذلك الجزاء الذي صرفوه لهم من العبادة عبدوهم فيه من دون الله .

قوله تعالى : ﴿ شَيْئًا ﴾ .

قيل : إنه بدل من رزق ، ورده أبو حيان : بأنه أعم من رزق وبدل الأعم من الأخص فصار بعد النفي الرزق أعم من شيء ألا ترى أن قولك ليس في الدار حيوان أخص من قولك ليس في الدار إنسان كما أن قولك في الدار إنسان أخص من قولك فيها حيوان .

قوله تعالى : ﴿ فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ﴾ .

فإن قلت : الآية خرجت مخرج المدح لفاعل ذلك فهلا ذكر فيها صدقة السوء فقط لأنها أفضل ، فالجواب : أنه قصد التنبيه على كثرة اتصافه ومبادرته إلى أفعال . . . . .[1] كيف ما أمكنه أو بدأ بالسر لأنه أفضل .

---

(١) كلمة غير واضحة بالمخطوطة

قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْتَوُونَ ﴾ ابن عرفة : هذا دليل لمن يقول إن أقل الجمع اثنين ولا حاجة إلى الأجوبة التي أجاب بها أبو حيان من أن الكثرة المراد بها العموم أو أن من أوقعت على جماعة أو أن المراد هل يستوي المماليك والأحرار ، قال ونفي المساواة يقع في القرآن على وجهين تارة مطلقاً كهذه الآية وكقوله : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الزمر : ٩] وتارة تعين الأرجح كقوله تعالى : ﴿ لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا ﴾ [سورة الحديد : ١٠] إنما تعين هنا الأفضل لظهوره ، قيل لابن عرفة : وكذلك كل أحد يعلم أن أصحاب الجنة هم الفائزون ، فقال : إن أصحاب النار يدخل فيهم العصاة من المؤمنين والكفار ، فهل قصد فقيل أصحاب الجنة بالإطلاق على أصحاب النار بالإطلاق أو على الكفار فلما أعيد ذكر الأفضل علم أن المراد بأصحاب النار أصحابها حقيقة وهو من حكم عليه بالخلود فيها .

قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ .

أن يكون من كلام الله تعالى على نفسه أو من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم خاصا به أو عاما له ولأمته ، وقوله ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ على ما أنعم علينا بأن هدانا ووفقنا .

قوله تعالى : ﴿ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ ﴾ .

إما أن المراد به الكفار باعتبار من شعر منهم وهم أقلهم وأقلهم يعلمون وأما أن يراد به الأصنام عبر بالأكثر عن الكل وهو بعيد .

قوله تعالى : ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ ﴾ .

ابن عرفة : هذا أما راجع لحال الكفار مع المؤمنين وأنهم متصفون بذلك حكماً أو بحال الأصنام وأن اتصافهم به حسي حقيقي والأبكم في الغالب لا يسمع .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ كَلٌّ ﴾ .

أي ثقيل على سيده ذو كلفة ومشقة كلفة الحال لاحتياجه إلى من يقوم عليه ويصلح شأنه وكذلك الأصنام .

قوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لا يَأْتِ بِخَيْرٍ ﴾ .

قلنا : إن الصفات المتقدمة راجعة لحال الكفار فالمعنى أنهم لأجل الحكم عليهم بالحكم إذا وعظتهم الرسل ورأوا الآية أنكروا وصمموا على الكفر ، وإن قلنا : إنها

راجعة للأصنام فالمراد ذم متبعيهم وأنهم مهما طلبوا من الأصنام شيئا لا يأتوهم بخبره وهذا تمثيل حسن ونظيره قول امرئ القيس :

وتعطو برخص غير شثن كأنه أساريع ظبي أومساويك إسحل

[٤٨ / ٢٣٠] والأساريع دود حمر الرؤوس تشبه أنامل النساء به فشبه أصابع المرأة بالأعلى وهو عود الأراك لاستقامتها وبالدود في احمرار أطرافها لكنه شبهها بالمجموع أو أخذت من هذا صفة ومن هذا صفة وفي الآية شبه الكفار أو أصنامهم بالأبكم والمؤمنين سلم معبودتهم بالكامل الصفة فلم يشبه بالمجموع .

قوله تعالى : ﴿ أَحَدِهِمَا ﴾ .

أنعم الوصف بأبكم دليل على أن الله تعالى متكلم حقيقة كلاما ليس . . . .[١] ولا حرف خلافا للمعتزلة الذين يردونه إلى صفة العلم .

ابن عرفة : لكن يقال إن أتينا الكلام بطريق السمع فلا يصح الاحتجاج بهذه الآية لأنه يجيء فيه إثبات الكلام بالكلام وإن أتيناه بالعقل من ناحية أن عدمه نقض كما هو في الآية والله تعالى منزه عن النقائص صح الاستدلال بها .

قوله تعالى : ﴿ لا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ﴾ .

قلت لابن عرفة : المقصود الإخبار عن صفته الحالية فهلا قيل ما يقدر على شيء لأن ما يخلص الفعل للحال ولا عند الأكثر إنما يخلصه للاستقبال ، فقال : هذا تنبيه على أن عجزه لازم ليس ينفك إذ لو بقى بما بقى للحال لتوهم أنه يقدر على ذلك في المستقبل .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ .

إن قلت : كونه ﴿ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ سبب في أمره بالقول فهلا قيل يستوي هو ومن على صراط مستقيم أنه قد يأمر بالعدل رياء وسمعة وقد . . . . .[٢] مصرا على المعاصي وهو يأمر بالعدل ليمدح وكما في بعض الأحاديث أن الله معنا . . . .[٣]

---

(١) الكلمة غير واضحة في المخطوطة .

(٢) سقط في المخطوطة .

(٣) سقط في المخطوطة .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ ﴾ .

الألف واللام فيها للقلب بخلاف الساعة التي يعبر بها عن زمن الحال فإن الألف واللام فيها المحصور .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ .

الزمخشري : الهاء في أمهاتكم زائدة لأنه جمع أم كما زيدت في أراق فقالوا : اهراق ونقله ابن عطية عن بعضهم ثم قال : وفيه نظر ابن عرفة : لا أدري ما هذا النظر ، قلت : وقال صاحبنا الأستاذ أبو العباس أحمد بن القصار : يحتمل أن يريد والله أعلم أن أهراق اتفقوا فيه بعد اختلافهم على أن الهاء فيه بدل من الهمزة في قولهم : هراق ثم اختلفوا في أهراق فمنهم من قال إنه جمع بين البدل والمبدل منه ومنهم من قال : إن الهمزة فيه زائدة وليست بدلا ووزن أراق أفعل لأن أصله أروق ، قال ابن القصار : وجمعوا بين البدل والمبدل منه كما جمع الشاعر بينهما في قوله :

هما نفثا في فيّ من فمويها على النابح العاوي أشدّ رجام

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ ﴾ أفرد السمع لأنه مصدر في الأصل وجمع الأبصار لأن البصر اسم ، واختلفوا أيهما أشرف فاحتج من شرف السمع بأن الوحي المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم حاسة السمع ولأن الإنسان إذا مشى في الظلمة المختلطة يسمع ولا يرى منها فقدانه قبل السمع بهذه الحالة ولأن البصر لا يتعلق إلا بما هو أمامك والسمع يتعلق بالجهات الست ، فإن قلت إني أدير وجهي إلى خلفي والبصر من ورائي، قلنا : أو حينئذ الخلف إماما واحتج من شرف البصر على السمع بأن السمع لا يستقل بنفسه لأن الإنسان إذا سمع كلاما والأعلى شيء فلا بد أن ينظر في دلالته عليه بالمطابقة والتضمن والالتزام وهل هو حقيقة أو مجاز وهل قابله ممن يعتمد على خبره أم لا ؟ إلى غير ذلك فلا بد من استعمال الفكرة في ذلك بخلاف البصر فإنه إذا شاهد الشيء ورآه على حقيقته بأول وهلة ونفى بهذا قولهم ليس الخبر كالمعاينة وقولكم إن السمع يتعلق به الوحي للأنبياء ، قلنا : هذا في دار الدنيا والبصر يتعلق به رؤية المؤمنين وهم بأبصارهم في الدار الآخرة وهي أشرف بكل اعتبار .

قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكُمْ ﴾ .

قال ابن عرفة : الترجي مصروف للمخاطب ، قلت له: كيف يفهم هذا لأنه ليس المطلوب منهم ترجي الشكر وإنما المطلوب إيقاعه فقال يترجون الشكر النافع لأنهم ليسوا على يقين من قبول شكرهم الحاصل لهم بالفعل محصول الثواب عليه .

قوله تعالى : ﴿ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوِّ السَّمَاءِ ﴾ .

قيل له : المناسب أن يقال : حائرات في جو السماء لأن المسخرات من . . . . .[1] والطير يعلو أو يرتفع ويمتنع منا فلا يقدر عليه إلا بعد التخيل فليست بمسخرات وإنما المطابق للتسخير ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَنْعَامَ لِتَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾[سورة غافر : ٧٩] ربطها : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾[سورة غافر : ٨٠] ، وقال : إشارة إلى افتقارها إلى ماسك وقادر وخالق يقدرها على التحرك في الفضاء لأنه أعجب وأغرب من وقوعها فيه .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا ﴾ .

أضاف البيوت إليهم إشارة إلى أنها وإن كانت من بنائهم وعمل أيديهم فالله تعالى هو جاعلها ومقدرهم عليها .

قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ ﴾ .

استحقاقها يوم للإقامة لأن بيوت الشعر ليس في خبرها كلمة خلاف بناء البيوت بالحجر وبيوت الفحم ، وأهل الحجاز إنما هي من الجلود وهي أحسن من الشعر .

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ .

قيل : إن المعطوف محذوف للدلالة أي البرد والحرّ .

ابن عرفة ويحتمل أن يقال : إن المانع من الشيء مانع من نقيضه وهكذا قال ابن الحاجب : في كتابه عن هذا القياس من مختصره الأصلي ما نصه: وإن كان وجوده ينافي وجود المناسب ، لم يصلح عدمه مظنة نقيضه لأنه إن كان ظاهراً يقين نفسه ، وإن كان خفيا فنقيضه خفي ولا يصلح الخفي مظنة الخفي .

قال ابن عرفة : فقد يقال إن نقيض الخفي إنما هو على نحو إذا فهم أن العلم بأحد النقيضين يستلزم العلم بالآخر ، والحر نقيض البرد والعلم به وبما بقي منه يستلزم العلم

---

(١) سقط في المخطوطة .

مما بقي من البرد وعدم العلم بأحد النقيضين يستلزم عدم العلم بالآخر ولهذا إذا جهل أحد النقيضين جهل الآخر ، وأجاب ابن عطية : بأن ذكر أحدهما يدل على الآخر قال : ومنه قول الشاعر :

. . . .

أمرا أريد الخبر أيهما هي الخبر الذي أنا أتبعه . . . . (١) فإن تولوا إما ماضي أو مضارع حذف منه حرف المضارعة إن قال :﴿ تَوَلَّوْا ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاغُ الْمُبِينُ ﴾ .

قال الزمخشري : هذا من إقامة السبب مقام مسببه .

قال ابن عرفة : بل من إقامة سبب السبب مقام السبب لأن التكليف بالتبليغ سبب في التبليغ بالفعل والتبليغ بالفعل سبب في الخروج من العهدة وعدم العتب فكأنه يقول : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا ﴾ فلا عتب عليك لأنك لم تكلف إلا بالتبليغ وقد بلغت .

قوله تعالى : ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا ﴾ .

. . . . . (٢) منه أن كفرهم عاد لأن معرفتهم النعمة من حيث إضافتها إلى الله يستلزم معرفتهم الله فأنكروا ما عرفوا إذ لا يقولوا عرفت دار زيد إلا إذا عرفت زيدا ، وأجيب : بأن المعرفة تتعلق بالنسبة ولذلك يتعدى إلى مفعولين فأفاد نفس النعمة مطلقا لا من حيث نسبتها إلى الله وإن كانت في نفس الأمر من الله وإنهم أنكروا نسبتها إلى الله فلم ينكروا ما عرفوا فليس كفرهم عنادا والعطف يتم لبعد ما بين منزلة النعمة وإذكارها لا من حقها الشكر عليها .

قوله تعالى : ﴿ وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ .

إما أن المراد كلهم أو ذلك باعتبار من سيؤمن منهم أو بالنسبة إلى صغارهم لأنهم ليسوا كافرين ، قاله الفخر يصرح بنسبة إليه وإن علم أن قوله تعالى : ﴿ وَلا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾ أي لا يجدون من يزيل عنهم العتب واللوم ، يقال : عتبته إذا خاطبته بالعتب واللوم وأعتبت إذ أنزلت عنه العتب وهو رضا بقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا ﴾[سورة النحل : ١١١] ، وأجيب بوجهين: الأول لابن عطية ، أنها في أول الأمر تجادل ثم يؤتى بالشهود عليها فلا يقبل منها مجادلة ، الثاني : قال

---

(١) بياض في المخطوطة .

(٢) طمس في المخطوطة .

بعض الطلبة : قوله تعالى : ﴿ لا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ خاص بالكفار وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ ﴾[سورة النحل : ١١١] عام فيكون مخصوصا بهذه الآية وباق على عمومه في المؤمنين والمؤمنات ، قيل : منهم المجادلة عن أنفسهم لإيمانهم .

قوله تعالى : ﴿ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلاءِ ﴾ .

قال ابن عرفة : انظر هل هذا من عطف الخاص على العام أو من عطف الشيء على ما يغايره أو يخالفه ، وهو الظاهر وعلى هذا يكون المراد بقوله : ﴿ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ﴾ الشهادة في الدار الآخرة ، ويقوله على هؤلاء شهيدا ، الشهادة [٤٨ / ٢٣١] في دار الدنيا لأن الشهادة مطلقة ويراد بها أحد معنيين إما النحل وإما أداؤها فدخل في عموم قوله تعالى : ﴿ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ﴾ أو المراد وجئنا بك رسولا لأن الشهادة في دار الدنيا من لوازم الرسالة .

قال ابن عرفة : ويكون هذا الشكل الأول مشتملا على كبرى وصغرى والصغرى فيه مؤخرة فكأنه يقول أنت رسول وكل رسول شهيد على أمته يوم القيامة فيصح أنه هو شهيد على أمته يوم القيامة .

قوله تعالى : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ .

وإنما قال نزل ولم يقل أنزل لأجل أن البيان به إنما وقع شيئا بعد شيء وقد تقدم أن نزل يقتضي التفريق .

قوله تعالى : ﴿ وَهُدًى وَرَحْمَةً ﴾ .

ابن عرفة : الهدى والرحمة راجعان إلى الأمور الاعتقادية والسياق فإن أظهر في الأمور التكليفية والشرائع فهلا أخر في الذكر ، وأجيب : بأن هذا من عطف خاص على العام أو لأن المخاطب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وليس هو محتاج إلا نشر التكاليف والشرائع فقدم الأهم عليه .

قوله تعالى : ﴿ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ .

متعلق ﴿ بُشْرَى ﴾ فقط لأن الكتاب هدى ورحمة للجميع وبشارة خاصة بالمسلمين وهو للكافرين نذير ، وفي الآية أدلة منها أنها تدل على أن السعة ليست مبينة للقرآن لأنها داخلة في عموم شيء فهو مبين بها ولغيرها فلو كانت هي مبينة له يلزم الدور ، وأجيب : بأن القرآن على الجملة مبين لجملة السنة وبعض السنة مبين لبعض القرآن ومنها أن فيها دليلا على بطلان العمل بالقياس لأنه ما من صورة مثبتة بالقياس ألا أن القرآن مبين بها لقوله تعالى : ﴿ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ فلا يصح إثبات الحكم فيها

بالقياس لأنه قياس في معرض النص ، ورد هذا بأن القرآن بين الحكم فيها بواسطة القياس لأنه بينه من غير قياس بدليل إما نحو كثيرا من المسائل ليس فيها نص منها أن فيها دليل على صحة العمل بالقياس لأنه ﴿ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ ومن جملة ذلك الإجماع والقياس .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ ﴾ .

قال العدل : هو الواجب لأن الله تعالى يدل فيه على عباده فجعل ما فرضه عليهم وأنها تحت طاقتهم .

قال ابن عرفة : هذا اعتزال على مذهبه وأما نحن فمذهبنا جواز تكليف ما لا يطاق واختلفنا في وقوعه ، فقال الفخر في المعالم : إنه واقع والصحيح عدم وقوعه ومذهبنا أنه لا حسن ولا يصح وإن جميع الكائنات من خير وشر بالنسبة إلى الله تعالى لكنه بتكليف ما لا يطاق و إن كان منجيا فهو من الله حسن وعدل في خلقه .

قوله تعالى : ﴿ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى ﴾ .

قال ابن عطية : وهذا عام يتناول الإتيان بالقليل والكثير فلا يحصل الخروج من العهدة إلا بإعطاء الشيء الكثير ، وقال الشيخ عز الدين : إن القربى هنا المراد بهم وهي المحارم فهم الذين أمر الإنسان بمواساتهم والإنفاق عليهم وإنما ابن عمه وابن خاله فليس منهم .

قوله تعالى : ﴿ وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ ﴾ .

ابن عرفة : الفحشاء هو كل ما يتستر الإنسان به غالبا من المعاصي كالزنا والسرقة ونحوها والمنكر ما لا يتستر به غالبا فالغيبة والحرابة والغضب ويحتمل أن يراد بالفحشاء الحرام وبالمنكر المكروه لأنه من قسم ما لن يؤذن في فعله وهذا فهو الأظهر فإنهم قالوا العدل هو الواجب والإحسان هو فعل المندوب فيكون هنا طباقه ويجيء في الآية طباق خمسة لخمسة يطابق بأمر ينهي والباقي بالعدل يعني في قوله : ﴿ عَنِ الْفَحْشَاءِ ﴾ لأن الباء للاتصاف أو للمصاحبة ، وعن المزاولة أو للمجاوزة وذلك عند الاتصاف والعدل يطابقه الفحشاء والإحسان يطابقه المنكر ﴿ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى ﴾ يطابقه البغي ، قال وهذا أكثر ما ينتهي إليه المطابقة ، قال ابن مالك : والطباق يكون في اثنين باثنين كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ﴾[سورة التوبة : ٨٢] وقال الشاعر :

يا عجبا كيف اتفقنا فناصح وافي ومطوي على الغلّ غادر

فطابق الناصح الوافي بالمطوي الغادر ويكون في ثلاثة مثلا كقول الشاعر :

إذا هبطا سهلاً أثارا عجاجة وإن عَلَوَا حزنا تشظّت جنادلُ

يصف حماراً وأتاناً، فطابق هبطا بعلو وسهلاً بحزناً وأثارا بتشظّت.

وقال الآخر :

ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل

ويكون في أربعة بأربعة ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ﴾[سورة الليل : من ٥ : ١٠] وتكون في خمسة بخمسة وهو غاية ما وجد منه كقول المتنبي :

أزورهم وظلام الليل يشفع لي وأنثني وبياض الصبح يغري بي

قوله تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ ﴾ انظر هل الوفاء بمقتضى الزيادة على أم اختلفوا في قوله تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ ﴾[سورة الإسراء : ٣٥] هل تجب الزيادة السبب . . . . . . [1] على القدر الواجب لأنها مما لا يتصل إلى الواجب إلا به وكذلك اختلفوا في الزيادة على المرفقين في غسل الذراعين ، قال ابن أبي زيد : فليس بواجب إدخالهما فيه ، وإدخالهما فيه أحوط لزوال تكلف التجديد ، فإن قلت : ما فائدة قوله : ﴿ إِذَا عَاهَدْتُمْ ﴾ فالجواب : إن قوله ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ﴾ جواب : إذا ولو قيل إذا عاهدتم فأوفوا بعهد الله لكان كلاما مفيدا لا سؤال فيه .

قال ابن عرفة : ومن حلف بعهد الله وحنث لزمته كفارة يمين بالله وفي كتاب ابن المواز وهو قول ابن المواز ونقله ابن رشد عن ابن القاسم : أنه إن قصد بعهد الله التوثيق به فهو أعظم من أن يكفر باليمين الغموس .

قوله تعالى : ﴿ وَلا تَنْقُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ .

هل المراد به الحنث مطلقا أو الحنث من غير كفارة وهو الظاهر ، وقال القاضي عياض في الإكمال في حديث النخامة في المسجد وكفارتها دفنها ، قال القاضي : قوله كفارتها دفنها لا يريد به الكفارة الواقعة للإثم إذ لم يكن هناك إثم ولا يريد بالكفارة رفع ما يتوهم ، قال ابن عرفة : يريد أن الإثم إنما يترتب عن درء الكفارة لا عن مجرد الحنث في اليمين ، وقال الشيخ أبو الحسن اللخمي في كتاب الإيمان :إن الحنث على

---

(١) بياض في المخطوطة .

خمسة أقسام واجب وحرام ومستحب ومكروه ومباح فيجيب إذا حلف على فعل ما لا يجوز له في فعله ويحرم إذا حلف أن يفعل ما يجب عليه شرعا .

قوله تعالى : ﴿ وَلا تَنْقُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ .

يقال أكدوا وكذا قال الزجاج : الهمزة بدل من الواو ، ورده ابن عطية : بأنه ليس في وجوه تصريفه ما يدل على ذلك ، قلت : لقول ابن عصفور في معربه الهمزة لا تبدل من الواو المفتوحة قياسا وشذ قولهم [.....] .

قوله تعالى : ﴿ وَلا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا ﴾ .

ابن عرفة : أكثر ما يتأتى هذا في الصوف واختلفوا هل كان هذا ووجد فقيل وجد في امرأة صماء واسمها ريطة بنت سعد ، وقيل : في امرأة اسمها عطية ، وقيل : هو ضرب مثل لا عن امرأة معينة وقصد تشبيها بوجود بالمعدوم المقدر الموجود ونص ابن مالك : على أن هذا إنما يصح فيما هو مشهور وإن كان معدوما كقول امرئ القيس :

ومسنونة زرق كأنياب أغوال

لأن القول مشهور عند العرب وإن لم يوجد بخلاف قولك هذا كبحر من زئبق ، ويحكى عن بعض المجانين أنه كان يصنع أشياء عجيبة فإذا أكملها يفسدها فأشهره بعض الملوك يصنع ذلك لكونه أحسن أهل زمانه وأمر رجلا يرصده فإذا رآه قارب إكمال صناعته حال بينه وبينها .

قوله تعالى : ﴿ وَلكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ ﴾ .

هذه صريحة في الرد على المعتزلة في خلق الأفعال في آدم ، وقال الزمخشري : في قوله تعالى : ﴿ وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ إنها رد على الجبرية القائلين : أن الخلق مجبورون على الأفعال وأنهم كحركة المرتعش .

ابن عرفة : واختلف الناس في المباح هل تكتبه الحفظة ويتعلق فيه السؤال أو لا وعموم الآية تدل على أنه يسأل عنه ويكتب لأن ما أن كانت موصولة بمعنى الذي [٤٨ / ٢٣٢] فهي عامة لأن الذي معرف بالألف واللام وهذه بمعناه وإن كانت مضافة فيعم بالإضافة كما أعم بها قوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ ﴾[سورة النساء : ١١] وهذا مذكور في قوله تعالى : ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إلا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾[سورة ق : ١٨] .

قوله تعالى :﴿ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا ﴾ .

قلت لابن عرفة : قوله بعد ثبوتها مع أن قوله فتزل قدم يعني عنه ، فأجاب بوجهين الأول : إنه مبالغة في التنفير عن ذلك ، الثاني : إن الواقف المعتمدة على أحد قدميه لا يقع إلا إذا زالت قدمه التي اعتمد عليها وأما إذا زالت الأخرى فلا يقع فهو إشارة إلى أنهم زالوا عما كانوا ثابتين عليه معتمدين .

قوله تعالى : ﴿ وَلا تَشْتَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلا ﴾ .

ابن عرفة : الثمن في الاصطلاح مشترىً به لا مشترى فكذلك جعل الزمخشري تشتروا بمعنى تستبدلوا أو عهد الله .

قال الزمخشري : هو إيبان البيعة لأن قوما من أسلم بمكة أحبوا أن ينقضوا ما بايعوا عليه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فثبتهم ، وقال ابن عطية : المراد به ما عهد الله بعباده من النهي عن الرشاء وأخذ الأموال على فعل ما يجب على الأخذ ، ورده ابن عرفة : لكن هذا أعم يتناول ما قال الزمخشري وغيره : فالحاصل أن المراد بها النهي عن فعل ما يجب تركه أو النهي عن ترك ما يجب فعله .

قوله تعالى : ﴿ ثَمَنًا قَلِيلا ﴾ .

يريد باعتبار كميته وحاله فقد يكون كثيرا في كميته وحقيرا في ماله ، وهو جميع عرض الدنيا .

ابن عرفة : وهذا النعت تقليل إن كان للبيان ولإزالة الاشتراك فيلزم المفهوم وهو أنه قد يكون ما يشترونه بعهد الله ثمنا كثيرا فلم ينهوا عنه وإن لم يكن كذلك لمجرد التأكيد قال : وأجيب بأنه للبيان ومنع من المفهوم .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ .

من كل ما سواه وخير هنا فعل أو أفعل وعلى كل تقدير فلا يلزم منه مفهوم ، قوله تعالى :﴿ مَا عِنْدَكُمْ ﴾ بنقد عبر عنه بالفعل لأن انتفاءه وهو التغير والزوال والبقاء صفة ثبوتيه دائمة زمنين فصاعدا فناسب التغيير منها بالاسم .

قوله تعالى : ﴿ وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ ﴾ .

قلت لابن عرفة : لما عبر عنهم بالفعل وهم ثابتون على حالتهم فقال : تثبيتها على سعة رحمة الله تعالى ، وإن من اتصف بمجرد الصبر زمنا ما فله أجره .

قوله تعالى : ﴿ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ .

قيل : هو راجع لعملهم أو لجزائه فهل المراد يجزيهم بجزاء أحسن عملهم أو بأحسن جزاء عملهم والباء على هذا للتعدية أو للإنصاف أو المراد أنهم يجازون على أحسن عملهم ويبقى ما دونه مسكوتا عنه والباء على هذا للسبب وفي الآية دليل على أن الترك فعل لأن الصبر هو حبس النفس إما على المؤلمات والمشاق فهو فعل أو عقبها على الملائمات فهو ترك وسمى في الآية جميع ذلك عملا .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءَانَ ﴾ .

أي إذا أردت أن تقرأه ، الزمخشري : وعبر عن إرادة الفعل بالفعل لأن الفعل يوجد عند الإرادة بصبر فاجعل ابن عرفة : أراد أن الإرادة لا تكون إلا مقارنة للفعل ولا تكون سابقة عليه ، وهذا في الإرادة الحادثة بإتقان منا ومنهم وإنما بخلاف بيننا في إرادة الله تعالى ، قيل لابن عرفة : قد يريد اليوم أن يقوم [...] فقال هذه تسمى عندنا وعندهم شهوة ولقبت بإرادة ، قال : لأن الإرادة هي التخصيص والتخصيص لا يكون إلا بوجود المخصص وأما الشهوة فهي الليل ولهذا تجد المريض بالحمى مشتهي البطيخ ولا يريد أن يأكله لأنه يضر به حسبما ذكر ذلك قاله إمام الحرمين في الشامل .

قال الزمخشري : وعن ابن مسعود : قرأت على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقلت : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم فقال لي : " يا ابن أم عبد قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم هكذا أقرأنيه جبريل عن القلم عن اللوح " قال ابن عرفة : المناسبة عن اللوح عن القلم ، قلنا : إنما قال الزمخشري ما تقدم فقال : يحتمل أن يكون وجهه أن جبريل كتب ذلك من اللوح المحفوظ في صحف ونزل بها إلى سماء الدنيا ثم كان يخبر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بما في تلك الصحف ، وقوله : " يا ابن أم عبد [1] " يعني هو بذاته لأن اسمه عبد الله بن مسعود ، وقال ابن عرفة : وفي لفظ القرآن خلاف قيل إنه اسم للكل مثل غيره بالنسبة إلى أجزائها ، وقيل : إنه يصح أن يطلق على بعضه قرآنا فيكون كالماء ونحوه من أسماء الأجناس

---

(١) أخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين حديث رقم : ١٨٥٧ ، وابن ماجه في سننه حديث رقم : ٢٨٦٠ ، والبيهقي في السنن الكبرى حديث رقم : ٤٩٢٩ ، وأحمد بن حنبل في مسنده حديث رقم : ٣٥٣٣ ، وأبو بكر البزار في البحر الزخار بمسند البزار حديث رقم : ١٧٧٦ ، ومحمد بن هارون الروياني في مسنده حديث رقم : ١٤٤٦ ، والهيثمي في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث حديث رقم : ٧٨٩ ، وعبد الله بن وهب في الجامع في الحديث حديث رقم : ٥٤٤ ، والبيهقي في دلائل النبوة حديث رقم : ٢٦٩٥ .

يصدق على القليل والكثير على حد السوية ليكون متواطئا ، وقال ابن رشد : الصحيح الأول لنهيه صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو مع أنه كتب على هرقل بقوله : ﴿ قُلْ يَأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلا اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [سورة آل عمران : ٦٤] .

ابن عرفة : وهذا الأمر عام في الأشخاص لإجماعهم على أنه يتناول كل قارئ والعام في الأشخاص قيل إنه عام في الأزمنة والأحوال ، وقيل إنه مطلق فيهما فعلى الأول يومي المصلي بالاستعاذة والمشهور من مذهبنا منع ذلك في الفريضة وطلبه في النافلة والخلاف المتقدم ذكره القرافي ، والشيخ عز الدين ، وابن دقيق العيد في شرح العهدة في حديث النبي عن استقبال القبلة لبول أو غائط مع حديث ابن عمر وفيه أنه وجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بول أو غائط مستقبلا بيت المقدس مستدبراً القبلة ، قال : اختلفوا في العام في الأشخاص إلى آخره ، قيل لابن عرفة : وحكي ابن بريدة في هذا الموضع من تفسيره أن في المجموعة قولا بأنه يتعوذ في الصلاة بعد الفاتحة وقبل السورة .

ابن عرفة : وهذا غريب ، قيل : وأظن أن ابن العربي حكاه كذلك ، وقد قال ابن الحاجب : ولا يتعوذ ولا يبسمل وله أن يتعوذ ويبسمل في النافلة ، قال ابن عبد السلام : فإن قلت : عموم فإذا قرأت القرآن فاستعذ يتناوله فهلا قلتم يتعوذ في الفريضة ، قلنا : قد نقلت لنا قراءة رسول الله عليه وعلى آله وسلم في الصلاة ولم يذكر منها استعاذة فيكون ذلك مخصصا للآية .

ابن عرفة : لا يصح تخصيص عموم القرآن إلا بلفظ ورد منصوصا عليه في السنة أو تابع المنصوص عليه كالمفهوم وأما هذا فلم يرد فيه نص ولا هو تابع والأصل عدم التخصيص .

ابن عرفة : ويتناول هذا الأمر بالتعوذ من يقرأ آية استعاذة كقوله تعالى : ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ ﴾[سورة المؤمنون : ٩٧ ، ٩٨] لأنه يصدق عليه أنه قارئ القرآن .

ابن عرفة : وفي الآية سؤال وهو أن الاستعاذة من الشيطان إنما يطلب حيث يتوهم حضوره وهو عند إرادة القراءة إذا هب ولولا ذلك لوسوس ومنع منها يستعاذ منه عند القراءة ، وأجاب : بأنه قد جاء أن كل حرف بعشر حسنات كما قال : " لا أقول الم

حرف بل الألف حرف واللام حرف والميم حرف " فهو لرؤيته ذلك وعمله بحصول هذا الخير العظيم يوسوس القارئ ويبعده عن القراءة فلهذا أمر بالاستعاذة منه .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ .

أي ليس له عليهم حجة في الآخرة ، وقوله : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ﴾[سورة الإسراء : ٦٥] أما ليس لك عليهم تسلط في الدنيا أو لا حجة لك عليهم في الآخرة ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ ﴾ وهم عصاة المؤمنين والمشركين . . . [١] المشركين حقيقة وأهل الكتاب لقولهم الله ثالث ثلاثة ، وقول اليهود عزير ابن الله ، والنصارى المسيح ابن الله .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ ﴾ .

قال ابن عرفة : كان الشيخ أبو عبد الله محمد الآيلي يحكي أنه جرى ذكر الآية في مجلس الأمير أبي الحسن ، قال : واختلفا في معناها وحدها ما هو ، فقال بعضنا هو الكلام المستقل وقال بعضنا هي العلامة وقيل : . . . . [٢] ولنا على غير شيء ، وابن عرفة : والصحيح أنها توفيقية فما عدها من الشارع بدليل أن القراء ذكروها وعدوها ، وقالوا إن عدها مكان آية وآية الكرسي وآية الدين وقيل : هذا ليس للنظر فيه محال قال ابن عرفة : وهذه الآية نص في جواز النسخ ، واستدل الفخر في المحصول بقوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ ﴾[سورة البقرة : ١٠٦] [٤٨ / ٢٣٣] ﴿ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾ وأجابه سراج الأرموي : بأن ملزومية الشيء للشيء ما يدل على وقوعه ولا إمكان وقوعه .

ابن عرفة : وهذا كقول المنطقيين بأن القضية الشرطية قد تكون صادقة وجزاءها كاذبين كقوله كلما كان الشيء متحر كائنا كان اجتمع النقيضان فهو أحق والجزاء الأول كاذب ويفهم قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾[سورة الزخرف : ٨١] ورد عليه شمس الدين الجزري : بأن القصد في قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾[سورة البقرة : ١٠٦] المدح والتمدح إنما يكون بالممكن الواقع لا

---

(١) كلمة غير واضحة في المخطوطة .

(٢) سقط في المخطوطة .

بالمحال والتحقيق في هذا أن المدح دال على جواز النسخ وإمكانه فقط لا على وقوعه كما يقول فلان قادر على أن يعطي ألف درهم وإن لم . . . . [1] بالفعل .

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ ﴾ .

هذا إضراب انتقال قال ابن عطية : إما أن المراد أقلهم عاملون معاندون وإما أن أقلهم شاكون قيل لابن عرفة : الشاك غير عالم فكلهم إذا لا يعلمون فقال ابن عرفة : أراد أن معنى الآية بل أكثرهم مصممون وأما الشاكون فليسوا بمصممين على الكذب فيجوز في لفظ لا يعلمون وأرادوا به التصميم على الكذب .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ .

لفظ الرب هنا دليل على صحة مذهب أهل السنة في أن بعثة الرسل محض تفضل من الله عز وجل ، قلت لابن عرفة : هل فيه دليل على أن جبريل هو الذي نزل به من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا فقال : لا بل يحتمل أن يكون أنزلته معه ملائكة أُخر .

قوله تعالى : ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ .

أي مصاحبا للحق وهو حال من ضمير القرآن المتصل بينزل .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ لا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ ﴾ .

ابن عطية : مخصوص بمن آمن منهم .

ابن عرفة : أراد أن المؤمنين عام فلذلك خصصه لكن تقدم في علم المنطق أن القضية على قسمين مطلقة ودائمة نحو كل كاتب محرك يده دائما فهي كاذبة وكذلك هي في الآية إن قلنا معناها أن الذين لا يؤمنون بآيات الله لا يهديهم الله ما داموا كافرين بها فلا يحتاج إلى تخصيص لكن بقي فيه عدم الفائدة في الخبر فقد يمتنع كما منع النحويون الذاهبة جاءت صاحبها وإن قلنا ليس في الآية تقدير وأبقيناها على عمومها احتجنا إلى تخصيصها كما قال ابن عطية والله أعلم . قال ابن عطية : وفيها تقديم وتأخير والتقدير أن الذين لا يهديهم الله لا يؤمنون بالله ورده ابن عرفة بأن فيه الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر وهو أجنبي ، قلت له : يبقى السؤال لأي شيء قدم ما شأنه التأخير وأخر ما حقه التقديم؟ فقال: لو قيل كذلك لما أفادت الثانية شيئا لأن كل

---

(١) سقط في المخطوطة .

أحد يفهم نقيضها من الأولى خلاف هذه فإن الذين لا يؤمنون بالله قد يهديهم الله فيؤمنون فأفادت الثانية ما لم تفده الأولى ، وقال بعض الطلبة : بل ورودها على هذا الشيء ، قلت : في الآية حجة للمعتزلة القائلين بأن الله لم يخلق الضلال فإنه ذكر عدم هداية الله لهم بعد أن أسند إليهم الامتناع من الإيمان بلام الملك .

قوله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

وليس بداخل في حكم التأكيد بأن بل هل هو معطوف على الجملة كلها كقولك إن زيد قائم وعمر خارج ولا يصح عطفه على الخبر .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ ﴾ .

ابن عطية : إنما ليست للحصر حقيقة بل للمبالغة لأن كثيرا من المؤمنين يفترون الكذب ، وأجاب ابن عرفة : بأن الألف واللام في الكذب المعهود فالمراد إنما يفترى الكذب على الله فإنها للحصر حقيقة ، قيل لابن عرفة : إذا أفتى رجل نفسه تحليل ما هو عنده حرام فقال : هو مفتر على الله الكذب ومعنى الأمر أن يقول أو يفعل ما يخالف علمه فنقدا لذلك ، قلت له : إذا أفتى بالمشهود في مثله ، قال : هذا هو حكم الله فهل هو مفتر ، إن قلنا : إن المصيب واحد فقال : لا لأنه مقلد فكان يقول هذا هو حكم الله عند هذا القائل .

قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونْ ﴾ .

ابن عطية : إن قلت لم كرر هذا مع أنه مفهوم ، فأجاب : بأن الكاذبين هنا صفة لازمة للموصوف فهو آكد من الأول .

ابن عرفة : وهذا لا يصح من جهة النحو ، ولا من جهة الأصول فالصفة ليست لازمة للموصوف بوجه وأما النحويون فإنما فرقوا بين قولك زيد هذا القائم وبين زيد قائم ، فقالوا : إن الصفة أقوى وآكد من الخبر لأن قائما في قولك زيد قائم خبر محتمل للصدق والكذب والقيام في الأول صفة فما جيء بها إلا بناء على أن المخاطب موافق على معناها لا هو ولا غيره وليس الكاذبون هنا صفة لمقدر أي هم القوم الكاذبون فقال :لم يقل أحد في القائم في قولك زيد القائم صفة لمقدر وإلا فإن يلزم عليه التسلسل فما قاله ابن عطية لا وجه له قال : وإنما الحكمة في تكرير هذه الجملة عندي أحد أمرين إما أنه قصد التذييل ومعناه عند البيانيين أن يؤتى بجمل مختلفة الألفاظ متقاربة المعاني وإما أن الأول بلفظ الفعل وهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ ﴾ فكرر بلفظ الاسم تأكيدا له بما هو أبلغ منه .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ ﴾ .

أعربه الزمخشري : بدلا من ﴿ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ ورده أبو حيان : بأنه يلزم عليه حصر افتراء الكذب فيمن كفر بالله من بعد إيمانه ويبقى من لم يزل كافرا وأجاب ابن عرفة : بأن هنا بناء على أن إنما للحصر حقيقة وإن جعلناها للمبالغة كما قال ابن عطية فلا يعقبه قوله إلا من أكره. ابن عطية : إذ أطلق مكرها لم يلزمه اللخمي إن صرف تنبيه عن الطلاق لم يجب وإن صرفها إلى الطلاق لزمه ، وإن ذهل عن النية فإن كان في ضيق من الزمان لم يحنث وإن كان في صحة حنث .

ابن عرفة : هذا مشكل لأن المشهور من مذهبنا أن الغاصب لا يرد الفلات ، قال ابن عطية : وإذا أكره على حال الغير فإن كان في حلفه مصور لما له حلف لم يحنث وإلا فلا ، وقال ابن بشير : أن كان الضائع كثيرا حلف من ماله يسيرا لم يحنث وإن حلف وإن كان الضائع من ماله كثيرا حلف ولا حنث عليه .

قال ابن عرفة : وإذا أكره على إخراج رجل من داره للقتل وحلف بالطلاق على أنه ليس عنده فالمنصوص أنه إن حلف حنث إلا أن يتوعد على ذلك بالضرب إن لم يحلف وإن قيل : إن لم تحلف دخلنا دارك وأخرجناه فهو في سعة ولا إثم إن لم يحلف وإن حلف حنث وكذلك في اليمين بعموم العام والمشي إلى مكة ، قال اللخمي : قيل لابن عرفة : كنت حكيت لنا عن الفقيه المدرس أبي عبد الله الرماح القيرواني أن بعض الكبار أودع عنده طعاما فطلب بعض الأعراب أخذه ، فقال : ليس عندي شيء فأحلفه على ذلك بالطلاق فحلف فقال المنقول : إنه لا يحلف فيما يرجع بلفظ النفوس وإن حلف حنث فأحرى الأموال قال فإذا أكره على الزنا فإن كانت المزني بها أمة للمكره فإن كان الإكراه ينفعه وإن كانت لغيره لم يجز له ذلك لأنه لا يحل له القدوم على ملك غيره كما إذا أكره على أخذ مال غيره .

ابن عرفة : وسبب نزول الآية أن ناسا من ضعفاء المسلمين أكرهوا على الكفر فكفروا في الظاهر منهم بلال وصهيب وخباب .

ابن عطية : وإذا أكره على السجود للصنم فإنه يسجد له إن كان في القبلة وينوي السجود لله تعالى .

ابن عرفة قال له أن ينوي السجود لله وإن لم يكن الصنم في القبلة كما سجد غير المضطر وكالمسافر فإنه يصلي على دابته حيث ما توجهت به .

قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ .

قال صاحب الإرشاد واختلافا في الطبع ما هو . . . . . [1] فمنهم من قال هو أن يختم عليه بالكفر ، وقيل : هو أن يجعل عليه علامة دالة على الكفر ، وأما المعتزلة فقالوا : هو أن يجعل عليه علامة من غير أن يخلق في قلبه الكفر ، وفي الحديث "أنه يخلق فيه نكتة سوداء" .

قوله تعالى : ﴿ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ﴾ .

إن قلت : الطبع على القلب يستلزم ما سواه ، فالجواب : أنه نفي بالطبع على القلب المعلوم النظر به وبعض الضروريات وهي الأوليات تكون الواحد نصف الاثنين والوحدانيات كعلمك بشبع نفسك وبقيت المحسوسات فنفاها بقوله : ﴿ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ﴾ قيل لابن عرفة : الأوليات والوحدانيات أجلا من المحسوسات فإذا انتفت فأحرى أن ينتفي عنهم المحسوسات ، فقال: هذا أبلغ ، قلت له : ويحتمل [٤٩ / ٢٣٤] أن يقال : الفكر القلبي مسبب عن السمع والبصر ، ونفي المسبب ما يستلزم نفي السبب فلهذا قال وسمعهم وأبصارهم ، قال : وأفرد السمع لأنه مصدر في الأصل منهم لا يثنى ولا يجمع إلا إذا اختلفت أنواعه على العموم والاشتغال بخلاف البصر فإنه ليس بمصدر .

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا ﴾ .

ابن عرفة : قال ابن عصفور : إن الإضافة في قولك مررت بالرجل الحسن وجهه إنما هي عن نصب وليست عن رفع إذ لو كانت عن رفع يلزم عليه إضافة الشيء إلى نفسه لأنك إذا قلت : الحسن وجهه بالرفع فالحسن هو الوجه لأنه فاعله حينئذ يرتفع على أنه فاعل بالحسن وإذا قلت : وجهه بالنصب فالحسن هو الرجل لأن فاعله حينئذ ضمير عائد على الرجل فإذا كانت إضافة وجهه عن نصب لم يكن فيه إضافة الشيء إلى نفسه بل إضافة الحسن الذي هو من صفة الرجل إلى وجهه وعلى الرفع أضاف صفة الوجه إلى الوجه فهي إضافة الشيء إلى نفسه لا يجوز فقوله تعالى : ﴿ عَنْ نَفْسِهَا ﴾ أضاف الشيء إلى نفسه خبر وفيه إشكال إذ لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه .

ابن عرفة : والجواب أن ابن عصفور قال : لا يجوز تعدي فعل المضمر المتصل إلى مضمر المتصل فلا يجوز مرتني ويجوز مرت نفسي لأن الاسم الظاهر يتنزل منزلة الأجنبي مكانه قيل هنا تجادل عن غيرها قلت : وهذا الذي نقل عن ابن عصفور ذكره

---

(١) سقط بالمخطوطة .

في الشرح الصغير على الجمل الصغير في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل ندبة على أبي القاسم في قوله في الوجه الحادي عشر يضاف الشيء إلى نفسه .

قوله تعالى : ﴿ رَسُولٌ مِنْهُمْ ﴾ .

تنكيره للتعظيم .

قوله تعالى : ﴿ فَكَذَّبُوهُ ﴾ .

الفاء للتعقيب وللسبب بمعنى أن تكذيبهم إليه لأجل دعوة الرسالة فقط لأنه كان عندهم مشهورا بالصدق والأمانة فما كذبوه إلا بسبب دعواه ، والرسالة .

قوله تعالى : ﴿ فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ وَهُمْ ظَالِمُونَ ﴾ .

ابن عرفة : هذه حال مبنية لأنهم تارة يكذبونه وهم جاهلون بصحة رسالته فلا يكونون ظالمين وتارة يكذبونه مع ظهور الدلائل الدالة على صدقه فهؤلاء ظالمون .

قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ ﴾ .

هذا أمر امتنان ويحتمل أن يكون للإباحة إذا قلنا إن الأشياء على الحظر .

قوله تعالى : ﴿ حَلالا طَيِّبًا ﴾ .

هذه حال منتقلة لصحة وجود النسخ في القرآن فيكون الشيء حلالا ثم ينسخ فيصير حراما .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ ﴾ .

انظر ما تقدم في صورة العقود والأنعام .

قوله تعالى : ﴿ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ﴾ .

ليس المراد الجهل المصادر للعلم وإنما المراد به العمد لا يلزم على الأول المفهوم وهو أن المغفرة إنما هي لهم فقط ، وقال بعضهم : بجهلهم ترتب العقوبة عليهم .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا ﴾ .

ابن عرفة : اختلفوا في القاذف إذا تاب فقيل : تقبل توبته ، والمشهور إنها لا تقبل توبته حتى تزيد حالته الثانية على حالته الأولى في الدين والصلاح ولا حجة لقوله تعالى : ﴿ وَأَصْلَحُوا ﴾ .

قال الزمخشري : من بعدها أي من بعد التوبة .

ابن عرفة : فيكون من باب ذكر المسبب عقيب سببه كقولك : أحسن فأكرمنك .

ابن عرفة : وقيل أي من بعد المعصية فيكون من باب ذكر الشيء عقيب توصيفه كقولك : أسأت إلي فأحسنت إليك .

قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَاكِرًا لأَنْعُمِهِ ﴾ .

قلت له : الأصل أن يؤتي النعوت المفردة متوالية فلم فصل بينهما عندنا فقال : لأن كونه قانتا وحنيفا وشاكرا لأنعمه متفق عليه وكونه ليس مشركا يخالف فيه الكفار فوسطه بينهما على عصمه فيكون من عطف التسوية مالا وأيضا .....[1] أمر اعتقادي . . . . [2]

قوله تعالى : ﴿ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ .

استفاد منه دليل على قربه لأن الجزء المعوج عند المهندسين إما بسط وقوم يصير أطول من المستقيم ، وإذا كان أطول فطريقه أبعد .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ .

نقل لابن عرفة : أن هذه جرت في مجلس الأستاذ أبي سعيد بن لب بالأندلس فقال : هذه الآية خرجت مخرج الثناء على إبراهيم فلم أدخل فيها النبي – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – ثم أجاب بأن في ذكره وأمره باتباع إبراهيم زيادة تشريف بملة إبراهيم صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأنشد قول ابن الرومي :

قالوا أبو الصخر من شيبان قلت لهم ... كلاّ لعمري ولكن منه شيبان

وكم أب قد علا بابن ذُرَى شرف ... كما علت برسول الله عدنان

ثم قال : ومن كلام العرب العصا من العصية فقال له بعض الطلبة : إنما نظيرها قول العامة مزبلة الحمام أكبر من الذي عملها فأنكر عليه وعمل عقد وألزم الكفر وقتل وكتب ابن جزي الأندلسي في المسألة : فما ألزمه فيها الكفر وتحامل على أبي سعيد في قوله العصا من العصية وجعله القسم الثاني في السقاء المختلفة فيه ولكن ترك أمره لشهرة أبي سعيد وتقدمته في العلم ومكانته من السلطنة .

قوله تعالى : ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ﴾ .

---

(١) بياض في المخطوطة .

(٢) بياض في المخطوطة .

أي بالبرهان والموعظة هي الخطابة .

ابن عرفة : وذكر الغزالي في الإفضاء هذه الثلاثة قال والبرهان يخاطب به الأذكياء والخطابة يخاطب العوام لأنهم لا يفهمون البرهان وإنما يفهمون المواعظ والجدال لا يخاطب به إلا المعاندون في الاعتقاد لأنهم لا يرجعون عن مذهبهم بالموعظة ولم يذكر هنا العائلة لأنها ليست لكل الناس بل لمن لم ينفع فيه من ذلك فإن قلت قد قال عليه الصلاة والسلام :" أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله " الحديث قلنا : قد تقرر في كتاب الجهاد أنهم يدعون أولا إلى الإسلام فإن لم يستجيبوا حينئذ يقاتلون ، قلت : وقال الفقيه أبو العباس أحمد بن محمد بن البنا المراكشي في كتابه المسمى بالروض المريع في صناعة البديع : المخاطبات على خمسة أقسام على ما أحصيت قديما الأول : البرهان وهو الخطاب بأقوال اضطرارية يحصل عنها اليقين ، والثاني : الحول وهو الخطاب بأقوال مشهورة يحصل عنها الظن الغالب ، والثالث : الخطابة وهو الخطاب بأقوال مقبولة يحصل عنها استقرار في النفس الإقناع وهذه الثلاثة هي التي تستعمل في طريق الحق.

والرابع : الشعر وهو الخطاب بأقوال كاذبة يحصل عنها استقرار في النفس ، والخامس : المخالطة وهي الخطاب بأقوال كاذبة يحصل عنها الاعتقاد ما ليس بحق أنها حق وهذان اسمان خارجان عن باب العلم وأخلاقه في باب الجهل فالمنظوم يكون إذاً شعرا وغير شعر كما أن المنثور كذلك ، وأهل العرب يسمون المنظوم كله شعرا معرض في دار في الشعر انتهى كلامه ، وقال غيره : البرهان قياس مركب من مقدمات يقينية كعلمنا بأن الواحد نصف الاثنين والجدل قياس مركب من مقدمات مشهورة كالعلم بأن العلم حسن والجهل قبيح ، والخطابة قياس مركب من مقدمات منقولة وهي المأخوذة عن الأنبياء والعلماء ومن فيه زيادة عقل أو دين كعلمنا بأن إعادتنا حق وإنما مجازون بالجنة والنار ولاختلاف الناس أمر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن يدعوا بالثالثة قدر العمل والفهم بدعا بالحكمة وهم الخواص ومن دونهم بدعا بالجدال والعوام يدعوا بالموعظة إذ لو دعوا بالحكمة لم يفهموها والقياس الشعر من مركب من مقدمات تخيلية للفعل النفس لها كتشبيه الخمر ياقوتة سيالة فرغب فيه وتشبيه العسل بقيء فتنفى عنه النفس ، وكذلك البيض بقوله إنه خارج من محل العذرة فتنفى عنه النفس وهذا لا فائدة فيه إلا أنه يوجب قبضاً وبسطاً في النفس وأما السرقسطاني وهو المغالطي : فهو قياس مركب من مقدمات مشبهة بقضايا أوليات كقول القائل كل من

ليس في مكان وجهة لا يدرك بحاسة البصر فيصح استحالة رؤية الله وهذه مغالطة إذ ليس من شرط الإبصار الجهة وقد سمي الغزالى هذا وأنظاره ميزان الشيطان .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ ﴾ .

وإن أردتم [٤٩ / ٢٣٥] العقابة والأمر للإباحة .

قوله تعالى : ﴿ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾ .

سمى فعل الجاني عما يأمن مجاز المقابلة كقوله . . . . . [١] :

قالوا اقترح لوناً يجاد طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا [٢]

وقال في المدونة : فمن مثل برجل فقطع يده وجرحه إلى غير ذلك ثم قتله قال إن العلم أنه قصد الممثل به فعل به مثل ذلك والأصل فقط .

قوله تعالى : ﴿ وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلا بِاللَّهِ ﴾ .

فيه رد على المعتزلة في قولهم العبد خلق أفعاله ورد على الجبرية القائلين بأن حركة العبد حركة المرتعش وإنه قيل له : افعل بأمر لا فعل له ودليل لأهل السنة في إثبات الكسب لأنه أمر بالصبر ثم إنه لا صبر له إلا بالله .

قوله تعالى : ﴿ وَلا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ ﴾ .

أي لا تحزن على ما سلف من قتالهم وعدم إيمانهم في المستقبل ولا تك في ضيق مما يمكرون به ويحلون فيه فنهاه عن التأسف على كفرهم ثم عن الخوف والجزع مما سيجدون عنهم في المستقبل فإن قلت هلا قال ولا يكن في صدرك ضيق فهو أبلغ .

---

(١) سقط في المخطوطة .

(٢) سقط في المخطوطة .

سورة الإسراء

آية وعشر آيات[1]

قوله تعالى :﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلا ﴾ .

قال ابن عرفة : وجه ذكر التسبيح هنا أن الباقي بعده للمصاحبة فيقتضي مصاحبة بعده في الإسراء وذلك مستحيل كما استحال في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾. فذكر تنزيهه عن ذلك وغيره .

قوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ ﴾ .

قال ابن عرفة : هي دليل على صحة تكليف ما لا يطاق ولا يتحمل على أنهم مخلفون بالإصلاح والإيمان مع كونه قضى عليهم بالفساد في الأرض وما قضاه وأراده فلا بد منه فهم مخلفون بالإيمان وحوطوا بأنهم سيفسدون قال : والجواب أن هذا ليس محل النزاع لأنه في المستحيل عقلا وهو الذي علم الله أنه لا بد منه خلاف المستحيل عادة وأتى فيه بالقسم لأجل أنه مستبعد عنهم فلذلك أقسم له .

قوله تعالى : ﴿ فَجَاسُوا خِلالَ الدِّيَارِ ﴾ ابن عطية قرأ الجنس فجاسوا بالفاء المهملة تعني الطلبة والدخول بهذا وقيل لأنه السماك إنما القراءة جاسوا بالجيم فقال جاسوا وجاسوا وأخذ ابن عطية فهذا يدل على جر لا على رواية ولهذا لا تجوز الصلاة بقراءته وقراءة نظرائه .

قال ابن عرفة : قال الشيخ أبو الحسن اللخمي في كتاب الصلاة في فعل القراءة يجوز نقل القرآن بالمعنى تخريجا من راوية ابن وهب أنه حال مبالغة الإقراء بقراءة ابن مسعود أن ﴿ إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ طَعَامُ الأَثِيمِ ﴾ فقال الرجل : طعام اليتيم فقال ابن مسعود : طعام الفاجر أيقرأ بهذا ، فقال : نعم فخرج الفخر عدم إعادة المصلي بها وأنكر عليه المازري ، وقال هذه وله لأن لفظه معجز فلا يصح بديله بالمرادف الذي في الحديث القدر بل فعل وحده وليس هذا [...] مستوفيا خروج المباح منه لأن المعنى أن يصدر منكم إحسان فلأنفسكم والمباح ليس لهم ولا يليهم فإن قلتم نص الأصوليون على أن المباح من أقسام الحسن قلنا : هذا صحيح لكن قوله هنا لأنفسكم يرده لأنه تنبيه على الثواب الحاصل لهم في الدار الآخرة والمباح لا ثواب فيه وكرر لفظ مستهم للاستجلاء كقول أبي نواس :

(١) يراد أنها مكية إلا آية وعشر آيات .

ألا فاسقني خمرا وقل لي هي الخمر ولا تسقني سرّاً إذا أمكن الجهر

وقال ابن الخطيب : لعظم قدره عند الله تعالى كقوله الحسنة بعشر أمثالها إلى مائة وأزيد والسيئة بمثلها وتجاوز ابن عرفة وهذا على جهة الأعم الأغلب و إلا فقد يحسن الإنسان لغيره كمن يدعو لميت ويتصدق عنه بشيء .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ .

قال المعبرون : المراد الوجه خصصه ويحتمل أن يريد به أشرافهم ويتناول من دونهم من باب أحرى .

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا ﴾ .

ابن عطية : الحصير من الحصر يعني السجن ، ويقال لجني الإنسان حصيرا أي لأنهم يحصران جانب من هنا وجانب من هنا ، وقال : الحصر في الآية بالفرش وبسط فالحصير المعروف عند الناس .

ابن عرفة : لا يريد أنها ذات حصر كقولك امرأته طالق وشاة لأن ملازمة الحصر لهذه فهي متصفة به دائما خلاف المرأة والشاة والطلاق أيضا ليس من فعل المرأة .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْءَانَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ .

الزمخشري : حذف الموصول بما في إيهامه بالجميع من فخامة فقدمت مع ذكره ابن عرفة أراد أنه حذف قصد للعموم لبقاء اللفظ صالحا لأن يكون المقدر يهدي الطريق التي هي أقوم أو للملة التي هي أقوم ولو ذكر أحداهما لكان خاصا فحذف لقصد صلاحية هدايته للجميع .

قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ الإِنْسَانُ عَجُولا ﴾ .

ابن عرفة : عاداتهم يقولون المناسب وكان الإنسان جهولا لأن من يدعو على نفسه بالشر مثل ما يدعو بها بالخير سواء جاهل أو لا يستوي بين العامل والجاهل فأما العجول فإنما يناسب أن الإنسان يستعجل الدعاء بالخير قبل حضور أوانه قال : والجواب أن العجلة سبب في الجهالة لأن المستعجل لا يتأمل ولا ينظر بل يبادر إلى الشيء من غير تأمل فهو كالجاهل سواء قائم السبب مقام سببه ، قلت : وهذا قال الزمخشري في قوله : أعجلتم أمر ربكم فقال : يجمل الأمر إذا نزلت غير عام والجملة عنه غيره .

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ ﴾ .

ابن عطية جعل بمعنى خلق لا بمعنى صير لأنه يلزم عليه وجودهما ، قيل : ذلك واجب بالتزام ذلك ويكونا في ثاني حال صير آيتين ورد بأن حالتهما الأولى مساء ، وبالحالة الثانية إلا أن يقال : إنهما خلفاء مكتفين وحين صيرا اثنين خلق فيهما النور وغير أن في كلام ابن عطية ابن عرفة والآية حجة لأهل السنة على أن الكلمة أمر وجودي وأنها جواهر كثيفة واستدلوا بأنها ترى وكل ما يرى فهو وجودي ، وقال المعتزلة : إنها أمر عرفي أولا فرق بين حالة الإنسان إذا فتح عينيه في الظلام وقال إذا أغلقها قاله الفخر في المحصل والمشهور عند الأصوليين أن العدم الإضافي لا يصح أن يكون أمراً للقدرة واجمعوا على العدم المطلق به ويستقيم القول بأن العرض لما بقي وما بين الآية دليل على أن الميل أمر وجودي لأن العامل فيه خلق أو صير .

قوله تعالى : ﴿ لِتَبْتَغُوا فَضْلا مِنْ رَبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ ﴾ .

قال ابن عرفة : إن أريد الحساب القمري جلون معا الفضل بالنهار ومعرفة الحساب بالليل وعدد السنين راجع لعلم مدها ومداها والحساب واسع لجمعها وطرح بعضها من بعض وعندما قالوا العدد كمية منفصلة ذات ترتيب والحساب هو التصرف فمن العدد بالتركيب والتحليل .

قوله تعالى : ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلا ﴾ .

قال ابن القصار في قول الشاعر : . . . . . [1] لهم لاحتمال أن يكون صنع بعضهم تجعله في الرفع كالعلي وفي النصب كل الكل ، وأجاب الآخرون بأن ذلك إنما هو في النفي والحكم في الثبوت على خلافه ولهذا مثل المنطقيون المبالغة الجزئية بقولك ليس كل كذا وكذا .

قال ابن عرفة : فهذا إن كان قوله تعالى : ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلا ﴾ متعلقا بتعلموا معطوفا على قوله عدد السنين فلا يكون عالماً فإن معرفتنا لأنهم وإن كان راجعا لله تعالى فهو كلية فيكون عالماً لأنه يعلم الأشياء جملة وتفصيلا ونحن لا نعلمها إلا جملة فإذا رجع العلم إلينا كلا لا كلية وهو على المجموع من حيث هو مجموع كقولك كل من عام يرفع الصخرة العظيمة .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولا ﴾ .

---

(١) طمس في المخطوطة .

في الدنيا ، واختلفوا في شكر النعم فمذهبنا أنه واجب شرعا ومذهب المعتزلة وجوبه عقلا وكذلك اختلفوا في النظر فمذهبنا وجوبه حسبما تقدم في الإرشاد والآية دليل لنا واختلفوا هل جلا العقل من سمع أو لا ، وقال في كتاب الجهاد : أن الكفار لا يثبتوا حتى يدعوا إلى الإسلام وهذا يدل على أن العقل [٤٩ / ٢٣٦] من سمع وبه احتجوا في كتاب الجهاد وأجاب المازري بأنهم عالمون بالتوحيد ، الكلام في الرسالة .

ابن عرفة وهؤلاء اليهود والنصارى يجب دعواهم لأنهم مد بكفهم التوحيد وعلموه وأما البعثة فلا وأجاب المتعسفون بأن رسولا في الآية المراد به العقل وهذا تحريف للفظ القرآن .

ابن عرفة : واختلفوا هل يشترط المعلم بالتكليف أو التمكن من العلم بالتكليف فيخرج المجانين والأطفال أو لا يشترط ذلك والآية حجة في اشتراط ذلك ، قلت : وقال الشيخ ابن مرزوق : كانت وقفاً ببلد فاس في عام أربعين وسبعمائة في مدة الأمير أبي الحسين في حين وصل إلى الجزائر الخالدات وطار لهم ووجد فيهم ناسا على شكل بني آدم ولا يفهم لهم كلاما وليسوا متشرعين فرفع عنهم جماعة إلى بلاد الأندلس فلم يفهم لهم أحد كلاما فما زالوا مقيمين ومخالطين للنصارى حتى يفهم بعضهم كلام النصارى ورجع عنهم فوجدهم لا يعرفون النبوة ولا شيئا منها فوصل بهم إلى الأمير أبي الحسن المريني فاختلف الفقهاء حينئذ فمنهم من قال تغزى بلادهم ويقاتلون ومنهم من قال : يبعث إليهم هؤلاء الذين فهموا لغتنا منهم فيدعونهم إلى الإسلام ويخبرونهم بالشريعة المحمدية وأحكامها فإن أذعنوا لذلك وإلا قوتلوا وأخذوا ثم توفي الأمير أبو الحسن قبل الوصول إليهم وهم جوز في البحر .

قال ابن عرفة : والآية على إبطال مفهوم الغاية لأنه لا يقع التعريف بمجرد اللغة بل مع تكذيب المبعوث والغاية بحتى أبلغ منها بإلى حسبما ذكره الزمخشري : في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ ولذلك قال ابن الحاجب : والعورة من الصرة إلى الركبة ، وقيل :حتى الركبة .

ابن عرفة ، وقوله تعالى : ﴿ مَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ ﴾ ليس المراد وقوع ذلك وإنما المراد وما يصح لنا التعذيب شرعا حتى نبعث رسولا وكذا قال الزمخشري : في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا ﴾ .

فقيل أمرناهم بالطاعة ففسقوا ، وقال الزمخشري : أملينا لهم وفعلنا بهم الأسباب المكثرة للرزق وصببنا عليهم النعمة صبا فجعلوها ذريعة إلى المعاصي ، ورده ابن عرفة بأن فيه منذور من وجوه أحدها إخراج لفظ الأمر من حقيقته وتكثير المضرات والمقدرات وإقامة السبب مقام المسبب إلى غير ذلك ، قال وكان بعضهم يرد عليه إلى بعض أنه يقال أمرنا المعين أمرنا لهم بالعصيان ففسقوا لأن الفسق هو الخروج ، والخروج يستلزم مخالطة الأمر ولا معنى للعصيان إلا هذا فقيل لابن عرفة ، وما قاله الزمخشري جار على مذهبه كان على أصول الفقه حكوا في لفظ آخر خلافا هل هو حقيقة في القول المخصوص أو في الفعل ، وهو مذهب أبي القاسم ، والمعتزلة فقال يلزم هنا الإجمال ، وقيل أمرنا مترفيها بمعنى كثرناهم ومترفوها هم المنعمون أي ذوو النعمة .

ابن عطية إلا مرة . ابن عرفة : فإن كل أحد ذاع داره ولعلها يحكي بها ما كان كلاما لا قولا فالقول أعم من الكلام لصحة إطلاقه اصطلاحا على غير المفيد فلذلك قال هنا لحق عليها القول لأنه إذا حق عليها ما هو أعم من المفيد وغيره فأحرى أن يحق عليها المفيد وهذا باعتبار ظهوره وبروزه لهم و إلا فقد كان لازما ثابتا لأنه قديم أزلي .

قوله تعالى : ﴿ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾ .

ابن عرفة : قال بعضهم : حسبوا تاريخ بغداد فوجدوه بعدد حروف تدمير أجاب أبي جاد لأن التاء أربعمائة ، و الدال أربعة ، والميم أربعون ، والياء عشرة ، والراء مائتان .

قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ ﴾ .

إنما أتى بعده لأن القضية الشرطية لا تدل على وقوع الشيء ولا إمكان وقوعه .

قوله تعالى : ﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ .

قال : هذا إما أن يكون استعارة وإما أن يراد حقيقة الإنسان ، والجناح مجاز .

قال الزمخشري : إما أن المراد الطول أو الدليل .

ابن عرفة : فالأول : نهي عن التعصب أي لا يتعصب عليهما وكن لهما كالفرس الذلول ، والثاني : بمعنى لا يفتر عليهما وكن لهما كالرجل الذليل .

قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا ﴾ .

ذكر السهيلي حديثا أن من زار قبر والديه عد بارا لهما .

قوله تعالى : ﴿ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا ﴾ نظر هل يتناول هذا ابن النفي قال : إن حملت التربية على آخر الحمل والنفقة عليه حينئذ فلا يتناول إلا ابن الولادة وإن حملناها على العموم فيتناوله .

قوله تعالى : ﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا ﴾ فيه وجهان الأول أنه من قام السبب مقام المسبب والتقدير ، وإما تعرض عنهم لاعتبارك لأن إعراضه إنما هو لاعتباره لا لانتفاء الرحمة ، وإما أن في الكلام تقديما وتأخيرا أي وإما تعرضن عنهم فقل لهم قولا ميسورا انتفاء الرحمة من ربك .

قوله تعالى : ﴿ وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ ﴾ .

هذا تمثيل في المعنى البخل ستنتج كقول "العائد فيه كالكلب يعود في قيئه" كل ذلك ينفي عن الاتصاف بهذه الصفات ، قلت لابن عرفة : ظاهر الآية النهي عن هذا البخل لأن على اليد إلى العنق هو النهاية وإنما كان يتناول مطلق البخل لأنه لو قيل : لا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك فقال بل يتناول مطلق البخل ، وشبهة بغل اليد إلى العنق استقباحا للبخل قل أو أكثر .

قوله تعالى : ﴿ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴾ .

يتناول النفقة المحرمة أصلا كشراء الخمور ، والمحرمة بعارض كشراء القصور بدينار كبير .

قوله تعالى : ﴿ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا ﴾ .

ابن عرفة : هذا لف ونشر فاللوم راجع إلى البخل لأن الإنسان يلام على عدم النفقة ، ولم يقل مذموما ليتناول ذلك النهي عن البخل بالواجب ، وبغيره ، وقوله محسورا راجع إلى النهي عن بسط اليد لأنه إذا بالغ في بسطها يقل درهمه ورزقه ويتغير عليه فيبقى محسورا .

قال ابن عرفة : وانظر قال في سورة تبارك الفرقان : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا ﴾ وإن كان بين ذلك قواما فبدأ هنالك بالسرف في النفقة وهو بسط اليد ، وبدأها هنا بالبخل .

قال ابن عرفة : وعادتهم يجيبون أن سورة الإسراء مشتملة على جملتين اقتضاء النهي والأعم والأغلب في البخل والشح فهو أحق وهم بأن تقدم النهي ، فقدم نفي ذلك لأنه هم هنالك والآية خرجت مخرج المدح دليل مقدم فيها ما سواهم في المدح ،

وهو نفي السرف عنهم لأنه علم من حالهم عدم البخل لأن الكلام إنما هو في المنفقين .

ابن عرفة : ولو قيل إذا انفقوا لم يقتروا ولم يسرفوا لكان الجواب غير الشرط كقولنا إذا لم يبخلوا لم يبخلوا فلا يكون فيه فائدة .

قوله تعالى : ﴿ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ﴾ .

أي لمن يشاء بسط الرزق له ، وقال ابن عطية : لمن يعلم أن في بسط الرزق العقليين عندهم وإما عندنا فالحسن والقبح شرعيان لا عقليان .

قوله تعالى : ﴿ وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ﴾ .

وقال في سورة الأنعام ﴿ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم﴾ فقدم هنا ضمير الأولاد وأخره في الأنعام فما السر في ذلك .

ابن عرفة : أجابوا بأن المخاطب هنا من عزم على قتل ولده في حال غناه خشية أن يصير بإنفاقه عليه فقيرا والمخاطب في سورة الأنعام هو من عزم على قتل ولده في حال فقره وإملاقه.... عياله والأعم الأغلب المشاهد من الناس أن إلا [٤٩/ ٢٣٧] قيل : نزول البلاء بأنه يفضل أولاده وأحفاده على نفسه ويودان أن يكون فاداهم فيما يؤمهم وينزل بهم فإذا رأى البلاء عيانا وحل به لم يفضل أحد على نفسه إنما يجب خلاص نفسه منه دون أحب الناس إليه ولا يحب إلا نفسه هذا في كل آية بما هو الأهم فيها ففي سورة الأنعام الأهم عليهم أنفسهم لأنهم فقراء قد ذاقوا ألم الفقر والإملاق فلذلك قيل فيها نحن نرزقهم وإياهم وهنا الأهم عليهم أولادهم لأنهم أغنياء لكن خافوا الفقر .

قوله تعالى : ﴿ وَلا تَقْرَبُوا الزِّنَا ﴾ .

الزنا عند مالك وأبي حنيفة فإن قلت : لم ينهى عن قربه دون قرب القبل قلنا : لأن الزنا له مقدمات كالقبلة والملامسة وهي كلها محرمة فنهى عن قربه ليتناول النهي عن المقدمات ، قلت : والنفس تدعوا إلى هذه المقدمات من الجانبين ، ومقدمات القبل ضيقة لأن المقتول يدافع عن نفسه ، فإن قلت : ما فائدة قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً ﴾ مع أنه إن كان تعليلا عقليا كان حجة المعتزلة في أن أفعال العبد معللة وأن الزنا قبيح عقلا ، وإن كان شرعيا لزم تعليل الشيء نفسه لأن يكون المعنى لا تقربوا الزنا لأنكم لا تقربوه وأقضيكم عن قربه لأنكم قضيتم عنه لأن صحته لم تثبت إلا من جهة الشرع فالجواب أنه يكون هذا إشارة إلى أن تحريمه ثابت في الشرائع المتقدمة لأن

الملل كلها أجمعت على وجوب حفظ الأنساب فالمراد أن النهي عن الزنا ليس هو خاصا بكم فلا تقربوه فإنه لم يزل فاحشة في شرع من قبلكم من الأمم .

قوله تعالى : ﴿ وَلا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلا بِالْحَقِّ ﴾ .

المراد به الجهاد والحرابة والقصاص .

ابن عرفة : والمرتد يحد فيه ويستتاب ، والزنديق يقتل ولا يستتاب ، والمحارب إذا قدر عليه الحد صبرا واختلف في قتله بخلاف قتله حال الحرابة فإنه متفق عليه عندنا .

قوله تعالى : ﴿ فَلا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ ﴾ .

يحتمل وجهين أحدهما عود الضمير في يسرف على ولي القتيل فالمراد أنه لا يمثل به بعد قتله ، وفي هذا على بابها من الطرفين ، الوجه الثاني : أن الضمير عائد على القاتل أي فلا يسرف من أراد قتل شخص والتعدي عليه في قتله أي لا صلة بفرجه ، وفي هذا للسبب أي فلا يسرف بسبب قتله .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا ﴾ .

أو لم يزل كذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ .

قال ابن عرفة : الوجود على ثلاثة أقسام وجود في الأعيان ، ووجود في الأذهان ووجود في اللسان ، ومنهم من يعبر عن هذا الثالث بقوله وجود في البنان والوجود والقياس يكون عامل وطنا فكأنه يقول لا تكلم إلا بالعلم ففيه دليل على أفعال القياس لأنه إنما يفيد الظن لأنه قسمان قياس في الأمور الشرعيات ، وهي ظنية ، واتفقوا على أنه يفيد الظن ، وقياس في العقليات بالجوامع الأربعة وهي العلة والدليل والشرط والحقيقة ، فالعلة لتحقيق العالمية في الشاهد ، إنما هو يعلم فكذلك في الغالب والدليل كالأثر في الشاهد يدل على مؤثر فكذلك في الغائب والشرط كالحياة هي في الشاهد شرط في وجود العلم فكذلك في الغائب والحقيقة كالإرادة فإنها في الشاهد عبارة عن التخصيص فكذلك في الغائب ذكره التلمساني في المسألة الثالثة من الباب التاسع والمشهور عن المتقدمين أنه يفيد القطع وأما المتأخرون فأطبقوا على أنه إنما يفيد الظن لأنه قد تعرض بشبهة أو في شيء فيمدح فيه وقوله تعالى : ﴿ وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ ابن عرفة : عموم الآية مخصوص بالمباح لأنه لا يتناوله النهي .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ ﴾ .

هذا مجاز أولا يسأل هؤلاء فإن قلت : هل يدله على أن العقل في القلب قلنا : قد تفرد في أصول الدين بأن العقل علوم ضرورية فلا يقال للقلب عاقل ، وإنما العاقل صاحبه .

قوله تعالى : ﴿ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولا ﴾ .

قيل : إن اسم كان عائد على كل والمجرور نفسه عائد على ما من قوله ما ليس به علم ، وقيل : إن اسم كان عائد على ضمير المخاطب بقوله تعالى : ﴿ وَلا تَقْفُ ﴾ على الالتفاف والضمير في عنه عائد على كل .

قوله تعالى : ﴿ مَرَحًا ﴾ .

حال ، وقيل : مفعول من أجله ، قال أبو حيان : ولا يظهر ابن عرفة لأن المرح إنما هو حالة الشيء وإذا جعلته مفعولا من أجله كان سابقا على الشيء غير مقارن له .

ابن عرفة : فإن قلت : لم أفرد أمر الإشارة قال : عادتهم يجيبون بأنه إشارة إلى كل واحدة على انفرادها ، فإفراده أبلغ في الذم فهو كلية لا كل .

قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ ﴾ .

انظر هل للتبعيض ولبيان الحقيقي والحكمة وضع الشيء في محله ، وهل يشترط كونه أنسب من غيره ، وإنما يشترط مناسبته فقط الظاهر الأول قال الزمخشري : هذا كلام حكم لا مدخل للفساد فيه بوجهه ، وقال ابن عطية : الإشارة بذلك إلى هذه الأداب التي تضمنتها هذه الآية أي هذه من الأفعال المحكمة التي نقيضها حكمة الله في عباده وخلقه لهم محاسن الإطلاق والحكمة قوانين المعاني المحكمة ، والأفعال الفاصلة .

قوله تعالى : ﴿ مَلُومًا مَدْحُورًا ﴾ .

إن قلت ما مناسبة اللوم هنا مع أن العذاب يكفي الذم مدحورا فمناسبة لأن معناه مدفوعا ، وأما اللوم فلما قال ؟ فالجواب : أنهم لما كذبوا بعد ظهور الدلائل الواضحة والمعجزات على يدي الرسل يعذبون على كفرهم ويلامون على ما لديهم ولا يقبل لهم معذرة .

قوله تعالى : ﴿ أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ ﴾ .

كان بعضهم يقول هذه الآية دليل على أن ارتباط الدليل بالمدلول عقلي لا عادي وفي المسألة أربعة أقوال ، وأجيب بأن هؤلاء لم ينظروا النظر التام ابتدأ في المقدمتين

ولو استوفوا النظر لظهر لهم الحق واستحال كفرهم أو تقول أن بعضهم لم يستوف شرائط النظر .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْءَانِ ﴾ .

قال بعضهم زائدة [...] هذا القرآن لأنه كله مصرف ، ورده ابن عرفة : بأنه إنما نسخ منه آية الأحكام ، ونصا آية الأخبار والقصص والتوحيد فليس معرفة فصح أن التصريف إنما هو في بعضه وليس بعام فيه .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ ﴾ .

قال ابن عطية : في دلالة التمانع أنهما إما أن يتفقا أو يختلفا فإن اتفقا فيجوز اختلافهما .

ابن عرفة : وأيضا فيقولون إنما إذا اجتمعا على إيجاد جوهر فهو حالة الإيجاد وإما مقدم لأحدهما فيلزم عجز الآخر له أو مقدر لها فيلزم عليه وجود مقدورين وقادرين ، واجتماع اثنين على مؤثر واحد وهو محال ، قال وعادتهم يوردون على هذه الآية .

قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ .

لأن هناك أكد الجواب بإذا واللام ، وهنا أكده باللام فقط ، وأجيب بوجهين الأول : إن البيانيين يقولون : إن كان المخاطب منكرا للخطاب أو في مادة المنكر فحينئذ يؤكد الخطاب وإلا فلا ، وهذا كقولك زيد قائم ، إن زيدا قائم ، وإن زيدا القائم ، والشرط هنا ذكر فيه أن هنا عائد موجود ومنكر فقيل لو كان معهما آلِهَةٌ كما يقولون فاحتيج إلى تأكيد الجواب بإذا واللام فقط ، الجواب الثاني : لفظ الفساد هنا صريح بدليل أنه لم يختلف فيه وهنا هو الشرط غير صريح بدليل الاختلاف في تفسيره فقيل : معناه لابتغوا المناقضة ، وقيل معناه لابتغوا الطاعة .

ابن عرفة : وتفسيره بأن معناه لابتغوا الطاعة غير مناسب لأنهم مقرون بهذا لقولهم : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى ﴾ إنما اتخذوهم ، قيل لابن عرفة : إن هذا لم يقع ابتغاء الآلهة إلى ذي العرش سبيلا فقال : على هذا بطل الملازمة وأيضا ، فقال ابن التلمساني في شرح المعالم الفقهية في المسألة الثالثة من كتاب القياس : إنه إن كان المستثنى مثبتا فالأحسن أن يأتي بأن ويستثنى عين المقدم فيستثنى عين الثاني بحيث إن كان هذا إنسان فهو حيوان لكنه إنسان فهو حيوان وإن كان [٤٩/ ٢٣٨] منفيا فالأحسن أن يأتي بلو ويستثني نقيض الثاني فينتج نقيض المقدم بحيث لو كان هذا إنسانا ليس إن حيوانا لكنه ليس بحيوان فلا يكون إنسانا فيلزم على هذا التفسير إن كان

يؤتي بإن عوض لو فالظاهر إن المراد بقوله : ﴿ لابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلا ﴾ المناقضة والمعاهدة أي لناقضوه وعاهدوه .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءَانَ ﴾ .

ليس المراد إذا أردت أن تقرأ لأنه إنما يجعل الحجاب بينه وبينهم إذا سمعوا قرآنه فينسبون في أداته ، قال : والقرآن اسم حسن يصدق على القليل والكثير مستورا أما إن المراد فاستر وهو مفعول بمعنى فاعل فيكون مجازا ، والظاهر أن الخطاب خاص به صلى الله عليه وعلى آله وسلم فإن قلت : مفهومه أنه إذا لم يقرأ لم يحفظ منهم مع أنه معصوم من شيطان الإنس والجن مطلقا ، قلنا : بل مفهومه أنه إذا لم يقرأ عصم منهم من باب آخر الآية إذا . . . [1] المنافي لهم الذي يكرهونه فهم حينئذ أشد حقا على إيذائه ومضرته فإن قلت : هلا قال : جعلنا بينك وبين المشركين أو وبين الكافرين ، فالجواب إن الآخرة إنما علمت بإخبار النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فكأنه يقول جعلنا بينك وبين الذين يكذبونك وتكذبهم له سبب في أذيتهم إياه فكذلك احتيج بلعل الجواب بينهم وبينه .

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً ﴾ .

أي على كل قلب منهم أكنة والأكنة جمع قلة ، والقلوب جمع كثرة ، والقليل لا يقوم بالكثير إذا ودع عليه فقوله على قلوبهم شبه الكلية لا الكل ، وقوله أكنة شبة الكل لا الكلية فجعل على كل قلب باعتبار تتبع أفراد القلوب مجمع الأكنة .

قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ .

قال ابن عطية : إذ متعلقة بيستمعون .

قال ابن عرفة : يلزم عليه تحصيل الحاصل لأن المعنى يسمعون وقت استماعهم إليك ، وقال الزمخشري : إذ يستمعون نصب بأعلم فالمعنى نحن في وقت استماعهم أعلم بما يستمعون .

قال ابن عرفة لابن هشام شارع الإيضاح قال في قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حيث يجعل رسلاته ﴾ أنه لا يصح أن يعمل أفعل من في الظرف لأنها قوي فيها جانب الأدعية وقيل : يجوز ذلك .

---

(١) بياض في المخطوطة .

قال ابن عرفة وهل يصح الاشتراك بين الغائب والشاهد في مطلق العلم قالوا : أما النافون للحال فيمنعون الاشتراك وأما القابلون بالأحوال فيقولون : يشتركان في العلم لكن يخص أحدهما بعالمية قامت به والآخر بعلمية قامت به كما أن بياض الثوب وبياض الإنسان يشتركان في مطلق البياض ويختصان بالبياضية ، وهي الحال وما به الشركة غيرها حد الاختيار ، وكذلك يشترك البياض والبياضية في مطلق اللون ، قيل لابن عرفة : ظهر اختلافهما في العلم النظري وهل يتفق الشاهد والغائب في العلم الفردي ؟ فقال : لا بدليل أنه قد تعرض له التشكيك .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى ﴾ .

في وقت تناجيهم ، ونجوى مصدر فهو كقولك رجل عدل .

قوله تعالى : ﴿ إِلا رَجُلا مَسْحُورًا ﴾ .

فسره ابن عطية : بوجهين : أحدهما : أنه اسم مفعول من السحر ، والثاني : أنه من السحر وهي الربة أي رجلا ذات ربة أي بشر مثلكم ، قلت : ومنه قول عائشة رضي الله عنها ، وكرم وجه أبيها وجدها : توفي رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بين سحري وسحري .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴾ .

قال ابن عرفة : هذا الكل ومنهم للبعض وهو عندنا جائز عقلا واجب وقوعه شرعا وعند المعتزلة يجب وقوعه عقلا بناء على قاعدة التحسين والتقبيح والعقليين عندهم وصل العام للأجسام إيجاد عن عدم أو جمع بعد تفريق فيهما قولان وإما الأرواح فمذهب أهل السنة إنها تفنى وإعادتها بمعنى خلقها في أجسامها قال ابن عرفة : وكان بعضهم يستشكل فهم الآية لأن الاستفهام الدليل على الجملتين إما أن يكون بمعنى الثبوث أو بمعنى النفي فإن كان بمعنى الثبوت لزم إقرارهم بالبعث والغرض عدمه ، وإن كان بمعنى النفي لزم عليه أن يكونوا أنكروا الملازمة ، وهو ملزومية الفناء للإعادة ولا يصح هذا إلا لو كان الاستفهام داخل على أول الجملة الشرطية فقط مع أنه دخل على الجملة الأولى منها والثانية والاستفهام الداخل على الثانية في معنى النفي وقد دخل النفي على الأول فيكون نفيا دخل على نفي فيصير ثبوتا ، والمراد نفي لزومية الشرط للجزاء ، والثاني : نفي للإعادة فهما متغايران ومن شرط التأكيد اتفاق معنى الجملتين وأجيب بأن الثاني إنكار للإعادة مطلقا ، والأول

إنكار للإعادة بعد الفناء ، فالثاني أعم فيكون من تأكيد نفي الأخص بنفي الأعم كما يقول ليس في هذه الدار إنسان ثم نقول بأن فيها حيوان فهو تأكيد للأول .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً ﴾ .

قال ابن عطية : صيغة افعل للتعجيز ، وقال الطيبي : للخيرة ، وقال ابن التلمساني : التعجيز بقوله تعالى : ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ .

فأورد عليه أنه يلزم عليه اللف في الخبر لأن بعضهم لم يمثل هذا الأمر وأجيب بوجهين : إما بأن العباد خاص بالمؤمنين كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ﴾ وإما بأنه عام مخصوص ، وقال المبرد : تقديره قل لعبادي يقولوا التي هي أحسن ويرد عليه ما أورده أبو حيان في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ ﴾ وهو أن يكون الجواب عين الشرط وأجيب بأن يكون جوابا للأمر ، وهو قل لأنه جواب لقوله : ﴿ يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ والتي هي أحسن كلمة التوحيد وهي لا إله إلا الله ، وقيل: إنها الخطاب اللين أي تحاشوهم كقوله : ﴿ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ وفسرها بقوله : ﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ أي لا تقولوا أنكم من أهل الناس ولكن تخاطبوهم خطابا لين لئلا يغيظهم ذلك ، ورده ابن عرفة بقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : "خير ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله ". فصح أنها الكلمة التي هي أحسن .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ ﴾ .

إن قلت : هلا عطفه بالواو لأن الرحمة والعذاب صالحان لكل واحد منهما وأو يقتضي صلاحية الرحمة لفريق والعذاب لفريق لأنها للتفضيل بحجة مذهب المعتزلة ، والجواب أن الرحمة عند المعتزلة أمر عقلي ونحن نقول هو أمر شرعي فوعد الشرع بتعذيب العاصي وتنعيم الطائع .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ ﴾ .

قال هذه أخص من قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ فإن تفضيل الأعم يستلزم تفضيل الأخص على الأخص ولا ينعكس .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الأَوَّلُونَ ﴾ .

قال ابن عطية : هذا من إقامة السبب مقام مسببه ، وذلك أن الكفار طلبوا من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن يسأل لهم الله تعالى في أن يحول جبال مكة ذهبا وفضة أو ينسفها من أصل ويبقي مواضعها مستوية مسطحة ينتفعون بها في الحرب والزراعة فأخبره الله تعالى بأنه إجزاء للعبادة في أن الآيات المقترحة إذا فعلها النبي وكذب بها الكفار فإنهم يعالجون بالعقوبة وهؤلاء قومك متبعون لا بأبيهم وآبائهم قد كذبوا بعد ظهور الآيات المقترحة وعوجلوا بالعقوبة فإن أظهرنا لهم الآيات التي طلبوا يكذبون بها فنعاجلهم بالعقوبة فخيره الله تعالى بين إظهار الآيات لهم ثم عقوبتهم عند التكذيب بها وبين عدم إظهارها وبقائهم ليؤمن بعضهم ويخرج من قلب الآخرين من يوحد الله عز وجل فاختار البقاء مكانه يقول ما منعنا من إظهار الآية إلا إهلاك الأولين لتلقيهم لها بالتكذيب .

[٥٠/ ٢٣٩] وهم لا يتبعون لها فإن أظهرناها كذبوا فنهلكهم .

قوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ ﴾ .

لأنها خرجت من الصخرة .

قوله تعالى : ﴿ مُبْصِرَةً ﴾ .

هذا مجاز لأنها لا تبصر بل تصير غيرها يبصر لأنه يؤمن بها .

قوله تعالى : ﴿ فَظَلَمُوا بِهَا ﴾ .

أي فيها بتكذيبهم .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا نُرْسِلُ بِالآيَاتِ إِلا تَخْوِيفًا ﴾ .

المراد هنا المعجزات وهي الآيات غير المقترحة وذلك كانشقاق القمر وتكلم البعير ونحوه معناه نرسل بها تخويفا للكفار كي يؤمنوا وأما الآيات المقترحة فإنما نرسل بها تعذيبا .

قوله تعالى : ﴿ الرُّؤْيَا ﴾ .

قيل إنها يومئذ والصحيح إنها بصرية ﴿إلا فتنة﴾ هي الاختيار ويتوهم الناس أنها فساد وهي مصلحة وكذلك قال ابن يونس في كتاب الجهاد تكره الفتنة . . . . .[١] .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ ﴾ .

---

(١) بياض في المخطوطة .

اختلفوا في التفسير والصحيح أنه ليس من الملائكة وكان بعضهم من إطلاق هذا الخلاف ، ويقول إنه يستلزم مفسدة كثيرة فإن مذهب أهل السنة أن الملائكة معصومون من المعاصي والمخالفات فإن قلت : فلم استثنى الميسر منهم فالجواب أنه لما كان ملازما لهم وأمروهم بالسجود دخل هو في الأمر من باب أحرى لأنه إذا أمر الأعلى بالسجود فأحرى من دونه .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَكَ ﴾ .

إن قلت لم كرر قال مع إن المتقدم من كلامه وهو قوله : ﴿ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ فالجواب أن ابن مالك قال نكرر القول للنظرية إذا طال الإخبار ومنه تكرار المؤلفين الألفاظ في العقود وأما هنا فلم يطل الكلام لكن إنما كرره على سبيل التشنيع عليه والتنفير من معالته وإنه هو الذي قال ذلك ونجا من عليه .

قوله تعالى : ﴿ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ .

المراد به هنا يوم موت جميع الخلائق لا يوم بعثهم لأن من مات فقد قامت قيامته وإبليس لا يؤخر إلا إلى ذلك اليوم وأما يوم البعث فلا يتصور ولا يعقل تأخيره إليه لأن كل من يكون فيه حياً فإنه لا يموت أبدا فلو حملوا تأخيره إلى ذلك اليوم لما تصور موته بوجه ويحتمل أن يريد يوم قيامته هو بناء على القول بأنه مات يوم أحد ، قلت : لكن ما يكون فيه فائدة إذ لا يصح أن يقول لكن أخرتني إلى وقت موتي .

قوله تعالى : ﴿ لأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلا قَلِيلا ﴾ .

قال ابن مالك : لا يجوز استثناء المجهول فلا يقال قام القوم إلا رجالا .

ابن عرفة : والمستثنى هنا وإن كان بكثرة فهو معلوم بالصفة فكأنه يقول إلا ذريته قليلا .

ابن عرفة : استدل بعضهم على عدم قبول شهادة العدل على ذرية عدوه لأنه ثبت بهذه الآية أن العداوة بين الشخصين سر البغض بين أحدهما وبين ذرية الآخر لأنه لما أمر إبليس بالسجود لآدم واضح ورأى أنه أكبر عداوة منه فأذاه وحده من أجل ذلك فانتشرت عداوته على ذريته .

قوله تعالى : ﴿ بِصَوْتِكَ ﴾ .

المراد به صوت بني آدم فهو إقامة السبب مقام المسبب وأما صوت إبليس فلا يصح لأنها لا تسمعها الأذن والصوت مسموع بلا شك .

قوله تعالى : ﴿ بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ ﴾ .

قيل الخيل والرجل هم بنو آدم ، والمراد بالخيل ركابها فهو من التعبير عن الشيء بلازمه كما قيل : يا خيل الله اركبي والخيل مركوبة لا راكبة .

قوله تعالى : ﴿ وَشَارِكْهُمْ فِي الأَمْوَالِ وَالأَوْلادِ ﴾ .

يحتمل أن يراد بالأموال قتل الولد خشية الفقر بسببه وبالأولاد وقتلهم خشية المشاركة في المنزلة كقتل السلطان أولاده ، وقيل : المراد بالأموال والأولاد ما ورد في حديث الأمر بالتسمية عند الأكل وعند الجماع فإن الشيطان يسبقه إليهما وإن لم يسم فيأكل معه ويجامع معه .

قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ ﴾ .

قال ابن عرفة : ذكروا في التفسير على أنه جرى خمسة أوجه إما أدخلني المدينة حين الهجرة وأخرجني من مكة وإما أدخلني مكة دخول الفتح وأخرجني منها خروج الهجرة ، وإما أدخلني القبر وأخرجني منه ، وإما أدخلني الغار وأخرجني منه ، وإما إدخاله في أمر تبليغ الشرع وإخراجه منه بعد التوفية بأول ما كلف به ، وإما أن ذلك كلي أي أدخلني في أعباء النبوة وأمور التكاليف مدخل صدق وأخرجني منها مخرج صدق وعادتهم يستدلون بهذا على ابن التلمساني في قوله في حد الخبر هو إن احتمل الصدق والكذب أنه استعمل الأخص في حد الأعم فإن الصدق أخص من الخير وأجابوا بأن الصدق أهم لكونه يشمل الأقوال والأفعال والخير خاص بالأقوال بدليل هذه الآية فالصدق فيها في الأفعال ورده بعض الطلبة بأن الطيبي نقل هنا عن أئمة اللغة الزمخشري وغيره أن معنى الآية أدخلني مدخلا حسنا فيكون الصدق لفظا مشتركا فقال ابن عرفة فكونه المقدر المشترك أولى من جعله مشتركا حسبما قال ابن التلمساني : إذا تعارض الاشتراك والتواطؤ أولى .

قوله تعالى : ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

قال ابن عطية من إما لابتداء الغاية أو لبيان الجنس ولا يصح أن يكون للتبعيض لأن مفهومه أن بعض القرآن ليس شفاء مع أنه كله شفاء .

قال ابن عرفة : كانوا يجيبون عن هذا بأن المفهوم بالنسبة إلى مجموع الأوصاف فبعضه شفاء ورحمة للمؤمنين وخسارة للكافرين وبعضه شفاء ورحمة فقط .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ ﴾ .

ابن عرفة : أعرض بقلبه ونأى بجانبه أي ببدنه ، وهو أولى من جعلهما بمعنى واحد لأن التأسيس أولى من التأكيد قال : وجاء هذا على سبيل التأدب مع الله تعالى في نسبة الخير إليه وعدم نسبة الشر إليه فقال الفقهاء ولم يقل إذا أمسسناه بالشر فإن قلت : هلا قيل : وإذا أنعمنا على الإنسان كان معرضا كما قيل وإذا مسه الشر كان يؤوساً فالجواب أنه لما كان الإعراض ملازما للإنعام في الأكثر باعتبار الوجود الخارجي لم يحتج إلى المبالغة فيه والنفي في التعبير عنه بمطلق العبارات ، ولما كان الإعراض بين في الناس عند من أكثر لهم الإنعام أقل وقوعاً أحتج إلى التعبير عنه بأبلغ العبارات ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ﴾ قال ابن عرفة :

وقع السؤال في القرآن تارة بعن مثل، ويسألونك عن الجبال ، وتارة بماذا كقوله يسألونك ماذا يتفقون فقال : والجواب أنه إن أريد تشريف السائل والاعتبار به يؤتي بكلامه على سبيل الحكاية مثل ويسألونك ماذا ينفقون وإن أريد الإعراض عنه وعدم المبادلات به يؤتي بكلامه على سبيل الاعتبار به فيخبر عنه بعن المقتضية للمجاوزة والبعد فإن قلت تصنيع في قوله تعالى :﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ ﴾ مع أن السائل هم الصحابة فالجواب أنهم لم يسألوا عن أمر مهم بل سألوا عن شيء لا خبرة به .

قال ابن عرفة : وذكر ابن الخطيب في الروح في الأربعين أربعين قولا وذكر فيه ابن راشد في كتاب المرتبة العليا في تعبير الرؤيا بآيتين هؤلاء الحكماء وغيرهم ، ونقل نحوهم عن ابن حسرون وحكى المازري عن الشيخ أبي الحسن الأشعري في الروح : أنه النفس الداخل والخارج .

ابن عرفة : وليس بصحيح لأنا نجد في الحيوان ما لا يتنفس وهو الحوت لأنه في الماء وأجزاء الماء متراصة لا يدخلها هواء والتنفس إنما يحدث الهواء البارد [1]... به النفس وسكن حرارتها ، قال المازري : وبعض الناس يرى أنه جسم لطيف خلقه الله تعالى، وإجراء العادة أن الحيوان لا يكون مع فقده .

ابن عرفة : أراد أن وجود الحياة عند ممازجة الروح للبدن أمر عادي وليست الروح بموجبة للحياة ولا ملازمة لها كملازمة العالمية والقدرية لمن قائم به العلم والقدرة وإنما ذلك في خلق الله تعالى لأن العلم والقدرة صفتان يوجبان لمن قامتا به حصول بدل لهما بخارج الروح على هذا التأويل قلنا جسم أو قالا الجسم لا يوجب له شيئا

---

(١) بياض في المخطوطة .

لأن كل واحد منها في حين فحدوث صفة تقوم بهما عند مقارنتها في الوجود إنما [٥٠/ ٢٤٠] هو أمر عادي fخلق الله تعالى لا أن أحدهما أوجب ذلك الأمر .

قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ .

هنا دليل على أن الأعراض ما يبقي مبين وإلا فإن يقول لنذهبن بمثل الذي أوحينا إليك قلنا لابن عرفة المراد بالذهاب منعه من استمداده بعد إعدامه بأعراض آخر لأن العلم عرض من الأعراض أو هو صفة وليس بذات وقل معه عرض ، قال : وعدم العصمة في حق الأشياء ممكن عقلا[...] فصار ذلك كالأمر الضروري فمن حمله قال : وليس شيئا[...] ممكن عقلا فلذلك علق به المسألة .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْءَانِ ﴾ .

قال ابن عرفة عن بعض الشيوخ يقول الإنس علمت منهم بفصاحة لأنهم عرب والجن فلم يعهد معهم شعر ولا فصاحة فلا يتوهم معذور المعارضة منهم للقرآن ، قال وكنا نحن نجيبه بوجهين الأول : أن الجن عهد منهم على ما يزعمون الاطلاع على بعض المغيبات والعنوان يشتمل على الاختيار بالغيوب فلو اجتمع الجن الذين يجيزون ببعض الغيوب والإنس [...] ليغيروه عن معانيه بألسنتهم لما أتوا بمثله فوجه الجواب الثاني : أن من عادة العرب أنهم ينسبون الإعراب للجن فصار [.....] ينسبون للجن فقال المقري : [1] قد كان أرباب الفصاحة كلما رأوا عجبا عدوه من صفة الجن فلذلك قال : ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ ﴾ وتعلم ابن عطية كما في فصاحة العرب ومعارضة القرآن كلاما طويلا ثم قال : وقد اختلف الناس في هذا الموضع فقيل : دعوا إلى السورة المماثلة في النظم والغيوب وغير ذلك من الأوصاف ، وكان ذلك من طريق ما لا يطاق قلنا : هو عليهم خفف بالدعوة إلى السور المفتريات ، وقيل غير هذا .

قال ابن عرفة : هذا غلط من ابن عطية ، وليس هذا من تكليف ما لا يطاق إنما هو تعجيز لا تكليف لأن التكليف بما لا يطاق إنما هو أمر شرعي يثاب على فعله ، ومعاقب على تركه ، وأما التحدي بهذا فإنما هو تعجيزي لا تكليفي لقوله تعالى : ﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾ ولذلك غلط الشاطبي في قوله ما لا يطاق فهو تأليف بعجزه والإفضاء له قد أوضح العذر في الإخبار بالغيب وإن كان مما لا يطاق ، وإنما هو تعجيزهم .

---

(١) بياض في المخطوطة .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْءَانِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ ﴾ .

والتصريف هو الإتيان بأفراد أمر على شيء تعدى ، وليس هو تكرار الشيء ، والقرآن مشتمل على الأدلة الكلية والحقة والمتوسطة ، وهذا كما بين للطالب فلا يفهمها فيأتيه بعبارة أخرى أو بدليل آخر أوضح من الأول وكذلك القرآن تارة يكرر فيه القصص ، وتارة يغير عنها بالفاظ أخر وأدلة أخر ، قال : وأخذوا من هذه الآية مطلبين : الأول : الرد على الجاحظ لأنه أنكر وقوع المذهب لكلام في القرآن وألا يقدر له على اشتماله على البرهان والخطابة ، الثاني : وقوع القياس فيه لقوله تعالى : ﴿ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ ﴾ ولا معنى للقياس إذا جعل المثل على مثله ، وفي هذه الآية من أنواع جر اليد مع الاتباع ، وهو الإتيان بما يحتاج إليه كقوله تعالى : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لم أذنت لهم ﴾ وكذلك إن القرآن يشتمل على حل دليل معجز على سبيل الرد على الكفار في قولهم : ﴿ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الأَرْضِ يَنْبُوعًا ﴾ فطلبوا الإتيان بالمعجزة ، وهو قد أقر بها .

قوله تعالى : ﴿ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ ﴾ .

قيل لابن عرفة : هذه حكاية لمعنى يلامهم لأنه يفعلهم إذ لو كان هو عين لفظهم لما كان معجزا ، فقال ابن عرفة : بل يصح أن يكون عين لفظهم ويكون الإعجاز وقع تكليفه ولعله في محله كما نجد بعض الخطباء يذكر في خطبته أحاديث ويذكرها الآخر بعينها ويجري في كلام أحدهما من العذوبة ما ليس في كلام الآخر ، وما ذاك إلا أن الأول أتاها مرتبة في محلها ، وإن كان اللفظ واحدا فالإعجاز بالنظم والكيفية لا بنفس اللفظ . قال بعض الطلبة : يحتمل أن حال هذا هو نفس لفظهم لكن الإعجاز إنما وقع بالسورة ثلاث آيات لقوله تعالى : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ وهذا كلام كثير يشتمل على آيات جملة فيكون أحدهم تكلم بشيء والآخر تكلم بشيء وكذا قال المفسرون إن عبد الله بن أمية قال لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لن نؤمن لك حتى تتخذ إلى السماء سلما ثم ترقى فيه ثم تأتي معك منشور معه أربعة من الملائكة تشهد لك إنك حق .

قوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الأَرْضِ يَنْبُوعًا ﴾ .

ولم يقل في الأرض إشارة إلى أن الينبوع يكون مشاهد للناس أما إحراز من أن يعجزه ولا يرده .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي ﴾ .

مع أن المناسب أن تقول : قل الأمر لله يفعل ما يشاء فأجيب بأن التسبيح إشارة لقوله : ﴿ أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلائِكَةِ قَبِيلا ﴾ فإنه يقتضي المجسم ، وهو على الله محال ، وقوله : ﴿ هَلْ كُنْتُ إِلا بَشَرًا رَسُولا ﴾ والباء في [...] .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى ﴾ .

قال ابن عرفة : المنع هو الصرف عن الفعل ما كان حاصلا ، وفي مادة المحرك ، قال ابن عطية : هذه الآية توجه للمشركين وتلفظ من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عليهم .

ابن عرفة : ويحتمل أن تسلية له ونفروه بأفعالهم إليهم من البشر مع أن الرسل المتقدمة فلهم من البشر فإذا لم يؤمنوا بهذا فيلزمهم أن يؤمنوا بكل رسول تقدم فكذبهم له تكذيب لجميع من سبق من الرسل فلا يسئلونك أمرهم .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ فِي الأَرْضِ مَلائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولا ﴾ .

إلى خلقه من جنسهم فلو بان في الأرض ملائكة لأرسل إليهم ملكا كذلك البشر يرسل إليهم من جنسهم وقياس المساواة هو الحكم بمساواة أمر إلى أمر في شيء لاستوائهما في شيء آخر كقولهم في كتاب الجهاد جزاء الصغير في الصيد والطير كجزاء الكبير كما أن دية الجزاء الصغير كدية الجزاء الكبير ، وقولهم في كتاب الصلاة أيصح في الأمة تصلي مكتفة اليدين وتعتق في الصلاة أنها تصدر في الوقت قياسا على نأي الماء في رحله فأتى كما قول فيه أنه بعيد جد لكن فردوه بأن الحجة على مساواة حكم النسيان في الماء للعمد في الإعادة فليكن كذلك حكم النسيان في الآية مساويا للعمد فينتج هنا الإعادة في الوقت ، وهنا الإعادة أبدا .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا ﴾ .

قال ابن عرفة : خبيرا أخص من عليم وبصيرا مغايرا لذا فيلزم أن يكون مغايرا لعليم مغايرة الأخص لا يلزم أن يغاير الأعم فقد يكونا صفتين متباينتين والجملتين تحت الأعم ، فقال : هذا في صفة البشر وأما في هذا المقام فخبير مثل عليم كما غاير عليم .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ .

جمع الضالين وأفرد المهتدين لكثرة الضالين وقله المهتدين .

قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾ .

دلت الآية على إثبات صفة القدرة والإرادة لله تعالى فقوله : ﴿ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلا لا رَيْبَ فِيهِ ﴾فالتخصيص دليل الإرادة ، قال : وذكر الأصوليون الدليل على إثبات الصانع إما بالإمكان أو بالحدوث ، وكان بعضهم يقول الآية دالة على صحة الاستدلال على إثبات الصانع بالحدوث كقوله تعالى : ﴿ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾ قال وهذا دليل برهاني فيه قيل لابن عرفة لا يحتاج فيه إلى مقدمة ولا إلى حجة لأنهم يوافقون على قدرته على إيجاد الخلق من عدم وإنما خالف الحكماء وغيرهم في صحة إعادة معدوم ، والآية إنما دلت على قدرته على خلق مثلهم لا على إعادتهم فقال : وجه البرهان فيها أنه إذا قدر على [٥٠ / ٢٤١] خلق مثلهم خلقا ابتدائيا فليكن قادر على إعادتهم من باب آخر .

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلا لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ .

قيل : إنه الموت ، وقيل : إنه القيامة .

قال ابن عرفة : الأول أظهر لأنهم ينكرون البعث ولا يقرون به فكيف يقدر عليهم بشيء يخالفونه فلا يصح هذا إلا على تنزيل الأمر النظري منزلة الضروري .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾ .

قالوا لو لا يليها إلا الفعل ظاهر أو قد يكون مضمرا لكنه قليل لقولهم [١] "لو ذات سوار لطمتني"، وكقول أبي جهل لو عز إنكار قتلتني . قال ابن عرفة : وكان بعضهم يقول حكمة ذلك أنها شرط والشرط إنما يتعلق بالأمور العارضة للذات لا بنفس الذات فالأمور العارضة للذات هي أفعال ومهما كانت فيها غرابة ، وكان المراد نفس الذات وليها اسم لا وكذلك هما لأنه ليس المراد مطلق الملك وإنما المراد ملكهم الخاص وكذلك ليس المراد مطلق اللطم وإنما المراد وقوعه في ذات السوار وكذلك ليس المراد مطلق القتل إنما المراد وقوعه من غير إنكار فإن قلت المراد ما فائدة إدخال قلنا ؟ فائدتها ملازمة الشرط للجزاء .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ ﴾ .

---

(١) بياض في المخطوطة ، مع وجود سقط .

قال ابن عرفة : أخذوا من الآية جواز مقدر الأدلة على مدلول واحد ، وهي صلة خلاف بين الأصوليين أجيب بأن ذلك الخلاف حيث يكون الخطاب لرجل واحد والمخاطبون هنا جماعة فيخاطب بعضهم بالبرهان ، وبعضهم بالجدال ، وبعضهم بالخطاب فتكون الأدلة على سبيل التوزيع ، قيل لابن عرفة : كيف عدم من الآيات الحجر مع إنها إنما كانت بعد موت فرعون في قضية البينه مع بني إسرائيل لقوله تعالى في سورة النمل : ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ ﴾ ، فالتسع آيات كلها له مع فرعون ، فقال ابن عرفة : هو على التوزيع لعل أن المراد إن البعض لفرعون والبعض لقومه [1] قبل هذا ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لا يَمْلِكُونَ كشف الضر عنكم ولا حويلا﴾ أي لا يملكون زواله من أصل ولا تحويله من وقت كمن به الحمىّ فتارة يدعونه فترتفع عنه ، وتارة تنتقل من وقت إلى وقت وليس المراد بالتحويل ارتفاعه جملة وإلا كان يكون تكراراً لغير فائدة .

---

(١) بياض في المخطوطة .

سورة الكهف

قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ ﴾ .

قال الزمخشري : هذا تعليم للأمة كيف يحمدونه على نعمائه ، وقال ابن عطية : لما عائده الكفار أو أنزل الكتاب عليه للجزاء لهم أمر بأن الحمد لله على ذلك وفيه سؤالان : الأول : هلا قيل لا عوج له فهو أخص من قوله ولم يجعل له عوجا ، الثاني : هلا [.....] فيقال : ولم يجعل فيه عوجا فهو أبلغ وأجيب عن الأول بأن الجعل أسند إلى الله تعالى فلا فرق بين كون العوج منفيا عنه لذاته أو باعتبار الجعل لأن الكل مسند إليه لأنه كلامه وأجيب عن الثاني بأن فيه أخص من له ونفي الأعم يستلزم نفي الأخص ولا ينعكس .

قوله تعالى : ﴿ قَيِّمًا ﴾ جعله الزمخشري تأكيدا وأجاب ابن عرفة بأنه تأسيس ، قال : لأن إقليدس فسر المستقيم بأنه أقرب خط بين نقطتين أو الخط المتوازي بين نقطتين وأن الموجودات أولها النقطة ثم الخط ثم السطح ثم الجسم ثم الدائرة فلا شك أن الجسم والخط يصدق عليه الاعوجاج والاستقامة وأما النقطة فما يصدق عليها إنها معوجة ولا إنها مستقيمة وكلام الزمخشري يقتضي أنه كلما انتفى الاعوجاج ثبتت الاستقامة ، وليس كذلك بل ينتفي الاعوجاج ولا يثبت الاستقامة ما قلناه في النقطة قيل له إنها على طرفي النقيض وإنما يصح ما قاله فيما هو قائل لها بحيث إذا انتفى أحدهما عنه ثبت له الآخر بدليل أن الغرض لا يقال له إنه متحرك ولا ساكن والحركة والسكون نقيضان فقال ما نزعناه في قوله كلما انتفى الاعوجاج تثبت الاستقامة قيل له : وهذا معنى من المعاني فليس يقابل لهما .

قوله تعالى : ﴿ فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ ﴾ .

تقرئ نفسك بالفتح والكسر وكان بعضهم يقول الفرق بين قولك زيد ضارب عمرو أو بين قولك زيد ضارب عمرو إنك إن أردت الإخبار عن مجرد ضربه عمرو نصبت وإن أردت الإخبار عن خصيصه بضرب عمرو وخصصت لأن من أنواع الإضافة التخصيص .

قوله تعالى : ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ ﴾ .

الفاء للسبب ولا يصح أن تكون عاطفة على فقالوا لإنها تشترك في الإعراب والمعنى وهذا ليس من قولهم .

قوله تعالى : ﴿ سِنِينَ عَدَدًا ﴾ .

قال الزمخشري : يحتمل القلة و الكثرة .

ابن عرفة وكان بعضهم يرجح حمله على الكثرة بوجهين الأول : قوله تعالى : ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا ﴾ ، الثاني إن عرف القرآن واللغة في اللفظ معدودة أي معدودات القلة وفي لفظ عدد الكثرة ، قال تعالى : ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾ ، ﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إلا أَيَّامًا مَعْدُودَةً ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ﴾ .

بالتوفيق بوحدانيته والتثبيت ، وقال ابن عرفة : يحتمل أن يراد آمنوا بوجود الله وزدناهم هدى بالإيمان بوحدانيته أو آمنوا بوجود الله إيمانا مستلزما لوحدانيته تعالى وزدناهم هدى بالعثور على الدليل الدال على وحدانيته .

قوله تعالى : ﴿ وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ .

أي ربطنا الإيمان على قلوبهم فهو إشارة إلى أنه إيمان قوي لا يؤثر فيه الشكوك ولا يعرض له وهن ولا يدركه خلل بوجه بل هم مصممون عليه كما تربط الحمل على الدابة حتى توقعه من عليها .

قوله تعالى : ﴿ فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ .

راجع للإيمان بوجود الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ لَنْ نَدْعُوَ مِنْ دُونِهِ إِلَهًا ﴾ .

راجع للإيمان بوجود الله تعالى فهو لف ونشر .

قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ قُلْنَا إِذًا شَطَطًا ﴾ .

أي قولا وشططا ، وهو الإفراط في الظلم والإبعاد منه من شيط إذا بعد قاله الزمخشري .

ابن عرفة : قال الجوهري : يقال شط إذا بعد ورجل شاط أي طويل وغمر أو شاطة أي طويلة ، وقال ابن عبيد : يقال شط إذا قال قولا بعيدا خارجا عن الصواب فيحتمل أن يكون المراد لقد قلنا قولا غريبا في عبادتنا الله حيث انفرادنا بها سائر بلدنا .

قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ .

الفاء للسبب أي بسبب هذه المقالة لا أظلم منه قال : والجمع بينه وبين قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ ﴾ أنه ينتج تساويهما في الظلم قال : ومن أفتى في قتله غير مستند لدليل ولا إلى نقل صحيح فهو مفتر على الله الكذب لأن الحكم الشرعي هو خطاب الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا ﴾ .

لأن الحكم الشرعي هو خطاب الله تعالى فإن قلت : هلا قيل : ولي له فهو أبلغ فالجواب إن نفي الوجدان يستلزم البحث عن الولي وعدم وجوده وهو إنكار أشق من عدمه .

قوله تعالى : ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ .

فإن بعضهم يقول عرف القرآن أن الرقاد أشد من النوم ، قال تعالى : ﴿ فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ ﴾ وقال : ﴿ قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ ﴾ .

هذه الآية خرج فيها الأمر الخارق للعادة بالأمر العادي لأن حياتهم ثلاثمائة عام وتسعة أعوام بلا أكل ولا شرب أمر خارق للعادة وتقلبهم يمينا وشمالا أمر عادي ، قال : وقعت مسألة في مسلمين ومشركين فضرب مسلم رجلا فقتله ، وقال : إنما هو كافر فشهدت عليه بينة أنه قصد إلى ضرب رجل هو مسلم وكانت البينة أو ماتوا فهل للقاتل في الحال تعلق بالحال وارتباط بها أم لا فهل يقال إن شهادتهم بقصده إلى ضربه وهو مسلم يستلزم شعوره بأنه مسلم فيلزمه القصاص أم لا يستلزم ذلك ، وإنما هو خطأ وفي المسألة قولان ، وكان بعضهم يستدل عند الآية [٥٠/ ٢٤٢] على أنه لا تعلق له به ولا يستلزمه لأن حسابهم أيقاظ لا يستلزم حسابهم رقود بل هم في نفس الأمر رقود والناظر إليهم يعتقد إنهم أيقاظ .

قوله تعالى : ﴿ وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا ﴾ .

ابن عرفة : عادتهم يوردون فيها أن الرعب والخوف منهم يسبب في الفرار عنهم فهلا قدم عليه ، وعادتهم يجيبون بإنه إشارة لشدة الخوف منهم لأن الهارب منهم مهما بعد عنهم أطمأنت نفسه وأمن من خوفه ، وهو الهارب منهم لا يزال مرعوبا فالرعب منهم سابق على القرب ومتأخر عنه فهو أشد في الخوف .

قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَاهُمْ ﴾ من نومهم فبعثهم في الغرابة شبيه بنومهم ، وهذا من رشح المجاز لأن البعث إنما هو من الموت لا من النوم فشبه بالقيام من النوم .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ ﴾ .

ولم يقل أحدهم إشارة إلى قائل تحرير عارف بطريق السؤال والاستدلال كما يقول تاج الدين ، والفخر : ولقائل أن يقول كذا إذا كان السؤال قويا يفسر الجواب عنه .

قوله تعالى : ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ ﴾ .

ولم يقل كم رقدتم لأن الرقاد يقتضي الاستغراق في النوم ، والمستغرق لا يدري ما حل به ولا يعرف ما يحدث فعبر باللبث الذي هو أعم من اليقظة والرقاد ليحسن سؤاله له ونظيره قولك سألت زيداً اللغوي ما هو العرفج ؟ فقال : أحسن من قولك سألت زيداً ما هو العرفج ؟

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ .

وقال تعالى في سورة طه : ﴿ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَبِثْتُمْ إِلا يَوْمًا ﴾ فكان بعضهم يورد هنالك سؤالا وهو أن الأمثل طريقة إنما يقول لبثتم شهرا أو عاما قال : ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ ﴾ فقول من أخبره بلبثه شهرا أصوب من قول من أخبره بلبثه يوما ، قال : وأجيب بأن حال الدنيا بالنسبة إلى حال الآخرة كالقدم فكان الأنسب قول من قال : لبثت يوما .

قوله تعالى : ﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ ﴾ .

قالوا هذا المخاطب على المتكلم والأصوب إن كان يقول ربنا أعلم بما لبثنا فالجواب أن يكون كل واحد منهم قال لأصحابه ربكم أعلم بما لبثتم فجمعت أقواله وخلط بعضها ببعض لأنه جمع لضميرهم تغليبا للمخاطب على الغائب بل جمع لأقوالهم .

قوله تعالى : ﴿ بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِ ﴾ .

قال ابن عطية فكانت دراهم على قدر إخفاف الربح أي الجمل .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ ﴾ معناه أي يطلعوا عليكم ويتحققوا ذواتكم يرجموكم .

قال ابن عرفة : انظر هذا الكلام في نفسه صدق أو كذب قال : هذا عندي جار على ما قالوه في كتاب النكاح فيمن رأى امرأة في الطريق فقال هذه طالق فكان ظاناً أنها زوجته فتبين أنها أجنبية عنه فقيل : يلزم الطلاق اعتبارا بنيته ، وقيل : لا يلزم اعتبارا بما في نفس الأمر، وكذلك مسألة من قال : يا ناصح فأجاب مرزوق فقال له : أنت حر فعلى القول الأول يلزم الطلاق له يكون هذا الكلام صدقا لأنهم اعتقدوا أنهم كفار لعلمهم أن الملك الكافر لم يزل جبارا على القول باعتبار ما في نفس الأمر يكون هذا الكلام كذبا ، قال : ويؤخذ منه أن بين أوصى رجلا بوصية فإنه يقتضي له أن يذكر له من الأوصاف ما يجعله به على امتثال ما أوصاه به ولاسيما أن هذه الأوصاف فيها ما يرجع إلى ذات الموصى .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ ﴾ .

إن قلت : لما قدره على التحفظ منهم بأن يكفروا في الظاهر ويؤمنوا في الباطن قلنا : التحفظ منهم من الكفر في الظاهر تنزيها لذواتهم عن الكفر ظاهراً أو لا باطناً .

وقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ قال ابن عرفة : كان بعضهم يرد على إمام الحرمين في قوله في حد النظر إنه هو الذي يؤدي إلى العثور على الوجه الذي منه بدل الدليل فإن العثور عليه يكون اتفاقيا من غير قصد تقول عثر زيد على كذا إذا أصابه من غير قصد إليه فمعنى الآية ، وكذلك جعلنا ناس عاثرين عليهم [1] من العاثر لأنه يعثر على الشيء من غير قصد .

قوله تعالى : ﴿ لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ .

الوعد على حقيقته وأنتم الكتب السالفة فمجرد الإخبار به كاف في أنه حق فلا حاجة إلى ذكر ما يحققه وإن كان المراد بالوعد الإلهام بمعنى النمو إلى ذلك أو خطر ببالهم فاطلع الله تعالى على ما تحقق لهم ما حصل في اعتقادهم ، وقد وقع الوعد في القرآن بمعنى الإلهام ، قال تعالى : ﴿ فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ بعد أن قال : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلا تَخَافِي وَلا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ .

---

(١) بياض في المخطوطة .

قال الزمخشري : إن قلت : لأي شيء ، عبر في الأول بالسين دون ما عداه فأجاب بوجهين : الأول : بأن عطفه بالواو يصير الاستقبال منصبا على الجميع ، الثاني : أن يرد به فعل بمعنى الاستقبال في الأول دون الذي هو صالح له قال . . . . [1] والصواب أن يقال : إن الفعل إذا كان غريبا عجيبا مما يستبعد وقوعه ويستغرب يؤتى فيه بالسين الدالة على تحقيق وقوعه لا على الاستقبال كقوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ ﴾ ، وقوله ستكتب شهادتهم وهنا لا شك إن قول من قال : إنهم ﴿ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ ، أبعد عن الصواب وأغرب من قول من قال : إنهم ﴿ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ لأن الصحيح إنهم ﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ فما قرب منه أصوب مما بعد وقوله ثلاثة خبرا مبتدأ أي هم ثلاثة وحذف المبتدأ هنا لأن الخبر لا يصلح إلا له إي الثلاثة إلا لهم ، قيل لابن عرفة : الدليل من الآية على أنهم سبعة وثامنهم كلبهم ، قوله تعالى : ﴿ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ﴾ فانقسم المجيبون قسمين قالوا لبثنا يوما أو بعض يوم ، وقسم قالوا ربكم أعلم بما لبثتم وقد عبر عن قول كل قسم بضمير الجمع وأقل الجمع ثلاثة .

قوله تعالى : ﴿ وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ .

اللام للتعليل واختلف في تفسيره فقيل معناه أنها إذن الله في فعله فله أن يخبر بفعله مطلقا غير مقيد بالمشيئة وما لم يسمع منه إذنا فلا يخبر بفعله إلا مقيدا بالمشيئة ، وفسره الزمخشري بوجهين : أحدهما لا تقولن ذلك القول إلا أن يشاء الله أن يقوله بأن يأذن لك فيه ، والثاني : لا يقوله إلا مقرونا بلفظ إن شاء الله .

قوله تعالى : ﴿ لا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ﴾ .

الضمير إما عائد على الكتاب أو على الرب ، والمراد له لا مبدل لكلمات غيره أو لا مبدل لكلمته التي هي خبر لأن الإخبار لا ينسخ أو يقال : إن النسخ تغيير لا تبديل ، وفرق بعضهم أبدل في الأمر الحسي وبدل في المعنوي ، وهذا إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ تَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا ﴾ .

---

(١) بياض في المخطوطة .

إن قلت : هلا قيل لن تجد مبدلا لكلماته ، والجواب أن التبديل راجع إلى الكتاب لا إلى المكلف ووجد إن الملتحد راجع إلى الإنسان فهو أمر ملائم محبوب يطلبه الإنسان ويحث عليه فناسب الوجدان المقتضي المطلب والبحث .

قوله تعالى : ﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ﴾ .

قال ابن عرفة : عادتهم يستدلون بهذه الآية على صحة بين واو المفعول معه وواو العطف من أن واو العطف تقتضي التشريك في المعنى وواو المفعول معه لا يقتضي التشريك فإذا قلت جاء زيد وعمرو فهو يقتضي اشتراكهما في المجيء كما أنك تقول : جلست والنار فلا يقتضي اشتراكهما في الجلوس ، وكذلك هذا لأنه هو الذي يجلس معهم .

قوله تعالى : ﴿ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ﴾ .

إن أريد بالدعاء الصلاة فيكون لفظ الغداة والعشي على بابه وإن أريد به تنقية الدعاء فيكون من باب قوله مطرنا . [٥١ / ٢٤٣] السهل والجبل وضربته الظهر والبطن .

قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا ﴾ .

إما من الإفراط : وهو الزيادة في الشيء والتجاوز وتعدي الحدود أو من التفريط ؛ وهو النقض وعدم الوفاء بما أمر الله تعالى به .

قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ .

قال ابن عرفة : إن عاد الضمير على من فظاهر ، وإن عاد على الله فقيل فهم الآية ؛ لأن الأول أمر بالإيمان ، والثاني لا يصح أن يكون أمراً بالكفر ، قال تعالى ﴿ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ﴾ [سورة الأعراف : ٢٨] وإن جعلته خبر الذم مخالفة الجملة الثانية للأولى مع إنه جزاء التقسيم .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا ﴾ .

إن قلت : هلا قال : وإن استغاثوا فإنه محقق وقوعه ؟ فالجواب : إنه على سبيل التعظيم والتهويل ؛ فناسب حرف الشك المقتضي لشربهم من المهل على تقدير طلبهم ذلك الطلب الغير محقق .

قوله تعالى : ﴿ يَشْوِي الْوُجُوهَ ﴾ .

ولم يقل : وجوههم ؛ إشارة إلى عظمته وتعدي دخانه للغير بحيث يخرج عنهم ، ويكاد يشوي وجوه غيرهم معهم .

قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾ .

إما أن لكل واحد جنات ، أو على الجمع على سبيل التوزيع ؛ فلكل واحد جنة ؛ فإن قلت : هلا قيل لهم : جنات عدن ، ويستغنى عن لفظ ﴿ أُولَئِكَ ﴾ ؟ فالجواب : إن فيه زيادة تأكيد وتعظيم لهم ؛ ولذلك أتى فيه بلفظ البعيد ، كما قالت زليخا : ﴿ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ [سورة يوسف : ٣٢] .

قوله تعالى : ﴿ جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾ .

قال بعضهم : سميت عدنا لوجهين :

إما لأنها من عدن بالمكان إذا أقيم به فهي دار إقامة والدنيا دار رحيل وائتمان .

وإما أن كل نعيم وإذ لم يمل ؛ فهي إشارة إلى أن أهلها يقيمون عليها محبون فيها لا يملون منها بوجه .

قوله تعالى : ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا ﴾ .

قدم التحلية على اللباس مع أن الحاجة إلى اللباس أقوى من الحاجة إلى التحلية ، فالتحلية أمر تكميلي ، واللباس حاجي فهو أهم ، وقال في سورة الإنسان ﴿ عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ ﴾ [سورة الإنسان : ٢١] فقدم اللباس على التحلية ، قال : وعادتهم يجيبون بأن التحلية هنا بالذهب أمر تكميلي ؛ فقدمت على اللباس تنبيها على أنه أيضا أمر تكميلي زائد على اللباس الحاجي ، وقدم في سورة الإنسان الحاجي وعطف على التحلية ، فهي أيضا أمر حاجي لأنها بالفضة ، فهي أقل ما يتحلى به ، والتحلية بالذهب أمر زائد عليه تكميلي .

قوله تعالى : ﴿ ثِيَابًا خُضْرًا ﴾ .

أخذ منه أن الخضرة أحسن الألوان لأنها وسط بين السواد والبياض ، والسواد مجمع للبصر مع أنه يحدث انقباضا في النفس ، والبياض مفرق للبصر مع أنه يؤثر انبساطا وسرورا في النفس ، وأجيب بأن الخضرة أحسن الألوان المغيرة بالصباغ ، وأما البياض فهو أحسن الألوان ، والسندس بارق من الحرير ، وأما الإستبرق فأغلظ منه، فإن قلت : الإستبرق دون الحرير ؛ بدليل قوله تعالى في سورة الرحمن: ﴿ مُتَّكِئِينَ عَلَى

فُرُشٍ بَطَائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ ﴾ [سورة الرحمن : ٥٤] فجعله بطانة ، فالجواب : أن الإستبراق فيه الأرفع والأدنى ، فجعل بطانة وأرفعه شبيه بالسندس .

فإن قلت : لم قال : ﴿ يُحَلَّوْنَ ﴾ فحذف الفاعل وبناه للمفعول ، وقال : ﴿ وَيَلْبَسُونَ ﴾ ولم يحذف الفاعل ؟ فالجواب : أن اللباس ساتر للعورة فيلبسه الإنسان منفعة خشية التكلف على عورته ، والتحلية ليس فيها كشف عورة فلا يتكلف استعمالها بيده ؛ بل يستنيب من يكفيه مؤنتها ويزوجه منها ، وتقدم عنه توجيها ، وقال تعالى في سورة الحج ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ﴾ [سورة الحج : ١٤] وقرئ ﴿ وَلُؤْلُؤًا ﴾ بالخفض ؛ فتكون الإشارة على هذا من ذهب وفضة ولؤلؤ .

قوله تعالى : ﴿ وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلا رَجُلَيْنِ ﴾ .

ابن عرفة : قالوا القاعدة في مثل هذا أن يقال : واذكر لهم قصة رجلين ؛ لأن هذا من باب الإخبار عن الواقع ، وأجيب بأن ضرب المثل فيه بالفعل والانفعال والأثر ؛ لأن الضرب أمر حسن ، فكان هذا المذكور ينفي أثرا من التذكر والموعظة بمن جرى له [٥١ / ٢٣٤و] ذلك .

قيل لابن عرفة : أو يكون قياسا تمثيليا .

قال بعض الطلبة : قدم في الآية السبب على مسببه ؛ لأن المناسب في خروج الثمرة ، فهلا قيل ﴿ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ﴾ وفي خلالهما ثمرا ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ .

قيل لابن عرفة : وقوله ﴿ وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا ﴾ مستغنى عنه ؛ لأنه مجرد تأكيد ؛ لأن معنى الإضافة في قوله ﴿ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ تقتضي بها ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [سورة محمد : ٢٤] ، ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ [سورة الزلزلة : ١] .

قيل لابن عرفة : ﴿ وَجَعَلْنَا ﴾ بمعنى صيرنا أو بمعنى خلقنا ؛ فإن كانت بمعنى خلقنا فيكون هو أنشأهما واخترعهما ، وإن كانت بمعنى صيرنا فيحتمل أن يكون أنشأهما غيره واشتراهما هو منه ، والآية دالة على أن العنب أفضل الفواكه ؛ لأنه بدأ به وكان أكثر غرس الجنتين .

قوله تعالى : ﴿ وَدَخَلَ جَنَّتَهُ ﴾ .

إنما أفردها تنبيها على أنه استشعر ذلك عند دخوله إحداهما فأحرى إذا دخلهما ، أو لأن الدخول لا يقع إليهما في حالة واحدة بل إنما يدخل إحداهما أولا ثم يدخل الأخرى بعد ذلك .

قوله تعالى : ﴿ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا ﴾ .

إن أراد الأرض والسماوات فيؤخذ منه أنه كان يقول بقدم العالم قاله ابن عطية:

قال ابن عرفة : لأن بما ثبت قدمه يستحال عدمه ؛ فعكسها ابن عطية ، فقال : ما استحال عدمه ثبت قدمه هذه أصول العالم وهي السماوات والأرض ، وأما الجزئيات كالأشجار والثمار فمعلوم أنها تفنى ويخلفها غيرها .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ﴾ .

كفره إما بإنكاره المعاد ؛ لقوله ﴿ وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً ﴾ ، أو شكه فيه لقوله ﴿ وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي ﴾ .

ابن عرفة : وتقدمنا فيها إشكال وهو ما الموجب لتكفيره إياه ؛ مع أن المعاد عند أهل السنة إنما هو ثابت بالسمع لا بالعقل ، والعقل اقتضى إمكانه وتجويز وقوعه ؛ لأن وجوب وقوعه ، والمعتزلة يقولون : إنه واجب الوقوع عقلا بناء على قاعدة التحسين والتقبيح عندهم ، فإما أن يجاب بأنهم لعلهم كان غيرهم سمع واقتضى وجوب المعاد وإنكاره كفرا ، وفهم عنه أنه مشرك بالله حسبما أقر به على نفسه في آخر الآية ، في قوله ﴿ وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا ﴾ [سورة الكهف : ٤٢] قيل لابن عرفة : فكيف يكفره بإنكاره ما ثبت بالسمع ثم يستدل بما فيه بالعقل .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ﴾ .

استدل له بأصل بعد منفصل وهو التراب ، وأصل بعد متصل وهو النطفة ؛ أي خلق أباك من تراب ثم من نطفة .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ ﴾ .

أفردهما ؛ وهما جنتان تحقيرا لهما .

قوله تعالى : ﴿ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ ﴾ .

ابن عرفة : وكان بعضهم يقول سببا للذم إن كان فعليا فالعادة تكون الندم بتقليب الكف ، وإن كان قوليا فيكون بالقرع على السن .

كما قال الشهرستاني في أول نهاية الإقدام :

لقد خلقت في تلك المعاهدة كلها وقلبت طرفي بين تلك العوالم

فلم أزل واضعا كف جائر على ذقن أو قارعا من نادم

قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا ﴾ .

قال ابن مالك : حرف النداء إن دخل على ليت فإنه للتشبيه لا للنداء ؛ كقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا ﴾ [سورة مريم : ٢٣] ؛ لأنه لم يكن هنالك من يناديه .

قال ابن عرفة : بل هنالك ربها ، أي يا رب ليتني مت قبل هذا .

قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ .

قال الزمخشري : أي يقدرون على نصره من دون الله .

قال الطيبي : إنما صرف اللفظ على ظاهره ؛ فالمعنى لم ينصره أحد بالفعل دون الله ؛ فمفهومه أن الله ينصره مع أن الثابت أن الله لا ينصره ؛ لذلك قال : لم يقدر على نصرته أحد دون الله ، فمفهومه إن الله قادر على نصرته ولم ينصره ، ورده ابن عرفة بأن هذا غير محتاج إليه ؛ لأن في الآية ﴿ وَلَمْ تَكُنْ ﴾ [٥١/ ٢٤٤] ولفظ كان المنفي يقتضي نفي القابلية ؛ فالمعنى ولم تكن له فيه قابلية لنصرته سوى الله فهي مفهومة أن الله قابل لنصرته ولم ينصره ، وهذا المعنى ليس من الآية .

قوله تعالى : ﴿ وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾ .

قال الزمخشري ، وابن عطية : أي خير في العاقبة باعتبار الدنيا والآخرة .

ابن عرفة : ويحتمل أن يراد العذاب ؛ أي هو خير في العقوبة ؛ لأن عقوبة الكافر هو للمؤمن خير ؛ فيكون ذلك في الدنيا كما وقع في هذه القضية .

قوله تعالى : ﴿ وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ .

ابن عرفة : وجه مناسبتها لما قبلها ؛ أنه لما تقدم ذم الحياة الدنيا باعتبار ما نشأ عنها من الشرك ، والعجب ، والبطر ، والرياء عقبه بذمها في نفسها بكون نعيمها زائلا مضمحلا قبلها بالماء في كونه ينزل فينشأ عنه النبات الأخضر الناعم ثم يضمحل ؛ فكذلك الإنسان يوجد بعد أن لم يكن ثم تدرج حالاته من الصغر إلى الشباب ، ثم إلى الكبر ثم ينعدم .

قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْتَدِرًا ﴾ .

ابن عرفة : مقتدرا أبلغ من قادر .

قوله تعالى : ﴿ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ .

قال ابن عرفة : كان ابن قيس حكى عن والده : أنه رأى في الأندلس ضعيفا يستعطي ومعه أربعة أولاد ، يقول : ارحموا من خالف كتاب الله حيث قدم التزوج على اكتساب المال ، فابتلي بالفقر وكثرة البنين ، وهو خلاف ما قال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْكِحُوا الأَيَامَى ﴾ [سورة النور : ٣٢] ولفظ البنين خاص بالذكور ، ولذلك لم يقل : المال والأولاد لدخول الآيات في الأولاد ، وقد كانوا يقولونهم ويتشاءمون بهن فكيف يكونون زينة ؟!

قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ ﴾ .

ابن عرفة : انظر هل اليوم القطعة من الزمان ، أو الزمان الذي لا ينقسم إلى شيء ؛ والظاهر الأول .

قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى الأَرْضَ بَارِزَةً ﴾ .

ابن عرفة : إذا قلنا : إنها هذه الأرض فيؤخذ منه أنها بسيطة ؛ لأن ظاهرها أن الإنسان يرى جميعها ولو كانت كروية لما رأى إلا بعضها ، لأنا نفرق بين قولك : رأيت الأرض ، وقولك : رأيت بعض الأرض .

قوله تعالى : ﴿ وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ .

ورد الزمخشري سؤالا : لما قال ﴿ وَحَشَرْنَاهُمْ ﴾ بالماضي ونسير روي بالمضارع ؟ وأجاب : بأن الحشر متقدم على نسير الجبال ، ورؤية الأرض بارزة .

وأجاب ابن عرفة : بأن الكفار خالفوا في الإعادة والحشر ؛ فأتى فيه بلفظ الماضي تحقيقا له حتى كأنه واقع ، كقوله تعالى : ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾ [سورة النحل : ١] ، و﴿ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ ﴾ ، ورؤية الأرض بارزة ، فلم يقع النص على الخلاف فيهما إلا زمنا ، وأجيب : فلم عطف ﴿ فَلَمْ نُغَادِرْ ﴾ بالفاء والأصل فيه الواو ؟ لأنه حال ؛ أي وحشرناهم في حالة العموم وعدم الترك ولا تصح السببية ؛ لأن الحشر ليست بسبب في عدم المغايرة ، وليست عدم المغايرة تعقبه بل هي معه ، قال : وأجيب بأن المغادرة هي الترك ، والترك يستلزم تقدم سببي عليه ؛ فلذلك عطف بالفاء ، وذكر بعضهم أن المجانين لا يحشرون ولا يبعثون .

قوله تعالى : ﴿ وَعُرِضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفًّا ﴾ .

قيل : إنهم صف واحد، وقيل : أنهم صفوف ، وعبر بالواحد عن الجمع إشارة إلى كمال قدرة الله تعالى في تنزيل الجماعة عنده منزلة الواحد في العرض والرؤية ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا ﴾ [سورة الصف : ٤] عبر هنالك بالواحد عن الجماعة تحريضا على المقاتلة ، وحثا على التقدم في الصف الأول الموالي للعدو ، وحتى كان الجميع صفاً واحداً .

قوله تعالى : ﴿ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا ﴾ .

إن قلت : الأصل أن يقال : بل زعمتم أن لن نجعل لكم ؛ لأنه ماض فالأصل نفيه بلم ، وأجيب بأنه مكانه حكاية حال ماضيه .

قوله تعالى : ﴿ وَوُضِعَ الْكِتَابُ ﴾ .

ابن عرفة : الكتاب إما واحد بالنوع ؛ أي تضع لكل إنسان كتابه ، أو واحد بالشخص ويكون واحدا للناس كلهم ؛ وهو اللوح المحفوظ أو شبهه فيه جميع أعمال الخلق وغير موضع ، ولم يقل : وأحضر الكتاب ، وكذلك قال في سورة ﴿ تَنْزِيلٌ ﴾ تنبيها على أنه وضع للنظر فيه والاطلاع عليه ؛ بخلاف ما لو قيل : وأحضر الكتاب ؛ فإنه لا يتعمد هذا المعنى .

قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلا كَبِيرَةً إِلا أَحْصَاهَا ﴾ .

[٢٤٤/٥١و] هل هو تأكيد ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ [سورة الأنعام : ٣] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ ﴾ [سورة الممتحنة : ١] ، أو هو كقوله تعالى : ﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ [سورة طه : ٧] قيل : هو تأكيد ؛ لأنه إذا أحصى الصغائر فأحرى أن يحصي الكبائر ، وأجيب بأنه تأسيس إشارة إلى أن إحصاءه الصغيرة بجميع أجزائها كمن أحصى جزءاً من خمسة أجزاء ؛ فإنه قد يقدر أن يحصي صغيرة من عشرة أجزاء ، وقد لا يقدر عليها ، وإما أنه تأكيد والعطف للتسوية إن إحصاءه للصغيرة مساو لإحصائه للكبيرة ، وإحاطته بعلمها واحدة تنبيها على كمال الإحاطة ، وإما لأن العطف ليدل اللفظ على إحصائه الكبيرة دلالتين بالمطابقة وباللزوم .

قلت : وأجاب صاحب الفلك الدائر بأن الآية ليست لتفصيل أحوال الواحدة ، فيكون إحصاء الصغيرة فيها يستلزم إحصاء الكبيرة ؛ وإنما هي لإحاطة علم الله تعالى

بأعمال العباد ، والعلم بالصغير لا يستلزم العلم بالكبير بخلاف العكس ، كقولك : إذا أبصرت من هو على عشرة فراسخ فأحرى أن تبصر من هو على فرسخ واحد .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ ﴾ .

قال ابن عرفة : هذه الآية تكررت في القرآن لما اشتملت من الأمر الغريب العجيب والوعظ ؛ لأن إبليس كان من الملائكة فأخرج منهم ، وكان آدم في الجنة فأهبط منها فينبغي الاتعاظ بهما وأن لا يثق بعلمه ، ويكون حائطا مراقبا حركاته وسكناته ، قال : والسجود إما حقيقة ، إن قلنا : إن الملائكة أجسام متحيزون ، أو بمعنى الخضوع ، إن قلنا : إنهم غير متحيزين ، ونقول بالجوهر المفارق ، والصحيح أن إبليس ليس من الملائكة ؛ لأن الملائكة أجمع العلماء على عصمتهم فكيف يكون إبليس منهم ؟

قوله تعالى : ﴿ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ ﴾ .

وهذا من تقديم العلة على المعلول مما فيها ، فسجد وزنا فرجم ، وقد يقدم المعلول على العلة فكونه من الجن علة في فسقه .

قوله تعالى : ﴿ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ﴾ .

دليل على أن الأمر غير الإرادة ؛ لأن الله تعالى أمره بالسجود ولم يرده منه ؛ إذ لو أراده لوقع تعالى أن يكون في ملكه ما لا يريد .

قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ ﴾ .

إن قلت : لم عبر في الأول بالنداء ، وفي الثاني بالدعاء ؟ قال : فعادتهم يجيبون بأن النداء يكون لمحبوب الدعاء للإنسان ولمكروهه ، والدعاء إنما يكون لمحبوبه ؛ فما يدعو الإنسان إلا من يجيب فهو أخص من النداء ، ولذلك قرن الأخص ؛ لأن الاستجابة إنما تكون بالمؤاخذة دون المخالف ، فلذلك قال : ﴿ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ ﴾ أي فلم يجيبوهم بغرضهم .

قال ابن عرفة : وغلط هنا ابن عطية ، وأبو حيان ، فنقلا عن ابن كثير أنه قرأ شركائي بالقصر بغير مد ولا همز وليس كذلك ، وإنما قرأ ذلك في سورة النحل حسبما نص عليه الشاطبي ، وابن غلبون في أصول القراءات .

قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ ﴾ .

ابن عرفة : الظاهر عندي بأن الألف واللام في القرى للعهد ، والمراد قرى الأولين الذين تقدم ذكرهم في قوله تعالى : ﴿ إِلا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الأَوَّلِينَ ﴾ [سورة الكهف : ٥٥] .

قوله تعالى : ﴿ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾ .

كان بعضهم يقول : يقع في نفسي أن مجمع البحرين هو مجمع البحر المالح ووادي مجردة عند الذرية ، وهو الذي يقال له : فرق البحرين والصخرة فصخرة أبي ربيعة ، والجدار في المجدية والسفينة هي التي كانت تجلب الحجر والرخام ؛ إنما الحقيقة العادية من خراسان .

قال الزمخشري : مجمع البحرين ملتقى بحري فارس والروم بالمشرق ، وقيل : طنجة بالأندلس عند زقاق سبتة وهو ملتقى بحر الظلمات والبحر الآخر ، وقيل : إفريقية ، واختلفوا في الخضر هل هو حي أم ميت ، لقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : "لا إسلام لمن لا هجرة له"، فلو كان حيا لهاجر ، وقال أبو طالب في القوت : إنه هاجر ، وقال أبو المعالي : الظاهر إنه . . . . . [١] ووقع في البخاري :"أرأيتكم ليلتكم هذه بأن على رأس مائة سنة منها لا تبقى فمن هو اليوم على وجه الأرض [٢٤٥/٥١] أحد"، فأجيب بأنه لعله كان بين السماء والأرض أو كان في البحر ، والمراد بالأرض أرض بلدهم التي هم فيها ، كقوله تعالى : ﴿ يُنْفَوْا مِنَ الأَرْضِ ﴾ [سورة المائدة : ٣٣] .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا ﴾ .

معطوف على فعل مقدر ، أي صارا فلما بلغا .

قوله تعالى : ﴿ نَسِيَا حُوتَهُمَا ﴾ .

النسيان إما بمعنى الترك ، أو هو في حق يوشع عليه السلام على حقيقته ، وفي حق موسى بمعنى الترك ، فإن قلت : لاتخاذ الترك متقدم على النسيان ؛ لأن يوشع لما رقد موسى وبقى هو يحرس ، طاش الحوت ودخل في البحر ، فهم يوشع أن يوقظ موسى وهابه ﴿ فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ ﴾ [سورة الكهف : ٦١] وعزم يوشع على أن يخبر بذلك موسى إذا استيقظ من نومه ، فلما استيقظ سيء أن يخبره ؛ فكان الأولى أن يقال : فلما بلغا مجمع بينهما اتخذ سبيله في البحر سربا فنسيا حوتهما ، ولإتيان العطف بالفاء

---

(١) بياض في المخطوطة ، وسقط أيضا .

المقتضية للترتيب ولو كان بالواو ما قال فيه إشكال ، قال : والجواب : أن يجعل النسيان هنا بمعنى الترك ، ويكون النسيان في قوله ﴿ إِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ ﴾ على حقيقته .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلا الشَّيْطَانُ ﴾ .

أن أذكره قد يكون النسيان من الله تعالى ، وقد يكون من الشيطان ؛ فنسيه هنا للشيطان ظنا منه وإلا فيكون الله تعالى أنساه ذلك لما أراده من إطلاعه على الخضر .

قوله تعالى : ﴿ فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا ﴾ .

قال المفسرون : المراد بالرحمة النبوة ؛ فيكون الخضر نبيا .

قال ابن عرفة : وكان بعضهم يقول : الرحمة على إبقائها وقدم ذكرها احتراسا لما يأتي من قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلامًا فَقَتَلَهُ ﴾ [سورة الكهف : ٧٤] وقتله للغلام يوهم اتصافه بالغلظة والجفاء فاحترس من ذلك بأنه متصف بكمال الرحمة ، وما فعل ذلك إلا بأمر من الله إما بوحي إن كان نبيا على لسان الملك ، أو بأنها أمر من الله تعالى إن كان وليا .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾ .

قال ابن عرفة : فيه إشارة إلى أنك كنت غير عالم فعلمت ، وكذلك إما كما علمت علمني ؛ فلذلك لم يقل ﴿ مِمَّا عُلِّمْتَ ﴾ ؛ فإن قلت : ما يقبل التعليم العلم الظاهر الذي له أمارات ودلائل ، وأما علم الباطن فلا ينحصر ولا يقبل تعليما ، ولذلك قال ﴿ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ﴾ ، فالجواب : أن موسى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ظن أنه راجع للعلم الظاهر الذي ينحصر بالأمارات والدلائل ، فأسفرت العاقبة أنه من علم الباطن الذي لا يقبل تعليما ، أو يقال : إنه طلب منه أن يعلمه طريق السلوك الموصلة لما وصل هو إليه .

قال ابن عرفة : و﴿ رُشْدًا ﴾ لا يصح أن يكون من باب الأعمال بحيث يطلبه بعلمني ، وعلمت أن تكون مفعولا ثانيا لكل واحد منهما ؛ لأنك إن علمت فعلمني يجب أن يضمر في الثاني مفعولا ولا يكون إلا منطوقا به لا مقدرا ؛ لأنه يؤدي إلى نصبه العامل للعهد وقطعه عنه ، وإن أعلمته للثاني يبقى الموصول بغير عائد فيتعين أن يكون معمولا للأول ، ولا تكون المسألة من باب الإعمال .

قوله تعالى : ﴿ فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا ﴾ .

قال ابن عرفة : خرقها خرقا يصيبها ولا يضرها ؛ ولذلك لم يغرق من أهلها أحد .

قال الزمخشري : فإن قلت :لم جعل هنا جواب الشرط فعل الخضر وهو الخرق لا قول موسى ، وجعل في قتل الغلام فعل الخضر معطوف بالفاء ، وجواب الشرط قول موسى ؟ فأجاب بأن الخرق متراخ عن الركوب ، والقتل يعقب لقاء الغلام ، وتبعه أبو حيان .

قال ابن عرفة : إنما عادتهم يجيبون بأن خرق السفينة ملائم لسببه وهو الركوب ؛ لأنهم فعلوا معهم أمرا ملائما فحملوهم بغير قول ؛ ففعل هو معهم بسبب ذلك أمرا ملائما وهو خرق السفينة الموجب إنجائهم من الملك الذي يأخذ كل سفينة غصبا ؛ فناسب جعله سببا عنه ، وأما قتل الغلام فليس ملائم للقاء ؛ وإنما الملائم له فعل مقدر وهو خوف أن يرهق والديه المؤمنين طغيانا وكفرا ؛ فلذلك عطفه على الشرط ولم يجعله جوابا له ولا سببا عنه .

قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا ﴾ .

أي شيئا عظيما ؛ كقول أبي شعبان في حديث هرقل : لقد أمر ابن أبي كبشة أن يخافه ملك بني الأصفر .

قوله [٢٤٥/٥١] تعالى ﴿ لا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ ﴾ .

قال ابن عطية : كانت الأولى من موسى نسيانا ، والثانية شرطا ، والثالثة تعمدا فكان الجمع شرطا ، قال : أما كون الثانية شرطا ؛ فلأن مفهوم قوله ﴿ لا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ ﴾ أنه إن عاد إلى ذلك يؤاخذه فهذا شرط في الثانية .

قيل لابن عرفة : بل الشرط هو قوله : إن سألتك بعدها ، فقال : إنما شرط ذلك بعد وقوع الغفلة الثانية ، وأما الثالثة فتعمد ؛ لأنه عزم على فراقه ؛فلذلك أنكر عليه .

قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ ﴾ .

ولم يقل : وصلا إلى أهل قرية ؛ إشارة إلى أن إتيانهم لها كان على قصد ، والقرية قيل : هي الأبلة ، قالوا : وهي أبعد أرض إلى السماء .

ابن عرفة : إن قلنا : إن الأرض كورية فمن هو في أعلى الكورة أقرب إلى السماء ممن هو في جوانبها ، مثل : بطيخة موضوعة في قبة فصعدت نملة في أعلى البطيخة ، ونملة في جوانبها ؛ فإن التي في أعلاها أقرب إلى سقف القبة .

قوله تعالى : ﴿ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا ﴾ .

فيها سؤالان :

الأول : لم أعاد الاسم الظاهر ، وهلا قال : استطعماهم ؟ قال : فأجيب بأن المراد أنهما استطعما كرم أهلها ومن يظن به منهم التكرم ؛ لا أنهما قصدا الجميع .

السؤال الثاني : أن الاستطعام أعم لصدقه لأدنى شيء ، والضيافة أخص إما ليلة أو ثلاثة أيام أو نحو ذلك ؛ فاستعمل في الآية إلا في الثبوت والأخص في النفي ، والقاعدة عكس ذلك ، قال : وأجيب : بأنهما قصدا التلطف في الطلب فعبرا بأدنى العبارات ، وهو الإطعام الذي حصل مدلوله باللقمة الواحدة ، وقوبلا هما بالامتناع من الضيافة بقصدهما الإسراف من أهلها الذين لا يطلب منهم إلا المقابلة بالتسامي في الإحرام على قدر هممهم وعظم منازلهم ؛ بل إنما أجاب بأن موسى والخضر عليهما السلام لا يقابلان إلا بالضيافة الكاملة لا مطلق الطعام ؛ فلذلك قال ﴿ فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ فَأَقَامَهُ ﴾ .

قيل لابن عرفة : هل هذا مجاز في الإسناد ؟ فقال : لا بل هو مجاز في الإفراد ؛ لأن إرادته مجاز وانقضاضه مجاز ؛ حتى كان بعضهم يقول : المجاز في الإسناد لا يمكن بصورة إلا في مثال واحد ؛ وهو : أنا قد قررنا الفرق بين الحكم التقييدي والحكم الإسنادي ، كقولك : الرجل العاقل قائم ؛ فالعقل قيد والقيام إسناد ، فإذا قلنا : الذي لا تجوز شهادته فهو صادق بكون الحكم التقييدي عند المنطقيين من قبيل التصديق لا من التصور ؛ فهو مجازي في الإسناد ، وهو من مجاز إطلاق الملزوم على اللازم .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾ .

الإشارة إما إلى الشرط الواقع بينهما ، والتقدير هذا فراق الصلة بيني وبينك ، فإن قلت : هلا قال : هذا فراق بيننا ، فإن أعاد لفظ بين تحقيقا للمفارقة حتى لا يجمع بينه وبيّنه في لفظ بيننا .

قيل لابن عرفة : إن الحريري قال في مقاماته في السابعة والثلاثين :

واستنزل الرمي من در السحاب

فإن قلت : [.....] .

قال ابن عرفة : هذا نظير ما وقع في الغيبة فيمن عير برعاية الغنم ، فقال : رعى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فقال به مالك : إن قاله على سبيل التسلي أدّب ، وإن قاله على غير ذلك ضرب عنقه ، قلت : يريد أن يحتد به التنقيص .

قوله تعالى : ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ .

أورد الزمخشري سؤالا : اغتصاب الملك للسفن سبب لتعييب الخضر لهذه السفينة ، فهو مقدم عليه فلم أخر عنه ؟ وأجاب : بأن السبب فيه أمران كونها للمساكين ولخشية الاغتصاب ، فوسط المسبب بين علتيه ؛ كقولك : زيد في ظني قائم .

قال ابن عرفة : وعادتهم يجيبون بأن الحكم تارة يؤتى به مقرونا بعلته ، وتارة يؤتى به بسؤال محتاجا جوابا عنه فيؤخر العلة .

وهذا كما يقول السماكي : وهم [٥١ / ٢٤٦] وتنبيه ، وذلك أن ركوبها للمساكين ليس بعلة في إعابتها ؛ بل يتوهم أنه علة في العكس ، فيقول القائل : فلم أعابها وهي للمساكين ؟ فيقال : خشية اغتصاب الملك لها .

وقال الطيبي : أخر العلة فيكون بيانا للسبب والارتباط الذي بين العلة وهي المسكنة ، وبين المعلول .

فقال ابن عرفة : بل هي جواب عن السؤال متوهم إيراده على جعل المسكنة سببا في إعابة السفينة .

فإن قلت : لم قال في السفينة ﴿ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ ، وفي قتل الغلام ﴿ فَأَرَدْنَا ﴾ ؟ فأجيب بأن الأول متعلق بالإعابة فأسندها إلى نفسه ، والثاني متعلق بتبديله بما هو خير منه فشرك غيره معه على سبيل التواضع والأدب .

قوله تعالى : ﴿ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا ﴾ .

قال ابن عرفة : يؤخذ من الآية أنه إذا تعارض احتمال يوهم نقص دين الإسلام مع تحقق حفظ النفس ، فقلت : احتمال يوهم نقص الدين ؛ لأن الخضر قتل الغلام باحتمال توهم أن يكفر إذا كبر ، ويكفر أبواه بسبب كفره .

قوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقَرْنَيْنِ ﴾ .

الطلب من الأعلى للأدنى بأمر وعلته سؤال وخضوع ، فهذا سؤال حقيقة ويجيب على أن يكون قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ ﴾ [سورة

الأعراف : ١٦٣] تهم بهم ، قالوا : وذو القرنين إما اسم علم له أو صفة ، وذكروا فيه وجوها :

إما أنه ضرب في القرن الأيمن من رأسه جرحا ومات بسببه ؛ فأحياه الله ، فضرب في قرنه الأيسر جرحا فمات ؛ فأحياه الله .

وحكى ابن عطية ، عن علي : أنه ملك ، وعن عمر : أنه ليس بنبي ولا ملك ، وحكى الزمخشري العكس سواء .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا ﴾ .

ولم يقل : إن شاء الله مع أنه أمر بأن لا يقول الشيء إني فاعله غدا إلا أن يشاء الله ، واكتفى بذكره ذلك هناك عن حكاية هنا ، والآية على تقدير مضاف إما أولا وآخرا فإن قدرته .

قلت : ويسألونك عن حال ذي القرنين ، فيعود الضمير في قوله تعالى : ﴿ عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا ﴾ على حاله ، وإن لم يقدره أولا فيحتاج إلى تقديره آخرا ؛ أي سأتلوا عليكم من خبره ذكرا ، وتنوين ﴿ ذِكْرًا ﴾ إما للتقليل إشارة إلى عظم حاله ، وإلا لم ينكر إلا أقله للتعظيم ، وأن النفي ذكر منه ، وإن قل فهو عظيم في ذاته ، قال تعالى في قصة أهل الكهف ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُمْ بِالْحَقِّ ﴾ [سورة الكهف : ١٣] ، ولم يقل : من نبأهم ، وقال تعالى ﴿ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا ﴾ ؛ لأن قصة أهل الكهف منحصرة ، وأمر هذا الرجل غير منحصر .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الأَرْضِ ﴾ .

ابن عرفة : إن كان أمر تبليغ هذا اللفظ فيكون حكاية لكلام الله تعالى ؛ أي قل لهم إنا مكنا له في الأرض ، وإن كان من كلام الله فيكون شبه التفات ، وإلا كان يقال : إن الله مكن له في الأرض .

قوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ .

إن كان نبيا فيكون المراد العموم في الأنواع والتبعيض في إعادتها ؛ فأدنى بعض كل نوع ؛ لأن النبي لا يصد عنه شيء .

قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ ﴾ .

لأنها تغرب فيها حقيقة ؛ لأن العين جزء من الأرض ، والشمس أكبر من الأرض بكثير فكيف تغرب الجرم الكبير في الصغير ؟ فالمراد أن ذلك المحل رآها منه حتى

غربت ولا يغرب كل يوم فيه ؛ فإن لها مغارب ومشارق ومع أنها تغرب على قوم وتطلع على آخرين ، ومع ما ورد في حديث أبي ذر ، قال له : أتدري أين تذهب فقال : إنها . . . . [1] .

قوله تعالى : ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ .

إما للتخيير أو للتفصيل ؛ أي للتخيير في أنواع العذاب إما تعذيبهم بالقتل أو بالأسر وهو بالحسن ، أو للتفصيل للتخيير ؛ بمعنى إما أن تعذبهم وإما أن تحسن إليهم فاختار هو حملها .

قال ابن عرفة : وبدأ بمغرب الشمس قبل مطلعها ؛ إشارة إلى ما يقول الحكماء أول الفكر أجر العمل ، وهي العلة الغائبة تنبيها للإنسان على النظر في عواقب الأمور ، وأنه يكون على حذر من أجرته فيعمل على ما يحصلها ، وإذا أراد أن يفعل أمرا تفكر في عواقبه وحينئذ يفعله .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴾ .

العطف بثم إشارة إلى المهملة التي بين فعله الأول والثاني لا سيما [٢٤٦/٥١] مع كونه ملكا لا ينتهي يهمنا أمره إلا بعد طول ومهلة .

قيل لابن عرفة : ذكروا أن عمره أربعون سنة ، والمعمور من الأرض مسافة ثمانين فكيف مشى هذا المقدار ؟ فقال : هذا خرق عادة والرجل نبي أو ولي أو ملك فلا يستغرب في حقه أن يقطع المسافة الطويلة على الزمن القليل .

قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ ﴾ .

ابن عرفة : قالوا : ما الحكمة في إدخال لفظة ﴿ إِذَا ﴾ في الجمع ؛ مع أنك إنما تقول : إنما سرت حتى أدخل المدينة ، فهلا قال : حتى بلغ مغرب الشمس ، وحتى بلغ مطلعها ؟ فأجيب بأن لفظة ﴿ إِذَا ﴾ تفيد القصد أنها بعد العامية ، كقولك : سرت حتى أبلغ مكة فأعتمر ، إن العمرة مقصودة لك من أول احتراز من أن يكون فعلك لها إشاريا اختياريا من غير قصد له ، وكذلك هنا إنما كان سيره ليبلغ أول المعمور وآخره ، فيدعوا الناس إلى الإيمان بالله لا أنه كان اتفاقيا ، قال : وقرأ الأكثرون بالفتح في سورة ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [سورة القدر : ١] لوضوح إرادة المكان هنا ، ووضوح إرادة الزمان هناك أو المصدر .

---

(١) بياض في المخطوطة .

قوله تعالى : ﴿ لَمْ نَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا ﴾ .

أي سترا معهودا .

قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا ﴾ .

إشارة إلى علم الله تعالى بالجزئيات والكليات ، فكذلك خبرا .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ ﴾ .

قال الزمخشري : إن اسم الجبلين والسد بفتح السين مصدر سد يسد سدا ؛ فهم اسم لما بينها وبين مفعول ﴿ بَلَغَ ﴾ أخرج عن أصله ، كما أخرج في قوله تعالى : ﴿ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾ [سورة الكهف : ٨٧] فجعل مضافا ، وكما أخرج في ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [سورة الأنعام: ٩٤] فجعل فاعلا .

ابن عرفة : وقال ابن أبي الربيع ابن سالم في الاكتفاء : إن المعتصم الملك كان في البلد التي جال فيها سر من رأى ، وإنه رأى في منامه قائلا يقول له : إن سد يأجوج ومأجوج قد وقع ، قال : فلما استيقظ شق عليه ذلك فاستعد من جيشه خمسين فارسا ، وأمر عليهم واحدا منهم وأعطاه خمسة آلاف زيادة وأعطاه من المال والطعام شيئا كثيرا ؛ فخرجوا وغابوا عنه ثمانية وعشرين شهرا ، فلما قدموا عليه أخبروا أنهم مشوا من أرض إلى أرض وهم يسألون ويلتمسون الدليل ، ويخرجون كتب الملك إلى عمال البلاد فيمدونهم بالمال والطعام إلى أن وصلوا إلى بلاد خربة غير عامرة ، فذكر لهم أن يأجوج ومأجوج كانوا أخربوها ثم وصلوا بعدها إلى مؤمنين فأخبروهم أن السد قريب منهم ، وبلغوهم إليه فوجدوا له بابا شاهقا له قفل طوله عشرة أذرع وغلظه ذراعا ومفتاحه مغلق فوقه ، وعادتهم يأتون إليه في يوم معين من أيام كل جمعة ؛ فيضربون عليه بذلك المفتاح ضربا عنيفا ليشعروا يأجوج و مأجوج بعمارة تلك الجهة ، فيسمعون عند ذلك لهم ضجيجا وصياحا يرتعش له النفوس ، ووجد عند السد شيئا كثيرا من الأواني والقدور التي بلغته الغاية في كبر جرمها ؛ وهي من بقايا ما كان ذو القرنين أذاب فيه النحاس والرصاص ، وقالوا : إن بعض يأجوج ومأجوج علا في أعلا السد فسقط منهم اثنان أحياء فماتا .

قال ابن عرفة : وظاهر الحديث أن الدعوة بلغت يأجوج ومأجوج ، لقوله : يدخل النار من يأجوج تسعمائة وتسعة وتسعون ويتبعون شخصا ومنكم شخص واحد .

قوله تعالى : ﴿ لا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ ﴾ .

هؤلاء يفهمون كلاما مع أن الكلام هو المفيد ، والقول يطلق على المفيد وغيره ؛ فالكلمة الواحدة قول وليست بكلام ؛ فالقول يطلق على التصورات ، والكلام يطلق على التصديقات ، قال : والجواب أنهم إذا لم يفهموا القول المطلق على المطلق فأحرى أن لا يفهموا الكلام .

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ ﴾ .

مع أنهم لا يفهمون القول ، فكلفهم لهذا الكلام لغاية اضطرارهم إليه على عادة المريض أو العاجز عن الكلام ، أنه لا يتكلم إلا عند الحاجة الفادحة والضرورة التي لا بد له منها .

قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا ﴾ .

يؤخذ منه أن الإنسان إذا طلب من الملك حاجة يعلم أنه يقوم بها ولا يحتاج [٥١/ ٢٤٧] إلى معونته فيها فإنه يبدأ بنفسه ويعرض لها في الإعانة بها ؛ فلذلك قالوا : ﴿ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا ﴾ مع علمهم بعدم افتقاره إلى ذلك لكثرة جنوده وماله .

قوله تعالى : ﴿ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ ﴾ .

مثل قوله تعالى : ﴿ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا ﴾ [سورة الأعراف : ١٤٥] .

قوله تعالى : ﴿ آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ ﴾ .

قرئ ﴿ آتُونِي ﴾ بمعنى أعطوني ، وقرئ ﴿ آتُونِي ﴾ من الإتيان بمعنى المجيء ؛ فزبر على هذا منصوبة بإسقاط حرف الجر ؛ أي بزبر الحديد .

قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ ﴾ .

قالوا : ﴿ انْفُخُوا حَتَّى ﴾ غاية والغيا بها مقدر تقديره فآتوه ما طلب ، وأخذ في بناء السد ﴿ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ ﴾ قال : انفخوا فنفخوا حتى إذا جعله نارا ، والمساواة إما بمعنى أنه صعد بالبناء حتى ساوى أعلا الجبلين في الارتفاع ، وإما بمعنى أنه كان يبني بناء مساويا لعرض الصدفين ؛ أي للجانب الذي ظهر يأجوج ومأجوج من الصدفين ؛ فيصعد مثلا مقدار إقامة ويقد عليه حتى يصير نارا ؛ فيفرغ عليه القطر ثم يبني فوقه بناء آخر مساويا لوجه الصدفين فيصعد به مثل ذلك ؛ حتى علا به إلى أن ساوى أعلا الجبلين من غير زيادة عليهما ولا نقصان .

قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا ﴾ .

نسب الجعل إليه اعتناء به وإلا فليس في قدرته جعله نارا وإنما ذلك بفعل الله تعالى وهو مجاز ؛ أي جعله ذا نار إلا أنه هو نفس النار ، والنار لا توجد إلا في شيء ، قال تعالى ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ أَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا ﴾ [سورة الواقعة : ٧١-٧٢] ولم يقل : أنشأتموها .

قيل لابن عرفة : فالنار جسم أو عرض ؟ فقال : جسم مجاور ما حل فيه إلا يمازجه .

قوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا ﴾ .

عبر في الأول بالفعل وفي الثاني بالاسم ، فهلا قيل : وما استطاعوا أن ينقبوه ، أو يقال : فما استطاعوا له ظهورا ؟ قال : فعادتهم يجيبون بأن الفعل عندنا مشتق من المصدر فدلالته على المعنى أظهر من دلالة المصدر ؛ لأن المشتقات تدل منها على ما اشتقت منه وزيادة ، فلما كانت دلالة الفعل على المعنى أظهر من دلالة المصدر عليه عبر به عن الظهور لتكون دلالته مناسبة للفظه ، كما قيل : صرصر البازي و صر الحبوب ، وعبر عن النقب بالاسم على الأصل ؛ لأنه مفعول والأصل أن يكون مفردا ، أو يحتمل أن يجاب بمراعاة رءوس الآي .

قيل لابن عرفة : أو يقال : إن الصعود عليه أصعب من نقبه فنفى بلفظ الفعل المقتضي لعموم عجزهم عن قليله فأحرى كثيره ؛ فالنقب أخف ، فنفى أشده لأنهم ذكروا أنهم ينقبون كل وقت ولا يتم لهم ذلك ، ولما في حديث البخاري : "فتح اليوم من سد يأجوج ومأجوج مقدار هذه وحلق بأصبعه السبابة حلقه ، فقال : ذلك الفتح من الله وليس من قبلهم" ، وهي علامة على قرب الساعة ، فإن قلت : لم حذفت التاء من اسطاعوا الأول ، وثبتت في الثاني ؟ فأجاب أبو جعفر الزبير بوجهين :

أحدهما : أن معمول الأول جملة ، ومعمول الثاني مفرد والجملة أكثر حروفا من المفرد ؛ فناسب حذف التاء من الأول دون الثاني لتعاد .

الوجه الثاني : أن الظهور على السد أسهل من نقبه وأخف فناسب التخفيف بحذف التاء من عامله وهو اسطاعوا ، كما قالوا في صرصر البازي ؛أي اللفظ فيه مناسب لمعناه .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ ﴾ .

قال ابن عرفة : هذا يدل على أنه كان عنده علم يتم بناء ويبقى صحيحا إلى أمد معلوم ، وكان يجوز أن يكون ذلك على يديه .

قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا ﴾ .

إن قلت : ما الفائدة فيه ؟ فالجواب : إنه دليل على صحة ما يقولون من أن ذا القرنين كان عالما بقواعد المنطق ؛ لأن هذا قياس شرطي استغنى فيه عن المقدم فينتج عين الثاني ، فيقال : كلما جاء وعد ربي جعله دكاء ، والمقدم حق فالثاني حق ؛ أي وعد ربي حق فجعله دكاء حق ؛ لأن ذا القرنين قرأ على أرسطاطاليس .

قيل لابن عرفة : وكان أرسطاطاليس فيلسوفا طبائعيا ، وذو القرنين سني ، فقال : وكذا [٥١/٢٤٧] إمام الحرمين سني وشيخة الجبائي معتزلي .

قوله تعالى : ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ .

قال ابن عرفة : انظر هل يؤخذ منه أن الترك فعل ؛ أي جعلنا بعضهم يموج في بعض ؟

قيل لابن عرفة : إن الأصوليين ما جعلوا الترك إلا الكف عن الشيء ؛ فكذلك سعوا إلى الله تعالى .

فقال ابن عرفة : بل أجازوا نسبته إليهم بدليل أنهم ألزموا من يقول به قدم العالم .

قوله تعالى : ﴿ إنْ أُرِيدُ ﴾ .

إن يأجوج ومأجوج فيكون التنوين عوضا عن الجملة في قوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ ﴾ أي يوم عدم استطاعتهم ، وتكون إذ على بابها ظرف زمان لما مضى حقيقة ، أو أريد جميع فيكون التنوين عوضا من جملة مجيئها كذا الله تعالى وهو يوم القيامة ، ويكون إذا ما ظرف زمان لما يستقبل ، أو ماضيه في معنى المستقبل ، مثل : ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾ [سورة النحل :١] ولذلك قرأتها بقوله ﴿ يَمُوجُ ﴾ وهو مستقبل .

قوله تعالى : ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا ﴾ .

التأكيد بالمصدر لتحقيق الجمع ؛ إما في نفسه ؛ فيكون تأكيد الجمع ، أو باعتبار الزمان ؛ فيكون تأسيسا ، فأفاد الفعل جمع أجزائهم ، وأفاد الثاني الإتيان بهم مجتمعين في زمن واحد للحساب ؛ فهو على الأول مصدر مؤكد لنفسه ، وعلى الثاني مؤكد لغيره .

قوله تعالى : ﴿ وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرْضًا ﴾ .

قال ابن عطية : يحتمل أن يكون هذا من باب القلب ؛ أي عرضناهم على جهنم .

فرده ابن عرفة بأن القلب مجاز ، والتأكيد يرفع المجاز ، ولذلك احتجوا به في قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [سورة النساء : ١٦٤] على صحة وقوع الكلام من الله حقيقة ، وإلا كان يقول : أنه من باب القلب ﴿ وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [سورة النساء : ١٦٤] .

قوله تعالى : ﴿ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي ﴾ .

ظاهره عام في المؤمنين والكافرين ؛ فلذلك أضاف الذكر إلى الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ نُزُلا ﴾ .

إنما قال : الكافرين ، ولم يقل : أعتدنا جهنم لهم لاحتمال عود الضمير على لفظ عبادي وهم الملائكة .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالا ﴾ .

قال ابن عرفة : هذا استفهام حقيقة ، كأنه يقول : هل نخبركم بالأخسرين أعمالا ، إن سألتهم عنهم فهم الذين ضل سعيهم ، وقال هنا ﴿ نُنَبِّئُكُمْ ﴾ بالنون .

وقال في الشعر :

أهل أنبئكم على من تنزل الشياطين

وقال في سورة آل عمران ﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ ﴾ [سورة آل عمران : ١٥] ، وقال : ﴿ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ ﴾ [سورة آل عمران : ٤٩] فعبر في هؤلاء بهمزة المتكلم وحده ، وهما بنون من غيره لوضوح مدلول هذه وخفاء مدلول تلك الآيات ، وتوقف صحتها على المعجزة ، والمعنى ضل في الآخرة سعيهم في الدنيا ؛ لأن كل ما عملوه يذهب عنهم ولا يجدونه فأشبه الضالة الذاهب ، قال : وأسند الضلال للسعي والإحسان للصنع ؛ لأن السعي أعم من الصنع فناسب إسناده إلى الضلال ؛ لأن نفي الأعم يستلزم نفي الأخص ، والضلال نفي والإحسان إثبات ، فصار كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [سورة البقرة : ١٧] .

قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ ﴾ .

قال ابن عرفة : يؤخذ منها أن جحد المعاد محبط للعمل ، وأنه كفر ، قيل له : إنما أحبط أعمالهم اتصافهم بالكفر وجحد المعاد معا ، فقال : بل كل واحد من الأمرين كاف في ذلك بدليل أن مجرد الكفر كاف في إحباط العمل ، وكذلك جحد المعاد .

قيل لابن عرفة : اقتضت الآية أن أعمالهم حبطت مجموع الأمرين ، ودليل الدليل من خارج على أن مجرد الكفر محبط للعمل وليس من الآية ، فقال : بل من الآية ؛ لأن تعليق الحكم على الوصف المناسب يشعر بعلة ذلك الحكم للوصف .

قال الفخر : لا يقال : من زنا وأكل الحلوى فاجلدوه ؛ فدل على أن كل واحد من الوصفين على انفراده كاف في إحباط العمل .

قوله تعالى : ﴿ فَلا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴾ .

ظاهره أنه لا يوزن أعمالهم السيئة إذ لها أثر مع الكفر ، وظاهر قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ [سورة الأعراف : ٩] أنها توزن .

فقال ابن عرفة : لعل تلك في العصاة وخلودهم غير مؤبد ، قيل له : بل ظاهرها التأبيد ، فقال : أو تكون خفة الموازين مجازا عبارة عن عدم ما يجعل فيها فلذلك تخف .

قال ابن عطية ، والزمخشري : أن [٥٢/ ١٤٨] ابن الكواء قال علي بن أبي طالب : من هم ، فقال هم أهل حروراء وإننا منهم .

قال ابن عرفة : هذا إما تشديد عليه ، وإما بناء بأن المعاصي محبطة للعمل ، وكان ابن الكواء من المعتزلة .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْر مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي ﴾ .

اختلف الزمخشري ، وابن عطية في سبب نزولها .

فقال ابن عطية : سبب نزولها أن اليهود قالت للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : كيف تزعم أنك نبي الأمم كلها وأنك أعطيت الناس من العلم ، وأنك قد سئلت عن الروح ولم تجب فيه ؛ فنزلت الآية معلمة بإتباع مخلوقات الله تعالى ، وأنها متناهية وعلم الله غير متناه ، فلا يستغرب من النبي أن يقول : لا علم لي بهذه المسألة ، قال : وهذا مخالف لما قال اليهود في سؤالهم له عن الروح حيث سألوه عنه ، فقالوا : إن أجابكم عنه فليس بنبي ، وإن لم يجيبكم عنه فهو نبي ؛ المراد بالكلمات : إما علم الله القديم الأزلي ومعلوم الله تعالى من حيث تعلقه ، والمتعلق بذاته هو العلم لا المعلوم .

قوله تعالى : ﴿ لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي ﴾ .

كان بعضهم ينتقد على أبي سعيد قوله في المدونة : ويؤمر الجنب بالوضوء قبل الغسل ، فإن اغتسل بعده أجزأه ، ويقول : إنه ليس في المدونة ؛ فإن اغتسل بعده

أجزأه ، بل قوله : فقبل الغسل يجزي عنه ، ؛ لأن قولك : جاء زيد قبل عمرو يقتضي مجيء عمرو ، وكان غيره لا يقتضيه ، لأنك تقول : [...] زيد ابنه قبل أن يتزايد لابنه الولد ، ولا يلزم منه أن يكون لابنه ولد ، ويحتج عليه بآيات من القرآن منها هذه ، وكان الآخر يجيب بأن هذه في سياق الشرط يتركب من المحال ؛ لأن المحال يستلزم محالات ؛ لأن كون البحر مدادا لكلمات الله ونفاذ كلمات الله محال .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ .

وقال في لقمان ﴿ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ [سورة لقمان : ٢٧] فانظر أيهما أبلغ ؟

قال ابن عرفة : كلاهما بليغ ؛ لأنه ليس المراد نفس سبعة أبحر بل هو مبالغة ، وكذلك هنا ليس المراد مثله فقط بل مثله ومثل مثله إلى ما لا نهاية له .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ ﴾ .

اعلم أن لو حرف امتناع ، وينتفي منها عند الأصوليين الأول لانتفاء الثاني ، وكذا عند المنطقيين خلافا للنحويين ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ ﴾ [سورة الأنبياء : ٢٢] فانتفت الآلهة لانتفاء الفناء .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ .

يؤخذ منه أن المماثلة بين الشيئين لا ينافي اختصاص أحدهما بأمر دون الآخر ، فالأنبياء عليهم السلام مماثلون لنا في الخلق في الأمور الذاتية ، وإن اختصوا بأمر عرضي ، ويؤخذ منه أن هداية نفوسهم مماثلة لغيرهم ، فليست النبوة أمراً مكتسبا بوجه ؛ بل هي خصوصية ألحقهم الله بها من غير تطبع ولا اختلاف مجاز .

قوله تعالى : ﴿ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ .

إن قلت : تغليب على المخاطب ؛ فهلا قال : إنما إلهنا إله واحد ، فالجواب : أنه موحد لله تعالى لا يعتقد له شريكا ، والآية حيث مخرج الرد عليهم ؛ فناسب أن يقول ﴿ إِلَهُكُمْ ﴾ لأنهم يشركون به ، والوحدة في الأمر الذاتي ، والأمر الحكمي .

قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ ﴾ .

ولم يقل : يرجو لقاء ربكم ، ولذلك لم يقل : فاعملوا صالحا تهيئا لهم على العمل الصالح ، والرجاء إما على بابه ، أو بمعنى الخوف على جهاز المجاز .

سورة مريم عليها الصلاة والسلام

قوله تعالى : ﴿ كهيعص ﴾ .

اختلفوا هل هذه الأحرف اسم للسورة ، أو الكاف عبارة عن الكبير ، والياء عبارة عن العلي ، والعين عن العليم ، والهاء عن الله ، والصاد عن الصادق .

ابن عرفة : لا يؤخذ بالاجتهاد وإنما إسناده عن الصحابة رضي اله عنهم أو حديث .

قيل لابن عرفة : نص النحويين على أن الحروف لا تنطق بها ، ولا يقال : هذا الحرف ويقطع من كذا ، و لذلك سيبويه عن الخليل في كيفية النطق أنه كاف له هنا السكت ؛ فيقال : في حروف قرب ضرب صدرويه فقال : هذه ليست منقطعة منها بل هو حرف آخر مماثل للكاف من الكبير وهي اسم ؛ لأنك تقول كاف ياء فهي اسم لتلك الحروف .

وقال بعضهم : إن الحروف [٢٤٨/٥٢] التي في أوائل السور مما استأثر الله بعلمه .

وقال بعض المتأخرين ممن اختصر كتاب المحصول : هذا إنما هو في الألفاظ المغرور بهائهما عن الكلام القديم ، وأما الكلام القديم الأزلي فيستحيل أن يقال فيه : أنه لا يفهم .

قوله تعالى : ﴿ إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا ﴾ .

قال الطبري : نداء مخلصا ؛ فعبر عنه بالمخفي مجازا و ليس بكناية ؛ لأن الخفي منه المخلص وغيره .

قوله تعالى : ﴿ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ﴾ .

ابن عرفة : قال بعض اللغويين : ﴿ وَهَنَ ﴾ أي ضعف لكن الوهن أخص من الضعف ؛ لأن الضعف له أول ومنتهى ، والوهن يقتضي الضعف الشديد المتناهي .

فإن قلت : هلا قال : وهنت العظام مني ، فهو أبلغ ؟

ابن عرفة : فأجاب بعض البيانيين : إن الألف واللام إذا دخلت على المفرد سيرته عاما في المفردات ، والعموم الذاتي أقوى من العموم العرضي ، كقولك : كل رجل قائم ، وكل الرجال قائم .

فإن قلت : اشتعال الشيب في الرأس سبب في الوهن فهلا قدم عليه ؟ قلت : إنما يؤكد الأضعف بالأقوى ، والوهن أقوى في الدلالة على الضعف من الشيب ؛ لأن الإنسان قد يشيب صغيرا مؤكد هنا بالأقوى الأضعف فلا فائدة فيه .

قال ابن عرفة : وعادتهم يجيبون بأن الوهن سبب خفي ، والاشتعال بالشيب سبب ظاهر يراه كل أحد فأخره ليكون كالدليل عليه ، وأجيب بأن الوهن يكون لمرض ، فهو قابل للتداوي والرجوع إلى حالته الأولى ، فلما عقبه بالشيب دل على أنه أمر لازم .

ابن عرفة : ؛ لأنه يضعف الابن الكبر فليس لها دواء .

فإن قلت : هلا قال : وهن مني عظمي ؟ فالجواب : أن فيه التبيين بعد الإجمال .

كما قال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ ﴾ [سورة البقرة : ١٢٧] ، فإن قلت : هلا قال : واشتعل شيب الرأس ؟ فأجاب بأنه مجاز على جهة المبالغة في نسب الاشتعال لجمع الرأس ؛ إشارة إلى عموم الشيب في رأسه حتى كأنه شيب .

قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ .

معناه : أني أدعوك فإن استجبت لي حصلت السعادة ، وإن لم تستجب لي أجرت أجر التفرغ والخضوع فلم أكن شقيا بوجه ، والمصدر هنا مضاف إلى المفعول ؛ أي ولم أكن بدعائي إياك شقيا .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي ﴾ .

فإن قلت : هذا معطوف على وهن المؤكد فهلا استغنى عن إعادة إني ؟ فالجواب : إما بأنه تأكيد الشيب في المطلب ، وإما بأن وهن العظم والمشتعل الرأس ليس من كسبه بوجه ، وخوف الموالي من أقاربه في الكسب فهو مباين للأول ، وقرئ ﴿ خُفْتُ ﴾ ومعنى من ورائي من بعدي ، فعلى قراءة ﴿ خِفْتُ ﴾ يفهم معنى الآية ؛ لأنه بمنزلة رجل ومات نظراؤه في صناعته ؛ حتى لم يبق منهم إلا إنسان ، فيقال : خفت الصناع من بعدي ؛ لأنه يقطع إذا مات لا يبقى إلا إنسان ، وعلى قراءة ﴿ خُفْتُ ﴾ لا يصح المعنى ؛ لأن إذا مات ارتفع خوفه من هذه من رضى الدنيا لا يخاف مما كان بعد موته .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ ﴾ .

ابن عطية : كيف استبعد زيادة الولد بعد أن طلبه ودعا به ، فأجاب بأربعة أوجه :

أحدهما : إنما طلب وليا لا ولدا ؛ فلعله يكون له ولد غير الولد لا ولدا ، إما حفيدا ، وإما ابن عم ، أو ابن أخ أو غير ذلك ؛ فلما بشر بالولد استغرب ذلك ، فقال : أنى يكون لي ولدا .

الثاني : أن يكون بين طلبه له وبين التبشير به زمن مطاول بحيث تزايد ضعفه ، وتمكنت شيخوخته فكان يرجوا أن يبشر به في زمن إيابه من الولد .

الثالث : أنه سأل عن الكيفية التي تزايد له فيها الولد هل مرجوع امرأته شابة ، أو تلد على ذلك الحال ، كما قال إبراهيم : ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ﴾ [سورة البقرة : ٢٦٠] .

وفي عبارة ابن عطية ، قلت : لأنه طلب الولد ثم استفهم كيف الوصول إليه ، وكيف تفيد القدرية .

ابن عرفة : وعادتهم يوردون سؤالا ، وهو أنه إذا تقدم اسم نكرة ثم أعيد فإنما يعاد معرفا بالألف واللام ، قال الله تعالى ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إلى فرعون رسولا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ [سورة المزمل : ١٥-١٦] ، قال هنا ﴿ يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى ﴾ ، فقال : ﴿ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ ﴾ الولد ، أو يقول : أنى يكون لي الغلام لأجيب بوجهين :

أحدهما : أن الغلام هنا [٥٢/ ٢٤٩] مدح باسمه فأشبه المعرفة ؛ فلذلك لم يعده .

الثاني : ذلك إنما هو حيث يعاد بلفظه ، وهنا إنما أعيد بلفظ الولد ولا شك أن أحدهما أعم من الآخر ، فالغلام أعم ؛ فإنه يمكن أن يكون ولد ولده ، أو ولد أحد من قرابته ؛فأخذ هو بحق السؤال باستبعاد كونه ولده .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ ﴾ .

أي : كما علمت أن جميع الأشياء هين على الله فاعلم أن هذا هين عليه ، واستدل بخلقه إياه من عدم ، وهذا هو المذهب الكلامي وهو الإتيان بالحكم مقرونا بدليله .

قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴾ .

ظاهره أن هذا حجة لأهل السنة في قولهم ؛ لأن الندم ليس بشيء .

والزمخشري يقول : ولم تك شيئا موجودا أو شيئا مذكورا .

قوله تعالى : ﴿ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً ﴾ .

أي علامة .

قوله تعالى : ﴿ يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ ﴾ .

ابن عرفة : عرف القرآن في هذا النداء بالياء ، إيماء بالموجود ؛ فلذلك قال ابن عطية : المعنى فولده ، وقال الله للمولود ﴿ يَا يَحْيَى ﴾ .

ابن عرفة : إنما عد بولد ؛ لأن المتكلمين اختلفوا في الاستدلال على الحدوث هل يستدل بالإمكان أو بالموجود ؟ فإن نظرنا إلى ما قبل الآية ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى ﴾ وهذا دليل على إمكان وجوده ، وإن نظرنا إلى قوله تعالى : ﴿ يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ ﴾ كان دليل على أنه واحد ؛ لأنه خطاب له ؛ فلذلك أضمر وجوده قبله .

وقوله تعالى : ﴿ خُذِ ﴾ .

إن كان تكليفا فهو للوجوب ، وإن كان امتنانا فهو للندب .

قوله تعالى : ﴿ بِقُوَّةٍ ﴾ .

قال أبو حيان : إما مفعول أو حال .

ابن عرفة : يريد إما متعلق بقوله ﴿ خُذِ ﴾ وهو موضع الحال والكتاب التوراة ، وإنما قال : ﴿ بِقُوَّةٍ ﴾ ولم يقل ذلك في موسى ولا في غيرة من الأنبياء ؛ لأنهم أوتوا الحكم كبار بالضرورة أن يأخذوا الكتاب بقوة ، ويحيى أوتي الحكم صبيا ، فقال ﴿ بِقُوَّةٍ ﴾ أحرى بنا ؛ فالحكم المراد به الأمر الفضلي ، يعني لأن الصبيان يوصفون بالحكم الضروري فلا مزية له عليهم فيه .

حسبما قال الفخر في المحصول : الحكم القصد ، يعني هو يمكن أن يكون وأن لا يكون ؛ فلذلك يوصف به الصبيان ويوصفون بالضروري ، فلو علم الصبي لعلمه بتفضيل لم يضرب لأنكر ذلك بالبديهة .

قوله تعالى : ﴿ وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا ﴾ .

ابن عطية ، والزمخشري : يحتمل أن يراد وخلقنا في قلبه الحنان ، ويحتمل أن يراد وأتيناه حنانا منا عليه .

وذكر ابن الصلاح في علوم الحديث في باب رواية الآباء على الأبناء حديثا يقتضي اتصاف الله تعالى بالحنان ، وذكر فيه سندا متصلا إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه : أن الحنان هو الذي يقبل على من أعرض عنه ، والحنان هو الذي يبدأ بالسؤال

قبل السؤال ، فقال ابن العربي هنا في الأحكام : أن إتيان النبوة للصغير ممكنة جائزة عقلا لكنها لم تقع ولم يذكر ذلك المتكلمون ؛ لأن ظاهر كلامهم بياني في بداية الإقدام ، أيضا أنها جائزة عقلا ؛ لأنه قال : لا خلاف بين أهل السنة أن الله تعالى يخص من يشاء من عباده بالنبوة والولاية ؛ فعموم هذا يتناول الصغير والكبير .

قال ابن عرفة : وأما البعيد فلا يجوز عندهم نبوة الصغير بناء على قاعدة التحسين والتقبيح والفلاسفة يصح ذلك على مذهبهم ؛ لأنهم يقولون : إنها راجعة إلى طبع مجازي يحضون به ، وظاهر كلام الفخر هنا أنها واقعة أن يحيى وعيسى بعثا صغيرين .

قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا عَصِيًّا ﴾ .

وقال تعالى في عيسى : ﴿ وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ﴾ ، وكان بعضهم يقول : لأن يحيى أكثر تكليفا ، قال : وعيسى كذلك رسولا .

قوله تعالى : ﴿ وَسَلامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ ﴾ .

وقال عيسى : ﴿ وَالسَّلامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ ﴾ قيل لابن عرفة : هذا حكم إنشائي وصيغ الاستثناء حالته ، فكيف يعمل في المستقبل ؟ فقال : ليس المراد حقيقة المستقبل ، وإنما هو كقولهم : ضربته الظهر والبطن .

قوله تعالى : ﴿ وَسَلامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ ﴾ .

وقال عيسى : ﴿ وَالسَّلامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ ﴾ فأجاب الزمخشري والغزالي بأن يحيى غلب مقام الخوف فسلم عليه أمنا له وتطمئنا وعيسى [٢٤٩/٥٢] غلب عليه مقام الرجاء .

قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ ﴾ .

قال ابن عرفة : عينها باسمها في سورة التحريم ، فقال تعالى ﴿ وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا ﴾ [سورة التحريم : ١٢] تشريفا بذكرها مع امرأة فرعون ، وامرأة نوح ولوط ، ويوجد جواز اجتماع الخبر والأمر في الكلام الواحد ؛ لأن الإخبار الآخر عن هذه القصة مع أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم مأمور بتبليغها للناس فيؤخذ منه أن من آمن فلا يبيع سلعة بكذا دينار ، فقال : إن فلانا ، قال : بائع سلعتي هذه بكذا وأنا قد بعتها به ، فقال المشتري : وقد اشتريتها بذلك ، فقال : ربما لا أرضى بذلك أنه يلزمه البيع .

قوله تعالى : ﴿ إِذِ انْتَبَذَتْ ﴾ .

قال أبو حيان : يصح أن يكون مفعولا أو بدلا من مريم ، فقيل له : هما شيء واحد ؛ لأن اذكر إنما يتعدى لمفعول واحد ، فقال : القائل فيه فعل آخر مقدر ؛ أي اذكر إذ انتبذت .

قال المختصر السفاقسي : يحتمل أن يكون على حذف مضاف ؛ أي اذكر خبر مريم وما جرى لها إذ انتبذت .

قال ابن عرفة : هذا هو الصحيح، لأن الخبر متأخر عن المجرور عنه فلا يصح أن يعمل الخبر في إذ ؛ لأن وقت الانتباذ ليس هو وقت الخبر ؛ فلذلك قال أبو حيان : وما جرى لها إذ انتبذت .

قوله تعالى : ﴿ فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا ﴾ .

وهو جبريل ، وقال تعالى في سورة آل عمران : ﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ ﴾ [سورة آل عمران : ٤٥] التبشير وقع من الملائكة وهذا الإرسال من ملك واحد ؛ فإن كانت القصة واحدة فيكون ذكر هذا جبريل وحده ؛ لأنه المتقدم في الملائكة وهو تبع له ، وإن كانت قصتين فتكون تلك قبل هذه فبشرها أولا الملائكة ثم أتاها جبريل وحده فنفخ في فرجها .

فإن قلت : كيف يفهم تطور الملك ورجوعه على صورة إنسان حسن الصورة مع أن الموجودات ثلاثة : إما متحيز ، أو قائم بالتحيز ، أو لا متحيز ولا قائم ؛ فمتحيز على القول بإثبات الجوهر المفارق ، فكما لا يصح صيرورة الجوهر عوضا ولا العكس ؛ لذلك لا يصح الموجود الغير المتحيز متحيزا ، قلت : فالصواب أن الملائكة أجسام متحيزة ، فكما أن الله تعالى أقدر الجسم على القيام والقعود والحركة ، كذلك أقدر بعض الأجسام على التطور على صفات مختلفة .

ابن عرفة : وقد كنت رأيت السلطان إبراهيم في غاية الضعف قولا [.....] .

قوله تعالى : ﴿ فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي ﴾ .

وقرئ من تحتها ، وعلى كلا القراءتين يصح أن يكون المنادى جبريل وعيسى عليهما السلام ، ورجح بعضهم الأول بعدم الاحتياج إلى إضمار الفاعل ، وأجيب بأن الفاعل هناك الجزء من الفعل فهو بمنزلة المركب .

ابن عرفة : ومن بديع التفسير قول الزمخشري في أن جبريل عليه السلام كان يقل الولد كالمقاتلة ويقبل الولد كالقابلة .

قوله تعالى : ﴿ أَلَّا تَحْزَنِي ﴾ .

قال الزمخشري : أن مفسرة .

ابن عرفة : انظر هل هي مفسرة للنداء أو للقول الكائن معه ؟ فالمعنى : قال لها يا مريم لا تحزني ، أو كون قوله : ﴿ نَادَاهَا ﴾ فحملوه من قوله لها : ﴿ يَا مَرْيَمُ ﴾ وأن لا يفسر القول الواقع بالنداء .

قوله تعالى : ﴿ أَلَّا تَحْزَنِي ﴾ .

قال ابن عرفة : عادتهم يوردون فيه سؤالا وهو أن الغم الواقع من النفس إن كان لأجل أمر مستقبل فهو خوف ، وإن كان لأجل أمر ماض فهو حزن وتألم ، أما أن تكون مما يلحقها من المعرة فقط من قومها فهو أمر مستقبل ، أو بالسبب الواجب لهذه المعرة وهو أمر ماض أو مجموعهما ، وهو مستقبلي ؛ لأنه إن كان بعض المجموع مستقبل فالكل مستقبل ، وتألمها في الحقيقة ، وهو إما أن يلحقها من المعرة فقط ، فهلا قال ﴿ فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي ﴾ (١) ؟ قال : والجواب : اختار أنها اغتمت وتأملت للمجموع من المعرة وسببها وراعاها في هذا المجموع سببه وهو ماض تذكيراً لها لما فيه من المعجزة ، والأمر الخارق للعادة ؛ ففيه تسلية لها عن العالم لما يتوقعه من المعرة وسببها وراعاها في المستقبل (٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴾ .

قال ابن عطية : يؤخذ منه مراعاة الأسباب ، وإلا فالله سبحانه [٥٢/ ٢٥٠] قادر على إيصال ذلك إليها من غير هز .

ابن عرفة : وكان بعضهم يقول : إنما أمرها بالهز ؛ لأن فيه اشتغالا لها لتسلى وتزول عنها ما بها من الغم ، فما شاهدناه فيمن يكون مغموما فتعلق نفسه بشيء يزيل همه ، قالوا : ففي الآية تعدي فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل ، وأجاب أبو حيان بخمسة أوجه :

إما أنه على إضمار أعني إليك .

وإما أن ذلك اسم .

---

(١) وردت في المخطوطة : ﴿ فناداها من تحتها ألا تخافي ﴾ ، ووردت في المصحف ﴿ فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي ﴾ وقد أثبتنا ما في المصحف .

(٢) ورد في الحاشية : (الفرق بين الخوف والحزن) .

وإما أن ذلك جائز عند الكوفيين .

ابن عرفة : وكان بعضهم يقول : الصواب جوازه هنا ، وإنما يمنع حيث يباشر الفاعل المفعول ، كقوله : ضربتني وضربتك ، وهنا فصل بين الضميرين حرف الجر ، وقد أجازوا العطف على المضمر المتصل المرفوع إذا فصل بينه وبين المعطوف بالجر ، مثل : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا ﴾ [سورة الأنعام : ١٤٨] .

فقيل لابن عرفة : هذا شبه القياس في اللغة وهو ممنوع عندهم ، قيل له : إن يجيب كان إليك متعلق بتساقط عليك ويكون بدل اشتمال ؛ لأن الاستعلاء مشتمل على منتهى الغاية .

قلت : وذكرته لصاحبنا الأستاذ أبي الفارس بن القصار فرده بوجهين :

الأول : أن جواب الشرط لا يجوز تقديم معموله عليه إلا عند القراء ، وتساقط هنا جواب للأمر المتضمن معنى الشرط ، واحتج المؤلف بقول الشاعر :

وللخيل أيام فمن يعطيه لها ويعرف لها أيامها الخير يعقب

وأجاب ابن عصفور بأن الخبر للام الثاني إنما نصوا على شديدة الاتصال بالجمل ، فلا يجوز الفصل بينهما بأجنبي باتفاق ، وإذا كان متعلق بتساقط صار أجنبيا عن هذا ، قال : وإنما الجواب عندي بأنه على حذف مضاف ؛ أي : وهزي إلى جهتك حسبما ذكر ابن عصفور في قوله تعالى : ﴿ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ ﴾ [سورة القصص : ٣٢] وذكروا أيضا نحوه في قوله:

دع عنك نهباً صيح في حجراته ولكنْ حديثاً ما حديث الرواحلِ

قوله تعالى : ﴿ رُطَبًا جَنِيًّا ﴾ .

أي رطبا مهيئا للاجتناء ؛ لأن الرطب قسمان : منها ما حل ، ومنها ما لم يحضر وقت إجتنائه.

قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ .

أصله : فإنْ ما ترين.

قوله تعالى : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا ﴾ .

فكان في شريعتهم أنهم إذا انذروا الصوم يمسكون عن الطعام والشراب والكلام .

قوله تعالى : ﴿ فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ ﴾ .

قيل لابن عرفة : ما أفاد قوله تعالى : ﴿ تَحْمِلُهُ ﴾ مع أن ﴿ بِهِ ﴾ يغني عنه ؟ فأجاب بأنه احتراس عن أن يظن ، قيل له : هلا استغنى بقوله ﴿ تَحْمِلُهُ ﴾ عن قوله : ﴿ بِهِ ﴾ ؟ فقال : أفاد ذكره التفسير بعد الإجمال ، كما قال في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ ﴾ [سورة البقرة : ١٢٧] ، قال وعادتهم يقولون : يقدرون أن الفعل يقتضي التكلف ، واحتمال الميثاق بخلاف الاسم ، كقولك : جاء زيد يحمل عمراً ؛ بخلاف قولك : حامل عمروٍ ، ولا شك أن عليها في دخولها به قريتها وهم كبير ومشقة لاستحيائها منهم .

قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾ .

قال ابن عرفة : فيه إيماء إلى أن الأصل له أثر في الفرع ، ولذلك قال . . . . . [1] ، لعله عرف نزعه .

قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ .

ابن عرفة : ﴿ مَنْ ﴾ إما عبارة عن الأنواع أو عن الأشخاص ؛ فإن كانت للأنواع فالمعنى كيف نكلم من هو من هذا النوع ؟ فتبقى كان على أصلها ؛ لأن هذا النوع مضى منه كثير .

قال ابن عرفة : وعادتهم يوردون في هذا سؤالا ؛ وهو أن الصواب إن كان يقال : كيف نسمع كلام من كان في المهد صبيا ؟ أو كيف يجيبنا من كان في المهد صبيا ؟ لأنهم قد تكلموا وكلامهم وإنكارهم إنما هو عليهم لا على الصبي ، وقد كلموها وما بقى لهم إلا السماع ، قال : فكان الجواب يمشي بتقدير خدمة ؛ أي إنما أجنبنا المسئول لا غيره ، ونحن إنما نتكلم ونسأل من هو أهل ؛ لأن يتكلم ، ومن كان في المهد صبيا لا يتكلم .

قوله تعالى : ﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ ﴾ .

إنما لم يقل : وأمرني ؛ لأنه صغير لم يبلغ هذا التكليف .

قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ ﴾ .

قيل لابن عرفة : يحتمل أن يكون الحق بدلا من عيسى بدل اشتمال ، وقد نصوا على جواز بدل المصدر من الاسم في بدل الاشتمال ؛ فرد عليه بأنه مشروط بضمير

---

(١) بياض في المخطوطة ، وسقط أيضا .

يربط بين البدل والمبدل منه ، والمصدر ليس فيه ضمير إذ ليس بمشتق ، وأجيب بأن ابن هشام نفى في شرح الإيضاح على أن الألف ، والألف تقوم مقام الضمير .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾ .

[٢٥٠/٥٢] ولم يقل : الذي فيه يختلفون ؛ لأن الاختلاف يستلزم أن يكون البعض حقا والبعض مبطلا ، والامتراء يقتضي بطلان قول جميعهم .

قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ ﴾ .

قابلية إنجاز الولد ونفي مكان اتخاذه ، ونفى في سورة ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ ﴾ [سورة الإخلاص : ١] وجود اتخاذه ، وفي سورة المؤمنين ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ ﴾ [سورة المؤمنون : ٩١] .

ابن عرفة : وبين الآية عموم وخصوص من وجه دون وجه ؛ فنفي وجود الولد لا يستلزم نفي وجود البنين ، ونفي اتخاذ الولد يتناول ولد البنين أو ولد الصلب .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ ﴾ .

قال الزمخشري : قرأ المدنيون ، وأبو عمرو بفتح إن والأستاذ وأبو عبيد بكسرها على الابتداء .

قال ابن عرفة : وجدت في طرة كتاب عن الزمخشري : الإسناد معناه الأربعة .

قال الطيبي : هم الكوفيون والأعمش .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ مَشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ .

﴿ مِنْ ﴾ للسبب ؛ أي لسبب شهادتهم ذلك اليوم لما يقولون .

قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ﴾ .

ابن عطية : هؤلاء ممن يقال فيهم : ما أسمعهم وما أبصرهم بالعذاب والوعد والآلام النازلة بهم .

قال ابن عرفة : وكان بعضهم يرجح الثاني ، قوله تعالى : في سورة نون والقلم ، ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ [سورة القلم : ٤٢] فظاهره أنه ليست لهم قدرة عن أفعال أسباب السعادة ، وأجيب بأن تلك على سبب القوة العملية عنهم ، وهذه إنما تدل على إثبات القوة العلمية لا العملية .

قال الزمخشري : وقيل : إنما معناه التهديد بما ينالهم ويصدع قلوبهم من السوء .

ابن عرفة : فيكون أمرا بالسماع حقيقة .

وقيل لابن عرفة : فالإسماع في الدنيا فكيف يعمل في يوم يأتوننا ؟ فقال : الفاعل لازمه لا هو أي أسمع غيرهم بخبرهم يوم يأتوننا .

ابن عرفة : وظاهر الآية دليل في المسألة التي كفر القرآن فيها الفلاسفة حيث أنكروا إعادة الأجسام بعينها ، بقوله ﴿ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ﴾ فظاهر إتيانهم بأسماعهم وإبصارهم على ما كانت عليهم .

قوله تعالى : ﴿ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ ﴾ .

يحتمل معنيين : إما أنه مبين في نفسه ، وأنه مبين جهلهم وغباوتهم وهلاكهم .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا ﴾ .

الوارث قسمان : فوارث المال بمعنى تملكه حسيا ، ووارث الأب بمعنى نيل بفعله خطبه أو عمله وهي معنوية ؛ فهل هو من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازة ؟ قال : ليس هو لذلك ؛ لأن الأب لا يملك ، والأرض هنا ومن فيها ملك لله عز وجل .

قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ ﴾ .

قال ابن عرفة : قال المفسرون : إن كان الله تعالى ذكره في الكتاب فيكون أمر النبي صلى الله عليه وعلى آله الطيبين وسلم فضائله وأوصافه وسماعه من النبوة والرسالة والصدق ، وإن كان أمر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فيكون ذكر حقيقة .

ابن عرفة : ويحتمل على الأول أن يكون بمعنى اذكر للناس ذكر إبراهيم في الكتاب ؛ أي اتل عليهم أنه ذكره في الكتاب .

ابن عرفة : وانظر هل ذكره في الكتاب تشريفا له أو تعظيما ؛ فكان بعضهم يأخذ من هذه الآية مع قوله تعالى : ﴿ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ﴾ [سورة النساء : ٦٩] بأنه ليس بين مرتبة النبوة ومرتبة الصادقين مرتبة زائدة ، وبين الصادقين بأنهم العلماء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ [سورة فاطر : ٢٨] ، أو في قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [سورة آل عمران : ١٨] مع أنهم ذكروا في الحال أنها على أربعة أقسام :

فأولها : إيمان المقام .

الثاني : من حصل له العلم بدليل لا يقدر على التعبير عنه ، وهذا يختلف فيه هل هو مقلد أو مجتهد .

والثالث : من حصل له العلم أنه بالدليل القوي يقدر على دفع ما يرد عليه من التشكيكات ، وعلى تربية الناس وإرشادهم به إلى الطريق الحق ، كان سيدي أبو الحسن الزبيدي على صحن الجابية وهو ينظر منتهى السؤال للآمدي ، قال : قلت في نفسي : أثرا يا سيدي أبي الحسن ، هل هو من الصديقين أم لا ؟ فطوى الكتاب .

كان سيدي أبو الظاهر [٥٢/ ٢٥١] الركراكي يقول : نحن معاشر الصديقين آخر من ينصرف من المحشر ثم رجع ينظر في الكتاب .

قال ابن عرفة : ما ورد في الحديث من أن إبراهيم صلى الله على نبينا محمد وعليه وعلى آله وسلم لم يكذب إلا ثلاث كذبات ليس على ظاهره ، وما عدها إبراهيم كذبات ألا تواضعا منه ، و إلا فقوله : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ [سورة الأنبياء : ٦٣] ليس بكذب ، بقوله : ﴿ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ﴾ [سورة الأنبياء : ٦٣] فقد فعله كبيرهم هذا وهم لا ينطقون فلم يفعل هو .

قوله تعالى : ﴿ يَا أَبَتِ ﴾ .

النداء له تنبيه ليحضر ذهنه لسماع ما يرد عليه ، ولم يقل : يا آزر على جهة اللطف والاستعطاف ، ومن التلطف سؤاله عن سبب عبادته لمن هو عاجز ، وهو قوله ﴿ وَلا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا ﴾ إشارة إلى أنه مفتقر لمعبود يغني عنه وينفعه ويضره .

قوله تعالى : ﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ ﴾ .

إشارة إلى أن أباه عجز عن جوابه هذا فأخبر هو بما حصل حقيقة عنده من العلم .

قوله تعالى : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ .

قال ابن عرفة : يحتمل أن يكون استفهاما حقيقة ؛ ليحصل المشاكلة بينه وبين قول إبراهيم ﴿ لِمَ تَعْبُدُ مَا لا يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ ﴾ كأنه أيضا استفهام حقيقة يرد السؤال لا في استفهام إبراهيم عن العلة في عبادته أبيه عن نفس العبادة ، واستفهام آزر عن ذات الشيء لا عن علته ، هل هو راغب عن آلهته أو يعبدها ؟ قال : وأجيب بثلاثة أوجه :

الأول : أن هذا منه على سبيل المغالطة وإلا فهو يعلم أن إبراهيم يرغب عن آلهته .

الثاني : أنه سئل عن علة العلم ، وأما الجاهل فلا يسأل عن علة الحكم ولا عن دليله بوجه .

الثالث : أنه إنما ذكره ليرتب عليه العقوبة في قوله ﴿ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾ .

قال ابن عرفة : فإن قلت : هلا ابتدأ بالنداء قبل الاستفهام ؟ فالجواب : أنه قدم الاستفهام ؛ لأنه الاسم المقصود .

قوله تعالى : ﴿ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾ .

معطوف على مقدر ؛ أي فاحذرني واهجرني مليا .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ سَلامٌ عَلَيْكَ ﴾ .

كان بعضهم يقول : أما سلام القادر فمطلوب مشروع ، وأما سلام المنصرف فغير مشروع ، ومنهم من قال : مشروع بدليل هذه الآية مع حديث خرجه أبو داود .

قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَى إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولا نَبِيًّا ﴾ .

فكان بعضهم يقول : الوصف بالنبوة تأكيداً ؛ لأن الرسالة أخص ، وكان بعضهم يجيب بأن الأعم على قسمين :

أعم لا يوجد إلا في أخصه المعين .

وأعم يوجد فيه وفي غيره ، فمثال الأول في قولك لرجل ميت : كان هذا إنسانا حيوانا ؛ فالأعم في هذا المثال لا يوجد إلا في أخصه المعين ؛ لأن كون ذلك الرجل حيوانا لا يمكن أن يوجد إلا مع كونه إنسان ، وكذلك الموصوف بعد الرسالة إن كان نبياً مدة من الزمان ، ثم كان رسولا بعد ذلك باستبعاد استقلال كل واحد من الوصفين فيه وفي غيره من الرسل أرسل وثبت واحدة .

قوله تعالى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الأَيْمَنِ ﴾ .

﴿ مِنْ ﴾ للغاية ؛ أعني لابتدائها وانتهائها ، نحو : خذ المال من الصندوق ، وذلك من النسبة إلى المخاطب ، والوصف الأيمن إما مأخوذ من اليمن والبركة ، وإما باعتبار الشرف ، وإما باعتبار القوة والضعف ؛ لأن اليمين أقوى في التكسب والحركة من الشمال باعتبار الأعم الأغلب ، وقد يكون في بعض الناس على العكس .

قوله تعالى : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا ﴾ .

قد يقال : ظاهر الآية أن هارون عليه السلام كان نبيا فقط ، فيجاب بأنه رسول نبي بدليل قوله تعالى : ﴿ اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى فَقُولا لَهُ قَوْلا لَيِّنًا لَعَلَّهُ ﴾ [سورة طه : ٤٣ - ٤٤] ، غير أن رسالته على جهة التبعية لموسى ؛ بقوله ﴿ وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي هَارُونَ ﴾ [سورة طه : ٢٩-٣٠] .

قال الزمخشري : الرسول الذي معه من الله تعالى والنبي هو نبي عن الله تعالى ، وإن لم يكن معه كتاب كيوشع .

ابن عرفة : إنما الرسول المأمور بالتبليغ فيما أوحى له به ، والنبي هو الذي يوحى إليه ولم يؤمر بالتبليغ .

ابن عرفة : وفي هذه الآية عندي رد على شيخنا القاضي ابن عبد السلام [٢٥١/٥٢] حيث كان في ميعاده ، يقول في تفسير طه في قوله تعالى : ﴿ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى ﴾ [سورة طه : ٣٦] بعد قوله تعالى : ﴿ وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي* هارون أخي ﴾ [سورة طه : ٢٩-٣٠] إلي من أمري ، قال : هذه الآية حجة للمعتزلة في قولهم : إن النبوة مكتسبة ، وكان ابن مرزوق يشنع عليه ، وعزم على تكفيره ؛ لكنه ذكره بأثره كلاما يدل على سلامة عقيدته مع أن تلك الآية لا حجة لهم فيها ؛ لأن القائلين بأنها مكتسبة بالدعاء والتفرغ إلى الله تعالى ؛ لكن قبل خاتم النبوة ، وأما الآن فلا ؛ لأن موسى دعا بذلك ؛ فاستجاب دعائه ، كما يدعوا الإنسان بأن يكون وليا أو عالما .

قال ابن عرفة : قال : فقوله في هذه الآية ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا ﴾ دليل على أن نبوة هارون عليه السلام محض تفضل من الله تعالى ، ورحمته ليس باكتساب بوجه .

قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولا نَبِيًّا ﴾ .

ابن عرفة : هذا كله تشريف لإبراهيم صلى الله على نبينا محمد وعليه وعلى آله وسلم بما يخصه في ذاته وما يخص ذريته ؛ لأن إسماعيل عليه الصلاة والسلام من ذريته.

ابن عطية : الجمهور على أن الذبيح إسماعيل .

وقال ابن رشد في المقدمات : الأكثرون على أنه إسحاق .

وقال اللخمي : الأصح أنه إسماعيل .

ابن عرفة : وكان بعض الطلبة ، يقول : إطلاق صادق بلفظ اسم الفاعل على الذات حقيقة ، وعلى القول مجاز ، فيقال : رجل صادق ، وقول صادق ؛ فإنما الحقيقة قول صادق بوصف المعنى بالمعنى ، وظاهر الآية العكس ؛ لأنهم قالوا في قوله : مررت برجل حسن الوجه لا بصفته ، فكذلك هذا وصف إسماعيل بصفه وعده .

قال ابن عرفة : وأجيب الفرق بين القول والوعد والصدق ينسب إلى القائل في قوله حقيقة إلى صاحب الوعد مجاز ، أو إنما يقال : فلان وفى في وعد أوعدني فأوفى إلي ؛ فقولك كان هنا مجازا .

قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ ﴾ .

إعادة لفظ كان تنبيه على أن كل وصف منها منتقل بالمدح عليه .

قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا ﴾ .

فيه تشريف له بوجهين :

أحدهما : أن لفظ الضدية منسوبة إلى الله عز وجل .

والثاني : وصف الرضا .

قال الزمخشري : أصله مرضو .

وقال ابن عطية : أصله مرضوي ، والصحيح ما قال الزمخشري ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ [سورة التوبة : ٧٢] فهو من ذوات الواو ، ولذلك لم يمد ورش مرضاة ، وأمالها الكسائي .

قلت : قال صاحبنا ابن القصار : اعتبر أصل المادة وهو رضو ؛ فجاءت واو في آخر الفعل قبلها كسرة فقلبت ياء ؛ لأن مصدره رضوان ، وراعا ابن عطية أصل الإعلال ؛ لأنه لما أعل رجح إلى الياء ، وأصل الإعلال عندهم إنما يعتبر في الفعل .

قيل لابن عرفة : اعتبر ابن عطية في الفعل ، وهو رضيت ورضينا .

قال ابن عطية : إنما وصف إسماعيل بصدق الوعد ؛ لأنه وعد رجلا أن يلقاه في موضع فانتظره إسماعيل يوما وليلة ، وقيل : انتظره سنة .

ابن عرفة : والعجب من الزمخشري على تأخره على ابن عطية كيف لم يذكر القول الأول ؟

قال ابن عطية : وفعله نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله الطيبين وسلم قبل البعثة ، ذكره النقاش ، وخرجه الترمذي .

ابن عرفة : وذكر عياض في الشفاء : أنه انتظر موعوده ثلاثة أيام ، وذكر ابن ماجه حديثا .

قال ابن عرفة : والعطف في الآية تدل أن الرسالة أشرف من يصدق الوعد والأمر بالصلاة والزكاة مستند إلى تبليغه عن الله أشرف من وصف الرسالة فقط ، والرضا مع ذلك أشرف من الجميع .

قوله تعالى : ﴿ اذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِدْرِيسَ ﴾ .

قيل : إنه ولد قبل وفاة آدم عليه السلام بمائة سنة .

ابن عرفة : والظاهر أنه نبي فقط ؛ لأن هذه الأوصاف ذكرت على معنى التشريف له فيعتبر في ذلك أعلاها ؛ فلو كان رسولا لمدح بوصف الرسالة .

قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَّةِ آدَمَ ﴾ .

قال ابن عرفة : انظر هل هذا من الإشارة إلى القريب بلفظ البعيد للتعظيم ؟ مثل : ﴿ قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ [سورة يوسف : ٣٢] أولا كان بعضهم سيعمله منه محتجا بأنه إذا اجتمع في الكلام القريب وبعيد يغلب القريب بدليل تغلبهم ضمير المخاطب [٥٢/ ٢٥٢] على الغائب والمشار إليهم هنا منهم زكريا وهو بعيد ، ومنهم إدريس وهو قريب ، وكان بعضهم يقول بالعكس أولا ؛ لأن المشار إليهم مجموع مشتمل على قريب وبعيد .

وقد قال المنطقيون : فاعتبر هنا في المجموع أدناه وهو البعيد ، فلذلك أشير إليه بلفظ البعيد .

قوله تعالى : ﴿ مِنَ النَّبِيِّينَ ﴾ .

قال ابن عرفة : كونه خبر المبتدأ يوجب إشكالا ؛ وهو توهم خص النبيين في هؤلاء ، ولزم من البيان الجنس ، فيجاب بأنه أعم ، والخبر يكون أعم من المبتدأ ، أورده بعض الطلبة بأن هذا عام لا أعم إذ لا يقول : زيد الرجال ، كما يقول : زيد الحيوان ، وأجاب ابن عرفة بأن كونه تاما لا ينافي هنا كونه أعم فهو هنا عام وأعم ، قيل لابن عرفة : ما أفاد قوله تعالى : ﴿ مِنْ ذُرِّيَّةِ آدَمَ ﴾ أنه معلوم لا غرابة فيه ، قال : فائدته تشريف آدم بنيتهم إليه .

قوله تعالى : ﴿ إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ ﴾ .

ولم يقل : آيات الله ، أو القهار ، أو العزيز ، أو الجبار شبيه بالأدنى على الأعلى ؛ إشارة إلى أنهم إذا سمعوا آيات الرحمن والرحمة يبكون ويسبحون ؛ فأحرى إذا سمعوا آية التخويف والموعظة .

قوله تعالى : ﴿ سُجَّدًا ﴾ .

قال أبو حيان : حال مقدرة ؛ لأنهم حال الخرور والقعود .

قال أبو حيان : كـ﴿ شَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ ﴾ [سورة البروج : ٣] .

قال ابن عرفة : شهود ليس إلا جمع ، وشهود وقعود يحتمل الجمع والمصدر ، كما أن ﴿ بُكِيًّا ﴾ يحتمل الجمع إذا تلوها هم بأنفسهم هل يكون أحرى فيمن جاورهم أو مساويا أبدا ؟ قلنا : يحتمل الأخروية والتساوي ، ويحتمل أن يكون من جاورهم بسماعها من غيرهم أمرا ، كما قال النبي صلى الله عليه وعلى آله الطيبين وسلم : " إني أحب أن أسمعه من غيري " .

قوله تعالى : ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ ﴾ .

العطف بالفاء يقتضي كمال القرب بين زمنهم وزمن هؤلاء المخالفين لهم ؛ ولذلك قال ابن عطية : بينهم ستون سنة ، وأنه أقل ما تبدل فيه الأحوال ، وكذلك قال النبي صلى الله وعلى آله الطيبين وسلم : " : خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم " ، والمراد القرب بينهم وبين أخرهم وهو عيسى عليه السلام ، وحينئذ يحصل كمال البعد بينهم بمجموعهم وبين المخالفين لهم ، هذا إن قلنا : إن الخلف في النصارى ، وإن قلنا : إن اليهود فيهم فيكون المراد من بعدهم ، والخلف بالفتح في الخير وبالسكون في الشر ، ومنه حديث خرجه مسلم في كتاب الزكاة : " ما من يوم يأتي إلا وملكان يناديان فيه يقول أحدهما اللهم أعط منفق خلفا ، ويقول الآخر اللهم أعط ممسك تلفا " .

قال ابن عرفة : والمراد بالأول الإنفاق في الواجب والمندوب والإمساك عن النفقة الواجبة ؛ لأنه إخبار من المشرع بالدعاء له وعليه ففيه ذم فاعله ؛ فدل على أنه واجب .

قوله تعالى : ﴿ أَضَاعُوا الصَّلاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ ﴾ .

قال ابن عرفة : قالوا : اتباع الشهوات سبب لإضاعة الصلاة ؛ لأن من اتبع شهوة النفس مكنها من غرضها في الراحة والتكاسل عن الطاعة .

قال ابن عرفة : بل المراد على العكس ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّلاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ﴾ [سورة العنكبوت : ٤٥] .

قوله تعالى : ﴿ إِلا مَنْ تَابَ وَآمَنَ ﴾ .

قيل لابن عرفة : إن قلت : التوبة تستلزم الإيمان لأنها إما من الكفر أو المعاصي ؛ فما أفاد قوله ﴿ وَآمَنَ ﴾ ؟ فالجواب : إما بأنه على التوزيع فمن تاب المراد به المعاصي ، ومن آمن أي من الكفر ، وإما أن التائب تقبل توبته إذا تاب وتحققت حالته ، وإن ازدادت على ما كانت عليه قبل ذلك ، فقوله ﴿ آمَنَ ﴾ إشارة إلى هذا .

قوله تعالى : ﴿ وَلا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ .

الواو إما للحال ؛ أي يدخلون الجنة في حال عدم الظلم ، ويحتمل أن تكون جملة مستقلة وهو أولى لاقتضائه عدم ظلمهم قبل الدخول وبعده .

قوله تعالى : ﴿ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ ﴾ .

لأنهم عبدوا الله استنادا للوعد بها لمن أطاعه وهو أمر فجيب عنهم .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا ﴾ .

يحتمل أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول ، إما أنه كان وعد مأتيا أو مأتيا مدركا .

قوله تعالى : ﴿ لا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا ﴾ .

بهذا مثل

علا لاحب لا يهتدى بمناره

[٢٥٢/٥٢] ؛ أي ليس فيها لغو يسمع ، واللغو الساقط من القول .

قوله تعالى : ﴿ إِلا سَلامًا ﴾ .

ذكر أبو حيان فيه ثلاث أوجه :

أحدهما : أنه استثناء متصل ؛ لأن السلام في الجنة لغو ؛ لأنه لا فائدة فيه إذ لا خوف فيها فيحتاج إلى التأمين منه .

الثاني : أنه منقطع .

والثالث : أنه مثل :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم ... بهن فلول من قراع الكتائب

قيل لابن عرفة : فهو إذا منقطع ؛ لأن سيبويه أنشد هذا البيت في باب الاستثناء المنقطع ، فقال ابن عرفة : الفرق بينهما أنه على هذا الوجه يكون المراد به المدح ؛ فهو من تأكيد المدح بما يقتضيه الذم ، والبكرة والعشي حملها ابن عطية على معايب تريد الزمان ، قال : وروى أن أهل الجنة تسدلهم الأبواب بقدر الليل في الدنيا فيعرفون البكر عند افتتاحها والعشي عند ابتدائها ، والليل إنما هو به والشمس ، وقال تعالى ﴿ لا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلا زَمْهَرِيرًا ﴾ [سورة الإنسان : ١٣] .

فقال ابن عرفة : يحتمل أن يراد لا يرون شمسا محرقة ؛ لأن الشمس يحجبها عنهم كثرة أنوارها فلا يرونها ، والزمهرير شدة البرد ، وهذا أمر جائز ممكن لا مانع يمنع منه ، أو يحتمل أن يكون مثل قولهم : ضربته الظهر والبطن أي رزقهم هاهنا مستمر .

قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا ﴾ .

قال ابن عرفة : كان بعضهم يقول : إنما قال ﴿ نُورِثُ ﴾ ولم يقل : نعطي أو نجازي ؛ إشارة إلى أنها ليست عوضا عن الأعمال بوجه ، ولم يأخذها أحد بالاستحقاق ، وإنما كالميراث الذي أخذ كوارث بغير معاوضة والاستحقاق ، قال : وفي هذا تشريف لهم من وجهين :

أحدهما : لفظ العباد من حيث إضافته إلى الله تعالى .

والثاني : تقيا ؛ لأنه أخص من المتقي .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا ﴾ .

قال الفخر : أي . . . . [١] ويحتمل أن يكون هذا من كلام بعض أهل الجنة لبعض ؛ أي ما نزلنا هذه المنازل إلا بأمر ربك .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ .

عموم العالم ؛ ومع أنه مردود بقوله تعالى : ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ [سورة الكهف : ٩٩] ، ورد في بعض الأحاديث ما يدل على أنه في هذه الآية يعني الذهول ؛ لأنه استدل بها .

قوله تعالى : ﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ ﴾ .

أي اصطبر على المشاق لعبادته ؛ وهذا أمر لجميع الناس .

---

(١) بياض في المخطوطة ، وسقط أيضا .

قال ابن عرفة : خطابا للمعدوم على تقدير وجوده ؛ لأنه يتناول من هو موجود حين نزول الآية ، ومن سيوجد إلى قيام الساعة .

قوله تعالى : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ .

إما أن يراد هل تعلم له شبيها ؟ وهل تعلم من تسمى باسمه موصوفا بهذه الصفة ؟ وهو كونه رب السموات والأرض ، وليس المراد شبيها بالإطلاق ؛ بل سميا على هذه الكيفية .

قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ الإِنْسَانُ ﴾ .

قال الزمخشري : أن يراد بالإنسان الجنس أو بعضه ويتم الكفار .

قال ابن عرفة : إن كانت القضية خارجية فالمراد البغض ، وإن كانت حقيقة فالمراد كل من يوجد إلى قيام الساعة فهو بمظنة المخالفة .

قال الزمخشري : فإن قلت : لم جازت إرادة جنس الإنسان وكلهم غير قابلين ذلك ؟ قلت : لما كانت هذه المقالة موجودة فيمن هو من جنسهم صح إسنادها إلى جميعهم ، كما يقال : بني فلان قتلوا فلانا ، وإنما القاتل رجل منهم ، وكذلك قال في البقرة في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا ﴾ [سورة البقرة : ١١٤] ، وفي آل عمران في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ [سورة آل عمران : ١٧٣] .

وكذلك قال التلمساني : في شرح المعالم الفقهية في المسألة الخامسة في الباب الثالث ، قال : يقال لمن تبرجت لرجل واحد تبرجين للرجال بالنكاح .

ابن عرفة : وهذه قضية شرطية مؤكدا فيها الشرطية بإذا المقتضية لتحقيق الوقوع ، وبما ، وباللام ، وسوف ، وأدخل على ذلك همزة الاستفهام على سبيل الإنكار لذلك على ما هو عليه .

قوله تعالى : ﴿ أَوَلا يَذْكُرُ الإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴾ .

[٥٣/ ٢٥٣] هذه الآية أصل في إلحاق المثل بمثله .

قيل لابن عرفة : فيها حجة لأهل السنة في إعادة العدم بعينه .

وقالت المعتزلة : إنما يعاد مثله .

قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴾ .

الواو للحال من الضمير في خلقنا ، ويرد فيه السؤال الثاني أن التأثير فيه بالإيجاد إن كان حالة عدمه فيلزم عليه اجتماع الوجود والعدم وهو محال ، وإن كان حالة وجوده فيلزم عليه تحصيل الحاصل حسبما أورده في أصول الدين ، وأجابوا بأن التأثير فيه حالة الأثر وإيجاده به ؛ أي بذلك الأثر .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ .

النزع : هو أخذ الشيء بقوة ، مثل ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ ﴾ [سورة الأعراف : ٤٣] ، ﴿ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ ﴾ [سورة الأعراف : ٢٧] ينزع عنهما لباسهما ومن نزع الروح من الجنة .

قوله تعالى : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرحمن عتياً ﴾ .

ذهب ابن الطراوة إلى أن في الآية نفي وإضافة ، وهي مبتدأ وأشد خبره ، والفعل معلق عن العمل فيها .

قال الزمخشري : وذهب الخليل إلى أنها معرفة وارتفعت على الحكاية تقدير الكلام لننزعن الذين قال فيهم أشد .

ورده ابن عرفة بأن حذف الموصول وإبقاء بعض صلته لا يجوز .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صِلِيًّا ﴾ .

ابن عرفة : ليس المراد نفس العلم ؛ لأنه لا شركة فيه ، وإنما المراد بالعلم هنا ورد أثره .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ ﴾ .

الضمير عائد على ﴿ وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴾ .

قال الزمخشري : أي مرتل الألفاظ مخلصات المقاصد محكمات ، أو مشبهات فرضها للبيان المحكمات ، وتبين الرسل قولا وفعلا ، أو ظاهرات الإعجاز فيها فيمن يقدر على معارضتها أو حججا وبراهين ، والوجه أن يكون حالا مؤكدا بل مبينة لأنها حين نزولها لا تكون بينة إلا بعد تبيان الرسل لها ، قال : ويجاب بأنه بينها عنه تلاوتها عليهم فهي بينة حينئذ لا مبينة يحتمل أن تكون اسم فاعل مفعول فهو المراد أنها بينة في نفسها أو مبنية ببيان غيرها لها .

قوله تعالى : ﴿ أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا ﴾ .

فأجيب بأنهم قالوا : أينا لتوهم أن التفضيل بين الكفرة .

ورده ابن عرفة بأن الكلام في التفضيل إنما هو من الفريقين ، قال : وإنما عادتهم يجيبون بوجهين :

الأول : لو قال أينا لكان فيه لين وتأسيس لهم وتلطف في خطابهم لأجل الإقبال عليهم بالخطاب وخلطة مع التعلم في الضمير .

الثاني : أن المضمرات على الصحيح جزئية ، والشخص يرى لا يدخل تحت الجزئي ، ولف الفريق كلي والكل يشتمل على الجزئي وغير فيدخل تحت الحاضر والغاية .

قوله تعالى : ﴿ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ﴾ .

ولم يقل : أحسن مقاما وخير نديا .

قال ابن عرفة : أجاب البيانيون بأن أحسن أخص ولا يوصف بالحسن إلا الحسن .

قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ ﴾ .

نقل ابن عصفور في شرح مقربه عن الأعمش : أنه يجوز عنده ملكت كم فلان ، ونقل أيضا ابن مالك في شرح كافيته ، ونقل عن بعضهم : أنه يجوز زيد كيف .

وكان بعضهم يقول : إن كتاب سيبويه قياس الأمثلة بكونه يحمل كم الخبرية على كم الاستفهامية تشبيها في اللفظ .

فإن قلت : قوله تعالى : ﴿ أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا ﴾ يدل على أن مقام الكافر ليس فيه خير .

قوله تعالى : ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا ﴾ .

يقتضي مشاركتهم في الخير ، وأنهم متصفون بمطلق الحسن ، قال : والجواب : أن الأول أخروي ؛ لأن الكفار ادعوا أنهم خير من المؤمنين بحسن ثباتهم وكثرة أموالهم ؛ فأنكر ذلك عليهم بأن المؤمنين خير منهم في الآخرة .

قوله تعالى : ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا ﴾ .

يعني أنهم كانت دنياهم أحسن من دنيا هؤلاء .

قال ابن عطية : الناس يعترفون في زمن طويل أشده مائة سنة ، وقيل : ثمانون ، وقيل : غير ذلك إلى الثلاثين ، قوله في سورة هود وقد تقدم أيضا في الأنعام .

ابن عرفة : والعصر فيما بينهم هم الذين أدرك أصغرهم أكبرهم ، قال : فعصر الصحابة انقض بانقضاء آخرهم مدة ، وكذلك عصر التابعين ، كما أن عصر شهود ابن القداح انقضا بموت الفقيه أبي عبد الله السكوني .

قيل لابن عرفة : نص ابن عقبة ورد على امتناع كون الشرط مستقلا ، والجواب :[٢٥٣/٥٣و] وماضيا ، وهو غير أدنى به في الآية ، فأجاب بأن ذلك بحيث يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ، وإذا لا تجزم إلا في التصغر ، فلا يقع الحضور هنا المنهي عنه .

قوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ .

إما أمر حقيقة ، أو نهى بمعنى الخبر ، والمراد يمدد له مدا حالة كونه في الصلاة ، وأما بعد ذلك فيمكن .

قوله تعالى : ﴿ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ ﴾ .

هذه القضية مانعة الخلق وليست مانعة الجمع ؛ لأنه يخلو أحدهما عن عذاب الدنيا بالقتل أو بالأسر وبالحيرة والغم حيث قتل أصحابه وأسروا ، وأما في الآخرة فيحتمل أن يقال الأمرين .

قوله تعالى : ﴿ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا ﴾ .

دليل على أن المقام في قوله تعالى : ﴿ خَيْرٌ مَقَامًا ﴾ اسم مكان ؛ لأنه من مقابلته .

قوله تعالى : ﴿ وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى ﴾ .

قال ابن عرفة : يزيد من أفعال السنة ، مثل : على زيد لا من الأفعال المتصلة ، مثل : قام زيد ؛ لأن العلو يستدعي معلوا عليه ، كما أن الزيادة تقتضي مزيدا عليها ، قال : فإن قلت : ظاهر الآية يقتضي جواز اجتماع الأمثال وهو باطل عندنا ، فالجواب بوجوه متعددة :

أحدها : أن الزيادة هنا باعتبار القوة العلمية لا الطاعة متعددة وإن كانت كلها تقتضي الهداية .

الثاني : أنه إذا قلنا : إن العرض لا يبقي زمانين وهو مذهب أهل السنة فتصح الزيادة ؛ بمعنى أنه بعدم عرض ، ويخلفه عرض آخر أكبر منه فهو زيادة في الهدى ، وإنما يشكل إذا قلنا : إنه يبقى زمانين .

الوجه الثالث : أن الزيادة في الهداية بمعنى الزيادة في محلها ؛ فتكون الزيادة في جوهر أيضا مضافا للجوهر الأول .

قال ابن عرفة : والعلم إنما يقوم بمحمل واحد لكن عندنا نحن إذا قام للعمل أوجب العلمية لذلك المحل فقط ، والمعتزلة يقولون : أوجبها لجميع الذات .

قال ابن عرفة : وذكر الخلاف في العلوم ، هل تتفاوت أم لا ؟ فإيمان أبي بكر هل كان كإيمان غيره أم لا ؟

قال الزمخشري : أن يزيد معطوف على ﴿ يَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ ؛ لأنه أمر في معنى الخبر .

ابن عرفة : العذاب في الدنيا بالقتل والأسر يحصل لهم العلم الضروري بحقيقة ما أمرهم به الرسول ويزداد المؤمنون عند مشاهدة ذلك إيمانا أعلى منهم .

فإن قلت : إنما يعملون ذاك في الآخرة ، قلنا : الجملة الشرطية يكفي في حصولها حصول أحد أجزائها فيزدادون هدى عند رؤية الكفار العذاب الدنيوي .

قوله تعالى : ﴿ وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ﴾ .

الزمخشري : هي أعمال الآخرة كلها ، وقيل : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر وكذلك قال ابن عطية ، ونقله حديثا .

قوله تعالى : ﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ ﴾ .

قربت بالهمزة لأنها همزة الاستفهام ، ودخلت على ألف الوصل لكن حذفت تلك ولم تحذف هذه لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر .

قوله تعالى : ﴿ وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ ﴾ .

ابن عرفة : الميراث انتقال الشيء من ملك ، فإن أريد مطلق الانتقال فهو هنا حقيقة ، وإن أريد سبب مخصوص فهو في الآية مجاز ، والقول تارة يراد به لفظة ، كقوله : سمعت ما يقوله زيد ، وتارة يراد به مدلوله ، كقوله : الأمر فوق ما يريد زيد ، والمراد سنكتب ما يقول لفظه في ، ونرث ما يقول مدلوله ، ويحمله الزمخشري على الوجهين ، فقال : ﴿ وَنَرِثُهُ ﴾ معنى ما يقول ، وهو المال والولد ونحوا بينه وبين هذا القول في الآخرة ، ويأتينا منفردا عنه غير قابل له ولاسيما قوله هذا: ولا يقلبه بل[.....] .

ابن عرفة : القول ماض ؛ لقوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لأُوتَيَنَّ مَالا وَوَلَدًا ﴾ فلم يعبر هاهنا وفي سنكتب ما يقول ، فالجواب : جاء بوضع المستقبل موضع الماضي إشارة إلى دوام ذلك وبقائه ، وإما باعتبار أنه قال ذلك في الماضي ، ولم يزل مسند بما عليه يعتقده ويكرره ، وإما للمشاكلة باعتبار ما قبله وما بعده ؛ لأن قبل الأول : ﴿ سَنَكْتُبُ ﴾ ، وبعده ﴿ وَنَمُدُّ ﴾ ، وقبل الثاني : ﴿ وَنَرِثُه ﴾ وبعده ﴿ وَيَأْتِينَا ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ .

[٥٣/ ٢٥٤] ابن عرفة : وجه مناسبتها لما قبلها أنه لما تقدم الكلام على كفر الكافرين وعبادة الآلهة من دون الله تعالى ؛ مع قوله تعالى : ﴿ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا ﴾ أوحى إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لئلا يقع في نفسه منه حزن عليهم وتأسف وفقا لك ؛ لأن المصنوع صنعة فاسدة إذا رأى الجاهل بها لا يتأتى لفساده ، وإذا رآه العالم بالصنعة يتأثر لفساده ؛ فكذلك النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم تأثره بكفر هؤلاء ليس كتأثر غيره لعلمه بحقائق الأمور وعواقبها ، فجاءت هذه الآية على سبيل التسلية له من الحزن الواقع بنفسه والرؤية عليه ، لا مما يقصر ؛ أي لم تعلم أنا أرسلنا الشياطين وعلى الكافرين الضلالة والهداية ؛ أي بفعلنا وقدرتنا ، فالله يضل من يشاء ويهدي من يشاء ، ففوض أمر هذا إلى الله ولا تحزن عليهم بوجه فقد وفيت بها بما طغت به إذ لو شئت لمنعناهم قهرا .

وقال ابن عطية : أرسلنا شيطانا ويحل بينهم وبينهم اعتزال في قوله : على بينهم وبينهم ، ؛ لأنه يتبع الريب أي وهو معتزلي فيقول أحيانا وينقل كلامه بعينه ، فيعتزل من حيث لا يشعر .

فإن قلت : كيف يفهم هذا ؛ لأن ظاهر الآية تقدم كفرهم على إرسال الشياطين عليهم ؟ مع أن إرسال الشياطين في كفرهم ، قلت : الجواب : فإن المراد بالكافرين الصابرين من الكفر .

كما قال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [سورة البقرة : ١] ؛ أي الصابرين للتقوى ، وأما بأن المراد شدة الإزعاج والتهيج بقوة ، ويكون المتقدم عليهم الإرسال بوسوسة حقيقة ليس فيه إزعاج بقوة ، والدليل عليه تأكيد إن بالمصدر مع أن مادته تقتضي الشدة .

قوله تعالى : ﴿ فَلا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا ﴾ .

أي لا تطل بقاؤهم ولا تطلب استعمال هلاكهم ؛ فإنما نمهلهم مدة قليلة نعدها عداً ؛ لقوله تعالى : في سورة يوسف : ﴿ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾ [سورة يوسف : ٢٠] .

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا ﴾ .

المراد هنا حقيقة الوفد دون خاصيته ؛ لأن خاصية الوفد أنهم يقومون على . . . . .[1] ولا يزالون .

قوله تعالى : ﴿ وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وِرْدًا ﴾ .

سوقهم للعذاب بقوة ، وهل المراد سوقهم للدخول إلى جهنم فخص الكفار والعصاة ، وسوقهم إلى الخلد فخص الكفار ، والأمر يحتمل وهو عبارة القرآن يذكر الطريقين وقيلت من الواسطة .

قوله تعالى : ﴿ وِرْدًا ﴾ .

أي عطاشا إهانة لهم واستخفافا لهم كأنهم يردوا عطاشا ، وأنشد الزمخشري عليه قول الأعرابي :

لنا ناقة وهو البيت المشهور .

قوله تعالى : ﴿ لا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ ﴾ .

إما فاعل في المعنى أو مفعول ؛ أي لا يملكون أي يشفعوا أو يشفع لهم ، كما يقول : إن الله يفعل الممكن لا المحال ، ويقول في الممكن أنه لا يفعل .

قوله تعالى : ﴿ إِلا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴾ .

قال الزمخشري ، وعن ابن مسعود : أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال لأصحابه ذات يوم : " أيعجز أحدكم أن يتخذ كل مساء وصباح عند الرحمن عهدا ، قالوا : وكيف ذلك ؟ قال : يقول عند كل مساء وصباح : اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة إني أعهد إليك أنني أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك ، وأن محمداً عبدك ورسولك ، وأنك إن تكلني إلى نفسي تقربني من الشر ، وتباعدني عن الخير ، وإني لا أثق إلا برحمتك ، فاجعل لي عهدا توفنيه يوم القيامة ،

---

(١) كلمة غير واضحة بالمخطوطة .

أنك لا تخلف الميعاد ، فإذا كان يوم القيامة نادى مناد : أين الذين لهم عند الرحمن عهدا ليدخلوا الجنة " .

قال الطبراني : هذا الحديث أخرجه ابن حنبل في مسنده وفيه بعض تغيير .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ﴾ .

قال ابن عرفة : اتخاذ الولد على ثلاث أنواع :

إما بالنسب وهي الوطئ والولادة .

وإما بانتسابه به وإضافته إليه وإلحاقه به ، وهو ابن عرفة . [1] وأن لم يكن من صلبه .

وإما منزلة الولد وإلحاقه به في اللفظ فقط فاقتضت الآية تقبيح الجميع ، وإن كان بعضها أقبح من بعض ، ويؤخذ من الآية منع وصف الله بالصفات الموهمة لفظا وإن أتمما الوسط [٢٥٤/٥٣و] سليما لاقتضائها تقبيح من ينسب إليه الولد لفظا ، قال : وهل هذا أقبح من مقالة الفلاسفة لأنهم زعموا أن الله عالم بالأشياء جملة دون تفصيل ، وأنه يفعل فعلا واحدا جمليا وذلك الفعل يتولد منه الأشياء المتعددة بتفاصيلها على اختلاف أنواعها .

قوله تعالى : ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ ﴾ .

بأن قلت : لم نسب التفطر للسماوات والانشقاق للأرض ، والمعنى فيهما ، قال : فأجيب بأن الانفطار يقتضي تسنن ما هو غال على غيره وهو في مظنة وقوعه ، والتشقق أعم من أن يكون من فوق أو من أسفل ، قال : والانفطار والانشقاق بينهما عموم وخصوص ؛ لأن مفطر مضارع انفطر كأمر فطر يقتضي كون ذلك بشدة وتكلف وكذلك انفطر .

قوله تعالى : ﴿ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ﴾ .

أفاد قوله ﴿ تَخِرُّ ﴾ دفعة واحدة وتبقى صحيحة كما يخر الحائط ويبقى صحيحا قطعة واحدة ، فلما قال : هذا أفاد أنها قطعت حين خرورها وتفرقت انفرادها .

قال المفسرون : كاد إما بمعنى قارب أو بمعنى أنه .

---

(١) بياض في المخطوطة ، وسقط .

ابن عرفة : والإفادة على مذهب الفلاسفة حقيقة ؛ لأنهم يجعلون لهذه الأشياء حياة وإدراكات تدرك بها الأمور ، وعلى مذهبنا نحن فجائز . . . . [١] .

قوله تعالى : ﴿ إِلا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾ .

قال ابن عطية : استدرك بعضهم بهذه على أن الولد لا يكون عبداً .

ابن عطية : هذا انتزاع وهو انتزاع بعيد .

قيل لابن عرفة : وجه بعده أن العبودية بالنسبة إلى الله تعالى إنما هي بمعنى الخلق ، والاختراع بالنسبة إلى الخلق بمعنى التملك وزيادة الخلق ، وفي الثاني أعم لاقتنائها بملك المنافع خاصة ، والتعليل بالعلة البسيطة أقوى من التعليل بالعلة المركبة .

قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴾ .

فسر بوجهين :

أحدهما : ﴿ أَحْصَاهُمْ ﴾ أي جمعهم ، ﴿ وَعَدَّهُمْ ﴾ أي عد لعادهم ؛ فعلى هذا الإشكال في الآية كالجمع لا يستلزم العدة التي في أحصاهم أي علم جملهم وعدتهم ؛ أي علم آحادهم ، فيرده السؤال : وهو أن العلم بالجملة يستلزم العلم بالآحاد كما هو عند البصريين ، فلا فائدة في قوله ﴿ عَدَّهُمْ ﴾ ؛ فالجواب : أنه أتى به تنبيها على مخالفة القديم المتعلق بالجملة .

قوله تعالى : ﴿ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا ﴾ .

مع المؤمنين يقع بينهم محض التباغض ، فالجواب : إما بأن التردد موجود منهم لا في كلهم ؛ ألا ترى أن ملة إبراهيم كل أحد يحبها .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ ﴾ .

أخذ منه أنه ليس في القرآن أعجمي ابن ريحان : بأنه يؤتي فيه بالعجمي ويكون مدلوله عربي.

قوله تعالى : ﴿ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ ﴾ .

---

(١) ورد في الحاشية : (السماوات والأرض والجبال لها حياة والإدراكات تدرك بها الأمور ، عند الفلاسفة وعندنا جائز إذ تكون بها الحياة) .

يحتمل الخصوص بمعنى الإشارة إن حصل التقوى بالفعل ، والنذارة لهم أجمعين ، فيقال للشخص : إن كنت تقيا ؛ قلت : هذا وإن خالفت عوقبت بعده ؛ قلت : فتكون قضيته حقيقية .

قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ ﴾ .

هذا على سبيل التسلية لنبيه صلى الله عليه وسلم لا يتطاول موتهم كثيرا ﴿ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ ﴾ [سورة طه : ١٢٨] .

قوله تعالى : ﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾ .

رد على . . . [1]تفيف اللسان في لمن الأطباء في قولهم : المحسوسات ، قال : لأنه لا يقال : أحس ، وإنما يقال : أحسَّ .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا ﴾ .

الصوت الخفي ، وإن لم يسمع لهم الصوت الخفي فأحرى القوي ؛ لأن الرسل لا تكلمهم إلا كلاما خفيا وهؤلاء الرسل ليس لهم صوت خفي ، فأحرى ما فوقه .

---

(١) كلمة غير واضحة .

سورة طه

قوله تعالى : ﴿ مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْءَانَ لِتَشْقَى ﴾ .

قال الزمخشري : فعل أمر ؛ لأنه كان يقوم في التهجد على رجل واحدة ، فأمر الله أن يطأها ؛ أعني الأرض ، فقيل : طه .

قوله تعالى : ﴿ مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْءَانَ لِتَشْقَى ﴾ .

قال الزمخشري : اختار إمام الحرمين في الإرشاد أن جبريل عليه السلام فهم معنى الكلام القديم وعبر عنه للنبي صلى الله عليه وسلم بألفاظ كثيبة ؛ فالألفاظ حادثة والمعنى قديم .

وذكر ابن التلمساني في شرح المعالم اضطراب ، وأخبر أن جبريل عليه السلام تلقاه من اللوح المحفوظ ونزل على النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله تعالى : ﴿ لِتَشْقَى ﴾ .

قال الزمخشري : معناه التعب .

قال ابن عرفة : بل هو مشقته شدة التعب ، وأما التعب ، فهو مأمور به ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَانْصَبْ ﴾ [سورة الشرح : ٧] .

قوله تعالى : [٥٣/ ٢٥٥] ﴿ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى ﴾ .

ابن عرفة : إن أريد ذات العلو فيصدق على جميعها ، وإن أريد التي هي أعلا من غيرها فإنما يصدق على فوق تلك القمر .

قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ .

قال ابن عرفة : تأوله ابن عطية بوجوه :

أحدها : صرف الاستواء إلى معنى القمر ، واختار عز الدين بن عبد السلام عدم تكفير من يقول بالجهة .

قيل لابن عرفة : عادتك تقول في الألفاظ الموهمة الواردة في الحديث كما في حديث النوار غيرها ، فذكر النبي صلى الله عليه وعلى آله الطيبين وسلم دليل عدم تكفير من يقول بالتجسيم ، فقال : هذا صعب ولكن تجاسرت على قوله اقتدائه بالشيخ عز الدين ؛ لأنه سبقني لذلك .

قوله تعالى : ﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ .

من عطف الخاص على العام وهو من العام الباقي على عمومه .

وكان بعضهم يقول : أكثر عمومات القرآن المشتملة على الأحكام الظنية مخصوصة ؛ إلا قوله ﴿ وَلا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ﴾ [سورة البقرة : ٢٢١] .

ويحكيه ابن الحاجب ، وكان الطيبي يقول : بل مخصوص بالمسلم تكون أخته تائبة ؛ فهل أن يزوجها من مشرك فمن لا ففيها أقوال وإنما المجتمع عليه تزوج المسلمة من المشرك .

قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ .

قال ابن عرفة والأكثرون : أن المراد بالأسماء المسميات ، فالمراد بالأسماء السمع والبصر .

ذكر الآمدي في [.....]، قال : والخلاف [...] .

قيل لابن عرفة : ذكر بعضهم الخلاف هل هو أسماء الذات باعتبار تعدد الصفات وأسماء للذات باعتبار الصفات ، وقد وقع للفخر في المحصول كلام ، فقال : إنها باعتبار الصفات خمسة وهي سقطة عظيمة ، والصحيح عندهم أنه لا يقال : إنما هو ولا غيره فلا يلزم عليه التعدد بوجه .

قوله تعالى : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى ﴾ .

ابن عرفة : والخبر إن كان غريبا يعبر عنه بالباء ؛ كقوله ﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾ [سورة النمل : ٢٢] وما دونه يعبر عنه بالخبر أو الحديث ، وقال في سورة ص ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ ﴾ [سورة ص : ٢١] ولا أن هذه القضية . . . . [1] وأعجب من تلك فهلا كان الأمر بالعكس ، فأجيب بوجهين :

الأول : أن قضية موسى أخبر بها التوارة والإنجيل ؛ فحصل لنا العلم بها فلم يكن فيها من الغرابة ما في قضية داود .

الثاني : قال ابن عرفة : عادتهم يجيبون بأن الخبر الذي يعلم بغرابته بالبديهة لا يحتاج إلى التعيين عنه باللفظ الدال على الغرابة .

قوله تعالى : ﴿ فَقَالَ لأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا ﴾ .

---

(١) كلمة غير واضحة بالمخطوطة .

قال ابن عطية : أي حسيت .

ابن عرفة : يجعله على مبادئ الرؤية .

قال الزمخشري : أبصرها إبصارا بينا لا شك فيه .

قال ابن عرفة : وقول الزمخشري أصوب لموافقته في أول الآية ؛ في قوله تعالى : ﴿ رَأَى نَارًا ﴾ قال : وأبصر النار في شجرة عناب ، وقيل : عوسج ، وقيل : علقم .

قال الثعالبي : وكل شجرة يخرج منها النار إلا شجر العناب .

وكذلك نقل الزمخشري ، عن ابن عباس في سورة يس ، قال : ومن أمثالهم" في كل شجر نار واستمجد المرخ والعقار" ؛ فقطع الرجل منهما غصنين ليعصر منهما الماء ليعصر المرخ ، وهو ذكر عليه العقار ، وهي أنثى فيخرج الماء .

قوله تعالى : ﴿ لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ ﴾ .

﴿ أَوْ آتِيكُمْ بِشِهَابٍ قَبَسٍ ﴾ [سورة النمل : ٧] فإما أن يجمع بين ذلك بأن موسى قال جميع ذلك ، ونقل إلينا بعض القصة في سورة وبعضها في سورة أخرى ، وإما أن يجاب بما انفرد به اللخمي من جواز نقل المضاف بالمعنى مع أن المازري أنكر عليه الإنكار التام .

قيل لابن عرفة : هذا الإشكال فيه ؛ لأن جبريل عليه السلام نقله عن اللوح المحفوظ مكتوبا سورا كما هي في المصحف ، فقال : يحتمل أن يكون يلقاه من الله تعالى فيرد الإشكال فيحتاج إلى الجواب ، بما قلناه مع اثنين السؤال فيما حكاه الله تعالى عن قول موسى بألفاظ مختلفة ، في قوله تعالى : ﴿ سَآتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ ﴾ [سورة النمل : ٧] أو أجد على النار هدى وفي [٢٥٥/٥٣] غيره من الآيات بخلاف ذلك ، فإما أن يكون بعضها أعم وبعضها أخص ، ويكون موسى تكلم بالأخص في كون تارة لفظة ، وإما أن يكون تكلم بأنه قال : مشتركة بين معان واستعمل فيها بناء على القول بعموم التصرف [...] بعد مدلول وعده البعض الآخر ، [...] تطلق بينهما عموم وخصوص من دون وجهه ، فلا يصح التعبير بأحدهما عن الآخر بوجه مع أن موسى صلى الله عليه وعلى نبينا وعليهما وسلم ؛ إنما تكلم بالعبرانية ؛ لأنه عجمي ، ولا أن تكون الترجمة كلامه بما يراد به سواه .

قوله تعالى : ﴿ نُودِيَ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾ .

قال ابن عرفة : الذم بالأمر التصديقي والتصويري ، فالتصديقي أكد بإن لأنها تأكيد لنفس . . . .[١] عنه ، والتصويري أكد بأنا عبارة عن الذات . . . .[٢] لأنهما كانا من جلد حمار ميت ، قيل : لأنه جعله قول الله تعالى .

ابن عطية : والعرف عند الملوك بخلع النعال . . . .[٣]حمار أو بغيرها .

فقيل لابن عرفة : قد صلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في نعليه هو والصحابة فلما سلم عليهما ، قال : وإنما نزعهما ، قال : إن جبريل أخبر في أن فيها أذى ، ومنع الصحابة من خلع نعالهم مع أن المصلي يناجي ربه ، فقال : قضية موسى أشد وأغرب ؛ لأنها أفعال سماع للخالق هي أشد من مسألة المثليات حيث لا يسمع كلامه أو فعله ، كان في أول الإسلام ، قلت : أمر يجاب بأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أفضل من موسى عليه الصلاة والسلام ، وقد تقرر أن من عادة الملوك أن كبراء أعدائهم وذوو المئات [.....] من رعاياهم إذا دخلوا عليهم لا يغيرون من حياتهم شيئا ، فالصالحين والفقهاء فيما يلزم من أمر موسى عليه الصلاة والسلام بخلع نعليه أن يجعلها النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان . . . .[٤] هذا علينا في الصحابة حيث لم يفعلوا فعالهم فعل ذلك تلزمه بهم أنهم أشرف الأمم ، واقتدوا بهم فيما فعل ذلك فاختلف لهم ذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنَا اخْتَرْتُكَ ﴾ .

قال ابن عرفة : اخترته بعضهم أن من خير بين شيئين بعد منتقل لكن الأصل الحقيقة .

قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى ﴾ .

قال ابن عرفة : استمع إنما يتعدى بنفسه ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ [سورة الزمر : ١٧-١٨] ولم يذكرها ابن عصفور في الأفعال التي تتعدى تارة بنفسها ، وتارة بحرف الجر ، فيحتمل أن يتعلق بما يوحى ، بقوله ﴿ وَأَنَا اخْتَرْتُكَ ﴾ ، قيل له : الفاء يمتنع تعلق ما بعدها بما قبلها ، ورد بقوله

---

(١) كلمة غير واضحة في المخطوطة .

(٢) طمس في الصفحة .

(٣) طمس في المخطوطة .

(٤) يوجد سقط بالمخطوطة .

تعالى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ [سورة المدثر : ٤] ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ ﴾ [سورة الضحى : ٩- ١٠] ، وسماعه الوحي كما قال إمام الحرمين من أنه كشفت في العجب حتى سمع الكلام القديم الأزلي ؛ وهو كلام النفس كذلك قال إمام الحرمين ، وسماع جبريل له .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لا إِلَهَ إِلا أَنَا فَاعْبُدْنِي ﴾ .

في هذا دليل على إبطال عبادة النصارى وغيرهم القائلين في الأصنام ما نعبدهم إلا ليقربون إلى الله زلفى ؛ لأنه ما ذكر العبادة إلا بعد تقديم التوحيد ؛ فشرط المعبود وحدانيته .

قال ابن عرفة : وقوله تعالى : ﴿ فَاعْبُدْنِي ﴾ يحتمل أن يراه فاعتقد وحدانيتي ، ويكون قوله تعالى : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلاةَ ﴾ من عطف الخاص على العام .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ .

قرئ بعضها بالفتح ؛ أي أظهرها وأخفيها بالضم من الإخفاء .

قال ابن عرفة : فيحتمل أن تكون القراءتان مختلفتين ؛ لأن ما قارب الشيء له حكمه والخفاء ضد الظهور ؛ فمقاربة الإخفاء ضد مقاربة الإظهار ، قال : ويحتمل أن يرجع المعنى واحداً ويكون أمر الساعة وسطا بين الإخفاء والإظهار ؛ فهو مقارب لكل واحد منهما .

قيل لابن عرفة : اعتبار الشارع بأمر الساعة أو باشتراطها ومقدماتها يرجع معنى الإظهار بالعلم [٢٥٦/٥٣] عند وقوع أشراطها لا قبل ذلك ، وإذا ظهرت عند وقوع الاشتراط ينسخ عنها معنى ، الخفاء والمتقدم إذا كانت خفية .

قوله تعالى : ﴿ لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى ﴾ .

إما عام خصوص ؛ لقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : رفع القلم عن ثلاث : الصبي حتى يحتلم ، والمجنون حتى يفيق ، والمغمى عليه حتى يفيق من إغمائه ، وإما أن يقال : بأن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا ، وقد ثبت أن شرعنا أخف من شرع موسى عليه السلام .

قوله تعالى : ﴿ فَلا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَنْ لا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَى ﴾ .

رتب معه الرد مع أن الصد ليس من فعله ؛ فأجاب الزمخشري بوجهين :

إما أنه من إقامة السبب وهو الصد مقام سببه وهو القبول ، والانفعال .

وإما من إقامة السبب وهو الصد مقام سببه ؛ فلا تكن لينا في أمرك فيصدك عنها الكافر أو فلا تقبل صد غيرك عنها .

ابن عرفة : ويترجح الأول بأن ابن الخطيب رجح إقامة السبب ، وسبب مقام سببه على العكس ؛ لأنه من برهان اللم ، وبرهان اللم أقوى من برهان الأول .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ .

هذا الاستفهام تعظيم وتنبيه وأخر النداء والأصل تقديمه ؛ لأنه إنما ذكرنا سببا لموسى ، والأهم من القضية تقديم السؤال كما في يده ، وقال هنا : ﴿ بِيَمِينِكَ ﴾ فعبر هنا باللفظ الأخص ، وقال تعالى في آخر الآية ﴿ وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ ﴾ فنص باللفظ الأعم ، فأجيب بأنه عبر هنا بالواقع بالفعل ، والواقع : أن العصا كانت في يده اليمنى ، وهناك أمر تكليفي لحفظ عنه فيه ليحصل له الأمن بأي يد شاء من يده ، وقيل : لأن موسى دهش فلم يعلم يمينه من شماله ، أو عبر له باليمين تكرمه لها وتشريفا ، وأن المقصود إلينا من كل شيء تكرمه اليمين .

قال ابن عطية ، قال ابن الجوهري : وروي في بعض الآثار أن الله غيب على موسى في إضافته العصا على نفسه ، فقال : ﴿ أَلْقِهَا ﴾ لتزامنها العجب فتعلم أنه لا ملك لك عليها وانتصاف إليك .

قال ابن عرفة : كان بعضهم ينكر هذا بأن في الآية ﴿ بِيَمِينِكَ ﴾ فأضاف الله تعالى بيمينه إليه ، فلذلك تجاسر هو أن تقوية عصاي ، لأنها كانت في يمينه يعتمد عليها .

قوله تعالى : ﴿ وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي ﴾ .

انظر هذه العبارة عبارة ضعيفة ، إضافة استحقاق ليتناول غنمه المملوكة له ، والغنم التي كانت في المسترعى عليها فيما مضى .

قال ابن عرفة : وكان شيخنا ابن الحباب يحكي عن بعضهم : أنه كان يقول أول [...] أحد بالكوفة قول القائل عصاي .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾ .

قال : فائدة جعلها الآن حية لتدرب نفسه عليها ، فلا يخاف منها بعد ذلك إذا صارت حية عند حضور السحرة بحبالهم مع فرعون عليه اللعنة .

قوله تعالى : ﴿ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الأُولَى ﴾ .

قال أبو حيان : لا يصح أن تكون سيرتها مفعولا به ؛ لأنه ظرف مكان مختص فرده إليه ؛ لأن بعضهم حكى أن الطريق ليس تطرف مختص بل هي عام ، وأجاب ابن عرفة بقوله تعالى : ﴿ سِيرَتَهَا الأُولَى ﴾ فلما أضاف وهي طريق مختصة به لأنها حالته الأولى كانت مختصة ، قال : وهذا التكلف مع هذه الآية ليؤمن مع أنه قد حصل الإيمان حقيقة ؛ لأن الله تعالى خلق في قلبه التصديق المعنوي ، وما يجب له وما يستحيل في حقه ؛ فالجواب بأن هذا تأسيس ليتدرب عليه فلا يستغرب ما وعده به ربه من كونها تسير حية في موطنه مع فرعون والسحرة ، وإما بأن العلم الضروري قسمان : فمنه عام ، ومنه خاص ، وقد يكون العلم الضروري عند بعض الناس صورياً وهو في نفسه نظر فهذا يصح التكليف به وليس بتحصيل الحاصل ؛ بخلاف الضروري الذي يعلمه كل أحد بالضرورة لا يصح التكليف به .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ ﴾ .

يحتمل أن يكون حياتها تخفيفا لصحة الإعادة بعد الموت ، فلا يكون في الآية إشكال ، ويحتمل أن يريد بالحية الثعبان فيقع الإشكال ؛ كقوله تعالى : في الآية الأخرى : ﴿ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ﴾ [سورة النمل : ١٠] .

قوله تعالى : ﴿ اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴾ .

قال ابن عرفة : عبر هنا بالذهاب ،[٢٥٦/٥٣] وفي غير هذا قوله ، ﴿ أَرْسَلْنَاكَ ﴾ وأنت ، فالجواب : أنه إنما اعتبر حال الرسول ، قيل ﴿ أَرْسَلْنَاهُ ﴾ ، وأن اعتبر حال المرسل إليهم قيل اذهب ولقيناك ، أو نحوه ؛ لأن لفظ الإرسال يقتضي التشريف .

قوله تعالى : ﴿ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى ﴾ .

قال ابن عرفة : هذا يحتمل أن يكون إنما أوحى عن إتيان الله تعالى به وذلك في الأولى ، وحذف الفاعل هنا للعلم ، وذكر في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ ﴾ والمن : تارة يعبر به عن نفس النعمة ، وتارة يراد به التذكير بنعمة تقدمت ، كما في قوله تعالى : ﴿ لا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالأَذَى ﴾ [سورة البقرة : ٢٦٤] فالمراد هنا بالمن نفس النعمة والتذكير بها تنبيه على أنها تفضل من الله تعالى ، وأنه لا يجب عليه شيء .

قوله تعالى : ﴿ أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ ﴾ .

تقدم في آية القذف ، آية ﴿ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ ﴾ [سورة يوسف : ٩٦] لا يليق ذكره هنا .

قوله تعالى : ﴿ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ ﴾ .

حكى الإمام فخر الدين الخلاف في الراكب في السفينة ؛ هل يتحرك بحركتها أو هو ساكن ، وإنما يتحرك بتحرك السفينة ، وكذلك قذف الصندوق في البحر هل هو قذف لما فيه أم لا ؟

قوله تعالى : ﴿ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ ﴾ .

أمر في معنى الخبر ، وتقدم جواز ذلك وجواز عكسه ؛ لكن كان أحدهما أبلغ من الآخر والصواب العدول عن المرجوح إلى الراجح ، فيرد من السؤال هنا لما عبر بالمرجوح عن الراجح ، ويجاب بأنه إنما عدل عن الأمر إلى صيغة الخبر إشارة إلى الحضّ على امتثاله ؛ حتى كأنه واقع محقق فخبر عن وقوع ، ويعدل عن الخبر إلى الأمر إشارة إلى أنه بما يطلب وقوعه ، وهذا إذا كان مدلوله مستحسنا بخلاف ما إذا كان مستقبحا .

قوله تعالى : ﴿ فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلا تَحْزَنَ ﴾ .

قال ابن عرفة : قدم قرور العين ؛ لأنه من باب جلب الملائم ، ونفى الحزن ؛ لأنه من باب رفع المؤلم فهو نزف .

قيل لابن عرفة : هما على طرفي النقيض فأحدهما يستلزم الآخر ، فقال : لا بل الأول سبب يقتضي دوام قرور العين ، والثاني : نفي يقتضي دوام نفي الحزن ، قال : ومذهب أهل السنة والحكماء أفعال الله غير معللة ، ومذهب المعتزلة أنها معللة ، وظاهر الآية أنها حجة للمعتزلة ، والجواب بين الفرق وبين الفعل المعلل وبين فعل العلة ، فالله تعالى فعل هذا وفعل علته على سبيل ربط الأسباب بمسبباتها ، وأجاب بعض الطلبة أيضا : أن الممتنع إنما هو وجوب فعليتها فليس بممتنع عند الجميع [1] .

قوله تعالى : ﴿ وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا ﴾ .

قال ابن عطية : أي اختبرناك .

قال ابن عرفة : هذه عبارة [.....] ممتنع في حق الله تعالى .

وقال الزمخشري : أي فعلنا بك فعل الخير وهو أصوب من كلام ابن عطية .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ جِئْتَ عَلَى قَدَرٍ يَا مُوسَى ﴾ .

---

(١) ورد في الحاشية : (معنى قرة العين) .

ابن عطية : أي جئت على مقدار محدود للنبوة التي أرادها الله منكم ، ومنه قول الشاعر :

أتى الخلافة إذ كانت له قدرا　　　كما أتى ربه موسى على قدر

قال ابن عرفة : هذا تشبيه قبيح ولفظه موهم لا ينبغي التمسك به ، وإن كان المعنى في نفسه صحيح ، قلت : والبيت يمدح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ، وقبله .

ممن يعدّك تكفي فقد والده　　　كالفرخ في العش لم يدرج ولم يطر

إنّا لنرجو إذا ما الغيث أخلفنا　　　من الخليفة ما نرجو من المطر

أتى الخلافة إذ كانت له قدرا　　　كما أتى ربه موسى على قدر

هذي الأرامل قد قضيت حاجتها　　　فمن لحاجه هذا الأرمل الذكر

قوله تعالى : ﴿ اذْهَبْ أَنْتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي ﴾ .

قال ابن عرفة : ذكروا أنه لا يلزم من العطف صحة وقوع المعطوف عليه ، وهذا منه ؛ لأنه لا يجوز اذهب ، فإن قلت : كيف ؟ قال : قد جئناك بأية من ربك بعد قوله اذهب بآياتي ، والجواب : أن الآية واحد بالنوع لا بالشخص .

قوله تعالى : ﴿ وَلا تَنِيَا فِي ذِكْرِي ﴾ .

[٥٣ / ٢٥٧] هذه حجة لمن يقول أن الأمر للتراخي ؛ لأن الأصل التأسيس وإلا كان يكون هذا تأكيدا ، والجواب بأن الأمر اقتضى كون الذهاب على الفور والنهي عن التوالي في الذكر لا في الذهاب ، واختلف المتعلق على الفخر ، والدليل أنه على الفخر ، والدليل أنه على التراخي تعيينه بكلام آخر خوطب به ، ولو كان على الفور لذهب موسى في الحال .

ورده ابن عرفة بأن الأمر إذا عقب بكلام مبني له لا يقدح في كونه على الفور .

قوله تعالى : ﴿ اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴾ .

اقتضت هذه حصول طغيانه ، وقال بعده : ﴿ قَالا رَبَّنَا إِنَّنَا نَخَافُ أَنْ يَفْرُطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى ﴾ فاقتضت تلك أن طغيانه متوقع في المستقبل ، وأجاب ابن عرفة : أن المتوقع دوام طغيانه ، ويؤيده قوله تعالى : ﴿ لا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾ .

ابن عرفة : كان بعضهم يعارضها في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي لا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ﴾ [سورة النمل : ١٠] ، والجواب : أن الخوف عند رؤية الأشياء والخوارق كرؤية انقلاب العصا ثعبان ، وحكى هذا خوف مما يصدر من فرعون .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾ .

فالمعية راجعة لقولهما : ﴿ أَنْ يَفْرُطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى ﴾ .... (١) إنها تحية فيؤخذ منه أنها استثناء التحية عند الانصراف ، ﴿ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى ﴾ .

قال ابن عرفة : الأصل أن الفاء لا تدخل أول الكلام لكن هذا جواب عن سؤال مقدر ؛ أي إن كنت صادقا فمن ربكما .

قوله تعالى : ﴿ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ ﴾ .

أي من الأرض .

الزمخشري : أراد خلق أصله منها وهو آدم عليه السلام ، أن أصل خلقهم منها يستلزم خلقهم منها .

ابن عرفة : هو على هذا مجاز فيتعارض فيه المجاز وإضمار ، وقيل : إن الملك يأخذ من التراب مقدار النطفة التي يولد منها الإنسان ، فيدربه على النطفة فيخلق من التراب ، والنطفة معاً .

قوله تعالى : ﴿ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ ﴾ .

ظاهرة إعادتهم بأعيانهم ؛ فيؤخذ منه القول بصحة إعادة المعدم بعيينه ، وأنكره المعتزلة واحتجوا بعدم إعادة زمانه ، ورد عليهم بوجود بقاء الأجسام في حال الحياة الدنيا سبعين أو ثمانين سنه مع انعدام زمانها الأول .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا ﴾ .

قال الزمخشري : إما أنه التسع آيات ، أو آيات جميع الأنبياء لعلمه بها موسى .

ابن عرفة : يلزم على الثاني استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ؛ لأن فرعون علم بعضها بالخبر الصدق .

قوله تعالى : ﴿ فَكَذَّبَ وَأَبَى ﴾ .

---

(١) بياض وسقط في المخطوطة .

فكذب موسى وأبى النظر في آياته وأدلاتها ؛ فيكون تأسيسا .

وإن قلت : أبى من الإيمان به كان تأكيدا .

قوله تعالى : ﴿ فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ ﴾ .

يؤخذ منه أن دليل المستدل من شرط تمامه السلامة من معارضته بمثله ؛ لأن موسى قبل ذلك من فرعون ، ويؤخذ من الآية أن القاضي ما ينفذ الحكم إلا بعد الإعذار من الخصم .

قوله تعالى : ﴿ فَتَوَلَّى فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى ﴾ .

قال ابن عرفة : قال بعضهم : كيف عطف فجمع بالفاء ؟ وقال : ﴿ ثُمَّ أَتَى ﴾ فعطف بثم مع أن المناسب العكس ؛ لأن الجمع لا يحصل إلا بعد تردد ومهلة كبيرة ؛ بخلاف الإتيان العاقب للجمع إنما يصدر من الشجاع ، وأما الخائف الجبان فهو يقبع ويتأخر .

قوله تعالى : ﴿ لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ .

المناسب أن يقول : لا تفعلوا فعلا باطلا ، وأما الكذب فلا يناسب هذا المحل المعاندة والمعارضة بالفعل لا في محل المقولة مع موسى ، قال : والجواب : أنهم إذا عارضوه بالسحر فقد كذبوه بما جاء به .

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ ﴾ .

قال ابن عرفة : الآية حذف التقليل ، إما أن تلقي فتكون أول من ألقى ، وإما أن نلقي فيكون آخر من ألقى ؛ لأنهم نادوا بين الإلقاء وبين أولية إلقاء ولا معادلة بينهما .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ بَلْ أَلْقُوا ﴾ .

إضراب إبطال عن التخيير في نفس المبتدي بإذن لهم في البداية وإذنه هو لهم في [٢٥٧/٥٣] البداية ، إما ؛ لأنه علم أن اختيارهم في البداية ، وإما لكونهم إذا بدءوا تفرغوا لنار جهنم ويأتونا بجميع ما عندهم من العلم ، فإذا عارضهم أبطل حجتهم كلها ولا يبقى لهم حجة .

قال الزمخشري : في الأعراف سوغ لهم موسى البداية إذ درأ بشأنهم ، وقلت : مبالاته لهم وقعت بما كان مصدره ومن التأهب السماوي .

قوله تعالى : ﴿ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ﴾ .

قال ابن عرفة : السحر أطال فيه إمام الحرمين ولم يحصل من كلامه شيء غير تميزه بالخاصية وهو أنه الذي يمكن معارضته ؛ والمعجزة لا يمكن معارضتها .

قال ابن العربي : قانون التأويل ؛ السحر يقال فيه : أنه حقيقة لا حق .

وقال في المعارضة : السحر قول مؤلف يعظم فيه غير الله تعالى .

قال ابن عرفة : والصحيح الذي كان يمشي لنا في حدة أنه أمر ينشئ عنه باعتبار قصد فاعله على أوضاع مخصوصة أثر خارق للعادة بذاته أو بنسبته إليه ، فقوله : بذاته كالطيران في الهواء ، والمشي على الماء ؛ فإنه خارق للعادة بذاته ، وقولنا : أو بنسبته إليه كالتمريض ، فإن المريض بذاته أمر معهود ، وإنما هو خارق للعادة بالتشبه إلى حدوثه عن فعال فعلها الساحر .

قال : وحكى اللخمي عن ابن المواز فيمن يخيل أنه يضرب نفسه بخنجر ، أنه يقطع به الحبل ، أنه ساحر ، فقيل : قال ابن عرفة : وكذلك غالب العجائبيين يفعل من أنه يزرع النفوس هو سحر أيضا ، وكذلك الذي يخيل أنه يدخل في الكرة الصغيرة هو ساحر أيضا ، والساحر يقتل شرعا ؛ لأنه إن اعتقد حلية ما يفعل وتأثيره فهو كافر ، وإلا فهو فاسق يجب قتله شرعا .

قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ .

﴿ خِيفَةً ﴾ يعني أدرك خيفة .

قال ابن عرفة : الصواب عندي أن يقال : تصور خيفة ؛ أي تصورها في ذهنه واستحضرها فقط ؛ لأنه أدركها ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنِّي لا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ﴾ [سورة النمل : ١٠] ، وهذا كما ورد في الحديث : أن الخطوات والسلوك التي تخطر بقلب الإنسان لا يصمم عليها معفو عنها .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ الأَعْلَى ﴾ .

إن أريد به أنه أعلا من السحرة بالتفضيل مجاز ، مثل : العسل أحلى من الخل ؛ إذ ليس في فرعون - عليه اللعنة - علو بوجه .

قيل لابن عرفة : فيدعي سيدي أبو محمد المرجاني ، أن موسى عليه الصلاة والسلام إنما خاف لكونه سمع جبريل عليه الصلاة والسلام يقول للسحرة : تقدموا يا أولياء الله ؛ فلذلك أوجس في نفسه خيفة .

قال ابن عرفة : المناسب لهذا إن كان يفرح ؛ لأنه يعلم أنه صدق وأنهم يؤمنون به ، قيل له : إن اعتبر ظاهر الأمر يخاف ، وإن اعتبر باطنه يفرح .

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ ﴾ .

قال ابن عرفة : إن راعينا ظاهر الآية فهي بينة واحدة ؛ لأنهم لم يشاهدوا منه غير العصا فجمعها لاختلاف حالاتها ، كقوله : فقلت اجعلوا لي ضوءا [.....]وهو النجوم من غير [...]؛ لكن ذكر المفسرون أنهم رأوا الجنة والنار واطلعوا على أمور دلتهم على صحة ما جاء به موسى ، والمعنى لن أؤثرك تخويفك لنا على ما جاءنا به موسى من البينات .

قوله تعالى : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ ﴾ .

صيغة أفعل للإهانة ، وقالوا : ﴿ مَا ﴾ إما موصولة بمعنى الذي ، أو مصدرية .

قال بعض الطلبة : ويحتمل أن يكون ما نافية ، واستعبده ابن عرفة ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ فدل على إثبات مصابه في الدنيا .

ابن عرفة : الظاهر هل هذا أمر تكميل مندوب إليه ، أو أمر واجب ركن لا يحصل الإيمان إلا به ؟ والظاهر أنه مندوب ، لقوله تعالى : ﴿ إلا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ ﴾ [سورة النحل : ١٠٦] فلو أضمروا الإيمان ولم يقل هذه المقالة لإجزائهم ؟ فأجيب بأن الإكراه عندهم يخلص من عهدة الواجب ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَايَانَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ ﴾ فدل على أن المكره مؤاخذ بإثم ما أكره على فعله .

وقال الفخر ابن الخطيب الإمام الرازي في أسرار التنزيل : من عبد الله تعالى لينجوا من النار ويدخل الجنة فعبادته باطلة بإجماع .

وقال : [٢٥٨/٥٣] ابن [...] في سراج المريدين : هذا مذهب المتصوفين ، قال : والإخلاص عندهم أن يعبد لا لجنة ولا لنار ، قال : وهو عندي لا يصح ، وقال القاضي أبو بكر : هذا كفر وانظر ما قيدت به [.....] على صعيد واحد في كتاب البر والصلة .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ ﴾ .

قال أبو حيان : ما جعلها بعضهم نافية ، ومن السحر متعلق ببغض .

ورده ابن عرفة بأن ما النافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

قوله تعالى : ﴿ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى ﴾ .

قال الفخر : الآية حجة لأهل السنة أن العاصي يدخل الجنة بالشفاعة ؛ لأن مفهومها أن من آمن وعصى له الدرجات السفلى في الجنة .

ورده ابن عرفة : لأن مفهومه أن الدرجات لمن آمن ومات عقب إيمانه وأنها ليست لأحد ، أو يخلق الله تعالى لها قوما يعمرونها ليسوا من الجن ولا الأنس ، كما ورد في أخر حديث مسلم .

قوله تعالى : ﴿ جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾ .

بدل من الدرجات ، وهو بدل الأعم من الأخص .

قوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ ﴾ .

قال ابن عطية : كانوا يقولون لأي شيء وقع الاستئناف بالإنجاء من العدو ، هلا وقع بإهلاك العدو بأن الإنجاء لا يستلزم إهلاكه ، قال : وأجيب : بأن الإنجاء من عدوهم يتضمن أنه أشرف على غلبتهم ؛ بخلاف ما لو قيل : قد أهلكنا عدوكم ، فإنه لا يتضمن ذلك ؛ إذ لعله أهلك قبل الاستيلاء عليهم والعزم عليه .

قوله تعالى : ﴿ وَوَاعَدْنَا ﴾ .

المواعدة لا تكون بين الجانبين ، وإما أن تكون من باب طارقت الفعل أو باعتبار الاعتناء بالوعد والتوفية .

قوله تعالى : ﴿ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ .

رده الزمخشري لصفة الفعل .

ابن عرفة : ويحتمل أن يرجع لصفة الإضافة .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يَا مُوسَى ﴾ .

هذا استنطاق وفيه عتب لموسى ، وعبر عنه الزمخشري بلفظ الإنكار .

ابن عرفة : وفيه قبح وإغلاظ وقلة أدب على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام .

قال ابن عرفة : وعوتب موسى على تقدمه عليهم للمناجاة ، وعلى استعجاله ذلك قبل بلوغه الميقات المضروب له ، فأجاب عن العتب على التقدم ؛ بقوله تعالى : ﴿ هُمْ أُولاءِ عَلَى أَثَرِي ﴾ ، وعن الاستعجال بقوله ﴿ لِتَرْضَى ﴾ ؛ أي لترضى عني رضاء خاصا زائدا على ما لنا حصل لي منك ؛ لأنه كان راضيا عنه .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ ﴾ .

ابن عرفة : هذا مما يصحح قول المتأخرين : إن قد مع الماضي حرف تحقيق ، لأنه لم يكن يتوقع الفتنة من قومه ؛ لأنه توقعها لما فارقهم .

قوله تعالى : ﴿ غَضْبَانَ أَسِفًا ﴾ .

ابن عرفة : كان بعضهم يقول : تألم النفس وتلهفها إن كان على كل شيء يمكن تلافيه فهو غضب ، وإن كان على أمر فات لا يمكن تلافيه فهو أسف .

قوله تعالى : ﴿ أَمْ أَرَدْتُمْ أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُمْ مَوْعِدِي ﴾ .

قال ابن عرفة : الأصل في الفاء ، والغالب أن يدخل على الحكم ، مثل : سهى فسجد ، ودخلت هنا على سبب الحكم ؛ لأن إخلاف الوعد سبب في قول الغضب بهم .

قوله تعالى : ﴿ أَمْ أَرَدْتُمْ ﴾ .

الإرادة إما على بابها ، والمعنى إن فعلتم فعل من أراد حلول العذاب به ، وإما بمعنى الشهوة وهو الميل إلى حلول الغضب بارتكاب أسبابه ؛ فهي مجاز وعلى الأول يكون حقيقة .

قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلا جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ ﴾ .

قال ابن عرفة : تكلم الزمخشري هنا كلاما حسنا يليق بمذهب أهل السنة ، وقوله ﴿ جَسَدًا ﴾ .

قال مكي : له رأس .

قوله تعالى : ﴿ أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلا ﴾ .

قال ابن عرفة : يؤخذ منه أن من شرط الإله الكلام .

قيل لابن عرفة : يلزم عليه إثبات الكلام بالكلام ، قال : هذا إذا قلنا : إن المعجزة تنزل منزلة صدق عبدي ، وإن قلنا : إنها دليل على صدق الرسول فالأخذ صحيح .

قال ابن عطية : هذه الحال لا يخاف معها الحدوث والعجز ؛ لأن هذه الحال لو حصلت لها وجبت كونه إلها .

قال ابن عرفة : إنما يتم هذا . . . . .[1] .

---

(١) بياض وسقط في المخطوطة .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ ﴾ .

قال ابن عرفة : عادة الطلبة يوردون في حسن الائتلاف : إن فتنتم به حاصلة موجودة لا يحتاج إلى حصر الربوبية له فهلا كان الأمر بالعكس ، قال : وأجيب به ليس المراد حصر الفتنة فيهم ولا حصرهم في الفتنة ، وإنما المراد حصر فتنتهم في العجل له في حدوثه وعجزه ، أما ظاهر ضروري معلوم بالبديهة على سبيل التوبيخ لهم والتصنيع [٢٥٨/٥٣] عليهم ، وإما كون الرحمن ربا لهم فالحصر فيه أمر قد علم من خارج بما يقدر عندهم من الدلائل والمعجزات السابقة ، وإما بأن المبتدأ لابد أن يكون أخص من الخبر أو مساويا له ، فإن كان مساويا له فالحصر بين ، وأن كان أخص فكذلك فقد استفيد الحصر بقوله تعالى : ﴿ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ فَاتَّبِعُونِي ﴾ .

ابن عرفة : أي فبما نهيتكم عنه ؛ بقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِ ﴾ أي اتبعوني في ترك عبادة العجل ، وأطيعوا أمري لكم بقولي : إن ربكم الرحمن فأمرتكم بعبادته .

وقال ابن عطية : فاتبعوني إلى الطور الذي وعدكم الله إليه ، وأطيعوا أمري فيما وعدتكم وذكرته لكم .

قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَنِ ﴾ .

فيتعارض فيه المجاز باعتبار زيادة لا والإضمار ، وفيها ثلاثة أقول ثالثها أنها سواء .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَابْنَ أُمَّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي ﴾ .

إنما نسب إلى أمه ، كما ورد في الحديث الصحيح عن أم هانئ ، أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم : أن ابن أمي علي بن أبي طالب زعم أنه قاتل رجلا أجرته فلان ابن هبيرة ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : "قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ " ، وكان علي بن أبي طالب أخاها شقيقا .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ .

إن قلت : قوله تعالى : ﴿ لا إِلَهَ إِلا هُوَ ﴾ توكيد لاقتضائه الأول الحصر فلا فائدة في الثاني ، والجواب : أن الأول مضاف إليهم فيقتضي حصر ألوهية الإله فيهم ، ولا يلزم من كونهم لا إله لهم غيره أن لا يكون لغيرهم إلى الفعل لغيرهم ربا غيره ، قيل

لابن عرفة : خطاب المواجهة فيه خلاف ، هل يعم بقياس التمثيل ، أم لا ؟ فقال : القياس في الأمور التوحيدية ودلالة التمانع لا يصح .

قوله تعالى : ﴿ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ .

قال ابن عرفة : المناسب لدلالة التمانع وصف القدرة والإدارة ؛ فلو عقبه بالعلم ، وقال : عادتهم يجيبون : بأن الآية دلت على أن كل شيء معلوم لله تعالى ، فلو كان هناك خالق غيره لكان غير معلوم بالاختيار ، والآن الأول لا يعلم ما يفعل ؛ لأن العلم يتعلق علمه بما يفعله هو في نفسه خاصة .

قيل لابن عرفة : قد اتفقا على أن المستحيل لا يتعلق به قدرة ، وإنه معلوم ، فقولنا : كل معلوم يتعلق به القدرة لا يصح ؛ فثبت أن بعض المعلومات غير مقدور ، فقال : الأصل أن العلم إنما يقع بما يفعله الإنسان في نفسه لا يفعل غيره .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وِزْرًا ﴾ .

قال ابن عرفة : كان بعضهم يقول : وكذلك الجاهل يحمل فعل عم به الجهل ، والمعرض عن الطاعة يحمل فعل الحرمان من ثوابها ، كما أن الكافر يحمل وزر الكفر .

قوله تعالى : ﴿ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ ﴾ .

طريقة ﴿ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلا يَوْمًا ﴾ قال ابن عرفة : كان ابن عبد السلام يقول : هذان القائلان كلاهما غير صائب في مقالته ؛ لكن المقابل إن لبثتم الآن فسر العرب إلى الصواب ممن يقول : ﴿ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلا يَوْمًا ﴾ ، قال : الجواب أن ذلك باعتبار قصد أيام التنعيم بالنسبة إلى أيام العذاب ، أو إشارة إلى كمال قدرة الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ ﴾ .

قال [...] في شرح [...] : أين ما وقع يسألونك فجوابه بغير فاء إلا هذا ، وحكمته أن سؤالهم لم يقع وإنما هو على سبيل العرض ؛ أي أن يسألونك عنها .

وقيل : هو على تقدير شرط ، وقول المفسر : إنه وقع أنهم سألوا بعد نزول الآية لا قبلها ، قال : ويؤخذ من الآية جواز الخوض فيها ؛ لأنه ليس بأمر تكليفي ولا اعتقاد إلا أن هذا إنما لا يغني إلا أن يقال : أن هذا مما فيه اعتبار واتعاظ .

فإن قلت : هلا قال : لا عوج فيها فهو أبلغ من نفي رؤية العوج ، قلنا : هذا إشارة إلى أن من قال تأمل ونظر لم يجد فيها عوجا ؛ بخلاف أن لو قال الأعوج فيها لأوهم أن ذلك لم يتألم .

قال الزمخشري : والعوج بالفتح في الحسيات وبالكسر في المعاني ، وإنما أسندت معنى إلى الأرض وهي حسية إشارة إلى أنها وإن ظهر للناظر مستقيمة وقد تكون عند المهندس معوجة فأني بعبارة تقتضي نفي ذلك الاعوجاج ؛ لأنه لم يظهر كل أحد صار كأنه معنوي .

قوله تعالى : ﴿ لا تَرَى فِيهَا عِوَجًا ﴾ .

أي ليست منحرفة إلي اليمين ولا إلى الشمال [٥٤/ ٢٥٩] معنى ﴿ أَمْتًا ﴾ أنها [...] ليست فيها ارتفاع [...] .

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ ﴾ .

إن قلت : هلا قال يومئذ يجيبون الداعي ؛ فأجاب ابن عرفة بأن الاتباع أخص عن الإجابة فيستلزمها بخلاف ما كان العكس ، فتأمل قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا ﴾ ، يتناول العصاة وخيبة كل واحد بحسبه .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾ .

يستدل بها السني والمعتزلي ؛ لأن ظاهرها جزء من الإيمان لا يتم إلا به .

قوله تعالى : ﴿ فَلا يَخَافُ ظُلْمًا وَلا هَضْمًا ﴾ .

أي زيادة عليه سيئاته ، ﴿ وَلا هَضْمًا ﴾ أي ولا نقصا من حسناته ، ومفهومها منفي بالعقل ؛ لأن ظاهره أنه من لم يعمل صالحا يخاف الظلم والهضم ، وليس كذلك ، أو يقال : إن ذلك جاري على عرف القرآن ؛ أي إذ لم يذكر قسم الكافر ومن آمن وعمل صالحا وبقى الباقي مسكوت عنه .

قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ .

إن قلت : يؤخذ منها جواز اجتماع [...] ثلاث ، فيجاب بأنها مختلفة المتعلق ؛ لأن متعلق كل علم متعلق العلم الآخر فيصح الاجتماع .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلا تَعْرَى ﴾ .

فإن قلت : هلا قال : أن لك أن تشبع فيها وتروى ، فالجواب : أنه إشارة إلى تعقيب الشيء بضده ؛ لأن شقاؤه بضدها ؛ وهي نفي الجوع والعري عنه ، وفرق الجوع

بالعري ؛ لأن المتأكد على الإنسان المشق عليه أكله وكسوته ، وأما الماء متيسر عليه ، وكذلك الوضع الذي يسكن فيه متيسر ، فيسكن إلى حائط أو في غار أو خباء أو نحوه .

قال الزمخشري : وقرئ وأنك ، ثم أورد سؤالا ، ثم عطف ﴿ وَأَنَّكَ ﴾ على ﴿ أَلَّا تَجُوعَ ﴾ وأنت لا تجوز أن تقول أن زيد منطلق والواو نائبة مناب تكرير أن ، ثم أجاب بأنها وضعت للإنابة على كل عامل لا عن خصوصيتها ، [...] ما لم توضع للتحقيق خاصة [...] لم يمتنع اجتماع أن وإن .

قال ابن عطية : وكان العرف أن يقرن الجوع بالظمأ ، والعري بالضحى إذ العري يمس بسببه البرد فيؤدي ، وكذلك الضحى يفعل ذلك بالضاحي ، ومنه قول امرئ القيس :

كأني لم أركب جواداً للذة ... ولم أتبطن كاعباً ذات خلخال

ولم أسبأ الزّقّ الرويّ ولم أقل ... لخيلي كرّي كرّة بعد إجفال

قال ابن عرفة : حكى ابن عزون السجلماسي في تأليفه في البيان : أن المتنبي أنشد في مجلس الأمير سيف الدولة بمحضر الأدباء .

وقفت وما في الموت شك لواقف ... كأنك في جفن الردا وهو نائمٌ

يمر بك الأبطال كلمى هزيمة ... ووجهك وضاح وثغرك باسم

وأنكر عليه الحاضرون ذلك بعد ما وعده الملك بجائزة عظيمة ، وقالوا له : عكست التشبيه وأدخل رأسه في طوقه ساعة ثم استشهد بقول امرئ القيس :

فأدخل رأسه في طوقه ... وفكر ساعة ثم استشهدا

على عكسه التشبيه بقوله تعالى : وزاده إلى جائزته ﴿ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلا تَعْرَى وَأَنَّكَ لا تَظْمَأُ فِيهَا وَلا تَضْحَى ﴾ الآية ، فسكت الحاضرون ، فقال سيف الدولة : الله أكبر وزاده في جائزته التي كان وعده بها خمسين دينارا .

قوله تعالى : ﴿ فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا ﴾ .

إنما عوقب بها ؛ لأن التعري وكشف العورة يظهر لكل أحد ؛ بخلاف الجوع والعطش فإنه أمر خفي لا يعلم به إلا صاحبه .

قوله تعالى : ﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴾ .

قال ابن عطية : إما أنه عصى أن يأكل من شجرة معينة وتركها وأكل من شجرة أخرى من جنسها ، وقيل : إن النهي إنما كان على جهة الندب لا على التحريم .

ورده بعضهم بأن العصيان إنما يصدق على فاعل المحرم ، وأجاب بعضهم بأن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا ، بأن العصيان كان يطلق عندهم على فعل ما لا يجوز فعله .

قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾ .

عقبه بالفاء إشارة إلى أن العداوة سبب في الهداية أو عداوته سبب في أن ينبعث إليهم الرسل [٢٥٩/٥٤] يهدونهم إلى طريق الحق .

قال ابن عرفة : وهذه الآية عندي دالة على أن بعثة الرسل محض تفضيل من الله تعالى وليست واجبة ؛ إذ لو كانت واجبة كما يقول المعتزلة لقال : فإذا يأتيكم مني هدى ، فعبر باللفظ المقتضي للتحقيق .

قوله تعالى : ﴿ فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ ﴾ .

إن قلت : لم أعاد الظاهر ، وهلا قال : فمن اتبعه فلا يضل ولا يشقى ، فالجواب : أن الهدى الأول عام ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [سورة الإنسان : ٣] ، والثاني : خاص بدليل إضافته إلى الله تعالى فهي إضافة تشريف ؛ أي فمن اتبع هداي الموصول إلى طريق الحق .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي ﴾ .

ولم يقل : عنه ؛ لأن الإعراض عن ذكر الله يستلزم الإعراض عن الهدى بخلاف العكس .

قوله تعالى : ﴿ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ﴾ .

قال ابن عرفة : إن كان قوله في هذا حقا فهو دليل على أن العمى في العين وإن كان باطلا فهو عمى البصيرة ؛ لأنه ادعى أنه كان سليم البصيرة ، وهذا نظير قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلا يَسْتَطِيعُونَ * خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ ﴾ [سورة القلم : ٤٢- ٤٣] .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا ﴾ .

ونسيناك وهذا لا يصح ، فقال : قد يجمع بين العلة والمعلول في شيء واحد .

قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ ﴾ .

إن قلت : يلزم عليه تشبيه الشيء بنفسه ؛ لأن المعرض هو المسرف ؛ فالجواب : أن الأول خاص ؛ لأن المعرض من الآية كفره أشد ؛ لأنه سمع الآية وشاهدها وأعرض عنها والآخر ، فقلت له : ولم يسمعها ولم يذكرها فكفر من عاصر النبي صلى الله عليه وعلى آله الطيبين وسلم ، ورأى آياته ومعجزاته أشد من كفر من لم يراها ، فلا يلزم من جزء المعرض ذلك الجزاء ؛ أي يجزى به المسرف فهما متغايران تغاير الأعم والأخص ، فأفاد الثاني ما لم يعده الأول .

قيل لابن عرفة : الإسراف فيه تجاوز الحدود ، فلا فرق بين المسرف والمعرض ، فقال : مجاوزة الحدود تحصل بمجرد الكفر .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ ﴾ .

قالوا : ﴿ آنَاءِ ﴾ لجمع شيئين مثل عدل .

قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكَ تَرْضَى ﴾ .

الترجي مصروفا للمخاطب .

قلت : ذكر لي بعض الطلبة : أن بعضهم كان يقول عسى للترجي ، ولعل للترجي ، وذكروا أن الترجي في عسى أوجب ، ولم يقولوا ذلك في لعل ، قال : والجواب : أن عسى من أفعال المقاربة فتضمن الإخبار بقرب وقوع الفعل الذي دخلت عليه عسى ، وخبر الله تعالى صدق واجب الوقوع لا بد منه بخلاف لعل .

قوله تعالى : ﴿ لا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ ﴾ .

أخذ الشيخ ابن عطاء الله منها تحريم التدبير في أمر الرزق . . .[١] .

وقال ابن عرفة : أما في العقائد : فمسلم وأما غيرها فلا ، وما في الآية ما يدل على أن الرزق يكون من غير سببه .

---

(١) وردت في الحاشية .

سورة الأنبياء عليهم السلام

قوله تعالى : السورة مكية بإجماع ابن عطية .

قال ابن عباس : هي والكهف ، ومريم ، وطه من المضاف الأول ؛ لأن فعل الخطأ غير مقصود ، الثاني المتصل تقتضي تكليف الفصل ، إشارة إلى أنه طالب له ؛ كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ﴾ [سورة الجمعة : ٨] ؛ أي طالب عليكم ، فحيثما مررتم به حالة تفرون ؛ فكذلك الحساب طالب للاقتراب .

قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ ﴾ .

ولم يقل : في إعراض غافلون ، فعادتهم يجيبون بأن الغفلة أعم من الإعراض ، والظروف أوسع من المظروف ، فناسب أن تجعل الغفلة طرفا أو بينهما عموم وخصوص من وجه دون وجه لأنهما يشتركان في عدم الاهتداء ، ويتنافيان في الذكر والمعارض ذاكر للشيء وتارك ، والمفاضل عين ذاكره .

قوله تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ ﴾ .

قيل لابن عرفة : ما أفاد قوله ﴿ مُحْدَثٍ ﴾ ؟ فقال : إذ سرعة إعراضهم عنه بنفسي نزوله ؛ مع أن القول أول ما يسمع تتشوق النفس إليه وتقبله ؛ بخلاف ما إذا تكرر .

ولذلك قال الشاطبي في القرآن : وترداده ترداد فيه تجملا [٥٤/ ٢٦٠] ولا فرق عند أهل السنة بين المحدث والمحادث ، وفرق المعتزلة بينهما وفسر الإحداث إما باعتبار نزولها وهو إشارة إلى أنه معجز باعتبار الحروف الدالة عليه وهي محدثه ، وإما أن يراد بالذكر نفس الذاكر وهو الرسول .

قوله تعالى : ﴿ إِلا اسْتَمَعُوهُ ﴾ .

ولم يقل : يسمعوه ؛ لأن استمع أخص ؛ إذ الاستماع يقتضي القصد إلى السماع ، فإذا أعرضوا عنه بعد قصدهم استماعه فأحرى أن يعرضوا عنه إذا استمعوه من غير قصد إلى استماعه .

قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ يَلْعَبُونَ لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴾ .

إن قلت : ما أفاد قوله تعالى : ﴿ لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴾ ؟ قلنا : إعراضهم عنه بالظاهر والباطل أعني بالفصل والنية ، فهو إشارة إلى تجانبهم بقوتهم العلمية والعملية .

قوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى ﴾ .

ابن عرفة : ﴿ أَسَرُّوا ﴾ أي أخفوا النجوى إشارة إلى اختصاصهم بالحديث لبعض دون بعض ، فليس فيه تكرار ، ولا يرد السؤال الذي أورده الزمخشري بأن الإنسان قد ينفرد بالحديث مع بعض الناس ، ويجهر فيه ولم ينفرد به ويسره له .

وقال ابن عطية : ﴿ أَسَرُّوا ﴾ من أسماء الأضداد ، فمعناه هنا اظهروا الحديث الذي كانوا أخفوه بينهم .

قوله تعالى : ﴿ هَلْ هَذَا إِلا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ .

مذهب أهل السنة أن الأنبياء عليهم السلام مساوون في الخلقة الجسيمة ، ومذهب بعض الحكماء أنهم اختصوا بطبيعة مزاجية .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ ﴾ .

ولم يقل : يعلم السر ؛ لأن القول أعم يطلق على السر والجهر ، ويطلق على اللفظي والنفسي ، والسر لا يطلق إلا على اللفظ .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ .

دليل على عدم مغايرة صفة السمع تخص العلم بالمسموعات ، والبصر يخص العلم بالبصريات والعلم عام في الجميع .

قوله تعالى : ﴿ بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلامٍ ﴾ .

قال ابن عرفة : إن كان هذا الإضراب إضراب انتقال فلا كلام ، وأما الإبطال فعادتهم يقولون : إن كان المضرب عنه نفس القول فهو إبطال ، وإن وقع بما هو باطل ، وإن قلنا : الإبطال لا يصح إلا بالحق فهو إضراب انتقال ، وإن قلنا : الإبطال يصح أن يقع بالحق وبالباطل فهو إضراب باطل .

قوله تعالى : ﴿ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ ﴾ .

هذا ترق قولهم : ﴿ أَضْغَاثُ أَحْلامٍ ﴾ أشد من قولهم فيه : إنه ساحر ، وقولهم : إنه مفتر أشد من قولهم ﴿ أَضْغَاثُ أَحْلامٍ ﴾ ، وقولهم ﴿ شَاعِرٌ ﴾ أشد ؛ لأن الشاعر غالب أمره يقول ما لا يفعل .

قوله تعالى : ﴿ مَا آمَنَتْ قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ .

معناه : أن العادة جارية في الأمة المحفوظة ، أنا إذا أتيناها على يد الرسول ولم يؤمن به قومه فإنا نعاجلهم بالعقوبة ، وهؤلاء بحالهم ، كذلك لا قالوا : سمعناهم لمرادهم ، إما آمنوا فيكون ذلك سببا لإهلاكهم عاجلا .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلا رِجَالا ﴾ .

قال ابن عرفة : من شرط الرسالة نفي المانع منها ووجوب المقتضي لها .

قالوا : الكفار ادعوا وجود المانع من الرسالة ، وهو وصف البشرية بقولهم : ﴿ هَلْ هَذَا إِلا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ ؟ فطلبوا إثبات المقتضي لها بقولهم : ﴿ فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الأَوَّلُونَ ﴾ فرد عليهم في دعواهم وجود المانع ؛ بقوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلا رِجَالا نُوحِي إِلَيْهِمْ ﴾ إشارة إلى أن الرسل المتقدمة من البشر فهم من جنسها .

قوله تعالى : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ ﴾ .

يؤخذ منه أن المتواتر يفيد العلم وإن استفيد من الكافر .

فإن قلتم : بخت نصر، قد استأصل اليهود وأهلكهم ، قلنا : لم يستأصل جميعهم وبقى عامتهم وليس . . . [1] مستفاد منهم فقط ؛ بل منهم ومن النصارى ، إما في الدنيا ، وإما في الآخرة ، وتركنا من قومهم كذلك ؛ لأن الرسل قد أهلك من قومهم كثير ، قال تعالى ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ [سورة آل عمران : ١٤٦] ويحتمل أن يراد بالإهلاك هنا الاستئصال ، ولا شك أن هلاك الاستئصال خاص بالكفار ومن أهلك من المؤمنين [٥٤/٢٦٠] فهلاكه غير مستأصل .

قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا ﴾ .

هداية عليهم في قولهم ﴿ فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الأَوَّلُونَ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ فِيهِ ذِكْرُكُمْ ﴾ .

إما أن يراد فيه ذكر شرفكم ، أو فيه تذكيركم المواعظ ، أو يراد المعجزات .

قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا ﴾ .

قال الزمخشري : لو أردنا اتخاذ اللهو اتخذناه من جهة قدرتنا لأني على كل شيء قدير .

وقيل : اللهو الولد بلغة اليمين ، وقيل : المرأة .

قال ابن عرفة : يحتمل أن يريد حقيقة المرأة ، وحقيقة الزوجة المنكوحة ، أو يراد ابن التبني والزوجة المعاشرة غير المنكوحة وهو الظاهر ؛ لأن الولد مستحيل عقلا وما ينفي إلا ما هو قائل ؛ لأن يكون ، ويشترط أن يكون ابن التبني على قسمين :

---

(١) كلمة غير مفهومة بالمخطوطة .

تارة يقصد به مجرد الرحمة له والشفقة عليه ، وكذلك الزوجة في ما ممكن هنا عقلا فيصح دخول النفي الشرعي عليه .

وتارة بقصد التلذذ به وبالزوجة فهذا محال هنا عقلا ، فلا يصح نفيه إذ لا فائدة فيه .

قال ابن عرفة : وهذا الأولى أنهم ذكروه لما قلناه : لكن هو المناسب بسبب نزول الآية ، لأنهم ادعوا نسبة الولد والزوجة إلى الله تعالى بدليل قوله في الآية : ﴿ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴾ .

قال ابن عرفة : وكان بعضهم يفسر هذه الآية بمعنى آخر وهو أن الإقبال على ما لا فائدة فيه ، إن كان لقصد شغل البال به عن شيء آخر فهم يهود وإلا فهو لعب ، فأتت الآية رد على المعتزلة ، في إيجابهم مراعاة الأصلح عقلا ، فقال الله تعالى ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ ﴾ نخلق شيئا لتحصيل منفعة أو لدرء مفسدة عنكم لفعلنا ذلك في أنفسنا من أحق عنكم . . . [1] عما يجب المصلحة ويدرأ المفسدة ، لكن من عادتنا ربط الأسباب بمسبباتها وإنما لن يحقق شيئا عبثا بل . . . . [2] كل نوع من النبات والحيوانات والجماد لمنفعة ومصلحة علمها من علمها وجعلها من جعلها فحصل من هذا نفي التحسين والتقبيح عقلا بهذه الشرطية وأسلم به سمعا ، ويشهد لهذا المعنى قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ ﴾ [سورة ص : ٢٧] ، ولذلك لاتخذناه من لدنا في أنفسنا لاستغنينا عن جلب المصالح ودرء المفاسد .

فإن قلت : ما أفاد قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾ ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : قم إن قمت ، ولا تقول أو أردت القيام قم إن قمت ، ؛ لأن الشرط عين الجزاء فلا فائدة في الجزاء ، قال قلت : إن لازم الشرطية الأولى منفي فلذلك دخل عليه الشرط في الثانية .

قوله تعالى : ﴿ فَيَدْمَغُهُ ﴾ .

هذا تشبيه أمر مفعول للمحسوس .

قوله تعالى : ﴿ وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ .

---

(١) كلمة غير واضحة بالمخطوطة .

(٢) الكلمة غير واضحة بالمخطوطة .

غلب فيه العاقل على غيره ؛ أي إذا ملك العاقل فأحرى غيره ، فيدخل فيه السماوات والأرض ، ؛ لأن ملك المظروف يستدعي ملك الظرف .

قوله تعالى : ﴿ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ ﴾ .

أي لا يطلبون الاستكبار .

ابن عرفة : ومنهم من قال استفعل إذا لم يكن للطلب ، فيكون للمبالغة أي لا يبالغون في التكبر ، ولا في التحسر .

وأورده الزمخشري : كيف نفى الأبلغ دون ما تحته ، وأجاب بأنه لو فرض هناك آخر فما كان إلا بعد الطلب .

قوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لا يَفْتُرُونَ ﴾ .

قيل لابن عرفة : استدل بعضهم بقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [سورة البقرة : ١٦١] ، فظاهره أن الملائكة يستقلون باللعنة ولا يسبحون ، وأجيب باحتمال ، وأجيب أيضا بأن تقول لعنهم يسبح .

وأجاب ابن عرفة ناقلا عن عز الدين ابن عبد السلام بأنه لا مانع لاجتماع الأمرين على الخبر الواحد واحدا وهو جواب حسن .

قوله تعالى : ﴿ أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ ﴾ .

ابن عرفة : إما بمعنى جعلوا واتخذوا الله إبراهيم خليلا أو بمعنى سيروا .

قال : دام هنا منقطعة بمعنى بل ، والإضراب بها انتقال؛ لأن فيها وله من في السماوات والأرض ، وهذا لا يصح إبطاله .

قوله تعالى : ﴿ هُمْ يُنْشِرُونَ ﴾ .

النشور الإحياء ، يقال : وأنشر الله الموتى ونشرها ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ ﴾ [سورة الروم : ٢٠] ، وقال تعالى ﴿ وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾ [سورة الملك : ١٥] .

وقال الزمخشري : إن قلت : ما أفاد بقوله ﴿ هُمْ ﴾ ، قلنا : أفاد الخصوصية ؛ أي اتخذوا آلهة من الأرض لا يقدرون على الإنشاء الأعم وحدهم [٥٤/ ٢٦١] .

ورده ابن عرفة : بأن أم مقدرة ببل ، والهمزة فهو استفهام في معنى النفي فلا يصح جريانها على الفعل من البناء على المضمر للاختصاص ، ؛ لأنه إذ نفى اتخاذهم آلهة

مختصة بإحياء الموتى لا يلزم منه نفي اتخذهم آلهة مشاركة لغيرها في إحياء الموتى ، مع أنهم ادعوا المشاركة ؛ فقوله تعالى : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إلا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى ﴾ [سورة الزمر : ٣] ، فالصواب حملها على ما أجاب به الزمخشري : في سورة البقرة في قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ ﴾ [سورة البقرة : ١٦٧] ، لما رآها مصادفة لمذهبه .

قال : إن الضمير لمطلق الربط ؛ كقوله : هم يفرشون لك كل مضرة ، وهذا أفاد كمال الملازمة كما تفرق بين قوله زيد ناطق زيد كاتب .

قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ .

أي لو وجد فيهما آلهة غير الله ، وليس المراد به الكون في السماء والأرض لئلا يلزم عليه كون الله في السماء ، وإنما المراد الوجود كما قال الزمخشري في حديث سودة حين قال لها النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطيبين وسلم : أين الله تعالى ؟ فقالت : في السماء ، فقال لربها: أعتقها فإنها مؤمنة .

قال :مرادها نفي الإلهية الأرضية التي هي الأصنام لا إثبات السماء مكانا الله عز وجل .

قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴾ .

ابن عرفة : يؤخذ منه جواز أن يقال : سبحان من تواضع كل شيء لعظمته ، قيل لابن عرفة : كيف يستقيم أن يقال : وهم من خوف خائفون ، ؛ لأن الإشفاق هو الخوف ، وأجاب ابن عرفة : فإن الإشفاق أخص .

قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا ﴾ .

قيل : فتقنا السماء بالماء والأرض بالنبات ، وقيل : غير ذلك .

قال ابن عرفة : وكان بعضهم يقول : يحتمل أن يراد بقوله ﴿ كَانَتَا رَتْقًا ﴾ أنهما كانتا جوهراً واحدا ﴿ فَفَتَقْنَاهُمَا ﴾ ؛ بخلاف الإعراض ، وهذا جار على مذهب أهل السنة في أن الجواهر كلها عندهم متساوية في الحد والحقيقة ، وإنما تختلف بالأعراض .

وأورد الفخر : أن الرؤية أن تكون بصرية ولا علمية؛ لأن الكفار لم يعبروا ذلك ولا علموه ، وأجاب : بأنهم علموه من الرواية والإنجيل .

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ ﴾ .

قال ابن عرفة : فيها رد على الحكماء القائلين بأن الأرض في مركزها الطبيعي لما احتيج إلى إرساها بالجبال خوفا أن تميد بهم ، إذ لا تميد إلا إذا لم يكن في مركزها الطبيعي .

قوله تعالى : ﴿ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾ .

إن قلت : لم عبر بإن دون إذ مع أن موته محقق ؛ فأجاب بأن الملازمة غير محققة ، وهي ملزومية موته لخلودهم .

قوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ .

أم مخصوص بالقديم لقوله تعالى : ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ [سورة المائدة : ١١٦] ، وقوله تعالى : ﴿ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ دليل على أن الموت أمر وجودي ، وعلى أن النفوس باقية بعد الموت بإبقاء الله تعالى لأنها إذا ذاقت الموت فهي ذائقة .

قال ابن عرفة : والعدم لا يذوق موتا .

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ ﴾ .

قال ابن عرفة : لم عبر في الأول بالفعل ، وفي الثاني بالاسم ، وهلا قالوا : أتيت بحق أم أنت من اللاعبين ، أو كان يقال : أجئتنا بالحق أم جئتنا باللعب ، أم أنت من اللاعبين ، الثاني : أنهم قصدوا تحقيق كونه من اللاعبين ، وإنه أمر ثابت عندهم ولازم الإتيان بأنه بحق أمر مشكوك فيه عندهم غير ثابت .

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا ﴾ .

قال المصري : هو محتمل الإرادة للاستفهام الحقيقي بأن يكون لم يعلموا أنه الفاعل ولا إرادة التقرير ؛ لأن يكونوا قد علموا ولا يكونوا استفهام عن الفعل ولا تقديرا ؛ لأن الهمزة لا تدخل عليه ، ولإنه عليه السلام قد أجابهم بالفاعل بقوله : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاءِ يَنْطِقُونَ ﴾ .

قيل : إما نافية بالفعل ، وهو علم تعلق ، ويحتمل أن جملة النفي في موضع مفعول واحد أن تحدث علم إلى واحد في موضع مفعولين إن تعدت إلى اثنين .

قال أبو حيان : ورد الأول بأنه إذا كانت تعدت إلى مفعول فخرجت عن علم الأفعال التي تعلق وصارت بمعنى صرف فلا تعلق .

وأجاب ابن عرفة : بأن مراده بالتعلق .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَاسِقِينَ ﴾ .

يؤخذ منها تجريح من شهد فيه أنه رجل سوء .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ .

فعاقبهم بالغرق ، وقد كان الفقيه ابن إسحاق إبراهيم ابن عبد الرفيع جرح بها بعض في مرأى لما شهد فيه بذلك الفقيه عبد الله المراجلي .

قوله تعالى : ﴿ وَنُوحًا إِذْ نَادَى مِنْ قَبْلُ ﴾ .

قال ابن عطية : ذكر القصص في القرآن إما تسلية للنبي صلى الله عليه وعلى آله الطيبين وسلم ، وإما تخويف لقومه ، وذلك بحسب الواقع .

قال بعضهم : وكذلك لم يتكرر قضية يوسف عليه الصلاة والسلام ؛ لأنها خارجة عن القسمين .

قال ابن عرفة : أو يقال : إن الأصل عدم التكرار ؛ فهي واردة على الأصل ولشهرتها ؛ فلذلك لم يتكرر بخلاف غيرها من القصص لأنها لم تشتهر كشهرتها والعامل في نوحا تقديره إما وذكر قصة نوح ، أو آيتنا نوحا ورده أبو حيان .

وأجاب ابن عرفة بأن هذا الإتيان خاص .

وكذلك ذكر ورده بعض الطلبة : بأن آتينا الأول أعم ، وليس فيه خصوصية عما تقدم ، فيكف تكون هنا خاصة .

فأجاب ابن عرفة : بأنه لا مانع بأن يكون تقولا بالتشكيك ، فهو شاك وأخص ونادى بالدعاء في قومه ، فقال : ﴿ رَبِّ لا تَذَرْ عَلَى الأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا ﴾ [سورة نوح : ٢٦] .

قوله تعالى : ﴿ فَنَجَّيْنَاهُ ﴾ .

تفسيرا لما وقعت به الإجابة .

فإن قلت : لم قال : ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾ ، ولم يقل : ولم ﴿ وَنَصَرْنَاهُ ﴾ على القوم ؟ قلت : أجيب بثلاثة أوجه :

الأول : لابن عطية : نحن نصرناه يعني خلصناه وعصمناه ؛ لأن هذا الأمر ليس من سببه ولا له تكسب بوجه ولا قدرة على إخراقهم ؛ بل لا قدرة له على تخليص نفسه منهم .

ورده السفاقسي بأن هذا مرادف له .

قال ابن عرفة : هذا لا يليق به ؛ أي لا يضمن الفعل إلا معنى فعل غير مرادف له في المعنى .

الجواب الثاني : قال الزمخشري : نصر مطاوع النصر ، وسمعت هذليا يدعو على سارق يقول : اللهم انصره منه ، أين تقديره عدى بمن كما عدى انتصر بها .

ابن عرفة : ويراد بأنه لا يلزم من تعدي فعل بحرف تعدي فعل بحرف تعدي غيره به ، والصواب تقديره بأن فعل المطاوعة لازم للفعل الذي جعل مطاوعا له ، فانتصر لازم لنصر ، وما عرض للازم فهو عارض للزومه ، واستدلال الزمخشري بما سمعه وتركه الاستدلال بالقرآن ضعيف بجواز كون الهذلي ممن لا يوثق بعربيته ، ولفظ القرآن أوثق من شعر الآحاد ، وهو في القرآن كذلك ولو شاء الله ما انتصر منهم .

قلت : وقال ابن عرفة : كلام الزمخشري مردود بوجهين :

الأول : أن كلام الله ما انتصر منهم الهذلي إلا به فلا إشكال فيه كما في الآية .

الثاني : أنه ترك الاحتجاج بالقرآن ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ ﴾ [سورة محمد : ٤] ، قال : تقدير كلامه أنه يقول : نصر مطاوعة أن يتعدى بعلى ومن ، فكذلك يتعدى إذ كل ما لزم الأخص عم لزم الأخص .

ورده بعض الطلبة بأن نصر يتعدى بنفسه ، والنصر قاصر فبطل قولهم كل ما لزم المطاوع لزم مطاوعة .

وأجاب ابن عرفة بأن عدم التعدي أمر عادي، وكل ما انتفى عن الأعم لا يلزم أن ينتفي عن الأخص ، إنما اللزوم بينهما في الثبوت لا في العدم .

قال : وكان بعضهم يقدر كلام الزمخشري بأن الأعم الأغلب في نصر ، إنما يرد فيمن عاقب من ناوأه من غير أن يتقدم له عليه ذنب يستحق به العقوبة ، قال تعالى ﴿ وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ [سورة الشورى : ٤١] .

قال : ﴿ فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ ﴾ [سورة القمر : ١٠] وقد وقعت هنا نصر فدل بمعنى أنها انتصر فهذا الذي حمل الزمخشري على ذلك الجواب .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سوءٍ﴾ .

نصرا على أنه إذا جرح باللفظ عمل عليه مثل هو أذن ، وشارب خمر وقاطع طريق ، وإذا جرح بلفظ منهم مثل شرير ونحوه ، فلا شيء فيه إذ فعله شرير في استخلاص حقه ، وإن قال : هو رجل سوء ، فإن كان القائل عدلا فقيها لم يستفسر ولا استفسر على أن فيه خلافا .

قوله تعالى : ﴿ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ .

قال ابن مالك : أكثر ما يقع أجمعين تابعا لغيرها عن ألفاظ التوكيد .

ورده السفاقسي بهذه الآية ؛ مع أن ابن مالك لم يقل : أنها لم تقع إلا معها ؛ بل قال إنه الأكثر . [٥٤ / ٢٦٢] فيها ، ويحتمل أن يكون أجمعين هنا حالا ، فلا يكون بينهما دليلا عليه .

وقوله تعالى : ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ ﴾ .

الثانية بدل من الأولى بدل اشتمال .

ابن عرفة : قال بعضهم : إذ يحكمان في شأن الحرث إذ نفشت .

قال ابن الحاجب : المسألة التي لا قاطع فيها .

قال القاضي الباقلاني : كل مجتهد فيها مسبب ، وحكم الله تعالى فيها تابع لظن المجتهد .

وقيل : المسبب واحد لم اختلف ، فقيل : إن لله تعالى في كل قضية حكما دليلا عليه ، فإذا صادف المكلف كان كدفين شاب .

وقال الأستاذ أبو بكر ابن فورك ، وأبو إسحاق الإسفراييني : دليله ظني لمن ظفر به فهو المسبب .

وقال الليثي والأصم : دليله قطعي والمخطئ آثم ونقل عن الأئمة الأربعة التصويب والتخطية ، فإن كان فيها قاطع فقصر فهو مخفي أعم ، وإن لم يقصر فالمختار أنه مخطئ غير آثم .

ثم قال ابن عرفة : وعادتهم يستشكلون القول بأن لله تعالى في القضية حكما لا دليل عليه ، وهو كدفين ، قالوا : لأنه يلزم عليه أن يكون بعض أحكام الشريعة لا دليل عليه وهذا باطل ، فأجاب بعض الطلبة بأن المراد لا دليل على تصوره وتصويبه .

وقال بعضهم : القول بأن كل مجتهد مصيب يؤدي ثبوته إلى نفيه؛ لأنه يقول : من قال المصيب واحد ؛ لأن هذا القائل من جهلة مجتهدين فهو مصيب ، وأجيب : بأن ذلك في الأصول والعقليات والعقول بأن كل واحد مجتهد مصيب إنما هو في الفروع والأحكام الشرعية .

قال ابن عطية : ذهبت فرقة إلى أن المصيب في العقليات واحد والحق في طرف واحد فمن صادفه وأصابه وله أجران ومن لم يصادفه فهو مصيب في اجتهاده مخطئ في عدم الإصابة ، وله أجر واحد وهو غير مقدور .

قلت : واستشكله ابن عرفة ؛ لأن قوله غير مقدور يقتضي أن عليه الخروج ، فكيف يقول الإثم عليه ؟ وأجيب : بأن مراده بعدم عذره أن يسميه مخطئا ؛ لأنه يثبت عليه الخروج .

قال ابن عطية : ويؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم : "كل مجتهد مصيب" العالم المجتهد فيخالف نصا كقول سعيد بن المسيب في المطلقة ثلاثا : أنها تحل لزوجها بمجرد عقد الثاني عليها النكاح وطلاقه إياها .

ابن عرفة : حقه أن يفرق بين أن يقصر النظر أو لا كما تقدم لابن الحاجب .

فإن قلت : ابن المسيب لم يقصر النظر ، فكيف حكم بالحيلة ؟ قوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم : "لا حتى تذوق عسيلته ، ويذوق عسيلتك : فالجواب : أن ابن المسيب قصر في طلب الحديث : فلو بحث عنه لفسر عليه ؛ لأنه قصر في النظر فيه ، لأنه نص حلي ، قال ابن عطية : وداود وسليمان عليهما السلام توصلا إلى ذلك إما بوحي ، أو اجتهاد منهما .

ابن عرفة : أو أحدهما بوحي والآخر باجتهاد ، ومن هو الموحى إليه منهما فجاءت القسمة رباعية ، ويدل على أنه باجتهاد .

قوله تعالى : ﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ﴾ .

والفهم قال الفخر : المخلص العلم والشعور ، والفهم بمعنى واحد .

وكان بعضهم يرد عليه ويقول : الفهم يقتضي النظر والبحث ، فدل قوله تعالى : ﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ﴾ ، على أنه تروي في القضية ونظر واجتهد .

قوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ .

قال ابن عطية والزمخشري : إنما جمع الضمير ؛ لأن المراد الحاكم والمحكوم عليه لهما ، واحتج بها ابن التلمساني على أن أقل الجمع ثلاثة ، وأجاب : عن إرادة الجمع بأن يلزم عليه أن يكون موضع الضمير وفقا ونصياً في حالة واحدة وهو باطل .

وأجاب بعضهم بأن الممتنع من ذلك إنما هو الأمور اللفظية الواقعة ، وأما الأمور التقديرية فلا يمتنع أن يكون الموضع على تقدير نصبا ورفعا على تقدير ، ولم يأخذ مالك بحكم أحد منهما .

قال ابن عطية : ﴿ وَدَاوُدَ ﴾ معطوف على وآيتنا ورده بعض الطلبة بلزوم التكرار ؛ لأن قوله تعالى : ﴿ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ يعني معه ، وأجيب : بأنه عطفهم عليه ينفي عنهما النقص المتوهم في الحكومة في هذه القضية ، وأفاد قوله تعالى : ﴿ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ حصول ذلك لهما بالإطلاق في كل قضية .

قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ ﴾ .

قال ابن عرفة : اختلفوا هل يستثنى الله من هذه الأفعال اسم أم لا ؟ كقوله تعالى : ﴿ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴾ [سورة العلق : ٤] ، فمنهم من أجازه فيما ليس فيه إيهام ومنعه في الموهم ، فلذلك يقول الحكام : العلم الأولى يصفونه بالأول؛ لأنه موهم واختلفوا هل يطلق على هذه الصنائع المختصة بشيء دون آخر كالخياطة والتجارة علم أو لا ؟ وكذلك المنطق والنحو اختلفوا هل هو علم أو صناعة ؟

قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَأْسِكُمْ ﴾ .

يحتمل الإضافة للفاعل والمفعول .

وكان بعضهم يقول : إن أريد التأثير أثر الضرب والطعن والإضافة للمفعول ، لأنها أخص من ذلك .

قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ﴾ .

عبر بالاستفهام دون صريح اللفظ بالشكر ؛ لأنه أبلغ المخاطب لا يهتم إلا بالموافقة خلاف الأمر الشكر ؛ لأنه قد يمتثله فيخالف ، ويحتمل أن يريد ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ﴾ داود وشاكرون الله تعالى ، فيؤخذ منه أن من شكر بالنعمة يستلزم شكر من تسبب فيها فانعم بها على أنعم عليك .

قوله تعالى : ﴿ وَيَعْمَلُونَ عَمَلا دُونَ ذَلِكَ ﴾ .

مع أنك إذا قلت : فلان يحمل الصخرة ويحمل الرطل لم يكن له فائدة ، ؛ لأنه إذا حمل الثقيل فأحرى أن يحمل ما دونه ، وأجيب بأن المراد ويعملون عملا غير ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ ﴾ [سورة سبأ : ١٣] ، ويكون المراد أنهم نوعان : نوع يغوص ، ونوع يعمل عملا آخر .

فرده ابن عرفة : بأن ذلك بعيد من لفظ دون ، قال : والجواب الآخر يحتاج إلى إضمار .

قال : وإنما عادتهم يجيبون بأنه إن جعلنا اللفظ باعتبار القوة والقدرة فهو تكرار كما قلتم ، وإن جعلناه باعتبار الامتثال والطاعة فهو تأسيس ، لأن من يطيعك في حمل الثقيل قد تأنف نفسه عن طاعتك في حمل الخفيف لكونه يستحقره ؛ كقولك : يتآزر الجيش العظيم ويجمل للسلطان فعله إذا جلس فهذا ليس بتأكيد ، وإنما هو تأسيس لهذا الاعتبار .

قوله تعالى : ﴿ لَهُمْ حَافِظِينَ ﴾ .

هذا احتراس ، أي حالهم مستعدين في أمورهم لئلا يأتون على غير الوجه المراد منها ، فهو إشارة إلى أن جميع الأشياء بخلق الله وقدرته .

قوله تعالى : ﴿ مَسَّنِيَ الضُّرُّ ﴾ .

ولم يقل : لحقني أو أصابني مع أن المس أخف ، وقد طال زمن، فمر هذا إشارة إلى أن هذا بالنسبة إلى غيره كالمبدأ ، وهذا على جهة التلطف منه في الدعاء ، ولذلك لم يقل فارحمني .

قوله تعالى : ﴿ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ وَآتَيْنَاهُ أَهْلَهُ ﴾ .

هذا العطف على جهة الترقي ؛ لأن كشف الضر أمر حاجيّ ضروري ، إذ هو من دفع المؤلم ، فآتينا الأهل والمال أمر تكميلي ، ؛ لأن من جلب الملائم فأعطاه الأمر التكميلي بعد الأمر الحاجي أقوى وأبلغ ، قال الأستاذ أبو جعفر بن الزبير في سورة ص ﴿ ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ﴾ [سورة ص : ٤٢] فذكر السبب في كشف الضر هنا ، لم يذكر له سببا ، وقال تعالى هناك ﴿ أَذَقْنَاهُ رَحْمَةً مِنَّا ﴾ [1] [سورة فصلت : ٥٠] ، وقال هنا ﴿ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا ﴾ ، وقال هناك ﴿ وَذِكْرَى لأُولِي

---

(١) وردت في المخطوطة : ﴿ وأتيناه رحمة منا ﴾ ، ووردت في المصحف : ﴿ أَذَقْنَاهُ رَحْمَةً مِنَّا ﴾ ، وقد أثبتنا ما في المصحف .

الألْبَابِ ﴾ [سورة ص : ٤٣] ، وقال هنا ﴿ وَذِكْرَى لِلْعَابِدِينَ ﴾ ، فأجاب بأنه أسند الفعل هناك لشيطان ، قال : ﴿ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ﴾ [سورة ص : ٤١] أشعر أن وقوعه به كان سببا ، أن يقرن رفعه بسبب وهنا لم يذكر لنزوله به سببا فلم يقرن رفعه بسبب ، وإن كانت القضية واحدة لكن هذا في الحكاية عنها ، وقال هنا ﴿ ذِكْرَى لِلْعَابِدِينَ ﴾ ، لأنهم أعلى درجة من أولي الألباب ، ؛ لأن أولي الألباب أن تذكروا صاروا من العابدين ، وإن لم يتذكروا لم يكونوا من العابدين .

قوله تعالى : ﴿ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِدْرِيسَ ﴾ .

قال ابن عطية : إسماعيل أبو العرب المعروفين اليوم .

قال ابن عرفة : يريد أن أبوته للعرب لم تنقطع ، لأنه أب لهؤلاء بأعيانهم .

قال : وترتب المعطوفات ليس بصواب باعتبار التقدم الزماني ، وإنما هو باعتبار علو المنزلة والقدر أو باعتبار الشهوة وعدمها .

قوله تعالى : ﴿ وَذَا الْكِفْلِ ﴾ [٥٤ / ٢٦٣] .

قال الزمخشري : قيل : خمسة من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ذو اسمين إسرائيل ويعقوب ، وإلياس وذا الكفل ، وعيسى والمسيح ، ويونس وذو النون ، ومحمد وأحمد .

ابن عرفة : لا يريد أنهما اسمان علمان؛ لأن النحويين حكوا عن الفارسي : أنه منع تسمية الشخص الواحد باسمين علمين ، وأجازه غيره ، قال : والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم اسمه الحقيقي محمد ، وأما أحمد فمشتق من الحمد ، ؛ لأنه الفعل ، فإن قلت : منعه من الصرف ووزن الفعل والعلمية ، قلت : له اسمان باعتبار ملتين ، واسمه أحمد في التوراة ، ومحمد في ملتنا .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ .

مع أن النبوة أعلى درجة من الصلاح ، ولكن صلاح كل شيء بحسبه ، فصلاح الأنبياء أكمل من صلاح غيرهم .

قوله تعالى : ﴿ وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا ﴾ .

قال ابن عرفة : وكان بعض القراء يقول في قول الشاطبي في سورة الفرقان : ونأكل منها النون [...] وجزمنا ويجعل [.....] صاحبه لحمل الضر ؛ إشارة إلى ما ورد في الحديث : " يكون أول طعامهم زيادة كبد الحوت " وهو حديث شائع ذائع ، وليس هو

قصد الشاطبي؛ لأنه معنى حسي ، وإنما قصد الشاطبي التنبيه على قراءة قوله : ﴿ وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ ﴾ [سورة الفرقان : ٧] ، قلت : إنما يجيء هذا على قضية النون لا على رفعها .

قوله تعالى : ﴿ فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى ﴾ .

قال الزمخشري : وعن ابن عباس ، أن معاوية قال له : ضربتني أمواج القرآن البارحة ، ففرقت فيها فلم أجد لنفسي خلاصا إلا بك قال : وما هي يا معاوية فقرأ هذه الآية ، قال : أو يظن أن نبي الله لن نقدر عليه ، فإن هذا من القدر لا من القدرة .

قال ابن عرفة : أي من الإرادة ، أي يظن أن لن نريد عقوبته .

قال ابن عرفة : وتحمل الآية على ظاهرها ؛ لأن إمام الحرمين ذكر في الشامل خلافا هل يتعلق القدرة بنقيض الواقع أم لا ، فذهب أهل السنة المنع ، والمعتزلة أجازوه ، فنحن الآن جلوس هنا فهل يصح أن يقال : غير قادر على أن يوجدنا في هذا الزمان نفسه في موضع آخر أم لا ؟ أهل السنة منعوا ذلك ، والمعتزلة أجازوا إطلاق ذلك ، والواقع في الوجود معلوم ، والمستقبل مظنون ، فإذا كنت ظانا أنك تقوم غدا ، وغلب ذلك على ظنك فتقول هذا مذهب المعتزلة أن الله غير قادر على جلوسي غدا ، فكذلك يونس عليه السلام ، تعلق ظنه لشيء ، فظن أن القدرة على نقيضه منفية .

قوله تعالى : ﴿ فَنَادَى ﴾ .

ولم يقل : قال إشارة إلى رفع صوته بذلك ، أو إشارة إلى النداء تنبيه من أراد إقباله عليك .

قوله تعالى : ﴿ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ .

دليل على الظلمات أمر وجودي ، وجمع الظلمات بناء على أن العرض لا يبقى زمانين ، أو لكون النداء المدة بعد المرة ، فكل نداء في الظلمات ، أو بناء على الظروف لا بد أن تكون أوسع من الظرف ، وفيه دليل على أن الظروف في الظروف في الشيء مظروف في ذلك الشيء ؛ لأن يونس نادى في بطن الحوت ، والحوت في بطن حوت آخر أكبر منه والحوت الكبير في البحر .

قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

ولم يقل : وكذلك ننجي المسبحين ، كما قال : ﴿ فَلَوْلا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ ﴾ [سورة الصافات : ١٤٣- ١٤٤] مراعاة لأول القصة في التسبيح ، وأول القصة ﴿ لا إِلَهَ إِلا أَنْتَ ﴾ فمن حصل له هذه الكلمة نجا ، وأن لم يكن مسبحا .

قوله تعالى : ﴿ وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ ﴾ .

قال ابن عرفة : عادتهم يقولون : ما أفاد قوله ﴿ بَيْنَهُمْ ﴾ ؟ فكانوا يجيبون بأن مادة التقسيم تفيد الانقسام بين الشخصين ، فلو قال : تقسموا أمرهم لأفاد أن كل واحد منهم أخذ منه قسما بخلاف قوله : تقطعوا لحمهم ، أو أمرهم بأنه يحتمل ؛ لأن يكون تقطعوه وأخذ بعضهم بعضه ، والبعض الآخر أخذه أجنبي ، أو أخذ كله بعضهم ، فلو قال : بينهم أفاد قسمة بين المتقطعين أنفسهم .

قوله تعالى : ﴿ كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ ﴾ .

التنوين عوض عن ضمير مضاف أو مجرور ، فإنه قدر مضافا كان كلا ، وإن قدر مجرورا ؛ فإن كلية أي كل منه وهو أولى لإفادته تعلق علم الله بالجزئيات ، وفي الآية الوعد له طائع والوعيد للعاصي .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾ .

الآية حجة لأهل السنة في أن الإيمان هو مجرد التصديق ، وأنه غير العمل الصالح ، ولو كان هو نفس العمل لكان قوله ﴿ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾ تأكيداً وأجاب بعض الطلبة : بأنهم يقولون إن الإيمان هو الأعمال الصالحة الواجبة ، والآية تناولت مطلق الأعمال واجبها ومندوبها .

قوله تعالى : ﴿ حَتَّى فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ ﴾ .

ذكر ابن عرفة : ما قال المفسرون وذا عن بعضهم إن حتى غاية .

كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ ﴾ .

لما ورد من أن الشمس إذا طلعت من مغربها تغلق باب التوبة ولا يقع بعدها عمل صالح ، فلا يكتب الأعمال الصالحة ، وإنما يكتب السيئة مع إن يأجوج ومأجوج مقارب أو مقارن طلوع الشمس من مغربها .

وزاد أنه وقف بعض النحويين ، وهو ابن خروف : على أن الغاية إنما هي لازمة بحتى الجارة فقط ، فإن قلت : لم هنا فتحت ، وقال في الكهف : ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا ﴾ [سورة الكهف : ٩٨] ، الفتحة أخف من الدك ، بأن

الفتح يصدق بأن يفتح فيه باب واحد ، والدك يقتضي فتح جميعه ، وانظر حديث حذيفة ، حيث قال أحمد في الفتن : أن بينك وبينهما بابا ، قال : يفتح أو يكسر ، قال : يكسر .

قال عمرو : ذلك أحرى أن لا يعلق أبدا ، فالجواب : أنه اعتبر في ذلك حال السد نفسه لخروجها في سياق القوة ، والشدة ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ ﴾ [سورة الكهف : ٩٧] ، الآية وفي الآية اعتبر حال المسدود عليه .

فإن قلت : فما هو الواقع ، قلت : يفتح أولا ثم يجعل ذلك دكا ، والدك أما بهدمه كله أو بنزوله في الأرض وغيبته فيها حتى لا يظهر منه شيء على وجهها ، فلا يحتاج إلى ما أجاب به الفخر قال : كيف صح عدمه وهو من حديد وأفراغ ، وأجاب بأن الله يلينه لهم فلا يقدرون على هدمه .

قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ ﴾ .

الضمير عائد على بني آدم في خروجهم من القبور لتوافق قراءة بحدث ، وهو القبر لقراءة الحرف حب ، ولا يتناقض الحديث الوارد ، بأن يأجوج ومأجوج لا يطلعون إلى أعالي الجبال حيث يكون عيسى ومن معه .

قال ابن عطية : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "يقول الله تعالى يوم القيامة لآدم : أخرج بعث النار من ذريتك ، فيخرج من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين ، ففزع الناس ، فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : إن منكم رجلا ومن يأجوج ومأجوج ألف رجل " .

قال ابن عرفة : الحديث صحيح خرجه البخاري ومسلم ، إلا أنه مشكل من كل ألف وتسعمائة وتسعة وتسعون ، فيكون الرجل الواحد عُشر عشر العشر فهو مخالف لقوله : إن منكم رجلا ومن يأجوج ومأجوج ألف رجل .

قال ابن عرفة : وهذا الحديث مقتضي أن يأجوج ومأجوج بلغتهم الدعوة ، إما دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، أو دعوة من قبله من الأنبياء لقوله ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولا ﴾ [سورة الإسراء : ١٥] .

قوله تعالى : ﴿ يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا ﴾ .

فإن قلت : فهلا قيل : ﴿ يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ ﴾ ، أو يقولون قد كنا في غفلة بل كنا في ظلم ؟ فالجواب : أن الغفلة سبب في الظلم وإضافة

الحكم إلى السبب أقوى من إضافته إلى مسببه ، فلذلك جعلهم مظلومين في الغفلة ، وإنما حاطت بهم حتى كانت سببا في ظلمهم .

قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ هَؤُلاءِ آلِهَةً مَا وَرَدُوهَا ﴾ .

قال ابن عرفة : الإشارة إليهم بلفظ القريب تحقيرا لهم ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ ﴾ [سورة الأنبياء : ٣٦] ، قال بعضهم وفيها رد على [٥٥ / ٢٦٤] النحويين في قولهم : أن لو يمتنع الورود لامتناع كونهم آلهة ، والتقدير هنا لكنهم وردوها فليسوا بآلهة .

قوله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ .

أخص من الورود ؛ لأن الخلود ورود للزيادة .

وأورد ابن عرفة : تشكيكا ، ولم يجب عنه ، قال : هذا إما خطاب للمؤمنين أو للمشركين ، وعلى التقديرين فلا فائدة فيه ، المؤمنون مقرون بأنهم واردوها فلا حاجة إلى الاستدلال عليهم والمشركون مكذبون بورودهم النار ، فلا فائدة في هذا الدليل ، وأجيب : بوجهين :

الأول : قال ابن عرفة : الخطاب للمشركين في الدنيا ، والدليل يفيد بصحيحه إلى المعجزة الدالة على صدق الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم في جميع ما جاء به ، ومن جملة ما أخبر به أن آلهتهم تدخل النار ، فلو كانت آلهة ما أدخلوها وهو قد علم صادقاً لم يجربوا عليه كذبا يتصدقونه في ذلك .

القول الثاني : قال ابن عبد السلام : هذا للكافرين في الدار الآخرة حين عاينوهم في النار .

قوله تعالى : ﴿ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ ﴾ .

صوت المعذب وهو كنهيق الحمير ، أو شبهة ، إلا أنه من المصدر .

قال ابن عرفة : هذا غير صحيح بدليل قوله تعالى : في صفة جهنم ﴿ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا ﴾[1] فلو كان الزفير صوت المعذب لما وصفت به جهنم لأنها يعذب بها ،

---

(١) وردت في المخطوطة : ﴿ إذا سمعوا لها شهيقا وزفيرا ﴾ ، ووردت في المصحف : ﴿ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا ﴾ ، وقد أثبتنا ما في المصحف .

ولا تعذب هي بحال والصحيح ما قاله ابن سيده في المحكم والجوهري في الصحاح : الزفير ، إخراج الصوت من الصدر يمد فيه .

قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ فِيهَا لا يَسْمَعُونَ ﴾ .

قيل : لا يسمعون خيرا ، وقيل : لا يسمعون شيئا من أصل .

ابن عطية قيل : يجمعون في توابيت حتى لا يسمعون شيئا .

ابن عرفة : اختلفوا في أصول الدين في السماع هل هو بقوة يخرج من صوت المتكلم يقرع آذان السامع أو بغير ذلك ، وتقدم إبطال الأول بسماعنا الصوت من خلف حائط كثيف دون من يسمعه من هو دون الحائط مما يجيء هذا إلا على قول من زعم أن السماع بالهوى الذي يقرع السمع ، فلذلك جعلوا في توابيت .

قوله تعالى : ﴿ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ﴾ .

قال ابن عرفة : اليوم يحتمل أن يراد به الديرة والقطعة من الزمان ، ويوم القيامة الذي مقداره ألف سنة ، وهو الظاهر ، والطي هو جعل السطح المستوي الأجزاء مثنيا بعضه على بعض ، والسجل إما اسم رجل وإما الكتاب ، وإما المراد به ما يفعله أهل المشرق من أنهم يكتبون ويطوون السماء ، المراد بها الجنس ، قال تعالى ﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ [سورة الزمر : ٦٧] .

قوله تعالى : ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ ﴾ .

يحتمل أن يريد به آدم عليه السلام ، وحده أو ذريته أو كل شيء كما بدأناه نعيده ، فيكون رادا على الحكماء القائلين بعدم الإعادة ، وأنها إيجاب بعد عدم لا جمع بعد تفريق .

قوله تعالى : ﴿ أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴾ .

في هذه الأمور ثلاثة أمور التهييج بالاتصاف على الاتصاف بالصلاح ، وتشريف الصالحين ، وتوبيخ من لم يعمل بعملهم .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي هَذَا لَبَلاغًا لِقَوْمٍ عَابِدِينَ ﴾ .

أن هذا الأمر مبلغا لدرجة القوم العابدين ، وإما قال : ﴿ عَابِدِينَ ﴾ ، ولم يقل : صالحين ، إشارة إلى وصف الصلاح إنما يحصل لمن اتصف بالعبادة والزيادة على الواجب .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ ﴾ .

قال أبو حيان : رحمة أما مفعول من أجله ، أو حال .

ابن عرفة : فعلى الأول تكون الرحمة من فعل الله تعالى ، وما أرسلناك إلا لنرحم بك للعالمين ، وعلى أنه حال الرحمة من صفته ، وما أرسلناك إلا لترحم المؤمنين .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ مِنَ الْقَوْلِ وَيَعْلَمُ مَا تَكْتُمُونَ ﴾ .

إن قلت : عبر في الجهر بالاسم وفي العلم بالفعل . . [1] ؛ لأن الكتم فعل قلبي وخواطر القلب كثيرة التجدد والاختلاف ، والجهر أمر ظاهر ، والأمور الظاهرة أقرب إلى الثبوت والتفرد ، لأن الإنسان ما يظهر إلا ما يثبت عليه .

فإن قلت : الجهر مسموع ، هلا قيل : يسمع الجهر من القول ؟ فالجواب : أنه إشارة إلى علمه به قبل وقوعه ، ولو قيل : يسمع لتناول إلا ما وقع .

---

(١) بياض في المخطوطة .

سورة الحج

قال ابن عرفة : حكى الزمخشري ، وابن عطية السورة : هل هي مكية أو مدنية ؟ سبعة أقوال .

قال ابن عطية : وروي عن أنس أن أول السورة نزلت على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله سلم فنادى بها الناس واستمع الناس إليه ، فقال : " أتدرون أي يوم هذا ؟ فهمسوا ، فقال : يقول الله تعالى : لآدم أخرج بعث النار فيخرج من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعون ، قال : فاغتم الناس ، فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : أبشروا فمنكم رجل مؤمن ومن يأجوج ومأجوج ألف رجل" .

قال ابن عرفة : في فهم هذا الحديث إشكال ، فإن أوله مناقض لآخره ، والصواب أن تقول : منكم رجل من يأجوج ومأجوج تسعمائة وتسعة وتسعون رجلا فلا بد من تأويله .

قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ ﴾ .

قال ابن عرفة : تقدر لنا أن عرف القرآن فيما أشتمل على أمر اعتقادي ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ ﴾ ومن أشتمل على أمر فرعي أن يفتح ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [سورة البقرة : ١٠٤] ، ووقع في البقرة ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٢] ، وفي النساء ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ﴾ [سورة النساء : ١] ، لكن الأمر المعنوي أبلغ ؛ لأنهم إذا أمروا واتقوا مع استحضار مقام الرأفة والرحمة فأحرى مع استحضار العظمة والجلال .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ .

فإن بعضهم يقول : هذا من الأمر المطلق المعني مثل حرص الثاني في رصد الجندب ، وكذلك زلزل .

قالوا : وهي إما مضافة للفاعل ؛ أي أن تزلزل الساعة الناس أو الأرض شيء عظيم ، أو للمفعول : أي أن تزلزل الساعة الناس في نفسها واتسع في الظرف ، كما قيل : تمر عليه بزمان ، والعظم إما في الكمية مثل رجل عظيم ، أو في الكيفية مثل الأمر العظيم ، فإن أريد بالزلزلة الحركة ، وهي معنى من المعاني فالعظم في الكيفية ، وأن أريد الذات احتمل الأمرين .

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴾ .

جمع الفاعل هنا لم قال : ﴿ وَتَرَى النَّاسَ ﴾ فأفرده .

فأجاب الزمخشري : أن المرأى هناك الزلزلة وكل أحد يراها ، والمرئي وكل أحد يرى غيره ولا يرى نفسه .

قال ابن عرفة : وأجاب بعضهم : بأن الأولى ليس فيها ما يمنع من إسناد الفعل إلى الجميع ، والثانية فيها المانع ، وهو وصف السكر؛ لأن السكران لا يرى شيئا .

قال ابن عرفة : وفي الآية انطباق ، وهو تارة يكون بين الشيء ، وهذه كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ﴾ [سورة التوبة : ٨٢] ، كقول الشاعر :

لا تضحكي يا سلم من رجل منحك المشيب بوجهه فبكى

ابن عرفة : وتارة يكون بين المنفي والإثبات ، كقوله :

يفضي إليّ من حيث لا أعلم النوى ويرسل إلى الشوق من حيث لا أعلم

أنشدهما ابن مالك في المصباح ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة يوسف : ٢١] ، يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا ، ومنه هذه الآية ، وذكر ابن الحاجب أن من تحقيق المجاز من جهة نفيه وهذه الآية منه ؛ لأن قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُمْ بِسُكَارَى ﴾ دليل على شكرهم مجازا .

قال ابن عرفة : وفي الآية سؤال ، وهو أنه قال تعالى في الأولى ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ ﴾[1] ، وفي الثانية : ﴿ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ ﴾ فهلا قال : يوم تذهل كل ذات رضاع ، أو يقال : وتمنع كل حامل وكل مرضعة ؟ قال : وعادتهم يجيبون بأن ذو تفيد مبادئ الشيء وأوائله ، فلو قيل : أو تضع كل حامل لا تناول الحمل اللفظ المحقق ووضعه أسرع وأقرب من وضع العلقة والمضغة ، فلما قال : ﴿ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ ﴾ أفاد وضع العلقة أو المضغة ، فهو أصعب من وضع ما فوقها ، ؛ لأن الذي فوقه من باب أحرى .

قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ ﴾ .

احتراس ؛ لأن الآيتين متناقضتان فأفاد [٥٥/ ٢٦٥] أن سكرتم باعتبار ما نالهم من العذاب فوجوده لوجوده العذاب ، ونفيه باعتبار ذاته .

---

(١) وردت في المخطوطة : ﴿ يوم تذهل كل مرضعة ﴾ ، ووردت في المصحف : ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ ﴾ ، وقد أثبتنا ما في المصحف .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ ﴾ .

قال ابن عرفة : الحجة : هي إقامة الدليل على الدعوى .

والمعارضة : هي إتيان الخصم بدليل يدل على خلاف دعوى المدعي ، والقدح وهو إبدال دليل المدعي .

والمجادلة : تعرف بالمعارف المقلة سأل فجوابه .

قال ابن عرفة : والحسة لفظة أعجمية كان بعضهم يقول : أظنها القوة والشدة .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ ﴾ .

قال ابن عرفة : فإن بعضهم يقول : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ ﴾ أخص من أنتم لوجهين :

أحدهما : إن كنتم في ريب يقتضي إحاطة الريب فيهم من جميع جهاتهم لأجل حلولهم فيه يقتضي اللفظة .

وفي الثاني : أن لفظة كان يقتضي كونهم فيه ، والكون ملازم للإنسان ولا بدل عنه بخلاف الريبة ، وعبر بإن ؛ لأن المراد في الريب مكانه غير واضح ، وأطلق الريب هنا على معناه اللغوي ، وهو مطلق الاحتمال ، فيتناول الظن والشك والوهم ، باعتبار المعنى ومن كان مصمما على عدم البعث فهو قائل لأن يكون شاكا فيه فيدخل في الآية ، وجواب الشرط مقدر ﴿ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ ﴾ فانظروا وتأملوا فإنا خلقناكم ، والمراد أنا خلقنا أصلكم من تراب ، أو كما قال الفخر: ابن آدم يتغذى بالنبات ، والنبات من التراب .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ﴾ .

قال ابن عطية : العلقة هي الدم البسيط .

ورده ابن عرفة : ؛ لأن الفقهاء فرقوا بينها ، وبين الدم .

فقال ابن قاسم في الأمة : إنها إذا وضعت من سيدها الدم المجمع ، فإنه إذا جعل في الماء الساخن ينقطع ، وقوله البسيط يعني الطري .

وقوله تعالى : ﴿ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ ﴾ .

أي متممة وغير متممة .

قال ابن عطية : وغير مخلقة هي التي تسقط غير متممة البنية .

ابن عرفة : المسقوطة لم يخلق الإنسان منها ، فالصواب قول الزمخشري : المخلقة المسواة المنشأ الشاملة من العيوب والنقصان والله تعالى يخلق مضغ متقاربة فمنها أكمل أملس من العيوب ، ومنها عكسه ، فبذلك تتفاوت الناس بالطول والقصر والتمام والنقصان .

وقال ابن عرفة : قال الحكماء إن النطفة تارة تبقى في الرحم ثلاثين يوما فيبين حملها بمثلها ، أعني بعد شهرين ، وتارة تبقى خمسة ، وتارة تبقى أربعين يوما ، وتارة تبقى خمسة وأربعين يوما ، فإن بقيت ثلاثين يوما بين حملها بمثلها ، أعني : بعد شهرين وتوضع لثلاثة أمثال ذلك ، أي ستة أشهر ، وأن بقيت خمسة وثلاثين يوما تبين حملها لمثلها ، أعني : سبعين يوما ، وتوضع لثلاثة أمثال ذلك ، أي بعد سبعة أشهر ، وإن بقيت أربعين يوما تبين حملها لمثلها ، أي بعد ثمانين يوما ، وتوضع لثلاثة أمثال ذلك ؛ أي لثمانية أشهر مع أنه قل ما يعيش الولد إذا وضع لمثل ذلك ، وأن بقيت خمسة وأربعين يوما تبين حملها لمثلها أيضا ، أي لثلاثة أشهر ، وتوضع لثلاثة أمثالها ، أي لتسعة أشهر وهو أقصى الحمل .

ونقل المتيطي عن بعضهم : أن أقصى الحمل تسعة أشهر بعد أن ذكر الخلاف في أقصى الحمل هو خمس أو سبع سنين ، أو ثلاث سنين ، أو أربع ، فحكى قولا آخر بأن أقصاه تسعة أشهر .

قال ابن عرفة : وهذا جهل من حاكيه ، ولم يفهم هذا القول ، وإنما قصد قائله بأن أقصى الحمل الطبيعي العادي بالنسبة إلى علم التشريح وإلى ما قلناه؛ لأنه منهي الحمل الشرعي ، فإن ذلك خلاف أمر ليس هو هنا .

قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى الأَرْضَ هَامِدَةً ﴾ .

قال ابن عرفة : الرؤية إما تعرية ، والمزي هي الإعراض لا الذوات لأنها عند الأصوليين غير مرئية إلا على مذهب من يقول بالهيولى ، قال ابن مالك في المصباح : والاسم إذا أضمر إما أن يؤتى به غائبا أو مخاطبا ، وأما أن يحذف ، ويجرد ، ومذهب التفسير به على مذهب ، قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ [سورة السجدة : ١٢] .

قال ابن عرفة : وعندي هذه الآية منه ، فالمقيد هو السكونين والإهماز هو التحري مع عدم الانتقال فحركة الإنسان في محله ولا ينتقل عنه .

قوله تعالى : ﴿ وَرَبَتْ ﴾ .

أي ارتفعت ، قال الإمام مالك رحمه الله: وتقتل الجماعة بالواحد وقتل فيه المشركين .

قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ .

جعل الزمخشري : الباء للسبب أي ذلك سبب أن الله الحق الفاعل لذلك كله .

ابن عرفة : واللفظ عندي أن في الآية حذفا ، والتقدير ذلك دليل واضح والباء للإلصاق ، أي هذه دليل على أن الله حق ، وأنه يحيي الموتى ، وهذا عكس ما قال الزمخشري؛ لأنه جعل وجود الله سببا في هذه ، ونحن نقول هذه الأمور دلائل على وجوب وجود الله ووحدانيته وقدرته على إحياء الموتى .

ابن عرفة : وهذا من قياس التمثيل أو من قياس الغائب على الشاهد؛ لأن قدرته على إيجاد المعلوم دليل على حجة عادية .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

حكى الإمام في الشامل الخلاف فيما علم الله عدم وجوده ، هل يصح تعلق القدرة القديمة له أو لا ؟ وهذه الآية ، مع قوله تعالى : ﴿ فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾ [سورة الأنبياء : ٨٧] ، وما في الحديث بين قدراته على ليعذبني دليل على صحة تعلق القدرة به .

قال : وفي الآية حجة للمعتزلة القائلين الإعادة عقلا ، ونحن نقول بوجوبها سمعا ، وبجوازها عقلا لأنها عطفت في الآية على أن الله هو الحق ، وهذا اعتقاده واجب عقلا ، وكذا قدرته على كل شيء واجب عقلا ، والمعطوف شريك المعطوف عليه في الإعراب والمعنى ، فدل على إتيان الساعة واجب ، قال : ووجوبه فإن أهل المنطق لما ذكروا القضايا الثلاثة عشر ، وأن بعضها أعم من بعض ، وأن منها الممكنة والوجودية الداعية والثابت بالعطف شريك في وصف القضية التي هي أعم من الوجوب ، والجواز الثبوت فعطف الساعة عليها لا يدل على وجوبها بل على ثبوتها فقط أعم من الجواز والوجوب .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ .

قال ابن عرفة : إنما كرره مرتين ؛ لأن الأول صمم على الجدال ، فهو مجادل مستند في جداله بل شبهة سولها له الشيطان وهو﴿ يَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ ﴾ لا يلزم من ذمة ذم ومن دونه ، وهو من يجادل من غير دليل ولا شبهة ؛ لأن كفر هذا أقرب إلى الزوال من كفر الأول ، فالإتيان بهذا بعد الأول تأسيس لا تأكيدها .

قلت: وقال ابن عرفة: إنما كرر هنا؛ لأن الأول مجمل وهذا مبين نفي ما يستند إليه في جداله، أو الأول مصمم على الكفر وهذا مقلد غيره في الكفر، والأول: يجادل المسلمين جدالا فابتدأ عن نفسه مريدا به الدوام على الكفر، والثاني: يجادل ليضل غيره ويتسبب في كفره.

قوله تعالى: ﴿ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾.

قال الزمخشري: أراد به العلم الضروري.

قوله تعالى: ﴿ وَلا هُدًى ﴾.

فأراد به العلم النظري.

وتعقبه ابن عرفة: التكليف من تشرطة العقل، وقد قال الإمام في الإرشاد: العقل علوم ضرورية، فإذا انتفى عن هذا المجادل العلم الضروري سقط التكليف؛ لأنه غير عاقل، فكيف يحصر؟ قال: وإنما يقال: إن العلوم على قسمين علم ابتدائي، وهو ما استفاده الإنسان من ذات نفسه بفكره وعقله من غير تعليم، كعلم ابن سيناء، والفارابي والشيخ أبي الحسن الأشعري، ومالك رحمهم الله تعالى، وعلم ثان وهو ما جعل للإنسان بالتعليم من غيره، كعلم ابن القاسم، وأشهب رحمهما الله تعالى الفقه، وعلمنا نحن بأصول الدين، فقوله تعالى: ﴿ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ يريد به العلم الابتدائي.

قوله تعالى: ﴿ وَلا هُدًى ﴾.

يريد به العلم المعلم.

قوله تعالى: ﴿ وَلا كِتَابٍ مُنِيرٍ ﴾.

قال الزمخشري: هو الوحي.

ابن عرفة: ظاهره الوحي المنزل عليه وهو أخص من أن يتوهم فيه هذا، وإنما المراد غير أن يسمع من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وحياً في هذا.

قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾.

قيل: المراد به من أسلم إسلاما قريبا من الكفر فسلك في الآية مسلك التدلي.

الأول: كافر مصمم مجادل جدالا مجملا متبعا فيه كل شيطان مريد.

والثاني: كافر مقلد مجادل من غير دليل ولا برهان، والثالث: كافر مسلم إسلاما ضعيفا، وهذا يحتمل أن يكون تقسيما مستوفيا أو غير مستوفٍ مثال المستوفي.

قوله تعالى : ﴿ يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ .

ذكر فيها [٥٥/ ٢٦٦] أبو حيان وجوها منها : أن يدعوا حال مفعوله ضمير من يدعوا تقديره ، أي مدعوا وذلك مبتدأ ، وهو فصل وضعف بأن يدعوا لا بقدر مدعوا .

ابن عرفة : بل يصح كما يقول : رأيت زيدا يضربه عمرو أي مضروبا ومنها : أن يدعوا بمعنى يقول : ولمن خبره مبتدأ خبره مقدرا أي الآمر أو الناهي والجملة في موضع محلية ، يدعوا وليس مستأنف لا تدخل له في الحكاية؛ لأن الكفار لا يقولون ذلك على أمنياتهم .

قال : ورد بالكافر لم يعتقد قط أن الأوثان ضرها أكثر من نفعها ، وأجابه ابن عرفة بصحة إرادة المعنى معبرا عنه باسم غير ذلك المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ [سورة الفتح : ١١] ، لأنهم لو يقولوا هذا اللفظ ، ولذلك تقدم لنا أيضا أنه لا يلزم من حلا غيره بصفة اتصافه هو بها ، كقوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ [سورة الحجر : ٦] ، لأنهم وصفوه بكونه منزلا عليه الذكر ، وزاد الطيبي : أنه يصح الوقف على ﴿ يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ ﴾ مبتدأ خبره ﴿ لَبِئْسَ الْمَوْلَى ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ ﴾ .

نقل ابن عرفة : كلام المفسرين ، ثم قال : وكان بعضهم يقول الآية وإن خرجت علي بسبب ، فإنها تتناول عندي من اتصف بمثل ذلك السبب فيدخل تحتها من أصابه آفات في بدنه ، أو ماله ، أو عرضه لأجلها ؛ أي : ﴿ مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ ﴾ فليتب عن ذلك ، ويرضى بحاله و إلا ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ﴾ ، وكان يسمى هذا عطف المقهور بموقف على أمر فيه هلاكه ، وهذا موجود عند سائر الناس ، يقول بعضهم لبعض : إن لم ترض بهذا فاضرب بدماغك الحائط.

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ ﴾ .

قال ابن عرفة : الصواب عندي أن يكون وكثير من الناس مبتدأ ، ويكون في الآية حذف من الأول ما دل عليه الثاني ، ومن الثاني ما دل عليه الأول ، أي وكثير من الناس مثاب ، ﴿ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ ﴾ وعلى هذا يضمحل كلام الزمخشري .

قوله تعالى : ﴿ فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ ﴾ .

وقال ابن عرفة : العناصر الأربعة عندنا التراب ، والماء ، والهواء ، والنار ، والثالث والأول لا خلاف فيهما ولا إشكال أنها جواهر ويقع النظر في النار ، هل هي جواهر أو

أعراض ؟ لأنها إبدال يقوم بنفسها ولا توجد إلا في غيرها ، وانظر قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ أَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ ﴾ [سورة الواقعة : ٧١-٧٢] ، والصحيح أنها جواهر لطيفة ، بدليل اللهب الذي فيها فإنه يعلو جدا .

قوله تعالى : ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾ .

قال ابن عطية : اختلف في سبب نزول الآية .

فقال قيس بن عباد ، وهلال بن يساف : نزلت في حمزة ، وعلي ، وعبيدة ، وابن الحارث رضي الله عنهم وشيبة وعتبة ابني ربيعة ، والوليد بن عتبة في غزوة بدر .

قال ابن عطية : ووقع أن الآية نزلت فيهم في صحيح البخاري .

ابن عرفة : وفي صحيح مسلم وهو آخر حديث روي . . . .[1] .

ابن عرفة : وإنما قال ﴿ يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ ﴾ دونهم لنص الحكماء على أن الأصح إذا جعل في النار نفسها ، قالوا : لأن النار جسم لطيف ، والنحاس جسم كثيف متجمع وآفته وحرارة النار .

فإن قلت : ما فائدة زيادة من في قوله تعالى : ﴿ مِنْ فَوْقِ ﴾ ، وهلا استغنى عنها ؟

فأجاب ابن عرفة : بأنها لابتداء الغاية في أول أمكنة الفوقية ، قال : وكذلك أن الحميم إذا صب فوقهم عن بعد ، فإنه يدركه الهوى فينقص من حرارته ، فإذا صب فوق رءوسهم بالقرب نزل كما هو ، وهذا مشاهد عندنا في المس إذا طبخناه أو صب في الإناء يرده بالمغرفة ترفع بها إلى فوق وتصبه فيبرد بالهواء ومهما علونا بالمغرفة إلى فوق ، كان أشد في تبريده فأفادت زيادة من أنه يصب فوق رءوسهم من أقرب أمكنة الفوقية إليهم حتى لا ينتقص من حرارته شيء .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ .

أكد جزاء المؤمنين بأن ولم يؤكد جزاء الكافرين في قوله تعالى : ﴿ فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ ﴾ .

وقال ابن عرفة : فالجواب : أن حرص الإنسان على دفع ما يؤلمه أشد من حرصه على جلب ما يلائمه ، فاكتفى في التنفير عن العذاب لمجرد الوعد مع ما حصله في

---

(١) بياض في المخطوطة .

النفوس من كراهة ما يؤلمها ، وأكد وعدها بالثواب لحمل مشاق الفساد في الدنيا ، قلت : إنما الجواب عندي بوجهين :

الأول : إن جزاء الكافرين العذاب عدل من الله تعالى ، وجزاء المتقين بالجنة ، فضل من الله تعالى إن شاء فعله ، وإن شاء لم يفعله ، فأكده ليصير واجبا ما جاء به له عن نفسه فقوي رجاء المؤمنين وطمعهم فيه .

الثاني : أتى بعده ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ فجزاؤهم مكرر مؤكد في هذه الآية فاستغنى به عن تأكيده أولا .

قوله تعالى : ﴿ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ .

من عطف الخاص على العام؛ لأنه من سبيل الله .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ .

ابن عرفة : هذا من المشاكلة ؛ لأنه قابل إرادة الإيجاز بذوق بعض العذاب ، والإرادة العزم على الشيء من غير فعله ، والذوق إدراك أوائل الشيء ومبادئه فقط ، فيجوز عن مبادئ السيئات ، وهو العزم عليها بمبادئ العذاب الأليم .

قيل لابن عرفة : هذا مخالف لحديث "من هم بسيئة ولم يعملها لم يكتب شيئا ، أو كتبت له حسنة "، فقال : نعم هذا خاص والحديث عام ، وهذا متواتر والحديث اختصار أفاد وفعله معناه إرادة ذلك مع العزم والتصميم عليه حتى كأنه فعله وأما نفس الألم لا مع العزم والتصميم ، فلا شيء فيه ، فعلى هذا معنى هذه الآية .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ ﴾ .

قال ابن عرفة : المكان هو المحل المحوط بأمرنا ومنهم من يزيد فيه بحيث يشار إليه أنه هناك أو هنا ، فهو على هذا مخالف للخبر ، فالطائر إذا نزل في الأرض هو في مكان ، وإذا كان في الهواء فهو في جنب ولم يكن في مكان ، ويبين أيضا على القول بالجلاء ، والملأ فعلى القول بالملأ ، يكون الطائر في مكان .

قال ابن عطية : والمفعول الأول هو إما محذوف تقديره والناس أو العالمين .

ابن عرفة : أما الناس فنعم وأما العالمين فبعيد؛ لأن الحيوانات غير الإنسان لا ترجع إلى البيت ، وليست مكلفة بالعبادة .

قوله تعالى : ﴿ وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾ .

ولم يعطف السجود بالواو كما عطف ما قبله ؛ فالجواب : أن الركوع يستلزم السجود إذ لا يوجد ركوع إلا ويعقبه سجود بخلاف العكس مكانهما شيء واحد ، فلذلك لم يعطفهما ؛ لأن العطف يقتضي المغايرة .

فإن قلت : وجمع الطائفين والقائمين جمع سلامة ، وجمع الركع السجود جمع تكسير ، فالجواب : أن القيام أول أجزاء الصلاة ، ولا بد فيه النية وجمع السلامة إنما يصدق على العاقل فلا تجمع جمع سلامة ، والركوع والسجود في أثناء الصلاة لا يحتاج فيه أو بتحديد نية لأجل انسحاب حكم النية الأولى عليه ما شبه جمعه غير العاقل الذي لا نية ولا منكر ، قلت : أو يجاب بأن الطائفين والقائمين في الصلاة أقل من الركع السجود ، وأما الطواف فظاهر ؛ لأن الحجاج في الناس أقل من غيرهم ، وأما القيام في الصلاة فلأنه إنما كلف به الصحيح ، وأما المريض لم يكلف به بخلاف السجود والركوع ، فإن العاجز عن القيام يركع ويسجد .

قوله تعالى : ﴿ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾ .

قال ابن عرفة : على هنا للتعليل ، أي لأجل ما رزقهم حسبما قاله ابن مالك .

قوله تعالى : ﴿ وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ﴾ .

والمذهب على أنه يطعم منها من انفرد بأحد الوصفين ، كما يطعم من اجتمع فيه الوصفان ، قال : والجواب بالفرق بين الواحد بالنوع ، والواحد الشخص .

فإن قلت : [...] هذا الحب للحيوان الطائر والناطق فهو صحيح لإمكان اجتماع الأمرين فيه بكون المائي والحيواني باعتبار نوعه ، وأنه منوع للطائر ، وإلى ناطق باعتبار شخصه بالتكليف هنا [٥٥/ ٢٦٧] فإطعام الإنسان باعتبار نوعه المقسم إلى إنسان انفرد بأحدهما .

قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ﴾ .

قال ابن عرفة : أشار بذلك احتراس من جهة أن قوله تعالى : ﴿ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ ، تعظيم له فاحتراس من ذلك ونبه على أنه ينبغي لهم أن يعتقدوا أن الطواف بها لا بذاتها بل لكونها من شعائر الله فتعظيمها تعظيم لله .

قال الزمخشري : ذلك خبر المبتدأ ، أي الأمر والشأن ذلك كما يقرأ البيت جملة من قيامه في بعض المعاني ثم إذا أراد الخوض في معنى آخر قال هذا ، وقد كان كذا .

قال ابن عرفة : [.....] بعد وما ذكره الفارسي في أول إيضاحه من قوله إما على أثر ذلك .

فإن قلت : من الشرطية لا تقتضي الحصول ، فهل عبر عن الموصولة ؟ بمعنى الذي لأنها تقتضي حصول التعظيم ، فالجواب : أن الشرط يدخل على المقدر والمحصول ، والمقدرات الوجود أكثر من الموجودات فهو إشارة إلى أنه مهما قدر الإنسان وجود شيء من حرمات الله تعالى وعظمها ، ففي الممكن أن يقع في الوجود ما هو أعظم منها فينبغي له أن يطلب أعظم الأشياء ، وأرقاها وأفضلها ويحرص على الاتصاف بأكمل الأوصاف في ذلك .

قوله تعالى : ﴿ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾ .

خير فعل لا أفعل من إلا أن يقال : إن المباح خير فيكون أفعل من فقوله ﴿ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الأَنْعَامُ إِلا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ ، يؤخذ منه أن الأشياء على الحصر ، ويؤخذ منه أن مهما شككنا في شاة ، هل هي محللة أو محرمة فإنا نعني على أنها محللة خلاف لمذهب الإمام مالك رحمه الله ، وقد قالوا في كتاب الربا في قوله : الذهب بالذهب ربا إلا ماؤها أنه إذا وقعت صورة شككنا في تحليلها أو تحريمها ، فأنا نحكم بتحريمها، لأنه يستثني القليل من الكثير ، فلا بد أن تكون صورة المستثنى المحللة أقل من المحرمة ، فيكون المشكوك فيه داخلا في قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمُ الأَنْعَامُ ﴾؛ لأنه غير داخل في المتلو علينا ، وهو ما تضمنه قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ﴾ [سورة المائدة : ٣] .

وأجاب ابن عرفة : بأن المراد بالمتلو المحرم باعتبار إفراده ، وأنواعه بالذاتيات ، لا المحرم باعتبار أوصافه لا باعتبار ذاته ، قلنا : أو يدخل في عموم قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ [سورة المائدة : ٣]؛ لأنه يدعي أنه ميتة .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ ﴾ .

قال ابن عرفة : والصواب في تقرير كونه من تشبيه المكر بالمكر ، وأن يقال : شبه الشرك بالله والمشرك مع من خر من السماء فتخطفه الطير ، فالمشكوك كالخار من السماء ، والمشرك شبه بالطير التي تخطف الخار من السماء ، فجعل . . . . . . [1] ونحوها كالطير المتخطفة للخار من السماء ناقلة عضوا عضوا ، فهو تشبيه المجموع بالمجموع أو هذا بهذا وهذا بهذا ، فهو تشبيه المجموع ، قوله :

---

(١) بياض في المخطوطة .

كأن مثار النقع فوق رءوسنا وأسيافنا ليل تـدار كواكبه

ومثله قوله تعالى : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [سورة البقرة : ١٧] ، وفي تشبيه المفرد بالمفرد ، ومنه قوله :

كأن قلوب الطير رطباً ويابسا لدى وكرها العنّاب والحشف البالي

قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ ﴾ .

الخطاب أما لجميع الناس أو المسلمين ، قال القاضي في المفارق يقال : جعل معنى ابتداء ، ومعنى أخذ ، وبمعنى خبير ، وبمعنى خلق ، وبمعنى حكم ، وذكر بعضهم في كتاب الجمل والآحاد من تنبهاته ، وهو بمعنى خبير .

قوله تعالى : ﴿ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ ﴾ .

الزمخشري : عن إبراهيم النخعي : من احتاج إلى ظهرها ركب ، ومن احتاج إلى لبنها شرب .

قال ابن عرفة : أي بعد بلوغها ، وبعد [...] فصيلها .

قوله تعالى : ﴿ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ ﴾ .

قال الزمخشري : وقرأ بعضهم صوافي نحو مثل العرب اعط القوس راميها بسكون الياء .

ابن عرفة : أصله صوافي فانتقلت الفتحة على الياء ، فقال : صوافي ثم حذفت الياء وعوض عنها التنوين لشبهه بغواشي وجواري في الرفع ، فحمل المنصوب على المرفوع تأخيره ، فقال : اعط القوس راميها وهو شاذ من الضرائر الجائزة للشاعر .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا ﴾ .

وخرجت روحها؛ لأنه يكره القطع منها قبل خروج روحها .

قوله تعالى : ﴿ وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ﴾ .

هما صفة فعل ؛ أي السائل والمتعفف .

وقيل : القانع : الفقير ، فيكون بصفة ذات ؛ أي المتصف بالشدة والفقر .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ .

ولم يقل : عن المؤمنين ؛ لأنه إذا دفع على من اتصف بمطلق الإيمان ، فأحرى أن يدافع عمن ثبت له الإيمان الكامل ، وهذا من تقدير العلة على المحكوم على سبيل الحصر ، والتأكيد على انتقال الحكم .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ ﴾ .

جعله الزمخشري : راجعا للكفار .

ابن عطية : للمؤمنين لقولهم : إن السبب في نزولها كون بعض المؤمنين عزم على خيانة الكفار وقتلهم فالكفر على هذا إما كفر النعمة ، وإما أن يراد لا يحب كل خوان ، ولا كل كافر ، فيكون [...] أو يكون تلطفا في العبارة ، فيكون النهي عن الخيانة تسلط على المؤمنين بالإيمان لا بالنص ، لأجل اقترانها بوصف الكفر .

قال ابن عرفة : ونفى المحبة وثبوتها ، إما على طرفي النقيض أو بينهما واسطة ، وهو عدمها مقاومهم لمن قال : لا يحب بمعنى لا حبذا زيد ، فيقتضي الذم فيكون لا يحب في معرض الذم لمن اتصف بهذا .

فإن قلت : هل يؤخذ من الآية رد على من يقول أن كلا أن كان منصوبا لا يقتضي العموم ، وإن كان مرفوعا اقتضاه حسبما قالوا : . . .[1] قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعي علَيَّ ذنبا كله لم أصنع

قلنا : العموم مستفاد من القرينة .

فإن قلت : هلا قيل : لا يجب كل خائن كافر فهو أبلغ ؟ قلنا : الجواب بما أجابوا به ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ [فصلت : ٤٦] .

قوله تعالى : ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ .

قال ابن عرفة : إما على قراءة فتح التاء فظاهر تقدم الإذن ، وإما على قراءة كسرها فيكون الإذن الآن ، وفقا لهم مثل قوله تعالى : ﴿ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [سورة البقرة : ٢] ، أي الصابرين للتقوى ، ولذلك يقاتلون ، أي الذين يقاتلون في المستقبل .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾ .

أي لولا دفاع الله ضرر الكفار وبقتال المسلمين لهم ، إذ ولولا دفاع الله الظلم بشهادة العدول ، إذ ولولا دفاع الله ظلم الظلمات بقول الولاة ، وفيه دليل على أن

---

(١) كلمة غير واضحة بالمخطوطة .

البعض يصدق على النصف؛ لأن البعض الآخر أما مساو له أو أقل منه وعلى كل تقدير فينتج صحة صدقه على النصف ، وقدمت الصوامع لأنها كانت قبل الإسلام خارجيا من النصارى والصائبين ، لأنها حصل لها فمشاركة المسلمين فيها بالصومعة على عبادة المسلمين والنصارى ، ولنا البيع إما لأنها كنائس النصارى فجعلت ذلك محل عبادة اليهود وملتهم أقدم الملل .

قوله تعالى : ﴿ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ﴾ .

يحتمل أن يراد الاسم أو المسمى ، كقوله تعالى : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾ [سورة العلق : ١] ، يحتمل الاسم والذات .

قوله تعالى : ﴿ صَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ ﴾ .

إما على حذف مضاف أي لهدمت صوامع وصلوات ومساجد والهدم مجاز ، أي لفعلت صلوات فيتعارض فيه المجاز والإضمار وفيهما قولان .

قوله تعالى : ﴿ وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ ﴾ .

ومعناه ولينصرن دين من ينصره .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ .

احتراس : أي لا يتوهموا أن الله يحتاج إلى جهادكم الكفار ، بل هو قادر على رفع أذاهم عنكم ، ولمن جرت عادته بترتيب الأسباب على مسبباتها ، قلت : قال ابن عرفة : ما بعده ، قال سيبويه : وقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ﴾ ، المعنى على الانقطاع البين وكأنه قال : هؤلاء مثلوا؛ لأن الظلم قد خرج به حين قالوا ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ ، فهم أخرجوا من ديارهم بغير حق ، أي سبب غير الحق لكن قالوا ﴿ رَبُّنَا اللَّهُ ﴾ ولا يقدر الأفعال؛ لأنه يصير المعنى أخرجوا بغير حق . [٥٥/ ٢٦٨] إلا هؤلاء ، فإنه حق آخر جوابه : وقولهم ربنا ليس حق يخرجون به هكذا يكون صورة الاتصال ، فيكون المعنى جليا ، وكان الشلوبين يجعله متصلا ، ويقول : إنهم أخرجوا بغير حق ، فوجب إخراجهم عند الكفرة ، فالاتصال على هذا بين كان هذا مما يظهر في الموضع ، وراجعت فيه أبا الحسن ابن عصفور : فرده عليَّ بأمرين :

الأول : أنه يكون المعنى أخرجوا ولا حق بوجب إخراجهم إلا قولهم ﴿ رَبُّنَا اللَّهُ ﴾ ، ولم يخرجوا بهذا القدر خاصة ، بل كان هذا جزاء من آخر أخرجوا بها ألا ترى أنهم أخرجوا بقولهم : ﴿ رَبُّنَا ﴾ ولصلوتهم ، وبأمور الشريعة كلها ولأنهم حلفوا عليهم

أن يفتنوهم على دينهم ، فقولك : لم يكن ثم حق فوجب الإخراج إلا هذا باطل ، قلت له لم يكن ثم حق يوجب الإخراج إلا هذا؛ لأنه الأصل الذي أثبتنا عليه ما عداه ، فقولهم ﴿ رَبُّنَا اللَّهُ ﴾ ، مرادف لقوله : لم يخرجوا بحق إلا بالإيمان ، وقيل : إن هذا حق يبطل من وجه آخر وهو أن المعنى عنده اخرجوا أولا ، معنى للإخراج عندهم إلا هذا ومن أين يفهم عندهم ، قلت : المعنى يفهمه .

قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا ﴾ .

قال ابن عرفة : لما تضمن الأمر السابق إهلاك الأمم السالفة في قوله تعالى : ﴿ فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ﴾ ، وبقي أثرهم ضاربا عقبه بذم هؤلاء في عدم اتعاظهم بهم ، ونظرهم النظر الهادي إلى الصواب ، وكان بعضهم يقول : السير في الأرض إما حسي باعتبار سماع أخبارهم فمن أدركهم قطع مغادرها للتفكير والنظر في آثار الكفار المهلكين بسبب تكذيبهم ، أو معنوي باعتبار سماع أخبار أحبارهم ممن أدركهم أو قرأ لهم في الكتب .

قوله تعالى : ﴿ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا ﴾ .

راجح للسير الحسي ﴿ أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾ ، راجح للسير المعنوي ، وهو سماع ذلك ممن أدركهم هذا أن ثبتنا على تفسير السير بالحسي والمعنوي ، وإن لم نبين على هذا فتقول : إنما عطفت هذه بلو دون الواو؛ لأن الواو تقتضي الجمع فيكونوا ذموا على ذم المجموع ، والذم على عدم الاتصاف بكل واحد من ذلك يستلزم الذم على عدم الاتصاف بالمجموع من باب أحرى ، فإذا ذموا على عدم العقل بانفراده ، وعلى عدم الجمع بانفراده فأحرى أن يذموا على عدمها معا ، قال ابن عطية : وفيه دليل على أن العقل في القلب .

فرده بعض الطلبة : بأن النظر مشروط بوجود العقل ، فما يوجب عليه النظر حتى يكون عاقلا ، فكيف نظره شرطا في عقله ، فقال ابن عرفة : العقل التكليفي ، هو الذي يتوقف على وجوده وجوب النظر ، والعقل النافع ، هو الذي يتوقف وجوده على تقدم النظر عليه ، قيل لابن عرفة : ما اختلف الأطباء والفقهاء ، إلا في محل العقل التكليفي ، فقول ابن عطية : إنه في القلب لم يرويه إلا العقل التكليفي ، قال محلها واحد .

قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ﴾ .

إن قلت: لم عطفت هذه بالواو وعطفت، فأين قبلها بالفاء؟ فالجواب: بوجود أحدها للزمخشري قال: لأن الأولى: تقدمها جملة معطوفة بالفاء، وهي قوله تعالى: ﴿ فَأَمْلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عقاب﴾ [سورة الرعد: ٣٢]، تكبر وهذه تقدمتها جملة معطوف بالواو، وهي المشاكلة في كل واحدة منهما، الثاني: قال ابن عرفة: كان بعضهم يقول: إنما عطفت الأولى بالفاء المقتضية للترتيب؛ لأن الجمل السابقة عليها لا يمكن وقوعها بعدها بوجه إذ هي إخبار عن الأمم السالفة، وعطف هذه بالواو؛ لأن الجمل التي قبلها يمكن تقديمها عليها وتأخيرها؛ لأن استعجالهم العذاب يمكن الإخبار عنه قبل الإخبار عن الإملاء، يكون في القرى وبعده فيناسب الإتيان بالواو المقتضية للجمع، ولا تقتضي ترتيب الثالث، قال الفخر: عطفت الأولى بالفاء المقتضية للسبب؛ لأن إهلاك أهل القرى [1] في إهلاك القرى.

قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَخَذْتُهَا ﴾.

المهملة لما بين أول أزمة الإملاء وزمن الهلاك.

قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾.

الحصر سبب السياق، وسياق الانفطار للكفار، فإن قلت: لما قال: ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ ﴾، وقال في الآخرين: ﴿ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾، قلنا: لما ذكر الزمخشري: من أن الآية إنما صيغت بالذات في معرض التخويف للكافرين، فذلك شدد في خطابهم.

قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ ﴾.

قال الزمخشري: أي سابقين إلى المراد فيها وإبطالها من قولك: سابقت فلانا فسبقته، وفي الحديث: " لو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا عليه ".

قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ ﴾.

إن قلت: ما أفاد قوله تعالى: ﴿ مِنْ قَبْلِكَ ﴾؟ فالجواب: إنه أفاد مع قولك من رسول التأكيد في عموم القبلية في الأمم المتقدمة، والرسالة تارة يراد بها مطلق البعث، وهو المعنى الأعم فيها، وتارة يراد بها البعث والتبليغ لغيره، والمراد بها في الآية المعنى الأعم، لقوله تعالى: ﴿ مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ ﴾، ولو أريد المعنى الأخص، للزم استواء الرسول والنبي في المعنى، مع أنهما مختلفان، وإنما عطف النبي على

---

(١) كلمة غير واضحة بالمخطوطة.

الرسول مع أنه لا يستلزم من استلزم الأخص أمر باستلزام الأعم له ، والرسول أخص من النبي فالعطف تأسيس .

قوله تعالى : ﴿ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ﴾ .

النسخ رفع ما قد ثبت ، وهذا لم يثبته قرآن بوجه ، وهذا الذي تكلم به الشيطان وأوهم الكافرين أنه على لسان النبي صلى الله عليه وسلم ، فالمراد ننسخ سببه وما نشاء منه ، وما حصل في اعتقاد فنفعه المؤمنين ، ومن كانت في نفسه ريبة وشك فيزيل ذلك بنزول الآيات البينات الدالات على بطلانه ، وأورد الفخر : أنه إذا ثبت أن الله تعالى قدر الشيطان على فعل مثل هذا ، فيلزم الارتياب في جميع آيات القرآن ، وعدم الوثوق بها ، إذ لعل بعضها من قول الشيطان ، وأجاب : بأنه إذا قدره على ذلك يلهم الرسول إلى استدراك الأمر ، وإبطال ما هو من كلام الشيطان ، كما ألهمه لها .

قال ابن عرفة : هذا فتح باب سوء ، وإنما الجواب : أن القرآن مقطوع بصحته وروده من عند الله عز وجل ، إما ؛ لأنه معجز ودليل الإعجاز يقطع هذا كله ، وإما التواتر والإجماع على أن هذا الذي نحن نقرأوه هو قرآن صحيح ، وارد من عند الله عز وجل ، لقوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [سورة الحجر : ٩] ، قال الفخر : وآية القرآن على ثلاثة أقسام ، فقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا ﴾ [سورة الزمر : ٢٣] ، وقوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ﴾ [سورة هود : ١] ، تقتضي أنه كله محكم ، وقوله تعالى : ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ [سورة آل عمران : ٧] ، يقتضي أن بعضه محكم وبعضه متشابه ، فأجاب ابن عرفة : بان المتشابه في قوله تعالى : ﴿ كِتَابًا مُتَشَابِهًا ﴾ [سورة الزمر:٢٣] ، بمعنى التماثل ، لا بمعنى الاختلاف ، والإحكام في قوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ﴾ [سورة هود : ١] ، يقتضي الإتقان .

قوله تعالى : ﴿ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ ﴾ .

مع أن العلم بوحدانية الله تعالى مرادف للإيمان ، فالجواب : إما أن يراد بالعلم العلم التصويري ، وبالثاني الذي هو الإيمان العلم التصديقي ، وإما بأن يجعل الضمير المحذوف في قوله تعالى : ﴿ فَيُؤْمِنُوا بِهِ ﴾ ، عائد على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وإما على قول ما قال الزمخشري : من أن المراد يعلموا أن تمكين الشيطان من الإلقاء هو الحق من ربك والحكمة ، أن المراد قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [سورة الحج : ٥٤] .

قال ابن عرفة : المستقيم هو أقرب خط بين نقطتين ، وهداية المؤمنين ظاهره ، إن قلنا : إن الإيمان يزيد وينقص ، و إلا فيكون مجازا بمعنى تثبتهم على الإيمان ودوامهم عليه .

قوله تعالى : ﴿ وَلا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ ﴾ .

قال ابن عرفة : المراد هنا بالمرية : الوهم الذي هو أعم من الشك ، لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ [سورة النجم : ٢٨] ، فإن هناك سياق الوهم .

قوله تعالى : ﴿ فَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴾ .

ابن عرفة : إن قلت : قال في الأولى ﴿ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴾ ، وقال في الثانية ﴿ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [سورة العنكبوت : ٢٣] ، فأجاب : بوجوه :

الأول : أنه قصد المبالغة في جهة الكفار ، فلذلك مد جزاؤهم باسم الإشارة مع الفاء واللام في لهم ، إما بمعنى على أو ذلك تهكم بهم

الجواب [٥٦ / ٢٦٩] الثاني أن في الآيات حذف التقابل ، فذكر في الأول الظرف الذي هو محل للجزاء دون ما يقع فيه الجزاء ، وذكر في الثاني الجزاء دون محله والتقدير فالذين آمنوا وعملوا الصالحات فأولئك لهم نعيم كريم في جنات النعيم ، ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ ، في جهنم .

وقوله تعالى : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ ، أما مساو للكفر أو يعادله ، فالمراد بالأول كفرهم بالله تعالى وبالتكذيب كفرهم بالرسالة .

قوله تعالى : ﴿ رِزْقًا حَسَنًا ﴾ .

احتج بها الفخر للمعتزلة : على أن الرزق إنما يطلق على . . . [1] ورده ابن عرفة بقوله : ﴿ حَسَنًا ﴾ فدل على أن هناك رزقا غير حسن ، قال الفخر ، قوله تعالى : ﴿ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ ، دل على غير الله يرزق ويملك ، ولولا كونه قادرا فاعلا لما صح ذلك ، وأجاب : بأنه لا نزاع في كون الغير قادرا ، فإن القدرة مع الداعي فريدة في الفعل بمعنى الاستلزام .

قوله تعالى : ﴿ لَيُدْخِلَنَّهُمْ مُدْخَلا يَرْضَوْنَهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ .

---

(١) كلمة غير واضحة بالمخطوطة .

أي لعليم بمن جاهد وهاجر ، حليم عن معنى من سيئاته فيعفوا عنها ، ولا يعاقبه بها .

قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ﴾ .

قال ابن عرفة : اللفظ أن ذلك فعل مثل أما بعد ونحوها لمباينة هذه الجملة لما قبلها ، وجعلها الفخر متصلة وقرر وجها لمناسبة بينهما ، وقال ابن عطية : سبب نزولها أن بعض المسلمين أمن بعض المشركين في شهر محرم ، وفيه القتال وأرادوا قتالهم فناشدوهم أن لا يقاتلوهم ، ولم يفعلوا فقاتلوهم فنصرهم الله عليهم .

قال ابن عرفة : لفظ الآية مخالف للسبب؛ لأن ظاهرها أن المسلمين هم المبادون بالقتال ، إلا أن يريد بذلك بدايتهم من المناولة والمعاقدة فيكون مجازا فسمي المقاولة عقوبة ثم يعبر عليه بالقتال بالفعل .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ﴾ .

قال الزمخشري : أي عفو عن الجاني على طريق التستر به ، إشارة إلى أن عقوبة المؤمن للكافر على ما جنى عليه جائزة ، لكن العفو راجح ، لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ [سورة الشورى : ٤٠] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ [سورة البقرة : ٢٣٧] ، فقال ابن عرفة : إنما هو بعد القدرة عليه ، وأما قبل القدرة عليه فلا يجوز له العفو عنه بوجه ، فقصر الآية على عفو المسلم على الكافر ، وكان بعضهم يجعلها عامة ، وتقدير وجه المناسبة بأن الإنسان لا يعاقب بالمثل ، إلا إذا تحقق وجه مماثلة العقوبة للحماية ، أما إذا شك في المماثلة ، فإنه ينبغي له أن يعفو ويترك حقه إذ لعله يعاقب أكثر من الخيانة ، وقرر الطيبي : وجه المناسبة كان ذلك في شهر حرام ، فكان الأولى عدم وقوف المسلمين لهم في القتال ، وأن يصفحوا عنهم ويتفرقوا .

قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ .

قال ابن عرفة : هذه لذلك سبب فصل بل يعتقدوا بأن نصرة الله لكم لاتصافه بالوحدانية والقدرة والإرادة ، بدليل إيلاجه الليل في النهار والنهار في الليل .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ .

ابن عرفة : تكلم الزمخشري هنا كلاما موافقا لمذهب أهل السنة ، فقال : سميع بما يقولون بصير بما يفعلون ، مع أن المعتزلة يردون ذلك كله إلى صفة العلم ، وكان

بعضهم يقول : لم يرد في القرآن أن القدرة مقرونة بالعلم ، وكذلك هنا بدليل تعقب الإيلاج الراجع للقدرة بالسمع والبصر .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ اللهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾ .

ابن عرفة : ﴿ الْعَلِيُّ ﴾ باعتبار ذاته ، ﴿ الْكَبِيرُ ﴾ باعتبار صفاته .

قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَحْيَاكُمْ ﴾ .

ابن عرفة : هذا دليل على أن الموت دليل وجودي ، وهو مذهب أهل السنة بخلاف الفلاسفة؛ لأن القدرة لا تتعلق بالعدم ، قال : والإحياء الثاني يتناول الإحياء في القبر للسؤال ، والإحياء للحشر ، قال ابن عطية : أنها أربع مرات سقط منها الموت ، الأول : ورده ابن عرفة : بأنه عدم صرف ، فلا يقال : فيه موت إلا مجازا ، قال : وعطف هذا يحتمل الترقي لأنك إذا رجحت بين إنعامك على شخص أولا ثم ناله الجوع ، ثم أنعمت عليه ثانيا تجد إنعامك عليه أولا أدخل في باب الامتثال وأرجح يحتمل التدلي لقوله تعالى : ﴿ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴾ [سورة قريش : ٤] ، فالإحياء بعد الإقامة نظير الإطعام من الجوع ، وقال : وعادتهم يقولون : إن النحويين عطفوا الفعل المضارع على الماضي ، وجعلوه من جوعا فلا بد أن يكون هذه مجملا تقديرها ثم هو يحيكم ثم هو يجمعكم يعلم من هذا .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَكَفُورٌ ﴾ .

ابن عرفة : قالوا هذا تلطف من ناحية أنه لم يقل : إنكم لكفار مع تقدم الخطاب لهم في الآية وتسديد من ناحية تعريفه الإنسان بعلم الجنس فيعم المخاطبين وغيرهم ، قال : وهذا إن أريد به قيد الإيمان فهو خاص بمن اتصف بذلك ، قيل لابن عرفة : بل المراد به المجموع ويكون علميا لا كلية ، قال ابن هارون : والجملة كقولك كل الأمة معصوم ، مع أن المعصوم بعضهم فأبطله ابن عرفة بأنهم نبهوا على أن الحكم على المجموع لا بد فيه من اعتبار نسبته لكل فرد من أفراده كقولك : كل شي عليم برفع الهمزة العظيمة فمجموعهم يرفعها ، وكل واحد منهم له في ذلك نصيب ، وإذا اعتبرناه هنا لزم الكفر .

قال ابن عرفة : وفي الآية من علم البيان ، وهو خلط المختلف فيه بالمتفق عليه على وجه التسوية بينهما؛ لأن الإحياء الثاني في الدار الآخرة مختلف فيه بيننا وبين الفلاسفة ، وغيرهم .

قوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ ﴾ .

قال ابن عرفة : يؤخذ منها أنه ما خلا زمن من الأزمان من سمع ، وقال الزمخشري : سبب نزولها أن سهل بن ورقاء ، وبشر بن سفيان الخزاعيين ، قالوا للمسلمين : ما لكم تأكلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتله الله .

ابن عرفة : هذا خطابة شريفة حسبما مثلها البيانيون ، يقول القائل في مدح الخمر : إنه ياقوت يسال [.....]، وقال : هذا السبب لا يناسب الآية ، أنه يلزم عليه أن تكون الآية نزلت مقدرة لذلك ، فيكون مقتضاها أن ذلك كان في شرعها جائز ، وفيه زيادة أن ما قتلوه لا يؤكل مع أنهم كانوا يأكلونه .

قوله تعالى : ﴿ فَلا يُنَازِعُنَّكَ فِي الأَمْرِ ﴾ .

قولهم لا أولئك ها هنا .

قوله تعالى : ﴿ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ ﴾ .

الهداية قسمان : إما الإرشاد فيمن بعد أو من قرب ، فأفاد الوصف المستقيم أنه إرشاد بوجود قريب؛ لأن المستقيم هو أقرب من تمام ما أمرنا بقوله لهم وابتداء إخبار من الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ ﴾ .

قال ابن عرفة : هذا الاستفهام على معنى التقرير ، معناه : قد علمت ذلك ، فإن أريد علما ماض فيكون الخطاب للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فخصوصيته أوله ولمن يلحق به من العلماء ، وإن أريد به مطلق العلم فالخطاب لكل واحد ، وإن قلنا : إن السماء كورية يمكن عطف الأرض عليها من باب عطف الخاص على العام ، ويقول في الآية حجة لأهل السنة القائلين بأن علم الله بالجزئيات كعلمه بالكليات خلافا للحكماء .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ ﴾ .

ويحتمل عود اسم الإشارة على قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ بما تعملون ﴾ ، أي علمكم عنده محفوظ في كتاب ، ويحتمل عوده على علمه مما في الأرض وما في السماء .

قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ .

أي علم ذلك عليه يسير أو حكمه بينكم عليه يسير ، فإن قلت : هذا ماض أزلي هلا قيل : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ ﴾ ، فالجواب : أنه عبر

بالمستقبل كقوله ﴿ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ ﴾ [سورة المزمل : ٢٠] ، وهذا إن كنت عالما بذلك ، قال تعالى ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ ﴾ [سورة الأنعام : ٣٣] .

قال الزمخشري : هنا ؛ لأن العالم بالذات لا يتقدم شيء .

قال ابن عرفة : هذا اعتزال؛ لأن مذهبه أن الله تعالى عالم بذاته ، لا يعلم بصير بذاته ، لا يبصر لأنهم ينفون الصفات .

قوله تعالى : ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا ﴾ .

قال ابن عرفة : هذا كالتسلية له صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أي لأنا منهم على معاندتهم لك في الأحكام الشرعية ، وذلك قولهم لم تأكلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتله أحد منهم [٥٦/ ٢٧٠] خالفوا فيما هو أشد من ذلك من الأمور الاعتقادية يعبدوا غير الله ، قال ورد عليهم قولهم بأمرين : ذلك بأنهم لا دليل عليه من جهة السمع ، ولا من جهة العقل فنفى الأول الدليل السمعي ، ثم العقلي ، فهو تأسيس ؛ لأن نفي الدليل السمعي لا يستلزم نفي الدليل العقلي ، قال : وفيه ذم التقليد ، وهو على قسمين :

تارة يكون المقلد ذاكرا له وعاجزا عن التعبير عنه ، وتارة يكون مستشعرا ، فالأول هو الذي يقدر ويصح تقليده ، وهو الذي يقولون فيه : إيمان المقلد جائز وهو في الرتبة الثانية .

قوله تعالى : ﴿ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ ﴾ .

عبر باسم المفعول عن المصدر وهو قليل .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ ﴾ .

الإشارة إتيان للألم الحادث في قولهم عند سماعهم الآية ، وإما للسطوة الصادرة ومنهم للمؤمنين .

قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ ﴾ .

قال الفخر : هذا يفيدهما لمعنى ، والله تعالى هو المتكلم بهذا الكلام ابتداءً ، وأجاب : بأنه إذا كان ما يورد من الوصف معلوما من قبل جاز فيه ويكون ذكره بمنزلة إعادة أمر قد تقدم .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ ﴾ .

قال الفخر هذا الاستدلال إما أن يكون لنفي كون الأوثان خالقه لما له حياة ، أو لنفي كونها مستحقة للتعظيم ، والأول : فاسد ؛ لأنه معلوم بالضرورة ، فأي فائدة في

إقامة الدليل على ذلك ، وأما الثاني : فلأنه لا يلزم من نفي كونها حية أن تكون معظمه ، بأن جهات التعظيم مختلفة .

قال ابن عرفة : لأي شيء لم يقل لم يخلقوا ذرة ، فهو أحقر من الذباب وأصغر ، والذرة هو المعنى الذي يراه الناظر من شقاق الباب من عين الشمس ، وأجيب : بأن المراد بخلق الذرة إيجادها عن عدم ، وهذا لم يدعه أحد بوجه ، وأما خلق الذباب فهو راجع إلى جميع أجزائه عن تفريق ونفخ الروح فيه وخلق الأعراض له ، وهذا قد ادعاه المعتزلة فقالوا : أنهم يخلقون أفعالهم ، وقد كان عيسى عليه السلام ، يحيي الموتى ، فإيجاد الذباب أخف من إيجاد الذرة ، والعجز عنه يستلزم العجز عن إيجاد الذرة من باب أحرى ، ولاسيما إذا قلنا : إن القادر على إيجاد الجزء المكمل يصدق عليه أنه قادر على الجميع ، فالقادر على إيجاد الحياة يصدق عليه أنه خالق للذرات ، لأن فعله حصل كمال الذات .

قوله تعالى : ﴿ مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ .

قال الزمخشري : ما عرفوه حق معرفته .

ابن عرفة : هذا يلزم عليه أن تكون لمعرفة ذاته والإحاطة به ممكنة ، وليس الأمر كذلك مع أن المسألة فيها خلاف .

قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ ﴾ .

هذا من عطف العام على الخاص؛ لأن العبادة أعم ، قال : ويحتمل أن يراد والخصوص ، أي اخضعوا في ركوعكم وسجودكم ، وهي عبارة قاصرة .

قوله تعالى : ﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾ .

عبارة متعدية للغير مع إعطاء الزكاة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

سورة المؤمنين

وقوله تعالى﴿قد أفلح المؤمنون﴾

قال الزمخشري : هو حرف توقع .

قال ابن عرفة : هذه عبارة المتقدمين والمتأخرون ، يقولون إنها حرف تحقيق مع الماضي ولا ينافي ذلك أنها مع المضارع للتوقع ، قال : وتارة يكون التوقع صادقا ، وتارة يكون كاذبا ، وذلك أن القائل : يقوم زيد هو على أربعة أقسام :

تارة باقي حرف التوقع ، والقيام متوقع عند الناس عنه ، لكن لم يقع في الخارج ، وتارة يكون القيام متوقعا عند الناس ، ويقع مدلوله في الخارج ولا يأتي المتكلم بحرف التوقع فهذه ثلاثة أقسام : المتوقع فيها صادق ، وبقى قسم رابع : وهو إتيانه بحرف التوقع حاله كون القيام غير متوقع عند الناس ، ولكنه يقع في المستقبل على حسب ما أخبر به ، فهل هذا توقع صادق ؟ أو مطروق فيه نظر ، واللغو هو الكلام الذي لا فائدة فيه .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ .

قال الإمام الغزالي : الخشوع في الصلاة واجب و إلا جرى تحصيل ما يراه الدين خاصة ، وأما القبول و الثواب فأمر آخر .

ابن عرفة : وهذا على خلاف الأصوليين في هل هي موافقة ؟ ويراه الذمة والجروح من العهدة .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴾ .

وقيل : أي مانعون ، وقيل : أي فآمرون .

ابن عرفة : وتقدم لما خصه أنه يلزم عليه أن يكون المعنى مخصوص كقولك : قصرت المال على الصدقة أي خصصته ، فالمراد : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ فإنهم لا يخصونهم بذلك فيلزم نقيض المطلوب .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾ .

قال ابن عرفة : ترتيب هذه المعطوفات بدني ، والخشوع في الصلاة أمر قلبي ، والقلب أشرف ما في الإنسان ، واللغو من أفعال اللسان ، وهو ترجمان عن القلب ،

فهو ثان عنه الصلاة واللغو عامان بجميع الناس ، والزكاة خاصة ، فكانت ثالثة عنهما ، ولما كانت هذه الثلاثة أمور خاصة ، والنكاح أمر تكميلي ليس بحاجي لاسيما إذا قلنا : إنه من باب الفكاهات لا من باب الأقوات ، فكان حفظ الفروج أمر خارجا عنهما والأمانة خاصة بمن يصلح بها لا بكل الناس ، والمحافظة هو الإيمان بها في أوقاتها ولما كان وجوبها متقدما على تعيين أوقاتها ، ذكرت أولا ثم ذكرت المحافظة عليها في أوقاتها بعد ذلك ، ولما كانت أوقاتها محددة شيئا بعد شيء أتى بالمحافظة عليها بالفعل ، بخلاف الإعراض عن اللغو وفعل الزكاة وحفظ الفروج ورعي العهود والأمانة ، فإن المراد منهم الثبوت على ذلك ، والميراث إما أخذ الشيء بموجب ، وهو الميراث الشرعي ، وبغير موجب ، وهو إرث الفردوس؛ لأنه ليس في مقابلة العمل بل مخص فمحتمل من الله عز وجل ، هل يرجع هذا إلى الحصر أو مبني على تقيد إذا تعقب عملا ؟ هل يعم الجميع أو يرجع إلى الآخر ؟ فهل مجموعهم يرثون الفردوس ، أو كل واحد منهم ؟

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً ﴾ .

عطف الأول بثم ، والثاني بالفاء قيل لبعد ما بين النطفة والعلقة ، وقرب ما بين النطفة والمضغة ، ورد بأن الشارع ساوى بينهما في قوله ، ثم تكون نطفة أربعين ثم علقة أربعين ، وأجيب : بمكان إفساد النطفة بخلاف العلقة .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴾ .

عبر عن الأول مؤكدا بأن واللام ، وأما في الثاني بأن فقط والمتبادر للذهن العكس ، بأن الموت لم ينكره أحد ، والبعث ينكره الكفار ، والحكماء والفلاسفة ، وأجيب : أنه من باب حمل اللفظ على غير ظاهره مثل : جاء شقيق عارض رمحه إن بغى [...] فيهم بدفع فهم بعصيانهم ومخالفتهم لم يعملوا على الموت ، فحالهم كحال [...] ، وما كانت دليل البعث ظاهره صادقا للثابت .

قال ابن عرفة : من هذا لا يتم إلا على مذهب المعتزلة في قاعدة التحسين والتقبيح وجوب الإعادة ، قلت : إما أن يجيب بأنهم دليل البعث الفعلية ظاهره ونحن نقول دليل البعث السمعية علما ظاهره ، فإن قلت : لم عبر عن الموت بالاسم ، وعن البعث بالفعل ، قلنا : لما تقدم من الجواب في التأكيد .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ ﴾ .

دليل على أن السماء بسيطة ، إذ لو كانت كورية لما كانت فوقنا . . . [١] وأجيب : بأن الجزء السامت فكل شخص هو فوقه ، والجزء السامت [...] هو تحته وفوق الشخص آخر ، والسماء [.....]، وفوقنا وهي تحت ، وقوله تعالى : ﴿ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ ﴾ ، دليل على أن الجسم والعرض لا يبقى زمانين ، وهو قول ثالث ، قيل : إنما هما مبقيان ، وقيل : يبقى الحسم دون العرض ، ولا شك أن خلق السماء متقدم علينا ، ولا كونها فوقنا إلا بعد وجودنا ، فقوله تعالى : ﴿ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ ﴾ ، دليل على أنها في كل زمن مجزومة مخلوقة .

قوله تعالى : ﴿ طَرَائِقَ ﴾ .

طرق بينها للملائكة .

قال ابن عرفة : هذا دليل على أنها ليست ملتصقة إلا أن يقال : الطرق فوق أعلاها بينها وإنها متلاصقة ، وفيها خلاف ، قيل : إنها سبع ، وقيل : تسع على الجملة ، وعلى التفصيل أربع وعشرون ، حكوا ذلك في كتب الهيئة وأشار إليه البيضاوي .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ ﴾ .

قال ابن عرفة : فيه دليل على تعلق القدرة بالعدم الإضافي ، وكذلك ما في الحديث [٥٦/ ٢٧١] " فإن قدر الله علي ليعذبني " .

قوله تعالى : ﴿ فَأَنْشَأْنَا لَكُمْ بِهِ جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ ﴾ .

قال ابن عرفة : الإنشاء هو ابتداء الشيء على أكمل وجه ، والضمير في به عائد على الماء ، هل الماء هو الأصل في النبات والتراب وهما معا ؟ قال : والظاهر أن الماء مكمل للإنبات إذ التراب وحده لا ينبت فهو الجزء المكمل فلذلك نسب إليه الإنشاء .

قوله تعالى : ﴿ لَكُمْ فِيهَا فَوَاكِهُ كَثِيرَةٌ ﴾ .

قال ابن عرفة : كان بعضهم يقول الكثرة إما راجعة لآحاد الفاكهة أو لأصنافها ؛ لأن العنب أصناف ، والتمر أصناف ، وكل صنف من ماله آحاد منعقدة ، وكل نوع لا يشبه الآخر ، قال : واشتملت هذه الآية على العلل الأربعة ، وهي المادة ، والفعل ، والغاية ، والصورة بالماء ، هو العلة المادية التي استمد منها النبات ، والأقل هو العلة الغائية ، والمنفكة هو الصورة باعتبار صور الفاكهة وأنواعها ، والفاعل راجع لقوله تعالى : ﴿ فَأَنْشَأْنَا ﴾؛ لأن الفاعل معالي وكثر بالنقلة عن الأول؛ لأن غالب التمر والزيت

---

(١) كلمة غير واضحة بالمخطوطة .

إنما هو الفعلة لا القوت، لقوله تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾، أن ينقل من طور سيناء إشارة إلى أن الزيتون من الشام ثم نقل منه إلى سائر البلاد.

قوله تعالى: ﴿وَصِبْغٍ لِلآكِلِينَ﴾.

الصبغ قال الزمخشري: هو غمس الأيدي في زيتها للأكل به.

قوله تعالى: ﴿نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا﴾.

أعاد الضمير على بعض الجمع، وهو المؤنث منها.

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لأَنْزَلَ مَلائِكَةً﴾.

قال ابن عرفة: هذا تناقض منهم؛ لأنه أول رسول بعث، فلم يتقدم قبله رسول، فلم يعلموا الملائكة إلا من قوله وهم قد كذبوه، قيل له: قد قيل: إن آدم أرسل إلى بنيه فلعلهم علموا بالسماع منه، وخلق الله لهم علما ضروريا أو خاطبوه على تقدير صحة قوله.

قوله تعالى: ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الأَوَّلِينَ﴾.

مفهومة أنهم لو سمعوا ذلك لقتلوه فيؤخذ منه أن خبر التواتر تقييد العلم، وقوله تعالى قبل هذا ﴿فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾.

قال ابن عرفة: هذه مثالية لا معدولة؛ لأن موضعها غير موجود بوجه؛ لأن وجود غير الله محال بل الموضع موجود تقديره: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾، فالموضع هو أنتم فهي معدولة وليس موضعها الله غيره.

قوله تعالى: ﴿فَتَرَبَّصُوا بِهِ حَتَّى حِينٍ﴾.

قال ابن عرفة: هو انتظار لأمر مؤلم.

قوله تعالى: ﴿فَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَجَّانَا مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾.

قال ابن عرفة: الألف واللام للجنس، قيل لابن عرفة: حكى الشيخ النواوي رحمه الله تعالى في الأذكار أن الحافظ أبا عمرو بن الصلاح، سئل عمن حلف أنه يحمد بجميع محامده، فأجاب: بأنه ليس بقوله الحمد لله، وإنما يريد بقوله: " الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه، ويقول: الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه، ويقول: الحمد لله حمداً توافى نعمه وتجافى مزيده ونقله حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله تعالى : ﴿ وَلا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ ﴾ .

إن قلت : قد خاطبه بقوله : ﴿ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾ [سورة هود : ٤٥] ، قلنا : سأله عن سبب نزوله ، ولم يطلب منه رفع العذاب ، وإنما سأله ليعرف موجب قدرته؛ لأنه كان وعده تنجية أهله وهو يعتقد أنه منهم وعطف : قال الأولى بالفاء ، لأنها في قضية نوح عليه السلام ، وهو أول من بعث فناسب مبادرة قومه بالتكذيب لعقب الرسالة؛ لأنه لم يتقدم له نظر في ذلك ، فجاءهم بأمر غير معهود لهم ، وأما الثاني فهي قضية هود وصالح ، وقد تقدم قبله إرسال نوح عليه السلام بزمان متطاول وغيره ، فعطفه بالواو التي تقتضي الترتيب والتعقيب ولا تنفيهما ، فيحتمل أنهم قالوا ذلك عقب إرساله أو بعده بزمان طويل ، إن قلت : لم قال أولا ﴿ فَقَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ ﴾ ، وقال تعالى ثانيا ﴿ فَقَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ ﴾ ، قلنا : الجواب كالجواب المتقدم ، فإن القضية الأولى من قوم لم يعهدوا الرسالة فالكفر فيهم متصل ثابت فبدأ به تنبيها على أنه حاصل لهم على هذه المقالة ، وأما الثانية فابتدأ فيها بالقوم إشارة إلى أن كفرهم غير عام فيهم ، وأن القائل بعض القوم لا كلهم ، ويحتمل أن يجاب بأنه قدم القول وهنا العطف على وصفهم بالكفر غيره من الصفات .

قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلا مُبَارَكًا ﴾ .

عطف على جواب الشرط فظاهره أنه يقول : تعقب الاستواء على الفلك مع أنه إنما يقول ذلك حين تركه في الفلك في الأرض ، إما أن يكون اكتفى بدلالة القرائن على ذلك أو يكون أمر أن يدعوا بذلك حين الاستواء لينزل إلى الأرض مطمئنا ، أو المراد أنزل على الذي أنا فيه فيكون دعاء بأن ينزل السفينة في محل يصلح لها خشية أن ينزل في محل يفسدها فيصادف حينئذ بكسرها .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ ﴾ .

الكلام فيه كالكلام في ﴿ تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ [سورة المؤمنون : ١٤] .

قوله تعالى : ﴿ فَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ .

ولم يقل فقولوا الحمد لله ، وإنما أفرده بالخطاب؛ لأنه هو المقصد الأمر بالذات ومنزل إما اسم مصدر أو اسم مكان .

قال ابن عرفة : والصواب أنه اسم مكان ؛ لأن المصدر معنى من المعاني ، والمعاني تجمل ولا تثبت بخلاف المكان .

قوله تعالى : ﴿ فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولا ﴾ .

قال الزمخشري : حق أرسل أن يتعدى إلى [.....] ، ولكن الأمة والفرقة جعلت موضعها للإرسال ، قال الطيبي : كقوله تعالى : ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾ [سورة الأحقاف : ١٥] ، والأصل أن يقال : وأصلح لي ذريتي .

ابن عرفة : فتارة يجعل متعلق الفعل محلا له ، وتارة يجعله مطرقا .

قوله تعالى : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ ﴾ .

قال ابن عطية : الاستفهام يعني التوقيف على جهة الاستبعاد والاستهزاء .

قال ابن عرفة : الاستبعاد في الممكن الرجوع ، والاستهزاء في المستحيل الوقوع ، فإن استبعدوا وقوعه على سبيل التقرير والإنكار ، وأن نفوا الإعادة وجعلوا وقوعها محالا ، فهو استهزاء إما بالرسول الذي وعد بذلك ، أو بالمخاطبين الموعودين به ، قال : والتوقيف إما بنفي المقتضى له أن يوجد المانع له منه فهم أنكروا عليهم واحتجوا بنفي المقتضي ، بقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ ﴾ ، من وجهين :

الأول : المثلية تمنع من اتباعكم له أو لا يتبع الإنسان إلا من هو أعلى منه .

الثاني : أن المثلية تقتضي التساوي فاتباعهم له ترجيح ، إذ ليس اتباعهم له بأولى من اتباعه لهم ، وأما وجود المانع فباعتبار أنه آتاهم بالمحال مانع من قبول قوله : هذا عندهم دليل على بطلان قوله : فكيف يتبعونه على بطلان ما جاء به .

قوله تعالى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ .

قال ابن عرفة : كيف الجمع بين هذه وهي من أوعد وبين قوله تعالى : في أول الآية ﴿ أَيَعِدُكُمْ ﴾ ، وهو من وعد ، فأجاب : بأن الأول راجع إليهم في الحال والوجود ، فلذلك قرنه بالوعد ، والثاني : راجع لحالتهم بعد الموت والعدم ، فناسب اقترانه بالوعيد .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ هِيَ إِلا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾ .

الضمير عائد على مطلق الحياة ، وفسرها بحياة مخصوصة .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قُرُونًا آخَرِينَ ﴾ .

الإنشاء أخص من الابتداء ، والقرن إما القطعة من الزمان أو الجماعة المجتمعون في وقت ما ، فإن أريد الأول : كان على حذف مضاف ، أي أهل قرون ، والوصف بآخرين تأكيدا ، وكان بعض الطلبة يجعله تأسيسا ويرده بأنك إذا قلت : رأيت رجلا

عالما ، وآخر أنك تريد رجلا آخر مشاركا له في العلم ، بخلاف قولك رأيت رجلا عالما وزيدا ، فأفاد الوصف بآخر لمشاركتهم لهم في الظلم ، قال : وكان بعض الطلبة يرد بهذه الآية على ابن الخطيب في احتجاجه في المعالم على أن الواو لا تفيد الترتيب بقول القائل : جاء زيد وعمرو بهذه ، وجاء زيد وعمرو قبله ، أو لو أفاد الترتيب بقول القائل : لكان الأول تكرارا ، والثاني : تناقض فقد أتت هنا لفظة تجد مع أن ثم للترتيب والمهلة ، فلم يبق إلا توكيدا ، قال : وتقدم الجواب بأن مهلة في ثم على قسمين حسية ومعنوية ، فأفاد بعد احتمال إرادة المهلة المعنوية ، أو يجاب بقول من دعم أن ثم كالواو فأفادت من بعد رفع إرادة ذلك الاحتمال ، أو يجاب بأن من لا ولا رسم [٥٦/ ٢٧٢] أزمنة البعدية ، فأفادت طول المهلة لا قصرها ، قال : ومن أريد بها أول أزمنة البعدية فتكون المهلة طويلة ، لأنها عبارة عما بين أول من هلك منهم ، وأكثرهم هلاكا ، وإن كان أريد بها آخر أزمنة البعدية فالمهلة قصيرة بينها وبين آخر القرون .

قوله تعالى : ﴿ مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ ﴾ .

إن قلت : هلا قيل وما يستأخرون .

قال ابن عرفة : تقدم لنا الجواب من وجهين :

الأول : مراعاة رءوس الآي ، الثاني : لو قيل وما يستأخرون ، لأفاد أن مجموع الأمة لا يستأخرون عن آجالهم ، وما يلزم منه أن لا يتأخر بعضهم ، فعدل عنه إلى هذا التقييد ، أن كل واحد منهم لا يتأخر عن أجله فيكون كليا [...] مع أن التقدم على الأجل مكروه للنفوس ، والتأخر عنه محبوب لها من كل أحد؛ لأن كل أحد يكره الموت ، فلذلك جمعهم ؛ لأن كل أحد يحب أن يتأخر عن أجله ، فقيل لابن عرفة : قد قالت المعتزلة : إن المقتول له أجلان .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَى وَأَخَاهُ هَارُونَ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ ﴾ .

قال ابن عرفة : يؤخذ من الآية صحة صدور المعجزة على غير يدي من تجرأ بها ، إنما الآية إنما تجرأ بها موسى ، وقد صدرت على يدي موسى ويدي هارون ، فإما أن يكون هارون شريكا له فيؤخذ منه جواز صدور المعجزة على يدي شخصين مشتركين فيها ، أو نقول أنها صدرت على يدي موسى دلالة على صدقه في جميع ما جاء به موسى ، أن أخاه هارون نبي ، فتكون نبوة هارون ثبتت بقول موسى أنه نبي ، مع ثبوت صدقه في مقالته ، ونبوة موسى ثبتت بالمعجزة ورسالته ثبتت بالمعجزة ، قال ابن عطية : والآية هي اليد والعصا ، وسائر آياته ، كالبحر ، والمرسلات الست .

قال ابن عرفة : إنما هي خمس ، وهي ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ ﴾ [سورة الأعراف : ١٣٣] ، والسادس الرجز ، لقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُمْ بَالِغُوهُ ﴾ [سورة الأعراف : ١٣٥] .

قوله تعالى : ﴿ وَآوَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ﴾ .

قال الزمخشري : هي بيت أرض المقدس ، وهي كبد الأرض ، وأقرب الأرض إلى السماء ثمانية عشر ميلا ، فينقص بعدها من السماء عن بعد غيرها منها ثمانية عشر ميلا .

قوله تعالى قبل هذا ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَى وَأَخَاهُ هَارُونَ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ ﴾ .

قال ابن عرفة : هذا على ما فسروه من عطف الصفات لا من عطف الموضوعات ، وكأنه يقول : وأرسلنا موسى بمعجزات وبسلطان مبين للاحتجاج بها والتحدي بها .

قوله تعالى : ﴿ يَاأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ ﴾ .

قال المفسرون : الخطاب هذا إما لعيسى وحده أو لمحمد صلى الله عليهما وعلى آله وسلم وحده ، ويكون من خطاب الواحد خطاب الجماعة اعتبارا باختلاف الآية كقوله :

فقلت : اجعلني هدى الفراقد كلها ... يمينا ومهوى النجم من عن شمالك

وكما قال الفخر : إن تتوبا إلى الله ، فقد صغت قلوبكما ، أو يكون من قبيل الجمع عن تفريق ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ ﴾ [سورة المائدة : ١٨] ، أي قال : كل فريق منهم ذلك .

قال ابن عرفة : وهذا كله على القول بمنع خطاب المعدوم ، وأما الزمخشري فهو مذهبه ، وأجابنا ابن عطية بكلامه بناء على أن هذا القول ، وأما على القول بجوازه فيهم أن يراد بيانها جميعها ، قيل له : القول بجواز خطاب المعدوم ، إنما هو على تقرير وجوده مستوف فيه شرائط تكليفه ، والرسل هنا حين نزول الآية قد مضوا وانقرضوا ، وليسوا مقدرين الموجود إذ زمن تطبيقهم قد مضى وعودهم بمحال ، وقال : كلام الله قديم أزلي سابق على وجود جميعهم ، وهذا أيضا حكاية عما كلف به كل واحد منهم ، أن للأكل الطيب تأثيرا في العمل الصالح .

قوله تعالى : ﴿ إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ .

وعد ووعيد ولفظ الرسل غير مقصود هنا ، بل المراد المرسلون والأنبياء أتباعهم .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ ﴾ .

إن قلت : الخشية الخوف ، والإشفاق الخوف ، فكيف هم خائفون من الخوف ؟ قلنا : الإشفاق وقوع متعلق الخوف فهم خائفون من وقوع العذاب بهم خائفون ، وذكر ابن عطية : إن من البيان الجنس ، والصواب أنها للسبب ، ويؤخذ منه جواز أن يقال : سبحان من تواضع كل شيء لعظمته ، وتقدم نحوه في سورة الأنبياء في قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴾[1] [سورة الأنبياء : ٢٨] ، فإن التواضع للعظمة من حيث كونها صفة لله بالتواضع ، إنما هو للذات فكذلك الخوف ، وما وجه من منع أن يقال : سبحان من تواضع كل شيء لعظمته إلا أنه فهم اللام التعدية لا للسبب ، وإن جعلناها للسبب زال الإشكال ، ويكون التواضع للذات لأجل العظمة ، قال : سلك في الآية مسلك الترقي بالانتقال من حالة الوقف والتردد ، وهي حالة العمل بالفروع ، وبقى قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ ﴾ ، فالأول هو زمن النظر لهم فهم مشفقون خائفون من عدم العثور على الوجه الذي منه يدل الدليل على وجود الصانع ، وكذلك اختلف الأصوليون في أول الواجبات ، فقيل : النظر ، وقيل : القصد إلى النظر ، وقال أبو هاشم [...] .

قال ابن عرفة : وأكد الثلاثة الأول : بضمير الجمع ، لأنها لبيان الأصول المستلزم للسلامة من صغير الكفر المقطوع لتعذيب صاحبها ، والرابع : إيمانه بالفروع المستلزم للسلامة من صفة العصيان التي تحتاجها في المشيئة غير مقطوع بتعذيبه ، فلذلك لم يقل ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا ﴾ ، أو ﴿ وَلا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلا وُسْعَهَا ﴾ ، احتراس لقوله تعالى : ﴿ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ ﴾ ، خشية أن يتوهم مسابقتهم إلى فعل ما لا يطاق ، ويؤخذ منه جواز تكليف ما لا يطاق ، وعدم وقوعه ، قال الفخر : والتكليف إنما يقع بدون الوسع لا بالوسع بقوله تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [سورة الحج : ٧٨] .

قال ابن عرفة : التكليف بالتعذر ساقط ، والتكليف بالمقصر واقع بوقوف الواحد للعشرة ، وقد ورد التكليف به وكوقوف المائة للألف يعني للجهاد .

قوله تعالى : ﴿ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هَذَا ﴾ .

---

(١) وردت في المخطوطة : ﴿ وهم من خشية ربهم مشفقون ﴾ ، ووردت في المصحف ﴿ وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴾ وقد أثبتنا ما في المصحف .

قال ابن عرفة : يحتمل أن يكون إضراب إبطال؛ لأن قبلها ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ ﴾ ، فهو إبطال لمفهوم هذا، لأن مفهومه [.....] إتباع المخاطبين وموافقتهم على ما جاء به وإلزامهم حكمه ، إذا نظروا النظر الصحيح السديد ، وتأملوا فيه فأبطل هذا الملازم لكونهم عقلوا ، ولم ينظروا فخالفوا حكمه وكذبوه ، ويحتمل أن يكون إضراب انتقال من حكم إلى حكم ، لقوله تعالى : ﴿ أَعْمَالٌ مِنْ دُونِ ذَٰلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ ﴾ ، أي أعمال قبيحة ، فإن قلت : ما أفاد قوله تعالى : ﴿ لَهَا عَامِلُونَ ﴾ ، قلنا : أفاد نفي احتمال كونهم مأموزون بها أو تسببوا في فعل غيرهم لها فنسب إليهم ، فما أن فاعل السبب فاعل المسبب ، فنفى هذا الاحتمال بأنهم عاملون لها حقيقة .

قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِمْ بِالْعَذَابِ ﴾ .

قال ابن عطية : حتى حرف ابتداء لا يجر [...] الأولى والثانية : التي هي جواب بمعنى زمن أن يكون حتى غاية لعاملون .

قال ابن عرفة : انظر كيف يمنعان ذلك ، قيل له : ؛ لأن عملهم سابق على أخذهم بالعذاب ، وليس مقارنا له بوجه حتى يقتضي دخول ما بعدها فيما قبلها ﴿ لَهَا عَامِلُونَ ﴾ ، حين وقت أخذ مترفيهم بالعذاب .

قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ ﴾ .

ومنهم على عدم تدبير مطلق القول ، فيستلزم زمهم على عدم تدبير قول الرسول من باب أجر الصدقة وعلى منزلته .

قوله تعالى : ﴿ أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ ﴾ .

إضافة إليهم .

قال الزمخشري : لمعرفتهم به وكونه نشأ فيهم ، وربا بينهم ، ورده ابن عرفة : بأنه يلزم عليه أن لا يكون رسولهم إلا من عرفوه ، قال : وإنما إضافة لما عليه لهم؛ لأنه من جنس البشر ، وليس بطائر ، ولا ملك .

قوله تعالى : ﴿ أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ ﴾ .

قال ابن عرفة : وجه مناسبتها لما قبلها أنهم ذموا على إنكارهم رسالته ، مع قيام الدليل المقتضي لصحتها سمعا ، وعقلا ، وقع نفي المانع منها [٥٦/ ٢٧٣] أما الاضطرار ، فقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ ﴾ ، وأما الاختياري فبقوله تعالى : ﴿ أَمْ تَسْأَلُهُمْ ﴾ ، هو جامع أن الكهان والسحرة كانوا يأخذون منهم

الرشوة على الإخبار بالمغيبات التي تقرها الجن في أذنهم وقر الدجاجة ، فيكذبون عليها مائة كذبة ، كما في الحديث .

قوله تعالى : ﴿ فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ ﴾ .

أخذ منه الطلبة جواز أخذ الأجرة على إقراء الحديث ، وترويته وتعليم العلم ، لأن ظاهر الآية مرجوحية ذلك لا تحريمه فدل على أنه جائز ، وأن كان مرجوحا ، وقرأ حمزة والكسائي : ﴿ أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَير ﴾ ، وقرأ ابن عباس : ﴿ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَير ﴾ ، وقرأ الباقون ﴿ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ ﴾ ، قال الشاطبي في سورة الكهف : وخرجك بها والمؤمنين ، وقوله : خراجا معا والعكس فخرجا له ملأ فأختصر اختصارا حسنا ، وقال في الشعراء : وفي خراجا معا الريح خلفهم ، وكلهم فخراج بالثبوت قرأ ، وليس المراد أن الجميع اتفقوا على قرأتها بالألف ، وإنما مراده أن الجميع اتفقوا على أن من قرأها بالألف يكتبها ألفا ثابتة لا ألفا محذوفة ، وهي في الخط ثابتة كسائر الألقاب المحذوفة في الخط .

قوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ ﴾ .

الاستكانة : الخضوع والتذلل ، وأورد الزمخشري سؤالا قال : لأي شيء أتى الأول ماضيا ، وبالثانية مضارعا ، وهلا كانا ماضيين ، أو مضارعين ، فيقال : فما استكانوا وما تضرعوا ، وفما يستكانون وما يتضرعون ، وأجاب : بأنه نفى في الأول الاستكانة باعتبار الحصول ، وفي الثانية نفى الخضوع باعتبار القابلية له في المستقبل ، فإن قلت : هلا قيل : فما تضرعوا لربهم وما يستكينون ، فلم خصصت الاستكانة بالماضي ؟ فالجواب : أن الاستكانة أخص من سبب التضرع؛ لأن الخشوع يحصل بمجرد . . . [1] العذاب ، والتضرع إنما هو يرد به العذاب الشديد ، فالتضرع أخص ، فإن قلت : نفي الأخص يستلزم نفي الأعم ، قلت : نفي الأخص هنا يستلزم ذلك باعتبار سببه ، فإن انتفى سبب الذي . . . [2] سمعي ، فإن قلت : ما معنى الغاية في قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ ، فيلزم عليه إذا فتح عليهم العذاب الشديد تضرعوا ، قلنا : نعم وكذلك هو لكن لا يفيدهم التضرع .

---

(١) طمس في المخطوطة .

(٢) طمس في المخطوطة .

وقال ابن عرفة : إنما ألقينا مفهوم قوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ ﴾؛ لأن نفي الاستكانة والتضرع يقتضي اتصافهم بالتكبر والتعنت ، وعدم . . . . [1] ، فإذا أنزل بهم العذاب الشديد لنفي عنهم ذلك التكبر والتجبر ، واتصفوا بالذلة حيث لا ينفعهم ذلك .

قال الزمخشري : وأخذهم بالسنين حتى أكلوا العلهز .

ابن عرفة : هو الدم المخلط بالشعر ، وقيل : إنه كبير .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ ﴾ .

ابن عرفة : الإنشاء أخص من الإيجاد أن يكون تقدير بإيجاد بعض الأجزاء وكملها هو ، فإن قلت : لم أفرد السمع ؟ قلت : أجاب الزمخشري : بأنه إما مصدر أو اسم يختص .

ابن عرفة : وعادتهم يجيبون : بأنه أفرده ؛ لأنه مفرد ، ومتعلقاته متعددة ، والبصر متعدد بتعدد متعلقاته ، فكل جهة لها إبصار خاص بها بخلاف السمع ، فإنه سمع واحد يسمع به من كل جهة ، وليس المراد الخارجة وهي الأذن ، فالمراد بالسمع السماع لا الحاسة ، بدليل قوله في المدونة فيمن ضرب رجلا بآلة حادة فأذهب سمعه ، أن عليه الدية ، مع أن أذنه لم تزل أذنه باقية ؟ والعطف هنا ترق؛ لأن عدم الرؤية أشد من الصمم ، قيل له : قد كان يعقوب وشعيب عليهما السلام : لا يبصران ، ولم يكن أحد من الأنبياء عليهم السلام أصم بوجه ، فقال : العمى طارئا عليهما وليس ابتدائيا بوجه ، والمراد بالأفئدة هنا العقل؛ لأن الآية خرجت مخرج الامتنان بهذه النعم ، ولا يكون الامتنان إلا بالعقل ، لا بمجرد الفؤاد .

قوله تعالى : ﴿ قَلِيلا مَا تَشْكُرُونَ ﴾ .

قال ابن عرفة : كانت الطلبة يقولون : يحتمل أن يزيد القدر المتحرى من الشكر هو قليل ، ويحتمل أن يرد الشكر الأعم ، فعلى الأول : من صدق النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ولم يفعل الطاعات هو شاكر قليلا ، وعلى الثاني : من وحد الله ولم يصدق بالنبي صلى الله عليه وسلم ، هو شاكر مطلق شكر .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي ذَرَأَكُمْ فِي الأَرْضِ ﴾ .

---

(١) طمس في المخطوطة .

قال ابن عرفة : يحتمل أن يريد ﴿ ذَرَأَكُمْ فِي الأَرْضِ ﴾ . . . . [١] ابن عرفة : بل المراد أفردكم فيها لئلا يلزم عليه التكرار ، أي أقركم فيها بلا تناسل .

قوله تعالى : ﴿ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ .

تقديم المجرور إما للحصر أو لرءوس الآي أو للنشر .

فقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ ، في إسناد الإحياء والإماتة إلى الله تعالى ، رد على الحكماء القائلين بالطبع والطبيعة ، وفيه دليل على أن الموت أمر وجودي ، لخروجها مخرج الامتنان ، والامتنان إنما يقع بالموجود لا بالقدم ، أو ؛ لأن الموت تفريق الأعضاء ، والتفريق أمر وجودي .

قوله تعالى : ﴿ وَلَهُ اخْتِلافُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ .

وانتقل من ذات الامتنان إلى الاستدلال بأمر خارجي عنه ، وهو العالم العلوي .

قوله تعالى : ﴿ بَلْ قَالُوا ﴾ إضراب إبطال؛ لأن نتيجة ما تقدم الاعتبار والإنابة والخضوع ، فأضرب عن ذلك ، والإضراب عنه يستلزم فعل نقيضه ، بل بمعني مسكون عنه محتملا لفعل النقيض ولعدم فعله ، فقال : لم تفعلوه بل فعلوا نقيضه ، والمثلية تقدم في الأصول هل هي بديهية أو نظيرية ؟ والخلاف هل هي عملية ، أو إضافية .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِمَنِ الأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا ﴾ .

قال ابن عرفة : حذف المقول له ، إما لكونه معلوما من السياق ، أو لدلالة حال سيقولون عليه ، قال : والآية دالة على وجود الله ووحدانيته ، قال : ويستفاد منها أمران :

أحدهما : تقرير النعمة لنصب هذه المذكورات دليلا على وجود مالكها ووحدانيته .

الثاني : نفي القدر عمن خالف وجحد ، قال : وخصص الأول بالتذكير؛ لأن الإنسان في أول أحواله يتذكر الدليل ليعلم ماذا تقرر عنده ، فإذا تقرر عنده العلم حصلت له التقوى ، فالقدرة ناشئة عن التذكر فهي في ثاني رتبة ، وبدأ أولا بالأمر الحسي القريب ، الوجود منهم ثم بالحسي العلوي الأعظم خلقه ، فالمعنوي في قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ، فقرن الأول بالعلم ، وحذفها من الثانية

....

(١) بياض في المخطوطة .

لبعدها عن الأول ، ويؤخذ من الآية أن العلوم تذكيرية ، وهو مذهب الفلاسفة ، ومذهب الجمهور أنها إنشائية لا تذكيرية .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ ﴾ .

قال ابن عرفة : الآية حجة المقول بإمكان معرفة حقيقة ذات الله عز وجل ، والقول بالعلم بها وهما مبطلان ، ذكر الخلاف فيهما ابن التلمساني شارح المعالم فأما إمكان معرفة ذات الله تعالى ، فقال الفلاسفة والحكماء : أنه محال ، ومذهب الجمهور جوازه ، وأما وقوع ذلك في مذهب الفخر وجماعة : أنه واقع ، ومذهب القاضي أبي بكر ، والأشعري ، وجماعة : الوقف ، والوقف ما وقف حياة ، أو وقف استرشاد ، والسؤال بمن إنما يكون على الحقيقة ، والأفلاك من حيث الجملة ، اختلف فيها فقيل : سبعة ، وقيل : ثمانية ، وقيل : تسعة ، وقيل : عشرة ، ومن حيث التفصيل اتفقوا أنها أربعة وعشرون فلك .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ .

قال الشهرستاني ، والغزالي : الفلك عبارة عما وجد في الخارج ، مما هو مشاهد الموجود ، والملكوت : عبارة عما وجدوه ، مما لم تشاهده ، ولم يوجد .

وقال ابن عرفة : الملك أعم فيطلق على ما قدر وجوده سواء وجد ، ولم يوجد ، والملكوت : عبارة عما وجد في الخارج ، فظاهر الآية أن المستحيل لا يصدق عليه شيء .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ يُجِيرُ وَلا يُجَارُ عَلَيْهِ ﴾ .

أي هو يمنع غيره ولا يمانع فيما يفعل ، يقال : أجرت فلانا من فلان أي منعته منه ، وهذه الجملة إما في موضع الحال ، أو معطوفة ، أي ومن يجير ، ولأن بعضهم يرجح العطف؛ لأنه يقتضي تعديد هذه الأدلة ، وتقدر الدليل أولى من إيراده .

قوله تعالى : ﴿ مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ ﴾ .

يعني اتخاذ الولد أعم من نفي الولد ، فيدل باللزوم عن نفي الولد ؛ لأن نفي [٥٦/ ٢٧٤] الأعم يستلزم نفي الأخص ، وما ينفي الحال ، والمراد به ما وقع ودام ، والقرينة هنا تدل على عموم النفي في كل الأزمنة .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ﴾ .

وقال ابن عرفة : عدل عن الاستدلال عن عدم اتخاذ الولد ، إذ دليله ظاهر على استدل على وحدانية الله تعالى ، وفي تقرير الاستدلال بهذه الآية إشكال لاقتضائها من لوازم الإله الخلق ، وهو باطل؛ لأنه يلزم عليه قدم العالم .

قال ابن عرفة : الجواب عن الإشكال ، أن المراد وقوع الخلق بالفعل ، وتقريره في الآية أنه لو فرض تعدد الآلهة مع صميمة وقوع الخلق منهم في الوجود الخارجي للزم عليه استقلال كل واحد منهم بمخلوقه، وعلى بعضهم على بعض ، واللازم باطل باللزوم مثله بيان الملازمة ، أن الفرض وجود المخلوقات ، فهذه المخلوقات إما أن لا تضاف خلقها لواحد منهم ، وهو باطل؛ لأنه خلاف الفرض ، أو يكون معدودة للجميع وهو باطل لاستلزامه اجتماع أثرين على مؤثر واحد ، أو تكون مقدورة لأحدهما دون الآخر ، وهو ترجيح من غير مرجح ، فلم يبق إلا أن يضاف بعضها إلى هذا ، فيكون مقدراً له ، وبعضها إلى الآخر والبعض الذي أختص به أحدهما ، إما أن يكون الآخر قادر على إيجاده ، وهو تحصيل الحاصل ، أو على إعدامه فيلزمه التناقض والعجز ، فصح أن كل واحد منهم إله للآخر فيما اختص به عنه ، وهو معنى علو بعضهم على بعض .

قوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ .

راجع إلى اتخاذ الولد والأنداد .

قوله تعالى : ﴿ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ .

راجع إلى نسبتهم لشريك الله .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ رَبِّ إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ ﴾ .

يحتمل أن يكون من وعد في الخير ، أو من أوعد في الشر ، وهي هنا من أوعد .

قوله تعالى : ﴿ فَلا تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ .

دعواه بذلك مع عصمته منه لا يقال : إنه تحصيل الحاصل ، بل هو أما من تعليمه لأمته ، أو كما قال الزمخشري : إنه إظهار للتذلل والخضوع ، قال : واقتران الفعل معني دون من ، إما مبالغة النفي؛ لأن قولك : زيد من الظالمين ، فإنه يقتضي صحبته لهم أعم من أن شريكا لهم في الظلم ، بخلاف قولك : زيد من الظالمين ، فإنه يقتضي مشاركته لهم في وصفهم ، ونفي الأعم يستلزم نفي الأخص .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا عَلَى أَنْ نُرِيَكَ مَا نَعِدُهُمْ لَقَادِرُونَ ﴾ .

قال إمام الحرمين في الشامل : مذهب أهل السنة ، صحة تعلق القدرة والإرادة بما علم الله عدم وقوعه ، ومذهب غيرهم امتناع ذلك .

قال ابن عرفة : والآية حجة لأهل السنة لاقتضائها عموم تعلق قدرة الله تعالى ، بأن جعل نبيه مبصر الجميع ، ما وعد به من أنواع المهالك في الدنيا؛ لأن الرؤية بصرية ، وقد مات النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قبل استيفاء ذلك ، لهلاك جمع كثير منهم ممن ارتد بعد وفاته صلى الله عليه وعلى آله وسلم على يدي أبي بكر ، وعمر رضي الله عنهما وقد نص الله تعالى على تعلق القدرة بذلك .

قوله تعالى : ﴿ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةَ ﴾ .

المراد إما بالخاصة ، أو بالحالة ، أو بالفعلة التي هي أحسن ، ويتناول الحالة القاصرة والتعدية ، وهو أن يدفع عجزه عن الطاعة بنشاطه وعمله ، وانتقامه لنفسه بعفوه عن الجاني .

قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ ﴾ .

هذا تسلية له صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أي افرغ وسعك وقاتلهم بما في كسبك ، وما روى ذلك ما لم يبلغه وسعك وليس فنحن أعلم به ونجاريهم عليه ، وكان بعضهم يأخذ من الآية ترجيح القول بتخفيف العقوبة في المسائل التي اختلف في منتهى العقوبة فيها بالكثرة والقلة بنا ، على أن المراد بالأحسن الأخف ، ويحتمل أن يراد الأحسن شرعا فينعكس الأمر ويكون الأحسن الشديد .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ ﴾ .

إما على . . . [1] لكل شيطان همزة ، أو لكل شيطان همزات .

قوله تعالى : ﴿ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ ﴾ .

تأسيس ؛ لأن الحضور أعم من الهمز ، وقد دعا بنفيه ، ونفي الأعم أخص من نفي الأخص .

قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ ﴾ .

أمر وجودي أو عدمي ، فإن كان عدميا ، فالمراد بمجيئه مجيء مليلة الموت ، وأن كان وجوديا فهو عرض من الأعراض ، كما أن الحياة عرض وهي أمر وجودي ،

---

(١) طمس في المخطوطة .

والمراد بمجيء الحصول ، وبعد حصول الموت هو الذي يطلب الرجوع؛ لأنه على مذهبنا انتقال من دار إلى دار ، لا إعدام لبقاء النفس الناطقة ، والروح فيه تطلب الرجوع البدني لدار الدنيا ، فلا تسعف بذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ ﴾ .

أي من أمامهم ، وعبر بلفظ الواو إشارة إلى تحقيق وقوعه ، وأنه أمر واجب لا بد منه ، فهو طالب عليهم ، كطلب من يتبع الإنسان من خلقه ، لأنه لا مفر له عنه بوجه ، بخلاف من هو أمامه ، فإنه قد يجيبه شمالا ويمينا .

قوله تعالى : ﴿ فَلا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلا يَتَسَاءَلُونَ ﴾ .

أي الأنساب ثابتة أي نافعة ، و إلا فالأنساب موجودة ، ويحتمل أن يكون على التوزيع أو بين كل شخصين نسب ، ويحتمل الجميع ، لأنه قد يكون بين كل شخصين أنساب ، فيكونان ابني عم وزوجان ، أو أخوين ، وإلا فرد اللفظ عام للجميع ، وقوله تعالى : ﴿ فَلا أَنْسَابَ ﴾ ، إشارة إلى الآباء عدوهم الأصحاب ، فلا يسأل أحدهما الآخر عن حاله ، بل كل أحد مشغول بنفسه .

قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا ﴾ .

يدل على اتصافهم بمذهب الجبرية القائلين : بأن لا قدرة للعبد ولا كسب ، لأنهم آتوا هذا عذرا لهم ، أن هذا أمر قدر علينا لا طاقة لنا به ، كقول آدم لموسى صلى الله على نبينا محمد وعليهما وسلم : أيلومني في أمر قدر علي ، وقولهم ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا ﴾ ، يدل على اعتقادهم أن لهم كسبا واختيار .

قوله تعالى : ﴿ اخْسَئُوا فِيهَا وَلا تُكَلِّمُونِ ﴾ .

قال الزمخشري : وعن ابن عباس رضي الله عنهما لهم ست دعوات ، إذا دخلوا النار ، قالوا ألف سنة: ربنا انصرنا ، وسمعنا يجابون حق القول مني .

ابن عرفة : يحتمل أن يجابوا بذلك في كل مرة ، أو في المرة الأخيرة ، وهو وكذلك الحكم في الست دعوات إلى آخرها ، قال ابن عطية : ونهيهم عن الكلام ، وهم لا يستطيعون الكلام مبالغة في المنع ، أورده ابن عرفة : بوجهين :

الأول : أنهم يستطيعون الكلام وقد قالوا : يا مالك ليفض علينا ربك وتكلموا بغير هذا ، وقد ورد الدعاء بالواجب فكذلك النهي عما هو غير مستطاع .

قوله تعالى : ﴿ اخْسَئُوا فِيهَا وَلا تُكَلِّمُونِ ﴾ .

كان بعض الطلبة يقول : دليل على أنه . . . . [1] إذ ليس بواجب عقلا ، وإنما واجب شرعا .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِنْ عِبَادِي ﴾ .

هو أول من أسلم من ضعفة المؤمنين كصهيب ، وعمار ، وبلال ، وخباب بن الأرث رضي الله عنهما .

قوله تعالى : ﴿ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا ﴾ .

ويؤخذ منه قول ترجيح ، قول ابن سحنون : في إجازته قول القائل : من غير تقييد بالنسبة ؛ لأن هذا إنشاء لا خبر عن معنى والقطع فالمعتقد دوامه ، وقد حكى عياض : أن رجلا ضرب الباب على ابن سحنون ، فقال : كيف تقول أنا مؤمن ؟ فقال : أنا مؤمن إن شاء الله فبصق في وجهه ، فأصيب الرجل بلكمة واعورت أحد عينيه .

قال ابن عرفة : والتحقيق أنه قصد الإعلام بحالته ، فلا شيء فيه ، وإن قصد الإعلام بعاقبة أمره فلا بد من الاستثناء .

قوله تعالى : ﴿ فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ﴾ .

دليل على التوبة غير مقطوع بقبولها إلا أن يجاب فيه بصحة الدعاء بالواجب إظهار التذلل والخضوع .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ ﴾ .

ولم يقل : أنت خير الغافرين؛ لأن الرحمة سبب في المغفرة ، وإسناد الحكم إلى السبب أقوى من إسناده إلى سببه ، ولذلك فرق الفخر بين برهان الأم وبرهان الأب .

قوله تعالى : ﴿ فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا ﴾ .

أي خدمة وهو بضم السين ، وقرئ بكسرها ، أي فعله ، واستهزاء وقيل : العكس .

قوله تعالى : ﴿ حَتَّى أَنْسَوْكُمْ ذِكْرِي ﴾ .

قيل : حتى للتقليل ، وقيل : غاية ، فإن قلت : مفهوم الغاية على أن نسيانهم ذكر الله واقع لاتخاذهم المؤمنين سخريا ، قلنا : واقع العموم السخرية ، ويبقي أخصها ، وهي السخرية الأخصية الشديدة [٥٧/ ٢٧٥] . . . [2] فهو آخر مدخر .

قوله تعالى : ﴿ أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ .

وجه الحصر هنا إما باعتبار قسمهم وهم الكفار أو للمحصور فيهم فوز خاص وسائر المؤمنين حصلوا فوزا عاما .

---

(١) بياض في المخطوطة .

(٢) سقط وطمس في المخطوطة .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ .

قال ابن عرفة : كلام الشاطبي هنا مشكل ؛ لأنه قال :

وفي قال قل كم دون شك وبعده شقائها بالعلي عللا

فقوله : معذبوهم بأن الخلاف في قالوا كما هو في قال ، وإنما قرئ قل ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ ، فأجيب : بأن لفظ قال يدل على أن الذي بعده مثله ، فما هو إلا قال الثاني ، فقال : هذا أمر مردود ، لقوله في باب الإمالة : وكيف الثلاثي غير زاعت بما مضى أمل خائب أمل طاب صافت فهجاه وحاق ، وزاغوا جأشا وزاد في ، وجاء ابن ذكوان في سلسلا مع أن حمزة يميل جار أو مفرد أو مثنى أو مجموعا ، قيل له : يستدل على هذا ، بقوله : وكيف الثلاثي معناه كيف ما كان مفردا ، أو مثنى ، أو مجموعا ، وغلط ابن عطية النسبة لابن عامر أنه قرأ كنافع وليس كذلك ، وإنما قرأ كابن كثير ونسب البزي أنه قرأ وهي قراءة ابن كثير من طريق البزي ، وقيل : وكذلك غلط أيضا ، فقال : ادعم أبو عمرو والكسائي ﴿ لَبِثْتُمْ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ فَتَعَالَى اللَّهُ ﴾ في ظاهرها حجة للمعتزلة بوجود الإعادة عقلا ، فالجواب : إن معنى ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ ﴾ بعد بعثنا الرسل إليكم أنا خلقناكم عبثا بل جعلنا خلقكم مرتبطا بثوابكم أو عقابكم الربط الشرعي العادي؛ لأن ذلك واجب على الله عقلا ، بل هو واجب شرعا ، وإعادتكم جائزة عقلا ، وهي بالشرع واجبة ، قيل لابن عرفة : فلم عطف عليه ﴿ وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ ﴾ ؟ فقال :لأن خلقهم عبثا يستلزم عدم إعادتهم ، فلذلك عطف عليه قوله تعالى : ﴿ فَتَعَالَى اللَّهُ ﴾ هو أبلغ من على الله .

قوله تعالى : ﴿ الْمَلِكُ الْحَقُّ ﴾ ، هو القادر على كل شيء ، النافذ أمره في كل شيء وصلى الله على مولانا وسيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وعلى سائر إخوانه ساداتنا من الأنبياء والمرسلين والملائكة والمقربين ، وعلى آلهم وسلم تسليما كثيرا دائما إلى يوم الدين ، آمين .

سورة النور

قوله تعالى : ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا ﴾ .

قال ابن عطية : سورة خبر مبتدأ ، أي هذه سورة ، أو هو مبتدأ و﴿ أَنزَلْنَاهَا ﴾ صفة ، وخبره الجملة من ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ ابن عرفة : وكان بعضهم يرجح كونه مبتدأ خبره أنزلنا؛ لأن سيبويه لم يشترط في الابتداء بالنكرة إلا لحصول الفائدة ، ولا شك أن الفائدة أكثر من الفائدة في قولك : رجل من بني تميم قائم ، وقرئ بعقب سورة فأعربه الفراء حالا من ضمير المفعول في أنزلناه ، قيل لابن عرفة : وأين مفسر الضمير ؟ فقال : لما أنزلنا الأحكام أو الشرائع حالة كونها سورة .

قال ابن عرفة : و﴿ أَنزَلْنَاهَا ﴾ ، إن أريد إنزالها إلى سماء الدنيا ، فيكون ماضيا حقيقة .

ابن عطية : فرضناها بتخفيف الراء ومعناه الإثبات والإيجاب بأبلغ وقوعه .

ابن عرفة : ولذلك جعل أبو زيد الدبوسي الفرض ما نشأ عن دليل قطعي ، إذ هو مأخوذ من الفرض في الخشية والوجوب ما نشأ عن دليل قلبي إذ هو بمعنى السقوط ، قال تعالى : ﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ [سورة الحج : ٣٦] ، وقرئ بالتضعيف لتكرر الأحكام فيها ما لم تتكرر في غيرها .

قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ .

أي يفصل لكم على شبيه بما تحصل لمن تذكر شيئا نسيه أو تذكرون ما علمتم يوم السبت بربكم ، والحكماء القائلون بأن العلوم كلها تذكيرية يحملونها على ظاهرها .

وقال الفخر : هذا إشارة إلى اشتمالها على الأحكام وعلى أدلتها ، فقال ابن عرفة : ليس فيها أدلة ، قال : فيها أدلة قال : وفيها من علم البيان . . . . [1] السرقة من الرجل أكثر من وقوع الزنا من النساء أكثر ، فإن قلت : هذا يتم في السرقة ولا يتم في الزنا ، لأنها نسبة إضافية ، فكذا المرأة يكثر منها الزنا مرات مع رجال كثيرين ، والرجل في الأكثرين مرة واحدة ، قلت : أو لكثرة النساء وقلة الرجال ، قال ابن عطية : وهذه الآية عامة عند الجميع ، وحكم المحصنين منسوخ ، واختلفوا في الناسخ ، فقالت فرقة : الناسخ : السنة المتواترة .

---

(١) سقط وطمس في المخطوطة .

قال ابن عرفة : هذا عند الأصوليين تخصيص لا ناسخ ، لكن قالوا المخصص إذا ورد على العام بعد العمل به فهو ناسخ ، وإن كان قبل العمل به فهو تخصيص ، في قوله : السنة المتواترة .

قال ابن عرفة : هذا عند الأصوليين مخالفا لما قال ابن الصلاح : لم يتواتر من الأحاديث غير حديثين :

حديث " من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار" [١] .

وحديث " إنما الأعمال بالنيات" [٢] .

والباقي أخبار آحاد .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه حديث رقم : ١٢١٦ ، ومسلم بن الحجاج في صحيحه حديث رقم : ٤ ، وابن حبان في صحيحه حديث رقم : ٥٥٥١ ، والحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين حديث رقم : ٢٣٩ ، وأبو نعيم الأصبهاني في المسند المستخرج على صحيح مسلم حديث رقم : ٢٢ ، والترمذي في جامعه حديث رقم : ٢٦٠٣ ، وأبو داود السجستاني في سننه حديث رقم : ٣١٦٩ ، والنسائي في السنن الكبرى حديث رقم : ٥٧١٨ ، وابن ماجه في سننه حديث رقم : ٣٦ ، والدارمي في سننه حديث رقم : ٥٩٤ ، والبيهقي في السنن الكبرى حديث رقم : ٦٦٥٦ ، وأحمد بن حنبل في مسنده حديث رقم : ١٢٤٦٥ ، وأبو داود الطيالسي في مسنده حديث رقم :٣٥٧، وإسحاق بن راهويه في مسنده حديث رقم : ٢٢٠ ، والحميدي في مسنده حديث رقم : ١١١٧ ، وعلي بن الجعد الجوهري في مسنده حديث رقم : ١٢٧٤ ، وابن أبي شيبة في مسنده حديث رقم : ٥١٧ ، وأبو بكر البزار في البحر الزخار بمسند البزار حديث رقم : ١١٦٣ ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده حديث رقم : ٢٥١ ، ومحمد بن هارون الروياني في مسنده حديث رقم : ١٥٠ ، والشاشي في المسند حديث رقم : ٥٩٤ ، وابن حجر العسقلاني في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية حديث رقم : ٣٢٠٥ ، والبوصيري في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة حديث رقم : ٣١٧٩ ، والطبراني في مسنده حديث رقم : ١٢٥٣ ، وابن أبي شيبة في مصنفه حديث رقم : ٢٤٨٠٤ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه حديث رقم : ١ ، وأبو داود السجستاني في سننه حديث رقم : ١٨٨٦ ، وابن ماجه في سننه حديث رقم : ٤٢٢٥ ، والبيهقي في السنن الصغرى حديث رقم : ١٦٨٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى حديث رقم : ١٣٩١٤ ، والحميدي في مسنده حديث رقم : ٣٠ ، والحسن بن علي الجوهري في مسنده حديث رقم : ٢ ، والشهاب القضاعي في الشهاب في الحكم والآداب حديث رقم : ١٠٨٤ ، والربيع بن حبيب في مسنده حديث رقم : ٢ ، وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء حديث رقم : ١١٥١٦ .

ابن عطية : وقالت فرقة : بل الناسخ القرآن الذي ارتفع لفظه وبقى حكمه .

ابن عرفة : وهو الشيخ والشيخة إن زنيا فارجموهما البتة .

قوله تعالى : ﴿ وَلا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ ﴾ .

ابن عرفة : هل هذا من باب وروده على النبي من غير المخاطب مثل لأرينك هاهنا للرأفة ، فالأصل أن يقال : لا زان عليهما ، أو يكون من باب النهي عما هو أمر جلي فيرجع إلى ترك أسبابه .

قوله تعالى : ﴿ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

أجمعت الآية العذاب الحسي ، والعذاب المعنوي ، والطائفة اختلفوا في أقل ما يجزي منها .

ابن عطية : عن الحسن البصري عشرة ، وعن ابن زيد أربعة ، وعن الزهري ثلاثة ، وعن عطاء ، وعكرمة اثنان ، وهو مشهور قولهما ؛ لأن ، وعن مجاهد رجل واحد .

ابن عرفة : وقيل : ستة لأنها أول العدد التام الأجزاء .

قوله تعالى : ﴿ الزَّانِي لا يَنْكِحُ إِلا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً ﴾ .

فسره ابن عطية بأربعة أوجه : إما أن النكاح الوطء ، فالزاني لا يطأ إلا زانية ، قال : ورده الزجاج بأن النكاح بمعنى الوطء، لم يرد في القرآن ، وأجاب ابن عطية بوروده ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [سورة البقرة : ٢٣٠] ، ورده ابن عرفة بأن الصحابة إنما فهموه على العقد ، ولذلك لما أرادت المرأة غير المدخول بها الرجوع لزوجها الأول منعها النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، بقوله : " حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك [1] " ، فلو كان قضى في الوطء لما احتاجت إلى تفسير الآية ، فإن قلت :

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه حديث رقم : ٤٩٣٣ ، ومسلم بن الحجاج في صحيحه حديث رقم : ٢٥٩٢ ، وأبو نعيم الأصبهاني في المسند المستخرج على صحيح مسلم حديث رقم : ٣١٥٦ ، والترمذي في جامعه حديث رقم : ١٠٣٤، والنسائي في السنن الكبرى حديث رقم :٥٤١٤، وابن ماجه في سننه حديث رقم : ١٩٢٢ ، وسعيد بن منصور في سننه حديث رقم : ١٨٦٠ ، والبيهقي في السنن الكبرى حديث رقم : ٤٠٦٩ ، والبيهقي في معرفة السنن والآثار حديث رقم:٤١٧٣ ، وأحمد بن حنبل في مسنده حديث رقم : ٢٣٥٠٩ ، وإسحاق بن راهويه في مسنده حديث رقم: ٦١٨ ، والحميدي في مسنده حديث رقم : ٢٢٣ ، والشافعي في مسنده حديث رقم: ١٣٠٥، وأبو عوانة -

معلوم أن الزنا لا يكون إلا بزانية ، وأن الزانية لا يطأها إلا زان ، قلنا : قد يزني الزاني بامرأة مكرهة على الزنا ، فهو عام مخصوص ولا يلزم من عطف الزانية عليه تخصيصها؛ لأن الإكراه في الرجل غير مفهوم ، لكن يقال : قد تكون المرأة عالمة بالزنا ويزني بها الرجل غالطا ظانا أنها زوجة ، فإن قلت : لم بدأ أولا بالزانية في الجلد وبالزاني بالنكاح ؟ قلنا : بدأ هنالك بالزانية لأنها هي المادة التي جاءت منها الجناية ، لأنها لو لم تطع الرجل لم يطمع ، والآية سيقت لعقوبة الجاني ، والثانية سيقت لهذا النكاح ، والرجل أصل فيه ؛ لأنه هو الخاطب ، وأيضا فلأن الرجل في الوطء فاعل ، والمرأة منفعلة ، فلذلك بدأ به .

قوله تعالى : ﴿ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

وكان بعضهم يفسره بأمرين : إما أنه لحكم بالتحريم ، وإما إخبار عن الواقع ، أي المؤمنون الكاملون الذين منعوا أنفسهم منه فلا يقعون فيه ، ولا يفعله إلا مشرك أو ضعيف الإيمان ، كما قاله : " لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن [1] " .

=الإسفرائيني في مسنده حديث رقم : ٣٦١٦ ، وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه حديث رقم : ١٠٨٣ ، وابن أبي شيبة في مصنفه حديث رقم : ١٢٦٠٢ ، والنسائي في سننه حديث رقم : ٣٣٧٤ .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه حديث رقم : ٦٣٠٤ ، ومسلم بن الحجاج في صحيحه حديث رقم : ٨٦ ، وابن حبان في صحيحه حديث رقم : ٥٢٨٣ ، وأبو نعيم الأصبهاني في المسند المستخرج على صحيح مسلم حديث رقم : ١٤٨ ، والترمذي في جامعه حديث رقم : ٢٥٦٧، وأبو داود السجستاني في سننه حديث رقم : ٤٠٧٢ ، والنسائي في السنن الكبرى حديث رقم : ٦٨٦٤ ، وابن ماجه في سننه حديث رقم : ٣٩٣٤ ، والدارمي في سننه حديث رقم : ٢٠٤١، والبيهقي في السنن الكبرى حديث رقم : ١٩١٧٥، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى حديث رقم : ٢٣٢ ، والبيهقي في معرفة السنن والآثار حديث رقم : ٥٦٥٢ ، وأحمد بن حنبل في مسنده حديث رقم : ١٤٤٣٨ ، وإسحاق بن راهويه في مسنده حديث رقم : ٣٦١ ، وعلي بن الجعد الجوهري في مسنده حديث رقم : ٢٣٨، وأبو بكر البزار في البحر الزخار بمسند البزار حديث رقم : ٢٨٧٤، وأبو يعلى الموصلي في مسنده حديث رقم : ٦٢٦٥، وابن حجر العسقلاني في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية حديث رقم : ٣٠١١، والبوصيري في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة حديث رقم : ٢١، والهيثمي في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث حديث رقم : ٣١ ، وأبو عوانة الإسفرائيني في مسنده حديث رقم: ١٠٦، ويحيى بن محمد بن صاعد في مسنده حديث رقم : ١٦، والطبراني في مسنده حديث رقم: ١٢٧٧، وعبد بن حميد في مسنده حديث رقم : ٥٣٣ ، والربيع بن =

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ .

قال ابن عرفة : إنما ذكر قذف المحصنات دون قذف المحصنين؛ لأن لحوق المعرة للنساء أشد ، بدليل قول الإمام مالك رحمه الله : قاذف الصبي الذي يطيق الوطء أنه لا يحد ، بخلاف قاذف الصبية المطيقة للوطء ، وما ذلك إلا للحوق المعرة لها .

قوله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ .

مع أن مالكا رحمه الله ، قال في الضد : إذا قذف أنه يجلد نصف [٥٧/ ٢٧٦] الثمانين وعاقب القذف بثلاثة أمور : حسي : وهو الجلد وعدم قبول الشهادة ، ومعنوي : وهو الحكم عليه بالفسق .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلا أَنْفُسُهُمْ ﴾ .

قال ابن عرفة : يؤخذ منها أنه إذا شهد أربعة على الزنا أحدهم الزوج أن الثلاثة يحدون؛ لأنه ألغى شهادة الزوج ، بقوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلا أَنْفُسُهُمْ ﴾ ، فإذا ثبت إلغاؤها مع انفرادها ثبت مطلقا ، وهي مسألة المدونة في أجزاء المعان .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ﴾ .

يؤخذ منه في مسألة الغيبة فيمن حلف على طائر أنه غراب ، وحلف الآخر أنها حدأة ، فغاب عنهما أنهما يدينان ولا يحنث واحد منهما ، وكذلك هذان المتلاعنان ؛ لأن أحدهما على الباطل مع أن الله تفضل بأن يستر عليهما ، وقد جاء في حديث ماعز بن مالك والغامدية ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال لهما بعد تمام اللعان : " أحدكما كاذب [١] " ، وتركهما ولم يتعرض لهما ، ولم يقل لهما ذلك قبل اللعان؛ لأن لعانهما أوجب لهما حرصه يبقيا مهملين من العقوبة .

=حبيب في مسنده حديث رقم : ٨٦٨ ، وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه حديث رقم : ١٣٢٩٨ ، وابن أبي شيبة في مصنفه حديث رقم : ٢٢٦٥١ ، والنسائي في سننه حديث رقم : ٥٥٩٤ ، وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء حديث رقم : ٤٤١٣ .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه حديث رقم : ٤٩٢٨ ، ومسلم بن الحجاج في صحيحه حديث رقم : ٢٧٤٩ ، وابن حبان في صحيحه حديث رقم : ٤٣٧٧ ، والحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين حديث رقم : ٢٧٤٢ ، والترمذي في جامعه حديث رقم : ٣١٢٣ ، وأبو داود السجستاني في سننه حديث رقم : ١٩٢٥ ، والنسائي في السنن الكبرى حديث رقم : ٥٤٨٠ ، وابن ماجه في سننه حديث رقم : ٢٠٥٧ ، وسعيد بن منصور في سننه حديث رقم : ١٤٨٧ ، وابن الجارود النيسابوري=

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ .

ابن عرفة : كان بعضهم يقول : إن دل الدليل على الاعتناء بالمخاطب ، فإنه يقال : لا تحسب زيدا قائما ، وإن لم يقصد الاعتناء به ، فيقال : ليس زيد قائما .

قوله تعالى : ﴿ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُبِينٌ ﴾ .

وكان بعضهم يقول : إطلاق الألفاظ على مسمياتها تابع للتركيب الوجودي ، ولا شك إن ظن الخير سبب في قوله : والسبب سابق على المسبب ، هلا عطف بالفاء ، فكان يقال : فقالوا هذا إفك ، قال : لكن يجاب بأنه إذا كانت السببية ظاهرة جلية ، لم يحتج إلى عطفها بالفاء ، وإنما يحتاج ذلك في السببية الحقيقية .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ .

ابن عرفة : يؤخذ منه أن من قذفه رجل بالزنا ، وعلم من نفسه صدق قاذفه ، وأنه زان فلا ينبغي له السكوت عنه ، بل يرفع أمره إلى الحاكم ، ويقوم بحقه في ذلك حتى يجد قاذفه حد القذف بدليل قوله تعالى : ﴿ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ ، فكل من لم يأت بالشهادة على صحة قوله فهو عند الله كاذب ، وإن كان في نفس الأمر صادقا ، يؤخذ من الآية أن من رمى عائشة رضي الله عنها ، وكرم وجه أبيها بذلك ، فهو كافر؛ لأنه كذب بالقرآن ، ومن رمى غيرها من نسائه صلى الله عليه وعلى آله وسلم ورضى عنهن فهو فاسق؛ لأن الكل مبرءات ظاهرات غير أن تبرئة عائشة رضي الله عنها ، وكرم وجه أبيها ، وردت في القرآن بخلاف غيرها ، ولم يكن هذا في زوجة نبي قط؛ لأنه مما يعيب الرجل أن تكون زوجته زانية .

=في المنتقى من السنن المسندة حديث رقم : ٧٤٢ ، والدارقطني في سننه حديث رقم : ٣٢٥٧ ، والبيهقي في السنن الصغير حديث رقم : ١٢٤٩ ، والبيهقي في السنن الكبرى حديث رقم : ١٤١٤٦ ، والبيهقي في معرفة السنن والآثار حديث رقم : ٤٢٢٦ ، وأحمد بن حنبل في مسنده حديث رقم : ٤٣٣٦ ، وأبو داود الطيالسي في مسنده حديث رقم : ٢٧٨٠ ، والحميدي في مسنده حديث رقم : ٦٤٨ ، والشافعي في مسنده حديث رقم : ١١٦٥ ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده حديث رقم : ٥٥٩٤ ، وأبو عوانة الإسفرائيني في مسنده حديث رقم : ٣٧٢٤ ، وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه حديث رقم : ١٢١٠٩، وابن أبي شيبة في مصنفه حديث رقم : ١٢٩٩٤ ، والنسائي في سننه حديث رقم : ٣٤٣٩ .

قوله تعالى : في امرأة نوح وامرأة لوط : ﴿ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا ﴾ [سورة التحريم : ١٠] ، بأن كفرتا فقط لولا ذلك ما احتيج إلى قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ﴾ [سورة التحريم : ١٠] .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ﴾ .

قال ابن عرفة : أنعام الله تعالى على العبد له اعتباران : تارة يعتبر من حيث كونه واقعا فهذا يسمى تفضلا ، وتارة يعتبر من حيث كونه مراداً فهذا يسمى رحمة ، كذا كان بعضهم يقول : قال ابن الخطيب : الفضل باعتبار الإمهال في الدنيا ، والرحمة باعتبار تخفيف العذاب في الآخرة .

قوله تعالى : ﴿ لَمَسَّكُمْ ﴾ .

قال ابن عرفة : هذا أبلغ من أن يقول : لأصابكم ، أو لأنالكم ، أو لوقع بكم ، لأن المس يقتضي تحقيق الإصابة .

قوله تعالى : ﴿ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ ﴾ ، الإفاضة : هي استماع الحديث لإسماعه مع الإجابة ومنه المفاوضة .

قوله تعالى : ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ ﴾ .

قال ابن عرفة : الباء للسبب ومعناه قلتموه والسبب مجرد سماعه من ألسنة بعضكم من غير طلب دليل على صحته والإسناد . . . .[1] .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا ﴾ .

فعبر بالكلام والقول أعم من الكلام ، والقاعدة استعمال الأعم في النفي والأخص في الثبوت ، قال : فالجواب : أن الأول في معرض الذم لهم ، فذموا على إشاعة مطلق القول الذي يتناول القيد الخاص ، وما دونه فأحرى أن يذموا على إشاعة القول المتناول للغيب الأخص ، ثم قال تعالى ﴿ وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ﴾ ، فنفى ، ولولا إذ سمعتم هذا القول الخاص سماعا مستكملا لشرائط السماع ، قلتم : ما يكون لنا أن نتكلم بهذا فأحرى إذ سمعتموه مطلق سماع ، وإن لم يستكمل بعضه أن ترجعوا وتقولوا : لا نتكلم به ، قيل له : إنما هذا لو قيل : ﴿ وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ﴾ كلاما فيكون في موضع الثبوت ، وإنما أتى هنا بالكلام في سياق النفي ، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم ،

---

(١) طمس في المخطوطة .

فأجاب باسم الإشارة في قوله، بهذا يفيد مع قوله: تكلم أنه سماع كلام لا سماع قول، فلما أثبت الأخص نفاه بقوله: ما ﴿ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا ﴾.

قوله تعالى: ﴿ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ﴾.

قال ابن عرفة: البهتان أن نقول في الشخص ما ليس فيه، وهو هاهنا كذلك بزيادة مخالفته للضرورة، كقولك: الواحد نصف الاثنين لوصف البهتان بالعظم.

قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾.

قال ابن عرفة: يحتمل أن يكون قوله تعالى: ﴿ فِي الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ كل أركانه.

قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾.

الرحمة أخص من الرأفة، فإذا أطعمت فقيرين أحدهما مشرف للهلاك، والآخر معه بعض زمن يصدق عليك، أنك رحمت الأول ورأفت على الثاني.

قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ﴾.

قال ابن عرفة: المنكر كل ما قبّحه الشرع بما اشتَّد قبحه كالزنا، وشرب الخمر فهو منكر، وما كان دون ذلك، كالغيبة ونحوها فهو فحشاء.

قوله تعالى: ﴿ وَلا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ ﴾.

قالوا: يأتل إما من الإيلاء، أو بمعنى التقصير.

ابن عرفة: وهو الصواب؛ لأنه إذا كان من الإيلاء لزم عليه تكليف ما لا يطاق، ولآن إيلاء أبي بكر كرم الله وجهه وقد وقع وما وقع لا يرتفع، ولا بد أن يرجح النهي لدوام الإيلاء وتقريره؛ لأنه إن قاله في قسمته، فكأنه حدده وهو مجاز وإلا فسد.

قوله تعالى: ﴿ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ ﴾.

والسعة من عطف الخاص على العام؛ لأن الفضل هو الزيادة في المال أعم من أن يكون فيه اتساع أم لا.

قوله تعالى: ﴿ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾.

قيل لابن عرفة: هذا دليل على إبطال القول بالإحباط؛ لأن مسطحا كان ممن خاض في حديث الإفك، وتولى كبره فلو كان إثمه يحبط لحصل له من ثواب الهجرة لها والمهاجرين في سبيل الله؛ لأنه من عطف الصفات.

قوله تعالى : ﴿ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا ﴾ .

قال ابن عرفة : العفو عمن قصد الجناية عمدا كان وخطأ ، والصفح بالمتعمد ، بدليل قوله تعالى : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ [سورة التوبة : ٤٣] ، فإذا شككت في تعدي رجل عليك ثم تركته فهذا عفو ، وإذا تحققت ذلك ثم تركته فهذا صفح .

قوله تعالى : ﴿ الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ ﴾ .

والمراد الكلمات الخبيثات للرجال الخبيثين ، والفعلات الخبيثات للرجال الخبيثين .

قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ﴾ .

قال : عادتهم يوردون : سؤالا ، وهو أن تبرئتهم من هذا يقتضي عدم احتجاجهم للمعرفة ، فيناقض قوله تعالى : ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ ﴾ ، فأجيب بأنه يغفر لهم لثبوت ما يثبت بسبب رميهم مما هم برآءا منه ، وإما بأن قوله لهم يقتضي الحصر وخصوص هذه المغفرة الخاصة المعنى لهم بها وحدها ، ولذلك قدم المجرور .

قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ﴾ .

قال ابن عرفة : ذكر القاضي ابن عبد السلام أنهم اجتمعوا للشهادة في ميدان وفي حقيقة هذه الآية فامتنع الفقيه أبو إسحاق بن عبد الرفيع من الشهادة عنه حتى يذكر الآية كلها قال . . . .[1] [٥٧ / ٢٧٧] .

قال ابن عرفة : وهذا عندي مستحسن لا واجب .

قوله تعالى : ﴿ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ ﴾ .

ولم يقل : أمر الله أن ترفع ، فالجواب : إن كان المطلق محبوبا للنفس ، فيقال فيه : ﴿ أَذِنَ ﴾ لأنها بنعتها تطلبه وتفعله ، والإذن خاص مما ترغب النفس في فعله ، والأمر عام فيه وفيما تكرهه النفس وتعظيم هذه البيوت مما تفعله النفوس وتحرص عليه .

قوله تعالى : ﴿ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا ﴾ .

إن قيل : ظاهره أنهم يثابون على الأحسن لا على الحسن ، فالجواب هنا : إن قلنا : إن المباح حسن فظاهر؛ لأن ما فوقه مندوب ، وإن قلنا : إنه ليس بحسن ، فيكون تهييجا على الاتصاف بأعلى الطاعة ، فوعدهم بالثواب على أعلاها دون أدناها .

---

(١) بياض في المخطوطة .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ ﴾ .

هذه أتباعهم المقلدين ، لأنهم يظنون أن كبارهم على شيء كما يظن الناظر إلى السراب أنه ماء فلا يجده شيئا .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ ﴾ .

هذه في آلهتهم ورؤسائهم المتنوعين ، لأنهم في الظلمات لأنهم يعتقدون أن ما هم عليه حق ، فإذا هم يمشون في الظلمات لا دليل لهم بوجه .

قوله تعالى : ﴿ أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ .

نقل ابن عرفة هنا كلام المفسرين ، ثم قال : والظلم من معنى الآية أن الشيء بما يثبت بعد نفي الجرم بثبوت نقيضه ، أو نفي الشك في ثبوت نقيضه ، أو نفي لازم نقيضه ، فقوله تعالى : ﴿ أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ ، راجع لنفي ثبوت الإيمان ، وقوله تعالى : ﴿ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ، هذا ظلم الكفر لا ظلم المعصية المذكور ، في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ [سورة الأنعام : ٨٢] .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الأَطْفَالُ مِنْكُمُ ﴾ .

يحتمل أن يكون خص الحلم ، أو بلغوا أن يحتلموا في النوم ، والظاهر الأول ، لأن البلوغ يقضي قطع المسافة وهذا يستدعى الزمان ، فإن قلت : لَمَ لَمْ يقيد استئذان المماليك بالعتق ، كما قيد استئذان الأطفال بالبلوغ ؟ فالجواب : أن الأطفال إن بلغوا فلا يزالون أولادا وقرابة ، والمماليك إذا اعتقوا صاروا أجانب .

قوله تعالى : ﴿ كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ ، المراد من قبلهم في الزمان؛ لأن الذين قبلهم في الزمان الأطفال ، ولم يكونوا يستأذنون ، وإنما المراد القبيلة في ذكر بيان الحكم ، أي استأذن الذين تقدم بيان حكمهم قبل هؤلاء ، والكاف للسبب أو للتعليل ، مثل : وأحسن كما أحسن الله إليك .

قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ ﴾ .

وقال : بعدها وقبلها ﴿ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الآيَاتِ ﴾ ، وأجيب بوجهين :

الأول : قال ابن عرفة : هذه خاصة بالأطفال ، والتي قبلها عامة في العبيد والأطفال ، فأتى منها بالآيات مطلقا غير مقيد بالإضافة وهذه خاصة ، فعبر فيها بلفظ خاص ، ومنهم من أجاب بأن الخطاب للبالغين فأسند الحكم فيه لله تعالى تخويفا لهم وتشديدا عليهم .

قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الأَعْمَى حَرَجٌ ﴾ .

يحتمل أن يراد في التخلف عن الجهاد ، ويحتمل أن يراد في الأكل من كل جهة ، ويحتمل أن يراد نفي الحرج عمن يأكل مع الأعمى ، وله أن يجعل يده في الإناء ، فيكون إما على حذف مضاف ، أي ليس على مجالس الأعمى حرج ، أو تكون على التعليل كما قال ابن مالك ، أي ليس لأجله حرج .

قوله تعالى : ﴿ وَلا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ ﴾ .

نفى الحرج عن الإنسان في الأكل من البيوت معلوم ، فما فائدته إلا التساوي بينه وبين نفي الحرج عن الأكل من بيت الآباء مع أن طاعة الأم أكد لتكرار الدخول ببيت إلا بإذن الأم ؛ لأن النفقة واجبة على الآباء ، وقدم العمة ؛ لأن الحضانة لها عند الإمام مالك رحمه الله دون الخالة ، فإن قلت : أفرد الصديق وجمع غيره ، قلت : إنما أفرده لقلته أو أراد به الجنس .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ ﴾ .

يحتمل أن يراد مطلق الإيمان ، والكاملون الإيمان ، وهو الظلم ؛ لأن الخبر عندهم أعم من المبتدأ ؛ لأن في المحصور ؛ لأنه أخص بقول : إنما العالم زيد ، والخبر هنا مقيد بتوقيفهم على استئذانه ، إذا كانوا معه على أمر جامع ، فدل على أن المراد الكاملون في الإيمان ، ولا يلزم منه أن يكون أويس القرني منهم ، لأنه لم يرى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ولم يكن معه حتى يستأذنه .

قوله تعالى : ﴿ فَأْذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ ﴾ .

لا يؤخذ منه أنه مجتهد؛ لأن هذا اجتهاد في محل الحكم لا اجتهاد في إثبات حكم شرعي ، كما استأذنه بعضهم في التخلف عن الجهاد ، فإن إبداله عذر يمنعه ويبيح له التخلف فيأذن له .

قوله تعالى : ﴿ لا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ ﴾ .

والنهي للتحريم والمصدر مضاف إما للمفعول ، أي دعاؤكم للرسول ، وهو أن الداعي إذا دعا يقول : السلام عليك يا رسول الله ، ولا يقول : السلام عليك يا محمد ، فأمروا بالنادب معه أو مضاف للفاعل ، أي لا تجعلوا دعاء الرسول لكم إلى أمر من الأمور كدعاء بعضكم لبعض بحيث تمتثلوا أمره تارة ، وتخالفوه أخرى ، فإن قلت : ما فائدة قوله ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾ ، فالأصل عدم؛ لأن النهي على المطلق من النهي المقيد ، فالجواب : أنهم إذا نهوا عن مخالفة أمره فيما بينهم ، أي في حال غيبته عنهم ، فأحرى أن ينهوا عن مخالفة أمره فيما بينهم وبينه ، أي بحضرته معهم ، فيعلق النهي بالأخص ليدل على ما عداه من باب أحرى .

سورة الفرقان

قوله تعالى : ﴿ تَبَارَكَ ﴾ .

قال ابن عرفة : كلام أبي حيان يقتضي أن ﴿ تَبَارَكَ ﴾ مطاوع بارك ، وكان بعضهم يرده بأن فعل المطاوعة فاعله مغاير لفاعل فعله الأعلى ، مثل : كسرته فانكسر ، فالفاعل منها مختلف وهو هنا متحد ، مثل : علا فتعالا ، وقال : وأجيب : بأنه مختلف باعتبار اعتقاد المعتقد لا باعتبار ما في نفس الأمر .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ .

وجه مناسبتها لما قبلها أن تنزيل الفرقان عليه معجزة ، منزل منزلته صدق عبدي ، ومن شرط المرسل أن يكون غنيا عن غيره موصوفا بالملك العام ، والعزة عن الولد والشريك والإنصاف بالقدرة والإرادة .

قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً ﴾ .

إن قلت : كيف هذا وقد قالوا : ﴿ هَؤُلاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [سورة يونس : ١٨] ، ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إلا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ ﴾ [سورة الزمر : ٣] ، فالجواب بوجهين :

الأول : من شرط الإله اختصاصه بالعبادة ، فإذا شارك معه غيره فيها فكأنهم عبدوا شريكه من دونه .

الثاني : أن ذكر الذين شركوه معه فيه عبدوا [...] فيه من دون الله .

قوله تعالى : ﴿ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا ﴾ .

فالتغيظ معنويا هو غير مسموع ، كأنهم لما عبدوا الأصنام واتبعوا الشيطان صاروا كأنهم ملكا لهم ، فاحترس عن ذلك بقوله : ﴿ عِبَادِي ﴾ [سورة إبراهيم : ٣١] ، بخلاف قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ﴾ ، [سورة الحجر : ٤٢] ؛ لأنه إضافة تشريف .

قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا ﴾ .

إن قلت : ما يفعل زيد كذا ، نفيت الفعل ، فإن قلت : ما كان لزيد أن يفعل كذا ، نفيت القابلية للفعل ، وإذا قلت : ما ينبغي له أن يفعل كذا ، نفيت الفعل وجعلته محالا ، وإذا قلت : ما كان ينبغي لزيد أن يفعل كذا ، فهو أشد المحال وأبلغه ، لأنك جعلت فعله كالمحال .

قوله تعالى : ﴿ حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ ﴾ يوهم أن التمتع ارتفع نسيان الذكر لاقتضاء الآية مخالفة ما بعدها لما قبلها .

قوله تعالى : ﴿ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلا نَصْرًا ﴾ .

يحتمل بالصرف البرهان الصادف لهم عن اعتقاد الباطل ، وبالنص تصحيح أقوالهم .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ لا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ﴾ ، أبلغ من قوله : الذين يعتقدون عدم لقاءنا، لأن الأول يحتمل التكذيب باللقاء والشك فيه ، وعدم الرجاء أبلغ من الجميع، لأنه لا مطمع فيه بوجه .

قوله تعالى : ﴿ لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا ﴾ ، لف ونشر ، والاستكبار راجع لإنزال الملائكة عليهم ، والعفو لمطلب الرؤية ، فإن قلت : ما أفاد قوله تعالى : ﴿ فِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ ؟ فأجاب الزمخشري : بأنهم أضمروا الاستكبار في أنفسهم ، وهو الكفر والفساد ، كما قال تعالى ﴿ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلا كِبْرٌ ﴾ [سورة غافر : ٥٦] .

قال ابن عرفة : أو يجاب بأن المراد لقد استكبروا استكبارا راجعا إلى رؤياهم حيث جعلوا لها مسموعا على غيرها ، وقد قال الله تعالى ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [سورة الصافات : ٩٦] فهم مخلوقون لله فلا يمتنع أن يخص بعض خلقه بالنبوة والرسالة دون بعض .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ [٥٧/ ٢٧٨] إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْءَانَ مَهْجُورًا وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ .

قال ابن عرفة : عادتهم يقولون : لم عطف ، وكذلك هنا بالواو ولم يعطفها في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ﴾ ، قال : فكانوا يجيبون بأن الواو تقتضي الموافقة على ثبوت ما قبلها حسبما أشار إليه ، في قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [سورة الكهف : ٢٢] ، فقالوا ثم إن هذا القول هو الصحيح ، وهو أنهم سبعة ولا شك أن اتخاذهم القرآن مهجورا أمر ثابت صحيح ، وتنزيل القرآن جملة واحدة غير ثابت ، فلذلك عطف الأول دون الثاني ، وأجيب : بأن كذلك الثانية دخلت في الجملة وهي تعليل وسبب لما قبلها ، فلذلك لم يعطف بخلاف الأولى ، قال ابن عطية : وروي عن أنس رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : " من علق مصحفا ولم يتعاهده يورد القيامة متعلقا به ، يقول : هذا اتخذني مهجورا انظر يا رب بيني وبينه " .

قوله تعالى : ﴿ إلا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ ﴾ .

أي بالحقيقة ، والمعنى ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ ، راجع للفظ ، وكيفية دلالته على المعنى .

قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا ﴾ .

قال : كان بعضهم يفسره : بأن طريقتهم التي يمشون عليها على وجوههم إلى جهنم صعبة المسلك .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَضَلُّ سَبِيلا ﴾ ، إشارة إلى بعدها ، فهي بعيدة واعرة صعبة المسلك .

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيرًا ﴾[1] ، ظاهرة أن هارون عليه السلام غير رسول ، بل هو تابع لموسى عليه السلام ، وظاهر قوله تعالى : ﴿ اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى فَقُولا ﴾ [سورة طه : ٤٣-٤٤] ، ﴿ أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ ﴾ [سورة مريم : ١٩] أنه رسول لكن الرسالة مقولة بالتشكيك ، قال : قصة موسى تكررت في القرآن لتكرر اليهود عليه ومنهم . . . .[2] فلذلك كررت بألفاظ مختلفة .

قوله تعالى : ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ ﴾ .

قال ابن عرفة : هذه عندي دليل لمن يقول إن العقل لم يخلوا من سمع ، وأجيب : بأنها أنما دلت على ضرب المثل لمن ذكر المقرون الذين بينهم ، ويعني من قبل نوح ، ومن قبل المذكورين ، والعفو إحسانه إنما يحتج كذلك ، بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إلا خلا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ [سورة فاطر : ٢٤] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَتَوْا عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي أُمْطِرَتْ مَطَرَ السَّوْءِ ﴾ [سورة الفرقان ٤٠] ، قال : ومنهم من قال إن مطر مصدر على حذف الزوائد ، ومنهم من جعله اسم مصدر بخلاف قولك : أمطرت إمطارا فإنه مصدر بلا خلاف ، وكذلك عذبته عذابا بخلاف قولك : تعذيبا .

قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَكُونُوا يَرَوْنَهَا ﴾ .

أي أغفلوا فكأنهم لم يرونها .

---

(١) وردت في المخطوطة : ﴿ وجعلنا معه أخاه وزيرا ﴾ ، ووردت في المصحف ﴿ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيرًا ﴾ وقد أثبتنا ما في المصحف .

(٢) بياض وسقط في المخطوطة .

قوله تعالى : ﴿ بَلْ كَانُوا ﴾ .

إضراب انتقال ، ولا بد أن يكون المنتقل إليه أبلغ من المنتقل عنه ، قال : وعادتهم يقررون الأبلغية قلنا : بأن حصول النتيجة بأحد أمرين : إما عن اللازم مقدمة ، بمعنى أن المقدمة استلزمت نتيجة ، أو عن قياس تمثيلي فكونها عن لازم مقدمة أقوى من كونها عن قياس تمثيلي ، قال : فقوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَكُونُوا يَرَوْنَهَا ﴾ ، راجع للقياس التمثيلي ، وهو أن مشاهدتهم أباد المهلكين وثأرهم مع الله تعالى أوجدتهم من عدم ثم أهلكهم وهو كذلك أنهم وجدوا من عدم وحالهم كحالهم في العصيان ألا ترى أن ابن الخطاب استدل على إثبات القياس ، بقوله تعالى : ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ ﴾ [سورة الحشر : ٢] ، والثاني : أن هلاكهم بعد إيجادهم من عدم يستلزم اتصاف الله تعالى بالقدرة والإرادة فدل على صحة قدرته على إعادتهم للحشر والنشر والحساب .

قوله تعالى : ﴿ كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا ﴾ .

شهادة منهم له بأنه قد أبلغ وسعه في تبليغ ما أمر به حتى قارب إضلالهم عن آلهتهم ولم يضلهم عنها ، ومن قارب فعل الشيء ولم يفعله هو على نوعين : إما لعجزه عن طريق فعله ، وإما لمانع وجده فيه يمنعه من فعله ، والعجز هنا منتف فطريق الوجود ، والمانع منهم يمنعهم من الضلال عن آلهتهم ، فكذلك لولا أن صبرنا عليها ، لأنها لا تلزم إلا حيث يكون الكلام محتملا ، تكون إن نافية ومخففة من الثقيلة ، فيلزم اللام المخففة فرقا بينهما وبين النافية ، والكلام هنا صريح أنها مخففة .

قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾ .

قال الزمخشري : فيه تقديم وتأخير ، أي : اتخذ هواه آلهة وقدم لفظ الآلهة اعتناء به .

ابن عرفة : الصواب ألا تقديم فيه بوجه؛ لأن المقدم في هذا التركيب منفي بثبوت المؤخر ، كقولك : اتخذ زيد نومه مهجده ، أي انسلخ عن نومه وصيره تهجدا ، فهذا مدح ، ولو عكستها تقول : اتخذ زيد تهجده نومه ، أي انسلخ عن تهجده وصيره نوما ، وكذلك قولك : اتخذ زيد تجارته عبادة فهذا مدح ، ولو عكست لصار ذما ، فالمراد هنا أنه انسلخ عن الآلهة وعبادته إلى اتباع هواه ، ولو قال : اتخذ هواه آلهة لصار مدحا من ناحية أنه انسلخ عن هواه إلى عبادة آلهة ، قيل لابن عرفة : إنما حمله الزمخشري على أنه جعل هواه حاكما عليه ، فقال : إنما المعنى ما قلت لكم وهو الصواب ، وكذلك

قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلا ﴾ [سورة النساء : ١٢٥] ، نقله من الاختصاص ، بتسميه إبراهيم إلى الاختصاص بالخليل .

قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلا ﴾ .

معطوف على مقدر ، أي أنت تصده عن ذلك فتكون عليه وكيلا .

قوله تعالى : ﴿ أَمْ تَحْسَبُ ﴾ .

أم بمعنى بل والإضراب بها انتقال وتقدم ، أن الانتقال إنما يكون من الشيء إلى شيء أبلغ منه في بابه إما مدح أو ذم ، وبيان الأبلغية هنا أن ، الأول : ذم لهم بخطابهم في أمر تصديقي ، وهو اتخاذهم آلهتهم هواهم ، والثاني : ذم لهم بخطاياهم في التصور وهو أفج من الخطأ في التصديق ، فإن قلت : كيف عائد بين السمع والعقل وليا بضدين؛ لأن السمع طريق للعقل ، قلنا : أوجه المعاندة أن السمع أمر حسي ، والعقل أمر وجداني .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ هُمْ إِلا كَالأَنْعَامِ ﴾ .

فرق كون الإنسان لا يتصور حدوث العالم ، وبين كونه يحكم بقدم العالم ، فكونهم لا يسمعون ولا يعقلون راجع لاتصافهم بقدم التصور القابل للزوال ، وكونهم كالأنعام راجع لتصور النقيض الذي لا يقبل الزوال ، وهو الجهل المركب والأول بسيط .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا ﴾ .

الضمير المفعول عائد على أنها وتصرفه ، إما أنزلناه بالفعل أو بقدر ، فالاتعاظ إنما هو بأنزلناه ، فكان ابن عبد السلام يقول : هذا مصحح لما يقول المنطقيون من أن النتيجة ما تنشأ إلا عن مقدمتين فصاعدا؛ لأن تصديقه إنما هو بتنويعه ، فالتذكر إنما حصل بتنوعه وتعدد أقسامه ، فإن قلت : هلا قيل : صرفناه لهم ، قال : عادتهم يجيبون : بأنه إلماع بكمال خيبتهم؛ لأن تصريفه لهم فيه متعة لهم مع أنهم حصل لهم بتصريفه نقيض ذلك ، فلذلك قال بينهم .

قوله تعالى : ﴿ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلا كُفُورًا ﴾ .

أولم يقل : فأبى أكثرهم ، لأن العدول عن الضمير إلى الظاهر تأكيد في نسبة الكفر إليهم .

قال الزمخشري : وعن ابن عرفة [1] : ما من عام أقل مطر من عام ، بل الأعوام كلها متساوية ، وإنما يختلف مجمل إنزال المطر ، ينزل في بعض البلاد دون بعض ، ويقل في بعض ويكثر في بعض .

قال ابن عرفة : وهذا ما يمكن أن يقوله ابن عباس باجتهاده ، وإنما هو مستند فيه إلى حديث سمعه من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قيل لابن عرفة : قد قال الزمخشري : إنه تلا هذه الآية ، فكأنه استدل بها على ما قال ، فقال ابن عرفة : لا دليل فيها بوجه .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا ﴾ .

أي لو شئنا ، راحتك لبعثنا ، ولكن أردنا تعبك في ذلك ليعظم لك الأجر والثواب .

قوله تعالى : ﴿ فَلا تُطِعِ الْكَافِرِينَ ﴾ .

ليس المراد النهي عن طاعتهم ، فيما يأمرونه ، وإنما المراد النهي عن طاعتهم في لازم ذلك ، كأنهم يأمرونهم باتباع آلهتهم ، ومن لازم ذلك كفه عن جهادهم ، وعن دعائهم إلى الإيمان بالله ورسوله .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ ﴾ .

البناء على الضمير للاختصاص ، والإتيان بالموصول في الخير تأكيد في الاختصاص [٥٧/ ٢٧٩] ؛ لأن قولك : وهو الذي فعل كذا يفيد الاختصاص .

قال ابن عرفة : فإن ابن عبد السلام حكى عن بعضهم في هذا ، وفي قوله تعالى : ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴾ [سورة الرحمن : ١٩] أنه كان يستشكل الآية ، ويقول أولها مناقض لآخرها ، بأن قوله تعالى : ﴿ مَرَجَ ﴾ يعني اختلاطهما ، وقوله تعالى : ﴿ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لا يَبْغِيَانِ ﴾ [سورة الرحمن : ٢٠] يقتضي افتراقهما ، قال : واجب : بأن افتراقهما بالذات لكون المالح لا يزال عذبا ، واختلاطهما بالحس والمشاهدة ، وقد ذكروا أن في تضمنه واد يصب فيه البحر المالح أحيانا فلا يغيره ، ويصب هو في البحر أحيانا فلا يغيره ، قال : وعادتهم يقولون : الأصل يقال : لقيت رجلين أحدهما صالح والإتيان باسم الإشارة فرع عن اسم الظاهر ، فلما قال : ﴿ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾ ، وكذلك في سورة القصص : ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ

---

(١) أورد المصنف في الحاشية : لعله ابن عباس .

وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ [سورة القصص : ١٥] ، قال : والجواب : أنه إن أريد التقسيم بالأمور العرضية فيؤتى باسم الإشارة ، وإن أريد التعرض بالأمور الذاتية ، فيقال : أحدهم كذا والآخر كذا ، كما في حديث عبد الله بن عمر : " فما كنت أنا ومناجي أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله " .

قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ .

أي كان لم يزل ، فإن أريد القدرة الصالحة فالمراد الدوام ، وإن أريد القدرة الإيجادية فلا دوام لئلا يلزم قدم العالم .

سورة الشعراء

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا ﴾ .

قال ابن عرفة : إن قلت : ما وجه الربط بين هذه وبين قوله : ﴿ فِينَا ﴾ ، قلت : أفاد الترتيب ، تارة يكون للتعليم ، وتارة يكون للاستخدام ، فتربيته لتتخذه خديما فهذه نقمة ، وتارة تكون نعمة ، وهو أن يريه محبته وشفقته عليه ، ولم يدخلها على ما بعد ؛ لأنه يحنث عنه بالمخالفة ، فإن قلت : ما أفاد قوله : ﴿ مِنْ عُمُرِكَ ﴾ ، قلنا : لفظ العمر نعمة؛ لأنه مأخوذ من العمرى المذكورة في الفقه ، فإنها هبة المنافع ، وذلك نعمة ، فإن قلت : هلا قال : ولبثت فينا من عمرك أعواما ، فهو داخل في باب النعمة والامتنان ، قلت : لفظ العمر تغني عنه .

قوله تعالى : ﴿ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ .

الظاهر أن الكفر فيه الإيمان ، وحكى الآمدي وابن الحاجب عن المعتزلة امتناع اتصاف النبي بالكفر قبل النبوة وبعدها عقلا ، وجوز عليهم ذلك أهل السنة عقلا ، قالوا : لكنه لم يقع ، وزعم فرعون أنه وقع ، وهذا لا أذكره بمحضر العوام ، وهكذا هنا فإن الله تعالى عاصم من يريد بنبوته من كل بدع ، ومن بعض الصغائر ، وهي صغائر الخمسة فما بال الكفر ، وهذا على أصل مذهبه .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾ .

قال سيبويه : إذا جواب وجزاء ، قال ابن الصفار : فهم الشلوبين على أنه شرط وجواب ، فأخذ الجزاء بمعنى الشرط ، فقوله : إذاً أكرمك ، لمن قال : أنا أزورك ، معناه : إن تزرني أكرمك ، قال في هذه الآية معناه : إن كنت فعلتها فأنا ضال ، فلزمه إثبات الضلال لموسى صلى الله على نبينا محمد وعليه وعلى آلهما وسلم ، وأجاب : بأن المعنى قوله : ﴿ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ ، بالنعم فقال موسى عليه السلام : إن كنت كافرا بأنعمك فأنا ضال ، أي جاهل بأن الوكزة تقتل القبطي ، ورده ابن الصفار ، بأن الكفر إذا ذكر مطلقا فهو ضد الإيمان ، وإن أريد به غير قيد له ، وكذلك إنما هو على هذا المعنى ، ولو سلمناه ففيه عكس المعنى؛ لأنه إذا كان فعله ذلك كافرا بالنعمة عليه فليس من الضالين بل من المبين ، وهذا بنا على شرط وجواب ، وقال : لاحتاج إلى هذا بل مراد سيبويه في نعم إنها عدة وتصديق ، وذلك لا يجتمع فيه بل هي تصديق لما مضى عدة في المستقبل ، فقولك : نعم لمن قال : فعلت كذا تصديق ، ولمن قال : افعله عدة ، وكذلك إذا قال : أنا أزورك ، فيقول : إذاً أكرمك فهو جواب وجزاء ، وإذا

قلت : لم أنا أكرمك ، فهذا جواب خافيه ، والآية لا إشكال فيها على هذا ؛ لأنه يقول : إذا فعلت وأنا جاهل فيكون قبيحا له واعتذارا بالجهل من النهي كلامه .

قال ابن عرفة : عادتهم يفرقون بين نعم وإذا ، وإن الجائية لازمة لإذا لا تفارقها ، وإنما اختلفوا في كونها جزاء بخلاف نعم ، فإنها تارة تكون عدة وتارة تكون تصديقا ، قال : وقول ابن الصفار لو كان كما قال الشلوبين لكان [.....] بإعادتهم يردون عليه بوجهين :

الأول : مقصودة باعتبار حالها لا باعتبار ما لها ، ولذلك قال الفقهاء فيها : إذا ضرب الأب ولده يلكزه حتى مات أنه يقتص منه ، خلاف غير الأب حتى أن بعض الطلبة يغلط ويقول : اللكزة لا يقتص منها ، إذا آلت إلى القتل وليس كذلك ، فقصد موسى الضربة ولم يقصد القتل .

والثاني : أجاب بعض الطلبة : بأنه قصد القتل وظن أنه الحكم ثم تبين له الحكم بخلاف ذلك .

قال ابن عرفة : وعادتهم يقررون كونها جزاء ، فإنها جزاء عن استغاثة من استغاثة من استغاثه ، لقوله تعالى : ﴿ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾ [سورة القصص : ١٥] ، فهي جزاء من استغاثة المستغيث له ، قلت : قال صاحبنا ابن القصار : قوله واعتذاره بالجهل جزاء مشكل أن الجزاء غير الفعل ، وهو هنا نفس الفعل ، والمراد بالضالين إما المخاطبين والناسين والذاهلين عن الصواب ، وهذه معان متقاربة .

قوله تعالى : ﴿ فَوَهَبَ ﴾ .

الآن ثبوته ورسالته كان في زمن واحد .

قوله تعالى : ﴿ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ .

قال الجوهري في الصحاح : التعبد الاستعباد ، وهو أن يتخذه عبدا ، وكذلك الاعتبار ، وفي الحديث : " ورجل اعتبد محررا " ، قلت : أي اتخذ عبدا وهو حر والاعتبار مثله ، قال الشاعر :

علام تعبدني قومي وقد كثرت ... فيهم أباعر ما شاءوا وعبدان

قال ابن عرفة : وكذلك التعبد ، قال الشاعر :

تعبدني غير ابن سعد قطعته ... وغير ابن سعد لي مطيع ومقطع

أي اتخذني عبدا ، وكان الناس يرونه عبدا مطيعا لأمري .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ .

إن قلت : لو أعاد الفاعل ظاهرا أو هو من تمام جملة تقدم ذكره فيها بدليل قوله : تقدم حرف العطف ، قلنا : لقرابة مقالة القبح ، ولذلك يقول ابن الحاجب : قالوا كذا ، ويقول سيبويه : زعم الخليل في قوله : انفرد به في الحسن والقبح .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ .

وقال تعالى في طه : ﴿ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى ﴾ [سورة طه : ٤٩] .

قال ابن عرفة : السؤال بمن عن الحقيقة باعتبار المعقول منها ، والسؤال بما عن الحقيقة على الإطلاق والإبهام .

قال ابن عرفة : والحكماء قالوا : لا يجوز إدراك بحقيقة الذات الكريمة والعلم ، لأن ذلك إنما ضروري أو نظري ، فلو كان ضروريا لعلمه كل ، والنظري يعلم إما بالحد أو بالرسم ، والحد مركب من الجنس والفصل ، فيلزم عليه تركيب الذات الكريمة وهو محال ، والرسم لا تفيد إدراك الحقيقة بوجه ، ومذهب أكثر المتكلمين بأن إدراكها جائز عقلا غير واقع ، قال ابن الخطيب في المطالب العالية : روي أن بعض الزنادقة قد أنكر الصانع عند جعفر بن محمد الصادق ، فقال له جعفر : ما حرفتك ؟ قال : التجارة ، فقال : هل ركبت البحر ؟ قال : نعم ، قال : هل رأيت أهواله ؟ قال : نعم ، هاجت مرة رياح هائلة فكسرت السفينة ، وغرق الناس ، فتعلقت ببعض ألواحها وبقيت في ملاطم الأمواج حتى اندفعت إلى الساحل ، قال له : فلما أذهب هذه الأشياء عنك أسلمت نفسك إلى الهلاك ، أم كنت ترجوا النجاة ؟ فقال : كنت أرجو النجاة ، فقال : ممن كنت ترجوها ؟ فسكت ، فقال جعفر : من إلهك الذي كنت ترجوا ، هو الذي سلمك من الغرق ، وهو مأخوذ من قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [سورة العنكبوت : ٦٥] ، وكان أبو حنيفة شديداً على الدهرية ، وكانوا ينتهزون الفرصة في قتله ، بينما هو قاعد في مسجده يوما إذ هجم عليه جماعة بسيوفهم مسلولة وهموا بقتله ، فقال : أجيبوا عن مسألة ثم [٥٧/ ٢٨٠] افعلوا ما شئتم ، فقالوا : هات ، فقال : ما تقولون في رجل يقول لكم إني رأيت سفينة مملوءة بالأحمال والأثقال ، أخذتها أمواج متلاطمة وأرياح مختلفة ، وهي تجري مستوية ليس لها ملاح يجريها ، هل يجوز ذلك بالعقل ؟ فقالوا : لا ، فقال أبو حنيفة رضي الله عنه : يا سبحان الله ، إذا لم يجز هذا فكيف تجوز قيام هذه الدنيا على اختلاف أحوالها وسعة أطرافها

من غير مانع ولا حافظ ؟! فسكتوا ، وقال : صدقت ، وقال : هذا مأخوذ من قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾ [سورة الرعد : ٢] ، ومن قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ بِأَمْرِهِ ﴾ [سورة الروم : ٢٥] ، قال : وسئل الإمام الشافعي رضي الله عنه عن الدليل على الصانع فقال : وقت الفرصاد وطعمها ولونها وطيبها وريحها تأكلها الدود فيخرج الإبريسم ، ويأكلها النحل فيخرج منها العسل ، ويأكلها الظباء فيعقد في نوافحها المسك ، ويأكلها سائر الحيوانات ، فينفصل مع المعافنات والضاد ، قلت : الفرصاد هو التوت ، فالذي دبر هذه الأحكام هو الله سبحانه وتعالى ، قال : وسأل هارون الرشيد مالكا رضي الله عنه ، فاستدل باختلاف الأصوات ، وتردد النغمات ، وتفاوت النبات ، قال تعالى ﴿ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ﴾ [سورة الروم : ٢٢] ، قال : وسئل أبو نواس عن هذا ، فقال :

تأمل في نبات الأرض وانظر ... إلى آثار ما صنع المليك

عيون من لجين في رياض ... على أطرافها الذهب السبيك

على قضب الزبرجد شاهدات ... بأن الله ليس له شريك

قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُبِينٍ قَالَ فَأْتِ بِهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ .

قال الزمخشري : في هذه الآية دليل بها أنه لا يأتي بالمعجزة إلا الصادق في دعواه، لأن المعجزة تصديق من الله تعالى لمدعي النبوة ، والحكم لا يصدق الكاذب ، ومن العجب أن مثل فرعون عليه اللعنة لا يخفى عليه هذا ويخفى على ناس من أهل القبلة جوزوا القبح على الله تعالى حتى لزمهم تصديق الكاذبين في المعجزة .

قال ابن عرفة : تقديره لو لم يجزأ العقل بحسن وبقبح لصح صدور المعجزة على يد الكاذب واللازم باطل والملزوم مثله ، وأجاب الطيبي عن ذلك بأن قال : استقرأنا المعجزات كلها فوجدناها لا تظهر إلا على يد الصادق .

قال ابن عرفة : هذا الكلام دليل على ضعفه في أصول الدين ، حيث لم يرد على الزمخشري إلا بالاستقراء ، قال : والجواب عن كلام الزمخشري بوجهين :

الأول : منع الملازمة ؛ لأن دلالة المعجزة أن تنزلت منزلة صدق عبدي وظهورها على يد الكاذب كذب ، فيلزم وقوع الحلف في خبره تعالى ، وهو باطل وإن لم يتنزل منزلة صدق عبدي بدلالتها إما عقلية أو عادية ، والدلالة العقلية في العلوم العادية .

الجواب الثاني : يمنع الملازمة ؛ لأن ظهور المعجزة على يد الكاذب يوجب التباين الشيء بالمنفي، وذلك باطل .

قوله تعالى : ﴿ فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ ﴾ .

قال ابن عرفة : الرمي والطرح والإلقاء بمعنى واحد فمن لغات في القرآن الإلقاء؛ لأنه أبلغ في الدلالة على القصد ، قال : وحمل الخبر على المبتدأ يكون على سبيل الاشتقاق ، مثل الإنسان عالم ، ويكون على سبيل التنبه مثل : أبو يوسف ، أبو حنيفة ، والآية محتملة للثلاثة ، قيل لابن عرفة : ليس فيها على سبيل المواطأة؛ لأن العصا ليست ثعبانا موجه ، فقال : تدعى المواطأة باعتبار العصاة الملقاة هي ثعبان .

قوله تعالى : ﴿ وَنَزَعَ يَدَهُ ﴾ .

عبر بالنزع دون الإخراج ، إشارة إلى أنه ينزل نفسه منزلة من فارق يده لشدة مخالفة كونها الملونة .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ ﴾ .

قال : واجب الأول إنه من حذف التقابل ، أي فإذا هي ثعبان مبين للناظرين ، ونزع يده فإذا هي بيضاء مبين للناظرين ، ومما يؤكد هذا أن المنطقيين ذكروا أنه لا بد من الفاعل ، والقائل لكرسي مثل خشية فاعل ، وتجارة فاعل ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ ﴾ ، صفة للفاعل ، وقوله تعالى : ﴿ لِلنَّاظِرِينَ ﴾ صفة للفاعل الثاني؛ لأن الثعبان جرم كبير يدركه البصر فلذلك قرن الأول بقوله تعالى : ﴿ مُبِينٌ ﴾ ، والثاني بالنظر ، والمعجزة أمر محسوس خارجي للعادة والسحر أمر وهم محسوس ، وقوله تعالى : ﴿ لِلنَّاظِرِينَ ﴾ ، يشمل الحسي والمعنوي القلبي ، فيكون من استعمال اللفظ المشترك في مفهوميه معا .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ لِلْمَلإِ حَوْلَهُ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ﴾ .

نص هذه المقالة لفرعون وحده ، وقال في الأعراف ﴿ قَالَ الْمَلأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [سورة الأعراف : ١٠٩] صفتها للملأ دون فرعون ، فأجاب أبو جعفر ابن الزبير : بأن المقابلة في تلك الآية وقعت بين موسى مع فرعون وقومه وهنا وقعت بين موسى عليه السلام وفرعون فقط ، وقال : هذا يدل أنه يحكم بسحره وأسقطها في الأعراف ، فأجاب : بأن القائل هنا فرعون ، مراده ابن عرفة : يستحيل في قومه صالح في مقالته ، وهناك قالها الملأ من القوم فلذلك لم يبالغوا في قولهم .

قوله تعالى : ﴿ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ .

قال الزمخشري : هوْ في غاية الإدلال من فرعون والانخفاض لا سيما على مذهب المعتزلة ، لأنهم يشترطون في الأمر العلوم ، وخصوصيته ترجع إلى المتكلم بالأمر ، وأهل السنة إنما شرطوا إلا سبيلا وخصوصيته ترجع إلى نفس الأمر .

قوله تعالى :﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾ .

وقال ابن عرفة : إنما عبر بلفظ الإرجاء دون غيره دون لفظ التأخير والنظرة ، مع أنهما مترادفان؛ لأن في مادة الإرجاء ما يدل على حصول الطمع؛ لأن الإنسان ما يترجى إلا ما يطمع في حصوله ، قلت : ولهذا قال الإمام الغزالي رحمه الله : إن الطائع يترجى دخول الجنة ، والعاصي يتمنى دخولها .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَهُمْ مُوسَى أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ ﴾ .

قال ابن عرفة : عوائد الطلبة يقولون : إن المعجزة هي ظهور الأمر الخارق للعادة في الخارج وفي نفس الأمر ، والسحر هو الأمر الوهمي المخالف لما في نفس الأمر ، وجاءت هذه على عكس هذه القاعدة ، لإنها إذا كانت بيضاء للناظرين فقط ، فبياضها وهمي مخالف لما في نفس الأمر ، وإن كان معجزة فهي بيضاء فقط؛ لأن بياضها موقوف على الناظرين من هولهم ، ولما في نفس الأمر ، قلت : لعل المراد بالناظرين النظر المعنوي ، وهو التدبر فيها والتفكر في دلالتها .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴾ .

قال ابن عطية : قال [...] عن ابن كثير : تلقف بتشديد القاف وتلزمه أن ابتداء أو [...] بتشديد القاف في الوصل والوقف ، مع أنه لم يقرأ بذلك إلا في الوصل .

قوله تعالى : ﴿ فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ ﴾ .

قال الزمخشري : فاعل ألقي هو الله تعالى فما خولهم من التوفيق وإيمانهم أو ما عاينوه من المعجزة ولك أن لا تقدر فاعلا؛ لأن ألقى بمعنى خروا وسقطوا .

قال ابن عرفة : يريد أنهم ألقوا أنفسهم ، وهذا يناسب مذهبه في أن الغالب خلق أفعاله .

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ .

انظر كيف المعلم كله حسن حتى السحر ؛ لأن علمهم هو الذي هداهم إلى إيمانهم بموسى عليه الصلاة والسلام ، والعالم إن كتم من علمه شيئا يختص به مما لا يجب له ليماريه على المعلم ، وحكي عن الشيخ أبي علي ناصر ابن البخاري : أنه كان

يقرئ ابن الحاجب [.....] فيه زيادات ، فلما مات وجد عنده شرحه للشيرازي وفيه تلك الزيادات ، ولقد دخلت على شيخنا ابن الحاجب في موصيه ، فجعلت أنظر في كتبه فمنعني من استيفاء النظر فيها ، قال : لأن الشيخ يمتاز عن طلبته زيادات لآخرهم بها .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ آمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ ﴾ .

قال ابن عرفة : كان عبد السلام ينقد على البرادعي في قوله في التهذيب ويؤمر الخمس بالوضوء قبل الغسل ، فإن أخره بعده أجزأه ، ويقال : إنما في أصل المدونة فإن غسل قبل وضوئه أجزأه فظاهره أنه الغسل وأن لم يؤمن الحديث من أي وضوء أعم من الغسل ، فبدل أبو سعيد اللفظ بلفظ لا يدل على هذا ، لأنك إذا قلت : جاء زيد قبل عمرو فإنه [٥٨/ ٢٨١] يقتضي الإخبار بمجيء زيد فقط ، أعم من أن يكون عمرو جاء بعده ولم يجيء من أصل ونظيره ، قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ ﴾ [سورة البقرة : ٢٣٧] إذ لا يقع بعد الطلاق مس ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي ﴾ [سورة الكهف : ١٠٩] ، لكن تلك الآية في جواب الشرط ، والشرط لا يدل على وقوع الشيء ، ولا إمكان وقوعه ، وهذه الآية من ذلك المعنى؛ لأن فرعون عليه اللعنة لم يقصد الإذن لهم بوجه لا قبل الإيمان ولا بعده .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا أَنْ كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

لأن الموجب ﴿ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي إِنَّكُمْ مُتَّبَعُونَ ﴾ ، فالجواب : أنه أفاد الوعد بالنظرة مطلقا سواء اتبعهم أو لم يتبعهم؛ لأن الوعد بالنظرة إذا كان مطلقا غير مقيد بالإتباع لا تحصل الطمأنينة لإمكان كونه في نفس الآية يقدر بعدم الاتباع ، فإذا هم ينصرون عليهم ، وإن اتبعوهم ، قيل لابن عرفة : سواء متعد ، فإذا دخلت عليه الهمزة صار متعديا بنفسه ، فلما جمع بين الهمزة والباء ، فقال : ذكر الجوهري في سرى وأسرى فاضرب بمعنى واحد ، وقال السهيلي : في أول سورة الإسراء ذكروا أنهما غير متعدين ، وهو غير صحيح ، وإنما زعموا ذلك لعدم ذكر مفعول أسرى مع أنه مقدر تقديره : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى ﴾ [سورة الإسراء : ١] ، أي بعبده ، إلى أن قال : ﴿ لَيْلًا ﴾ [سورة الإسراء : ١] ، سلمنا أنه متعد لكن الباء هنا ليست للتعدية ، فلذلك صح الجمع بينهما .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ ﴾ .

الشرذمة تقليل لهم باعتبار العدد .

قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ .

شبه حالتهم المعقولة بحالتهم المحسوسة .

قوله تعالى : ﴿ أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ ﴾ ، ولم يقل فضرب فانفلق ، وكذلك في سورة البقرة ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ﴾ [سورة البقرة : ٦٠] ، وفي الأعراف : ﴿ فَانْبَجَسَتْ ﴾ [سورة الأعراف : ١٦٠] ، ولم يقل : فضرب ، وفي طه ﴿ أَلْقِهَا يَا مُوسَى فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾ [سورة طه : ١٨-١٩] ، فذكر فعل المطاوع في طه ، ولم يذكره في الآخر ، قال : فعادتهم يجيبون : بأنه إن كان الحادث عن الضرب مما يعهد في الخارج صدوره منه لم يحتج إلى إبراز الفعل المطاوع ، كالحجر يعهد عادة بخلاف صيرورة [...] ، وإن انقلاب الأجسام غير معهود ، وكان بعضهم يضمر في الآية فعلين فضربه بخلقه فانفلق به؛ لأن فعل المطاوعة يفيد قدم فعل عليه فهو مطاوع له ، وقال تعالى ﴿ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ ﴾ .

ينفلق فضربه فانفلق .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾ .

الإشارة إلى المجموع باعتبار الكلي والكلية ، فهل كل جزء من ذلك أو مجموع ذلك آية ؟

قوله تعالى : ﴿ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾ .

قال أبو حيان : أجاز الحوفي : أن يكون ﴿ الَّذِي ﴾ مبتدأ ، وهو﴿ يَهْدِينِ ﴾ مبتدأ وخبر في موضع خبره ، ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط ، ورد بأن الموضع هنا خاص ، فليس فيه معنى الشرط ، فليس نظير الذي يأتيني فله درهم ، وأيضا فليس الفعل الذي هو خلق لا يمكن فيه تجدد النسبة إلى إبراهيم عليه السلام ، قلت : وكذا قال أبو حيان ، في قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾ [سورة البقرة : ١٦] إن الفاء إنما تدخل في خبر الموصول إذا كان عائداً وفيه معنى التعليل ، وعادتهم يردون عليه بهذه الآية؛ لأنه ليس يعلم وليس الخلق علة في الهداية ، والآن لزم عليه مذهب المعتزلة في أنه خالق لجميع الناس عندهم منزه عن فعل القبيح وإرادته ، ونحن نقول : خلق جميعهم ليهدي بعضهم ويضل بعضهم؛ لأنه يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد سبحانه وتعالى ، وأجيب : بأن المراد الذي خلقني على هذه الصفة الخاصة فهو يهديني ، فذلك الخلق الخاص سبب في الهداية ، وانظر

ما تقدم في سورة قد أفلح ، في قوله تعالى : ﴿ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ ﴾ [سورة المؤمنون : ١٠٢] .

قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ .

إنما جمع المرسلين بناء على أن آدم عليه الصلاة والسلام رسول ، وكذلك إدريس عليه السلام رسول ، وهو سابق على نوح عليه السلام ، ولأنهم إذا كذبوا نوحا فقد كذبوا المرسلين ، لأنهم جاءوا بمثل ما جاء به نوح عليهم السلام ، ولأن المعجزات متحدة ، فتكذيبهم لمن جاء بشيء منها تكذيب للجميع أو جمعه باعتبار تفسير حالاته ، فهو في حالة يدعوهم إلى الله بشيرا ، وفي حالة يدعوهم إلى الله نذيرا مخوفا ، كقوله :

فقلت : اجعلوا ضوء الفراقد كلها ... يمينا وهذا النجم من عن شمالك

قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ﴾ ، ولم يقل : ما أقبل منكم عليه أجرا ، فهو أعم ؛ لأن الدعاء إلى الله تعالى وطلب الامتثال له يقتضي التشوف للأجر على ذلك ، فلهذا قال : ﴿ وَمَا أَسْأَلُكُمْ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ ﴾ .

أي أنؤمن لك حالة كونك اتبعك أراذل الناس ؟ فلا يرضى بحالهم في الإيمان بك .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا عِلْمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ .

وتقرير هذا الجواب بوجهين :

الأول : أنكم وقفتم مع الأمر العادي الدنيوي في كون قومي المتبعين لك متصفين بأرذل الصنائع ، وأنا وقفت مع العادي الدنيء ، لأنهم وإن كانوا أرذل في الظاهر فهم أخيار في الباطن لاتصافهم بالإيمان والعمل الصالح .

الوجه الثاني : أنه تقرر في المعقول ، أن الأمر النائب لتساويهما يستحيل ترجيح أحدهما على الآخر ، وهؤلاء رجحوا المرجوح كأنهم رجحوا الاتصاف بأرذل الصنائع على أشرفها ، فاختار الحياكة ، والحجامة ، والجزارة ، وهي أرذل الصفات فلا عقل له ، فكيف يتبع من لا عقل له ؟ فأجابهم نوح عليه السلام : بأنهم لعل لهم علما بالسبب المرجح لذلك غيره ، أي : وما علمي بسبب ما كانوا يعملون ، فما رجحوا علم ذلك إلا لسبب خفي ظهر لهم ولم يظهر لكم .

قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ .

التكذيب إما لحكم بعدم مطابقة الخبر للمخبر عنه ، أو عدم الحكم بالمطابقة ، وينبني على هذا أن الشاك هل هو مكذب أم لا ؟ وفي الآية إشكال : وهو أن التكذيب لا يصح أن يكون متعلقه ﴿ أَلا تَتَّقُونَ ﴾ ؛ لأنه طلب غير محتمل للصدق والكذب ، ولا يصح أن يرجع لقوله تعالى : ﴿ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴾؛ لأنه تعليل لذلك الطلب وتابع له ، وليس مقصود بالذات ، والجواب أنهم كذبوه في دعوى الرسالة المستلزم لتكذيبهم في كل ما جاء به .

قوله تعالى : ﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ ﴾ .

قيل لشيخنا ابن عرفة : هذا استفهام في معنى الإنكار عليهم ، فإن تسلط الإنكار على كل واحد من المحتملين لزم عليه مخالفة القاعدة الشرعية ، وهي اعتقاد وجوب النكاح لأجل ذمه على تركه ، والذم على الترك من خصائص الوجوب ، وإن تسلط على مجموع الجملتين يقيد الجملة الجمعية ، لزم عليه مخالفة القاعدة الشرعية ، وهي اعتقاد وجوب النكاح لأجل ذمهم إن كان كون الثاني منصوبا فنحذف النون ، مثل : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وأجاب ابن عرفة : باختيار الأول ، ويكون الذم على ترك وطء الأزواج التي انعقد عليهن النكاح؛ لأن ذلك يصير حقا لهن عليهم فهي واجب ، ونقول : بأن النكاح كان واجبا عليهم ، لأنهم تركوه وهم واجدون الطول ، قادرون على تزويج الحرام وقد وقعوا في الزنا واللواط ، وإما بأن نقول تسلط الإنكار على الجملة الأولى فقط ، وهو أحد وجهين :

الرفع : من جواب الاستفهام أنه على الاستئناف ، لكن فيه حذف الجملة الخبرية على الطلبية ، وهو ممتنع عند أهل علم البيان ، وأجازه جماعة من النحويين ، قال ابن أبي الربيع : والصحيح منعه ، قلت : هذا الجواب مجموع من كلام شيخنا ابن عرفة ، وصاحبنا ابن القصار .

قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ ﴾ .

قال ابن عرفة : إنما هو في الخبر ومتعلقه هنا أمرا ، لكن الجواب أن تكذيبهم له في دعوى الرسالة يستلزم عدم اشتمالهم أمره .

قوله تعالى : ﴿ نَاقَةٌ لَهَا شِرْبٌ ﴾ .

فيه الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، أي لها شرب يوم معلوم ، ولكم شرب يوم معلوم .

قوله تعالى : ﴿ أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ﴾ .

[٥٨/ ٢٨٢] عبر عن الأول بالوفاء؛ لأنه الزيادة القدر الواجب إذ هو محتاج إلى محاولة وتكلف مما يتواصل فيه إلى تحقيق الخروج من العهدة إلا بالزيادة من القدر الواجب بخلاف القسطاس ، فإنه يمكن فيه بتحقيق الخروج من العهد من غير زيادة .

قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ﴾ .

قال الزمخشري : أي على مثل هذه الحال من الكفر به ، ومعناه في قلوبهم فلا يتغير وأعماهم عليه بوجه ، قال : فإن قلت : كيف أسند السلك بصفة التكذيب إلى نفسه ، وهو منزه عن القبائح ؟ قلنا : أراد الدلالة على تمكنه في قلوبهم ، وإنه أمر حملوا عليه .

قال ابن عرفة : وعلى مذهبنا لا يحتاج إلى هذا السؤال .

قوله تعالى : ﴿ لا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الأَلِيمَ ﴾ .

من باب نفي الشيء بإيجابه ، أي حتى يروا العذاب فيؤمنوا فلا ينفعهم إيمانهم .

قوله تعالى : ﴿ فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً ﴾ .

قال ابن عرفة : عادتهم يقولون : إن فيها تناقضا لأنهم إذا رأو العذاب لم يكن إتيانهم بغتة؛ لأن البغتة هو إتيان الشيء على عقله من غير شعور به ، قال : وأجيب بأنهم يرونه بعيدا منهم فيظنون أنه غير واقع بهم فينزل بهم بغتة ، أي يراد بإتيانه لهم بغتة ، بمعنى أنهم لا يرونه حتى ينزل بهم .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ .

قال ابن عرفة : تنزل بعض من نزل؛ لأنه يقتضي تكلف الفعل بمشقة ، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم ، لكنه هنا يستلزمه من باب أحرى ، لأنه إذا نفى تنزيلهم لهم بمشقة فأحرى بغير مشقة ، لأنهم إذا لم يقدروا عليه بمشقة فأحرى بغير مشقة .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ ﴾ .

أي وما يمكنهم فعله في أنفسهم ، ﴿ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ ، أي ولا يجدون معينا على فعله ، فالأول : يقتضي فعل قبولهم بفعله بخاصته أنفسهم ، والثاني : اقتضى تعين قبولهم بفعله بمعنى عليه .

قوله تعالى : ﴿ فَلا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾ .

هو من باب السلب ، مثل : الحائط لا يبصر لا من باب العدم والملكة ، مثل : زيد لا يبصر .

قوله تعالى : ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴾ .

أي هنا تتنزل هذا مضارعا ، وقال قبله : وما تنزلت به الشياطين فأتى به ماضيا ، قال : والجواب : أن الماضي معلوم لكونه شاهدا أمرنا ، والمستقبل غير معلوم ، فلذلك أتى به في جملة الاستفهام المقتضية للجهل بالمسئول عنه .

سورة النمل

قوله تعالى : ﴿ هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

ابن عرفة : لف ونشر ، فمن حيث كونه قرآنا معجزا هو هدى ، ومن حيث كونه كتابا مشتملا على البشارة والنذارة هو بشرى للمؤمنين .

قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ .

من عطف الصفات .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْءَانَ ﴾ .

وقال المفسرون : معناه تؤتى وتعطى .

قال ابن عرفة : بل هو أخص من ذلك ، فإن التلقي فيه الإيماء لتقدم سبب له في ذلك .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ .

إشارة إلى كمال قربه منه قرب منطقا ومكانة ، فإن قلت : الحكمة تستلزم العلم بخلاف العكس ، فهلا قال : ﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ ، فيكون تأسيسا ، ثم أجاب ابن عرفة : بأنه قصد التشبيه على وصفه بالعلم مرتين : بالمطابقة وباللزوم .

قوله تعالى : ﴿ سَآتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ ﴾ .

وقال تعالى في القصص ﴿ لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ ﴾ [سورة القصص : ٢٩] ، فإن كانت قصتان في موطنين سؤال ، والظاهر أنها قصة واحدة ، لكن الجواب : أن المخالفة بين الخبرين : تارة ترجع إلى نفس الخبر ، وتارة ترجع إلى لازمه مثال الأول : قد أراد في هذا البيت ، ثم تقول : قرأ في البيت سورة يس ، فهذا لا تناقض فيها ، لأنها مخالفة بالعموم والخصوص ، وتارة تقول : قد أريد في هذا البيت لكن لا يسمع ، ويقول آخر : قد أريد في هذا البيت ليسمع ، فهذا انتقاص ولا شك ، إن آية سورة النمل محققة لدخول البين ، وآية القصص [....] بلعل .

قوله تعالى : ﴿ يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ .

قال الزمخشري : الهاء في إنه يجوز أن يكون ضمير الأمر ، والثاني ، وأن يعود على ما دل عليه ما قبله ، قال : يعني أن مكملا . . . . .[1] والله بيان لأنا ، ورده أبو حيان : بأن الفعل إذا حذف لا يصح عود الضمير عليه بوجه ، ونودي لما بني للمفعول حذف فاعله ، وأجاب بعض الطلبة : بقوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ ﴾ [سورة البروج : ٤-٦] ، وقوله تعالى : ﴿ وَهُمْ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ ﴾ [سورة البروج : ٧] عائد على القائلين ، وحذف الفاعل ، في قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ ﴾ ، فقال ابن عرفة : هذا في جملة أخرى ، فظاهر كلام أبي حيان جوازه ، وقول الزمخشري : يعني أي يكلمك ، أي المناسب لمذهبه ، أن يقول : أنا مناديك أنا ؛ لأنه ينفي الكلام القديم .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ ﴾ .

الاهتزاز أوائل الحركة .

قوله تعالى : ﴿ كَأَنَّهَا جَانٌّ ﴾ .

قال ابن عرفة : بهذه الآية يقع الجمع بين قوله تعالى : ﴿ فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾ [سورة طه : ٢٠] ، وبين قوله تعالى : ﴿ فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ ﴾ [سورة الشعراء : ٣٢] ، فشبهها بالثعبان في عظم جرمها ، وبالحية ، وإن كانت صغيرة الجرم في سرعة حركتها ، فهو استعارة ، أو يقال : إنها في أول حالها حية ، ثم عظمت وصارت ثعبانا .

قوله تعالى : ﴿ إِنِّي لا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ﴾ .

قال ابن عرفة : كان ابن عبد السلام يردد في هذا أن هذه قضية كلية ، أي كل مرسل لا يخاف ، والقضية الأولى مرجئة جزئية ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ﴾ ، فدل على أنه خاف ، قال : وتقدم الجواب بوجهين :

إما أنه لم يكن حينئذ رسولا ، وإنما أرسل بعد ذلك .

وإما أنه ليس المراد نفي الخوف؛ لأنه أمر جلي لا يقدر الإنسان على دفعه ، وإنما المراد لازمه ، أي كن آمنا مطمئنا ، فإن رسلي يؤمنون من كل ما يخافون .

قوله تعالى : ﴿ إِلا مَنْ ظَلَمَ ﴾ .

---

(١) طمس في المخطوطة .

قيل : إن ﴿ إلا ﴾ بمعنى الواو ، وكما قالوا في قوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ [سورة البقرة : ١٥٠] .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ ﴾ .

ثم بدل لظلمه حسنا ، ويؤخذ من الآية ، أن قاتل النفس في المشيئة ، ورده ابن عرفة بأن هذه عامة ، وآية القتل خاصة ، والخاص يقضي على العام .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالا ﴾ .

فإن القاضي ابن عبد الرفيع : قال الفقيه أبو عبد الله محمد أنه لو كان مقصور القرى بالتنوين في الأصل .

قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِي النَّمْلِ قَالَتْ ﴾ .

ابن عرفة : قالوا : إذا قلت : مشيت حتى إذا لقيت زيدا يقتضي أول الملاقاة ، بخلاف قولك : مشيت حتى لقيت زيدا ، قيل له : فسره ابن عطية بوجهين :

أحدهما أنهم أتوا على جميع الوادي ، وقطعوا مسافاته ، فقال : هذا لا يحمل على ظاهره ولا بد من تأويله؛ لأن النملة حذرت صواحباتها منه ، فدل على أنهم حينئذ لم يكونوا قط مواشيا من الوادي ، ولو أتوا عليه لما بقى للتحذير منهم فائدة .

قوله تعالى : ﴿ وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ ﴾ .

هذا إما من الفقاد كما يتفقد السلطان حالة رعيته ، وإما من الفقدان وهو عدم الوجدان ، ونقل ابن عطية أن نافع بن الأزرق قد سمع ابن عباس يقول : إن الهدهد نظر إلى باطن الأرض ورأى الماء من كذا كذا إقامة ، فقال له : كيف يشاهد باطن الأرض ولا يرى الفخ ، فقال : إذا ترك القدر عمي البصر .

قال ابن عرفة : إنما جوابه يرى الفخ والحب الذي فيه ، وجهل ما فيه من الجبلة ولا يرى ما عاقبة أمره .

قال ابن عرفة : والظاهر أن المراد جميع جنس الهدهد؛ لأنه هدهد واحد بدليل ما حكوا أن أحد الهداهد كلم حبر بلقيس ، وأعلم به نزل إليه رجس الهداهد وسلطانها ، فأخبره بذلك أيضا لتحقق الخبر ، فالظاهر أن جميع الهداهد مضت معه ، فلذلك جلا موضعها ، ودخلت منه الشمس انفرد يقول ، وقالا : مصدر معطوف على علما ، أي آتينا داود وسليمان علما ، وقالا : الحمد له ، قال : فقلت وقوله تعالى : ﴿ لأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا ﴾ ، أتى بالموجب ثم بالمانع .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾ .

يحتمل أن يكون من النظر أو من الانتظار .

قال ابن عرفة : وعادتهم يوردون هنا سؤالا وهو : هلا قال : فانظر ماذا يجيبون ؟ فإن الجواب للكتاب أخص من الرجوع ، قال : وعادتهم يجيبون : بأن الكتاب إن كان له اعتناء بالمبعوث إليه ، ويراد بعين الكتاب [٥٨/ ٢٨٣] والاعتبار ، ونزل منزلة المتساوي له في درجته سمي ما يصدر عنه بعد قراءة كتابه جوابا ، وإن زاد بعين الصفات والاحتقار جعله في رتبة الرسول الحامل للكتاب ، وكان جوابه إنما هو الرسول فسمي ما يصدر منه له مراجعة ، وكذا سليمان عليه السلام حال بلقيس وملكها بالنسبة إلى ملكه ، فجعل جوابها فإنه لرسوله ؛ لأنه له .

قوله تعالى : ﴿ فِي أَمْرِي ﴾ .

أي في شأني .

قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ ﴾ .

جمعتهم إما باعتبار الملوك الماضية ، وإما باعتبار ما يأتي ، وإما باعتبار إنما لم يكن على تقدير أن لو كان كيف كان يكون .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ ﴾ .

جمعتهم إما لرجوع الضمير للملوك ، وإما تعظيما لسليمان ، وإما اعتبارا به وبخاصته .

قوله تعالى : ﴿ فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ ﴾ .

وقرئ وما آتاني الله خير .

قال الزمخشري : والفرق بين العطف بالفاء والواو ، أن الإنكار تارة يتسلط على السببية ، كقولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فإن أردت تجهيله في الكتب عطفته بالفاء؛ لأنه تارة يكون يشرب اللبن ظانا أنه ماء ، فإذا هو لبن فهذا جهل السبب ، وتارة يعلم أنه لبن ويجهل أنه إذا اجتمع في البطن مع السمك يضر ، فهذا جهل السببية ، وكذلك تقول : تعطي زيدا الدراهم وهو غني ، فإن كان المعطي يجهل أنه غني فهو جاهل للسببية ، وإن علم أنه غني ، وجهل أن الغنى مانع من إعطاء الزكاة له فهذا يجهل السببية .

ابن عرفة قال : وإن كان السبب أقوى من إنكار السببية ، فهذا كالجهل المركب بخلاف العكس فلذلك عطفه في الأية بالفاء دون الواو .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَأَيُّهَا الْمَلأُ أَيُّكُم يَأتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾ .

قال ابن عرفة : عبر بلفظ الملأ ولم يقل : يأيها الجند؛ لأن الملأ هم الأشراف ، وهو إنما خاطب بذلك من له قوة وعلم ، ولفظ الملأ يشمل من جمع الأمرين ومن اتصف بأحدهما ، ولم يتناول رعاع الناس بوجه .

قوله تعالى : ﴿ أَيُّكُمْ يَأتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾ .

إشارة إلى أنه علم أن فيهم من يأتيه بعرشها ، وإنما طلب منهم تنبيه فقط ، ولو قال : هل فيكم من يأتيني بعرشها لكان شاكا ، هل فيهم من يقدر على الأتيان به أم لا ؟

قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ ﴾ .

ابن عرفة : قالوا : هذا يقتضي ذم الدعوى ، وكل مدع فدعواه توقع إلا إذا كان لدعواه موجب ، كقول يوسف عليه السلام ﴿ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾ [سورة يوسف : ٥٥] ، فإن موجب ذلك القيام بالحكم الشرعي ليوصل كل ذي حق لما حقه .

قوله تعالى : ﴿ لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ﴾ .

قال الأصوليون من أهل الفقه : أفعال الله غير معللة ، وما ورد من تعليلها ، فإنما هو باعتبار الربط العادي ، وأحكامه فيها قولان : هل هي معللة أم لا ؟ ولهذا قال ابن الحاجب : مسألتان على التنزيل ، أي على النزل مع الخصم إلى مذهبه في قاعدة التحسين والتقبيح .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ نَكِّرُوا لَهَا عَرْشَهَا ﴾ .

قال الأصوليون : إذا كان إسقاط بعض الألفاظ لا يخل بالمعنى فاثباته حشو لا فائدة له ، فحينئذ يقول : ما أفاد قوله لها ؟ قلنا : أفاد أن تنكيره إنما هو لمن ينكر بعرف ، ويحيط به بأنها نكرة لها لأنها أعرف الناس به .

قوله تعالى : ﴿ نَنْظُرْ أَتَهْتَدِي أَمْ تَكُونُ مِنَ الَّذِينَ لا يَهْتَدُونَ ﴾ .

وليس هو بمعنى التفكر ، وإنما المراد تختبر أو تعلم أو ننتظر اهتداءها ، وأم هنا متصلة ، وهي التي يقع بعدها المفرد ، أو ما هو في قوته ، فإن قلت : قال ننظر أتهتدي أم لا ، كما تقدم السؤال ، في قوله تعالى : ﴿ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ ، لكن

الجواب هنا عكس الجواب هناك ، وهو أن تلك الآية خرجت مخرج التشديد على الهدهد ، وهذه خرجت مخرج التلطف ببلقيس أنه هنا بمجرد كذبت واحدة يحصل في ملأ الكاذبين ، والجواب هنا : أي في هذه العبارة رفق بها وتلطف ، قال : لأن الحكم إذا كان موقوفا على أمرين متفاوتين ، فإن كان جانب الذم فيها أشد وأرجح يحصل منها مطلق اهتداء ويتصف بأقبح ما يكون ، فخرجت هذه الآية مخرج التلطف والتخفيف عليها .

قوله تعالى : ﴿ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكِ ﴾ .

ولم يقل : هذا عرشك .

قال الزمخشري : لئلا يكون تلقينا وتفهيما وقال ابن عرفة : بل هو إشارة إلى أن السؤال عن مثل الشيء أخف على المسئول من السؤال عن ذات الشيء نفسه؛ لأنه أقرب إلى المعرفة ، فيجد كثيرا من يقول : هذا مثل زيد ، ولا يجد من يقول : هو زيد [...].

قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ ﴾ .

انظر هل المعنى كان هذا هو عرشي أو كان عرشي هو ، هذا الظاهر الثاني لمشاكلة السؤال؛ لأن المعنى أعرشك مثل هذا ؟ قالت : كان عرشي مثله .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ ﴾ .

قال ابن عرفة : السؤال بالهمزة عن ذات الفعل ، والسؤال بقوله : لم عن علة الفعل وسببه ، فما السر في العدول عن الهمزة إلى اللام ؟ وأجاب بأنه تقدم .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾ .

ومن تصب نفسه منصب المخاصمة ، فهو عارف بالحجة ، لذلك سألهم عن علة الاستعجال ودليله لا عن نفسه .

قوله تعالى : ﴿ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾ .

أي تعلمون أنها فاحشة .

وقال الفخر : العالم لا تصدر منه معصية أصلا ، فإذا عصى فهو جاهل؛ لأنه يرجح المرجوح ، وترجيح المرجوح جهل ، فلذلك قال لهم لوط عليه السلام ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ ، قال : والإطناب ببل إضراب انتقال ، والانتقال في باب الذم ، إنما يكون على أمر خفيف إلى ما هو أشد منه ، وقدر بعضهم الأشدية هنا بأن الضرب عنه رافع

للقوة الحسية العملية ، وهي منقطعة عن ذلك الفعل ، والثاني : راجع للقوة العلمية ، وهي دائمة ؛ لأن العلم بالشيء دائم ، والعمل به منقطع غير دائم .

قوله تعالى : ﴿ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ .

الأكثرون على أنه خطاب للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ومثل هذا في القرآن ، وهو صلى الله عليه وعلى آله وسلم مأمور بتبليغ لفظه لأمته وبالعمل به ، وعرف الحمد بالألف واللام لجنسيته .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ اصْطَفَى ﴾ .

أي اصطفى خاصا؛ لأن عموم الاصطفاء يصدق على الطائع وعلى العاصي ، قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [سورة فاطر : ٣٢] .

قوله تعالى : ﴿ أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ ﴾ .

قال ابن عرفة : كرر هذه اللفظة تنبيها لها على أن القدرة على الخلق فالاختراع صفة خاصة بالله تعالى بمنزلة تبيين الشيخ للتلميذ واختار أنها صفة معنوية ، وأن الله تعالى ليست له صفة تخصه سبحانه وتعالى .

قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا ﴾ .

أي ما يمكنكم وما ينبغي لكم ذلك ، وهذا استدلال على وحدانية الله تعالى بالحدوث ، وفيه أربعة مذاهب للأصوليين :

أحدها : أن دليلها لوحدانية الإمكان ، الثاني : دليلها الحدوث ، الثالث : بها والحدوث شرط ، الرابع : هما والحدوث شرط .

قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا ﴾ .

إن أريد أنها ذات قرار في نفسها فلا كلام ، وإن أريد أنها قرار لغيرها أي محل الاستقرار عليها ، فهي حال مقدرة؛ لأن الحكماء قالوا : إن المعمور البعض ، لأن الاستقرار على أقلها وأكثرها غير معمور ، فهي حياة الخلق حال مقدرة ، أو يقال : إنها ليست حالا مقدرة ، لأن الحكماء قالوا : إن المعمور منها أقلها وأكثرها يستحيل عمارته ، فبعضه لشدة برده ، وبعضه لشدة حره ، إلا أن يجاب بما قال الفخر الرازي : إن الأرض على الماء ، وفيها قولان : قيل : ساكنة ، وقيل : إنها متحركة وليست بساكنة ، فقد تبدل جهاتها فيصير غير المعمور فيها معمورا .

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ﴾ .

قال ابن عرفة : بين إما ظرف وإلا مفعول ، وهل البين بنفسه هو الحاجز ، أو شيء آخر يحل فيه ، وكان بعضهم يرجح الأول خوف التسلسل وتداخل الأجسام؛ لأنه إذا كان الحاجز بينهما شيئا آخر فما الحاجز بين ذلك الشيء وبينهما ، فإن كان شيء آخر فتسلسل الأمر وإن لم يكن ، ثم حاجز لزم تداخل الأجسام وعدم الحاجز قرئ في كمال الفرد .

قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ﴾ [٥٨/ ٢٨٤] قال ابن عرفة : عادة الطلبة يقولون : لأي شيء أعاد المسند إليه هنا ولم يعده ، في قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ جَعَلَ الأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ﴾ .

ولم يقل : ومن جعل خلالها أنهارا ، وقال : وتقدم الجواب بأن المعطوفات في الأولين منحصرة في نوع واحد؛ لأن الهداية راجعة إلى القوة العلمية ، وإرسال الرياح راجع إلى أثر القدرة .

قوله تعالى : ﴿ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ .

إنما ذكر الإشراك هنا ، بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلا إِيَّاهُ ﴾ [سورة الإسراء : ٦٧] ، فالإنسان في لجج البحار يستحضر مقام التوحيد ، ويلقي اعتقاد التشريك ، فناسب أن يعقب بتنزيه الله على نقيض ذلك .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ .

ابن عرفة : هو على تقدير مضمر ، أي ثم يميته ثم يعيده ، وأورد الزمخشري : أنهم ينكرون الإعادة ، فكيف ينكر عليهم عدم الإيمان ممن يعيدهم ؟ وأجاب : بأن الدلائل الدالة على الإعادة قائمة عليهم .

قال ابن عرفة : وإذا بنينا على هذا الجواب يكون في الآية حجة على المعتزلة ، لإنا أجمعنا نحن وهم على جواز الإعادة عقلا ، واختلفنا في وجوب وقوعها ، فهم قالوا : أنها واجبة عقلا بناء على قاعدة التحسين والتقبيح العقليين عندهم ، ونحن نقول : وقوعها واجب بالسمع ، وهو إخبار الشارع بوقوعها لا بالعقل .

قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ .

إنما تم تقدير ذلك مع ظهور الدلائل العقلية على وجوب الإعادة ، قيل لابن عرفة : يلزمك أن يكون ابتداء الخلق واجبا عقلا ، ولم يقل به أحد ، فقال : قد تقرر أن الثاني من الشرطيات لازم للأول ، ولا يلزم من وقوعه وقوع الأول .

قال ابن عرفة : إلا أن يجاب بالإعادة راجعة للإعراض على القول ، بأن العرض لا يبقى زمانين إلا أن يقال : إنه لا يعاد بعينه بل بعدم ويخلق مثله إلا على قول من يجيز عادة المعدوم بعينه ، والخلق المراد به المخلوق .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ﴾ .

قال الزمخشري : برهانكم على نفي الإعادة ، فإن قلت : لنا في الشيء لا يطلب بإقامة الدليل على نفيه ، قلت : النفي على قسمين :

نفي لما يثبت ، فهذا لا يطلب صاحبه بدليل .

ونفي لما قام الدليل على ثبوته ، فهذا يطلب صاحبه بالدليل .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلا اللَّهُ ﴾ .

قالوا : سبب نزولها أن الكفار سألوا النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن وقت القيامة التي وعدهم بها .

قال ابن عرفة : الألف واللام في الغيب للعهد ، أي الغيب المسئول عنه ، أو هو عام المراد به الخصوص ، فهم ظنوا أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يعلم المغيبات ، ولا يخفى عليه منها شيء فأخبر الله تعالى أنه لا يعلم إلا ما علمه الله ، وإن هذا من الغيب الذي استأثر الله بعلمه ، ولم يطلع عليه أحد فيكون فيه حجة لأحد القولين ، بأن الكرامة لا تتعلق بعلم ذلك ، ولا يطلع عليه ولي ، ويحتمل أن يقال الغيب على نوعين : غيب ينصب عليه دليل وإمارة ، وغيب لم ينصب عليه دليل ، فالأول : كمن يمشي في طريق لا يخبرها فيعلم مواضع الماء وقربه من بعد النبات والثاني : كدفين في الأرض لا يخبرها إلا الشق ، فإنه لا دليل له على موضعه ، وهذا من الغيب الذي ينصب عليه دليل ، وذكر ابن عرفة إعراب الزمخشري واستشكاله الآية ، والسؤال الذي أورده وقرره ، فإنه من المذهب الذي يؤتى فيه بالحكم مقرونا بدليل ، قال : وحاصله أن المراد نفي علم ذلك عمن سوى الله ، ولا يحتاج إلى إثبات العلم به لله تعالى ، فإنهم لم يخالفوا به ، قال : ويحتمل أن يكون من في السماوات والأرض مفعولا للعلم والغيب ، إما حال منه بناء على القول بصحة إثبات الحال معرفة ، وأما بدل منه بدل اشتمال ؛ لأن الغيب مشتمل على من في السماوات والأرض

ومفعول بأن ، ويعلم على بابه وعلى إعراب الزمخشري بمعنى المعرفة ، والمعنى قل لا يعلم المخلوق في السماوات والأرض غيبه ، أي الذي اشتمل عليه الغيب إلا الله ، فإن قلت : بدل اشتمال لا بد فيه من الضمير ، قلنا : الألف واللام نابت مناب الضمير تقديره غيبه أو الغيب منه كما قدروه في صورة فالرجل الحسن الوجه ، أي قل لا يعلم غيب المخلوق في السماوات والأرض إلا الله ، أي لا يعلم المغيبات إلا الله من أمر المخلوقين إلا الله ، وهذا أحسن من إعراب الزمخشري ، وأبي حيان لما يلزم في إعرابها من المجاز ، قلت : وذكرت هذا لصاحبنا الأستاذ أبي العباس ابن القصار فاستحسنه قال : لكن ظاهر اللفظ في حقيقته ولا يحتاج إليه؛ لأن سيبويه أجاز أن يقول : ما رأيت زيدا إلا عمراً ، مع أن عمراً ليس خبر ومن زيد لكنه على نية طرح الأول ، أي ما رأيت إلا عمراً ، فالمعنى هنا : قل لا يعلم الغيب إلا الله .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ .

الشعور هو مبادئ العلم ، ثم أضرب عنه ، بقوله تعالى : ﴿ بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ ﴾ ، فالأول : اقتضى نفي النظر عنهم ، والثاني : اقتضى أنهم نظروا نظرتهم إلى عدم معرفة وقتها ، وإنما لهم ظنون كاذبة أو هم في شك منها ، والشاك غير حاكم بشيء فهم جاهلون لها جهلا بسيطا .

قوله تعالى : ﴿ بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ ﴾ .

حاكمون بترجيح المرجوح منها ، جاهلون بها جهلا مركبا، لأن الناظر تارة ينظر [...] نظرة إلى الشك واستواء الطرفين عنده ، وتارة يحكم بترجيح الراجح وهذا عالم ، وتارة يحكم نصهم على ترجيح المرجوح ، فهذا وهم وجهل مركب ، وأفاد الإضراب ببل أنهم أولا جاهلون ، فليس بها شعور البتة ، بل انتقلوا إلى النظر الموصل للعلم بها ، ثم نظروا أو أداهم النظر إلى الشك فيها لم بعد ذلك قطعوا وصمموا على إنكار الإعادة ، فكانوا بحيث تنفع فيهم الموعظة ويطمع في رجوعهم ، ثم انتقلوا إلى حالة اليأس منهم والقطع بعدم رجوعهم ، ويحتمل أن يكون ذلك باعتبار الأنواع ، فمنهم جاهل ، ومنهم عالم معاند ، ومنهم شاك ، ومنهم مصمم على إنكار البعث والإعادة .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ .

وهذا من إيقاع الظاهر موقع المضمر .

قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ وُعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ ﴾ .

قال الزمخشري : لم قال في قد أفلح : ﴿ لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا مِنْ قَبْلُ ﴾ [سورة المؤمنون : ٨٣] ، وقال هنا : ﴿ هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ ﴾ ، ثم أجاب بأن التقديم دليل على أن المقدم هو الفرض المقصود ، فهنا دل على إيجاد البعث هو المقصود في الآخر المقصود إيجاد المبعوث .

قال ابن عرفة : فإن قيل : لم خصصت تلك بتقديم نحن ، وهذه بتقديم هذا ؟ قال : فعادتهم يجيبون : بأن تلك ذكر أحوال الكفار ؛ لأن قبلها : ﴿ وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِنْ ضُرٍّ لَلَجُّوا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [سورة المؤمنون : ٧٥] ، ثم قال ﴿ حَتَّى إِذَا فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَابًا ذَا عَذَابٍ شَدِيدٍ إِذَا هُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴾ [سورة المؤمنون : ٧٧] ، وهذه تقدم فيها أوصاف البعث ، لقوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ [سورة النمل : ٦٤] ، ﴿ أَمَّنْ جَعَلَ الأَرْضَ قَرَارًا ﴾ [سورة النمل : ٦١] ، ﴿ أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ [سورة النمل : ٦٣] .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ ﴾ .

إن أريد به العموم فالأكثر على أنه والكافر على هذا منعم عليه باعتبار ما له في الدنيا ، وإن أريد بالناس الكفار والأكثر المراد به الجميع .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ .

إن قلت : هلا قال : ما تعلن ألسنتهم وما يسترون ، فيكون تأسيسا؛ لأن العلم بالسر يستلزم العلم بالجهر بخلاف العكس ، قال : والجواب : أنه قصد التنبيه على كمال إحاطة علم الله تعالى ، وإن السماوات إن تعددت فعلمه بما فيها كلها كعلمه بما في السماء الواحدة ولا فرق بينهما .

قوله تعالى : ﴿ إِلا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ .

إما حقيقة فهي مكتوبة في اللوح المحفوظ ، وهو عبارة عن كمال إحاطة علمه بذلك .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ .

لأنهم يختلفون في أمر جلي ، أو أمر خفي ، فهو يقص عليهم الأمر الخفي .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

إما أن يراد الصائر إلى الإيمان كما قال الزمخشري ، في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [سورة البقرة : ٢] ، وهو هدى للمؤمنين حقيقة باعتبار انتقالهم به من مقام إلى مقام أعلى منه .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ بِحُكْمِهِ ﴾ .

قال الزمخشري : أي بعدله ، وليس المراد الحكم؛ لأنه لا يقال : يضرب بضربة .

قال ابن عرفة : الإضافة إلى الضمير يرفع هذا [٥٩/ ٢٨٥] الإشكال ، أي بحكمه اللائق به ، كما قال تعالى في ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ [سورة الزلزلة : ١] ، وكذلك ﴿ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [سورة محمد : ٢٤] .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ .

أي العزيز الذي لا يمانع ولا يدرى وجه حكمه ، العليم بخفيات الأمور .

قوله تعالى : ﴿ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ .

التوكل هو استحضار الحاضر ونسبة الحوادث كلها إلى الله عز وجل ، ونقل بعض الطلبة عن بعضهم : أن التوكل هو الوثوق بالمظنون ، وترك الحركة والأمثال على السكون .

ابن عرفة : والأول أصوب وهو قسمان : ابتدائي وانتهائي فبدئه لا ينافي الأسباب العادية ، ومنتهاه وهو الطريق الموصوفة ينافي الاشتغال بالأسباب العادية .

ابن عرفة : وعطفه بالفاء لإفادة السببية ، إشارة إلى أنه لما كان طريق الإيمان لا يمانع ولا يناط بحكمه أمر بالتوكل على الله والتفويض إليه في الأمور ، ويحتمل أن يقال لما تقدم .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ بِحُكْمِهِ ﴾ .

عقبه بما يفيد إفراده والاعتماد عليه في الأمور ، فالذي يفيد انفراده بذلك ، هو قوله تعالى : ﴿ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ ، وهذه تفيد الاعتماد عليه في الأمور ، قال بعضهم : وحاسة السمع أشرف من حاسة البصر ، بدليل أنها لم يسلبها نبي بخلاف البصر ، فإن قيل : ما أفاد قوله تعالى : ﴿ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ ﴾ ، قلنا : الأصم إذا كان فبأولئك يشير إليه فيهم عنك بالإشارة ، بخلاف ما إذا صيرك خلفه ، فإنه لا يسمع ولا يرى ، فوصف الكفار بأقبح صفات المخالفة ، وعدم الانقياد إلى الحق ، فلا يلزم منه أن يقال : نهى

النبي عن الحض مقيد بصفة لا تعم إذ مفهومه ثبوته لامتثالها مما لم يقيد بتلك الصفات .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ تُسْمِعُ إِلا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ .

ويحتمل أن يكون دليلا على أن الإيمان أخص من الإسلام؛ لأن معناه فالمؤمنون بآياتنا مسلمون ، أي الحكم عليهم بالإيمان يستلزم عليهم الحكم بالإسلام .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ ﴾ .

المراد بالقول متعلقه ، ومدلوله ، وهو ما وعدوا به من أشراط الساعة ، ومن ذلك خروج الدابة ، فلا بد أن يكون المعنى وإذ وقت وقوع القول عليهم أخرجنا لهم الدابة ، والقول يقع عليهم ولهم؛ لأن فيهم المؤمن والكافر لكن روعي مقام التخويف والإنذار قال : وعوائد الطلبة يقولون : لما عبر في الأول بالقول وبالثاني بالكلام ، وهلا قيل : وإذا وقع الكلام عليهم ، أو يقال : أخرجنا لهم دابة تقول لهم ، قال : وتقدم الجواب بأن القول بسيط والكلام مركب؛ لأنه أخص ، والقول أعم ، والشرط بسيط ، والمشروط مركب؛ لأنه يستلزم الشرط ، والشرط لا يستلزم المشروط ، فناسبت أن يجعل القول البسيط شرطا ، والكلام المركب شرطا .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا اللَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا ﴾ .

ابن عرفة : فيها حذف التقابل وتقرير أن في سورة القصص ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَفَلا تَسْمَعُونَ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلا تُبْصِرُونَ ﴾ [سورة القصص : ٧١-٧٢] ، فجعل السماع من خاصية الليل ، والإبصار من خاصية النهار ، والتقدير : ألم يروا إنا جعلنا الليل مظلما لتسكنوا فيه ، والنهار مبصرا لتبتغوا فيه من فضله ، فحذف من الأول نقيض ما ذكر في الثاني ، ومن الثاني نقيض ما ذكره في الأول ، وعبر عن السكون بالفعل ، وعن الإبصار بالأصم؛ لأن الإبصار لازم النهار ، والسكون غير لازم الليل وليس من فعله ألا ترى أن الصالحين لا يسكنون بالليل بل يقومونهم وهو نهارهم ، ولذلك خرج الترمذي حديثا : " إن رجلا دخل على أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ورضى عنها فقدمت له طعاما ، فقال : إني صائم ، فقالت له : ألك زوجة ؟ فقال : نعم ، بل زوجتان سوداء وبيضاء ، وانصرفت ثم وصفته للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فقال : هو الخضر عليه الصلاة والسلام ، والزوجتان : الليل والنهار " ، قوله تعالى : ﴿ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾ [سورة الروم ٢٣] .

قوله تعالى : ﴿ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ ﴾ .

قال ابن خليل : وفيها دليل على إبطال القول بإثبات الجوهر المقارن ، وهو موجود لا متحيز ولا قائم بالمتحيز ، وجعل من ذلك الملائكة والجن ؛ لأن المفسرين قالوا : المراد بقوله تعالى : ﴿ إلا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ [سورة الزمر : ٦٨] جبريل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل عليهم السلام(١) فهم من في السماوات والأرض فجعلها خبرا ، فقال ابن عرفة : يلزمه هذا في العرض؛ لأنه ليس بمتحيز ، مع أنك تقول : رأيت في هذا البعث وفيه الجوهر والعرض القائم به .

ابن عرفة : فإن قلت : ضل فيها على ابن عصفور؛ لأنه منع الاشتمال المحمول ، فقال : لا يجوز ، فقال : رأيت القوم إلا رجالا ، فشرط في المستثنى أن يكون معلوما ، قال : والجواب : أن هذا معلوم عند المتكلم ، وأما الممتنع الاستثناء بالجملة المتكلم ، وأيضا فمن الموصولة معرفة ، وفرق بين المعلوم والمعين ، فاستثناء غير المعين جائزا إذا كان معلوما عند المتكلم .

قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾ .

قال : يحتمل أن يكون وهي تمر حالا من فاعل تحسبها ، أي تحسبها جامدة حال مرورها كالسحاب ، فيكون الناظر إليها لا يشعر بمرورها كالسحاب ، ويحتمل أن يكون يشعر بذلك فيحسبها أولا جامدة ، ثم يتأمل فيها فيجدها تمر مر السحاب فهو يعتقد الأمرين .

قوله تعالى : ﴿ صُنْعَ اللَّهِ ﴾ .

يؤخذ منه إطلاق هذه الصفة على الله تعالى ، وقد أطبق المتكلمون على وصفه بها ، فقالوا : باب الكلام في إثبات العلم بوجود الصانع .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا ﴾ .

أي فله خير من ثوابها ، قلت : لفظ وخير إما فعل أو افعل من ، أي فله ثواب أفضل من ثوابها ، ومن إما سببية أو لابتداء الغاية فله ثواب سببها ، أو ثواب ابتدائها منها ، وهل هذا كقولك : زيد [...] صديقه أمر أو كقولك : زيد [...] عدوه أمر .

---

(١) ورد في الحاشية : (الصحيح أن جبريل ينزل إلى الأرض بعد وفاته صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر ويوم الجمعة كما أفاده شيخنا في " درة الربان " شمس الدين محمد الصديقي السكري نفعنا الله به .

سورة القصص

قال ابن عطية : السورة مكية إلاّ ﴿ إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْءَانَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ ﴾ [سورة القصص : ٨٥] فإنها نزلت في الجحفة وقت هجرة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إلى المدينة .

ابن عرفة : بل هي كلها مكية كما قال الزمخشري ؛ لأنه تقرر أن المكي ما نزل قبل الهجرة ، والمدني ما نزل بعدها سواء كان في الجحفة وغيرها .

ابن عطية : والطاء من الطول ، والسين من السلام ، والميم من المنعم أو من الرحيم أو نحو هذا .

قال ابن عرفة : ما هذه الدلائل ؟ قلنا : تضمن ، فقال : بل هي التزام وبينهما ارتباط ذهني .

قوله تعالى : ﴿ نَتْلُوا عَلَيْكَ مِنْ نَبَإِ مُوسَى ﴾ .

ابن عرفة : نتلوا عليك أخص من نقص ؛ لأن نقص لم يرد في القرآن إلا مقيدا ، قال تعالى ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ ﴾ [سورة يوسف : ٣] وهذا ورد غير مقيد .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا فِي الأَرْضِ ﴾ .

تبكيت عليه ، أي على ، وهو في محل التذلل والانخفاض ، فلذلك قال في الأرض .

قوله تعالى : ﴿ وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ ﴾ .

ابن عرفة : ليس المراد حقيقة الإرادة لأنها قديمة ، وإنما المراد ظهور متعلقها ، فإن أريد به الإخبار بوقوع ذلك في بني إسرائيل قبل وقوعه ، فهو مستقبل حقيقة ، وإن أريد به الإعلام بها بوقوع ذلك بقوم موسى صلى الله على نبينا محمد وعليه وعلى آلهما وسلم ، فهو من العبارة عن الماضي بلفظ المستقبل .

قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ ﴾ .

حكى ابن العربي في سراج المريدين لما ذكر فضائل ابن فورك ، أنه كان يرى الملائكة يكلمونه ، وأنكره بعضهم محتجا بأن جبريل عليه السلام ، قال للنبي صلى الله

عليه وعلى آله وسلم بقرب وفاته ، هذا آخر مهبطي إلى الأرض ، واحتج الآخرون بأنه بعض الصحابة أو بعض الملائكة .

قوله تعالى : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ .

قال الزمخشري : هذه اللام للتعليل ، مثل : جئتك لتكرمني ، لكنه مجاز؛ لأن الداعي لالتقاطه إنما هو الصحبة ، ولما كانت العداوة نتيجة التقاطهم شبهه بالداعي الذي يفعل فاعل الفعل لأجله ، فاستعيرت له اللام كما استعير لفظ الأسد للشجاع ، ابن عرفة : هي لام الصيرورة ، وكان بعضهم يقول : بل هي على أصلها حقيقة ، ويقدره ؛ لأن فعل القيد تارة [٥٩/ ٢٨٦] يعتبر من حيث كونه مكتسبا للعبد ، وتارة يعتبر من حيث كونه مخلوقا لله عز وجل ، فعلى الأول تكون اللام للصيرورة ، لأنهم لم يلتقطوه ؛ لأن الالتقاط أمر عارض غير مقصود ، أي جعل الله تعالى التقاطهم له سببا في عداوته لهم ، وجاءت العداوة هنا الثابتة مقابلة للخوف المنفي ، في قوله تعالى : ﴿ وَلا تَخَافِي وَلا تَحْزَنِي ﴾ ، لأنها سبب فيه ، والحزن الثابت مقابل للحزن المنفي .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتْ لأُخْتِهِ قُصِّيهِ ﴾ .

إن قلت : هلا قال : وقالت لابنتها قصيه ؟ فالجواب وجهين :

أحدهما : قال ابن عرفة : هذا من تعليق الطلب على الوصف المناسب له؛ لأن وصف الأخت يشعر بالحنان والشفقة على الأخ ، بخلاف ما لو قال : وقالت لابنتها ، فتذكيرها لها بأنه أخوها مذكور لحرمها في البعث عليه .

الثاني : إن هذه الأخت يحتمل أن تكون أخته من أبيه ، وهي ربيبة أمه وليست بنتها .

قوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ ﴾ .

ولم يقل : ومنعنا المراضع إشارة إلى أن هذا أمر قديم مقدر في الأزل ، ولو قال : منعناه ، لتناول الأمر الظاهر الوجودي من غير اعتبار ، فتقدمه في الأزل .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾ .

أي من قبل قصها أثره .

قوله تعالى : ﴿ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ ﴾ .

في زيادة لفظه لكم نعمة وإخفاء لئلا يتفطنون بها ، أي ؛ لأن كفالته ليس فيها منفعة للكافلين .

قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ ﴾ .

وإن كان من تمام المعلوم لأم موسى عليه السلام ، فيكون الأكثر بمعنى الجمع ؛ لأن جميع بني إسرائيل كانوا حينئذ كفاراً، أو إن كان من كلام الله تعالى خطابا للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فالأكثر على بابه؛ لأن من القبط من آمن به .

قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ .

إن قلت : ما الحكمة في تخصيص هذه الآية ، بزيادة لفظة استوى دون آية سورة يوسف عليه السلام ، فالجواب بوجهين :

الأول : قال صاحب البرهان : ؛ لأن يوسف عليه السلام باعه إخوته وهو صغير عمره خمسة عشر عاما أو عشرين عاما ، ولم يمكث عند زليخا إلا أعوام يسيرة ، ثم جرت قضيته معها ، وقالت له : ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ [سورة يوسف : ٢٣] ، فغاية الأمر أن يكون في أول سن البلوغ الأشد ، وهو إما عشرون ، أو خمسة وعشرون ، أو ثلاثون ، فلذلك لم يقل فيها : ﴿ وَاسْتَوَى ﴾ وزادها في آية موسى عليه السلام .

الثاني : قال ابن عرفة : وظهر لي أن الجواب بأن يوسف عليه السلام هم بالفعل ، ولم يفعل موسى عليه السلام فعل؛ لأنه وكز القبطي وقتله فناسب وصفه بأبلغ درجات القوة ، فلذلك قال فيها : ﴿ وَاسْتَوَى ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ .

ابن عرفة : يحتمل أن يريد بالحكم النظر الموصل للعلم ، أي آتيناه طريق العلم ، والعلم يحتمل أن يريد بذلك العلمية والعملية .

قوله تعالى : ﴿ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ﴾ .

تواضع منه ؛ لأن المقول جزئي مباح الدم يعدها هو خطيئة ، وليست بخطيئة ، وهذه الوكزه هي قال فيها الإمام مالك رحمه الله : شبه العمد باطل ، وليس بخطأ ، وإنما هي عمد ، قال ابن عطية : أن يعقد يده ثلاثة وسبعين من حساب اللفظ ، ثم يضرب بها .

قوله تعالى : ﴿ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ ﴾ .

الباء للسبب أو للقسم ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا ﴾ ، أي فلن أكون معينا للمجرمين ، قال ابن عطية : احتج العلماء بها على منع خدمة الظلمة ومعونتهم ، قلت :

قال شيخنا أبو الحسن المطريني : سئل سيدي أبو الحسن المنتصر عن خياطة الثياب ، قال : النظر في صانع الإبرة ، وأما الخياط ففي قعر جهنم .

قال ابن عرفة : يريد إن كان خائطهم كما قال ابن رشد فيمن يخيط للكافر .

قوله تعالى : ﴿ فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ ﴾ .

قال ابن عرفة : تقدم المجرور للاهتمام إشارة إلى أن له أثرا في الخوف ، والألف واللام للعهد ، وعبر في هذا الفعل؛ لأن المترقب متوقع وليس ثابت فيناسب الفعل المقتضي المتجدد .

قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى ﴾ .

وقال تعالى في سورة يس : ﴿ وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى ﴾ ، [سورة يس : ٢٠] .

قال ابن عرفة : فكان شيخنا أبو عبد الله محمد بن سلمة ، يقول من عنده : إنما قدم الرجل هنا تحوطا على قلب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من أن يناله روع أو حزن على موسى عليه السلام ؛ لأنه لو قيل ﴿ وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى ﴾ [سورة يس : ٢٠] ، لأمكن أن يتوهم النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أنه جاءه جماعة كثيرون يريهم الاستخفاف منه لأجل قتله القبطي ، فما يصل إلى ذكر الفاعل إلا بعد حصول الروع منه والفزع في القلب ، فبدأ بذكر الرجل احترازا من هذا ، كما قال تعالى ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ ﴾ [سورة التوبة : ٤٣] ، وأما سورة يس فأتت بعد ذكر الرسول فلا يؤثر فيها هذا التوهم فرعا إذا جاء الجماعة يجيبون بالحضّ على إتباع الرسول ، قيل لابن عرفة : هذا لا حاجة به ، بل يقال : هذه الآية وردت على الأصل ، وما السؤال إلا في سورة يس .

قال ابن عرفة : روى بعض الشيوخ المعمرين أن الأمير أبا عبد الله محمد ، المدعو بأبي عصيرة ، كان خليفة بتونس ، وكان الأمير أبو يحيى زكريا والد الأمير ابن أبي بكر خليفة بجاية ، وكان كثير الأسفار ، وطويل الغيبات في سفره ، وكان الأخوان : عمران ، وموسى ابن أسرعين أحدهما : بتونس ، والآخر : ببجاية ، فبعث أبو عصيرة حسينا أميراً عليهم ابن أسرعين ببجاية في غيبة الأمير أبي يحيى زكريا ، فدخل إلى أخيه موسى بكتاب من عند الملك ، فأمره فيه أن يخلع بيعة سلطانه ويبايع لابن عصيرة ، فامتنع ، وقال : والله لا أخونه فيما أمنني عليه ، فلما قدم الأمير زكريا أخذ عليه في فتحه الباب لأخيه ، وكونه أدخله ، ثم بعد ذلك يؤثر في قتله ، فكتب بعض الحاضرين إليه براءة

صغيرة بهذا النص : ﴿ يَا مُوسَى إِنَّ ﴾ [سورة القصص : ٢٠] ولم يكمل الآية ، ففطن بها موسى [...] وهرب من جنبه .

قال ابن عرفة : وذكر الغزالي في مثل هذا ، إن لم يكن فيه تعرض للتنقيض والاستهزاء فيما لا يحل فهو جائز ، وقد حكى فيه عياض في المدارك عن ابن العطار أنه يعلم بآيات في مثل هذا ، قلت : نقل عياض عن أبي عبد الله محمد بن أحمد العطار : أنه أفتى في فصلة من السهو بالسجود ، فقيل له : إن أصبغ بن فرج لم ير عليه سجودا ، فقال ﴿ كَلَّا لا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾ [سورة العلق : ١٩] ، قال : وبلغه أن ابن [...] لم يشهد عليه حين دعا الناس للشهادة بحرصه ، فقال : ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾ [سورة الإسراء : ٨٤] .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الأَجَلَ ﴾ .

قال ابن عرفة : الظاهر المراد به أقصر الأجلين؛ لأن الألف واللام إن كانت للعهد فالمعهود القريب ، وهو أقصاهما ، لأنهما كالضمير العائد على أقرب مذكور ، وإن كان للجنس فهو إما بمعنى الكل أو أكثرهما هو المجموع وهو الأقصى ، وإن أريد الكلية تناولت اقتضائهما ؛ لأنه كل فرد من أفراد الأجل .

قوله تعالى : ﴿ وَلا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الآمِنِينَ ﴾ .

وفي الآية الأخرى ﴿ إِنِّي لا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ﴾ [سورة النمل : ١٠] مع أنه خاف ، فأجاب : بأن هذا الخوف أمر جبلي ، فالمراد كن آمنا مما تخافه ولا تلتفت إلى ما يقع في نفسك من الجزع والهلع بوجه ، قال : وفيها سؤالان :

الأول : كيف أكد الخوف بأن والمخاطب عالم بخفيات الأمور وغير منكر لذلك القول ؟

الثاني : كيف خاف مع وعد الله ، لقوله تعالى : ﴿ وَلا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الآمِنِينَ ﴾ ؟

ثم أجاب عن الأول : بأنه أكده مراعاة لما رتب عليه ، من قوله تعالى : ﴿ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ ﴾ [سورة القصص : ٣٣] .

الثاني : أن المراد أن ﴿ لا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الآمِنِينَ ﴾ ، فما يوحي إليك به فلا يكن في نفسك منه هلع وخوف ، وأما ما لا يرجع إلى الوحي ، فلا يدخل في هذا .

قوله تعالى : ﴿ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ ﴾ .

كيف أكد القتل بأن الله أعلم بخفيات الأمور ؟ فأجاب ابن عرفة : بأن التوكيد اعتبار المعطوف ، وهو خوف القتل .

قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا إِلا سِحْرٌ مُفْتَرًى ﴾ .

قال الزمخشري : سحر تعلمه أنت ثم تفتريه على الله ، أو سحر ظاهر افتراه ، أو سحر سرف ؟ فالافتراء كسائر أنواع السحر ، وليس بمعجزة من عند الله ، زاد ابن عرفة : أو سحر اخترعته ، وحيث فيه جديد مبتدأ غير معهود في السحر بوجه لم يعلم له نظير في السحر .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ مُوسَى رَبِّي أَعْلَمُ ﴾ .

قرأ ابن كثير بحذف الواو ، والباقون بإثباتها .

ابن عرفة : وجهه أن من راعى كيفية اللفظ [٥٩/ ٢٨٧] ومعناه فأثبتها .

قوله تعالى : ﴿ وَاسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُ ﴾ .

الآية الاستكبار على شخص مع استحقار المستعلي عن تحته ، وفي الأرض تنبيه على أن من هو في الأرض المحقرة الموطأة بالإقدام لا ينبغي أن يستعلي .

قوله تعالى : ﴿ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ .

إما سبب ، والمعنى واستكبر هو وجنوده بسبب هو غير حق ، فيرجع إلى متعلق الاستكبار ، وهذا صواب لأنهم إذا ذموا على الاستكبار بسبب أحرى أن يذموا على الاستكبار بغير موجب بوجه .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ .

قال ابن عرفة : من شرط الواقع بعد لولا أن يكون موجود ، كقولك : لولا زيد لهلكنا ، وهو هنا مقرر الوجود . . . . [1] .

---

(١) بياض وهو خرم في المخطوطة من الآية ٤٧ في سورة القصص إلى الآية ١٦ من سورة لقمان ، ولعله سقط من الناسخ وذلك لأن صفحات المخطوط متتالية في الترقيم والبياض المشار إليه بمقدار مصف صفحة ، وهو أقل من السقط بكثير ، والله أعلم .

سورة لقمان

[٥٩/ ٢٨٨] قوله تعالى : ﴿ يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ ﴾ .

قال ابن عرفة : اختلفوا هل ابتداء وصية أخرى من لقمان لولده أو جواب عن سؤال مقدر سأله عنه ولده؛ لأنه لما أوصاه باعتقاد وجود الله تعالى ووحدانيته ونفي الشريك عنه ، سأله عن صفاته من العلم والقدرة والإرادة ، فأجابه بهذا .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهَا ﴾ ، قال أبو حيان : إنها ضمير القصة ، وقال الزمخشري : الضمير راجع للهيئة من الإساءة والإحسان ، أي الفعلة ، وقال ابن عطية : المضمر للفعلة .

قال ابن عرفة : والظاهر أنه غير ماهية الشيء لتناول الجواهر والأعراض والفعلة عرض ، وكذلك الهيئة والقصة .

قوله تعالى : ﴿ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ ﴾ .

وقال تعالى في سورة إذا زلزلت : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ [سورة الزلزلة : ٧-٨] ، ولم يقل : ﴿ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾ ؟ فأجيب : بأن الخطاب هنا خاص بمعنى وهو ولد لقمان ، فتناسب ذكر الحبة التي هي أظهر وأجلا وأخص من الذرة ، والخطاب هناك عام ، فناسب تعلقه بالذرة التي هي أعم من الحبة وأخف ، فإن قلت : ما أفاد لفظة مثقال ؟ قلنا : الخطاب بتعلق القدرة بالحبة خاص بها ، والخطاب بتعلقها بمثقالها عام فيها ، وفي كل ما هو في وزنها مما ليس بحبة ، فإن قلت : هلا قال : مثقال حبة خردل بالإضافة ، قلنا : نص التخصيص بعد الإبهام ، كقوله ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ ﴾ [سورة البقرة : ١٢٧] ، ولم يقل : قواعد البيت ، فإن قلت : ما أفاد ، قوله ﴿ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ ﴾ ، وهلا قال ﴿ إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ ﴾ قلنا : إما على قراءة فتكن بالتشديد فالفائدة ظاهرة ، وإما على قراءة التخفيف فوجه فائدة تظهر بما قال المفسرون ، في قوله تعالى : ﴿ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ ﴾ ، إنه راجع إما لصفة القدرة ، أو لصفة العلم ، فإن كان لصفة القدرة ، فيقول : ذكر الأصوليون إن الحادث قبل حدوثه لا تعلق به قدرة بلا خلاف ، وحين حدوثه فهي متعلقة به بلا خلاف وبعد حدوثه ، قال في الإرشاد : اتفقوا على أنها غير متعلقة به فيكون قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾ ، فمعنى إن توجد مثقال حبة ، وقوله تعالى : ﴿ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ ﴾ ، أي فتبقى في الصخرة .

وقوله تعالى : ﴿ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ ﴾ ، إشارة إلى تعلق القدرة في الزمن الثاني عن إيجاده ، فهو إشارة إلى نفي ما يتوهم من عروض النسيان له بعد إيجاده والذهول عنه ، فلا يتعلق به العلم القديم حينئذ ، فقوله تعالى : ﴿ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ ﴾ ، أي بعلمها الله ، قال : وخفاء الشيء يكون إما لبعد مسافة ، وإما لحاجب بينه وبين الناظر إليه ، وإما لاختلاطه بغيره ، فقوله ﴿ فِي صَخْرَةٍ ﴾ ، راجع لوجود الحاجب ، وقوله ﴿ أَوْ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ ، راجع لبعد جهته ، وقوله ﴿ أَوْ فِي الأَرْضِ ﴾ ، راجع لإخلاطه بغيره ، أو راجع لموجود في ظلمة .

قوله تعالى : ﴿ يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلاةَ ﴾ .

ابن عرفة : إن قلت : لم كرر النداء ؟ قلت : عادتهم يجيبون : بأن الوصية إن كانت في موطنين فتكريره مناسب ، وإن كان في موطن واحد فكرره لوجهين :

إما تأكيد بعده القريحة واستحضارها لسماع هذه الوصية الثانية للولد ، فإنه في الأولى أوصاه بأمر علمي اعتقادي ، وفي الثانية أوصاه بأمر عملي ، أمره بإقامة الصلاة دون غيرها من العبادات لتكررها في اليوم والليلة .

قوله تعالى : ﴿ وأمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ .

اعتزل ابن عطية هنا فقال : هذا إنما يريد به أن يمتثل هو في نفسه ويزدجر عن المنكر .

قال ابن عرفة : هذا اعتزال ، ولذلك كان شيخنا ابن عبد السلام يحرر من المطالب من نظر ابن عطية ، فإنه سيىء لكنه ينقل كثيرا عن الرماني ، وهو معتزل فيغفل أحيانا عن كلامه ، فيعتزل من حيث لا يشعر ، ومذهب أهل السنة يجب عليه أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، وإن كان متصفا ، لقوله تعالى : ﴿ كَانُوا لا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ ﴾ [سورة المائدة : ٧٩] ، قيل لابن عرفة : لعل ابن عطية لم يرد بذلك الوجوب بل الاستحباب؛ لأنه أدعى إلى القبول ، قال [٥٩/ ٢٨٩] الأخطل :

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾ ، قال البيضاوي : هو جزم تردد الإرادة ، وقيل : توطين النفس على الفعل .

قوله تعالى : ﴿ وَلا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ ﴾ .

الأصل أن بعد لكن اللام ، هنا ليست للتعدية بل للتعليل ، أي لا تمل خدك لأجل الناس .

قوله تعالى : ﴿ وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ ﴾ .

قال ابن عرفة : إنما لم يقل : واقصد في مشيك وصوتك؛ لأن المشي أقسام : مشي في غاية الضعف والبطء ، ومشي في غاية السرعة والاستعجال ، ومشي متوسط مقتصد ، فأمر بالتوسط فيه ، والصوت أحد طرفيه منتف ههنا ، وهو أضعفه وأخفى ، لأن المقصود منه الإسماع ، فلم يبق منه إلا القسم الثاني ، وهو أعلاه وأبلغه المتناول لأقصى غاية الإجهاد ، فأمره بالنقص من هذا والاتصاف بما دونه .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَنْكَرَ الأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴾ .

ولم يقل : لصوت الحمار؛ لأن ذلك خرج مخرج التقبيح ، وأصوات الحمير مجمعه أشد من صوت حمار واحد .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ ﴾ .

قال ابن عرفة : مثل هذا في القرآن كثير ، وإنما أتى بهذا البعض منكرا دون تعيين لوجهين :

إما قصد التستر عليه ، وإما قصد العموم التخويف ، حتى أن كل أحد من المخالفين يظن أن الآية تتناوله ، والمجادلة تتعدى باللام ونفي ، والمجادل لله بحق، لأنه يجادل لإظهار دين الله ونصرته ، والمجادل في الله مبطل، لأنه يجادل قادحا في دين الله لنصرة الإشراك بالله .

قوله تعالى : ﴿ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ .

قال ابن عرفة : تقسما فيها أن المجادل في الشيء تارة يكون جداله بعلم استعمله واستنبطه من عقله ، وتارة يأتي بدليل استفادة من غيره ممن هو مثله ، كمن يستدل بدليل ذكره القاضي الباقلاني ، أو غيره ، وتارة يأتي بدليل سمعي : كتاب ، أو سنة استفادها من نبي معصوم ، أو بلغه عنه ، فالأول : راجح لقوله تعالى : ﴿ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ ، والثاني : بقوله تعالى : ﴿ وَلا هُدًى ﴾ ، والثالث : بقوله تعالى : ﴿ وَلا كِتَابٍ مُنِيرٍ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ مُنِيرٍ ﴾ إشارة إلى ذلك الدليل الذي من الكتاب والسنة قطعي الثبوت ، وقطعي الدلالة ، وأشار الفخر إلى بعض ، قال : وفي الآية حجة من قاعدة المنطق واستعمال لفظه غير ذي الأولى ، لأنها كالمعدولة المقتضية لوجود الموضوع ،

فالمعنى : ومن الناس من يجادل في الله بشيء هو غير علم؛ لأن المجادل في الله قابل ؛ لأن يستفيد علما بعقله ، كقوله : زيد غير بصير ، ولم يأت به في الثاني ، لأن الدليل في إبطال دين الله المستفاد من العقل أو الكتاب أو السنة منتف غير ثابت في نفس الأمر فنفيه من باب السلب ، مثل الحائط لا يبصر .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ .

قال الفخر : هنا الفعل أبلغ من القول .

ابن عرفة : بل بينهما عموم من وجه ، فالفعل أبلغ من القول باعتبار الحصول والقول أبلغ من الفعل باعتبار المتعلق؛ لأن متعلقه أمر كلي ، ومتعلق الفعل خبر ، أي ولذلك العالم يقتدى بقوله دون فعله ، فإنه يترخص في نفسه بما لا يفتى به لغيره .

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا ﴾ .

فرق بعضهم بين وجدوا لقاء بأن الوجدان يكون اتفاقيا على غفلة من غير قصد ولا تقدم شهود ، ومنه وجدان الضالة ، واليقين يقتضي وجدان ما كان ثابتا دائما مستقرا ، قال ابن عطية : الآية دالة على إبطال التقليد ، وأجمعت الأمة على إبطاله في العقائد ، انظر تمامها في البقرة والعقود .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾ .

عداه باللام ، فأجاب : بأن اللام تقتضي الاختصاص والقصد إلى الشيء التي لا تقتضيه .

قال ابن عرفة : فوجه مناسبتها هنا أنه لما كان المخبر عنه فيما قبلها لم يخص به واحد بعينه بل أتى به مطلقا عقبه بحال من حصل منه مطلق استسلام لله تعالى ، فإنه ممدوح ليتناول مدح من اتصف بالنص الاستسلام من باب أحرى ، بخلاف قوله تعالى : ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾ [سورة البقرة : ١١٢] ، فأتى به خاصا لأجل ما رتب عليه من الثواب الجزيل الذي لهم في هذه القصة إلا بعضه .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَفَرَ فَلا يَحْزُنْكَ كُفْرُهُ ﴾ .

قال الظاهر في من إنها شرطية لا موصولة ، تقتضي وجود الموضوع .

الثاني : إنها معطوفة على قوله تعالى : ﴿ وَمَن يُسْلِمْ ﴾ وهي شرطية . . . . . . [1] من باب لأرينك ههنا ، أي لا تتذكر أسباب الحزن على كفره ، فتحزن على كفره فإنما أنتقم لك منه .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ .

قال ابن عطية : هذا مثل قولهم : معتبط بذي بطنه ، وقولهم : ذو بطن بنت خارجة .

قال ابن عرفة : وانظر هل الحزن على فوات أمر محبوب ، كقوله تعالى : ﴿ وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ [سورة يوسف : ٨٤] ، أو على وقوع أمر مكروه ، كقوله تعالى : ﴿ وَلا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي الآخِرَةِ ﴾ [سورة آل عمران : ١٧٦] ، وهو الظاهر من نص هذه الآية .

قوله تعالى : ﴿ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ .

قال الزمخشري : إن قلت : تجري لأجل ، وتجري إلى أجل مسمى ، فهذا من تعاقب الحرفين ، قلت : كلا ولا نسألك هذه الطريقة إلا بدليل؛ لأن إلى لانتهاء الغاية ، واللام للاختصاص ، وكل واحدة منهما لها معنى لا تصلح فيه الأخرى ، نحو : أعطيت لزيد ثوبا وسرت إلى عمرو ، ومنه قوله تعالى في سورة يونس عليه السلام ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لا يَهِدِّي إِلا أَنْ يُهْدَى ﴾ [سورة يونس : ٣٥] .

قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ﴾ .

الخطاب لجميع الإنس والجن ، وعرف القرآن في الناس أنهم بنو آدم ، لكن الخطاب التكليفي يتناول الجميع .

قوله تعالى : ﴿ وَاخْشَوْا يَوْمًا لا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ ﴾ .

قال الزمخشري : لم أكد ، قوله تعالى : ﴿ وَلا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنْ وَالِدِهِ شَيْئًا ﴾ ، ولم تؤكد ، قوله تعالى : ﴿ لا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ ﴾ شيئا ، فأجاب : بأن الجملة الاسمية آكد من الفعلية ، وقد انضم إليها ، قوله ﴿ هُوَ ﴾ ، وقوله ﴿ وَلا مَوْلُودٌ ﴾ وهذا إنما يصدق على الوالد المباشر ، بخلاف لفظ الولد ، فإنه يتناول ولد الصلب ، وولد

---

(١) بياض في المخطوطة .

الولد ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ ﴾ [سورة النساء : ١١] ، ورد ابن عرفة الأول بأنها ليست جملة اسمية بل فعلية ، فمولود من قوله : ﴿ وَلا مَوْلُودٌ ﴾ ، فاعل مقدر ، ولا تجزي مولود أو هو معطوف على الجملة الفعلية ، وقوله ﴿ هُوَ جَازٍ ﴾ ، في موضع الصفة لمولود ، أي لا يجزي مولود بلغ الغاية في الإجزاء ، والنيابة عن أبيه ، والقدرة على إنقاذه من المهالك ، قال : وتقدم الجواب : أنها إنما كانت الجملة الثانية دون الأولى؛ لأن الأب يوجد فيه من الرأفة والحنان على ولده ما لا يوجد في الابن على أبيه ، بدليل أن الإمام مالك رحمه الله ، قال فيمن قتل ولده عمدا إنه لا يقتل به بل تغلظ عليه الدية ، بخلاف ما إذا قتل الولد أباه عمدا ، فإنه يقتل به فلا يجزي عن أبيه إلا الولد الجاني حقيقة ، وهذا الباب مطيع له ، فدخل النفي عليه مؤكدا فنفاه ولم يحتج إلى تأكيد الأول ، واكتفى فيه بمطلق الإجزاء؛ لأن إجزاء الأب عن ولده معلوم بالوجود الخارجي .

قوله تعالى : ﴿ شَيْئًا ﴾ .

تأكيد للنفي إلا إنه نفى الفعل المؤكد ، فالتأكيد دخل بعد النفي ؛ لأن النفي دخل عليه .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ .

مناسب لقوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا ﴾ ، فلذلك لم يقل : ﴿ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَلا يَغُرَّنَّكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُورُ ﴾ .

من باب لأرينك ههنا .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ ﴾ .

أورد الطيبي سؤالا ، وهو لم قال : ﴿ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ ﴾ ، مع أنه ليس المراد الإعلام بأنه ينزل الغيث ، وإنما المراد باختصاصه بعلم وقت نزول الغيث ، وأجاب بوجهين :

الأول : إنه على إضمار إن ، كقوله :

[٢٩٠/٦٠] ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد الذات هل أنت مخلدي

الثاني : أن الإعلام بقدرته على تنزيل الغيث يستلزم علمه بوقته؛ لأن القادر على الشيء عالم به ، ورد ابن عرفة : الأول بأنه شاذ ، قال : وإنما عادتهم يجيبون بقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴾ ، فإنه إذا بقى عنها علمنا بمكتوبها الذي

هو من قدرتها ، فأحرى أن ينفي عنها علمها بما يكسب غيرها مما هو من جنسها ، فأحرى أن ينفي عنها علمها مما أختص بالقدرة عليه خالقها .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴾ .

قال ابن عرفة : نقلوا عن ابن الطراوة : صيغة افعل أنها مختصة بالحال ، وعن الزجاج : أنها مختصة بالاستقبال ، وعن الجمهور : أنها مشتركة بينهما ، احتج ابن الطراوة بأن المستقبل لا يخبر به إلا عن أن أو عن مبتدأ عام كقوله :

وكل الناس سوف تدخل بينهم دويهيةٌ تصفر منها الأنامل

قال : ولا يعترفن بقولك زيد يقوم غدا؛ لأن معناه ينوي أن يقوم ورد عليه البقريني وغيره بقول الشاعر :

فلما رأته آمناً هان وجدها وقالت أبونا هكذا سوف يفعل

قال وأما قوله معناه ينوي إلا أن يقوم إذا فمردود بهذه الآية، لأن الإنسان لا يدري ما ينوي إلا أن تنفر عند درايته ، قال البقريني : يفسره وغيره .

قال ابن عرفة : وعادتهم يجيبون : عن ابن الطراوة : بأن النية قسمان : صادقة ، وهي التي طابقت ما آل إليه الأمر ، وكاذبة ، وهي خالفت عاقبة الأمر ، فالمنفي في الآية هي النية الصادقة ، فهو لا يدري الآن أن ينوي ما يكسب عدائية صادقة لا تتخلف ، ويخرج الأمر على وقفها .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ ﴾ .

قيل لابن عرفة : إن قلت : ما فائدة قوله ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ ﴾ ، ولو حذف لكان أبلغ، لأنه إذا كان جميع ما في الأوض من شجر ، وحجر ومدر وعظام أقلاما ، وكتب بها كلمات الله تعالى فلم تنفذ بنفوذ الأقلام ، فأحرى أن لا تنفذ حالة كتبها بالأقلام المصنوعة من الشجر فقط ، والجواب : بأنه لو لم يقل من شجرة لزم منه المحال ، لأن الأرض فيها الجوهر والعرض فيلزم صيرورة العرض لكلاما وهو محال ، وكان يلزم عليه المحال ، وهو نفوذ كلمات الله تعالى؛ لأن المحال قد يستلزم محالا ، ورده ابن عرفة في مختصره المنطقي : بأنه لو استلزم المحال محالا لما صدقت قضية تقدمها كاذب ، مع أنه قد تصدق وقد تكذب ، فإن قلت : هلا قال : ولو أن ما في الأرض من شجر أقلام ، فالجواب : أن الشجر أقرب إلى الأقلام من الحجر .

سورة السجدة

قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ ﴾ .

قال ابن عرفة : جاءت هذه الآية موصولة غير مفصولة بحرف العطف ، لأنها بيان ما قبلها ، ودليل عليه من جهة أن حقيقة رسالة المرسل يستدل عليها بالمعجزة ، وبما هو من فعل مرسله الخاص به وهذه منه ، قال بعضهم : من حقيقتها أن السماوات ليس بينهما خرق ، ولو كان بينهما خرق ، لقال : ما بينهما أو لقال : وما بينهن بضمير التأنيث ، فلما أتى بضمير التثنية ، دل على أن المراد ما بين السماء والأرض ، وأجيب : بأن الشاهد منها ما بين السماء الدنيا والأرض ، ورد بان جميعها مشاهد لقوله تعالى : في سورة نوح عليه السلام ﴿ أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا ﴾ [سورة نوح : ١٥-١٦] ، فكان قوم نوح عليه السلام لطول أعمالهم أدركوها بالرصد ، وأجيب : بأن الشاهد أن في السماوات في أنفسها لا ما بينها .

قوله تعالى : ﴿ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ .

الظرف تارة يعتبر من حيث كونه محالا للفاعل ، وتارة يعتبر من حيث كونه محالا للمفعول والفاعل ، يقول ضربت زيدا في المسجد ، وأنتما معا فيه وحده وأنت [٦٠/ ٢٩٠] في الطريق ، أو العكس ، وتقول : ضربت زيدا يوم الجمعة ، وأنتما معا فيه ، كقوله : ﴿ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ ، الظرف هنا منسوب للمفعول فقط ، واليوم ليست حركة الفلك بالطلوع والغروب؛ لأن لا يلزم الدور؛ لأن الفلك خلق فيه فاليوم سابق عليه ، فالمراد مقدار حركة مقدرة ، وقول ابن عطية : روي أن الله أخذ الخلق يوم الأحد ، وقيل : يوم السبت [1] .

ابن عرفة : فتسمية هذه الأيام أمور جعلية ، والمحال المقدم في حملها على حقيقتها أمر عقلي .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ .

يؤخذ منه أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا شَفِيعٍ ﴾ .

---

(١) أورد المصنف في الحاشية : الصحيح ابتداء الله تعالى الخلق يوم السبت كما رواه الإمام مسلم في صحيحه مفصلا .

الولي : الحافظ ، وهو الذي خيره بقوله : يدفع عنه بالمحاولة والرغبة ، فالولي يمنعه من الملك لقوته ، والشفيع : يمنعه منه بجاهه عنده ومكانته ، وانظر ما تقدم في سورة الأنعام في قوله تعالى : ﴿ وَذَكِّرْ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلا شَفِيعٌ ﴾ [سورة الأنعام : ٧٠] .

قوله تعالى : ﴿ يُدَبِّرُ الأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ ﴾ .

قال ابن عطية : عدة تأويلات فعن مجاهد وابن عباس وجماعة : ينفذ الله تعالى قضاه بجميع ما يشاء ، ثم يعرج إليه ذلك في يوم مقداره أن لو سير فيه السير المعروف من البشر ألف سنة؛ لأن ما بين السماء والأرض خمسمائة سنة ، وقيل : يدبر : يلقى إلى الملائكة ألف من عندنا ، وهو اليوم عنده ، فإذا ألقى عليهم مثلها إلى أن ينفذ الأمور عنده لهذه المدة ، ثم تصير إليه أخرى ، وكلها عن مجاهد ، وقيل : يدبر الأمر من السماء إلى الأرض في هذه الدنيا ، ثم يعرج إليه يوم القيامة ، ويوم القيامة مقداره ألف سنة لشدة هوله ، وهذا راجع لقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ ، أي كل يوم منها ألف سنة ، وعن أبي يزيد : أن الضمير في مقداره عائد على العروج ، وهو الصعود ، وقيل : يدبر أمر الشمس أنها مقعد وتنزل في يوم ، وذلك قدر ألف سنة ، زاد الزمخشري الأمر المأمور به من الطاعات ، يدبره ثم لا يعلم به مطاولة نقله الصلحاء والطائعين ، ولا يوصف بالصعود إلا الخالص ، قال تعالى ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ [سورة فاطر : ١٠] ، قيل : ينزل الوحي مع جبريل إلى الأرض ثم يصعد إليه مع ما كان من قبوله أو رده في وقت هو ألف سنة ، وهي مشاقة الطلوع والهبوط وسرعة سير جبريل .

قال ابن عرفة : وظهر لي معناه ، وأورده ابن عرفة في قوله ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾ ، سر الأفعال تقدير الآية لو شئنا إتيان كل نفس هداها لآتيناها هداها ، فيلزم عليه أحد أمرين وهما : إما تحصيل الحاصل أو تقدم الصفة على الموصوف بيان ذلك أنه أن يراد بقوله تعالى : ﴿ شِئْنَا ﴾ الإرادة التنجيزية أو الصلاحية ، فإن كان الأول وهو إيراد الإرادة التنجيزية ، لزم تحصيل الحاصل ، وأنه يصير المعنى حينئذ : لو أوقعنا الهداية بالفعل لوقف بالفعل ، وإن كان الثاني وهو أن يراد الصلاحي لو تم تقدم الصفة على الموصوف ، وبيانه أن الإرادة من الصفات التعليقية وهي قديمة والنفوس حادثة ، فيلزم وجود التعلق الذي هو صفة في الأزل دون المتعلق ، وذلك نفس تقدم الصفة على الموصوف ، قلت : وهذا جواب بتقدير الإشكال المذكور في الأصل فتأمله .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ .

أي خلقا حسنا في صفته ، والأعمى كذلك ، وهذا إكمال نجد الصناع من الدهاقين والنجارين والخياطين يصنع بعضهم مثالا ينطبق على الصورة سواء ، وآخر يصنعه غير مرتب فلا ينطبق على الصورة .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾ .

قال ابن عرفة : عادتهم يقولون : المراد لو شئنا هداية كل نفس لهديناها فتعلق المشبه بالهداية ، فالهداية إن كان تخيريا لزم عليه تحصيل الحاصل وعدم الفائدة في التركيب ؛ لأنه يكون المعنى [٦٠/ ٢٩١] لو حصلنا هداية كل نفس بالفعل لحصلناها بالفعل ، وإن كان صلاحيا لزم عليه تناهي إرادة الله تعالى، لأن متعلقاتها وهي النفوس متناهية ، وما ثبت لأحد المتلازمين ثبت للآخر ، فالمراد لو أردنا الأزل هداية كل نفس هدايتها بالفعل ، وكل ما دخل في الوجود متناه ، وهو ملزوم للإرادة ، وأجيب : بأنها متعلقة بخاص ، والخاص متناه بالضرورة ، فلا يلزم منه تنافيها .

قوله تعالى : ﴿ هُدَاهَا ﴾ .

أي هداها اللائق بها ، قيل : لابن عرفة : قال ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ ﴾ ، فهو المستلزم لحصول الهداية ، وإنما إتيانها هداها ، فقد يعطي الإنسان ولم يقبله ، فقال : إنما ذلك في غير العالم ، وأما العالم بخفيات الأمور فلا يعطى إلا لمن يقبل .

قوله تعالى : ﴿ فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا ﴾ .

النسيان يريد بمعنى الترك ، قال الآمدي : منع المعتزلة إطلاق صفة الترك على الله تعالى ، وأجازها أهل السنة بقوله تعالى : ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لا يُبْصِرُونَ ﴾ [سورة البقرة : ١٧] .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا ﴾ .

قال ابن التلمساني في شرح المعالم : الآية إن تحدى بها فهي معجزة ، وإن لم يتحدى بها فهي آية ، ولفظ الآية أعم .

قوله تعالى : ﴿ خَرُّوا سُجَّدًا ﴾ .

المراد به الخشوع للسجود الفعلي حقيقة؛ لأنه غير ملازم لهم ؛ لأنه يلزم أن لا يؤمن بها إلا من سجد بالفعل ، وسجد حال مقدرة لا محصلة؛ لأن السجود إنما هو بعد الخرور .

قوله تعالى : ﴿ وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ﴾ .

ولم يقل : سبحوا بنعمة ربهم؛ لأن النعمة غير ملازمة لهم .

قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا ﴾ .

قال ابن عطية : نزلت في علي والوليد بن عقبة بن أبي معيط؛ لأن الوليد قال لعلي كرم الله وجهه : أنا أغبط منك لسانا وأحد سنانا وأرد مكسبة ، فقال له علي : أسكت يا فاسق .

ابن عرفة : إن صح كيف أن نقول له هذا ، وهو مسلم ، فأجاب : باحتمال أن تكون هذه نزلت بعد آية الحجرات وهي ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ [سورة الحجرات : ٦] ، لأنها نزلت في الوليد لما بعثه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بني المصطلق ، فقال له : أنهم لم يؤمنوا فأرسل إليهم علي بن أبي طالب ، فخرجوا بأجمعهم وآمنوا فنزلت الآية ، وكان الوليد لما رآهم خرجوا بجماعتهم ظن أنهم يقاتلونه ، وهو الذي ولاه عثمان على الكوفة ، وعزل عنها سعد بن أبي وقاص مرة ، ويقال : إن الوليد أخو عثمان مرة لأمه فبقي واليا عليهم إلى أن صلى بهم الصبح أربع ركعات ، وقال : إن شئتم أزيدكم ، فقال ابن عباس : ما زال أمرنا في زيادة منذ وليت علينا فإذا هو سكران فعزله عثمان ، وأمر بجلده ، فجلد وهو يعد أسواطه حتى بلغه أربعين فأمره علي رضي الله عنه بالكف عنه ، وقال : جلد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الخمر أربعين ، وأبو بكر رضي الله عنه وعمر ثمانين ، فإني رأيت أن تقف على أربعين فافعل ، قاله أبو عمرو ، وفي الاستيعاب ، وهو خلاف ما نقله عنه الأصوليون من أن عليا كرم الله وجهه اختار في حد الخمر ثمانين ، وقال : إذا شرب هذا افترى فأرى عليه حد الضربة ثمانين ، وذكر أنه شهد عليه رجل أنه شربها ، وأخبر بأنه قاءها ، فقال عثمان : ما قاءها حتى شربها .

قال ابن عرفة : ولما تقدم الكلام على المؤمن ومدحه بأخص وصفه عقبه ببيان أن مطلق الإيمان ومطلق الفسق لا يستويان ، وهو دليل على أن المراد هنا بالفسق الكفر ،لأنه جعله ضد مطلق الإيمان .

قوله تعالى : ﴿ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى ﴾ .

قال ابن عطية : سميت جنة المأوى ؛ لأن أرواح المؤمنين تأوي إليها إلى قناديل معلقة تحت ساق العرش ، والعرش سقف الجنة ، ولعلها تأوى إليها في الدنيا؛ لأن الشهيد تنعم روحه وجسده .

قوله تعالى : ﴿ نُزُلا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ .

قال ابن هشام الباهلي : مذهب أهل السنة للسبب ، وعلى مذهب المعتزلة واجب ، وكذلك السبب .

قوله تعالى : ﴿ فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ ﴾ المبتدأ مأواهم ؛ لأنه أعرف ، ولأنه مقدم ولإحصاره في الخبر لا مأوى لهم إلا النار ، بخلاف العكس .

قوله تعالى : ﴿ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾ .

قال ابن عرفة : عادة القراء يقولون : السورة المدنية وصف فيها عذاب النار بالمذكور ، وهي سورة السجدة ، وفي سورة سبأ وصف فيها عذاب النار بالموت [٦٠/ ٢٩١] فانتفت هنا للعذاب ، وفي سبأ للنار ، وأجاب الطيبي والزبير ، بأن النار هنا تقدم ذكرها فالأصل جاء ذكرها مضمرا ، فيقال : مأواهم النار كلها .

قوله تعالى : ﴿ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا ﴾ .

وقيل لهم ذوقوا عذابها ، فالظاهر هنا وقع موقع المضمر لا ينعت ، فلذلك قال الذي كنتم به . . . [1] النعت للعذاب لا للنار ، وأما سورة سبأ فقبلها ﴿ فَالْيَوْمَ لا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَفْعًا وَلا ضَرًّا وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا ﴾ [سورة سبأ : ٤٢] .

قوله تعالى : ﴿ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا ﴾ .

قال بعضهم : الإعادة تقتضي أن يكون الخروج أن يكون بمعنى كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها ، ويجوز في لفظ الإعادة بأن يراد منها المنع من الخروج أو يكون المعنى أرادوا الخروج ، وأخذوا في أسبابه ، وروي عن الحسن : أنهم يصعدون من الطبقة السفلى إلى العليا ، فيردون إليها .

قوله تعالى : ﴿ وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الأَكْبَرِ ﴾ .

قال الزمخشري : العذاب الأدنى عذاب الدنيا ، من القتل والأسر وغيره ، وعن مجاهد : هو عذاب الآخرة ، زاد ابن عطية بلا خلاف .

قال ابن عرفة : يحتمل أن يكون معا في الدنيا فالأصغر يسمى ذراريهم ويسمى أموالهم ، والأكبر سببهم في أنفسهم قال الفخر : كان الأدنى ضد الأبعد ، والأكبر ضد

---

(١) كلمة غير واضحة في المخطوطة .

الأصغر ، فهلا قيل : ولنذيقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأقصى أو من العذاب الأصغر دون العذاب الأكبر .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا ﴾ .

وفي الكهف ﴿ فَأَعْرَضَ عَنْهَا ﴾ [سورة الكهف : ٥٧] .

قال ابن عرفة : كان الطلبة يقولون : . . . .(١) ما أشد هل ظلم من أعرض يعقب التذكر الآيات أو ظلم من أعرض بعد مهلة ، وهل الإنكار على الأول أشد ، والإنكار على من ظلم بعده مهلة أشد ؛ لأن ظلمه أضعف فيستلزم الإنكار عليه الإنكار من باب أحرى .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ ﴾ .

قلت : أجاب الزمخشري : أنه لما جعله ظلم ظالم ثم توعد المجرمين عامة بالانتقام ، ولو قاله بالضمير لم يفد هذه الفائدة .

قال ابن عرفة : هذا يحتاج إلى دعامة ، وهو أن لفظ المجرمين يتناول الإنكار عليهم وعلى غيرهم ممن قد اتصف بالإجرام المطلق .

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ هذا كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [سورة الإنسان : ٣] ، فالكسب هدى لهم ، ومنهم المؤمن به والكافر ، هذا إن أريد به عموم بني إسرائيل إن أريد المؤمنون فقط من بني إسرائيل ، فهو هدى لهم حقيقة .

قوله تعالى : ﴿ لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ .

قال ابن عرفة : اليقين هو الحق لقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ ﴾ .

قال ابن عرفة : إنما قدم الأنعام على الأنفس مع أن الأنفس آكد ؛ لأنه كذلك في الوجود الخارجي؛ لأن أول ما يأكل . . . .(٢) الأنعام ثم بعد ذلك الإنسان فجاء على الترتيب الوجودي .

---

(١) كلمة غير واضحة في المخطوطة .

(٢) كلمة غير واضحة في المخطوطة .

قال ابن عرفة : وقع الاعتناء هنا بأمرين بقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ ﴾ ، يشتمل على تخويف ، قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا ﴾ ، يشتمل على نعمة فتخرج به زرعا ، دليل على أن الزرع أنما يخلق من التراب ، وقيل : من الماء ، وقيل منهما معا ، وكذلك اختلفوا في الجنين مماذا يخلق ، قيل : ما ماء الرجل ، وقيل : من ماء المراة ، وقيل : منهما ، ولو كان إخراج الزرع من الماء لقال : فيخرج به زرعا .

قوله تعالى : ﴿ أَفَلا يُبْصِرُونَ ﴾ .

فهو ترق .

قوله تعالى : ﴿ لا يَنْفَعُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِيمَانُهُمْ ﴾ .

إن أريد في مكة ، فالمراد من مات من الذين كفروا ، فإنه لا ينفعه إيمانه بعد ذلك ، وأما من بقي حيا فينفعه إيمانه .

قال ابن عرفة : ما ذكر الزمخشري في آخر سورة السجدة من الحديثين الذي ذكرهما كما جرت به عادته ، لم يثبت منها حديث صحيح ، والذي في الحديث الصحيح ، خرجه الترمذي : أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم [٦٠/ ٢٩٢] لا ينام حتى يقرأ ﴿ الم تَنْزِيلُ ﴾ [سورة السجدة : ١-٢] ، و﴿ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾ [سورة الملك : ١] ، قلت : وذكره الطيبي هنا قائلا : رويناه عن أحمد والترمذي والدارمي .

سورة الأحزاب

قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ ﴾ .

قال ابن عرفة : قالوا : أكثر ما وقع في القرآن مخاطبته بصفاته فيقال : يا أيها الرسول ﴿ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾ ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ ﴾ [سورة الأعراف : ١٥٧] ، وما وقع التعبير عنه باسم العلم إلا في نحو خمس آيات ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ ﴾ [سورة آل عمران : ١٤٤] ، وقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ [سورة الأحزاب : ٤٠] ، وقوله تعالى : ﴿ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﴾ [سورة محمد : ٢] ، وقوله سبحانه وتعالى ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ [سورة الفتح : ٢٩] ، وقوله عز وجل ﴿ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ﴾ [سورة الصف : ٦] ، قال : وسبب ذلك أن هذه الصفات ذكرت على سبيل المدح والتشريف ، فلذلك كثر ذكرها ، والتصريح باسمه العلم ، أنما هو يميزه عن غيره فقط .

قوله تعالى : ﴿ اتَّقِ اللَّهَ ﴾ .

إن قلت : ما فائدة أمره بالتقوى مع أنه تحصيل الحاصل ، قلنا : متعلق الأمر بالشيء لمن هو متصف به ، إن كان متعلقه مقولا بالتشكيك ففائدته الترقي في أجزائه ، والاتصاف بإعلام وإن لم يكن كذلك ففائدته الدوام عليها .

قوله تعالى : ﴿ وَلا تُطِعِ الْكَافِرِينَ ﴾ .

قال ابن عرفة : فائدته عندي أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يخفض جناحيه لهم ، فيوافقهم على فعل ما يصل به إلى غاية ما يباح له فعلا شرعا استيلافا لهم وحرصا على إيمانهم ، فقيل له لا تفعل هذا ، فإن ذلك يندرج بهم إلى طمعهم فيك ، وتعلق آمالهم لطلبهم منك ما لا يباح لك فعله شرعا ، وهذا كما يطلبه منك عبدك درهما ، فإن سعفته به يتجاسر عليك ، ويطلب منك دينارا .

قوله تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ﴾ .

قال الزمخشري : لو كان قلبان لكان تاما أن يفيده أحدهما من العلم ، ما أفاده الآخر أو غيره ، فالأول : تحصيل الحاصل ، والثاني : يلزم عليه اجتماع النقيضين .

قال ابن عرفة : هذا على أن أصله أن الصفة إذا قامت بحدث أوجبت الحكم لجميع الذوات ، وهو مردود بحاستي السمع والبصر واليدين ، فإنه يسمع بالأذن مثل ما

يسمع بالأخرى ، ويضع يده الواحدة على النار ويده الأخرى على المسخن ، ويجاب : بأن قوله تعالى : ﴿ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ﴾ ، كان بعضهم يقول : الحكمة في إدخال من أن صيغ المجموع ، والتثنية كلمة لا كل ، فإذا قلت : الرجال قائمون معناه : كل واحد قائم ، وكذلك الزيدان قائمان ، فلو قال : ما جعل الله لرجل قلبين لأوهم نفي القلب الواحد ، ولذلك قال تعالى ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ [سورة النحل : ٥١] ، فأكده بقوله ﴿ اثْنَيْنِ ﴾ ، ليفيد أن المراد نفي مجموع القلبين من حيث هو مجموع لا نفي الواحد لأنها في النفس لاستغراق الجنس .

قوله تعالى : ﴿ فِي جَوْفِهِ ﴾ .

قال الزمخشري : فائدته زيادة التصور المدلول عليه ، لأنه إذا سمع به صور نفيه جوفا يشتمل على قلبين ، فكان أسرع إلى الإنكار ، وأجاب الزمخشري في سورة الأنعام في قوله تعالى : ﴿ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ [سورة الأنعام : ٣٨] .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ .

قال الزمخشري : إن قلت : ما معنى قولهم : أنت علي كظهر أمي فكنوا عن البطن بالظهر؛ لأنه عمود البطن ، ومنه حديث عمر ، قلت : هو حديث ذكره ابن أنس عنه في كتاب التجارة بأرض الحرب ، قال عن عمر : لا حركة في أسواقنا لا يعمد رجال أيديهم فضل من حال الرزقاء من رزق الله فيحتكرونه علينا ، ولكن أيما جالب جلب علينا عد عود كره في الشتاء والصيف طبع كيف شاء ، ويمسك كيف شاء ، فأباح ذلك عمر للجالب والزراع .

قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ ﴾ أي قول باللسان دون اعتقاد القلب .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ ﴾ .

وإنما يقال : قال الله الحق ، ورد عليه النواوي رحمه الله بهذه الآية .

قوله تعالى : ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾ .

قالوا سببها ما [٢٩٢/٦٠] أخرجه البخاري ومسلم من أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم : " يؤتى بالميت وعليه دين ، فيسأل هل ترك وفاء دينه فإذا قيل: نعم، صلّى عليه، وإذا قيل: لا. صلوا على صاحبكم " ، فلما فتح الله عليه الفتوحات قال : أنا أولى بالمؤمنين من ترك مالاً أو دينا فعلي وإلي وعلق الحكم هنا بالنبي ، وهو أعم من الرسول ليدل على تناوله للرسول من باب أحرى .

قوله تعالى : ﴿ وَأُولُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ ﴾ .

فيه حجة لأبي حنيفة رضي الله عنه ، القائل أنهم أولى بالإرث عن بيت المال .

قوله تعالى : ﴿ إِلا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَى أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا ﴾ .

قال ابن عطية : قيل : استثناء متصل ، وقيل : منفصل ، وقال الزمخشري : إنه استثناء من أعم العام .

قال ابن عرفة : تقريره أن العام هم المؤمنون والوصية؛ لأن العام في الأشخاص والأزمنة أولا والمشهور أنه مطلق فيها ، واستثنى من أحوال تلك الأشخاص الوصية ، فهو استثناء متصل وتقدم لابن التلمساني شارح المعالم أن الاستثناء قسمان يصدق على إخراج ما لولاه الموجب دخوله على إخراج ما لولاه لصلح دخوله ، فلو استثنى من الخاص المؤمنين أو المهاجرين لكان إخراج ما لولاه الموجب دخوله ، وأما المستثنى من أحوالهم أن إخراج ما لولاه لصلح دخوله ؛ لأن أحوالهم صحيحة؛ لأن يكون أرثا أو عطية ، بمعنى الهبة أو بمعنى الصدقة وبمعنى الإعمار والتحسين ، وقد تقرر في الأصول الفرق بين الأعم والعام ، وهذا كثيرا ما يقوله الزمخشري أنه استثناء من أعم العام ، وذكر مثله في هذه السورة في قوله تعالى : ﴿ لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ ﴾ [سورة الأحزاب : ٥٣] ، وفي سورة يوسف في قوله تعالى : ﴿ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ ﴾ [سورة يوسف : ٦٦] ، وتقدم نحوه ، لابن عرفة في قوله تعالى : في سورة هود ﴿ لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلا مَنْ رَحِمَ ﴾ [سورة هود : ٤٤] ، وفي قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : " لا تبيعوا الذهب لا مثلا بمثل ، ولا تُشفّوا بعضها على بعض " .

ابن عرفة : أي لا تبيعوه في حال إلا في المماثلة ، وقال الطيبي : إنه استثناء مفرع في الثبوت ، وقاعدة المفرع إنما يكون في النفي .

قوله تعالى : ﴿ كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا ﴾ .

المسطور هو حكم الوصية وغيرها ، لا متعلق ذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ ﴾ .

ابن عطية : وهذا أبين من الأول .

ابن عرفة : لأجل واو العطف إذ لو كان محمولاً لمسطور جاء موصولا غير مفصول بحرف العطف ، قال : وإذا كان العامل اذكر ، فلابد من تقدير مضاف ، أي

اذكر حالهم إذا أخذنا ، وأما ذكر الوقت نفسه ، فلا يصح ؛ لأنه ماض ، فكيف يؤمر الآن بالذكر ، إلا أن يكون مفصولا به فيكون أمر بذكره لا بالمذكور فيه ، مع أن ابن عطية جعله ظرفا ، والنبي أعم من الرسول ، وقيل : أخص واحتج ابن راشد على كونه أخص بقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ إِلا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ ﴾ [سورة الحج : ٥٢] ، فعطف النبي عليه ، دليل على كونه أخص ورد ابن عرفة : بأنه في سياق النفي فينتج له العكس؛ لأن النفي الأخص أعم من النفي الأعم ، وقد ذكر محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم تشريفا له ، وروي أنه قال : " كنت أول الأنبياء في الخلق وآخرهم في البعث " ، قيل لابن عرفة : فجاء تقديمه على الأصل؛ لأنه أولهم خلقا حين أخرجوا من ظهر آدم كالذرأ يوم السبت بربكم ، فقال : لزمك أن يكون خلق ، قيل : آدم مع أنه أخرج من ظهره ، قلنا : نلتزمه لما ورد أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان ذرأ قبل خلق آدم انتقل ذلك النور إلى ظهره ، نقله عياض في الشفاء في الفصل السادس من الباب الثاني عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كانت قريش نورا بين يدي الله تعالى قبل أن يخلق آدم بألفي عام ، يسبح ذلك النور وتسبح الملائكة بتسبيحه ، فلما خلق الله تعالى آدم ألقى ذلك النور في صلبه .

قوله تعالى : ﴿ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ .

قال ابن عرفة : وكان شيخنا ابن عبد السلام يقول : إنما كرره؛ لأن المصدر تارة يعتبر من حيث إضافته للمفعول ، وتارة يعتبر من حيث إضافته للفاعل ، ومثاله إذا أخذ رجلان مالا بالسواء ، أخذ أحدهما نصفه منه من عند رجل عظيم ، والآخر نصفه منه من عند رجل حقير فالأخذ بالنسبة إلى المفعول مسبق ، وبالنسبة إلى الفاعل متفاوت ، فقوله تعالى : ﴿ مِيثَاقَهُمْ ﴾ ، إما مصدر مضاف للمفعول فلذلك لم يصفه بالغلظة ، اعتبارا بنسبته للفاعل ، وهو الله تعالى ، ولما كرره لم يعرف بأل لكونه ذكر أولا معرفا على منكر .

قوله تعالى : ﴿ لِيَسْأَلَ الصَّادِقِينَ ﴾ .

ذكر ابن عطية احتمال كون اللام للصيرورة ، على أن الضمير في يسأل عائد على غير الله تعالى ، إما على الملك أو نحوه؛ لأن لام الصيرورة تقتضي أن الفاعل جاهل بعاقبة الأمر .

قوله تعالى : ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا ﴾ .

قال ابن عرفة : إن كانت للسبب فظاهر ، وإن كانت للتعقيب فيكونه الله تعالى أرسل عليهم الريح وإنما يكن أثر مجيئهم ، وأمر الملائكة أن يتربصوا عليهم بقدر ما تستوفي جنودهم ، ويطمعون في أخذ المؤمنين ، فهو إنكالهم .

ابن عطية : لما أرسل عليهم الريح ، قال بعضهم : سحرنا محمد .

قال ابن عرفة : كان بعضهم يقول : بموجبة ولكن سحرهم السحر الحلال ، قيل له : هذا لا يحل إطلاقه ، فقال : ترى الناس إذا تعجبوا من شيء يقول : هذا هو السحر الحلال .

قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ﴾ .

قرئ بتاء الخطاب ، فهو وعد للمؤمنين الحفظ النصر ، كقوله تعالى : ﴿ لا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾ [سورة طه : ٤٦] ، وقرئ ما الغيبة فهو وعيد للكفار بأنه يرى عملهم فيجازيهم عليه ، وينتقم لكم منهم .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ .

ابن عرفة : هذا من عطف الصفات ، أي وإذ يقول الموصوفون بالنفاق ومرض القلوب ، أو من عطف الموصوفات فيكون المنافقون قسمين : منهم من جزم بالكفر ، ومنهم من في قلبه مرض ، وفي سورة المدثر ﴿ وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلا ﴾ [سورة المدثر : ٣١] ، فقدم الذين في قلوبهم مرض ، قال : وعادتهم يجيبون : بأن منشأ المقالة في هذه الآية ، هو الجزم بالكفر والتصميم عليه ، لقولهم ﴿ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلا غُرُورًا ﴾ ، وهذا الكفر صريح ومنشأ المقاولة في سورة المدثر ، الشك في الإيمان لقولهم ﴿ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلا ﴾ [سورة المدثر : ٣١] ، فروعي في كل آية منهما الأصل فيما سبق الكلام لأجله ، فقدم هنا المنافقون المصممون على الكفر ، وقدم في المدثر مرضى القلوب ، قيل لابن عرفة : لا معارضة بين الآيتين، لأن المنافقين هم الذين في قلوبهم مرض ، فقال ﴿ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ ، أعم .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لا يُوَلُّونَ الأَدْبَارَ ﴾ .

قال ابن عرفة : هذا أخص من أن لو قيل : لا يخلفون عن القتال ، لأنهم إذا عاهدوا الله لا ينهزموا ولا ينصرفوا عن المقاتلة ، فأحرى أن لا يتخلفوا عن حضور القتال ، لتكثير السواد وإن لم يقاتلوا ، أو أحرى أن لا يتسببوا في خذلان المؤمنين

وصدهم عن القتال ، فخالفوهم في ذلك واتصفوا بأشد ما يناقض عهدهم ، وهو السبب في فشل المؤمنين وخذلانهم .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمُ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ ﴾ .

قال ابن عرفة : المجرور متعلق بالفعل ، وهو فررتم لا بالفرار إما لقربه منه ، وإما لأنه الأصل في العمل حسبما أشار إليه الزمخشري في ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ ﴾ [سورة الروم : ٢٥] ، فقوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ ﴾ [سورة النصر : ١] ، بطل فهو معلق بزيد وإن ذلك إنما هو حيث يكون المصدر جاريا على ذلك الفعل ، مثل ﴿ دَعَاكُمْ دَعْوَةً ﴾ ، وأما هذا فإن مصدر فررتم الجاري على المفر أن يكون الفرار إلا الفرار ، وما كلام الزمخشري إلا حيث تجري فتأمله ، قلت : وهذا الذي ذكر غير صحيح ، فإن مصدر فررتم ما هو إلا الفرار فتأمله وإما ؛ لأن الفرار مصدر معرف بالألف واللام فهو موصول فلو تعلق به لوقع الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي [٦٠ / ٢٩٣] ، ومعناه أن تعلق الفعل لن ينفعكم الفرار من كل شيء أو فررتم من الموت أو القتل ، لأنهم قد يفرون لحفظ أموالهم ، كما قالوا ﴿ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ ﴾ ، وإن تعلق بالفرار فمعناه لن ينفعكم الفرار من الموت أو القتل إن فررتم منهما ، قال : ومما يرجح تعلقه بالفرار أنه إذا تعلق بفررتم لم تناقض أول الآية آخرها ، بقوله تعالى : ﴿ وَإِذًا لا تُمَتَّعُونَ إِلا قَلِيلا ﴾ ، فقد نفعكم الفرار مطلق نفع ، وهو التمتع القليل ، فلا يصح أن ينفي عنهم نفعه لهم مطلقا ، إذا تعلق بالفرار لا يكون فيه تناقض بوجه ، فإن قلت : ما أفاد بقوله ﴿ إِنْ فَرَرْتُمْ ﴾ ، قلت : عادتهم يجيبون : بأن السالبة عند المنطقيين ما يقتضي وجود الموضوع ولا عدمه كقولك : لا شيء من الآدمي في هذا البيت بمنفس ، فيصدق بأن يكون ليس فيه حيوان بوجه ، والموجبة المعدولة تقتضي وجود الموضوع نحو : كل آدمي في هذا البيت متنفس ، فيقتضي وجوده ، وأنه محكوم عليه بعدم التنفس ، فإما أن يكون كاذبة أو يكون الآدمي ميتا ، وكذلك ما لم يقل : ﴿ إِنْ فَرَرْتُمْ ﴾ ، لا وهم أنهم إنما لم ينفعهم الفرار لعدم وقوعه ، فلما قال : ﴿ إِنْ فَرَرْتُمْ ﴾ ، ثم أفاد أنه وجد ولم ينفعهم وجوده .

قوله تعالى : ﴿ وَلا يَجِدُونَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلا نَصِيرًا ﴾ .

الولي : هو القريب الموالي ، فهو أخص من الناصر؛ لأن الناصر قد يكون أجنبيا ، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم ، فلذلك عطفه عليه ، وكذلك قال ابن عطية في أوائل العنكبوت .

قوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ ﴾ .

كما قال الزمخشري ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ [سورة البقرة : ١٤٤] ، قال : ﴿ قَدْ نَرَى ﴾ ربما نرى ، ومعناه كثرة الرؤية كقوله :

قد أترك القرن مصفرا أنامله

والكثرة في متعلق العلم؛ لأن علم الله متحد لا يوصف بالكثرة ، ولا بالقلة .

قوله تعالى : ﴿ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ ﴾ .

المجرور إما فاعل أو مفعول ، أي المعوقين الذين بهم بعضكم ، والمعوقين من غيركم لبعضكم فمعكم أو معوق مثل علمت المكرم فمنكم إما حال أو مفعول ، وكونه مفعولا أقرب لإقبال الخطاب صرف الذم إليهم ، ومدح المؤمنين لعدم إتباعهم ، وإذا كان فاعلا يكون فيه تهييج على الفرار منهم فقط وما سيقت الآية لهذا .

قوله تعالى : ﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ .

عطف تفسير كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ﴾ [سورة التوبة : ٦١] فهو من عطف الصفات أو من عطف الموصوفات .

قوله تعالى : ﴿ وَلا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلا قَلِيلا ﴾ .

يحتمل معنيين :

أحدهما : أن فيهم نجدة ، وشجاعة ، وقدرة على القتال ، لكنهم يتناحلون ويظهرون الضعف والعجز .

والثاني : أنهم عاجزون عن القتال كالنساء لما يدركهم من الهلع والخور والخوف ، وهو الظاهر أي من شأنهم أنهم لا يأتون البأس ولا يستطيعونه ولا يقدرون عليه .

قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا ﴾ .

هذه لنفي الماضي المقبل بزمن الحال .

قوله تعالى : ﴿ فَأَحْبَطَ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ ﴾ .

ابن عرفة : يحتمل عندي أن يريد بالإحباط بتبكيتهم ، وعدم اتصالهم بغرضهم في صدهم المؤمنين ، وخذلانهم عن القتال ، وأنهم لا يسعفوهم بمطلوبهم في قولهم : هلم البناء ، خلاف ما حمله عليه المفسرون .

قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الأَحْزَابَ ﴾ .

قال ابن عرفة : الفرق بين قولك : جاء زيد فأكرمته ، وبين قولك : لما جاء زيد فأكرمته ، أن الثاني يقتضي المبادرة بالإكرام ، بخلاف الأول فإن الفاء تكون للتسبيب ، ويتأخر الإكرام عن المجيء .

قوله تعالى : ﴿ هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ .

قال الزمخشري : الإشارة إلى العطف أو . . . [1] فالمشار إليه معنى مفهوم من السياق وجعله ابن [٦٠/ ٢٩٤] عطية حسيا ، وهو الأحزاب .

ابن عرفة : وعلى هذا يقال : كيف أشار إلى الجمع بلفظ المفرد ، فيجاب بأنه قصد تقليل الجمع وتحقيره ، كقوله تعالى : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ ﴾ [سورة الأنفال : ٤٣] .

قوله تعالى : ﴿ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ .

يحتمل أن يكون من تام كلام المؤمنين ، وأن يكون من كلام الله تعالى تقريرا لكلام المؤمنين ، وتحقيقا له فإن كان من كلام الله تعالى فلا شيء فيه ، وإن كان من كلام المؤمنين نفيه دليل على صحة إنكاره صلى الله عليه وعلى آله وسلم على الخطيب القائل "ومن يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فقد غوى حيث قال له : " بئس الخطيب" [2] ، أنت قل ومن يعص الله" المصدر سواء لاحتمال اعتقاد التسوية بينهما في المقام .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا زَادَهُمْ إِلا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا ﴾ .

الإيمان عند المعتزلة يزيد وينقص؛ لأن الفعل عندهم جزءا من الإيمان ، وعندنا فيه ثلاثة مذاهب ثالثها أنه يقبل الزيادة ، ولا يقبل النقص .

ابن عرفة : والتحقيق فيه أنه باعتبار ذاته ، وهو التصديق لا يزيد ولا ينقص باعتبار عوارضه يزيد ، فالإيمان من عرف الله بالدليل والبرهان المقابل للقول بالشكوك الواردة

---

(١) بياض في المخطوطة .

(٢) أخرجه مسلم بن الحجاج في صحيحه حديث رقم : ١٤٤١ ، وابن حبان في صحيحه حديث رقم : ٢٨٦٨ ، وأبو داود السجستاني في سننه حديث رقم : ٩٢٨ ، والنسائي في السنن الكبرى حديث رقم : ٥٣٤٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى حديث رقم : ٥٣٨٣ ، والبيهقي في معرفة السنن والآثار حديث رقم : ١٦١٢ ، وأحمد بن حنبل في مسنده حديث رقم : ١٨٩٥٤ ، وابن أبي شيبة في مصنفه حديث رقم : ٢٨٠٤٠ ، والنسائي في سننه حديث رقم : ٣٢٤٥ .

عليه في التوحيد أزيد من الإيمان من لم يعرفه بالأدلة ، وفي قول ابن أبي يزيد في الرسالة ، يزيد بزيادة الأعمال ، وينقص بنقصها مسامحة توهم مذهب المعتزلة ، لكن قوله فيكون فيها النقص وبها الزيادة يهدي إلى تأويله .

قوله تعالى : ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ .

قال ابن عرفة : نص ابن مالك على أن الجملة إن كانت صحيحة الترادف لما قبلها أو صحيحة التباين له أتى بها موصولة غير مفصولة بحرف العطف ، وإن كانت في مقام المتوسط فلا بد من حرف العطف ليزيل الإشكال ، قال : وظاهر كلام سيبويه ، وأكثر النحويين أن الأصل تقديم المبتدأ سواء كان نكرة لها مسوغ أو معرفة ، وظاهر كلام الزمخشري : أن الأصل تأخير إذا كان نكرة؛ لأنه أورد سؤالا فحاول سورة الأنعام في قوله تعالى : ﴿ وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ ﴾ [سورة الأنعام : ٢] ، قال : لا شيء قدمه والأصل أن يقال : عنده وأجل مسمى ، فأجاب : بأن في تقديمه تعظيما لشأن الساعة .

قوله تعالى : ﴿ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ .

إما أن يراد صدقوا فيما عاهدوا الله عليه ، فيكون حقيقة بمعنى الوفاء بالعهد ، وإن كان المعاهد عليه مصدوقا ، فهي مجاز كقولهم : صدقني من بكرة في رجل اشترى من رجل حمارا ، فقال : إنه بكر ، فلما رأى الإبل صوت بتصويت البكر ، فقال مشتريه صدقني من بكره ، قال الطيبي : يروى برفع النون مجاز؛ لأنه جعل السن صادقا .

قوله تعالى : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ ﴾ .

فسر بوجهين : إما وفاء بعهده ، وإما مات فعلى الثاني لا سؤال ، وعلى الأول يشكل مع قوله تعالى : ﴿ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾؛ لأن صدقهم دليل على توفيه جميعهم بعهده ، فكيف تقسمهم إلى من وفاء بعهده ومن ينتظر فالمنتظر لم يصدق .

ابن عرفة : إلا أن يقال : إنه وفى بعض وعزم الوفاء بالباء في فهو صادق بهذا الاعتبار .

قوله تعالى : ﴿ لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ ﴾ .

قالوا : اللام للصيرورة باعتبار أن فاعل الفعل المعلل غير فاعل للعلة المستفادة ، أو باعتبار الفعل المعطوف عليها وهو ويعذب المنافقين ، قال : وكان بعضهم لما ذكر سبب جزاء الصادقين ، ولم يذكر جزاء المنافقين ، فلم يقل : ويعذب المنافقين بنفاقهم ، فقال : كان يجيب بالتهيج على فعل المأمور به ، واكتفى في النهي عنه بمطلق النهي ، وظاهر كلام ابن عرفة أنه جعله من حذف التقابل .

قوله تعالى : ﴿ وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ ﴾ .

ابن عرفة : كان بعضهم يقول : الغيظ هو الغم اللاحق للنفس بوقوع مؤلم ، فإنها الأولى متعلقة بمؤلم ، والثانية بوقوع ، ولم يدخل فيها الحزن؛ لأن المؤلم الواقع بها غير مقصود وقوعه بها ، بل هو أمر من الله تعالى كذهاب [٦٠/٢٩٤] مال الإنسان بأمر من الله تعالى ، وموت قريب له بخلاف ما لو ذهب ماله باغتصاب آخر له ، فإن الحادث به حزن وغيظ .

قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا ﴾ .

انظر هل الخير والشر نقيضان أو بينهما واسطة ، فكان بعضهم يحتج على أنها على طرفي النقيض بقول المتكلمين : الوجود خير كله ، والقذى شر كله ، والوجود نقيضان ومنهم من قال أن بينهما واسطة .

قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ﴾ .

قالوا في السير : إن المؤمنين قاتلوهم بالنبل والحجارة .

ابن عرفة : وهذا قتال كيف يفهم أنهم كفوا القتال ، لكن يجاب : بأن السورة تقتضي . . . [1] ولا تنبيه فهي هنا للترتيب ، بمعنى أنهم كفوا قتالهم بعد أن صدهم الله تعالى يفيد أنهم خائبين .

قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ﴾ .

يحتمل له أن يريد ، وكان رسول الله قويا عزيزا كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ ﴾ [سورة الفتح : ١٠] ، وهو الأصوب ؛ لأنه هو محل مخالفة الكفار ، بخلاف الأول .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ ﴾ .

أي عاونهم ، وظاهر كلام المفسرين أن المعاونة والمظاهرة مترادفان ، وكان بعضهم يقول : أن المعاونة تقتضي المباشرة في السبب الذي وقعت فيه ، والمظاهرة لا تقتضي ذلك ، بل تصدق على من دل على الفعل ، وحضّ عليه وإن لم يفعله من المدلول عليه .

---

(١) بياض في المخطوطة .

قال الزمخشري : وروي أن جبريل عليه الصلاة والسلام أتى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم صبيحة الليلة التي انهزم فيها الأحزاب ، وقال ابن عطية : جاءه جبريل عليه الصلاة والسلام وقت الظهر .

ابن عرفة : كذا في السير لقوله : " فلا يصلي العصر إلا في بني قريظة " .

ابن عطية : وصلاها قوم من الصحابة بعد العشاء وهم لم يصلوا العصر ، فلم يخطبهم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

ابن عرفة : فيه دليل على أن كل مجتهد مصيب .

قوله تعالى : ﴿ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾ .

قيل لابن عرفة : كنتم أوردتم سؤالا في قوله تعالى : في سورة النحل ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ ﴾ [سورة النحل : ٨٨] ، قلتم : زيادة العذاب على مثله بلزوم اجتماع الأمثال في المحل الواحد وهو باطل ، وهذا السؤال بعينه يرد في هذه الآية ، فيقال : تضعيف العذاب ضعفين ملزوم لاجتماع الأمثال في المحل الواحد ، وتقدم من الجواب عن ذلك من وجهين : إما أن يزاد على جواهر أجسامهم جوهر آخر تكون محلا للعذاب الزائد الأول ، وإما باعتبار تطاول أزمنة العذاب وقصرها ، فكانوا مثلا يعذبون في ساعة واحدة ، ثم صاروا يعذبون في ساعتين ، وهذا يفهم قولهم في حد الحرابة مثلا : حد العبد ، فحد العبد في القذف أربعون ، وحد الحر ثمانون ، وكما يفهم أن صيغ هذه [.....] لكونها [...] صنعت من زمن أطول من زمن الأخرى ، وتقدم نحوه في البقرة في قوله تعالى : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾ [سورة البقرة : ١٠] ، وفي مريم ﴿ وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى ﴾ [سورة مريم : ٧٦] ، وفي سورة المدثر في قوله تعالى : ﴿ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا ﴾ [سورة المدثر : ٣١] ، وهي في سورة الفتح والقتال .

قوله تعالى : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ .

قرأ الجمهور بكسر القاف ، ونافع وعاصم بفتحها ، فالفتح على لغة من قال : قررت بفتح القاف في المكان .

ابن عطية : وهي لغة ذكرها أبو عبيد في التقريب المصنف ، والزجاج .

ابن عرفة : قال بعضهم : وأشار الشاطبي بقوله ﴿ وَقَرْنَ ﴾ أصح أو [...] يكون له أثرا .

قوله تعالى : ﴿ وَلا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأُولَى ﴾ .

ابن عرفة : كان بعضهم يقول : الصواب أن تكون هذه الجملة في معنى الأولى مفسرة لها ، فيكون أمرهن بملازمة البيوت ليس ، نهيا عن مطلق الخروج ، بل عن الخروج المخالف للشرع ، وهذا خروج التبرج ، قال : فبكت عائشة على خروجها في آخر عمرها يوم الجمل في حرب معربة عن تورع منها وندم على مخالفتها الأولى في حقها رضي الله عنها وأداها اجتهادها إلى حمل الآية على هذا المعنى .

ابن عرفة : فإن قلت : مفهوم [٦١ / ٢٩٥] هذا النهي أن التبرج الذي لا يبلغ تبرج الجاهلية مباح لهن ، قلنا : ليس كذلك ، وإنما جاء هذا من اعتقاد أن حرف النهي دخل على الفعل بعد تأكيده بالمصدر ، فكان نهيا عن الأخص ، وليس كذلك بل المصدر تأكيد للذمي ، أو تعليل له ، فليس هو نهيا عن التبرج المشابه لتبرج الجاهلية ، بل نهي مطلق التبرج المعلل بكون جنسه أو نوعه من صفة فعل الجاهلية ، فتبرج الجاهلية علة للنهي لا تأكيد له .

قوله تعالى : ﴿ الأُولَى ﴾ .

حكى البيضاوي في تفسيره ﴿ الأُولَى ﴾ قولين :

إما أنه للذي لم يسبقه غيره ، أو الذي هو متبوع شأن بعده .

فقول الحكم بين عيينة : إنه ما بين آدم ونوح .

وقول ابن الكلبي : ما بين نوح وإبراهيم .

وابن عباس : ما بين نوح وإدريس .

وقول غيره : ما بين موسى وعيسى يوافق التفسير الأول ، وكذلك حديث الجمعة : " من راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة " .

القول في أبي بكر أول خليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : " وفي عمر أنه أول خليفة بعد أبي بكر ، وفي عثمان أنه أول خليفة بعد عمر " ، ولا يقال في علي لما في الحديث ، ثم يعود ملكا يوافق التفسير الثاني ؛ لأنه ليس بعد علي خليفة .

قوله تعالى : ﴿ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ .

إما من عطف العام على الخاص ، أو المراد طاعته فباعدا ما تقدم .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ ﴾ .

إن كان المقصود ظهور تعلق الإرادة ، وهو التعلق التحيزي ، فالفعل على بابه من الاستقبال ، وإن كان المراد التعلق الصلاحي ، فهو في معنى الماضي .

قوله تعالى : ﴿ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ .

الطهارة عبارة عن التطهير الحسي في البدن أو غيره من نجس أو غيره ، وإطلاقها على التنظف المعنوي من الآثام والذنوب مجازا .

وقال المازري أول الطهارة في شرح التلقين : بل هو حقيقة لتأكيده بالصدق في هذه الآية ، قال : وبه يحتج لأهل السنة في قوله تعالى ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [سورة النساء : ١٦٤] ، يفيد وقوع الكلام منه حقيقة فكذا هذا و الله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ .

ابن عطية : هذا وعظهن بأحد وجهين :

فإما أن المراد تذكرنه وقدرن قدره وفكرن في أن من هذه حاله ينبغي أن يحسن أفعاله .

وإما أن المراد حفظنه وكررن فكره على ألسنتكن وامتثلن أمر الله .

ابن عرفة : هذا كلام المفسرين وحمله المحدثون وحفاظ الفقهاء ، على أنه أمر لهن بتبليغ ما حفظن من القرآن والسنة للناس ، ومنه أخذوا جواز الشهادة على الصوت ؛ لأنهن محجوبات عن الأعين ، لقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ [سورة الأحزاب : ٥٣] لكن يجاب : بأن القرينة تنزلت منزلة الشهادة على الصوت ؛ لأنهن محجوبات عن الأعين ، لقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ ﴾ المفيدة للعلم ، وقوله تعالى : ﴿ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ ﴾ ، الآيات المعجزات من القرآن والسنة ﴿ وَالْحِكْمَةِ ﴾ آية الأحكام .

قوله تعالى : ﴿ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ .

فائدته توكيد ومبالغة في أمرهن بتبليغه ؛ لأن تلاوته في بيوتهن مظنة لاختصاصهن بسماعه عن غيرهن من الناس ، فينبغي أن يجيب عليهن بتبليغه وجوب فرض العين ، لا وجوب فرض الكفاية .

قيل لابن عرفة : بل هو مأمور بتبليغه للجميع ، لقوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [سورة المائدة : ٦٧] ، فقال : لا بل يخرج من العهدة بتبليغه للبعض كما قال : ليبلغ الشاهد الغائب قال ، وقال في قوله تعالى : ﴿ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ

﴿فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [سورة يوسف : ٢٣] ، إن في ذكر بيتها ترتيب ليوسف عليه الصلاة والسلام ، وتعريف بأنه كان في حكمها مع ذلك فامتنع منها بخلاف ما لو راودته في موضع هو متمكن من الهروب .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ﴾ .

قال ابن عرفة : كان بعضهم يقدر وجه الترتيب في هذه المعطوفات ثلاثة أمور : وهو الظاهر والأظهر ، والسبب والمسبب ، والتعدي والمصور ، فقدم الإسلام ظهوره وخفاء الإيمان ، وقدم الإيمان على القنوت ؛ لأنه أظهر من القنوت ؛ لأن القانت هو [٦١/ ٢٩٥] القائم بالطاعة الدائم عليها ، فيعرف إيمان الشخص بمجرد المخالطة ، ولا يعلم أنه قانت إلا بالمداومة على مخالطته ، ولأن القنوت مطلق الطاعة ، والإسلام شرط فيها ورتبة الشرط أن يكون متقدما على المشروط ، وقدم ﴿ وَالْقَانِتِينَ ﴾ على ﴿ الصَّادِقِينَ ﴾ .﴿ وَالصَّابِرِينَ ﴾ ؛ لأن الصادق هو الذي يصدق في نيته وقوله وعمله ، والصابر الذي يصبر على فعل الطاعة وعلى المعاصي ، فحصول وصف القنوت لهم مع الإسلام سبب في اتصافهم بالصدق والصبر لاجتناب المنهيات ؛ لأنه منع نفسه من شهواتها ، وكلها متعلقات الطاعة فإثباتها بعدها شبه التفسير بهذا الإجمال ، ثم قال تعالى ﴿ وَالْخَاشِعِينَ ﴾ ، إشارة إلى من حصلت له هذه الأوصاف لا ينبغي له أن يثق بعمله ، بل لا يزال خائفا خاشعا ؛ لأن هؤلاء على فعلهم هذا كله مهما مالوا عليه أزداد خوفهم وخشوعهم ، وأخر المتصدقين إما لأن ما قبلها أوصاف قاصرة ، وهي وصف بطاعة متعدية للغير ، وإما حديث أول الطهارة من صحيح مسلم عن أبي مالك الأشعري من " إن الصدقة برهان " ، فهو كالدليل على صحة ما تقدم من الطاعات ، ورتبة الدليل أن يكون بعد المدلول ، وأخر الصيام ؛ لأنه أمر عدمي راجع لترك الأكل والاستمتاع ، وجميع ما قبله أمر وجودية ، والوجود أشرف من العدم ، وقدم الصوم على حفظ الفرج ؛ لأن الصوم غير دائم في زمنها ، وهو النهار فقط ، وحفظ الفرج ترك دائم في كل الأزمان ، فالصوم أقرب إلى الوجود ، وحفظ الفروج أبعد .

قلت : وتقدم عن ابن عرفة أنه إنما أخرهما عن المتصدقين ؛ لأن الصدقة مظنة ، ومن حصل له الغناء هو متمكن من شهوة بطنه وفرجه ، فأفاد أنهم مع ذلك يتركون شهوة بطونهم بالصوم ، وشهوة فروجهم يحفظها عن المحارم ، فجاء هذا شبه

الاحتراس والتكميل وأخر ﴿ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ ﴾ ، إشارة إلى قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : " من كان آخر قوله لا إله إلا الله دخل الجنة"[١] .

قلت : وتقدم لنا أنه إنما أخره ؛ لأنه كالعلة الغائبة التي قال الحكماء فيها : أول الفكرة آخر العمل ، فأفاد أن فعلهم ذلك إنما كان لذكرهم الله تعالى واستحضارهم مقام الهيبة والإجلال .

قال الزمخشري : إن قلت : أي فرق بين عطف الإناث على الذكور ، وعطف الزوجين على الزوجين .

ابن عرفة : أراد أي فرق بين كل صنف من هذه المزدوجات من إناث وذكور على مجموع الصنف الآخر ، وبين عطف إناث كل صنف على ذكوره .

فأجاب : بأن عطف الإناث على الذكور عطف ذوات ، وعطف المجموع على المجموع عطف صفات ، قال : معناه أن الجامعين لهذه الصفات لهم مغفرة .

ورده ابن عرفة بقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ [سورة التوبة : ٦٠] ، فليس المراد أن لا يأخذها إلا من اجتمعت فيه هذه الأوصاف ، بل كل نوع من هذه المذكورات له فيها حظ .

وكذلك قال مالك : فيمن أوصى بثلث ماله للعلماء والفقراء والمجاهدين والصلحاء ، فإنه لا يقصر على من جمع هذه الأوصاف ، بل للعالم منه حظه ، وإن كان غنيا غير مجاهد ، وكذلك الفقير وإن لم يكن عالما ولا مجاهدا .

قيل لابن عرفة : لما رتب عليه الأجر الأخص ، وهو العظيم وجب قصره على الأخص ، وهو من جمع الأوصاف كلها ، قال : بل هو فضل الله واسع .

قال ابن عرفة : وكان بعضهم يقول ﴿ وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ﴾ [سورة التغابن : ١٢] ، ولم يقل : وكانت من القانتات فأدخلها في وصف الذكور وهم أشرف من الإناث ، وهنا لم يكتف بقوله : إن المسلمين والمؤمنين والقانتين عن ذكر المسلمات والمؤمنات والقانتات ، مع أن الجمع يتناولهن على جهة التغليب .

---

(١) أخرجه الترمذي في جامعه حديث رقم : ٨٩٨

قيل لابن عرفة : قد قال المفسرون : سبب نزولها [٦١ / ٢٩٦] أن نساء النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ورضى عنهن ، قلن له : قد ذكر الله في كتابه الرجال ولم يذكر النساء ، فنزلت الآية ، فقال : التصريح بذكرهن أدخل في مقام التطمين لنفوسهن .

قوله تعالى : ﴿ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً ﴾ .

وقال ابن عرفة : كان بعضهم يعارضه بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ [سورة هود : ١١٤] ، وهذه الأوصاف كلها محصلة للثواب ، فلم يبق ما يغفر .

قال : وأجيب : بأنها سبب في المغفرة فغفر له نصا .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ ﴾ .

هذا لنفي القابلية ، وهو الفرق بين قولك : ما يفعل زيد كذا ، وما كان لزيد أن يفعل كذا ، وهو خبر في معنى النهي ، وليس بنفي ولا بخبر حقيقة ؛ لأن زينب رضي الله عنها لما خطبها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لزيد امتنعت هي وأخوها عبد الله ، فنزلت الآية ، فأذعنت وامتثلت أمره ، وكذلك أم كلثوم بنت عقبة لما وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ورضى عنها ، فيلزم عليه إما الخلف في الخبر أو كون المخالف غير مؤمن ، فلذلك جعلناه نهيا ، وبدأ بالمؤمن ؛ لأنه لا يلزم من امتثال ذلك امتثال المؤمنة لما ورد أن " النساء ناقصات عقل ودين " .

قال ابن عرفة : وهذه الآية مما يحسن أن يذكر مثالا للعام المتفق على عدم تخصيصه ، وهو من آية الأحكام .

وقد قال الفخر : عمومات القرآن مخصوصة إلا قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ .

فرده ابن التلمساني بعدم انحصاره في ذلك بل منه ، قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ [سورة هود : ٦] ، وقوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ .

قال : ونقلوا عن ابن الحاجب أنه كان يقول : الأولى تمثيله بآية ينبني عليها حكم متفق عليه ، وذلك قوله تعالى : ﴿ وَلا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ﴾ [سورة البقرة : ٢٢١] ، قال : نقله عنه ابن عبد السلام [.....] فقال : اختلفوا هل يصح أن يتولى المسلم عقد نكاح المشركة من المشرك أم لا ؟ والآية محتملة لهذا .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ ﴾ .

قال ابن عرفة : هذا الفعل المراد به المعنى لاقترانه بإذ ، وأتى بلفظ المضارع للتصوير .

قوله تعالى : ﴿ وَتَخْشَى النَّاسَ ﴾ .

لا ينبغي حمله على أنه خاف فقط ، بل المراد عناية خلط خوفه من الله تعالى بخوفه من الناس ، وأمره بأن لا يخاف إلا الله فقط غير منسوب بشيء .

قال : وكان بعضهم يقول : عقاب الملك لمملوكه على عدم تصرفه في ماله اعتناء منه به ، وكذلك عتاب الله تعالى نبيه صلى الله عليه وعلى آله وسلم على إخفائه ما وقع في نفسه وخصه لزيد رضي الله عنه على إمساك زينب رضي الله عنها ، وامتناعه من تزويجها ، فإن الجميع ملك لله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ .

قال ابن عرفة : احتج الأصوليون على وجوب الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فيما يثبت فيه خصوصية ، ولولا ذلك لما احتيج إلى تعليله بنفي الحرج عن المؤمنين ، ومنهم من احتج به على عدم وجوب الاقتداء .

وقال : التعليل بهذا دل على صحة الاقتداء به في هذه القضية فقط ، فالخصوصية ثابتة حتى يدل الدليل على الاقتداء حسبما أشار إليه ابن الحاجب ، وعلى هذا يكون من باب تخصيص العام بحكم العام .

قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ ﴾ .

أي من نقص .

قيل لابن عرفة : وكذلك ما عمل غيره من الناس من حرج فيما فرض الله له ، أوجب الله له فيما نفى الحرج فيه ، وإن كان معناه فيما قدر الله له فيدخل فيه المباح ، فيكون نفي الحرج عنه لما قد يتوهم في حقه من أنه لعلو منزلته ، قد لا يفعل المباحات [٦١/ ٢٩٦] ويشدد على نفسه فيها كما يشاهد بعض أشراف الناس يتنزه عن أشياء يفعلها غيره .

قلت : وانظر قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الأَسْوَاقِ ﴾ [سورة الفرقان : ٧] قوله صلى الله عليه وسلم : " إني أصوم وأفطر وأقوم وأنام وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني " .

قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا ﴾ .

معناه إما لازما ملتزما ، وإما قضاء مقضيا .

قوله تعالى : ﴿ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ .

ومن بفتح التاء وكسرها فهو إما اسم جامد أو صفة بمعنى اسم الفاعل ، كالخاتم الذي يطبع الكتابة عند كماله .

وكان بعضهم يقول في التاريخ : إذا كتبه في العشرين في الشهر يقول : الموفي عشرين ، وفي الثلاثين يقول : الموفي ثلاثين والثلاثون هو نفس الشهر ، فكأنه يقول : الموفي به شهر والعشرون بعض الشهر ، فكأنه يقول : كتبته في اليوم الموفي عشرين من الشهر .

قال ابن عطية : ولفظ الآية مع قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : " أنا خاتم الأنبياء " ، عند علماء الأمة نص صريح في أنه لا نبي بعده .

وما ذكره القاضي الباقلاني في كتاب الهداية من أنه ظاهر ليس بتصريح ، وما ذكره الغزالي في الاقتصاد وتصدى إلى إفساد عقيدة المسلمين في جهة النبوة الشريفة .

قال ابن عرفة : قال الغزالي في آخر الاقتصاد : الأكثرون على العمل بالإجماع فيما لم يرد فيه نص قطعي ، وذهب النظام إلى عدم العمل به ، قال : وهو مردود بقوله : وهو ﴿ خَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ .

قال ابن عرفة : فقوله هذا دليل على أن ختمه للنبيين إنما ثبت عنده بالإجماع .

قال : وقال الفخر غير هذا أن الأدلة الشرعية لا تفيد الظن ، فضلا عن اليقين لإمكان تأويلها ، فهي عنده ظاهرة وليست نصا ، وسلمه له ابن التلمساني .

قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلائِكَتُهُ ﴾ .

من عطف الجمل لا من عطف المفردات ، أي ملائكته يصلون عليكم ؛ لأن المقامين مختلفان .

قوله تعالى : ﴿ لِيُخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ .

ولم يقل : إلى الضياء مع أنه أخص من النور .

قلت : وقال : إلى الضياء لما وجد في الأمة عاص ، ولو كانت الدلائل الشرعية بديهية يدركها كل أحد بالضرورة .

قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ﴾ .

ابن عطية : عن ابن زيد : أي أحللنا لك جميع النساء ، وعن ابن عباس : المراد أزواجه التسع التي في عصمته .

ابن عرفة : وهذا كما يقول المنطقيون في العنوان والوصف : هل هو صادر عن الذات بالقابلية قاله الفارابي ، والفعل قاله ابن سينا .

وحكى النحويون في اسم الفاعل خلافا ، هل هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ؟ فعلى قول ابن زيد : هو مجاز فيمن هو قابل لتزويجه ، ولا سؤال فيه ، وعلى تأويل ابن عباس ، هو حقيقة في الحال لكن فيه سؤال ؛ لأنه تحصيل الحاصل ، لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، معصوم في اجتهاده ، لا يفعل إلا ما هو حلال له في نفس الأمر ، وقد كان تزوجهن ، فلا فائدة في إحلالهن له إلا على القول الشاذ الذي حكاه ابن الحاجب عن بعض الملاحدة ، من أنه جوز عليه الخطأ في اجتهاده .

قال : ويحتمل الجواب عنه : بأنه ليس المراد حقيقة الإحلال ، بل لازمه وهو الاعتناء بهن والتشريف بذكرهن ، ففي ضمنه التوصية عليهن بالرعي والإكرام ، وبدليل قوله تعالى : ﴿ لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ ﴾ [سورة الأحزاب : ٥٢] ، وبدليل تأكيد الإحلال .

فإن قلت : فعلى هذا يكون خبرا لا إنشاء ، اخترناهن لك واصطفيناهن عن غيرهن وحجزنا عنك ما سواهن ، والله تعالى لا يختار لنبيه إلا الطيب ، كما قال تعالى ﴿ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ ﴾ [سورة النور : ٢٦] .

قوله تعالى : ﴿ وَبَنَاتِ عَمِّكَ ﴾ .

ولم يقل : ﴿ اللَّاتِي [٦١ / ٢٩٧] آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ ﴾ .

فإن أن يكون حذف من الثاني لدلالة الأول عليه ، أو يكون كما .

ابن عرفة : يسير في العطف خلافا ، هل يشرك في الإعراب والمعنى ؟ وحملنا على أنه أراد إذا قيد أحد المعطوفين يقيد في صفة أو عدمها ، هل يدخل فيه الإحرام ؟ لا كقولك : جاز العاقل وعمرو .

فإن قلت : لم أفرد العم والخال ، وجمع العمات والخالات ؟ فالجواب : أن بنات العم وبنات الخال منسوبات إلى الأب ، وهو واحد في جنسه ونسبه ، وبنات العمات

والخالات منسوبات للأم والأولاد يختلفون فيهم الشريف والوضيع والمتوسط وأشرفهن إلا من جهة أمهاتهن لاختلاف آبائهن في النسب .

قوله تعالى : ﴿ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ ﴾ .

هذا جار على الخلاف في النعت والاستثناء إذا تعقب جملا ، هل يرجع إلى الآخرة أم لا ؟ والقرينة هنا تعين رجوعه للجميع .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا ﴾ .

هل هو شرط في الثاني ، وهو جوابه شرط في الأول ، وجواب الثاني جواب لهما معا ، يحتمل الأمرين والمعنى واحد كقوله تعالى : ﴿ وَلا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾ [سورة هود : ٣٤] .

قوله تعالى : ﴿ خَالِصَةً لَكَ ﴾ .

حجة لمن يقول بوجوب الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ولولا ذلك لما كان لقوله تعالى : ﴿ خَالِصَةً لَكَ ﴾ فائدة .

قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ .

أي لما قد تقع المخالفة بما بينه له وحدده .

قوله تعالى : ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ ﴾ .

ابن عرفة : كان بعضهم يرد بها على الزمخشري في جعله قد عرف توقع مع أن التوقع هنا من الفاعل محال ، فما هي إلا حرف تحقيق بخلاف قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة المؤمنون : ١] .

قالوا : وكانوا يجيبونه : بأن التوقع من المخاطب ، قيل له : علم الله محقق غير متوقع ، فقال : باعتبار ظهور متعلقه وإبرازه هو التعلق التحيزي لا باعتباره في ذاته .

قوله تعالى : ﴿ تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ .

ابن عرفة : إن قلت : لم أخر في الجملة الأولى المجرور الذي هو مفعول في المعنى وقدمه في الثانية ؟ فهلا قيل : ترجي منهن من تشاء ، أو يقال : تأوي من تشاء إليك .

قال : والجواب : أن تقدم المجرور بإلى في الثانية تشريف له صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ تَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ ﴾ .

أي أقرب لأن تقر أعينهن ، فقروا أعينهن فيما حصل لهن ، وعدم حزنهن على ما فاتهن ؛ لأن الحزن على فوات الماضي ، والخوف على توقع المستقبل ورضاهن ، فما آتين إشارة إلى من حصل لها منه حظ وحصل لغيرها أكثر منه لا تتشوق إليه ، بل ترضى بما حصل لها ، وإن كان الحاصل لغيرها أكثر ، وكان تأسيس لا تأكيد فيها بوجه .

قوله تعالى : ﴿ لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ ﴾ .

ابن عرفة : إن قلت : ما الفرق بينه وبين أن يقال : حرمت عليك النساء ؟ فالجواب : أن نفي الحلية تقتضي رفع الإذن ابتداء ولا يستلزم المنع بعد الفعل ، والتحريم يستلزم المنع ابتداء وبعد الفعل فهذا أخف ، فلذلك خوطب به النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

قوله تعالى : ﴿ وَلا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ ﴾ .

يحتمل أمرين :

أحدهما : ولا أن تبدل بهن من نسائهم زوجات لغيرك ، فيكون نهيا على ما كانت عليه الجاهلية ، من أن كل من الرجلين ينزل لصاحبه عن زوجته ويتبادلا ، وهو ظاهر قول عيينة بن حصين للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : إن شئت نزلت لك عن أحسن نساء العرب جمالا .

وإن كان ابن عطية قال : ليس بمبادلة ولكنه اختص عائشة رضي الله عنها .

ابن عرفة : فيكون على هذا نهيا أخص وإطلاق الأزواج هنا حقيقة .

الثاني : أن المعنى ولا أن تبدل بهن من نساء تتزوجهن بإطلاق الأزواج ، هنا مجازا باعتبار إلى الأمر .

وما حكاه ابن عطية من أنه نظر إلى أسماء بنت عميس ، وأعجبته لم يرد في الصحيح ، والمحل ضيق [٦١/ ٢٩٧] فلا ينبغي نقله .

قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ ﴾ .

قال ابن عرفة : اقتضت الآية النهي عن دخول بيوت النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم للإقامة فيها .

قيل : لانتظاره بعده للاستئناس فيها بالحديث ، فمقتضاها جواز دخولها للطعام ، بشرط عدم فيها ، ولفظها يقتضي بأنه مشروط بالإذن ، وتقدم الإقامة فحينئذ يرد فيها ثلاثة أسئلة :

الأول : . . . .[1].

الثاني : أن الدخول بإذن مشروط بعدم الإقامة قبل الطعام وبعده ، وقد تأخر عنه ففيه تأخير الشرط على المشروط ، وجوابه : أن الشرط متأخر ودليله متقدم ، وهو عدم الضرر ، فالدخول مشروط بعدم الضرر ، أعني بالعزم عليه ، وهذا كما قال مالك في كتاب الإيلاء فيما إذا أطلق عليه القاضي ثم راجع في العدة فوطئها بعد الثلاثة أشهر ، فإنه لا يقال لها والرجعة تامة لانتفاء الضرر .

والسؤال الثالث : أن فيه تكليف الإنسان بفعل غيره ؛ لأن تأخير الطعام من فعل غير الداخلين ، فيتعلق جواز دخول المأذون فيه على عدم انتظاره من باب التكليف بفعل الغير ؛ لأنهم إذا دخلوا قد لا يتهيأ حضور الطعام حينئذ ، وجوابه : أنهم لا يدخلون إلا إذا علموا أن الطعام حضر أو قرب حضوره .

فإن قلت : لم جمع البيوت ؟ قلت : لئلا يكون النهي خاصا ببيت زينب ، إذ هي السبب في النهي .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ ﴾ .

الإذائة هنا راكبة للإذائة في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [سورة التوبة : ٦١] ، لأن الأولى مقصورة وهذه غير مقصورة .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا ﴾ .

عبر بإذا دون إن ؛ لأن سؤال المتاع من مصالح التكليف المرغب فيها شرعا .

ابن عطية : المتاع جميع ما يطلب من مرافق الدين والدنيا .

ابن العربي : متاعا قيل : عارية ، وقيل : حاجة ، وقيل : فتوى ، وقيل : مصحف القرآن .

ابن عرفة : وفي التفسير بلفظ السؤال تعظيم لهن ، لقول صاحب الجمل الطلب من الأدنى إلى الأعلى دعاء ومسألة .

---

(١) بياض في المخطوطة .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ .

ظاهره ولو كان ملتحفات بساتر ، فإنه لا بد من حجاب آخر يحول بينهن وبين السائل ، ألا ترى إلى ما حكى ابن عطية من قول عمر رضي الله عنه لما توفيت زينب بنت جحش رضي الله عنه : لا يشهد جنازتها إلا ذو محرم ، حتى أشارت عليه أسماء بنت عميس بسترها في النفس العتبة .

قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ ﴾ .

إن قلت : هلا عكس العطف ، إذ لو قيل : ﴿ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ ﴾ .

لكان تأسيسا ؛ لأن كونه أطهر لقلوبنا ، يستلزم كونه أطهر لقلوبهن من باب أحرى ؛ لأن قلوبهن أقرب للسلامة من الإدناس من قلوب غيرهن ، فكل ما ينزل عن قلوبهن يزيله عن قلوبنا .

قال : والجواب : أن ذلك من أسبابها هي، وهو جهة للفظ ، فيقول : إنه قصد الاهتمام بتقديم تطهير ما هو أقرب للوقوع في الدنس على ما هو أبعد منه ؛ لأن قلوب غيرهن أقرب للدنس من قلوبهن .

فإن قلت : أطهر أفعل وشرطها ألا تنبني إلا فيما يبنى منه فعل التعجب مع أنه لا ينبني إلا من الخلق التي تزيد وتنقص ، وطهارة القلوب راجعة لسلامتها من الأدناس فهي أمر عدمي ، والأمور العدمية لا تزيد ولا تنقص .

قال : والجواب : أن الزيادة لأسبابها وهي وجودية للأمور المنافية للطهارة التي وقع التكليف بها شرعا ، كما يقول : وجود المنافي للغيبة في عمر بن الخطاب رضي الله عنه أقرب من وجود المنافي لها في غيره .

قلت : وأجاب بعض الطلبة : بأن المراد متعلق ذلك العدم أو إنماء ذلك إذا اتحد العدم ، أما إذا تعددت الأمور العدمية فلا ، كما يقال : قلب فلان الطائع أطهر من قلب فلان العاصي ، تعلقت به أدناس ، سلم الآخر من بعضها .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ ﴾ .

الإذائة أخف من الضرر ، قال الله تعالى ﴿ لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلا أَذًى ﴾ [سورة آل عمران : ١١١] ، وقال تعالى ﴿ لا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالأَذَى ﴾ [سورة البقرة : ٢٦٤] ، فنفي الإذائة يستلزم نفي الضرر مع أن هذا اللفظ يقتضي نفي الصحة والقبول للإذائة [٦١ / ٢٩٨] لا نفي وجود الإذائة .

قوله تعالى : ﴿ لا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي آبَائِهِنَّ ﴾ .

المراد به نفي التحريم فقط ، وقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقِينَ اللَّهَ ﴾ .

والتقوى فيكون عطف تأسيس لا تأكيد ، وقدم الآباء لأن حرمتهن أكد من حرمة الأبناء ، وحرمة الأبناء أكد من حرمة الأخوة ، بدليل أن آدم عليه السلام كان يزوج الأخ لأخته ، والتي تزايدت قبله أو بعده من بطن آخر ، ولم ينقل أن ابن تزوج أمه قط ، فهو تدلي .

هكذا كان ابن عبد السلام يقرره ، لأنه لا يلزم من نفي الحرج عليهن في دخول من تحريمه عليهن أشد نفيه في دخوله من تحريمه أخف .

وأورد الفخر سؤالا ، قال : خوطب أولا الرجال بقوله تعالى : ﴿ فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ [سورة الأحزاب : ٥٣] ، ثم نفى الجناح عن النساء في دخول محارمهن عليهن ، فهلا نفى الجناح عن الرجال ، فيقال : لا جناح على آبائهن ولا أبنائهن في الدخول إليهن .

وأجاب ابن عرفة : عنه بأنه اعتبر أولا حال الفاعل ، وهنا حال المنفعل ؛ لأن المنفعل قسمان : منه موصوف بالشدة ، ومنه موصوف باللين ، ونسوة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من القسم الأول ، بحيث لا يتجاسر أحد محلهن إلا بإذن ، فكان الدخول عليهن من فعلهن إذ لا يتصور إلا بإذنهن ، فالحرج فيه وعدمه مصروف لهن فلذلك نفى عنهن الجناح فيه .

قوله تعالى : ﴿ وَلا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ ﴾ .

ابن عرفة : العام في الأشخاص مطلق في الأزمنة والأحوال ، فلذلك قال مالك رحمه الله في العبد : أنه لا يرى نحو سيدته إلا إذا كان وغدا .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ .

قال ابن عرفة : لما تقدم التنبيه على تعظيم أزواجه صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أمر سائر الأمة بتعظيمهم ، حيث نهوا أن يسألوهن إلا من وراء حجاب ، وأن لا ينكحوهن من بعده ، عقبه ببيان تعظيمه صلى الله عليه وعلى آله وسلم بما هو أقوى من ذلك وأعظم ، وهو صلاة الله عليه وملائكته ، وقرر الفخر وجه المناسبة بغير هذا ، وعلى الصلاة عليه بالوصف الأعم ، وهو النبوة فيستلزم الصلاة عليه من حيث اتصافه بالأخص ، وهو الرسالة من باب أحرى .

ابن عطية : وما ورد عن الخطيب القائل : من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى ، فقال له النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : " بئس خطيب القوم أنت ، قل : ومن يعص الله ورسوله " ، وأجيب بوجوه منها :

قال ابن عرفة : قال المصري على قراءة من قرأ ﴿ وَمَلائِكَتَهُ ﴾ بالرفع فهو محمول عند البصريين على الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، أي أن الله يصلي وملائكته يصلون ، وليس عطفا على الموضع ، و﴿ يُصَلُّونَ ﴾ خبر عنهما لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد ، والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار ، والمحذوفة بمعنى الرحمة .

قال : والصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد ، وهو العطف ثم العطف بالنسبة إلى الله تعالى الرحمة ، وإلى الملائكة الاستغفار ، وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض ، وأما قول الجماعة جمع منعه من جهات :

أحدها : الاقتضاء والاشتراك ، والأصل عدمه .

الثانية : أنا لا نعرف في العربية فعلا واحد يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقيا .

الثالث : أن الرحمة فعلها متعد والصلاة فعلها قاصر ، ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدي .

الرابع : أنه قيل : كان صلى الله عليه وسلم [.....] انعكس المعنى وحق المتداخلين صحة حلول كل منهما محل الآخر .

قلت : ظاهر هذا أن الحذف من الأولى لدلالة الثاني عليه ، وهو مذهب سيبويه ، وأبطله أبو حيان في براءة .

وعادتهم يجيبون : بأن الآية في سياق الثبوت ، وكلام ابن الخطيب في سياق النفي ؛ لأن العصيان أمر سلبي ، وهو عدم امتثال المأمورات ، فيحتمل أن يكون الوعيد إنما هو لمن عصاهما من حيث الاجتماع ، لا من عصى أحدهما فقط ؛ لأن المضمرات على المعروف كل لا كلية بخلاف ما لو قال ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [سورة نوح : ٢٣] .

وانظر قول عبد الوهاب في حد القياس : أنه حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما ، وانتقاد الناس عليه أو يحتمل أن يجاب : بأن الواو للترتيب ، فلذلك قال ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [سورة نوح : ٢٣] .

ونقل ابن العربي في العارضة قولا في المذهب بوجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وعلى آله وسلم [٦١/ ٢٩٨] في كل مجلس .

ونقل لابن عرفة عن المفسر المشرقي : أنه احتج بالآية على أن الملك أشرف من بني آدم لأن . . . .[1] المشروف ، فرده ابن عرفة : بقوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ .

وبقوله صلى الله عليه وسلم" [...] إلا أن يستغفر لكما" مع أنها أشرف منه .

ابن عرفة : ووقع وجوب [...] في زمن الأشياخ البخاري مختصرا منه الصلاة وكنت [.....] لم يعلم به إلا بعد انعقاد السمع ، فحكم لمشتريه بأنه [...] يرجع به على تابعه .

قال ابن عرفة : وكان ابن عبد السلام يكفي إذ يقال صلى الله عليه وسلم ، ولا يحتاج إلى زيادة تسليما .

وكان الفقيه أبو عبد الله محمد الزبيدي أنكر ذلك ، وقال : بل يحتاج إليه وكتب له براءة به فأبى أن يجيب عنها .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ﴾ .

قال ابن عطية : عن الجمهور إذائة الله كفر ، ونسبة الصاحبة والولد والشريك ، ووصفه بما لا يليق ، وعن عكرمة بتصوير الصور وفعل ما لا يفعله إلا هو ، وعن فرقة : أنه على مضاف إلى يؤذون أولياء الله .

قال ابن عرفة : وكان بعضهم يقول : إن احتيج إلى هذا المضاف ؛ لأن الفعل المتعدي على قسمين : فعل له أثر في المفعول كقتلت زيدا لو ضرب عمراً ، أو فعل لا أثر له في المفعول ، كعرفت زيدا وسمعت صوت عمرو ، وتصورت ذات زيد ، وفعل الإذائة لا أثر هنا له ، فلا حاجة إلى تقدير المضاف ، ولما كانت إذائة الله لا أثر لها فيه ، قابلها بالنفي الذي هو المفرد ، والإبقاء وهو مجرد ترك ، وإذائة الرسول فيه فقابلها بالعذاب المهين ؛ لأنه جزاء عن إذائته ، وإذائة الله تعالى .

قال : وجعل من يقول : إن الذين يؤذون رسول الله ورسول رسوله .

قوله تعالى : ﴿ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا ﴾ .

---

(١) طمس في المخطوطة .

قال عرفة : هذا هو الذي في الحديث : " إذا قلت في أخيك ما ليس فيه فقد غبته ، وإذا قلت فيه ما فيه فقد اغتبته " ، وهو إذائته بما اكتسب .

ويجاب : الرجم من المدونة سئل هل ينكل من قذف هؤلاء الزناة ؟ فقال : من أذى مسلما نكل ، قال : وإذا علم المقذوف من تغيبه أنه وإن قاله العباد على قاذفه لخوف المعرة .

قوله تعالى : ﴿ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلابِيبِهِنَّ ﴾ .

﴿ مِنْ ﴾ للتبعيض إما في أنواع الجلاليب أو في أجزاء كل واحد منها وهو الظاهر ؛ لأن كل امرأة لها جلبابان .

قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ ﴾ .

ابن عرفة : هذه كالمقيد لما قبلها ، أو كالسبب مع مسببه ؛ لأن قبلها ﴿ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلا يُؤْذَيْنَ ﴾ .

والإذائة إما في الفروع أو في الأصول الراجعة لأمور الدنيا والآخرة ، فإن أريد نفي لم ينتهوا عن إذائتهم على العموم ، فيتناول الفروع والأصول .

قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُكَ النَّاسُ عَنِ السَّاعَةِ ﴾ .

ابن عرفة : وجه مناسبتها لما قبلها ، أنها تقرير لما لحق رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم في قومه من المشاق فمنها إذائتهم له في بدنه فإذائتهم له بقولهم تزوج بزوجة وولده من الشبق ، وفي إطالتهم الجلوس في بيت زينب رضي الله عنها ، وفي التكلم في تسلية ، وفي سؤالهم له عن الساعة ، وهي ما استأثر الله بعلمه ، فاليهود سألوه امتحانا .

قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ ﴾ .

لما كان المذكورون بين قول أقوام ثلاثة ، ينظر إلى اعتبار أمور ثلاثة : وهو المؤذون لله تعالى ، والمؤذون للرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، والمؤذون للمؤمنين ، حكم للمشركين ثلاثة نظرا إلى اعتبار أمور ثلاثة :

أحدها : المنافق الذي يؤذي الله بيده .

الثاني : في قلبه مرض الذي يؤذي المؤمن بإتباع غاية .

الثالث : الرجل الذي يؤذي النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالإرجاف بقوله : غاب محمد وسيخرج من المدينة ، وسيؤخذ وغيرهم ، وسألوا سؤال تعنت واستهزاء .

قال ابن عرفة : وانظر ما هي عدم ، قيل : عبارة عن وقت فناء العالم الأول ، وعن إنشائه النشأة الثانية بعد العدم لقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ [سورة الروم : ٥٥] .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾ .

ابن عرفة : كان بعضهم يقول : فرق بين قولك : لعل مجيء زيد قرب ، وبين قولك [٦١ / ٢٩٩] هل مجيء زيد يكون قريبا ؟ فالأول : تقوله إذا أخذ في أسباب المجيء ولم يحضر ، والثاني : تقوله إذا أراد أن يجيء ولم يسرع في أسباب المجيء ، بل يكون مجيئه مستقبلا .

قيل لابن عرفة : هذا مردود بقوله الآية في الأجزاء ، لعل الساعة قربت يستعجلها الذين يؤمنون بها .

قوله تعالى : ﴿ لا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلا نَصِيرًا ﴾ .

الولي هو الموالي ، وقد يكون نصيرا دون وجه .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا ﴾ .

ابن عرفة : إن أريد الكبراء في السن ، فالعطف تأسيس ، وإن أريد في المنزلة والقدر فتأكيد ، إلا أن يريد بالسادة من هو سيد في ذاته ، وبالكبراء من أسلافه سادة ، وإن لم يكن مثلهم .

قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ﴾ .

التقوى عند المتقدمين هي الإيمان ، وعند المتأخرين أخص منه .

وقال الإمام مالك رحمه الله في المتعة في قوله ﴿ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ [سورة البقرة : ٢٣٦] و ﴿ عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ .

وقال : إن كنت متقيا فمنع ، فإن كانت بمعنى الإيمان فتعني الأمر بالتقوى ، أما المداومة عليها كقوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا ﴾ [سورة النساء : ١٣٦] ، وأما الذين آمنوا ظاهرا بألسنتهم آمنوا باطنا بقلوبكم .

قوله تعالى : ﴿ سَدِيدًا ﴾ .

أي مستقيما .

كقوله :

أعلمه الرماية كل يوم   فلما اشتد ساعده رماني

على روايته بالسين المهملة .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ .

المراد من يفعل جميع الطاعات أو أكثرها ، وليس المراد مطلق الطاعة ، لئلا يكون فيه حجة للمرجئة القائلين : بأن مجرد النطق بالشهادتين كاف في دخول الجنة .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ ﴾ .

العرض إما الاختبار أو الإعطاء ، وعرض ذلك على السماوات ، إما بعد خلق التمييز فيها والإدراك ، وإما عرضه على ملائكتها .

قوله تعالى : ﴿ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا ﴾ .

من باب تقديم المسبب على سببه ، لأن الإشفاق سبب في الإبانة أو يكون الإشفاق علة غاية .

قوله تعالى : ﴿ وَحَمَلَهَا الإِنْسَانُ ﴾ .

هو آدم عليه السلام أو الجنس ، والمراد بعضه لا كله ، وفيه أن عدم الدخول في العهدة أولا كقول مالك رحمه الله في أهل الكتاب ، وترك الحكم بينهم أحب إلي .

قيل لابن عرفة : المراد عرضناها على الإنسان فحملها ، قال : لا بل حملها لأن الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد .

ولذلك كان الشيخ ابن عبد السلام يحكي أن الفقهاء اجتمعوا في جنازة ، فقال بعضهم : هذا عليه دخلنا ، فقال الآخر : بل عليه أدخلنا .

قوله تعالى : ﴿ لِيُعَذِّبَ اللَّهُ ﴾ .

اللام للصيرورة على قراءة ، ﴿ وَحَمَلَهَا ﴾ .

بتخفيف اللام وللتعليل حقيقة على قراءة التشديد في اللام.

سورة سبأ

ذكر سيبويه في قولهم ﴿ لَهُ ﴾ ، في علم الفقهاء أن الرفع يقتضي عموم الجنس .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا فِي الأَرْضِ ﴾ .

إنما أعاد لفظ ﴿ مَا ﴾ وفي المخالفة نوع ﴿ مَا فِي الأَرْضِ ﴾ لنوع ما في السماء .

ابن عرفة : وهذا من العام الباقي على عمومه .

فإن قلنا : إن العام في الأشخاص عام في الأزمنة والأحوال ، فسيكون قوله تعالى : ﴿ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الآخِرَةِ ﴾ تأكيدا .

وإن قلنا : إنه مطلق غير عام ، فيجاب بثلاثة أوجه :

الأول : جواب الزمخشري على قاعدته بأن الحمد الأول واجبا له في الدنيا على نعم متفضل بها .

والثاني : ﴿ فِي الآخِرَةِ ﴾ على نعم واجبة الإيصال إلى مستحقها ؛ لأنهم يقولون : إن الطائع يجب على الله أن يثيبه .

ورده ابن عرفة : بأنه باطل على مذهبه ؛ [٦١/ ٢٩٩] لأنهم يقولون بوجوب رعاية الأصلح ، فكيف يقولون النعم متفضل بها ؟

الجواب الثاني : أنهما مختلفان باختلاف المتعلق والفاعل فحمد الآخرة أكثر لدوامه ، إذ هي حياة لا موت فيها ، قال الله تعالى ﴿ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ ﴾ [سورة فاطر : ٣٤] وحمد الدنيا منقطع بموت صاحبه ، ثم تموت جميع الخلائق عند النفخ في الصور .

الجواب الثالث : أنهما مختلفان باختلاف السبب ، فحمد الآخرة أعظم لتبيين الحقائق فيه وصيرورة الأمر النظر ضروريا ، فالمحق يرى ما أعد الله له ، وما نجاه منه عيانا ، فحمده حينئذ أعظم وأجل .

قال ابن عرفة : وكان بعضهم يقول في قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم " لا أحصي ثناء عليك " [1] لا ينبغي لنا أن نقوله كذلك ، إنما نقول : لا نحصي ثناء عليك ؛

---

(١) أخرجه مسلم بن الحجاج في صحيحه حديث رقم : ٧٥٣ ، وابن خزيمة في صحيحه حديث رقم : ٦٥٥ ، وابن حبان في صحيحه حديث رقم : ١٩٧١، والحاكم النيسابوري في المستدرك على-

لأن سيد الأولين والآخرين صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، هو الذي اعترف بعجزه عن إحصاء الثناء عليه ، مع أنه في منزلة يتوهم فيها قدرته على إحصاء الثناء عليه ، إذ هو معصوم محفوظ وقع هذا فاعترف بالعجز ، وإنما قال : لا يحصى ليكون النفي عاما في القائل وغيره فيكون أبلغ .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَكِيمُ ﴾ .

قيل : المتقن ، وقيل : واضع الأشياء في مجالها ، قوله تعالى : ﴿ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا ﴾ [سورة الحديد : ٤] هذا كقوله ﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ [سورة طه : ٧] ، فيرد فيه السؤال من جهة أن العطف تأكيد ، والجواب كالجواب إما أنه قصد التسوية في علمه بالنوعين ، وإما الاهتمام بتقديم الأخبار ، فمعرفة ما هو في مظنة الخفاء ، وإما الدلالة على معرفة بالمطابقة وباللزوم .

قيل لابن عرفة : ليس هذا مثله بل هو كقوله : فلان يعلم أن زوجته حامل ، ولا يعلم ما في بطنها ، ويعلم ما يخرج من بطنها عند خروجه ، فقال : لا بل هو مثله .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ﴾ .

ولم يقل : وما يعرج إليها ؛ لأنه لو قال : إليها لتوهم أن أعمال العبادة تعرج إلى سماء الدنيا فقط ، والمنقول أنها تعرج إلى السماوات السبع ، وتصعد إلى أعلاها .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ ﴾ .

ابن عرفة : من رحمته بهم مغفرة ذنوبهم .

قيل لابن عرفة : قال بعضهم في الفرقان أربع سور استفتحت بالحمد ، وخمس بالتسبيح ، وسورتان بالبركة ، ولم تذكر فيه لا حول ولا قوة إلا بالله ، لما ورد أنها كنز

-الصحيحين حديث رقم : ١٠٨٨ ، وأبو نعيم الأصبهاني في المسند المستخرج على صحيح مسلم حديث رقم : ٩١٧ ، والترمذي في جامعه حديث رقم : ٣٤٤٠ ، وأبو داود السجستاني في سننه حديث رقم : ١٢١٨ ، والنسائي في السنن الكبرى حديث رقم : ١٤٢٧ ، وابن ماجه في سننه حديث رقم : ٣٨٣٩ ، والدارقطني في سننه حديث رقم : ٤٥٧ ، والبيهقي في السنن الكبرى حديث رقم : ٤٥٠٣ ، ومالك بن أنس في موطأ مالك رواية يحيى الليثي حديث رقم : ٤٩٦ ، ومالك بن أنس في موطأ مالك برواية مصعب الزهري حديث رقم : ٤١٥ ، وأحمد بن حنبل في مسنده حديث رقم : ٩٣١ .

من كنوز الجنة ، والكنز من شأنه الخفاء ، فرده ابن عرفة بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لا قُوَّةَ إِلا بِاللَّهِ ﴾ [سورة الكهف : ٤٠] .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لا تَأْتِينَا السَّاعَةُ ﴾ .

ابن عرفة : كل واحد منهما لصاحبه آت كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ﴾ [سورة الجمعة : ٨] ، لكن الصواب استناد الإتيان إلى الموجود ، وهو الذين كفروا ؛ لأن الساعة معدومة .

قوله تعالى : ﴿ عَالِمِ الْغَيْبِ ﴾ .

ابن عرفة : لا خلاف أن العلم القديم لا يختلف ، وفي الحادث خلاف ، فإن قلنا : أنه يتفاوت بالمبالغة في العلم القديم بالنسبة إلى العلم الحادث .

وإن قلنا : لا يتفاوت ، فالمبالغة باعتبار متعلقه ، فإن قلت : ما أفاد قوله ﴿ لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ﴾ ، مع أن ﴿ عَالِمِ الْغَيْبِ ﴾ يكفي عنه ؟ فالجواب : أن هذه المذكورات إن كانت كبيرة الجرم فهي ظاهر معلقة فعزوبها عن المخلوقات ، إنما هو حالة كونها في الغيب لم تخلق ولم تظهر للوجود ، فدخلت في قوله تعالى : ﴿ عَالِمِ الْغَيْبِ ﴾ ، إن كانت موجودة فعزوبها ، إنما هو باعتبار رجوعها . [٦٢ / ٣٠٠] في خفية عن أعين الناظرين لا تخفى على الله .

قوله تعالى : ﴿ إِلا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ .

انظر تعقب أبي حيان على الزمخشري .

وقال ابن عرفة : الصواب أن هكذا من تأكيد المدح بما يشبه الذم .

كقول النابغة :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم ... بهن فلول من قراع الكتائب

قوله تعالى : ﴿ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ .

وجه مناسبة القراءة هنا أن ﴿ الْعَزِيزِ ﴾ هو الذي لا يمانع ، فإما أن تراد أن كلامه لا يقدر أحد على ممانعته ، وإما أن يكون أشار إلى أنه لا تهتدي إلى المطالب القلبية الخفية الممتنعة عن الإدراك إلا به ، و﴿ الْحَمِيدِ ﴾ إشارة إلى حمده هذه النعمة العظيمة التي أنعم بها ، وهو القرآن العظيم الهادي إلى طريق الحق .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ ﴾ .

قال ابن عرفة : وجه مناسبتها لما قبلها أنها نزلت تخويفا لقريش ، لأنهم اتبعوا الشيطان فيما اتبعه فيه آبائهم من الكفر ، وقد هلكوا وعذبوا ، فلم يهددون أن ينزل بهم ما نزل بآبائهم ، كعبدين عصى أحدهما سيده فعذبه ، ثم عصاه الآخر فهو متوقع بعذابه ، وأطلق قول إبليس بفعله المستقبل صدقه وهو قوله ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ إِلا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾ [سورة ص : ٨٢ ، ٨٣] ، ففيه دليل على أن من يعتقد صدقه من الأولياء إذا أخبر بشيء قبل وقوعه أن يقال فيه : صدق فلان في مقالته .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْءَانِ ﴾ .

ابن عرفة : يشار بلفظ القريب للبعيد تعظيما لأمره في قلبه ، إما مدحا أو ذما ، كقوله تعالى : ﴿ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ [سورة يوسف :٣٢] ، وعكسه أن يشار البعيد للقريب تحقيرا له في بابه ومثل ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولا ﴾ [سورة الفرقان : ٤١] ، وكذلك هذا هم تحتقرونه ، واستعمل لفظ ذا في المستقبل ، وهو ظرف لما مضى .

وأجيب : بأنه أمر تقديري أي لو حضروا بين يديك ورأيتهم لرأيت عجبا ؛ لأنه يخلص الفعل للماضي أو يكون المراد من مات منهم .

قال : وعدم إيمانهم بالقرآن إما راجع لعدم التصديق لكونه معجزا ، أو لعدم التصديق لكونه عجزا ، أو لعدم التصديق لما تضمنا من رسالة محمد صلى الله عليه وسلم ، فالأول عقلي ، والثاني سمعي نظري .

قوله تعالى : ﴿ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ﴾ .

القول دليل على أن البعض يطلق على النصف وأكثر منه .

قال : وعادتهم يقولون : عبر عنهم أولا بوصف الكفر ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ ﴾ [سورة الأنعام : ٩٣] ، والظلم أعم من الكفر لصدقه عليه ، وعلى ما دونه من الماضي ، قال : وحكمة ذلك أنه أسند لهم المخاصمة والمراجعة وهي مبادئ التعنت والاختلاف ، فلذلك قرنها بمطلق الظلم لا بأخصه ، فإن قلت : لم قال : ﴿ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا ﴾ [سورة سبأ : ٣١] ، بلفظ المضارع ، ثم عقبه بقوله تعالى : ﴿ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا ﴾ [سورة الأعراف : ٧٦] ، بالماضي ؟ فالجواب : إما بأن الأول مضارع لتكرره منهم وتجدده المرة بعد المرة ، فلما تكرر منهم المرة بعد المرة حينئذ أجابهم

أكابرهم بهذا الجواب ، وإما أنه بدل وتفسير لقوله تعالى : ﴿ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْقَوْلَ ﴾ [سورة سبأ : ٣١] ، وهو مضارع يفسره بالمضارع .

قوله تعالى : ﴿ قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلا دَابَّةُ الأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ ﴾ .

قال الزمخشري ، وابن عطية : ﴿ دَابَّةُ الأَرْضِ ﴾ هي الأرضة ، قالا : وروي أن الجن أرادوا أن يعرفوا وقت موته ، فوضعوا الأرضة على العصا فأكلت منها في يوم وليلة [٦٢/ ٣٠٠] مقدار ، فحسبوا ذلك النمو المقدر فوجدوه قد مات منذ سنة .

قال ابن عرفة : ما يتوهم هذا إلا لو كانت الأرضة شرعت في أكل العصا منذ سنة ، ولعلها ما بدأت الأكل إلا بعد مدة طويلة .

قوله تعالى : ﴿ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ ﴾ .

اليمين والشمال نسبة وإضافة فاعتبر حاصل الوادي بالنسبة إلى الهابط من أعلاه ، والطالع من أسفله ، ويمين الإنسان في الأكثر هو اليد القوية السريعة الحركة غالبا والشمال ضدها ، وقد تكون العكس فيمن يخلق شيئا ، وهو الأيسر ويكون أعسر أيسر فالأعسر الذي يبطش بيساره دون يمناه ، والأعسر الأيسر الذي يبطش بهما يديه جميعا وهو الأضبط .

قوله تعالى : ﴿ فَأَعْرِضُوا ﴾ .

أول الآية أشد من آخرها ، لأن ظاهر أوطان العقوبة نالتهم بنفس إعراضهم ، فيتناول العاصي والكافر ، لقوله تعالى : ﴿ وَهَلْ نُجَازِي إِلا الْكَفُورَ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ﴾ .

قال أبو حيان : المجرور بالباء هو المأخوذ المعوض وغيره .

وقال ابن عرفة : الصواب أنك تقول : بدلت الدار بالجنان ، أي أخذت الدار عوضا عن الجنان ، ثم قال : الحاصل أن المقدم هو العوض ، والمؤخر هو المعوض قلت : و . . . .[1] .

---

(١) بياض في المخطوطة .

فيها عن ابن عبد السلام القاضي ما نصه قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ ﴾ [سورة سبأ : ١] ، قال : تعقيب الحكم بالوصف المناسب ويشعر أنه علة ؛ لأن كل ما في السماوات وما في الأرض مستحق للحمد .

فإن قلت : ظاهر الآية أن السماء بسيطة إذ لو كانت كروية لاكتفى بقوله تعالى : ﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ ﴾ عن قوله ﴿ وَمَا فِي الأَرْضِ ﴾ .

قلنا : مقام الاستبدلال حقه من فيه الاستئناف فالصريح بدلالة المطابقة دون دلالة الالتزام ، إذ هو أقوى منها ، وإنما تقدم علمه بما يلج في الأرض على علمه بما ينزل من السماء ؛ لأن النزول بمنزلة الخروج والعروج كالولوج .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ .

لما نفوا الساعة بدعوى مجردة عن الدلائل ، قوبلوا بدعوى مقسم عليها ، وإن كان القسم لا يثبت دعوى .

قوله تعالى : ﴿ لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ ﴾ .

قال ابن عرفة : بدأ هنا بالسماوات ، قال تعالى ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ ﴾ .

بدأ بالسماء لأن إتيانها أعظم ، فلما أراد بالثاني التخويف من العذاب بدأ بالأرض ، لأنها المشاهدة في حصول العذاب ، وقوله تعالى : ﴿ إِنْ نَشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الأَرْضَ ﴾ ، دليل على أن الرؤية في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا ﴾ ، علمية لا بصرية ، قوله تعالى : ﴿ وَلا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ إِلا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ [سورة يونس : ٦١] ، المراد به العلم لا حقيقة الكتاب ، لئلا يلزم عليه التسلسل ؛ لأن الكتاب إما أصغر أو أكبر ، وكل أصغر وأكبر من كتاب فيلزم أن يكون من كتاب ، وينتقل الكلام لذلك الكتاب فيتسلسل .

قوله تعالى : ﴿ لا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ ﴾ .

قال ابن عبد السلام : هذا الترتيب على الأصل ، لأنه لا يلزم من نفي الملك في الأقوى ، وهو السماء ، نفي الملك في الأضعف وهو الأرض ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ﴾ فعلى عكس ذلك ؛ لأن ما لا يملك مثقال ذرة فيهما كيف يكون شريكا فيهما أو ظهيرا ؟ وأجاب : بأن ذلك استعظام لنقصان عقولهم ، وأنهم يعتقدون الإعانة والشرك فبين من لا يملك مثقال ذرة ، فكأنه لا يملك مثقال ذرة ، الذي هو أحرى أن يكون شريكا ولا ظهيرا كيف يعبد من دون الله ؟ فإن

قلت : إذا انتفيت الشفاعة وانتفى النفع الحاصل عنهما فما [٦٢ / ٣٠١] أفاد قوله تعالى : ﴿ وَلا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ ﴾ .

قلت : هو كقوله على "لاحب لا يهتدي بمنارة" أي ليس ثم شفاعة ينتفع بها .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى ﴾ .

أو تعني الواو نفيه اللف والنشر وعلى بابها تكون من تجاهل الفارق .

قوله تعالى : ﴿ لا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا ﴾ .

نزلت بمكة قبل شريعة الجهاد ، وسائر الأحكام ، لأن هذا الأمر لم يبق بعد كذلك .

قوله تعالى : ﴿ كَلَّا بَلْ هُوَ اللَّهُ ﴾ .

الكلام إما وقع في إثبات الشركاء له في إثبات الله تعالى أو نفيه ، حتى يضرب عن مقالتهم إلى إثباتهم ، وإنما المعنى بل الوحدانية لله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ ﴾ .

المراد به متعلقه ، والوعد والوعيد بمعنى واحد بخلاف ألا تعاد .

قال : وعبر عن المراجعة بالقوة دون الكلام ، لأن القول غير مقيد ، قيل له : لم عطف ، وقال ﴿ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا ﴾ .بالواو ، والأصل في المراجعة عدم العطف ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [سورة الشعراء : ٢٣] الآية ، وقد جعله ابن مالك في المصباح من البديع وأنشد عليه ، فأجاب : بأن الجملة التي دخلت عليها معطوفة على كلامهم ، وليست جوابا عما قبلها ، فلم تدخل واو في المراجعة وبتقدير أن يكون جوابا ، وإنها دخلت في المراجعة فليس بممتنع ، ولم يثبت امتناعه عن القرب ، والشعر الذي ذكره ابن مالك مولد ، وإنما وقع ذلك في آية موسى عليه السلام مع فرعون عليه اللعنة .

قلت : هكذا ذكره السكاكي ، وذلك منه قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلامًا قَالَ سَلامٌ ﴾ [سورة الذاريات : ٢٤-٢٥] ، قال : لما قال ﴿ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ﴾ [سورة الذاريات : ٢٦] ، كأنه قيل : فما قال لهم ، قال المجيب : ﴿ قَالَ أَلا تَأْكُلُونَ ﴾ [سورة الذاريات ٢٧] ، ثم قال ﴿ فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ ﴾ [سورة الذاريات : ٢٨] ، فكأنه قيل : فما قالوا له حين رأوه ، كذلك قال ﴿ قَالُوا لا تَخَفْ ﴾ [سورة الذاريات : ٢٨] .

قال ابن عبد السلام : قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [سورة سبأ : ٣٣] أضاف المكر إلى الليل ، وإن كان لا يصح منه ذلك تنزيلا للمكر فيه منزلة الماكر .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلائِكَةِ أَهَؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ .

شدد عليهم في التوبيخ ، لأنهم عبدوا غير الملائكة ، فإذا وبخوا على عبادة أكرم خلق الله فأحرى أن يوبخوا على ما دون الملائكة انتهى .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ .

قال شيخنا ابن عرفة : فرد أن رسالة نوح عليه السلام عامة أيضا ، ويجاب : إما بأن محمدا صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، بعث للإنس والجن ، ورسالة نوح عليه السلام خاصة بالإنس ، وأما نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم آمن به من قبله ، لأن كل نبي أخبر به بخلاف نوح عليه السلام .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالا وَأَوْلادًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ ﴾ .

قال الزمخشري : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ ﴾ بالفقر لكثرة أموالنا .

وضعفه ابن عطية قال : وإنما المراد نحن في الآخرة لكثرة أموالنا وأولادنا ، إما اعتناء بنا وإكرام من الله تعالى لنا ، وإكرامه لنا في الدنيا دليل على رضاه عنا ، وعلى إكرامه لنا في الآخرة بعدم العذاب ، فهو قياس منهم فيكون ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ ﴾ ، نتيجة عن قولهم ﴿ نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالا وَأَوْلادًا ﴾ .

وقيل : إنه استئناف منتقل بنفيه فعقبه بقوله ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ﴾ ، فيبسط الرزق ليس منحصرا في الإكرام ، بل قد تكون أملا ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا ﴾ [سورة آل عمران : ١٧٨] .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلا أَوْلادُكُمْ ﴾ .

قال ابن عرفة : تكرير ﴿ لا ﴾ في العطف محض تأكيد ، إذ لو جعلناها تأسيسا لزم عليه المفهوم ، إذ لا يلزم من نفي التقريب عن كل مرفوع منهما نفي التقرب عنهما مجتمعين .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلائِكَةِ أَهَؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾[1] .

---

(١) وردت في المخطوطة : ﴿ ثم يقول للملائكة أهؤلاء إياكم تعبدون ﴾ ، ووردت في المصحف : ﴿ ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلائِكَةِ أَهَؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ ، وقد أثبتنا ما في المصحف .

قرر عليهم عبادة الكفار لهم على جهة الاستهزاء بالكفار ، فأجاب : بأنهم كانوا يعبدون الجن إما لإتباعهم في عبادة الملائكة [٦٢/ ٣٠١] ووسوسة الشيطان ، فكأنهم عبدوا الجن ، وإما لكون الملائكة غير راضين بعبادتهم لهم وقوله ﴿ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ ﴾ .

إشارة إلى الأتباع والمتبوعين ، وهم رؤساؤهم ووسوس لهم الشيطان فاتبعوه وآمنوا به واتبعوهم مقلدون لهم ، فلم يؤمنوا بالجن قبل ذلك رؤسائهم في ذلك .

قوله تعالى : ﴿ لا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَفْعًا وَلا ضَرًّا ﴾ .

الأقسام أربعة : جلب النفع والضر ودفعهما معا ، وجلب النفع ودفع الضر وعكسه ، والنفي متسلط على الجميع ، وهل المراد بالبعض الثاني حقيقة له ، فكأنه يقول : لا يملك بعضكم لغيره نفعا ، أو المراد به العموم ، أي لا يملك بعضكم لإنسان بالإطلاق ، أي لا يملك لنفسه ولا لغيره ، وهذا أولى لعمومه ، وقدم النفع على الضر لأن جلب النفع مهم ، ودفع الضر أهم ، وعدم الاتصاف بالمهم لا يستلزم عدم القدرة على ما هو أهم منه ، فجاء هذا على الأصل ، لأن الأصل أنه لا يملك ، وعلى تقدير ابن عطية فيقال لهم : يكون معطوفا عليه ﴿ بَيِّنَاتٍ ﴾ يدل على أن القرآن لا ينسخ بالنسبة ، لأن النسخ بيان ، والآية دلت على أنها بينة في أنصبتها .

قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا إِلا رَجُلٌ يُرِيدُ أَنْ يَصُدَّكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُكُمْ ﴾ .

ترد عليه القول بالموجب ، وهو أنه كذلك هو في نفس الأمر وهو الذي أراد لكن وجه احتجاجهم بهذا أنه من الدليل السوفسطائي ، وقد ذكر المناطقة أنه لم ترد في القرآن ولا في كلام فصيح ، لكن مرادهم أنه لم يرد من كلام الله تعالى ، وهذا إنما هو حكاية عن هؤلاء ، وتقريره أنهم اعتقدوا أن الخروج عن ملة الآباء قبيح ، لا يحل ولايجوز ، وهذا النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قصد صدهم عن ملة آبائهم ، فلذلك كفروا به وابتدءوا هم بهذه المقالة من باب إثارة الغضب كقول القائل :

يا ابن الذي طاعته عصمة ... وحبه مفترض واجب
إن الذي شرفت من أجله ... يزعم هذا أنه كاذب

قوله تعالى : ﴿ مُفْتَرًى ﴾ .

إن قلت : ما فائدته ، فالجواب : بين وجهين :

الأول : الإفك ، قول الباطل عمدا أو سهوا ، والافتراء تعمد الكذب .

الثاني : الإفك ، هو القول الباطل في نفيه ، وإن كان قائله صادقا في مقالته مثل أن يخبرك شخص عن عمرو يقام زيد ، وهو صادق في الإخبار عن عمرو ، ولكن ذلك الكلام في نفيه كذب، فلما قال : مفترى ؟ أفاد أن الكلام في نفيه كذب ، وأن ناقله كذب أيضا على المنقول عنه في حكايته .

قوله تعالى : ﴿ لِلْحَقِّ ﴾ .

الزمخشري : لأمان الجر ولام التعريف .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا ﴾ .

دلت الآية على أنهم في تكذيبهم للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم غير مستندين إلى كتاب منزل ، ولا إلى أخبار رسول ، ولا إلى خبر تواتر ، لأن الذين من قبلهم قد كذبوا ، وإذا كذبوا انقطع التواتر ، لأن شرطه صدق المخبرين ، أما المكذبون فلا .

فإن قلت : إنهم لم يشترطوا في التواتر صدق المخبرين ، بل قالوا : إن خبر الكفار البالغين عدد التواتر يفيد العلم ، فالجواب : إنما ذلك إذا أخبروا عن أمر شاهدوه ، وأما النقل فلا ، لأن الكفار البالغين عدد التواتر نقلوا لهم ذلك عن قوم كذبوا بينهم ، فلا يعتمد على قولهم بوجه لقوله ﴿ وَكَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ .

وإنما احتيج إلى ذكر الثلاثة ، لأن الرسول لا يستلزم الكتاب ، إذ قد يكون رسولا بغير كتاب منزل عليه .

فإن قلت : لم وصف الكتب بيدرسونها ، مع أن نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم ، فيبقى المفهوم ، فالجواب : أن الكتب ما ينتفع بها إلا بالنظر وبالدرس وإلا فوجودها كالعدم ، فهذه لازمة أو هو مفهوم خرج مخرج الغالب [٦٢ / ٣٠٢] فلا يعتبر .

قوله تعالى : ﴿ فَكَذَّبُوا رُسُلِي ﴾ .

إن قلت : ما أفاد بعد قوله تعالى : ﴿ وَكَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ ، فالجواب : بوجوه :

الأول : أن هذا مقيد ، والأول مطلق .

الثاني : والمراد بالأول تكذيبهم المعجزات ، وبالثاني تكذيب الرسل .

وأجاب الزمخشري : بأنه لما كان معنى قوله تعالى : ﴿ وَكَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ ، وفعل الذين من قبلهم وأقدموا عليه جعل تكذيبهم الرسل سببا عنه ، ونظيره أقدم فلان على الكفر فكفر بمحمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

قوله تعالى : ﴿ مَثْنَى وَفُرَادَى ﴾ .

إن قلت : قدم ﴿ مَثْنَى ﴾ على ﴿ وَفُرَادَى ﴾ وكان العكس ، فالجواب : أن مفعول التكذيب بالنظر والاستدلال مع الجماعة أقرب من حصوله حالة الانفراد ، والآية خرجت مخرج الوعظ والتذكير ، فكان تقديم الاثنين من الواحد .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ ﴾ .

إما أن يقتضي النفي ، أي أني لا أسألكم عليه أجرا إلا من شاء أن يتخذ إلى ربه سبيلا ، وفي الآية دليل بجواز أخذ الأجرة على رواية الأحاديث .

وفيه خلاف حكاه ابن الصلاح ، قيل : تجوز ، وقيل : لا تجوز ، واختار بعض المتأخرين إن كان يشغله عن معانيه فجائز ، وإلا لم خبره ، وأما الحديث الواحد فلا يجوز أخذ الأجرة على تبليغه ، وانظر بما تقدم في أخر سورة البقرة ، ووجه الدليل من هذه الآية أن الأصل الناشئ حين يدل الدليل على التخصيص ، والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يتوهم سؤاله إلا عن ما هو جائز .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ .

إن أريد بالشهادة مجرد العلم والكشف و الإطلاع فهو عام باق على عمومه ، ويكون فيه دليل على تعلق علمه بالجزئيات والكليات ، وإن أريد بها الشهادة الملزومة للمجازاة مستثنى ، فلا يصح كونه بدلا ، وأيضا فقد فرقوا بين العطف على مواضع أن ، وبين العطف على مواضع إن واسمها ، فالعطف على مواضع اسمها لا يجوز عند الأكثر ، لعدم المحرز لأن الرفع امتنع بدخول إن والعطف على موضعها هي واسمها جائز ، لأن موضعها رفع ، فالصواب : أن ﴿ عَلَّامُ ﴾ خبر ابتداء مضمر ، أي هو علام ، والمبالغة إما باعتبار كثرة معلوماته ، أو باعتبار الكيفية ، وأنه في النهي درجات العلم .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ ﴾ .

يحتمل أن يكون فيه حذف التقابل .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ جَاءَ الْحَقُّ ﴾ .

يبدئ الباطل ويعيد ، وزهق الباطل وما يبدئ وما يعيد .

قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي ﴾ .

إن قلت : فيه دليل أنه عليه السلام غير مجتهد ، فالجواب : أن اجتهاده راجع إلى الوحي .

قوله تعالى : ﴿ آمَنَّا ﴾ .

إنشاء لا خبر .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ ﴾ .

أي كيف يصح إيمانهم ، والدار ليست دار تكليف ، فلا ينفعهم إيمانهم بحال .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾ .

تدل على أول الأزمنة القبلية ، فأفادت الآية أنهم ماتوا على الكفر ، لأن ابتداء الغاية بحسب مآلهم ، وحالهم حينئذ أمر الآخرة ، فأفادت من أن ابتداء أمر الآخرة حينئذ في حقهم الكفر ، وهو انتهاء أمر الدنيا ، فهم ماتوا كفارا في شك ، والمراد به الشك اللغوي لا استواء الطرفين كما هو اصطلاحا ، فيتناول الظن ، وهو تنبيه بالأدنى عن الأعلى ، لأنه إذا كان الشاك يناله هذا الوعيد فأحرى من جزم .

سورة فاطر

تقدم الكلام على الحمد في أول الفاتحة .

قوله تعالى : ﴿ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾ .

لم يعتبر مفهوم العدد هنا مع أنه قوي عندهم .

الزمخشري : أولى جمع ذواي ذوى أجنحة ، ونظيرها في المحكية والمخاض والخلفة ، انتهى ، أراد مخاضا جمع خلفه ، نص عليه عياض في كتاب الزكاة من الإكمال [٣٠٢/٦٢] ﴿ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾ ، مشتقة من اثنين وثلاثة وأربعة ، ومنع صرفها العدل والصفة .

الزمخشري : منعها تكرار العدل فيها وتقدم بيانه في النساء ، قال : ولا فرق في الوصية فبين المعدولة والمعدول عنها ، كنسوة أربع ورجال ثلاثة، واعترض بأن شرط الوصف المانع من الصرف ، أن لا تكون مؤنثة بالتاء ، وأن لا يكون مع التأنيث ؛ فلا يلزم من عدم اعتبار الصفة اعتبارها في العدول النقد شرطها فيها .

وأجيب : بأن مراده أنه لم يجتمع فيه علتان ، فليس فيه الوصف ، لأن شرطه عندهم ألا يمنع الصرف إلا في أفعل فعلاء ، كأحمر حمراء أو فيها مؤنثة بغير تاء ، وأما الصفة التي في مؤنثها التاء الفارقة بينها وبين المذكر ، فلا يمنع الصرف فهنا بوجه .

قيل : وكذلك أيضا عنده لا يمنع الصرف إلا فيما كان اسما ، ومثله ابن عصفور بأربعة : فإنها اسم العدد بخلاف غيره .

القرافي في شرح المحصول قال: التصريف الذي نقل عن جماعة أن الواو ترد معنى ، أو كقوله ﴿ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾ ، انتهى .

ابن هشام : زعم قوم أن الواو تخرج من إفادتنا المطلق الجمع ، وتستعمل بمعنى أو ذلك على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون معناها في التقسيم نحو الكلمة اسم وفعل وحرف ، وممن ذكر ذلك ابن مالك في التحفة. والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي ، إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس ، ولو كانت أو هي الأصل في التقسيم ، لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو .

والثاني : أن معناها في الإباحة ، قاله الزمخشري : وزعم أن يقال : جالس الحسن وابن سيرين ، أي أحدهما وأنه لهذا قيل : ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [سورة البقرة :

١٩٦] ، بعد ذكر ثلاثة وسبعة ، لئلا يتوهم إرادة الإباحة ، والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل : جالس الحسن وابن سيرين كان أمر بمجالسة كل منهما ، وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو .

الثالث : يكون معناها في التخيير .

قاله بعضهم في قوله :

قالوا نأتْ فاختر من الصبر والبكا فقلت البكا أشفى إذاً لغليلي

فقال : معناه أو البكاء إذ لا يجتمع مع الصبر ، ونقول : أن الأصل فاختر من الصبر والبكاء ، أي أحدهما ، ثم حذف من كما في قوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ [سورة الأعراف : ١٥٥] ، ويؤيده أن بها على القاف من .

وقال الشاطبي في باب البسملة ، وقيل : وأسكتني ، فقال شارحوا كلامه : إفراد التخيير ثم قال محققوهم : ليس ذلك من قبل الواو ، بل من جهة المعنى ، وقيل : إن شئت .

قال أبو شامة : وزعم بعضهم : أن الواو تأتي للتخيير مجازا .

قوله تعالى : ﴿ لِلنَّاسِ ﴾ .

إن قلت [1] : ما أفاد ، قلت : لأن الفتح المطلق لا حسد فيه ، وإنما يحسد في الفتح في شخص معين .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُمْسِكْ ﴾ .

قال شيخنا ابن عرفة : يؤخذ منه أن العدم الإضافي السابق متعلق للقدرة ، وجعله بعض الأصوليين متعلقا للإرادة .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ .

إن قلت : ما أفاد وهو خص بالقسم الثاني دون ، فالجواب : أنه إشارة إلى ما قرره المتكلمون : من أن ما أراد الله تعالى كونه فلا بد من وقوعه باتفاق بين الجميع ، ولذلك لم تحتج إلى تأكيد الأول بقوله ﴿ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ ، ولم يرد وقوعه ، فنحن نقول : لا يقع أصلا وفريق من المعتزلة يقولون بصحة وقوعه ، لأن العبد عندهم يخلق أفعاله ، والله

---

(١) أورد المصنف في الحاشية : ما يفتح له .

تعالى عندهم لا يريد الشر ولا الكفر بوجه ، فلذلك احتيج إلى تأكيد الثاني بقوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ ، وما لم ترد وقوعه فنحن نقول : لا يقع أصلا .

وجواب الفخر : بأنه إشارة إلى أن الرحمة في [٦٢ / ٣٠٣] الآخرة لا تزول ، وأن العذاب فيها زائل منقطع ، يرد بأن الآية عامة في الدنيا والآخرة ، والنار عام في المؤمن والكافر .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ .

من اللف والنشر المخالف ، وهو قليل لأن ﴿ الْعَزِيزُ ﴾ راجع لقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُمْسِكْ ﴾ إذ العزة هي الامتناع و﴿ الْحَكِيمُ ﴾ ، لقوله ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ ﴾ .

الناس عام في بني آدم ، فإن كان ذكروا للوجوب فخص العموم بالصبيان والمجانين ، وإن كان للندب فلا تخصيص .

قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ .

هذا كالنتيجة بعد المقدمتين ، لأن المقدمة الأولى أفادت أن لا معطي إلا الله ، والثانية : أفادت أن لا مانع إلا الله ، فإذا ثبت اختصاصه بالمنع والإعطاء أنتج ذلك أن لا خالق إلا الله .

قوله تعالى : ﴿ يَرْزُقُكُمْ ﴾ .

كالتتميم للدليل ، والأولى كونه ابتدأ كلام وبعد كونه صفة لخالق لئلا يلزم عليه المفهوم ، أن ثم خلافا لا يرزق .

قوله تعالى : ﴿ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ ﴾ .

وفي سورة والذاريات ﴿ رِزْقُكُمْ ﴾ [سورة الذاريات : ٢٢] بالحصر ، والجواب : أن أصل الرزق من السماء ، وتشارك فيه الأرض باعتبار النبات .

قوله تعالى : ﴿ لا إِلَهَ إِلا هُوَ ﴾ .

تلقين للمخاطب بأن يصرح بنتيجة الدليل المذكور .

قوله تعالى : ﴿ فَلا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ ﴾ .

من باب لا أرينها هنا ، أي لا تركنوا إليها فتغرقكم .

فإن قلت : لم ذكر في الثاني ما وقع الغرور عنه ، وهو الله تعالى ، ولم تذكره في الأول ، إذ لم يقل : فلا يغرنكم بالله الحياة الدنيا ، فالجواب من وجهين :

الأول : أنه حذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، وهذا كثير في لسان العرب ، وإنما القليل عكسه .

الثاني : أن الحياة الدنيا إنما تعد في شهواتها والمأكل و المشرب والشهوة البهيمية والملبس فقط ، وأما الشيطان فإنما يغر ويوسوس في الشرك بالله والكفر ، فلأجل ذلك ذكر معه اسم الله عز وجل .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ ﴾ .

وهذا من النسب الغير متعاكسه ، لأنه قد يكون الإنسان عدو الشخص ، ويكون الشخص ذلك صديقا له ، لكن هذا ما يتأتى إلا فيمن لا يعرف منه ذلك .

قوله تعالى : ﴿ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ﴾ .

فإن قلت : كيف يتأتى ذلك ، مع أن هذا لا يمكن إلا في شخص معين تراه بحيث تتحرز منه وتتحرر ، وأما الشيطان فهو خفي لا يظهر ، فكيف التحرز منه ؟ فالجواب : أن هذا كما قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه : إن يكن خيرا فمن الله وإن يكن غير ذلك فهي من الشيطان ، فالإنسان مكلف بأن يزن أعماله بالميزان الشرعي ، فإن رآها جارية على ما أمره الشرع به ، علم أنها كلها من الله ، وإن رآها مخالفة للشرع علم أن ذلك من وساوس الشيطان .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ .

حزبه هم الذين انقطعوا إليه وصاروا قوة ، وهم الشياطين ، ويكون المراد بالشيطان إبليس لعنة الله عليه ، فالمعنى أن أصدقاءه الذين لا عداوة بينه وبينهم ، إنما يدعوهم ليكونوا من أهل النار ، فما يدلك فيمن هو عدو لهم هو يدعوهم إلى النار من باب أحرى .

فإن قلت : إذا كان حزب الشيطان بعض أصحاب السعير ، فمن البعض الآخر ؟ فالجواب : أن أصحاب السعير هو وحزبه ومن تابعهم من بني آدم .

قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ﴾ .

الهمزة للإنكار لا للتقرير ، وفيه دليل للمعتزلة القائلين : بأن العمل يحسن ويقبح ، وجوابه : أن [٦٢/ ٣٠٣] المعنى ظنه حسنا من جهة الشرع ، أي اعتقد أن الشرع حسنه .

وفيه دليل ما يقول الفخر : أن العاصي لا يعصي وهو جاهله ، ولا يتصور من العالم حين علمه عصيانه بوجه ، فهو يظن أن الأرجح فعل المعصية لقوله تعالى : ﴿ فَرَآهُ حَسَنًا ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ حَسَرَاتٍ ﴾ .

جعله مفعولا من أجله ، وهو على مذهبه إذ شرطه المفعول من أجله ، أن يكون مفعولا لفاعل الفعل المعلل ، فالحسرات إذا من فعل النفس لا من فعل غيرها ، وهو أيضا جائز على مذهب أهل السنة القائلين بالكسب ، وأما من ينفي الكسب هنا تجري على هذا الإعراب على مذهبه ، وتحتمل كونه حالا .

وقول الزمخشري : لا يتعلق به عليهم ، لأنه مصدر فلا تتقدم صلته عليه ، يرد بوجهين :

الأول : إن ذلك إنما هو في المصدر والمقدر بأن والفعل ، حسبما ذكره ابن هشام شارح الإيضاح في قوله تعالى : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا ﴾ [سورة يونس : ١] .

الثاني : أن المصدر إذا ثنى وجمع بعد عن التقدير بأن والفعل ، فلا يكون موصولا وهذا بمجموع .

قوله تعالى : ﴿ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ ﴾ .

أتى بالأول ماضيا ، والثاني حال للتصوير ، لأن الأول ليس بمشاهد ، وإثارة السحاب شاهدة لنا ، ولأن إرسال الرياح غير مكرر ، وإثارة السحاب متكررة .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ ﴾ .

لا مفهوم .

قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ﴾ .

مجاز لأن الصعود قطع المسافة من أسفل إلى فوق ، إلا أن يكون باعتبار الصحف .

قوله تعالى : ﴿ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ .

قيل : الضمير على الكلم الطيب ، أي ليرفعه الكلم الطيب .

فإن قلنا : المراد بالكلم الطيب الشهادتان فقط فظاهر .

وإن قلنا : المراد به التسبيح ونحوه فلا يتأتى إلا على مذهب المعتزلة القائلين : أن مجرد كلمة الإسلام لا تنفع العاصي .

قوله تعالى : ﴿ يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ ﴾ .

حمله ابن عطية على الحقيقة ، والزمخشري على المجاز .

فإن قلت : لَمَ لَمْ يذكر في الثاني عند الوصف المذكور في الأول ، فتقول : ملح الأجاج صعب تناوله ، فالجواب : من وجهين :

الأول : يستلزم الملح الأجاج لوصف كونه صعب التناول الجلي وأظهر من استلزام العذب الفرات ، لكونه سائغا شرابه ، فلذلك اكتفى به ، في الثاني : دون الأول ، لأنه قد يكون عذبا شرابه ، ولا يسوغ شرابه لما فيه من الغثاثة ، وتقرر أن اللازم بوسط نظري وبغير وسط ضروري ، وباستلزام الشيء للشيء تارة يكون نظريا وتارة يكون ضروريا ، ومنه الخلاف في لازم المذهب ، هل هو مذهب أم لا ؟ والخلاف في تكفير المعتزلة بلازم مذهبهم .

الجواب الثاني : أن الأول أمر ملائم ، والثاني أمر مؤلم والأمور المؤلمة تكفي في التعبير بأول أوصافها ، بخلاف الأمور الملائمة ، فإن حصول الإقبال عليها حالة المبالغة في أوصافها ، أقوى من حصوله مع عدم المبالغة .

قوله تعالى : ﴿ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً ﴾ .

إن قلت : لم ذكر في الثاني الحلية تفرد له بسببها ، وهو الإخراج ، وذكر في الأول الأكل دون سببه وهو الاصطياد ، مع أن الحوت لا يتوصل إلى أكله إلا بعد تكلف وموته في اصطياده ، لاسيما على المذهب الشافعي القائل : بأن طافي الحوت لا تجوز أكله ، فالجواب : أن السبب في استخراج الحلية من البحر أشق على النفوس من سبب الاصطياد ، لأن الاصطياد يتأتى من الأطفال والنساء وغيرهم ، وأما استخراج الجوهر واللآلئ من البحر فلا يعلقه إلا غواص الجواهر من الناس في بعض الأقطار .

حتى قال [٦٢ : ٣٠٤] المسعودي في مروج الذهب : إنهم يجعلون على وجوههم أغشية من كروش ويغلف سائر بدنه وتثقل رجليه بحجر وتهبط إلى قعر البحر ، فيمكث الأيام يرصده ، وأما فيه عوائدها تمكث جالسة على محل الجوهر

استلذاذا لبرده ، فإذا قامت غرف منه وجعله في قفاف ، وحرك الشرائط المربوطة فيها ، فيرفعها من يكون ترصده وألقى الحجر الذي في رجله ، فيصعد حينئذ فوق الماء ، انتهى كلامه ، فذكر الأول دون سببه لسهولته حتى كأنه تحصل بلا سبب بخلاف الثاني .

قوله تعالى : ﴿ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ ﴾ .

أي يأخذ من الليل ويزيد في النهار ، ويأخذ من النهار ويزيد في الليل ، وهذا في القطر الواحد في غير الاستواء .

وقال الفخر : الإيلاج اعتبار أن نفس الليل عندنا هو نهار عند قوم آخرين ، وهذا باعتبار جميع الأقطار .

قوله تعالى : ﴿ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ﴾ .

هذا من اللف والنشر ، إما مخالف لأن الشمس أمة النهار ، أو الموافق باعتبار المولج ، فالمولج فيه أولا هو النهار .

ابن عطية : اختلفوا في الألف واللام في الشمس والقمر ، هل هما زائدتان أو للعهد ، انتهى .

قال شيخنا : كانوا يختلفون هل يصح ورود الزائد في القرآن أم لا ؟ فقيل : يصح ، وقيل : لا يصح ، لأنه معجز ، فكل لفظ منه معتبر لا زائد والذين قالوا بالصحة ، هل يصح أن يقال : زائد لغير معنى أو ما فيه زائد إلا المعنى ؟ فكلام ابن عطية مخالف لقول ابن التلمساني أن الشمس والقمر من الكل ، فإذا كانا من الكل فالألف واللام فيهما للعهد لا زائدة ، لأن فائدة العهد إنما هي أنها خصصت ذلك الكل بنوع واحد مشخص .

قوله تعالى : ﴿ يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ﴾ .

أي ما يملكون دفع ضرر ولا جلب نفع ، وهم يفتقرون إلى الله تعالى ، وشرط المعبود الاستقلال بنفسه وفيه استقلال الله تعالى بجميع الكائنات ، خلافا للمعتزلة بأن الغير يخلق أفعاله .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ ﴾ .

إن بينا أن الاستيجاب لا يطلق إلا على الإجابة بالموافقة فبين ، والمعنى ولو سمعوا لا يجيبون إلا بنقيض ما تدعونه إليه ، وإن قلنا بالإطلاق فالمعنى ولو سمعوا لا

يردون عليكم بجواب لعدم رضاهم ما أنتم تدعون ، ولا يرد في هذه الآية الإشكال الوارد في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لأَسْمَعَهُمْ ﴾ [سورة الأنفال : ٢٢] ، لأن تلك استثنى فيها عن التالي ، ومنه جاء الإشكال ، وهنا استثناء نقيض التالي ، لأن السمع في تالي الصغرى منفي وفي مقدم الكبرى مثبت ، ولما اشتملت الآية على دليلين عقلي ونقلي .

قوله تعالى : ﴿ وَلا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾ .

وهذا الكلام محمول على المعنى ، لأنك إذا قلت : لا تفعل هذا مثل عمرو ففعله منفي عن مثل عمرو ، فيلزم نفي الإنباء عن مثل الخبير ، وليس لذلك بلى المراد ولا ينبئنا أحد مثل خبير ، وهذا إن أريد به الله تعالى فيتعين أن يكون سالبة ، والسالبة عند المنطقين ما تقتضي وجود الموضوع بوجه ، بخلاف المعدد له والله تعالى لا مثل له ، فلذلك كانت سالبة ، لأن مثله غير موجود .

قوله تعالى : ﴿ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ ﴾ .

مفهوم الحصر من اللقب منتف ، بل هو تنبيه بالأدنى على الأعلى ، لأنه إذا كان الحيوان العاقل الذي به الاستقلال بنفسه إلى الله تعالى ، فأحرى من دونه من الحيوانات والجمادات ، فهو مفهوم موافقة لا مخالفة .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾ .

أي إن يشاء إذهابكم يذهبكم .

قوله تعالى : [٦٢/ ٣٠٤] ﴿ وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ .

فيها سؤالان :

الأول : أنه تقرر أن نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم ، فهلا قيل : لا تزر نفس وزر أخرى ، لأن النفس قد تكون وازرة وقد تكون غير وازرة ، فيلزم المفهوم ، وجوابه : أن مفهوم ﴿ أُخْرَى ﴾ لأن النفس الوزارة هي العاصية المتحملة للذنوب ، فإن كانت النفس العاصية لا تحمل وزر غيرها فأحرى الطائعة ، لأن حمل الوزر عقوبة .

الثاني : ما الجمع بينهما وبين حديث : " من سن سنة حسنة [.....] أثقالهم وأثقالا مع أثقالهم " ، وجوابه : أن الحديث وتلك الآية في صناديد الكفار الذين كفروا وتسببوا في كفر أتباعهم ، لأن فاعل السبب فاعل للمسبب ، وهذه الآية في الأتباع ، ومن اختص بفعله ولم يتسبب في معصية أحد .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ ﴾ .

قيل : المفعول إنما حذف قصد العموم ، فالمراد وإن تدع أحدا وهو عام في القريب والبعيد ، فما أفاد ولو كان ذا قربى .

وأجيب : بأنه نفي لما قد يوهم قربه فيذب عنه ويرعاه .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا تُنْذِرُ ﴾ .

أي الإنذار النافع .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴾ .

قال شيخنا : هو قياس معنوي وهو كثير في القرآن ، لأنه تمثيل لحال المؤمن والكافر ، وليس القصد التفريق بينهما كما يفرق بين الأعمى والبصير ، وإنما القصد التنبيه على قبح الكفر وحسن الإيمان .

أبو حيان : استوى هنا فاعلين انتهى ، يرد بأنه من السبب لمعاكسته ، فلا يطلب فاعلين ، ويدل عليه قولهم استوى الماء والخشبة ، والأول فاعل ، والثاني مفعول ، وقدم في الأولين الوصف القبيح ، وعكس في الآخر من ليحصل ، انظر للزمخشري .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ .

الاقتران المراد الإسماع النافع ، لأنه عام ورد على سبب .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ ﴾ .

هذا زيادة في التقبيح ، لأن الميت الذي في القبر أبعد عن الأسماع من ميت على وجه الأرض ، ونفاه بلفظ الاسم ، لأنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، لا يسمع الأسماع الأخص فنفاه على حقيقته .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَنْتَ إِلا نَذِيرٌ ﴾ .

أي لهو الكفر ولذا عقبه بقوله ﴿ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ﴾ [سورة المائدة : ١٩] .

الزمخشري : وفي حدود المتكلمين الأمة هي المصدقة بالرسول دون المبعوث إليهم ، وهم المعتبر إجماعهم انتهى .

قال شيخنا : هذا إنما علمت من قاله من المتكلمين ، لكنه حسبه بقوله : وهم المعتبر إجماعهم ، لأن الإجماع في حياة صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، غير معتبر إلا بعد وفاته .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ ﴾ .

قيل : أفادت هذه بعد التي قبلها في معناها ، أجيب : بأن تحقر الرسول واغتمامهم أما على أنفسهم بتكذيب قومهم لهم ، وإما على قومهم بامتناعهم عن الإيمان ، وبأن الأولى تضمنت تكذيبه في نفسه ، وهنا وفيما جاء به فهو أبلغ .

قوله تعالى : ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ .

الأصل سود غرابيب ، لكنه عكس إشارة لشدة السواد .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ .

ابن عطية : قال بعض الخشية رأس العلم ، والصحيح العكس انتهى ، بل الصواب الأول للحديث الذي ذكره .

قوله تعالى : ﴿ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ .

ووجه مناسبتها أن العزة هي الامتناع ، وكذلك خشية الله قليلة في أعلى المراتب و﴿ غَفُورٌ ﴾ إشارة إلى الواصلين إليها من العلماء ، لم يسلموا من تقصير اتصفوا به ونقص في أعمالهم فوصولهم بمغفرة الله وعفوه عنهم ، وانظر هل يؤخذ من الآية تقدبم إلا علم الأصلح في إمامة الصلاة ؟

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ ﴾ .

عبر في الأول : بالمضارع إشارة إلى سهولة [٦٢ : ٣٠٥] مصدره ، وفي الثاني : بالماضي إشارة إلى محقق وقوعه مع عدم سهولته .

قوله تعالى : ﴿ شَكُورٌ ﴾ .

تجوز لأنه تعالى هو المنعم على الجميع .

قوله تعالى : ﴿ وَلا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ ﴾ .

وقيل : ما الجمع بينه و بين قوله تعالى : ﴿ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا ﴾ [سورة الإسراء : ٩٧] ، وأجيب : بأن عذابها يكون شديدا ، فإذا خبت لا يزال ألمها شديدا حالا بهم ، لكنه يكون أولا يزيد فإذا خبت يقف حاله ، ولا يزيد ثم تشمل تعد ذلك فيزداد عليهم الألم ، فهي في نفسها تسكن لا أن الألم النازل بهم يخفف عنهم .

قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ ﴾ .

فيه سؤال ، وهو أن المشبه لا يقوى قوة المشبه والأول كافر ، وهذا كفور ، فكيف شبه جزاء الكفور بجزاء الكافر ؟ ولا جواب فيه إلا أنه من عكس التشبيه كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ﴾ [سورة البقرة : ٢٧٥] .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ أَرُونِي ﴾ .

حكى أبو حيان عن بعضهم : أنه بدل من الأول ورد بأن همزة الاستفهام دخلت على الأول دون الثاني ، وتجاب : باحتمال كونه حذف من الثاني لدلالة الأول عليه وقف .

ذكر ابن عصفور خلافا فيه يلزم معه تكرار فأدخل على المبدل منه أم لا ؟

وحكى أبو حيان عن بعضهم أيضا : بدل جملة من جملة .

ورده أبو حيان : بأنه بدل فعل من فعل ، ويجاب : بأنهم فرقوا بين بدل الفعل من الفعل ، وبدل الجملة من الفعل ، وهو إذا كان الفاعل في الفعلين متحدا ، إما ضمير متكلم أو ضمير غائب ، نحو إن قمت أكرمت زيدا فأتني ، أو يكون المفعول متحدا ، فإن اختلف الفاعل فيكون في أحدهما ظاهرا و في الآخر مضمرا ، أو يختلف الضمير أو يختلفا في المفعول كان بدل جملة من جملة ، مثل إن قمت يخرج أبوك فأتني ، وهذان الفعلان وإن اتفقا في الفاعل فهما مختلفان في المفعول .

قال أبو حيان : وأيضا فالبدل على نية تكرار العامل ، وهو لم يتكرر هنا انتهى ، إنما ذلك إذا كان العامل موجودا ، وأما إذا لم يكن ثم عامل فليس ثم ما يكرر .

قوله تعالى : ﴿ مَاذَا خَلَقُوا ﴾ .

قال شيخنا : كان وقع في زمن الأستاذ أبي زكريا يحيى بن فرج النعر نزاع فيما .

فقال بعضهم : أنها تقتضي التكثير ، واحتج بحديث : " ماذا أنزل الليلة من خير[1] " .

وقال بعضهم : إنما يكون التقليل ، واحتج بهذه الآية وهنا إشكال وهو أنها تقتضي أن من لوازم الإله اتصافه بالخلق، مع أن مذهبنا أن الذي من لوازمه اتصافه بالقدرة وصلاحية الخلق لا اتصافه بالخلق بالفعل ، وإلا يلزم عليه قدم العالم ، لأن الله تعالى في الأزل لم يخلق شيئا بالفعل ، وجوابه : أن الألوهية أمر نظري لا ضروري ، والاستدلال عليها إنما يتم بأثرها ، فلذلك قال ﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا ﴾ ، فمعناه لو كانوا آلهة لظهر لنا أثر قدرتهم فلما لم يظهر لنا أثر قدرتهم ، دل على أنهم ليسوا بآلهة .

قيل : لا يلزم من عدم العلم بالدليل عدم العلم بالمدلول ، أجيب : بأنه كذلك ،

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه حديث رقم : ١٠٦٥ ، والترمذي في جامعه حديث رقم : ٢١٢٧ .

ولكنه يلزم من عدم العلم بالدليل عدم العلم بالمدلول .

قوله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ .

فيه سؤالان :

الأول : المستدل ، يأتي أولا بما هو مستلزم لغيره ، ثم يأتي بمستلزمه ولا يأتي باللازم قبل الملزوم ، فيقول : إن كنت ذا مال فأعطه دينارا أو أعطه درهما ، ولا يقول : إن ذا المال فأعط لزيد درهما أو دينارا ؛ لأن العجز عن الدرهم يستلزم العجز عن الدينار ، وهو لا عجزوا ، والعجز الاستغلالي بالخلق ، وما يلزم من ذلك عجزهم عن الخلق مع الشريك المعين لهم في ذلك [٦٢/ ٣٠٥]

السؤال الثاني : أن المذهب على امتناع اجتماع مؤثرين على أثر واحد ، حسبما ذكر الأصوليون في مسألة الكتب ، حيث قالوا : هو فعل فاعل معين ، وقد قرروا في دلالة التمانع امتناع ذلك ، فكيف يصح الرد عليهم بعجز آلهتم عن خلق السماوات مع الشريك ، والجواب : أن الاستدلال قسمان : عقلي لا يفهمه إلا الخواص ، وآخر يفهمه العوام ، فالعلماء منعوا اجتماع قدرتين على مقدور واحد ، والعوام يتصورون اشتراك رجلين وثلاثة في فعل .

قوله تعالى : ﴿ أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا ﴾ .

هذه إشارة إلى الدليل السمعي ، والأول : إشارة إلى الدليل العقلي فهم يستندوا في عبادتهم الأصنام لا إلى عقل ولا إلى سمع ، ثم عقب ذلك بالدليل السمعي الدال على وحدانية الله تعالى ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ زَالَتَا ﴾ .

فيه سؤال ، وهو أن الجزاء لا يجوز كونه موافقا بشرط ، لعدم الفائدة ولا مناقضا له ، بل يكون مخالفا فلا يقال: إن قام زيد قام زيد ، ولا إن قام زيد لم يقم زيد ، وإنما يقول : إن قام زيد قام عمرو ، والجواب : ليس يترتب على الشرط ، والجواب : أنه ترتب على جواب مقدر ، وتقديره ﴿ وَلَئِنْ زَالَتَا ﴾ ، فلا راد لهما ولا مستمسك .

وحكي ابن عطية هنا أن إن تعني لو ، وهو على جهة التوهم والفرض ، أي وليس فرضنا إلا العكس .

وقال ابن التلمساني : أن إن تدخل على المحقق وعدمه ، واستحالته وإن غالب دخولها على المشكوك ، وقد تدخل على المحقق .

قوله تعالى : ﴿ حَلِيمًا ﴾ .

لا يعجل لعقوبة الكفار .

وقوله تعالى : ﴿ غَفُورًا ﴾ .

للمؤمنين المخالفين في فروع الشريعة .

قوله تعالى : ﴿ أَهْدَى مِنْ إِحْدَى الأُمَمِ ﴾ .

أي من المحق في الأمم .

قال ابن رشد في كتاب الإيلاء بين البيان : والمفهومات إذا حلف أن لا يطأ زوجته أكثر من ستة أشهر ، فإنه مولٍ ، وإن قال : وطئتها لأكثر من أربعة ، فكل مملوك أملكه حر ، فإنه إذا وطئها ينعقد عليه اليمين ، ولا يكون موليا ، قال : وهذا مثل ما لو قال : والله لا آكل أحد هذين الرغيفين ، فأكل أحدهما فإنه لا يحنث ، بل ينعقد عليه اليمين في الآخر ، فإذا أكله حنث .

قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ تَجِدَ ﴾ .

نفى الوجدان مع أن الأبلغ نفي التبديل زوال الشيء من أصل ، وتعويضه بخلافه ، والتمويل تغيير حاليه بزيادة أو نقص أو تخصيص مع بقاء ذاته الأصلية ، فنفى أولا تبديل السنة من الأصل ، وثانيا تغيرها فهو تأسيس .

قوله تعالى : ﴿ أَشَدَّ مِنْهُمْ ﴾ .

ثم أقوى منهم ، إشارة إلى الاشتراك في الفسق ، كما قال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ [سورة البقرة : ٧٤] .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ شَيْءٍ ﴾ .

باق على عمومه بخلاف قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ استثنى منه الواجب والمستحيل ، أما الواجب فاختلفوا هل يصدق على شيء أم لا ؟ وأما المستحيل .

فقال ابن التلمساني : لا يصدق عليه لفظ شيء .

قوله تعالى : ﴿ النَّاسَ ﴾ .

يحتمل الإنس فقط أو الإنس والجن .

سورة يس

في جامع العتيبية لا ينبغي لأحد أن يتسمى بياسين .

ابن رشد : الكراهة نزاعة للخلاف ، لأنه قيل : من أسماء الله تعالى ، وقيل : من أسماء القرآن ، فعلى هذا لا يجوز التسمية به .

فقال ابن عباس : معناها امتنان بالمشيئة .

وقال مجاهد : هو مفتاح افتتح به الله تعالى به كلامه فعلى هذا تجوز التسمية به .

قوله تعالى : ﴿ الْحَكِيمِ ﴾ .

قيل : بمعنى المحكم ، فيكون فيه دليل لمن يقول بعدم وجود النسخ فيه ، وينبني على كون لفظ العرب [٦٣ / ٣٠٦] اسم جنس أولا ، وهل يصدق على البعض أو الكل ؟

قوله ﴿ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ .

لدلالة المعجزة تثبت بالعقل ، ولو ثبتت بالسمع للزم عليه إثبات السمع بالسمع .

قوله تعالى : ﴿ مُسْتَقِيمٍ ﴾ .

إما صالح حسن فهو صفة مدح ، أو المراد به القرب ؛ لأن المستقيم أقرب من المعوج ، وهو طريق قريب من الجنة لا بعيد .

قوله تعالى : ﴿ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ﴾ .

هو الذي لا يمانع ، فدلت الآية على أنهم لا تمنع عنهم الشفاعة صادق والرحيم في تخصيصه الرسالة بالنبي صلى الله عليه وسلم رحمة به وبأمته .

قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ ﴾ .

إنذارهم مع الإخبار بأنهم لا يؤمنون ، ليس يبيح التكليف به اعتبارا بها عن الأمر والإلزام أن تكون التكاليف كلها لا تطاق ولا فائدة ؛ لأن المكلفين قسمان :

فمن علم الله تعالى أنه لا يؤمن ، فلا فائدة من أمره بالإيمان إذ لا يطيقه .

ومن علم أنه يؤمن فلا فائدة في إنذاره وأمره بالإيمان إذ لا يطيق عدمه ، وضمير هم عائد على الأكثر أو على المجموع من حيث هو مجموع على أن الضمائر كل لا كلية .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ .

وفي آية أخرى ﴿ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ ﴾ [سورة الأعراف : ١٧] ، فتلك أعم من هذه ، إلا أن يجاب بأن هذه كقولهم : ضربت الظهر والبطن ، ومطرنا السهل والجبل ، أو شبه هذا على ما هو المقصود ، لأن الأمام والخلف هو محل المقابلة ، والحركة بخلاف اليمين والشمال .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا تُنْذِرُ ﴾ .

أي الإنذار النافع .

فإن قلت : لم قدم السبب على سببه ، لأن الخشية والخوف سبب في الطاعة والإتباع ؟ فالجواب : أنه إشارة إلى تأكد الأمر بالخوف ، وأن المكلف إذا أطاع واتبع لا يكتفي بطاعته ويركن إليها ، بل لا يزال خائفا خاشعا ، وإن كان طائعا .

قوله تعالى : ﴿ فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ﴾ .

فيه دليل على القول باعتبار الكثرة ، وقد اختلفوا في عدد التواتر والمشهور ، أنه غير محدود ولا محصور ، قيل : حد بلوغ العلم ، وقيل : أربعة ، وقيل : أكثر من ذلك ، فهذا دليل اعتبار الكثرة في العدد ، قيل : ليس المراد هنا تعدد الأشخاص ، بل تعدد الأدلة والبراهين ، أجيب : بأن الأدلة تعددت فرجعتها إلى شيء واحد .

قوله تعالى : ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ .

مذهب هؤلاء كمن يذكر عن البراهمة في نفيهم الرسالة ، وعدلوا في نفيها عن التصريح إلى الكناية إلى نفي أبلغ ، زعما منهم أن البشر لا يكون رسولا البتة ، وإلا فالبشرية في اعتقادهم إنما سواد في الرسالة من الله لا من رسول الله .

قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ ﴾ .

وفي القصص ﴿ جَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ ﴾ [سورة القصص : ٢٠] ، وأجيب : بأن تلك على الأصل ، وهذه تفيد أن مجيئه من أطرافها وأعاليها ، إشارة إلى استغراب ذلك ، وأنه المقصود لا كونه رجلا .

وأجاب بعضهم : بأن تقديم رجل في تلك لئلا يظن النبي صلى الله عليه وسلم ، لسماعه أول الخطاب ، أن الذي جاء هو فرعون أو غيره من أعداء موسى عليه الصلاة السلام فيعتبر لذلك بخلاف ، لتقدم ذكر المرسلين فيها .

قال شيخنا : هذا كان مع شيخنا أبي عبد الله بن محمد بن سلامة .

قوله تعالى : ﴿ اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا ﴾ .

ابن عطية : فيه دليل على تحريم الأخذ للأجرة على مثل هذا انتهى ، يرد بأن الآية اقتضت مدح تاركها لا ذم آخذها .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا لِيَ لا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ .

يراد بالعبادة إما الاعتقاد القلبي والإنابة ، أو العمل والطاعة ، فيكون فيه [٣٠٦/٦٣] حجة للمعتزلة القائلين : بأن شكر المنعم واجب لاقتضاء الآية ، أن الاختصاص بالخلق والإعادة موجب للعبادة بالفعل ، إلا أن يجاب : بأن الآية إنما اقتضت تكميل العبادة ، وأن موجب العبادة كان عنده مستفادا بالسمع من شرع الأمم السالفة قبله ، وأتى هذا على سبيل التكميل لذلك ، لا أنه مستقل بالوجوب واقتضت الآية الاستدلال بالوحدانية والمعاد أما الوحدانية فأمر عقلي ، وأما المعاد فنحن نقول بجوازه من جهة العقل ، ووقوعه من جهة السمع ، والذي بقاعدة التحسين والتقبيح هو عنده واقع عقلا ، وفي الآية دليل له ؛ لأنه جعل الحق كالدليل على الإعادة ، لأنه رتبها عليه وأتى بها بعده ، والوحدانية تقرر أن دلالة المعجزة لا تتوقف .

قلنا : عند الأكثر ، بل على مجرد وجود الصانع ، فالوحدانية يصح استفادتها من السمع ، قيل : لو أتت الآية على أسلوب واحد ، وما لكم لا تعبدون الذي فطركم ، فلم عدل عن ذلك مع أن معلوم اتصافه بالعبادة ، فلا تحتاج إلى أنه يخبر بها ؟ أجيب : أنه إشارة بإلى أنه لم يأمرهم إلا بما فعله هو في خاصة نفسه ، ويحتمل أن يكون في الآية حذف التقابل أي ﴿ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ ﴾ .

فيه المبالغة في عجزهم من وجهين :

الأول : لفظ ﴿ الرَّحْمَنُ ﴾ ، أي إذا عجزوا عن دفع الضر الواقع ممن هو في مقام الرحمة فأحرى ،

الثاني : تنكير ﴿ ضُرٍّ ﴾ للتنكير .

قوله تعالى : ﴿ وَلا يُنْقِذُونِ ﴾ .

الإنقاذ أعم من إغناء الشفاعة ؛ لأنه لا يكون بالمحاربة وغيرها ، فنفيه أخص فهو من عطف الأخص على الأعم .

فإن قلت : هو من تحصيل الحاصل ؛ لأن مراد الله لا بد منه ، فالجواب : ليس أراد بهذه الإرادة التخصيص بالمعنى إن وقع في الضرر ، ولا شك أن ما أوقعه الله تعالى بالعبد يمكن رفعه .

قوله تعالى : ﴿ بِرَبِّكُمْ ﴾ .

ولم يقل : بربي أي حالنا في عبوديته مستو ، وكان حقكم الإيمان به .

قوله تعالى : ﴿ ادْخُلِ ﴾ .

صيغة افعل هنا للإكرام .

قوله تعالى : ﴿ مِنَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ .

إشارة إلى رفع الدرجات أخص من قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ [سورة الإسراء : ٧٠] .

قوله تبارك وتعالى ﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ .

أورد الفخر سؤالين :

الأول : لم قال من السماء مع أن الإنزال كله معلوم أنه من السماء ؟ إذ لا يكون إلا من فوق إلى أسفل ؟ وأجيب بوجهين :

الأول : أنه قصد التعظيم والتشريف للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، بذكر لفظ السماء التي هي من أشرف المخلوقات وأعظمها .

الثاني : أن المراد السماء المعهودة ، والإنزال إنما يتناول ما كان فوق إلى أسفل بالإطلاق .

السؤال الثاني : ذكر الفاعل هنا .

وقال : قبل ﴿ قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ ﴾ ، فحذف الفاعل ، وجوابه : أن تلك في حبيب النجار ، وهذه في حبيبنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

ابن عطية : عن ابن مسعود : أراد أن يحتج في تعذيبهم إلى جند من جند الله تعالى كالحجارة الغرق انتهى ، يوم أن غيرهم احتيج إلى ذلك فيه وهو باطل ، ومذهبنا أن قدرة الله تعالى على خلق السماوات والأرض كقدرته على خلق الذرة ، وليس بينهما تفاوت أصلا ، فلذا كان كلام الزمخشري هنا أحسن .

وأورد الزمخشري هنا سؤالا هو : ما الفائدة في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ ﴾ ؟ مع أنه أغنى عنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ ﴾ ، وأجاب : بأن معناه ما كان يصح في حكمنا أن ننزل [٦٣ / ٣٠٧] إهلاك قوم حبيب بجند من السماء بناء على ما تقتضيه الحكمة وأوجبته المصلحة ، وهو بناء على مذهبه الفاسد ، وهل هو راجع إلى قاعدة التحسين والتقبيح أو لقاعدة تعليل أفعال الله تعالى ؟ وهو الظاهر ؛ لأن الأولى إنما يكون غالبا في الأمور الشرعية ، وهذا أمر فعلي فهم يقولون : إنه يفعل للغرض ، ونحن نقول : يفعل بما يشاء ، ويحكم ما يريد لا لأغراض ؛ لأن ذلك إنما يكون من العاجز ؛ فيفعل الأسباب الموجبة للغرض .

ولم يذكر الطيبي هنا شيئا فيبطل الجواب على مذهبنا ، ويبقى السؤال وارداً ، فيجاب عنه بوجهين :

الأول : أن النفي في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا ﴾ ، دخل على أخص مقيد ، بقوله تعالى : ﴿ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ ، وهو أعم وفي ﴿ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ ﴾ ، دخل على الأعم فهو أخص .

الثاني : أن الثاني أفاد نفي القابلية ، وهي راجعة إلى الأسباب والأحوال التي اتصف بها غيره .

ابن عطية : ما يحتمل كونها نافية أو موصولة .

فرده أبو حيان : بأنه ليس مذهب البصريين ؛ لأن مذهبهم أن من الزائدة لا تدخل على الموصول ، انتهى ، إنما يتعقبه بمثل هذا على من لم يعرف إلا بمذهب الكوفيين ، وترك مذهب البصريين ، وابن عطية إنما قال : يحتمل كذا أو يحتمل كذا .

وقد قال الفارسي في ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾ [سورة النور : ٤٣] : يجوز كون من ومن الأخرى زائدتين ، فتجوز الزيادة في الإيجاب .

وقال ابن جني في ﴿ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ ﴾ [سورة آل عمران : ٨١] ، على تشديد أن : من زائدة .

وقال ابن مالك في من الداخلة على قبل وبعد : أنها زائدة ؛ لأن كونها لابتداء الغاية على ما ذهب إليه الجمهور يلزم منه دخولها على الزمان ، فتأولوا قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [سورة التوبة : ١٠٨] ، أي من تأسيس أول يوم .

ورده السهيلي بأنه قيل : هكذا لما احتيج إلى تقدير الزمان ، وأجيب : عن دخول من على قبل وبعد ، بأنهما غير متأصلين في الظرفية ، وأنهما في الأصل صفتان للزمان ، إذ معنى حيث قبلك جئت زمانا قبل زمن مجيئك ، فلهذا سهل ذلك .

وأيضا قلنا : أن تجعل ﴿ مِنْ ﴾ للتبعيض لا زائدة ، كما زعم وهو أولى قول المختصر : أنها نكرة موصوفة ؛ لأنه إذا انتفى إنزال بعض الجند انتفى إنزال الجند من باب أحرى ؛ لأن إنزال الجميع يستلزم إنزال البعض ، ونفي إنزال البعض يستلزم نفي إنزال الجميع ، ويحتمل أن تكون الواو في ﴿ وَمَا كُنَّا ﴾ ، واو القسم ، وهو راجع لما يجد قبله ، أو لما بعده ، ويكون الله أقسم بما كان منزلا على عدم إنزاله على قومه جندا من السماء ، أو المعنى : وحق ما كنا منزلين إن كانت إلا صيحة .

ابن هشام : جوز الزمخشري في ﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ ﴾ ، الآية المعنى : ومن الذي كنا منزلين ، فجوز زيادتها مع المعرفة ، وتوالي مثل هذه الضمائر ، نص صاحب المثل السائر : على أنه مستقبح في كلامهم ، وأنشد عليه شيوخ لها منها عليها شواهده ، نص أبو الإصبع على أنه متضمن .

الزمخشري : وفضل سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم على سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بتنويع أسباب وإلا فلا كانت النار له بقوية بفضل الرسل ، فضلا على حبيب النجار .

قال الطيبي : يقع في بعض النسخ على ، ويقع في أخرى فضلا عن حبيب ، قال : فمن تقتضي الشك ، وأن الثاني ليس له فضل ، وعلى تقتضي ثبوت الفضلية للثاني ، انتهى ، وفي المعالم لو كان احتمال الاشتراك متساويا لاحتمال الانفراد لنا ، أفادت الدلائل السمعية الظن فضلا عن اليقين .

قال شيخنا : ورأيت تأليفا للقرافي ذكر فيه أنه بحث ، وما وجد من يعربها ، ويقول : فما رأيت الشيوخ [٦٣/٣٠٧] يقولون : إنها مصدر موضع الحال ، بمعنى مفعول ، مثل : قتلته صبرا ، أي مصبورا ، وكذلك قوله في المعالم : فضلا عن اليقين و إلا فلا يصح أن يقال فضلت اليقين فضلا ، لما يلزم عليه من كون الظن أفضل من اليقين .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ .

قرئ بنصب ﴿ صَيْحَةً ﴾ ورفعها .

ابن عطية : لا يصح ذلك إلا على إن كانت تامة ، انتهى .

قال شيخنا : هذا لا يفيده جوابا وترجيحا ، وحقه أن يبطله بقولهم : أن الفعل تابع للفاعل في تذكيره وتأنيثه ما لم يفصل بينما بإلا ، فحينئذ لا يجوز التأنيث إلا في شاذ كقوله :

وما بقيت إلا الضلوع الجواشع

قال وكنت رأيت نقدا على المعري لابن الصائغ ، لما ذكر فيه قول ابن عصفور في الفاعل : إذا فصل بينه وبين الفعل فليس إلا التذكير ، قال : ولم تكن جوابا عن سؤال ، كقولك لمن قال : من قام من النساء ، فتقول : ما قامت إلا هند ، قال شيخنا : ويحسن أن يجاب هنا بذلك ، فيقال : إن الآية جواب عن سؤال مقدر ، فكأن قائلا يقول : فكيف كانت أخذتهم ؟ فقيل له : ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلا صَيْحَةً ﴾، أي إن كانت الآخذة إلا صيحة واحدة .

قيل لابن عصفور : إن ينازع في ذلك ولا يسلمه ، فقال : كلام الزمخشري هنا يقتضيه بدليل قوله ؛ لأن المعنى مما وقع من ﴿ إِلا صَيْحَةً ﴾ فقدر الفاعل مذكرا فإذا تقدم عليه السؤال مؤنثا كان يعتبر مؤنثا .

قوله تعالى : ﴿ يَا حَسْرَةً ﴾ .

ابن عطية : فسر بعضهم قراءة التنوين بأن الحسرة من العباد أنفسهم وهو بعيد ، انتهى ، وجه بعده أن التنوين ظاهره أن الحسرة منكرة ليست منهم ، بل من غيرهم يتحسر عليهم ، ولو كانت منهم لآتى بها مضافة دون تنوين ، وأتى لفظ العباد هنا على خلاف الأصل ؛ لأن غالب استعماله في الطائعين ، وجاء هنا في الفاسقين ، لكنه غير مضاف ، ولا يقال في الفاسقين عباد الله .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ .

هذه الآية وعظ وتخويف وأمر نظري استدلالي .

الزمخشري : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا ﴾ ، ألم يعلموا أو هو معلق ، لأن كم لا يعمل فيها عامل قبلها ، كانت للاستفهام أم للخبر ؛ لأن أصلها للاستفهام .

ورد أبو حيان الأول بأنه قد يدخل حرف الجر ، فتقول على كم جذع بك وبكم درهم اشتريت ثوبك ، انتهى ، هذا لا يليق به ؛ لأن حرف الجر ليس بعامل ، ألا تراهم يقولون : ما العامل في هذا المجرور وبماذا يتعلق ؟ وبدليل صحة دخول حرف الجر على ما الاستفهامية ، يحذف منها الألف وما ذاك إلا لأنه ليس بعارض حقيقة .

وردّ أبو حيان الثاني : بأنها ليس أصلها الاستفهامية ، ولا يحمل عليها بوجه ، وأجاب : بأنه إن كان أراد الزمخشري جعلها مأخوذة منها لا قد مقتطع من فلان فهو لا يقوله الزمخشري بوجه ، وإن أراد أنها محمولة عليها فهذا صحيح .

قال شيخنا : وقد كان بعض الناس يلغي على كتاب سيبويه من ناحية أنه جمع بين النحو والأصول ؛ لأنه نص فيه على قياس الشبه ، إذ جعل كم الخبرية محمولة على كم الاستفهامية ، وهذا هو قياس الشبه .

وذكر أبو حيان في إعراب الآية ستة أوجه ، فنقل عن الزمخشري أنه قال : ﴿ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لا يَرْجِعُونَ ﴾ ، بدل من كم على المعنى لا على اللفظ ، أي أولم تروا كثرة إهلاكنا القرون كونهم أنهم غير راجعين .

ورده أبو حيان وقال : لا يصح أن يكون بدلا على اللفظ ولا على المعنى ، أما على اللفظ فلأنه زعم أن يروا مصلحة فتكون كم استفهاما معمولا لأهلكنا ، وأهلكنا لا يتسلط على أنهم ﴿ لا يَرْجِعُونَ ﴾ ، وأما على المعنى [٦٣ / ٣٠٨] ؛ فلأنه قدره أولم تروا كثرة إهلاكنا القرون قبلهم ، كونهم غير راجعين إليهم ، فكونهم غير كذا ليس كثرة الإهلاك ، فلا يكون بدل كل من كل ، ولا بدل بعض من كل ، ولا بدل اشتمال ؛ لأن بدل الاشتمال يصح أن يضاف إلى ما أبدل منه ، فقول : أعجبتني الجارية فلا حياء ، فيصح أعجبتني فلاحة الجارية ، فكذا بدل البعض ، ولا يصح هنا ألم يروا انتفاع رجوع هلاكنا ، انتهى كلامه ، وهو قصور .

وقد ذكر سيبويه في باب ما يكون فيه أن بدلا من شيء غير الأول متصلا بقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ [سورة الأنفال : ٨] ، وبقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لا يَرْجِعُونَ ﴾ .

قال ابن خروف في شرحه : يريد أنه بدل من المعنى ، كقولك : عرفت زيد أبو من هو ، أي عرفت كنية زيد أبو من هو ، وكذلك هذا بدل من المعنى ، انتهى ، ومعنى ما قال الزمخشري ؛ لأن عدم الرجوع هو بمعنى الإهلاك والكون ، فيصدق على الكثرة وعدمها ، وهو لا ينافي الكثرة فيصح الله بدل شيء من شيء ، وبدليل قول الزمخشري في الوجه الذي بعده ، والبدل على هذه القراءة بدل اشتمال ، ويظهر من كلامه أن تمثيله بألم يروا كثرة إهلاكنا تشمل معنى لا تشمل إعراب ، وليس مراده البدل على هذا المعنى قيل : بدل الاشتمال يشترك على تفسير الإعراب ، وهم ألم تروا كثرة إهلاكنا ، وهذا يصح إضافته إذ يصح أن تقول : ألم يروا انتفاء رجوع كثير أهلكنا على أن شرط

الإضافة في بدل الاشتمال فيه نظر ، هل هو نظر وفي جميع بدل الاشتمال ، أو إنما هو اتصافي .

قال شيخنا أبو العباس ابن القصار : ولا أعلم أحد اشترط ذلك من النحويين .

قال ابن هشام : كم على وجهين : خبرية بمعنى كثير ، واستفهامية بمعنى أي عدده ، ويشتركان في خمسة أمور : الاسمية ، والإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وأما قول بعضهم في ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لا يَرْجِعُونَ ﴾ ، أبدلت أن وصلتها من كم فمردود بأن عامل البدل هو عامل المبدل منه ، كان قدر عامل المبدل منه يروا ، فكم لها الصدر ولا يعمل فيها ما قبلها ، وإن قدر أهلكنا فلا تسلط له في المعنى على المبدل ، والجواب : أن كم مفعول لأهلكنا ، والجملة إما معمولة ليروا على الله علق عن العمل في اللفظ ، وأن وصلتها مفعول لأجله ، وإما معترضة بين يروا وما سد مسد مفعوليه ، وهو أن وصلتها انتهى ، وهو أيضا قصوره .

وحمل ابن عطية أنهم بدلا من كم ، وهي خبرية ، والرؤية بصرية .

ورده أبو حيان بأن كم مفعول لأهلكنا ، ولا يصح غيره ، والبدل على نية تكرار القائل ولو سلط أهلكنا على أنهم لم يصح كلامه .

فإن قلت : يتخرج قول ابن عطية على أن كم معمولة ليروا ، وليس لها صدر الكلام وهي لغة قليلة ، حكاها الأخفش ، فيكون أهلكنا صفة لكم ، وحذف العائد جائز في الصفة كما هو جائز في الصلة ، وإن كان في الصلة أكثر .

قلت : قال ابن هشام المصري : قول ابن عصفور : ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ [سورة السجدة : ٣٠] أن ﴿ كَمْ ﴾ فاعل مردود بأن بها القول ، وقوله : إن ذلك جاء على لغة رديئة حكاها الأخفش عن بعضهم أنه يقول : ملكت كم عبيد تخريج للآية على الضرورة ، وهو خطأ عظيم تخريج كلام الله تعالى على هذه ، وإنما الفاعل على ضمير الله سبحانه ، أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل ، أو حمله ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ ، على القول بأن الفاعل يكون جملة إما مطلقا ، أو شرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل من أفعال القلوب ، نحو : أقام زيد ، وجود أبو البقاء كونه ضميراً لأهلكنا ، المفهوم من الجملة وليس هذا من المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر انتهى ، [٦٣/ ٣٠٨] .

وذكر أبو حيان عن الفراء : أنه أعمل يروا في الجملتين دون إبدال ، قال : وقوله في الجملتين فجوز كان أنهم وما بعدها بما ليس جملة انتهى ، ولم يبين كيفية العمل ، ونقول : إنها جملة في تقدير المفرد ، وأما كيفية العمل فبأن يكون كم مفعولا أولا ليروا ، إذ أهلكنا صفة حذف منها العائد كما تقدم ، وأنهم مفعول ثاني ، والأذية على هذا عليه أو يكون يروا مطلقا عن العمل هو كم في موضع المفعول الأول ، وأنهم في موضع المفعول الثاني ، وهذا إن لم يكن فيه نص ، والعباس يقتضيه الزمخشري ، وفي قراءة ابن عرفة (1) ﴿ ألم يروا من أهلكنا ﴾ ، قال : وهذا مما يرد قول أهل الرجعة .

قال الطيبي : هم القائلون بالتقبيح انتهى .

قال شيخنا : خرج البخاري في أول كتابه عن المنفي وانتقدوا عليه التخريج عنه ؛ لأنه فيمن يقول بالرجعة ، واختلفوا حينئذ ما معنى القول بالرجعة ، قال : ولغيرهم عندي التصالح وإما هو كقول بعض الخوارج أن عليا رضي الله عنه لم يمت ، بل رفع إلى السماء ، وهو في السحاب لم يزل حيا .

وقد ذكره ابن السيد في أسئلته في المسألة الثامنة والستين في قول علي رضي الله عنه حين قتل عثمان : ألا فإن الله قتله وأنا معه فذكر ابن السيد أن للناس فيه تأويلات ، فقيل : معناه سيقتلني ثقة ، وقيل : معناه وأنا [.....] ، وقال : وتأوله الجذورية بما قدره الله علينا ، وذكر بعضهم ، واعترض تفسير سيقتلني ثقة ، وأنكره ذلك في علي رضي الله عنه ، انتهى ، وانتفى الناسخ عند قائليه هو أن الإنسان يموت وترجع روحه في ذات أخرى ، فإذا ماتت تلك الذات أجلت أيضا لذات أخرى ، لكن لفظ الإهلاك هنا ما يقتضي أن استدل به الزمخشري إلا بقول بالتناسخ لا للقول الذي ذكرناه .

وانظر استدلال الزمخشري بقول ابن عباس : بئس القوم نحن إن أنكحنا نساءه ، واقتسمنا ميراثه ، فهذا لما يقضي إلا على أنه حي .

وقال الفخر : ويحتمل أن يكون الضمير في أنهم يعود على الأحياء ، وفي الخبر يعود على القرون الماضية ، انتهى ، هو يرد بأنهم منسوبون إلى الأموات .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ .

هذا كالاحتراس ؛ لأنه لما نفى عنهم الرجوع ، قد يتوهم عدم حشرهم . . . .(2) .

---

(1) طمس في المخطوطة .

(2) طمس في المخطوطة .

وأورد الزمخشري سؤالا قال : كيف أخبر عن كل بجميع مع أن الفارسي نص على أنه لا يجوز أن الذاهبة قاربته صاحبها ، واستشكلوا قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾ [سورة النساء : ١٧٦] ، لأنه يعبر عن ضمير الاثنين بالاثنين ، فلا فائدة فيه ، وانتقد بعض الناس على الفارسي ، وقال : إن الجارية مضافة ، والإضافة بكونها وفي ثلاثة ، فلا تدل إضافة الجارية إليه على أنها ملكه ، بل قد تكون جارية فإما جاء باعتبار الجواز فقط ، ثم قال صاحبها : فأفاد أنها ملكه .

وأجاب الزمخشري عن السؤال : بأن لا يقتضي الجمع بخلاف الجميع ، وهذا قد نص عليه ابن عصفور لما ذكر أن كلا لا يؤكد بها إلا ما تبعيض في نفيه إذ يقابله ، قال : ولا يؤكد بها ما يستقل بمعنى الكلام بالدلالة عليه ، فلا يقال : تقابل الزيدان كلاهما ، إذ المفاعلة لا تكون إلا بين اثنين ، قال : بخلاف أجمع فإنها يؤكدها ذلك .

ونقل في الشرح الكبير عن أبي الحسن الأخفش ، أنه أجاز أن يقال : تقاتل زيدان كلاهما فناسبا على التأكيد بالجمع بعد التأكيد .

فإن قلت : قد عرف ابن عصفور بين أجمع وجميع ، فأجمع لا تقتضي الجمعية ، وجميع تقتضيها ، أجيب : بأن ذلك إنما هو في حالة النصب ، جاء الزيدان جميعا أي مجتمعين ، وأما في الرفع قد فرق بين : جاء الزيدان أجمعون ، أو الجميع يصح أن ما قال الزمخشري باطل ، وأن جميعا لا تفيد الجمعية ، إلا إذا انتصبت على الحال ، فيبق السؤال واردا .

لكن أجاب الفخر عنه بجواب .....[1] حسن ، وهو إذا كان في الخبر زيادة صفة أو إضافة أو تقييد فصح أن يؤتى بلفظ المبتدأ أو [٦٣ / ٣٠٩] معناه كقولك : الرجل رجل صالح .

قوله تعالى : ﴿ مِنَ الْعُيُونِ ﴾ .

عرفها ، ونكر الحب والنخيل والأعناب ؛ لأن هذه تتجدد شيئا بعد شيء فتكون للتكثير ، و﴿ الْعُيُونِ ﴾ لما كانت تجري دائما صارت كالشيء الواحد وأخر ﴿ الْعُيُونِ ﴾ مع أنها سبب في الجنات وأصل لها ؛ لأنها علة غائبة لا مقصودة بالذات ، بل المقصود بها الجنات ، وضمير ثمرة النخيل ؛ لأنه اسم جمع مذكر بخلاف ﴿ الْعُيُونِ ﴾ فإنها مؤنثة أولا ، لأن النخيل المراد به الشجر والأعناب إنما المقصود ثمرها فقط ، فلا يصح

---

(١) طمس في المخطوطة .

عود الضمير على الثمر ، فيقال : ليأكلوا من فم الثمر ، وأول الآية وعظ وتخويف لعموم الناس عوامهم وخواصهم ، وهذه تذكير ونظر واستدلال لخواصهم ، وأنشد أبو حيان هنا بيتا ، وإنما ذكره سيبويه في باب الضرائر .

قوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي ﴾ .

اعتراض ؛ لأنه تقدم عنها آية بذكر قدرة الله تعالى ، وتأخرت عنها آية أخرى ، فأتت هذه أنباء بأن فاعل ذلك مستحق للتنزيه .

وقال الفخر : وجه المناسبة أنه تقدمها ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلا يَشْكُرُونَ ﴾ ، فحقهم الشكر على هذه النعم ، فتركوه وزادوا في الضلال ، بأن عبدوا غير الله تعالى ، فأتى هذا على معنى التنزيه لله تعالى عما فعلوه ، وليس في الآية تعرض لعبادتهم غير الله ، بل وعزا فيها على عدم الشكر ، ومن يشكر على قسمين : تارة يعبد الله عز وجل ، وتارة يعبد غيره .

قال الفخر : واستدل بها من يقول : إن أعمال ليست من الأرواح ولا من الأنفس ، والآية اقتضت حصر المخلوقات من هذين ، وأجاب الفخر بالفرق بين قولك : خذ كل المال من العبيد والخدم والعروض فهو عام مفسر بعض أفراد ، وذكرها يكفي عن ذكر الباقي ، انتهى ، إنما ذلك فيما علم دخوله أو خروجه باتفاق ، وأما المختلف فيه والمشكوك فيه ، فلا بد فيه من التنصيص على دخوله أو خروجه والأعمال مختلف فيها ، فلو أريد دخولها لنص عليها ومن في مما تثبت ، إما للتبعيض أو لبيان الجنس .

قوله تعالى : ﴿ وَمِمَّا لا يَعْلَمُونَ ﴾ .

ليست قضية حقيقية ؛ لأنه تقدم ذكر النفوس وأزواجها ، هي مجهولة لا تعلم حقيقتها ، ولا قضية خارجية ؛ لأن بعض المتقدم ذكره موجود في الخارج ، ونحن نتصوره ولا نعلمه إذ لم يره ، فلم يبق إلا أن تكون بين الحقيقة وهي أخص الوصف ، والخارجية الذهنية ، وهي أعم الوصف فيكون بينهما ، فالمراد به ما هو معلوم الوجود ، ولم تره كما نعلم وجود أشياء في الجنة ، ولم نرها ، بل رأينا نظير تلك الأشياء في الدنيا لكن لا يتم هذا على قاعدة الزمخشري ؛ لأنه يقول : إن الجنة غير مخلوقة الآن .

قوله تعالى : ﴿ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾ .

قيل : ﴿ النَّهَارَ ﴾ زمان مستقبل بنفسه ، وكذا ﴿ اللَّيْلُ ﴾ ، فليس انسلاخ أحدهما من الآخر أولى من عكسه ، أجيب : بأن مذهب أهل السنة أن الضوء ليس من طبيعة الشمس ولا من لوازمها ذهنا ، وإما هو أمر عادي خلقها الله تعالى عندها لا بها هذا

مذهب أهل السنة ، وإذا كان كذلك ففي الجائز أن تكون الشمس في الأرض ، ويبقى ضوئها عاما في الأفق والليل على سطح الأرض ، ونحن نرى الضوء بالبعد في الأفق ، وكون ذلك لم يقع كذلك هو انسلاخ النهار من الليل ؛ لأنه قد كان الليل وسطا وضوء النهار دائر بأفق ذلك الموضع الذي فيه الليل ، وقد ذكروا في كتب العينية أن الليل يحدث من ظل الأرض حين كون قرص الشمس تحتها ، وأنه شكل مستدير ضوء يرى مخروط ينتهي رأسه إلى فلك عطارد وبه يكون الكسوف ، وانظر [٣٠٩/٦٣] هل في الآية دليل على أن لا واسطة بين الليل والنهار ؛ خلافا لمن أثبت الفضلة ؟ وانظر ما تقدم في سورة آل عمران في قوله تعالى : ﴿ تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ ﴾ [سورة آل عمران : ٢٧] .

قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ﴾ .

ذكر المفسرون في مستقرها أقوالا ، الظاهر منها قولان :

أحدهما : أن مستقرها ، يوم القيامة ، والثاني : زوالها ، حكاه ابن عطية ؛ لأن الغاية تكون تابعة لها مخالفا لما قبلها ، ويوم القيامة تتقدم فلا يكون لها جري وكذلك حين الزوال ، وأما القول بالطلوع والغروب فلا يستقيم ؛ لأنها لا تقدم ولا تزال تجري .

وقال بعضهم : معناه أن الموضع الذي تطلع منه إذا أكملت الدورة ، وجارية فذلك هو مستقرها ، والدورة عندها أربع وعشرون ساعة ، فإذا استكملت بين اليوم والليلة أربعا وعشرين ساعة وصلت إلى مستقرها وهو كإنهاء الدورة ، وابتدأت دورة أخرى ، وانظر كيف يفهم حديث أبي ذر في الشمس : " حتى يؤذن لها فتسجد تحت العرش مع قواعد المسبحين " ، فيحتمل أن تكون الشمس في دورتها بعرض أنها تسلمت جزءا معلوما من الشمس فتسجد حينئذ ، أو تقول : إن وافق المدينة لا إن نشأت دائرته جزءا من العرش ، فعندما تقرن الشمس وتسلمت ذلك الجزء من العرش الصامت لجميع دائرة الأفق فتسجد ولا تزال متناسبة في الفصول ؛ لأن الشمس لا تخرج عن دائرة الأفق ، ألا تراه أراد أيما منطقة ذلك البرج ، فإن قيل في الجواب : أنها أبدا فيها جزء خاضعة كما هي ابتداء طالعة على قوم ، وغاربة على آخرين ؛ رد بأنه ينافي الحديث ؛ لأن ظاهره أنها قيل : لم تكن ساجدة ، وانظر كيف يفهم طلوعها من مغربنا أهل بانقلاب الفلك بها ، فتطلع هي والقمر والنجوم من المغرب ؟ وكيف يفهم مع أنها إذا طلعت على قوم تغرب على آخرين ، فإذا طلعت من مغربها في قطر تكون في قطر آخر طالعة من مشرقها ، فإن أخذنا الحديث على قومه كان تصادما بعلم الغيب ، وقواعد المنجمين ، إلا أن نجعله خاصا بقوم ، وكيف تطلع الشمس من مغربها في الجزء أو

الخالدات حيث يكون ستة أشهر ، والليل ستة أشهر ، فيحتمل أن يكون ذلك في قومين ففي قوم تطلع على قطرين آخرين وفي غيره تطلع على أهل القطر الآخر من المغرب ، وأجيب في الأول : بأن حركة الشمس يسترها في الفلك من المغرب إلى المشرق ، وحركة الفلك بعكسها من المشرق إلى المغرب ، وهي تقطعه في سنة ، فيمكن أن تسرع هي إذ ذاك في سيرتها حتى تسبق حركة الفلك وتضعف حركة الفلك ، حتى تكون أقل من حركتها ، فعند ذلك تطلع من المغرب ، وهذا ما ورد في بعض الآثار ، أن تلك الليلة طويلة بعد ، أو نقل أبو عمرو وعثمان الصقلي عن ابن العربي الطائي : أن المراد به طلوع شمس الحياة من مغرب الأبدان ، قلت : هذا لا ينبغي اعتقاده .

وسئل الفقيه المفتي أبو عبد الله ابن السكري ، كيف يتقرر الصيام بالنسبة إلى أهل الجزائر والخالدات الذين ليلهم ستة أشهر ونهارهم ستة أشهر ، فقال : لعلهم لم تبلغهم الدعوة .

قال بعضهم : على الصواب أن يقال : أن الشمس لاقت جزءا من الفلك الذي هو ثلاثمائة وستون درجة ، فإذا عادت إلى محاذاة ذلك الجزء فهي الدورة وبها يحسبون الليل والنهار ، وكذلك لو كان زمانهم كله ليلا أو كله نهارا ، واعلم أن الشمس بها . . . .[1] يسمى الفلك الحامل ، وذلك آخر يحرك الفلك الحامل من المشرق إلى المغرب يسمى الفلك المدور ، وآخر تحركه من الشمال إلى الجنوب يسمى الفلك المائل ، وبه فرق الميل الكلي ، وهو نقص عند أول الأزمان [٦٤ / ٣١٠] وهو رصد الشيخ عبد الخالق في عام أحد وسبعين وسبعمائة كحاجب ثلاث وعشرون درجة واثنان وعشرون دقيقة ، وفلك آخر خارج عنها حامل لتلك الأفلاك أعلاه يسمى الأوج ، وهو الذي به أوج الشمس ، وأسفله يسمى الحضيض ، وكل كوكب لا بد له من أربعة أفلاك حامل ومدور ومائل وفلك الأوج ، ولذلك وضع أهل العدالة يسمى ذات الخلق ، واعلم أنه إذا كان بلد عرضه ستة وستون درجة ؛ فالميل فيه أربعة وعشرون ، فإذا كان الميل جنوبا ؛ فوقت الزوال عند طلوع الشمس وبنفس طلوعها تغرب ، وإن كان شماليا ؛ كان ارتفاع الزوال خمسين ، أو نحوه ، فكان النهار طويلا جدا ، وإذا تماثل عرض البلدين ، واختلف طولهما فأكثرهما طولا تغرب والآخر ، وإن اختلف الجمع ، فإن كان أحدهما أقل عرضا وأكثر طولا فهو جنوب كمكة ، وتونس ، وإن كان أكثر عرضا وأقل طولا فهو شمالا .

---

(١) طمس في المخطوطة .

قال [...] في زيجه : انظر حيث تكون مكة في سمت الأرجل ما هي القبلة لأهل ذلك الموضع ، والظاهر أنه الخط الخارج من سمت أرجلهم وتصير جهاتهم كلها قبلة ، كمن صلى في الكعبة نفسها .

قوله تعالى : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾ .

أي قدرنا سيره منازلا .

الزمخشري : تحل منزلة كل ليلة .

ابن عطية : يقطع بعض المنزلة ، انتهى .

والصواب : أنه تارة يسرع سيره ويكثره ، وتارة يقل ، وانتهاء سيره في اليوم خمس عشرة درجة ودقائق ؛ أقل سيره إحدى عشرة درجا ودقائق ، وذلك بحسب حصته ، والمنازل منها كبير وصغير ؛ ولكنهم جعلوا لكل منزلة ثلاثة عشر درجات ، فإذا سار في اليوم خمس عشر ودقائق يقطع منزلة وسدس الأخرى بتقريب .

قوله تعالى : ﴿ كَالْعُرْجُونِ ﴾ .

الزمخشري : قرئ العرجون كالعمون انتهى ، هي جريدة يمشط بها شعر البهيمة .

الزمخشري : لو قال : كل مملوك لي قديم حر ، فإنه يعتق عليه ؟ قاله عنده بسنة ، انتهى ، هذا مذهب أبي حنيفة ، لأن الزمخشري حنفي ، وكلام الفخر فيها يرد على الزمخشري بالفرق بين التبتيل ويريد الوصفية يرجع فيها إلى عرف الاستعمال ، فإن لم يوجد عرف نظر فناسب الاجتهاد .

قال شيخنا في مذهبنا : فيها نص إلا أنه يرجع فيها إلى الفرق ، كما قلنا في الغاية في قوله تعالى : ﴿ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ ﴾ ، راجعة إلى سير القمر لا للتقدير ، لأن تقدير الله تعالى لا غاية له ، ولا انقضاء له بوجه .

قوله تعالى : ﴿ لا الشَّمْسُ يَنْبَغِي ﴾ .

أي يمكن ، وهو الإمكان المادي لا العقلي ؛ لأن الله تعالى أراد عدم إدراكها القمر وقدره في الأزل ، وهذا هنا مجاز ، لأن هذا إنما تقرر فيمن يعقل .

قوله تعالى : ﴿ وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ .

عبر في الأول بالفعل وبالثاني بالاسم ، إشارة إلى أن القمر أسرع سيرا من الشمس ، فكان السبقية والإدراك ملازما له فنفى عنه الملازمة ، والشمس أقل سيرا من القمر ، فنفى الإدراك عنها بالفعل المقتضي للتجرد .

قيل : نفى أولا إدراك الشمس للقمر ، ونفى ثانيا سبقية الليل للنهار ، ولم ينف سبقية القمر للشمس ، مع أن هذا هو المطابق للأول ؟ أجيب : بأنه إذا كان أحد الشيئين سابقا على الآخر ؛ فتعلق طلب المتأخر بينهما ، بأن يلحق بالسابق ، أكد من تعلق طلب السابق بأن يزيد في مسافة سبقيته مسافة أخرى ؛ فلذلك لم يقل : ولا الليل سابق الشمس ، ومعنى السبقية والإدراك في هذا أن فلك الشمس غير فلك القمر ، فلا بد جعل أحدهما على الآخر ، ولا يسبق أحدهما الآخر في جريه ؛ فالمراد أن الشمس لا تزداد في جريها حتى تصير تقطع الفلك في أقل من عام ، والقمر لا يزداد [٦٤/٣١٠] جريه حتى يصير يقطع الفلك في أقل من شهر .

قوله تعالى : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمْ ﴾ .

قال بعضهم : فيه ضمير تقديره وآية هي لهم ، لأن الابتداء بالنكرة لا يصح .

فتعقبه أبو حيان : بأنه إضمار ما لا فائدة فيه .

ونص ابن عصفور في زيد قائم ؛ أنه لا يجوز أن تقول : التقدير زيد هو قائم إذ لا فائدة فيه ، وهو خلاف ما يقول المنطقيون ، فالرابطة أنها لابد من تقديرها .

ابن هشام : الخطأ إخراج الكلام على خلاف الأصل ، أو على خلاف الظاهر بغير ، كقول بعض العصريين في قول ابن الحاجب : الكلمة هي لفظ .

ومثله قول ابن عصفور في شرح الجمل : إنه يجوز في زيد هو الفاصل أن تحذف مع قوله وقول غيره : إنه يجوز حذف الفائد في عوجا الذي هو في الدار ، لأنه لا دليل حينئذ عليه .

قوله تعالى : ﴿ أَنَّا حَمَلْنَا ﴾ .

يؤخذ جواز أن يقال : أن الله حمل فلانا ، ومثله في الحديث : " لم أحملكم عليه ، ولكن الله حملكم " ، وامتنع النووي رحمه الله تعالى من إطلاق ذلك .

قال ابن الخطيب : وفي الآية حجة على الطبائعية القائلين : بأن الجرم الثقيل بطبعه تنزل إلى أسفل فترى الجفن ثقيلا ، وهو بطبعه يصعد إلى فوق ، انتهى ، هذا أمر قد شاهدوه ، ولهم أن يجيبوا عنه بأن ذلك مع عدم تعارض ، وهنا عارض طبع النقل طبع الهوى ، [...] .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ مِثْلِهِ ﴾ .

﴿ مِنْ ﴾ لبيان الجنس .

قوله تعالى : ﴿ صَرِيخَ ﴾ .

أي لا مغيث ولا مستغيث وهو أبلغ ؛ أي لم يبق لهم قدرة على الاستغاثة .

قوله تعالى : ﴿ إِلا رَحْمَةً ﴾ .

هذا استثناء يعقب جملا ، وهو تفرقهم ﴿ فَلا صَرِيخَ لَهُمْ وَلا هُمْ يُنْقَذُونَ ﴾ ، ثلاث جمل .

قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ .

أجمعوا على أن التوبة من الكفر مقطوعة بقبولها ، فالترجي ليس على بابه ، وأيضا فهو من الله تعالى راجع ورسوله فهو واجب .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ ﴾ .

إما من كلام الله أو من كلامهم .

قوله تعالى : ﴿ الْوَعْدُ ﴾ .

جعله ابن عطية بمعنى الوعيد ، ويحتمل كونه على بابه على سبيل التهكم منهم ؛ أي متى يحل بكم الخير الذي أنتم تنتظرونه من هلاكنا ونجاتكم وعذابنا ونعيمكم .

قوله تعالى : ﴿ فَلا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ .

الفاء للتسبيب ، وهذا تتمة وتكميل لما قبلها ؛ لأنه لا يلزم من عجزهم بالصحة عن الخصومة عجزهم بها عن الوصية لأنها أخف .

قوله تعالى : ﴿ الأَرَائِكِ ﴾ .

الزمخشري : جمع أريكة ، وهي السرر الذي عليه الحجلة ، وهي الكلمة .

الطيبي : هي البيت المزينة كبيت العروس انتهى .

الذي ذكره الثعلبي في فقه اللغة في الألفاظ الغريبة ، قال : الكأس لا يسمى كأسا ، إلا إذا كان فيه الشراب ، والمائدة لا تسمى مائدة إلا إذا كان عليها الطعام ، وإلا فهو خوان ، والأيكة لا تسمى كذلك إلا إذا كانت عليها الحجلة ، فدل على أن الحجلة هي الكلمة .

قوله تعالى : ﴿ وَامْتَازُوا ﴾ .

الأصل تقدم النداء على الأمر ، لكنه قدم الأمر هنا ؛ لأن في النداء إقبالا على المنادى فبدأ بالأمر ؛ لأن المقام مقام خزي لهم ، وتبكيت وإعراض عنهم .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ ﴾ .

بدأ بالاستفهام ، إما لأن له صدر الكلام أو لما ذكر قبل ، وقال ﴿ يَا بَنِي آدَمَ ﴾ ، ولم يقل : يأيها الناس ، إما إشارة إلى يوم السبت بربكم ، أو لدخولهم في دعوة آدم عليه السلام إلى الإيمان .

وقال ابن عطية والفخر : العهد إما يوم السبت أو على ألسنة الرسل .

قال الزمخشري : ما ذكر فيهم من أدلة العقل يناسبهم على وجوب النظر عقلا .

قوله تعالى : ﴿ أَنْ لا تَعْبُدُوا ﴾ .

إما حقيقة ، لأن الشيطان في الأصنام ، أو بمجاز باعتبار قبول وسوسته ، وقدم النهي على الأمر ، لأن اجتناب المنهي عنه [٦٤ / ٣١١] كل من فعل المأمور به .

قوله تعالى : ﴿ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ ﴾ .

نسب الكلام إلى الأيدي والشهادة إلى الأرجل ، وفي سورة النور ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ ﴾ [سورة النور : ٢٤] ، وفي فصلت ﴿ شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ ﴾ [سورة فصلت : ٢٠] ، انظر الفخر ، وأضاف الكلام إليه دون الشهادة مع أنها أشرف ، فلم يقل : وشهد لنا ، أو عندنا ، وتقدم كلام الأيدي على شهادة الأرجل ، وجواب الأول : أنه لو قال : لنا ؛ لتوهم النفع بالشهادة ، ولو قال : عندنا ؛ لطال الكلام دون فائدة ، وجواب الثاني : أن الأيدي أشرف من الأرجل ، ويحتمل أن يكون في الآية حذف التقابل ؛ أي : تكلمنا أيديهم وتشهده ، وتكلمنا أرجلهم وتشهد .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا ﴾ .

فيه سؤال ، وهو أن الجملة الجملية إذا أريد أن يرتب عليها مستبعد الوقوع ، فإنما يؤتى فيه بمسببها لا بنقيض سببها ، فتقول : زيد فقير ، فكيف يتصرف ، وزيد عاجز فكيف يجاهد ، ولا تقول : زيد فقير فكيف يستغني ، ولا زيد عاجز فكيف يقدر وزاد هذا في الآية إن كان يقال : فأنى تبصرون ، وما هو إلا كالتكرار ؟ والجواب : أن الطمس على الأعين سبب في عدم الإبصار ، وعدم الإبصار سبب في عدم الاهتداء ، فقوله تعالى : ﴿ فَأَنَّى يُبْصِرُونَ ﴾ ، سبب عن ما ترتب هو عليه ، وهو الطمس ، وهو منطو على سبب في ضمنه ، وهو الاهتداء ؛ لكن تبقى السؤال لم عدل عن ترتيب المسبب الثاني ، وهو الاهتداء على الطمس إلى المسبب الأول ؟ فيجاب عنه : بأنه لو قيل : فأنى يهتدون ؛ لتوهم أن لهم أبصارا ضعفا لم توصلهم إلى الاهتداء ؛ فأفاد هذا

أنهم لا يبصرون شيئا البتة لا قليلا ولا كثيرا ؛ فيستلزم أنهم لا يهتدون البتة من باب أحرى .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَمَسَخْنَاهُمْ ﴾ .

يحتمل حقيقة فلا يستطيعون زوالا عن ذلك المسخ ، وانتقالا إلى حالهم الأول ، وأما المسخ بأنهم أقعدوا ومنعوا عن القيام ؛ فلا يستطيعون مضيا ولا رجوعا إلى حالتهم الأولى بوجه .

فإن قلت : قد قال السكاكي : في مفعول شاء أنه يحذف ولا يذكر إلا إذا كان مستغربا لقوله :

ولو شئت أن أبكي دما لبكيته

وهذا مستغرب فهل ذكره ؟ فالجواب : أن الفاعل هو الله تعالى ، ولا يستغرب إلا ما ينسب إلى المخلوق ، وأما الخالق فليس شيء عنده بغريب أصلا .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ ﴾ .

قيل : معناه وما ينبغي له أن يقوله ، وقد ورد بأنه قد قال : " أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب " ، وورد في القرآن ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [سورة آل عمران : ٩٢] ، ﴿ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ ﴾(١) [سورة سبأ : ١٣] ، ﴿ إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى ﴾ [سورة القصص : ٧٦] الآية ، وأجيب : بأن ذلك غير مقصود الوزن والتقفية ، وشرط كونه شعرا القصد لذلك .

قال شيخنا : وهذا مما ينازع فيه الخصم ، فنقول لعله قصد ذلك ، وإنما الجواب : أن المعنى وما ينبغي له تعلمه ، فهو وإن قاله فإنما قاله اتفاقيا من غير تعلم ، وهذا مشاهد من أرباب الصنائع ، أن الرامي قد يصيب الغرض في ابتداء تعلمه اتفاقيا .

كما قال الإمام مالك رحمه الله تعالى ، وقد سئل عن عجوز باعت واشترت على سبيل الصواب ، هل يعطيها مالها ، أم لا ؟ فقال : رب رمية من غير رام .

وكان الشيخ ابن عبد السلام يقول : المعنى وما ينبغي له أن تتعاطى ما لا علمه الله ، [٣١١/٦٤] .

---

(١) وردت في المخطوطة : ﴿ وجفان وقدور راسيات ﴾ ، ووردت في المصحف : ﴿ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ ﴾ وقد أثبتنا ما في المصحف .

قال شيخنا : وإما بلغ من الشعر خوفا أن يظن أن القرآن ما اشتمل عليه من البلاغة من صاغه ، وإنما المذموم الإكثار من الشعر ، وقد ذكر المبرد في أول كتابه الكامل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قال : تعلموا الرمي والسباحة ، وعلموا أولادكم من الشعر ما تجمل .

قوله تعالى : ﴿ لِيُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا ﴾ .

أي قابلا للحياة التي هي الإيمان بالفعل لا تحصيل الحاصل .

قوله تعالى : ﴿ يَحِقَّ الْقَوْلُ ﴾ .

أي الوعد .

قوله تعالى : ﴿ أَيْدِينَا ﴾ .

جمعها هنا وأفردها في آية أخرى ، إشارة إلى أن المراد مجازها ، وهو القدرة لا حقيقتها حسبما تقدر في أصول الدين .

قوله تعالى : ﴿ رَكُوبُهُمْ ﴾ .

عبر عن الركوب بالاسم ، لأنه دائم ، وعن الأكل بالفعل ، لأنه غير دائم ؛ لأنهم قد يأكلون من غيرها ، وأما الركوب فلا يركبون إلا من الأنعام المذكورة .

قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذُوا ﴾ .

إخبار عنهم أنهم زادوا مع عدم شكرهم عبادتهم غير الله .

قوله تعالى : ﴿ لا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ .

مصدر مضاف إما للفاعل أو للمفعول ، والضمير عائد عليهم أو على الأصنام ؛ أي لا يستطيعون هم نصر آلهتهم ، أو أن آلهتهم لا يستطيعون نصرهم ؛ هذا على أنه مضاف للمفعول ، وتقدير إضافته للفاعل ؛ أي لا تستطيع آلهتهم النصر الذي نسبوه إليهم في قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُمْ يُنْصَرُونَ ﴾ [سورة يس : ٧٤] .

قوله تعالى : ﴿ فَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ ﴾ .

ونسبة هذا الفعل إلى القول مجاز .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَعْلَمُ ﴾ .

قرئ بكسر إن وفتحها .

وأورد الزمخشري : سؤالا على قراءة الفتح ، وهو لزوم الكفر لاقتضائه أنه عليه الصلاة والسلام حزن لأجل علم الله تعالى بسرهم وعلانيتهم ، وأجاب : بأن إنا بدل من قولهم ، أو تعليل للأول ، فيكون تعليلا لنفي الحزن لا نفي حزن معلل ، قيل : أو يجاب : بأنه تعليل باعتبار لازمه ؛ لأن لازم علم الله تعالى سرهم وعلانيتهم ، مدخلا في الحزن أم لا ؛ فإن لم يكن له مدخل فيه فباطل ، لأنه يلزم عليه اعتبار لازم اللفظ دون ملزومه ، ولا قائل إذ لا يصح استعمال اللفظ دون ملزومه بوجه ، وإن كان له مدخل لزم أنه يحزن بعلم الله تعالى وهو كفر .

قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَ الإِنْسَانُ ﴾ .

المراد إما الجنس ، أو أجل معين ، ونرجحه .

قوله تعالى : ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلا ﴾ .

والخلق إن أريد به الكامل حسا ومعنى وذاتا وصفا ؛ فالمفاجآت حقيقة ، وإن أريد به لمجرد تكوينه من النطفة لمجاز ؛ لأنه لا يصير خصما إلا بعد ذلك بزمان طويل ، وإذا الفجائية معناها الحال لا الاستقبال ، وهي عند الزجاج ظرف زمان .

واختاره الزمخشري ، وزعم أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة ، قال في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ [سورة الروم : ٢٥] ، أي فاجأتم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا لغيره ؛ وإنما ناصبا عندهم الخبر الملفوظ به ، أو المقدر في نحو : فإذا الأسد أي حاضر ، وإن قدرت أنها الخبر فعاملها مستقر ، أو استقر ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مصرحا به ، وهي عند الأخفش يعرف ، واختاره ابن مالك ، وعند المبرد ظرف مكان .

واختاره ابن عصفور ، وفي الآية سؤال ، وهو أن سبب نزولها أن بعض الكفار أنكر الإعادة ورفع عظما رميما في يده ، وقال : محال أن يرجع هذا كما كان ، فما أنكر واستبعد ، إلا إيجاد المعدوم ، فهلا قيل ﴿ أَوَلَمْ يَرَ الإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ ﴾ ، بعد أن لم يكن ، كما قال تعالى في سورة مريم ﴿ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴾ [سورة مريم : ٦٧] ، [٦٤ / ٣١٢] وجوابه : أنه قصد الاستدلال على الإيجاد عن عدم سابق مع التعرض لتحقير المعاند في ذلك ، وأن أصله نطفة فأنتجت الآية صحة إمكان الإعادة ؛ وهذا دليل على أنهم أنكروا مكانها وصحتها لا وقوعها بالفعل ، وهو كفر هذا لأنهم من الله تعالى صفة القدرة على ذلك .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا ﴾ .

قال أبو الإصبغ : المذهب الكلامي الاحتجاج على المقصود بحجة عقلية ؛ لأنه من علم الكلام ، وهو إثبات أصول الدين بالبراهين ونسبت تسميته إلى الجاحظ .

وزعم ابن المعز أنه لا يؤخذ في القرآن ، وهو محشو به ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ ﴾ [سورة الأنعام : ٨٠] ، إلى قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا ﴾ [سورة الأنعام : ٨٣] .

وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [سورة الأنبياء : ١٢] ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ ، وتقدير القياس من المشكل الأول أن يقال : الحادث منتقل من حالة إلى ضدها ، وكل منتقل من حالة إلى ضدها يمكن إيجاده بعد إعدامه ، فالحادث يمكن إعادته الصغرى ضرورية ، وبيان الكبرى أن أصل وجود الحادث من عدم وبأمر جزئي ، وهو خروج نار الزناد من الشجر الأخضر الرطب ، وليس هذا مقياس تمثيلي ؛ لأنه لا ينتج إلا الظن ، وهذا قطعي ولعدم شروطه هنا .

قوله تعالى : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي ﴾ .

هو انتقال بين الدليل بما يتعلق بنفس المخاطب إلى دليل خارج عنه ، وانتقال من دليل جلي إلى أجلى منه ؛ وهو الأرتب في الاستدلال ، وتقرير المعطوف عليه اتصف بالعجز وليس الذي ، وقال : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ ﴾[1] ، فخاطبهم على سبيل التكلم ، وهنا على سبيل الغيبة ، ولم يقل : أولسنا ، وجوابه : أن الخطاب لخزي معين ، وهم كفار قريش والتكلم مناسب للخزي ، والخطاب هنا لجميع الناس فناسب الغيبة .

فإن قلت : هلا قيل : قادر على أن يعيدهم لأنهم إنما أنكروا إيجاده المعدوم لإيجاد مثله ، فالجواب : أنه تقرر في علم أصول الدين أن المثل مساو لمماثلة في الحكم ؛ فإذا استويا في الحكم فالقادر على المثل قادر على تماثله .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ ﴾ .

---

(١) وردت في المخطوطة : ﴿ ولا أولم يروا إنا خلقناهم ﴾ ، ووردت في المصحف : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ ﴾ وقد أثبتنا ما في المصحف .

اقتضت إنما حصر الأمر في مضمون القضية الشرطية لا حصر الإرادة وحدها ، والخطاب بكن إما للمعدوم على تقدير وجوده بناء على أن شيئا يطلق على المعدوم ، أو خوطب حالة إيجاده لا قبل لأنه معدوم ، ولا بعد لأنه تحصيل الحاصل .

قوله تعالى : ﴿ مَلَكُوتُ ﴾ .

قال ناصر الدين البيضاوي في خطبة كتابه المطلع على مشاهدات الملك ومغيبات الملكوت : فجعل الملك راجعا إلى العلم بظواهر الأمور ، والملكوت راجعا إلى العلم بخفياتها .

وقال الزمخشري : الملكوت هو الملك العظيم .

وفرق القرافي بينهما بما أشار إليه البيضاوي .

سورة والصافات صفا

قوله تعالى : ﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ﴾ .

قيل : الملائكة صافات أقدامها وأجنحتها في الهوى ، وقيل : الطير ، وقيل : العلماء العمال يصفون أقدامهم في التهجد .

الزمخشري : وقيل : الغزاة في سبيل الله تعالى التي تصف الصفوف ، وتجرد الخيل للجهاد ، وتتلوا الذكر مع ذلك ، لأنه لا يشغلها عنه شاغل ، كما يحكى عن علي .

قال الطيبي : إن عليا رضي الله عنه كان يمشي بين الصفوف وسيفه يقطر دما ، ولا يفتر عن خطبته .

قال ابن عرفة : إنما إمراره ما في الحديث الصحيح أن عليا رضي الله عنه في [.....] ما تركته منذ سمعته من رسول الله [٣١٢/٦٤] صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قيل : ولا ليلة صفين ، قال : ولا ليلة صفين ، قال : و الاصطفاف هو كون الكتائب على خط مستقيم ، وهل يشترط مع ذلك تلاصقها ، ومقاومتهما إلى مجرد كونها على خط ، وإن تباعد بعضها عن بعض ، وهكذا قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ ﴾ [سورة الصف : ٤] .

قال ابن عرفة : وهذه المعطوفات ، قيل : إن عطفها ترق ، وقيل : إنه بدل ، والصواب أنه ترق ؛ لأن الاصطفاف يكون من الجماد وغيره ، وهو قاصر غير متعد للغير ، والفعل المتعدي أقوى من القاصر مع أن الزجر يكون في الخير والشر ، فقد يزجر الإنسان غيره عن الخير ، وقد يزجره عن الشر ، بخلاف تلاوة الذكر ؛ فإنه مجرد طاعة فمتعلقه ذات الخالق وصفاته ، وهو بالضرورة أشرف وأبين ، وإذا جعلته ترقيا كان عطفها تأسيسا ، وإن كان تدليا كان بالعطف تأكيدا .

قال : وحكى الفخر في المعالم الخلاف هل الملائكة أفضل من البشر ، أو لا ؟ وحكى في الأربعين والمحصل هل الملائكة بالإطلاق أفضل من الأنبياء أم لا ؟

قال الزمخشري : والعطف بالفاء إما على الترتيب في الوجود ، كقوله : المصدر تام للحادث فالصاع والغنائم فلا ريب ، كأنه قال : الذي صبح فغنم ضأن .

ابن عرفة : صوابه الذي ورد اسم الفاء اسم الفاعل عنه ، وذكروا منه ، أيفع الكلام فهو يافع ، وأورش الشجر فهو وارش ؛ بخلاف صبح فلم ترد فيه صابح .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَـٰهَكُمْ لَوَاحِدٌ ﴾ .

الإله هو المستغني بذاته المفتقر غيره إليه .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا ﴾ .

التزيين هو زيادة وصف في الماهية بعد كمالها ، يوجب حسنها احترازا من زيادتها قبل كمالها ، فإنه ليس بتزيين .

قوله تعالى : ﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ ﴾ .

قال الزمخشري : المارد الخارج عن الطاعة ، المبلس منها .

وقال ابن عطية : المرد التجرد للشر ، ومنه شجرة مرد لا ورق عليها .

قال ابن عرفة : المارد هو القوي ؛ فيحتمل أن يرجع إلى قوله نفسه ، وإلى قوته على التخيل ، وإن كان في نفسه ضعيفا ؛ فإن رجع إلى قوة نفسه فحفظ السماء من يستلزم حفظها من دونه من باب أحرى ، وإن رجع إلى قوته إلى التخيل مما يلزم حفظ السماء منه ، حفظها ممن لا يقدر على التخيل ، وإن كان في ذاته قويا هذا ينبني على الخلاف في السماء ، هل هي الآن محفوظة من جميع الشياطين المارد ، وغيره ، أو من المردة فقط .

قوله تعالى : ﴿ وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ .

قال ابن عرفة : قالوا : الجملة الثالثة تارة تكون مفسرة لما قبلها ، كقولك : أخذ زيد يثني على عمرو ، قال : كذا وكذا ، تارة تكون أجنبية ، كقولك : خطب زيد ، وقال : كذا وكذا ، وهذه تحتمل الأمرين ، وآتت على المعنى الثاني ؛ لأن قبلها ﴿ احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ .

قال ابن عرفة : عادتهم يقولون : السؤال طلب القول صاحب الجمل الكلام ؛ إن دل على طلب الفعل كان مع الاستعلاء أمرا ومع الخضوع دعاء ، ومسألة دفع التساوي التماثل ، قال : والجملة الثانية مفسرة له ، فيلزم أخذ أمرين : إما تغيير الشيء بنقيضه ؛ لأن الثانية خبرية ؛ أو إبطال ما قاله صاحب الجملة ، وأجيب : بأن السؤال هنا المراد به التوبيخ ، وليس بسؤال حقيقة ، وقد قال المفسرون في قوله تعالى : ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَدِينُونَ ﴾ .

زاد هنا عظاما وأسقطها في سورة ق ، فقال تعالى ﴿ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَٰلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ ﴾ [سورة ق : ٣] ، [٦٤ / ٣١٣] .

فأجاب بعضهم : بأن هذا كلام ابتدأ به المسلم ، فقال ﴿ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا ﴾ ، يجيء ويبعث ؛ فأنكر ذلك عليه قوله ، وأعاد كلامه على ما هو عليه بأداة الإنكار ، والمسلم كلام النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن عظام بني آدم كلها تفنى إلا عظم الذنب ، وهو قدر بغرز إبرة ؛ فلذلك قال : ﴿ عِظَامًا ﴾ في سورة ق حكاية عن كلام كافر ابتدأ من غير أن يتقدمه شيء .

قوله تعالى : ﴿ فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴾ .

قال المفسرون : إنما عرفه بعد مدة طويلة . ،

ابن عرفة : عادتهم يقولون : العطف بالفاء يقتضي التعقيب ، وأجابوا : بأنه دله ولم يعرفه ، ثم عرفه بعد مدة طويلة ؛ كما تنظر صاحبك في السجن ، فقد تبدلت سجيته وتغيرت حاله ؛ فما تعرفه إلا بعد التأمل ، وتكرار النظر .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ ﴾ .

كان بعضهم يقول : هذا دليل على أن القياس التمثيلي المستعمل في الكلام ؛ لأن المعنى قاربت أن ترديني على مثل دينك ؛ وقد نزل بك العذاب ؛ فكان يترك في مثل ما نزل بك ؛ والقسم بالتاء للتعجب .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي ﴾ .

أي : شاملة لنا .

قوله تعالى : ﴿ أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ إِلَّا مَوْتَتَنَا الْأُولَىٰ ﴾ .

ابن عرفة : ظاهر الآية يقتضي ما قال المفسرون ؛ لأن الاستفهام بمعنى التقرير يصيرا المنفي مثبتا ، والمثبت منفيا ، مثل ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴾ [سورة الفجر : ٦] ، فيقتضي إثبات الموت والعذاب ؛ أي نحن ميتون غير الموت الأول ومعذبون ، وليس المراد تلك ، فلا بد من إضمار ، بل المعنى : نحن مبعوثون غير ميتين غير الموت الأول ومعذبون ، فلم تدخل أداة الإنكار على المنفي ، بل على مثبته ، ونفي العذاب يستلزم نفي الأحيان .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ ﴾ .

هذا تعليل لكونها مثبته لا سيما إن كانت جعل بمعنى خلق ، وفيه إبطال للقول بوجوب مراعاة الأصلح .

فإن قلت : هلا قال : إنها شجرة تنبت في أصل الجحيم .

قلنا : عادتهم يجيبون : بأن النبات فيه إشعار بالماء والتراب ؛ وهو أقرب للمعجزة ؛ لأنه نبات أخضر رطب فيما يناقضه وهو النار .

قال ابن عرفة : وهذه الشجرة يحتمل أن تكون واحدة بالنوع ؛ فتكون على جهة من جهات جهنم فيها شجرة ، أو تكون واحدة بالشخص .

قوله تعالى : ﴿ طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ ﴾ .

الزمخشري : هذا استعارة إما لفظية أو معنوية .

قال الطيبي : اللفظية جعلك الشيء نفس الشيء وليس به ، وهو أن يطلق اسم المشبه على المشتبه به من غير الأول أداة تشبيه ، مثل : رأيت أسدا تريد رجلا كالأسد ، والمعنوية جعلك الشيء للشيء وليس له ، كقولك : إذا أصبحت بيد الشمال زمامها فهذا مدع أن للريح الشمال يدا ، وللسحاب زمام ، وأيضا خفى الأول بحسن الرجوع للتشبيه ، فيقال : رأيت رجلا كالأسد ، وفي الثاني لا يحسن ذلك ، فقال : . . .[1] أما اللفظية فهي أن المطلع موضوع لحمل الشجرة مع قصد أن تكون نخلة باستعمال هنا غيرها ، كالرسن ، فإنه موضوع للأنف بشرط أن يكون فيه رسن ، فإذا استعمل في أنف الإنسان كان مجازا لفظيا ، وللمعنوي هو أن يشبه حمل تلك الشجرة بالطلع الحقيقي تشبيها بليغا ، ثم يطلق على ذلك الحمل اسم الطلع ؛ فاستعير لحمل شجرة الزقوم اسم الطلع ، وشبهه برؤوس الشياطين ، وفي المرئ بينهم بالقول .

كقول امرئ القيس :

أيقتلني والمشرفيّ مضاجعي ومسنونةٍ زرق كأنياب أغوال

ولم تر الغول ولا أنيابها

فهذا حاصله .

قال ابن عرفة : وعادتهم يقررونه قبل وصول كتاب ، الطيبي لنا : بأن الاستعارة على ما قال ابن مالك في استعمال اللفظ في غير موضوعه ؛ كضرب من التأويل ؛

---

(١) كلمة غير واضحة في المخطوطة .

فاللفظية هي استعمال اللفظ مطلقا من غير استحضار لثبوت المعنى المجازي فيه ولا نفيه ، والمعنوي [٣١٣/٦٤] إطلاق اللفظ مستحضرا فيه المعنى المجازي ؛ كإطلاق لفظ الأسد على الرجل ، فتارة يطلقه عليه غافلا عن معنى الشجاعة ، وكتسمية رجلا بكلب مع الغفلة عن استحضار صفة الذم فيه ؛ فإنه لا يكون ذما ؛ فهي استعارة لفظية ، وإذ أطلقت لفظ الأسد على الرجل الشجاع مستحضرا عنه المعنى الذي لأجله أطلقته عليه ؛ كان استعارة معنوية ، وكذلك لفظ كلب على رجل تريد به الذم ، قال : وكانوا يتلونه عن مستعير فرسا طريا ، وآخر يستعيرها بسرحها ، ولجامها ، وجهازها كله .

قوله تعالى : ﴿ فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ ﴾ .

ولم يقل : بطونهم مع أنه الأصل .

قال : وكان يجيبون : بأنه إشارة إلى واحد منهم ، فملأ منها بطنه بالفعل وبطن ولده ، ومن يعز عليه بالحض على الأكل منها ظانا أنها تنفعه وتنفعهم ؛ فيريدون عذابا ومضرة .

قوله تعالى : ﴿ أَلا تَأْكُلُونَ ﴾ [1] .

قال ابن عرفة : الأصل كان بعجزهم ما ينافي الألوهية من القدرة والإرادة ، وإما الأكل ، فالثلاثة غني عنه لا يحتاج إليه ، ثم أجاب : بأنه آتاهم على وفق دعواهم ؛ لأنهم يتقربون إليهم بالذبائح يذبحونها ويعتقدون أنها تأكل .

قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ لا تَنْطِقُونَ ﴾ .

لما خاطبهم فلم يجيبوه ، قال ﴿ مَا لَكُمْ لا تَنْطِقُونَ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلامٍ حَلِيمٍ ﴾ .

ابن عرفة : الصبر استحضار المؤلم وعدم التأثر له على تركه ، والعفو استحضاره وعدم الالتفاف إليه ؛ فهذا أعلاها .

قوله تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَاهُمُ الأَسْفَلِينَ ﴾ .

وقال بعده ﴿ فَجَعَلْنَاهُمُ الأَخْسَرِينَ ﴾ [سورة الأنبياء : ٧٠] .

---

(١) وردت في المخطوطة : ﴿ أفلا تأكلون ﴾ ، ووردت في المصحف ﴿ أَلا تَأْكُلُونَ ﴾ ، وقد أثبتنا ما في المصحف .

قال صاحب البرهان : لما تقدمها ﴿ قَالُوا ابْنُوا لَهُ بُنْيَانًا ﴾ ، وهو أمر حسي يقتضي العلو والارتفاع ، قابله بنقيضه حسا ، فقال ﴿ فَجَعَلْنَاهُمُ الأَسْفَلِينَ ﴾ ، بخلاف قوله تعالى : ﴿ وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الأَخْسَرِينَ ﴾ [سورة الأنبياء : ٧٠] ، فإن الكيد أمر معنوي فقابله بالمعنوي .

قوله تعالى : ﴿ وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ .

ابن عرفة : الحاكم إذا حكم بحكم مستدلا له قرينه على أن الحكم مختلف فيه ، ولو كان مجمعا عليه لما احتاج إلى استدلال على صحته .

وقال الفخر في أجزاء المعالم اللدنية : الدليل على أن النبي أفضل من الولي وأشرف ؛ أن النبي كامل مكمل ، والولي كامل فقط ؛ فإن الكامل المكمل أشرف ، الثاني : أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : " ما طلعت الشمس غير النبيين أفضل من أبي بكر " ، فقوله : " غير النبيين " ، دليل على أن النبي أشرف ، وهذا لم يخالف فيه أحد .

قيل له : لعل بعض الملاحدة أو المبتدعة خالف فيه ، فقال قوله تعالى : ﴿ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ ، قد يتوهم منه ذلك ، ولولا ذلك لما كان لذكره بعد النبوة .

قال : وعادتهم يجيبون عنه : أن النعت تارة يكون مرادا به الثناء ، وهذا يكون فيه الثاني أعلى من الأول ، وتارة يراد به حقيقة ذلك الوصف ، كقوله تعالى : ﴿ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [سورة الأنعام : ١٢٤] ، وكوصفك طعاما طيبا بأنه حسنا ، وتارة تصفه بأنه قبيح ، فهذا لا حقيقة لذلك الوصف ؛ فهو إشارة إلى أنه ممن يستحق أن يوصف بتلك الصفة .

وأجاب بعض الطلبة : بأن ذكر الصالحين تنبيه على إبراهيم لمطلوب ، لقوله ﴿ رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ ، أو يكون الصلاح مقولا بالتشكيك ؛ وصلاح النبي أعلى من صلاح الولي .

قوله تعالى : ﴿ إِلا عَجُوزًا فِي الْغَابِرِينَ ﴾ .

هي زوجته ، ولوطا هو ابن أخت إبراهيم عليهما الصلاة والسلام ، وقيل : ابن أخيه .

ابن عرفة : ولا يبعد أن يكون جمع الأمرين ؛ فيكون أخوه من أبيه تزوج أخته من أمه ؛ فتولد له لوطا عليه السلام .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ ﴾ .

الأصل تقديم الليل [٦٤/ ٣١٤] لأن العرب تؤرخ بالليل ؛ لكن إنما قدم الصباح لكي ينظروا ويتأملوا من مواضعهم ، فإذا مروا عليهم بالليل تذكروا ، وأما كانوا نظروا بالنهار .

قلت : أو لأن مرورهم بالنهار أكثر ، وتأكيد بإن مثل :

جاء شقيق عارضا رمحه إن بني عمك فيهم رماح

لأن حالتهم في الغفلة وعدم التذكر والاعتبار شبيهة بحالة من لم تمر عليهم ؛ ولا نظر لمساكنهم ولا لمصرعهم ؛ فهو من نفي اللازم لنفي ملزومه فلذلك أخره .

قوله تعالى : ﴿ إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾ .

قال ابن عرفة : قال الفقيه أبو عبد الله محمد بن نزار : يوم جمعة في الكتبيين: أبق بكسر الباء فأنكرتها عليه وأنا صغير ؛ فأحتشم مني ثم أتاني في الجمعة الأخرى بصحاح الجوهري ضبطها بالفتح والكسر والفتح أشهره .

وقال الثعالبي : من فقه اللغة أن يقال : أبق إلى كذا ، ولا يقال : أبق بالإطلاق ، وإنما يقال مقيدا .

سورة ص

قال ابن عطية : هو مفتاح أسماء الله تعالى ، ص صادق الوعد صانع المصنوعات .

ابن عرفة : أسماء الله تعالى توقيفية ؛ ولذلك استشكل الناس قول أصول الدين بأن الدليل على وحدانية الصانع إلا أنه يريد في القرآن معناه ، ورد في القرآن في سورة الأحزاب ﴿ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ [سورة الأحزاب : ٢٢] ، وفي سورة النمل ﴿ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [سورة النمل : ٨٨] .

قوله تعالى : ﴿ وَالْقُرْءَانِ ذِي الذِّكْرِ ﴾ .

ذكروا فيه تأويلات .

قال ابن عرفة : ويحتمل عندي والقرآن المذكور على ألسنة الخلق إلى يوم القيامة ، لقوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [سورة الحجر : ٩] ، فهو المعرف بالذكر الدائم بخلاف غيره من الكتب ؛ فإنه لم يبق مذكورا لما وقع فيه من التغيير .

قوله تعالى : ﴿ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ﴾ .

كان بعض الطلبة يورد على هذا قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾ [سورة فاطر : ١٠] ، وأجيب : بأن العزة المختصة بالله بمعنى الرفعة والعلو ، والعزة المسندة للكافرين هي بمعنى الممانعة والنعت .

قال : والفرق بين العزة والشقاق ؛ أن العزة مانعة فقط ، والشقاق مانعة مكائدة مكابرة ومجاهرة بالسوء ، قال : ومن كلامهم من عزيز أي من غلب سلب .

قوله تعالى : ﴿ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ ﴾ .

ابن عرفة : لما تقدم التنبيه على انعاتهم بالعزة والمكابرة ، عقبه بيان غفلتهم عن فعل مثل فعلهم فنزل به العذاب والهلاك .

قوله تعالى : ﴿ فَنَادَوْا ﴾ .

هذا يرد فيه ما أورد ابن عصفور في قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ [سورة الأعراف : ٤] ، لأن النداء سابق على الإهلاك ، كما أن مجيء البأس سابق أيضا عليه ، والجواب كالجواب : إما أردنا إهلاكهم فنادوا ، ويرد عليه ما قال البصري : من أن الإرادة قديمة تقتضي التعقيب ؛ فيلزم إما قدم العالم أو حدوث

الإرادة ، وإما أن يجاب بأن الإهلاك نزل أولا ببعضهم ، وهم رؤساءهم ؛ فنادى الأتباع ﴿ وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ ، مستغيثين ؛ أي لا مخلص لهم ؛ فلم ينفعهم ذلك ، والمناص المخلص والمنجا والفرار .

قوله تعالى : ﴿ وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ ﴾ .

الضمير عائد على قوله تعالى : ﴿ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ، لأن المتعجبين ليس هم السابقة ؛ بل المعاصرون للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

قوله تعالى : ﴿ فَقَالَ الْكَافِرُونَ ﴾ .

أتى بالفاعل ظاهرا غير مضمر ؛ والأصل أن يقول : فقالوا لأن خبر المبتدأ تارة يكون عاما صالحا لكل واحدة ، وتارة يكون خاصا لا يصح إلا لذلك المبتدأ .

قوله تعالى : ﴿ وَعَجِبُوا ﴾ .

العجب يصلح أن يقع من كل أحد [٣١٤/٦٤] فأتى بفاعله مضمرا ، وقوله تعالى : ﴿ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ ﴾ ، كلام حلف لا يصح أن ينسب لإلههم ، وقولهم : ﴿ كَذَّابٌ ﴾ ؛ إما أن يريدوا أنه كاذب في سحره ، أو أنه عالم بالسحر كذاب في أموره على العموم ، قيل له : لعل عندهم ساحر في شيء كذاب في شيء ، كما قال تعالى ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴾ [سورة البقرة : ١٠٢] ، وعطف العجب هنا ، وفي ق بالفاء ؛ لأن التعجب بالقول سبب على التعجب بالفعل ، كقوله تعالى : ﴿ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ [سورة ق : ٢] ، بخلاف السحر والكذب ؛ فإنه غير مسبب عن التعجب بالفعل .

قوله تعالى : ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ ﴾ .

هم الأشراف ، الأصوب تعلق منهم بالملأ لا بانطلق يشعر بأنهم أشراف فقط ، وتعلقه بإطلاق يشعر بأنهم أشرافهم ؛ وإن كان في غيرهم من هو أشرف منهم .

قلت : جعله عكس ما قاله البصريون في إضافة الصفة المشبهة ؛ أنه في معنى الحسن الوجه .

وقال الكوفيون : إنه في معنى الحسن وجهه .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ ﴾ .

قال ابن عرفة : إن قلت : ما فائدة تأكيده بإن والمخاطب به غير منكر له ؟ قلنا : هو مستغفر ، والمستغفر عادته أن يتمنى مطلوبه ويستبعد الزيادة على مطلوبه من الإحسان والإنعام ، فذلك أكده بإن .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ ﴾ .

وقال تعالى في سورة البقرة ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [سورة البقرة : ٣٠] ، فقدم المجرور على خليفة ، فأجيب بوجهين :

الأول : قال ابن عرفة : عادتهم يجيبون : بأن أحد أسباب التقديم الشرف ، وكان آدم عليه الصلاة والسلام حينئذ معدوما والأرض موجودة ، والوجود أشرف من العدم ، وأما هنا فالمخاطب داود عليه الصلاة والسلام وهو موجود ، وهو أشرف من الأرض بالضرورة .

الثاني : قال بعض الطلبة : هذه الآية في معرض التشريف لداود عليه الصلاة والسلام تقدم فيها ما يقتضي التشريف وهو الخلافة ، وآية البقرة خرجت مخرج الاعتناء بالأرض ، فجعل الخليفة الموجبة لإزالة الفساد عنها ، وتغيير المناكر .

قوله تعالى : ﴿ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ .

ابن عرفة : انظر ما أشد هل هذه أو آية العقود في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [سورة المائدة : ٤٧] ، ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ، فقالوا : تلك أشد لأنهم توعدوا على عدم الحكم بالحق ، وهذا الوعيد على الحكم بالهوى ، فالحكم يتناول من حكم بالباطل ، ومن حكم بالحق لمفارقتها غير مقصود ، فآية العقود الوعيد فيها على عدم الحكم بالحق أعم من الحكم بالباطل ، أو من ترك الحكم من أصل ، وهذه الآية الوعيد فيها على الحكم بالهوى ؛ أعم من أن يكون بالباطل متبعا للهوى ، أو بالحق متبعا .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ .

ابن عرفة : قد يؤخذ منه جواز تعليل الحكم بعلتين لمنتقلتين ؛ لأن حلول العذاب بهم يعلل بإتباعهم الهوى المضل عن سبيل الله ، ونسيانهم يوم الحساب سبب في ضلالهم ؛ فالعلتان متداخلتان فهي علة واحدة .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلا ﴾ .

أخذ عنه نفي الجوهر المفارق ؛ لأن الملائكة في السماء وهم فيما بينهما ؛ فدل على أنهم في حيز .

ورده ابن عرفة : بأن الجوهر المفارق غير متحيز كما أن الغرض غير متحيز ، وكذلك النفوس البشرية عند الحكماء بعد مفارقتها للأجسام ، والمراد : وما خلقنا والأرض عبثا ، ولا لغرض مقصود ؛ بل خلقنا ذلك مصاحبا لمنفعة الخلق ومؤخرتهم لا لقصد ذلك .

قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ .

احتج بها الآمدي على العنبري [٦٥/ ٣١٥] القائل بأن الكافر غير المعاند لا مخلد في النار ، بخلاف المعاند فإنهم اتفقوا على أنه مخلد في نار جهنم .

والعجب من البيضاوي كيف لم يذكر غير مذهب باطل ؟

ونقل نحوه عياض في الشفاء عن الغزالي ، قلنا : قاله الغزالي في كتاب التفرقة بين الإيمان والزندقة ، وفي كتاب الحقائق .

قال ابن عرفة : وكلامه في كتاب الاعتقاد ، كمذهب أهل السنة .

قوله تعالى : ﴿ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الأَرْضِ ﴾ .

عبر عن المؤمنين بالفعل ، وعن المفسدين بالاسم ؛ إشارة إلى من اتصف بمطلق الإيمان والعمل الصالح ؛ مخالف لما اتصف بأبلغ الفساد ، فأحرى أن مخالفة من اتصف بأبلغ العمل الصالح هذا في ظرف الإيمان ، ويبقى من اتصف بمطلق الفساد في الأرض ، فيجاب عنه : بأن المراد من ثبت على فساده ؛ لئلا يدخل فيه من أفسد وتاب ؛ فإنه من قسم من آمن .

فإن قلت : لم نفى من تفاوت المؤمن للمفسد وهلا عكس ، كما قيل ﴿ لا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾ [سورة الحشر : ٢٠] لأن أسباب الفساد أكثر من أسباب الصلاح ، بدليل ما تقدم في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ [سورة الأنعام : ١] ، قالوا : جمع الظلمات وأفرد النور ؛ كثرة تشعب طرق الشرك واتخاذ الهدى ، ونفي ما يتوهم ثبوته أو قرب ثبوته أولى ، فالجواب : أنه بدأ بالمؤمنين اعتناء بهم وتشريفا لهم .

قوله تعالى : ﴿ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ ﴾ .

إن قلت : لم عبر في ﴿ الْمُتَّقِينَ ﴾ بالاسم ، وعبر في قوله تعالى : ﴿ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ، بالفعل ؟ قلت : لأن التقوى أمر اعتقادي تجدده خفي غير ظاهر ، وهو أقرب للثبوت ؛ فاللزوم والعمل الصالح أمر فعلي يتجدد شيئا فشيئا ، وتجدده ظاهر يدرك بالحس .

فإن قلت : هلا قيل : أم نجعل المتقين في الأرض كالفجار ؟ قلنا : التقوى أمر علمي معنوي غير عذري بالحس ، والعمل الصالح أمر فعلي محسوس فناسب ذكر محله ، ولذلك قالوا : الإنسان له قوتان : علمية وعملية .

قوله تبارك وتعالى ﴿ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ ﴾ .

قال ابن عرفة : النظر مطلوب في الجميع ؛ والنتيجة إنما تحصل لأولي الألباب منهم ، وظاهر الآية حجة لبعض المبتدعة ، في قوله تعالى : إن المعلوم تذكرته ؛ وهو مذهب باطل لما يلزم عليه من قدم العالم ، ويحتج بالآية من ترجح تنزيل القرآن على سرده ، كما قال تعالى ﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْءَانَ تَرْتِيلا ﴾ [سورة المزمل : ٤] ؛ وتحتج لمن غير سرده ، بقوله ﴿ وَلا تَعْجَلْ بِالْقُرْءَانِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ ﴾ [سورة طه : ١١٤] ؛ قوله : جواز العجل فيه بعد استبقاء الملك له ﴿ وَحْيُهُ ﴾ عن الله تعالى ، وكذلك حديث عائشة في ركعتين الفجر : قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفف فيهما حتى نقول هل قرأ فيهما لم لا ، وفي بعض التوراة ، أن ولد أحمد بن حنبل ، قال لأبيه : أنت تسرد القرآن ولا ترتله ، فقال : ما سردته حتى فهمت مواعظه وزواجره .

قوله تعالى : ﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾ .

قال ابن عرفة : إن قلت : هلا قيل : ووهبنا سليمان لداود ؟ فالجواب : أنه قصد الاعتناء بداود والتشريف له ؛ وأيضا إنما أخر سليمان ليعود الضمير عليه ، في قوله ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ ، والضمير إنما يعود على أقرب مذكور .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ ﴾ .

الفتنة الاختبار ، قال الله تعالى ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةَ ﴾ [سورة الحج : ١١] ؛ فاقتضت أن الأنبياء والأولياء يفتنون فيفتنون على دينهم ، وكذلك سليمان عليه السلام وما يزيدهم ذلك إلا إيمانا وتسليما كسورة الأحزاب ؛ وفي آخر سورة براءة .

وما حكاه ابن عطية [٣١٥/٦٥] والزمخشري من قضية ؛ [......] التي طلبت أن تحكم لأختها على خصمه فمن كلام القصاص لا يليق ذكرها ؛ والأنبياء معصومون منه ، والأنسب في هذه أن تكون فتنة في قول : لأطوفن الليلة على مائة امرأة فتأتي كل واحدة بولد ؛ ولم يقل : إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ﴾ .

وقال تعالى في سورة يونس لفرعون ﴿ فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ ﴾ [سورة يونس : ٩٢] ، ولم يقل : بجسدك ففرق تقطعهم بأن البدن ينطلق على ما كثرت أجزاؤه ، ولذلك يقال : فلان بدن ، وفي الحديث أن عائشة رضي الله عنها وكرم وجه أبيها قالت : فلما بدن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أي فلما طعن في السن ، وفرعون كان قد بلغ الغاية في السن ، وأما الجسد فيصدق على الصغير الناقص الأجزاء ، ولذلك قال : لم تحمل من نسائه إلا واحدة ولدت شق ولد .

قوله تعالى : ﴿ وَهَبْ لِي مُلْكًا لا يَنْبَغِي لأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي ﴾ .

نقلوا عن الحجاج ، أنه قال : لقد كان حسودا .

قال ابن عطية : وهذا من فسقه .

قال ابن عرفة : كان بعضهم يقول : بل هذا من جهله ؛ فإن الإنسان تارة يطلب من أن يعطيه شيئا يخصه به دون غيره ، وتارة يطلب منه شيئا علم منه أنه لا يعطيه إلا رجل واحد ؛ فيرغب منه أن يكون هو ذلك الرجل ، والأول : طلب الإعطاء والخصوصية ، والثاني : طلب الإعطاء فقط ؛ فلعل الله تعالى أوحى إلى سليمان عليه الصلاة والسلام أن هذه الهبة لا ينالها إلا رجل واحد يكون نوعه منحصرا في شخصيه ، فرغب من الله تعالى أن يكون هو ذلك الرجل ، فليس في هذا حسد ؛ إنما الحسد على طلب الإعطاء والخصوصية ؛ لأنه يطلب منه شيئا ؛ ويحرم منه غيره .

قوله تعالى : ﴿ فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ ﴾ .

الفاء للسبب ، أي لسبب قوله ﴿ وَهَبْ لِي مُلْكًا ﴾ ؛ ﴿ سَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ ﴾ .

قال القشيري : ومن الدليل على فضل نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم ؛ أن بعض الأولياء من شبه قدرة الله تعالى على أن تحمل الريح ؛ فيقطع المسافة الطويلة في الزمن القصير .

قال ابن عرفة : وعادتهم يوردون سؤالا تقديره ؛ أن تأثير الفعل تارة يكون بوقوع أثره في الفاعل ، وتارة بوقوع أثره في المنفعل ، ويمثلونه بحائط عليه بنيته فحدث فيه اختلاف فذهاب الخلل منه إما بإعدامه وبنائه ، وإما بتخفيف الثقل الذي عليه ، فالأول : تأثير في الفاعل وهو الحائل للثقل ، والثاني : في المنفعل وهو المحمول .

قال : وتوهم بظاهر الأثر الحاصل في الشيء المفارق ، فهلا قيل : فأقدرناه على الريح ؛ لأنه يكون تأثيرا في الفاعل راجع إلى ذاته ؛ وأما تسخير الريح فهو تأثير في المنفعل بأمر خارق لذات الفاعل ؛ وهو سليمان عليه السلام ، وكذلك أيضا والسواء في قصة داود ، في قوله تعالى : ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ ﴾ [سورة سبأ : ١٠] ، ولم يقل : وأقدرناه على عمل الحديد ، قال : والجواب : أن هداه دعاء إلى خالق التذكير بالنعمة ، وهو أن الإنسان إذا أنعم عليه بصفة في غيره ؛ فإنه يتوهم في كل وقت لصالحها فهنا لو وجد هنا باقية شكر الله على دوامها ، بخلاف ما إذا كانت صفة له ملازمة لبدنه ، فإنه قد يثق بها ويتأنى الشكر عليها ؛ ويقبل عن تذكر زوالها ؛ فتذكر زوال النعمة المفارق للبدن أقرب من تذكر زوال النعمة المخالطة للبدن .

قوله تعالى : ﴿ وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَغَوَّاصٍ ﴾ .

قال ابن عرفة : هذا من باب مطرنا السهل والجبل ، فالمراد بالبناء : من يعمل منهم العمل المرتفع عل الأرض ، وبالغواص : من يعمل منهم العمل المنخفض في الأرض من حفر الآبار وغيرها .

قوله تعالى : ﴿ وَآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الأَصْفَادِ ﴾ .

وليس المعنى سخرنا [٣١٦/٦٥] له آخرين ؛ بأن المقرن في الأصفاد غير مسخر للخدمة .

قوله تعالى : ﴿ مَسَّنِيَ الشَّيطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ﴾ .

وقال تعالى في سورة الأنبياء [1]﴿ مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ [سورة الأنبياء : ٨٣] ، فأجيب : أن آية الأنبياء أتت في معرض الامتنان ؛ فذكر النعم لأن قبلها ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ ﴾ [سورة الأنبياء : ٨٤] ، ثم قال تعالى ﴿ يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلامًا ﴾ [سورة الأنبياء : ٦٩] ، ثم قال تعالى ﴿ وَلُوطًا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَنَجَّيْنَاهُ

---

(١) وردت في المخطوطة في سورة البقرة وهي في المصحف في سورة الأنبياء ، وقد أثبتنا ما في المصحف .

مِنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ تَعْمَلُ الْخَبَائِثَ ﴾ [سورة الأنبياء : ٧٤] ، وقال تعالى ﴿ وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَى إِسْحَاقَ ﴾[سورة الصافات : ١١٣] ، ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ﴾ [سورة الأنبياء : ٧٣] ، وهذه الآية خرجت مخرج ما عنى بالأنبياء لأن قبلها ﴿ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ ﴾ ، ثم قال ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ ﴾ ، ومنهم من أجاب : بأن ﴿ مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ ﴾ فيما هو الأصل الأهم .

قوله تعالى : ﴿ ارْكُضْ بِرِجْلِكَ ﴾ .

ابن عرفة : يؤخذ منه جواز التداوي للمرض ، أو ترجيحه مع الإجماع على عدم وجوبه ؛ إلا إذا أدى تركه إلى الإخلال بالفرض ؛ فإنه يجب كمن يمنعه المؤمن من الصلاة قائما ؛ فيجب عليه التداوي ؛ وهنا جعل له الماء دواه .

وذكر ابن عطية في سبب نزول الآية : أنه دخل على بعض الملوك فرأى منكرا فلم يغيره ، قال : وروي أنه ذبح شاه وطبخها ؛ وله جار جائع فلم يطعمه منها .

قال ابن عرفة : أما الثاني : فخيف إذ لعله لم يعلم بحاجة جاره ، وأما الأول : فشديد لايحل نقله وإسناده إلى الأنبياء .

قال الزمخشري : فإن قلت : لم نسبه إلى الشيطان ؛ ولا يجوز أن يسلط على أنبيائه ؟ قلت : لما كانت وسوسته سببا فيما مسه من المرض نسبه إليه ؛ وقد راع الأدب حيث لم ينسب إلى الله تعالى في دعائه مع أن الله تعالى فاعله .

قيل لابن عرفة : كيف وهو يقول إن العبد يخلق أفعاله ، فقال : لعله ممن يقول بالاعتزال ؛ ولا يقول بالتولد ، وتخرج من كلام الزمخشري أنه قرئ بنصب ، ونصب ابن عرفة وهو خطأ ، ولا يقرأ إما أخذوا الذي ذكر ابن عطية ، وابن حيان من خفض عن عاصم نصب، والقراءة المشهورة عن الجمع نصب .

قوله تعالى : ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا ﴾ .

قال تعالى في طه ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾ [سورة طه : ٢٠] ، ﴿ قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ ﴾ [سورة طه : ٢١] ، ولم يقل : خذها بيدك .

قال ابن عرفة : أجيب : بأن هذا من تمام النعمة على أيوب عليه السلام إشعار بأنه ردت له قوته وصحته كما كانت ، فلذلك قال تعالى ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ﴾ ؛ لأن أعضاءه كلها كانت معطلة .

قوله تعالى : ﴿ أُولِي الأَيْدِي وَالأَبْصَارِ ﴾ .

إشارة إلى القوة العلمية والعملية .

قوله تعالى : ﴿ لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ ﴾ .

في الاصطفاء ؛ فإن المصطفين متفاوتون في الأخيرية .

قوله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ مِنَ الأَخْيَارِ ﴾ .

إنما عطفه بالواو تنبيها على دخول من دخول زمن ذكر قبلهم تفهم في وصف الأخيرية .

قوله تعالى : ﴿ هَذَا ذِكْرٌ ﴾ .

كان بعضهم يقول : معناه هنا ذكر على سبيل التشريف لهذا لا بالتعيين على سبيل العموم ؛ وتشريف آخر وثواب تعميم .

قوله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴾ .

يؤخذ منه مرجوحية تزويج الشابة للشيخ ، أو الشاب للعجوز هذا على تفسير من قال : المراد أنهن أتراب لأزواجهن أسنانهن كأسنانهن .

قوله تعالى : ﴿ هَذَا فَوْجٌ مُقْتَحِمٌ مَعَكُمْ ﴾ .

قال أبو حيان : معكم ظرف متعلق بمقتحم ، ولا يصح أن يكون حالا من ﴿ هَذَا فَوْجٌ ﴾ ، فيكون تعديا على مقتحم .

قال ابن عرفة : المختصر في هذا : انظر ابن عرفة امتنع جعله حالا من ﴿ هَذَا فَوْجٌ مُقْتَحِمٌ ﴾ ، لأنه يكون المعنى : هذا فوج حالة كونه مقتحم ، وعلى تلك الحالة غير مقتحم ؛ لأنه قد دخل ووقع منه الاقتحام ، لأنه لا يصح أن يقول لزيد وهو معك في الدار : هذا زيد داخل الدار في الزمان والاقتحام [٣١٦/٦٥] في المكان ، فتقول الخزنة لرؤساء الكفار عند ورودها هذا الفوج ، وقبل دخوله عليهم ﴿ هَذَا فَوْجٌ مُقْتَحِمٌ ﴾ ، أو بقوله بعض العافين لبعض . . . .(١)

---

(١) بياض وسقط في المخطوطة .

سورة الزمر

قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ﴾ .

ابن عطية : أي اتخاذ التشريف والتلبي ، وأما الاتخاذ المسمى المعلوم ؛ فلا يتوهم ولا يستقيم عليه الاصطفاء ، قال : وقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴾ [سورة مريم : ٩٢] ؛ توهم اتخاذ ولد واتخاذ الاصطفاء ، فأما الأول لمعقول ، وأما الثاني فبخبر الشارع .

وقال الزمخشري : أي لو أراد اتخاذ الولد لم يصح لكونه محالا ، ولم يتأتى إلا أن يصطفي بعض خلقه ويختصهم ويقربهم ؛ كما يختص الرجل ولده ، وقد فعل ذلك بالملائكة فغركم ذلك وزعمتم أنهم أولاده جدلا منكم .

قال ابن عرفة : فحمله ابن عطية على اتخاذ التشريف ، وحمل الزمخشري على اتخاذ الولد حقيقة ، فكان جواب الشرط على قول الزمخشري مشكلا ؛ لأن القضية الشرطية المتصلة يلزمها منفصلة مانعة الجمع من غير مقدمها ونقيض بالهاء ومانعة الخلو من نقيض مقدمها وعين تاليها ، فيدخلها نفي الملزوم مع صحة وجود اللازم ، وهذا خلاف إجماع النظام ، لأنه قال : لو أراد الله اتخاذ الولد لامتنع ذلك ، لكونه محالا ؛ فلم يثق إلا أن يصطفي من خلقه ما يشاء ، وقد فعل ذلك بالملائكة والأنبياء عليهم السلام مع أن ﴿ لَوْ ﴾ إذا دخلت محل نفي عاد ثبوتين وبالعكس ، وهنا دخلت على ثبوتين فيعودا تعيين فيعود أحدهما : وهو الأول نفيا ، والثاني ثبوتا .

وأجاب شيخنا : بأن المثبت الاصطفاء الواقع من الله تعالى للأنبياء ؛ لا الاصطفاء الذي هو التلبي وهو المراد من اللازم ، والمراد نفيه فينتفي الملزوم ، وتقديره لو أراد الله اتخاذ الولد للاصطفاء اصطفاء التلبي واللازم باطل والملزوم مثله ، قيل له : عبر في اللازم بالإرادة وفي الملزوم بالمشيئة ؛ وهما معنى واحد ، فأجاب : بأنه تفنن في الخطاب ، قيل له : هل تدل لفظ التكوير على أن السماء كورية ؟ فقال : نعم ؛ لأن تكويرها مع فردها عن محله محال ، ومن لوازمه تكور فلكها لاستحالة تعلقها دون مكان .

فإن قلت : معهم التكوير مع البساطة ؛ لأن المراد تداخل الزمانين والباء من أحدهما للآخر ، قلت : مسلم لكن مع إشعار لفظ التكوير ؛ يريد تكوير لكور العمامة بعضه على بعض .

فإن قلت : بدأ بالليل على النهار في التكوير على العادة عند الغرب ، وبدأ بالشمس في التسخير ، والمناسب كان الابتداء بالقمر لمقابلته الليل ، لأنه فيه يظهر ، فلم عدل من ذلك ؟ قلت : لأن آية الشمس أبدع في النفوس بخلاف القمر .

فإن قلت : إذا كان المراد من النفس آدم ؛ فيكون لفظ خلق استعمل في حقيقته ومجازه ؛ لأنه في أولاد آدم المباشرين حقيقة ، وفي غيرهم مجاز ، ثم إنه عبر عن الخلائق بالخلق ، وعن جواب الجعل .

قلت : لأن الزمخشري كان تقدم له أنه خلق بمعنى أبرز من العدم إلى الوجود وجعل معنى صير وهو تكوير .

قال شيخنا : قالوا : إن حواء عليها السلام خلقت من ضلع أعوج ، قال : و . . . . . .[1] الآخرة مسألة الخشي ، قال : وهذا خلاف مذهب أهل التشريع ؛ لأنهم قالوا : لو وقع بالآخر لوجد ؛ لأنه مما يدرك بالبصر ولم يدرك ولم يوجد ؛ واختار التراخي في الزمان .

قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ ﴾ .

كقوله تعالى : [٣١٧/٦٥] ﴿ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾[سورة يوسف : ٣٢] ﴿ فِيهِ ﴾ الإشارة للتعظيم .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ ﴾ .

الخطاب لمن في قولكم ، والمراد من هذا الكلام ، في قوله تعالى : ﴿ غَنِيٌّ عَنْكُمْ ﴾ ، لازمه ، وهو أن الضرر الناشئ عن الكفر إنما يعود عليكم ، لأن الله تعالى غني على الإطلاق؛ فكفركم إنما يعود بالوبال عليكم .

قال : والمنفي في قوله تعالى : ﴿ وَلا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴾ ، على ظاهره من الرضى الذي هو الحب لا الإرادة ، قال : وأما الوجه الثاني في أن المراد بالعباد المؤمنين فقط ، بخلاف الظاهر .

فإن قلت : ما ذكرتوه يستلزم عليه الإضمار ، وما ذكرناه يستلزم عليه التخصيص ، وهو خير من الإضمار ، قلت : ذكره آخر الشكر ، في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَشْكُرُوا ﴾ ، يدل على الأول دون الثاني .

---

(١) سقط في المخطوطة .

فإن قلت : هل ينتفع بـ﴿ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ ، في مسألة علمه بالجزئيات ؟ فقلت : نعم .

قوله تعالى : ﴿ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ ﴾ .

قال الشيخ ابن عبد السلام : يدخل في هذا جميع من كذب على الله من أكثر الفقهاء ، إذا لم تحكم بمستند التنزيل وهو الداء إذا لم يستحقها .

قيل : هل في الآية دليل على تكفير من يكفر بالذنب ؛ لأنه سجل عليهم بوصف الكفر ، فقال : قد لا يؤخذ ذلك وقد يؤخذ ، قيل له : قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ ﴾ ، وهل فيه حذف الفاعل تقديره : والذي جاءوا فيكون المراد بالذي الجنس ، فقال : ما ذكرته إنما يصح إذا جاء بالموصول مجموعا ، فحينئذ تؤتى بالصلة مفردة حذفا لما ذكرت ، وهنا ليس كذلك فليس من ذكر الباب ، وإنما المراد بالذي الجنس ، دليله قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ ، قيل : هل يتناول العصاة أولا ؟ فقال : لا لأنه يلزم عليه أن يكونوا موعدين بأن لهم ما يشاء عند ربهم ، وذلك باطل إجماعا .

قيل له : أجمع أهل السنة على أنهم لا بد لهم من الجنة ، فقال : وأجمع المسلمون ما عدا الجبرية على دخول طائفة النار ، وإلا فيلزم أن يوصف ذو الكبيرة بالرحمة ، وأنه يعبد الله كأنه يراه ، وذلك باطل بالإجماع .

قوله تعالى : ﴿ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا ﴾ .

قال : لما كانوا في غاية الورع كانت تصدر منهم بعض الحسنات يعدونها سيئات ، وليست بسيئة ، وإنما هي حسنة ، وليس المراد بقوله ﴿ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا ﴾ أسوأ السيئات ، وإنما المراد التشبيه في اعتقادهم أنها سيئة .

فإن قلت : لم قال هنا ﴿ بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ، وقال تعالى في النحل ﴿ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [سورة النحل : ٩٦] ، قلت : في النحل تقدم ذكرها ، وهنا تقدم ذكر الذي في قوله ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ ﴾ .

قيل : له قوله تعالى : ﴿ وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ ﴾ ، هل كقوله في الحديث : " لهم فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت " ، بالنقيض أم لا ؟ فقال : لا لأنه إنما نفى ما لم يحتسبوه ، وإلا فهو محسوب عند غيرهم ، لأنه من جنس ما يقع منهم ،

أما قوله : " فيها ما لا عين رأت[1] " فنقيض أنهم سيروا لهم في الآخرة ما لم يقدر أحد ولا يخطر على قلب بشر .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾ .

حصول الغفران مطلقا أو لمن تاب .

قال الشيخ : والظاهر أن هذا العموم مخصوص ؛ لأنه إن لم يخصه يلزم من مذهب المرجئة ، قال : ومن نظر وعاقل سبب النزول أنه ما قلناه من التخصيص .

قيل : لم أسقط البغتة في الأول ؟ فقال : فيه حذف التقابل ، قيل له : المفهوم من قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ لا تَشْعُرُونَ ﴾ ، هو المفهوم من قوله تعالى : ﴿ بَغْتَةً ﴾ ، فقال : تأكيد وانتقال من الالتزام المطابقة .

قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ .

قال : الآية مخصوصة بالإجماع بالواجبات كلها ، قيل له : هل ينتفع بها في مسألة خلق الأعمال ؟ فقال : لا لوجهين :

الأول : أن [٣١٧/٦٥] المخصوص هل يبقى حجة أم لا ؟ فيه خلاف ، وإذا قلنا : لا يؤخذ بنفي حجة ، فالمسألة من قواعد العقائد ؛ فلا يثبت بمثل هذا .

الثاني : أن المراد خالف المعنى ؛ فيقتضي إن ما وجد مخلوقا فالله خالقه ؛ وعلى هذا لا دليل فيه البتة ؛ لأن خلقها لله محل النزاع ، والمنسوب في الآية ما هو منسوب لله .

فإن قلت : هل يؤخذ من الآية أن المعدوم شيء أو لا ؟ قال : قلت : لا يؤخذ ؛ وإنما المراد ما وجه مخلوقا لله فالله خالقه .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ .

أي سيحيي الله ولا على ما قبله ، أما الأول فلوجهين :

---

(١) أخرجه مسلم بن الحجاج في صحيحه حديث رقم : ٥٠٥٦ ، والحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين حديث رقم : ٣٤٨٤ ، وأحمد بن حنبل في مسنده حديث رقم : ٢٢٢٣٥ ، وابن أبي شيبة في مسنده حديث رقم : ٩٣ ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده حديث رقم : ٧٤٧٧ ، ومحمد بن هارون الروياني في مسنده حديث رقم : ١٠٣٨ ، وعبد بن حميد في مسنده حديث رقم : ٤٧١ ، وابن أبي شيبة في مصنفه حديث رقم : ٣٢٢٥٧ .

الطول لأن فيه عطف جملة اسمية على فعلية وهو قليل .

وأما الثاني : فلأن الكافرين هم بعض الناس . . . .[١].

قال : والصواب أنها كلية مستقلة بنفسها ، قيل له : وهل ينتفع بها الملائكة في القول بالإحباط بمجرد الردة ؟ قال : إن قلنا : إن المراد من خوطب به خاصة ؛ فلا يلزم ذلك إذ لا يلزم من إحباط المخاطب مجرد الردة إحباط غيره ، لأن عقوبة المقرنين أشد ، قال : والأظهر أن المراد بقوله تعالى : ﴿ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ .

يدل على تعظيمه الممكن المقدور عليه ؛ المأمور هو به أما تعظيمه حق تعظيمه ؛ فلا يستطيع أحد عليه ولهذا كان بعض شيخونا ينهى أن يكتب في الصدقات : الحمد لله حق حمده ، والحمد لله كما يحب لجلاله ؛ لأنه قد يقول ذلك ولا يعرف جلاله .

قال الفقيه أحمد بن سيدي الفقيه أبي القاسم أحمد الغبريني قال : ورد على صداق وأنا قاضي بباجية فيه أعلم بثبوته على ما هو عليه .

ابن عبد السلام ابن يوسف الهواري : فلم أجد في الصداق موجبا لذلك إلا الحمد لله حق حمده ، قال ابن عبد السلام : وما حكاه عن جبريل هو تصحيف ، وإنما هو جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

قوله تعالى : ﴿ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ ﴾ .

الظاهر أن النسيان ضد الشرك لا ضد الذكر ، لأن ترتيب الذم عليه أشد ، والأول يرجع إلى ترك الأسباب .

قوله تعالى : ﴿ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ .

قال : ضم الياء أحسن من فتحها ، لأن الفتح إما أن تكون اللام لام العلة ، أو لام الصيرورة ؛ والقسمان باطلان ، أما الأول فلأن من جعل لله أندادا قد حصل في أشد الضلال في تعيبه ، وجعل الله أندادا يقتضي تقدم الضلال ؛ فيلزم تصيير ما سبق تصييره وذلك باطل ، قيل له : ما المانع أن يكون المراد بصيرورة الضلال مداومة وجوده ، فقال : يحتمل ويفضله قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلا ﴾ ، إن التمتع به المداومة .

---

(١) بياض في المخطوطة .

قال الشيخ : ومن في قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ ﴾ ، لا يصح أن تكون استفهاما لامتناع اجتماع حرفي الاستفهام في كلمة واحدة ؛ فلا بد أن تكون من موصولة ، قيل له : ما المانع من كونها منادى والهمزة حرف نداء ؟ فقال : يحتمل على . . . .[1] وقرئ ﴿ أَمَّنْ ﴾ بالتشديد .

فإن قلت : هل البداية بالسجود يدل على أنه أشرف أحوال الصلاة ؛ لأنه قدم على القيام الذي هو أول ؟ قال : المراد في تفضيل العملين على غيرهما من العبادة ، لقوله تعالى : ﴿ سَاجِدًا وَقَائِمًا ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ﴾ .

قيل له : هل هو النفاق ؛ لأنه كان يقول ﴿ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ﴾ ، فقال : لا نسلم لأن الأمر بالتقوى صادر منه عليه السلام ، فحسن أن يقول ربكم ، قيل له : يعكس عليك قوله تعالى : ﴿ يَا عِبَادِيَ ﴾ ، وهو السلام لا نخاطبهم بذلك ، فقال : الأول على جهة الحكاية ، قيل له : أيما أبلغ هذه أم قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى ﴾ [سورة يونس : ٢٥] ، فقال الثانية لأنها [٣١٨/٦٥] أعم من أن تكون في الدنيا أو في الآخرة ، قيل له : ما مناسبة قوله تعالى : ﴿ وَأَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةٌ ﴾ ؟ قال : فكأن القائل يقول : فإن بعض الإحسان في بعض البلاد في العمل ، فقال تعالى ﴿ وَأَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةٌ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ ﴾ .

قال : ظاهر كلام الزمخشري في جواز العطف ؛ إنما لاختلاف الجهة دفعا للسؤال ؛ والسؤال لا يزول ، ولابد الإخبار بالجملة الثانية لا معنى له إذ هو مستفاد من الأولى بالضرورة ؛ لأن عبادة الله منه مخلصا ؛ لا بد أن يكون ذلك أول الإسلام لاستحالة وقوع ذلك بدون الإسلام ، فالأولى أخص ؛ والثانية أعم ، والأخص يستلزم الأعم ، فلما ذكر اللازم الثاني ، قيل له : لاختلاف الجهة ، فقال : اختلافها إنما هو بالنسبة إلى اللفظ في حق غيره ؛ وهذا السؤال إنما ورد من جهة المعنى ، ومن جهة اختصاصه به .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ .

بوقوعها في العذاب الدائم ؛ وليس لهم من الحور العين أو في الدنيا حصول .

---

(١) بياض في المخطوطة .

قوله تعالى : ﴿ ظُلَلٌ ﴾ .

الظلل إنما يكون لدفع حرارة الشمس ، وهذه تجلب قوة الحرارة .

قوله تعالى : ﴿ لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ ﴾ .

فإن قلت : ما معنى ﴿ مَبْنِيَّةٌ ﴾ ؟ قلت : رد لما يتوهم من أنها كالدنيا من أن الغرف التي على الأرض مبنية ، والتي فوقها من القصب والخوص والرؤية في الأثر بصرية .

قوله تعالى : ﴿ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا ﴾ .

وقال تعالى في الحديد ﴿ ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا ﴾ [سورة الحديد : ٢٠] ، فأجاب : بأنه لما كانت هذه الأفعال هنا مضافة إلى الله تعالى عز وجل حسن أن يقول : ولما كانت في تلك غير مصرح بها حسن أن يقول : ﴿ ثُمَّ يَكُونُ ﴾ ، قيل له : هل ينتفع بها من يقول : إن الإسلام والإيمان بمعنى واحد ؛ لأن شرح الصدر إنما يكون ما محله القلب ، وقد جعل هنا أن الإسلام محله القلب ؛ لأنه مشروح له ، فدل على أن المراد بالإسلام الإيمان .

قوله تعالى : ﴿ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ ﴾ ، اختار الشيخ بالحديث الكتب الأربعة المنزلة وأحسنه القرآن وكتابا يدل يؤمن من كل .

قوله تعالى : ﴿ مُتَشَابِهًا ﴾ .

أي متشابه الأجزاء من أقاصيص وأخبار .

قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ ﴾ .

قال : هذا فكم لأن الوجه في العادة إنما يتقي عنه لا به ؛ وهو هنا به لا عنه .

قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لِلظَّالِمِينَ ﴾ .

الخطاب في الدار الآخرة ؛ لأنها ليست دار تكليف ؛ وإنما إخبار بخلودهم .

قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لا يَشْعُرُونَ ﴾ .

الآية ، فيكون عذابا في عذاب ؛ وجعل الناس كأنهم علموا أولا أشياء ثم نسوها ، فضرب الأمثال ؛ ومن كلامه في سورة الزمر [1] ، قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا ﴾ [سورة الزمر : ١١] ، وجه مناسبتها لما قبلها ؛ أن الاشتراك في الأمر المشق المؤلم أهون على النفوس من الاختصاص به ، كمن ضاع له دينار ولم يضع لغيره شيء ، وآخر ضاع له ولغيره ، وكذلك فعل الطاقات .

قال : ووقوعنا من بئس القوم ابتداء أقرب إلى الإنذار به فيها والإتباع ، فلذلك قال ﴿ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا ﴾ ، ثم قال ﴿ وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ .

قال الزمخشري : يعني أن الله تعالى أمرني أن أخلص له الدين بدليل العقل والسمع ، فإن عصيت ديني لمخالفة الدليلين استوجبت عذابه .

قيل لابن عرفة : هذا اعتزال ، فقال : هذا تنبيه يصدر من السني والمعتزلي ، فالمجرور في قوله بدليلي العقل تعلق بالفعل ، وهو أمرني وهو اعتزال ، وإن تعلق بقوله : أخلص فليس باعتزال ، قيل له : قد نص الضرر في أرجوزته على اعتقاد وحدانية الإله واجبة بالعقل والفروع ، والشرائع هي الواجبة بالسمع ، لأنه قال : ما نصه فخالق الأشياء وجداني ، وشاهد العقل بذلك يشهده .

قال ابن عرفة : هذا خطأ لأن الأصوليين حكموا الخلاف في النظر ؛ فذهب أهل السنة أنه واجب بالسمع ، [٣١٨/٦٥] ومذهب أهل المعتزلة أنه واجب بالعقل على أن كلام المفسرين يمكن تأويله ، فيحتمل أنه يريد به قصر معرفة ذلك في الدليل والإدراك ، أو رجوعه إلى الأمر التكليفي .

قيل له : ما عمله شارحه ابن خليل في شرحه : أن السلطان وأميره إذا دعا إلى معصية ؛ فإنه يجب إتباعه ، قال : وهذا خطأ طرح ؛ وحدث مسلم في كتاب الإعادة يرد عليه .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ .

أي الخسران الأخص ، أي خسروا لذة أنفسهم ونعم أنفسهم ؛ لأن خسران الشيء هو ضياعه ، وأنفسهم لم تزل باقية .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِنَ النَّارِ ﴾ .

---

(١) وردت في المخطوطة : سورة الزخرف ، ولكنها الآية الموجودة في سورة الزمر ﴿ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا ﴾ ، وقد أثبتنا الصحيح .

إن قلت : ظلل النار عليهم لا لهم ، فالجواب : أنه استغنى عن على بكلمة فوق ، فلو أتى بعلى لكان تكراره أتى . . . . [1] ليفيد اختصاصهم بعذاب العذاب العظيم ، وإدخال من على فوق ليفيد أول مواضع الفوقية ؛ فيشعر بكمال ملاصقة النار لهم من غير فاصل .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ﴾ .

جعلت النار ظله باعتبار أن لهيبها يصعد إلى فوق ؛ فيعلو عليهم ويصيرون تحته ، أو باعتبار أن النار تدور بهم كالكرة فيصير الأعلى أسفل ؛ والأسفل أعلى ، فهي ظلة باعتبار ما كانت عليه فكل جهة منها فوقهم وتحتهم وفوق آخرين .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا ﴾ .

قال الزمخشري : ﴿ الطَّاغُوتَ ﴾ مبالغة ؛ وقدر وجه المبالغة أنه إما مصدر المراد به الجنس ، فعبر فيه عن شخص معين ؛ وهو الشيطان أو غيره من معبوداتهم ، الثاني : فيه القلب ؛ لأن أصله طاغوت فصيرت اللام .

قال ابن عرفة : ليس في القلب مبالغة .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ ﴾ .

قال ابن عرفة : عادتهم أنهم يقولون : الإنابة سبب في اجتناب الطاغوت ، والأصل تقديم السبب على مسببه ، فكان بعضهم يجيب : بأن الانتقال من الشيء لغيره لأحد وجهين :

إما لوصف في المنتقل عنه ونحوه .

قال ابن التلمساني في باب الأوامر في المسألة الثانية عشر في اعتراضه على مذهب : إلى أن الأمر بالشيء عين النهي عن ضده؛ قد يكون مقصود الطالب أعلى الخبر الأول ؛ فيكون الطلب منه نهيا ، وقد يكون مقصوده إشغال الخبر الثاني فيكون الطلب فيه أمرا مقدر هنا ، السبب إشغال بأن اجتنابهم الطاغوت لمحض ما فيه من المفسدة الدائمة لا لكونهم رأوا الإنابة إلى الله أحسن منه ؛ إذ الاشتراك بينهما في الحسن بوجه ، فكان الابتداء به أهم وأولى .

قوله تعالى : ﴿ لَهُمُ الْبُشْرَى ﴾ .

---

(١) بياض في المخطوطة .

قدم المجرور للحصر إما للتشريف ، وإما لأجل الآي ، وإما باعتبار تقابله .

قوله تعالى : ﴿ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ ﴾ .

ابن عطية : قيل : هو كتاب الله .

ابن عرفة : فعلى هذا يكون في القرآن حسن وأحسن منه وفيه خلاف ، هل يصح أن يقال : بعض العذاب أعظم من بعض ؟ أو أوضح من بعض ؟ وهو بمعنى لفظ القرآن بالعجز ، وإنما معناه القديم الأزلي فلا تجوز فيه ذلك بإتقان ، وإما أن يراد بأحسنه أبينه ؛ وهو عند المتشابه ، وأما تعليم التكاليف التي عليها الثواب عند المباح الذي لا ثواب فيه .

قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ ﴾ .

ابن عرفة : هذا من باب إطلاق المسبب على السبب ، لأن المراد : فمن دام على الكفر وضمير ﴿ عَلَيْهِ ﴾ فأنت تنقله عنه وتصرفه إلى الإيمان ، فالكفر سبب في العذاب ، والإيمان سبب في الإبعاد .

قال ابن عطية : وأسقط الثاني في الفعل إما للفصل ، مثل : حضر القاضي اليوم امرأة ، وإما لتأنيث الكلمة غير حقيقي .

ابن عرفة : كان بعضهم يقول : وإما لأن العذاب مذكور ، فتوحي إضافة الكلمة إليه ؛ لأنه الأهم المقصود بالذات .

قوله تعالى : ﴿ لَهُمْ غُرَفٌ مِنْ فَوْقِهَا غُرَفٌ ﴾ .

[٣١٩/٦٦] يحتمل أن يريد من فوقها غرف لهم أيضا ، كما ورد "أن أهل الجنة يرون الغرف كما ترون الكوكب الدري في السماء "، والظاهر الأول إذ به تتم النعمة ، والأنهار تجري من تحت الجميع ، أو تجري تحت الغرف العليا كما تجري تحت السفلى ، فهو أكمل في باب النعمة .

قوله تعالى : ﴿ مَبْنِيَّةٌ ﴾ .

ابن عرفة : وكان بعضهم يقول : بل هو إشارة إلى وجودها الآن ، وأنها مخلوقة خلافا لمن أنكر ذلك .

قيل لابن عرفة : أو هذا إشارة إلى تنويعها إلى أصناف من الذهب والفضة والياقوت والزبرجد ، كما أن البناء في الغرف يتنوع إلى الحجر والجص والجير ، فليس الحائط كله زجاجا خالصا ، ولا ذهبا خالصا ، وإنما هو منوع فهو أعظم وأعجب .

قوله تعالى : ﴿ وَعْدَ اللَّهِ لا يُخْلِفُ اللَّهُ الْمِيعَادَ ﴾ .

إما فيما يرجع إلى الثواب فظاهر إذ لا خلاف فيه ، وإما فيما يرجع إلى العقاب ، ففيه خلاف بيننا وبين المعتزلة في المعاصي ؛ فنحن نقول : إنه في المشيئة ، والمعتزلة يقولون : بتخليده في نار جهنم ؛ فيكون عندنا مخصوص بالمعاصي .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ﴾ .

فإن قلت : لم عبر في ﴿ أَنْزَلَ ﴾ وسلكه بالماضي ، وقال ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا ﴾ ، فعبر بالمستقبل ؟ فالجواب بوجهين :

الأول : أن إنزال الماء في الأرض سبب في إخراج النبات ، فناسب جعل السبب ماضيا ومسببه مستقبلا لتأخره عنه في الوجود .

الثاني : إن الماء إذا حصل في الأرض لا يستغرقها ولا يتغير ، والنبات إذا خرج يتغير وييبس فناسب أن يعبر عن الأول بالماضي المقتضي للتحقيق والثبوت ، وعن الثاني بالمستقبل المقتضي للتجدد والاختلاف .

قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ ﴾ .

إشارة إلى اتصافه بالمقدمات والدلائل المرشدة إلى الهداية .

قوله تعالى : ﴿ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ ﴾ .

إشارة إلى حصول النتيجة عن ذلك ، وأنه نظر فاهتدى .

قال : وفي الآية حذف التقابل ، أي فيرى له ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ﴾ ، فهم على ضلال من ربهم ، وأسند الشرح إلى الصدر مبالغة وتخصيصا على الاتصاف بأسباب ذلك .

قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا ﴾ .

ابن عرفة : لما تقدمها ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ﴾ عقبه ببيان أن قساوة ﴿ قُلُوبُهُمْ ﴾ أمر ذاتي لها ؛ لا بسبب غموض الذكر والقرآن الملقى إليهم ؛ بل هو أحسن الحديث وأبينه .

وذكر ابن عطية في سبب نزول الآية غير هذا .

ونقل الزمخشري ، عن ابن مسعود : أن أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ملوا ملة ، فقالوا حديثا فنزلت .

ابن عرفة : وفي هذا اللفظ إنجاء من والصواب ما قلناه .

قوله تعالى : ﴿ مُتَشَابِهًا ﴾ .

قال المفسرون : أي متماثل المعاني في الصحة والكلام والصدق ، ونفع الخلق وتناسب ألفاظه .

ابن عرفة : وكان بعضهم يقول : يحتمل أن يريد بالتشابه أن آياته متشابهات باعتبار الحفظ ؛ بحيث تشتبه على من هو ضعيف الحفظ .

قوله تعالى : ﴿ مَثَانِيَ ﴾ .

جمع مثنى أي مكرر ومردد لما بين من قصصه وأحكامه ، أو إشارة إلى أنه مهما كرر في التلاوة يزداد حلاوة ولا يمل .

ابن عرفة : ويحتمل أن يراد به الدوام ، تعني أنه محفوظ لا يزال دائما يكرر ويقوى إلى آخر الدهر ؛ بخلاف غيره من الكتب المنزلة .

قوله تعالى : ﴿ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ .

الزمخشري : إن قلت : لما ذكر الجلود وحدها أولا ثم كرر منها القلوب ثانيا ؟ فأجاب : بأن ذكر الخشية أولا أغنى عن ذكر القلوب ؛ لأنها محلها .

ابن عرفة : [٦٦/ ٣١٩] وكان بعضهم يقدر الجواب : بأن وجوب السبب يستلزم وجود السبب ؛ فوصف الجلود بكونها مقشعرة مسبب عن وصف القلوب بالخشية والخوف ، ووصف الجلود باللين تقضي نفي عنها ، ونفي المسبب لاستلزام السبب ؛ فلذلك ذكرت القلوب ثانيا .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْءَانِ ﴾ .

قال ابن عرفة : ذكر اسم الإشارة ؛ وإن كان مستغنى عنه ؛ إشارة إلى تحقيق القرآن ، وأما العجز المشتمل على إخبار الصدق والمواعظ الحسنة ، فلذلك فرقوا في باب الإيمان بين من حلف لا آكل طعام فلان فأكله بعد انتقاله عن ملك فلان ، قالوا : لا يحنث ، وبين قوله : لا أكلت هذا الطعام ؛ فأكل منه أنه يحنث على كل حال .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ ﴾ .

يؤخذ منه جواز القياس ، ولاسيما القياس التمثيلي ؛ لأنه تشبيه معلوم في إثبات حكم لهما ، أو نفيه عنهما .

قوله تعالى : ﴿ غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ .

إما تعليل التعليل أو تعليل بعد تعليل ، فعلى الأول : المعنى رجاء أن يتذكروا ؛ فيكون تذكرهم سببا في ترجي تقواهم .

وعلى الثاني : المعنى رجاء أن يحصل لهم التذكر والتقوى .

قيل لابن عرفة : فهلا عطف ؟ فقال : الحكمان إذا كانا في غاية الاتصال ، أو في غاية الانفصال لا يعطفان .

قوله تعالى : ﴿ غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾ .

قالوا إذا قلت : زيد ذو مال ، فهو دليل على كثرة ماله ، ومنه قوله تعالى : ﴿ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾ [سورة القلم : ١٣- ١٤] ، ونحوه للقاضي عياض في حديث : " قد بلغ علي من الوجع ما ترى وأنا ذو مال " .

وقال السهيلي في الروض الآنف في حديث هرقل في قول أبي سفيان : هو فينا دون والانخفاض منه .

قوله تعالى : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلا رَجُلا ﴾ .

لما تقدم أن القرآن يشتمل على ضرب الأمثال عقبه ببيان أن من حمله ذلك هذا المثل .

قوله تعالى : ﴿ فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ ﴾ .

ذكر ابن عرفة كلام المفسرين ، ثم قال : وكان بعضهم يحمله على أن طريق الحق واحدة والضلال متعددة ، فنسب ما أفصح به الزمخشري ، في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ [سورة الأنعام : ١] فالمحق يتبع دليلا واحدا ؛ والمبطل من نفسه عند الشهوات متعددة .

قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ ﴾ .

إشارة إلى أن من ليس فيه استشارة قابلية للعلم فجهله نعمة ، لأن الحمد إنما هو على المنعم .

قيل لابن عرفة : اختار جملة نعمة لغيره ؛ لأنه نعمة به .

فإن قلت : لم قال فيه شركاء فعله [.....] لرجل : فعداه باللام ، قلنا : اللام تفيد الاختصاص ، وهو مناسب للمؤمن ، والمشرك مناسب للظرفية ؛ لأن كل واحد له فيه جزاء مظروف منه .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ ﴾ .

قال ابن عرفة : اعلم إنه تارة يكون المقصود نفي الثاني ، والمقصود هنا ملزوم الشرطية ، وهو أنه لا يجتمع وجود ملكهم لما في الأرض ومثله وجه ؛ مع عدم اقتدائهم به من سوء العذاب .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ .

ابن عرفة : يحتمل أن يريد ما عظموه أخص تعظيمه ، وهو مقتضي كلام المفسرين ، ويحتمل أن ما عظموه مطلق تعظيمه ؛ وهو الصواب ، لقوله تعالى : في سورة الأنعام ﴿ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [سورة الأنعام : ٩١] فهم أنكروا الرسالة ، فلو عظموه فمطلق التعظيم لصدقوا الرسول الوارد عنه ، والقرآن يفسر بعضه بعضا .

قيل لابن عرفة : تأكيده بالمصدر دليل على أن المراد أخص تعظيم ،[٣٢٠ /٦٦] فقال : التأكيد يشعر بأن المراد التعظيم الواجب التكميلي .

قوله تعالى : ﴿ وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ .

قال ابن عرفة : عادتهم يوردون : فيه سؤالا ، وهو أنه ما المناسبة لتعقبه بهذا مع هذا لا يعقب إلا بما يناقضه ، فيقال : ما عظمت زيدا ؛ وهو شجاع عالم محظي عند الأمير ؛ فتأتي بما يناقض عدم تعظيمك له في الحال لا في المستقبل ، ولا تقول : ما عظمت زيدا وهو بعد عشرين متصف بالشجاعة والعلم والحظوة ، فالمناسب كان عدم تقييد الجملة بيوم القيامة ، وأجيب : بأن العلم بتحقيق وقوع ذلك في المستقبل كاف في حصول التصديق به ، واتصاف فاعله بكمال القدرة ؛ لأن بعثة الرسول عندنا جائزة ، وقد أخبر الرسول بوقوع المعاد الدار الآخرة ، وهو حاصل بالدليل السمعي ، ونسب الطي للسماوات دون الأرض لعظمتها ، فكبر جرمها بالنسبة إلى الأرض؛ فليس وجوب المعاد مستفاد بالدليل العقلي إلا عند المعتزلة القائلين بالتحسين والتقبيح .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ ﴾ .

ابن عرفة : قالوا : لما عطفه بالواو ؟ فأجابوا : بأنه لو لم يعطفه لتوهم إنه من تمام المقاولة مع الملائكة ، كأن قائلا يقول : بالذي أجابوا به الملائكة ، فيقال ﴿ الْحَمْدُ

لِلَّهِ ﴾ ، فلما عطفه بالواو دل على إنه معطوف على قوله تعالى : ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ، وما بينهما جملة اعتراض .

فإن قلت : هل قال : ﴿ صَدَقَنَا ﴾ في خبره ؟ فالجواب : أن الصدق في الخبر واجب والوفاء بالعهد مختلف فيه ، قيل : يجب ، وقيل : لا يلزم ؛ وإذا صدق حيث لا يلزم الصدق ، فأحرى أن يصدق حيث يلزم الصدق ، فهو من التنبيه بالأدنى على الأعلى .

قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى الْمَلائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ ﴾ .

يحتمل أن يريد حوله في مقصره من داخل ، أو دخوله في محرابه من خارجه ، وهو الذي تقدم لنا ؛ هل خارجه الخلاء والملأ ؟

قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا ﴾ .

كان بعضهم يأخذ من هذه الآية إن جاء لا يصدق إلا على من مضى ووصل إلى الشيء ، بخلاف قولك : مضى زيد لعمرو ، فإنه يحتمل أن يكون رجع من الطريق ، وبقى المعنى مستفاد من قوله ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ، فما أفاد جاء إلا لدخول المحل .

سورة المؤمن[1]

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ ﴾ .

قال الزمخشري : قيل : خلق الله تعالى خلقا يقال له : أسرا ، قيل : زاوية من زوايا العرش على كاهله .

ابن عرفة : إنما هذا إذا قلنا : إن السماء بسيطة ، وأما إن كانت كروية ؛ فلا يحتاج إلى حامل ، لأن الكورة تحمل بعضها بعضا ، نعم إن مجموعها محتاج أن تحل بمستقر .

ابن عرفة : وهذا دليل على أن الملائكة أجسام لطيفة ، وهو مذهب أهل السنة .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ حَوْلَهُ ﴾ .

يحتمل أن يكون حاملا ولا محمولا ، أي لا يكون ظلا ؛ فيكون معطوفا على الذين يحملون العرش وخبره يسبحون .

قوله تعالى : ﴿ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ .

الزمخشري : ما فائدة قوله تعالى : ﴿ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ ؟ ، فأجاب : بأن فائدته إظهار شرف الإيمان والحض عليه .

قال ابن عرفة : وعادتهم يجيبون بجواب آخر : وهو احتمال عود الضمير المجرور بأن على الحمد ، أي ويؤمنون بحمد ربهم ، بمعنى أنهم يعتقدون أنه المستحق للحمد ؛ فإنا قد نجد في الدنيا بعضنا يحمد بعضا في الظاهر دون الباطن .

قوله تعالى : ﴿ رَحْمَةً وَعِلْمًا ﴾ .

العلم عام ، والرحمة إما عامة [٦٦/ ٣٢٠] فما من عذاب منزل إلا وفي علم الله تعالى ما هو أعظم منه ، وإما أنه مخصوص بذلك وبالغائب .

قوله تعالى : ﴿ فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا ﴾ .

احتج بها المعتزلة ، ونحن نقول : إما أن المعاصي أقل والتوبة هنا من الكفر لقوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ، وإما أن التوبة من الذنوب والمعاصي مسكوت عنه ، وهذا الدعاء مقبول من البعض قطعا .

---

(١) وهي سورة غافر .

قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ .

أي وجبت .

قوله تعالى : ﴿ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ .

حجة لمن يقول من المحدثين : إن الصاحب هو من دام الصحبة معك ، خلافا لأكثر المحدثين في قولهم : إن الصاحب من رأى النبي صلى الله عليه وسلم وجلس معه ولو لحظة .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ .

إنما من قريش وشبه حالهم في عذابهم وإهلاكهم ، قال : أممهم السالفة أو عام فيهم ، وفي الأمم السالفة ، وشبه إهلاكهم في الدنيا إهلاكهم في الآخرة الموعود بوقوعه بهم .

قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ ﴾ ، .

قال ابن عرفة : عادتهم يقولون : إن الدعاء تحصيل الحاصل ؛ لا يجوز إذ لا فائدة فيه ؛ ووعد الله حق واجب وقوعه ، وقال تعالى ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا ﴾[سورة مريم : ٦١] ، قال : وأجيب : بأن الدعاء يتم لمن اتصف بالتوبة ؛ واتباع سبيل الحق والدعاء لمن أحل بعض ذلك ؛ لكن يلحقه بروحه في وفاته ، ويدخله الجنة التي وعد المتقين ، وراعى في هذه المعطوفات السبقية في الزمان ؛ فالأب أنسب ثم الزوجات ثم الأولاد .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ .

مع أن المناسب الغفور الرحيم إشارة أن هذه النعمة محض تفضل منك ولا تجب عليك شيء .

قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ .

قال ابن عرفة : هذا احتراس أو تتميم ، أما تقرير كونه احتراسا فلأنه لما تقدمها ﴿ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾ ، فقد يتوهم من وصف النحاة في الحدود ، فاحترس من ذلك بما يتضمن أن من صفة العدل ؛ فيجزي كل نفس ما كسبت لا يزيد عليها ولا ينقص ، وأما تقدير كونه تتميما ، فلأنه لما تقدم اختصاص الله تعالى يومئذ بالملك والقهر والغلبة تممه بأن السلاطين والجبابرة أذلاء محكومون ، فهو ينصف المظلوم من ظالمه ؛ وإن كان جبارا عنيدا ، وخبره بما كسبت وما كسب ؛ فعلى قراءة

السالكون : المراد نجازي كل نفس بسبب كسبها الذي كسبت ، فيرجع نسخه الجزاء وهو الثواب والعقاب ، والجزاء يطلق على الإثم وهو المجزى به ، وعلى المصدر ؛ وهو المجازات وهي المحاسبة .

قوله تعالى : ﴿ لا ظُلْمَ الْيَوْمَ ﴾ .

مع أن الظلم منفي عن الله تعالى في الدنيا والآخرة ، لكن التقييد بالظرف راجع إلى الناس فيما بينهم ، أي لا يظلم بعضهم بعضا يوم القيامة بخلاف الدنيا .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ ﴾ .

يحتمل أن يكون الظرف والعامل فيها ما في ﴿ الآزِفَةِ ﴾ ، أي يوم الواقعة القريبة إذ الحناجر ، ويكون عبر بإذ عن المستقبل بالتحقيق ، كقوله تعالى : ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾ [سورة النحل : ١] .

فإن قلت : المضاف إليه لا يعمل ، قلنا : قد عملت الجوامد ، كقوله : أنا ابن جارية إذ حد النظر ؛ وأحرى المضاف إليه ، وجعله أبو حيان بدلا من قوله ﴿ يَوْمَ الآزِفَةِ ﴾ وأعرب ﴿ يَوْمَ الآزِفَةِ ﴾ مفعولا ؛ فأخرجها عن الظرفية ، وجعله من عمل الفعل في المفعول به لا في الظرف .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ ﴾ .

يحتمل أن يريد بالقضاء الحكم فقط ، ويحتمل الحكم والفعل ، [٦٦/ ٣٢١] فيكون فيه شبهة للمعتزلة في أنه لا يفعل القبائح ؛ يحتمل أن يريد بالحق الأمر المستلزم للثواب ، فحينئذ ترك هذه الشبهة ، ويحتمل أن يريد به نفس الحق الذي هو ضد الباطل ، وهذا إما في الدنيا والآخرة فهو الصواب ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ ﴾ ، أو هو في الدنيا فقط .

قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ .

يحتمل السير الحسي بالنظر في آثار الأمم السالفة وفي مساكنهم ، وحمل السير المعنوي بالنظر في كتب التاريخ ، ويؤخذ منه أن التواتر يفيد العلم ، وأن العلم الحاصل عن التواتر نظري لا ضروري ؛ وفيه خلاف ، قيل : إنه نظري ، وقيل :إنه ضروري ، وهذه الآية تدل على أنه نظر ، كقوله ﴿ فَيَنْظُرُوا ﴾ ، لكن هذا إن أريد به النظر بالفكر ، إما أن أريد به النظر بالبصر والسير الحسي ؛ فلا يؤخذ منه ذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ ﴾ .

ابن عرفة : كررت هذه القصص في القرآن كثيرا ؛ وذلك لكثرة الوفود الواردين على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ؛ فيسمعوا قوم ولم يسمعها آخرون ، فأنزلت القصة عليه لأجلهم بلفظ آخر ، إما بحسب اختلاف الأذهان والعقول ، وإما لأن الإخبار بها إذا أنزلت بلفظ آخر خاص بالنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يسمع من غيره ، بخلاف ما لو نزلت بلفظها الأول لكان يقول بعض الصحابة ممن سمعها قبل ذلك يشارك النبي صلى الله عليه وسلم في الإخبار بها للوفود الواردين عليه .

قال : والآيات المعجزات والسلطان المبين راجع إلى التحدي بها والاحتجاج ، فهو من قبيل الإرجاع ، كقولك : جاءني الشيخ والرجل الصالح ، أو يكون السلطان راجع إلى ظهور المعجزة إلا المقترح ، قال : وليس من شرطها ظهورها أو راجع إلى نتيجتها ، قوله تعالى : ﴿ لا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعْذِرَتُهُمْ ﴾ [سورة الروم : ٥٧] يحتمل أن يكون من باب العدم والملكة ؛ فهم يعبدون ولا ينفعهم ، أو من باب السلب والإيجاب ؛ مثل الحائط لا يبصر فهم لا قدرة لهم على العبادة بوجه .

قوله تعالى : ﴿ فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ ﴾ .

إما أن بعضهم ، قال ﴿ سَاحِرٌ ﴾ ، وبعضهم قال : ﴿ كَذَّابٌ ﴾ ، أو كل واحد منهم قال ذلك ، وهل المراد ﴿ كَذَّابٌ ﴾ بالإطلاق ، أو كذب في سحره إشارة إلى أن سحره توبة وتقوى وليس بحقيقي ؛ لأن السحر عندهم محمود ، إذ هو علم من العلوم ، وعلى هذا فيكون أطلق الكذب على الفعل ، وقد تقدم في حديث سليمان ؛ حيث كان يظهر أنه يفعل ولا يفعل ، أنه يؤخذ منه عدم إطلاق الكذب على الفعل ، وظاهر كلام ابن التلمساني في باب الإخبار في صحة إطلاق الكذب عليه ونحوه لابن عطية في قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا ﴾ [سورة مريم : ٤١] .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا ﴾ .

مع ما قبلها إشكال ؛ لإيهامه إنه قبل ذلك ولم يكن جاءهم ، كقولهم : جئت زيدا ، فلما أخبرته بقصة عمرو خرج مسافرا ، فمفهومه أنه قبل المجيء لم يخبره بذلك ، فيلزم منه أنه يجيبهم بالحق ، قيل ذلك بدليل قوله تعالى : ﴿ فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ ﴾ ، والجواب : إنه أولا لم يدعهم إلى الإيمان ، بل أتى بالمعجزات فقط ، ثم لما دعاهم إلى الإيمان ، قالوا ذلك ، واعلم أن المبتدأ لا يحذف إلا إذا كان الخبر لا يصلح له ؛ وكذلك هذا هو عندهم لا يصح أن يوصف بالسحر إلا هذا الرجل .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ مُوسَى إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ ﴾ .

من باب عطف الصفات لا الموصوفات ، لئلا يلزم عليه تعدد الآلهة .

فإن قلت : [٣٢١/٦٦] هلا قال : ربنا ، فيغلب ضمير المتكلم ، لأنه الأصل ؟ فالجواب : إنه قال ﴿ وَرَبِّكُمْ ﴾ ، ليدخل فيه فرعون وقومه ، ولو قال : وربنا ، ما دخل فيه فرعون .

قوله تعالى : ﴿ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ ﴾ .

ابن عرفة : اتبعوني بالإيمان ، كقولك : قال الصالح : اتبعوني في الصلاح .

وقال الفقيه : اتبعوني في الفقه .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ ﴾ .

أي تمتع زائد ، والتمتع أمر عرضي ، والعرض لا يبقى زمنين ، والقرار وهو دائم لأن مذهبنا : أن الأجسام فانية ؛ ولابد لها من مستقر ، والمتاع راجع إلى نفي المانع ، والقرار راجع إلى وجود المقتضي ؛ لأن التمتع مانع من الزهد في الدنيا والتقشف ، وكون الآخرة دار مستقر تقتضي وجود الحرص على أسباب الموصل إليها .

قوله تعالى : ﴿ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ .

أي رزقا كثيرا دائما غير منقطع ؛ لا يحاسبون على كثيره بشيء .

قوله تعالى : ﴿ فَسَتَذْكُرُونَ مَا أَقُولُ لَكُمْ ﴾ .

ابن عرفة : كان بعضهم يقول في مثل هذا ، وفي قوله تعالى : ﴿ مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ ﴾ [سورة يسن : ٥٢] ، إنما المخبر بالشيء قبل وقوعه ؛ تارة يخبر به لموجب ودليل عام عنده ، وتارة يكون خبره لغير موجب ، فإن أخبر به لموجب ثم وقع نحو ما أخبر به كان خبره صدقا ، وإلا كان اتفاقيا ولم يكن صدقا ، وكان يستشهد على ذلك بقول مالك رحمه الله فيمن حلف بالطلاق ؛ لتمطرن السماء غدا فأمطرت ؛ فإنه تطلق عليه زوجته ؛ لأن ذلك أمر اتفاقي لا دليل عليه ، فمعنى الآية سيظهر لكم صدقي وتندمون على اتباعي فيه ؛ وتعلمون أني إنما قلته لكم لدليل ظهر لي وخفي عنكم .

قوله تعالى : ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا ﴾ ، .

نقل ابن عطية ، عن الأوزاعي ، أنه قال له رجل : رأيت طيورا بيضاء تغدوا من البحر ثم ترجع سودا مثلها ، فقال له الأوزاعي : تلك التي هي في حواصلها أرواح آل فرعون تخترق ريشها له وتسود بالعرض .

قيل لابن عرفة : وكيف تغدو من الغد بيضاء ؟ فقال : لعل تلك الأرواح تنتقل من الغد إلى حواصل طيور أخرى بيض ، أو لعل تلك الطيور نبت لها من الغد ريش أبيض ؛ لأن ذلك خرق .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ فِي النَّارِ ﴾ .

قال ابن عرفة : عادتهم يقولون : المحاجة مفاعلة واقعة من الجانبين ؛ وهي هنا واقعة من الضعفاء فقط ، وأما المستكبرون فإنهم قالوا : أنأكل فيها ، وهذا ليس باحتجاج ولا جواب مع أن قول الضعفاء أتى كالتفسير للمحاجة ، قال : وتقدم الجواب بأن الجملة المفسرة إنما تأتي غير معطوفة ، والعطف يقتضي المغايرة إلا في قليل ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيِقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ﴾ [سورة التوبة : ٦١] فهذا ما خرج عن ذلك ؛ فلم يفسر والآية مخاطبتهم ، بل ذكر ما يقولون بعد تمامها .

قيل لابن عرفة : أو يكون قول المستكبرين : إن الله قد حكم بين العباد هو الجواب : أي حكم بمساواتكم لنا في العذاب ، فلا طاقة لنا على تحقيقه عنكم .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلا فِي ضَلالٍ ﴾ .

يؤخذ منه منع أهل الذمة من الخروج مع المسلمين للاستسقاء في دار الدنيا ، وقد قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، لمعاذ لما بعثه إلى اليمن وأهل كفار : " واتق دعوة المظلوم فإنها ليس بينها وبين الله حجاب [1] " .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ .

ابن عطية : هذا إما عام مخصوص ؛ لأن في الأنبياء من قتله قومه ولم ينصر عليهم كيحيى ، وإما لأن المضرة واقعة بين وفاة من قتل منهم بالانتقام له في قومه في الدنيا .

ابن عرفة : فإن قيل : أن يحيى عليه السلام ليس برسول فالمقام باق على عمومه ، [٦٦/ ٣٢٢] قلنا : هو داخل في عموم قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ ﴾ .

....

(١) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه حديث رقم : ٢١٩٥ ، وأبو نعيم الأصبهاني في المسند المستخرج على صحيح مسلم حديث رقم : ٧٤ ، والترمذي في جامعه حديث رقم : ٥٦٧ ، وأبو داود السجستاني في سننه حديث رقم : ١٣٥٥ ، والنسائي في السنن الكبرى حديث رقم : ٢٢٨٧ ، وابن ماجه في سننه حديث رقم : ١٧٧٣ ، والبيهقي في معرفة السنن والآثار حديث رقم : ٢٠٤٩ ، وأحمد بن حنبل في مسنده حديث رقم : ١٩٩٥ ، والنسائي في سننه حديث رقم : ٢٤٨٦ .

الأصل لأن يقال : وعليهم اللعنة ، لكن كان بعضهم يقول : عبر باللام المقتضية للملك والاستحقاق وإشعار استحقاقهم اللعنة ، كأنهم حائزون لها جوز المالك إليها .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى ﴾ .

ابن عرفة : هو التورية وأسباب الرشاد .

قوله تعالى : ﴿ وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ ﴾ .

عبر بالوراثة ؛ لأن بني إسرائيل طوائف تنتقل فيهم التوراة من جيل إلى جيل ، فكان بعضهم يرثها عن بعض .

ابن عطية : والوراثة في حق الصدر الأول منهم مجاز .

ابن عرفة : بل حقيقة ؛ لأنهم ورثوها عن موسى عليه السلام ؛ وصاروا بعد موته هم القائمين بها ؛ وعنهم أخذها أولادهم .

قوله تعالى : ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالإِبْكَارِ ﴾ .

إن أريد به حقيقة الذكر ؛ فيكون من باب ضربته الظهر والبطن ، فالأمر بالتسبيح عام في كل الأزمنة ، وإن أريد به الصلوات الخمس ؛ فيكون على ظاهره وحقيقته ، واختلفوا ، ما الأفضل : فالصحيح أن الفكر في أوقاته المعينة في الحديث أفضل من قراءة القرآن في غير ذلك الوقت أفضل من الذكر .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ ﴾ .

قال ابن عرفة : فإن قلت : ما فائدة قوله تعالى : ﴿ أَتَاهُمْ ﴾ ، مع أنه مستغن عنه ؟

قال : عادتهم يجيبون : بأن السلطان المراد به الموجب ، أي بغير شبهة توجب لهم عذر .

قيل لابن عرفة : السلطان هو الدليل لا الشبهة ، فقال : بل المراد به هنا الموجب ، ومنهم من أجاب : بأن المراد الدليل النقلي والعقلي ، فقوله تعالى : ﴿ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ ﴾ إشعار نفي الدليل السمعي ، وقوله تعالى : ﴿ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلا كِبْرٌ ﴾ ، إشعار بنفي الدليل العقلي ، فدل على أن كفرهم عنادا .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴾ .

قال ابن عرفة : إن قلت : لم كرر لا في قوله تعالى : ﴿ وَلا الْمُسِيءُ ﴾ ، ولم يذكرها في قوله تعالى : ﴿ وَالْبَصِيرُ ﴾ ؟

قال : عادتهم يجيبون : بأن عدم مساواة الأعمى والبصير ظاهرة لا تخفى على أحد ، وعدم مساواة المسيء للصالح خفية لا يدركها إلا من اطلع على حالهما معا ، فلذلك كرره .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ .

قال : عادتهم يقولون : القرآن كله بقول الله تعالى فتخصيصه بنسبته إليه لا بد له من فائدة ، وهي الاعتناء بهذا ، وأنه سالك لا يسوغ تركه ، وقوله تعالى : ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ ، ولفظ الأمر فيه زيادة الإشعار بتأكد الطلب .

قال ابن عطية : ومعناه إن شئت ذلك .

قال ابن عرفة : لا حاجة إلى تقييده بالمشيئة ، لأن هذه الشرطية مطلقة كما تقدم لنا في الجواب عن الإشكال الوارد في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لأَسْمَعَهُمْ ﴾ [سورة الأنفال : ٢٣] ، قال : وبيان ذلك أن القائل لزوجته : إن دخلت النملة الدار فأنت طالق ، فلا تطلق بالأحوال إلا مرة واحدة ، ولا يتكرر عليه الطلاق بدخولها مرارا ، فالمطلق يصدق وقد وجدنا بعض الداعيين يستجاب ، فتصدق الشرطية بذلك ، أو يجاب : بأن كل داع يستجاب له ، ومن لا يستجاب له لم يكن أخلص النية ، أو استجيب له بإدخال الثواب باستجابة الدعاء وحفظه الليل والنهار ونقصه ، والخبر هو المبتدأ لكن أفاد بما ذكر معه من الأوصاف ، وقدم هنا صفة الخلق على كلمة التوحيد ، وعكس في الأنعام لتقدم ذكر المخلوقات هنا .

قوله تعالى : ﴿ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ ﴾ .

استغراب وتعجب من صرفهم على الإيمان به ، ثم قال : كذلك تؤفك على وجه التسلية [٦٦/ ٣٢٢] للنبي صلى الله عليه وسلم ، وتؤفك حكاية حال ماضية ، أي كذلك فعل الذين من قبلهم .

قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءَ بِنَاءً ﴾ .

ابن عرفة : انظر هل يؤخذ أنها كروية ، وأنها كالقبة ، فهي مثل دائرة ، لكن يقال : لو كانت نصف دائرة لانكشف عنه دورانها .

قوله تعالى : ﴿ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ ﴾ .

قالوا : الإنسان هو أحسن الحيوانات خلقا ، كما قال الله تعالى ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ [سورة الإسراء : ٧٠] .

فإن قلت : إنه غير عام فإن فيه الأعرج والأحدب والأعمى ، قلنا : أحكام الخلق له اعتبارات ، فإن اعتبر بالنسبة إلى المفعول فيرد ما قلتموه ، وإن اعتبر بالنظر إلى الفاعل فإنه عام ؛ لأنه فعل كله بحكم متقن دال على اتصافه فاعله بالقدرة والإرادة وصفات الكمال ، وتفاوته لا يقدح في إبداعه ، ويحتمل أن يقال : إن كل أحدب هو أحسن من غيره من الحيوانات ، فمن هو أحدب وأعمى من الناس أحسن من أعمى من غيره .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾[1] .

قال ابن عرفة : التعبير عن المنع عن الشيء بلفظ النهي يشعر بأن المكلف بذلك كان ملتبسا به قبل النهي ، والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يعبد آلهتهم قط ، وفرق بين قولك : لا تفعل كذا ، وبين قولك : نهيتك من فعل كذا ، فالأول : يقتضي المنع المطلق ، والثاني : يقتضي المنع مما أنت فاعله .

قال : والجواب : أن النهي عن المنتهي يقتضي اتصاف أمثاله به ، والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كان بين أظهر المشركين فنهي عن أن يتصف بصفاتهم ، قال : وعادة الشيوخ يذكرون سؤالا موردا في حسن الائتلاف ؛ وهو لم أشد لفظ العبادة ولفظ الدعاء لآلهتهم ، وهلا قال : أن أعبد الذين تعبدون ، أو يقول : أن أدعوا الذين تدعون ، أو يقول : إن الذين تعبدون فما السر في ذلك ؟

قال : فأجابوا : بأن المراد بالعبادة الخضوع ، أي نهيت أن أخضع للذين دعوتهم آلهة ، والخضوع يستلزم أن يدعوهم آلهة بل هو أعم ، فناسب إسناد النهي للأعم المطلق ؛ لكونه يستلزم النهي عما فوق من باب آخر ، فاستعمل الأخص في الثبوت والأعم في النهي .

فإن قلت : قوله تعالى : ﴿ لَمَّا جَاءَنِي الْبَيِّنَاتُ مِنْ رَبِّي ﴾ ، مفهومه أنه كان متصفا بذلك قبل مجيء البينات ؟ فالجواب : بأن النهي له والمراد غيره ، وإما أن يراد بالبينات مطلق الوحي المنزل عليه وعلى من قبله من الأمم ، ولا شك إنه كان حين بلوغه متشرعا بشريعة إبراهيم صلى الله عليه وعلى آلهما وسلم ، وإنما يرد السؤال لو قلنا : المراد لما حضر زمن إرساله ونزول الوحي عليه .

قوله تعالى : ﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ .

---

(١) أورد المصنف في الحاشية : ﴿ قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ ﴾ ، فيه إشكال عظيم .

المراد بالإسلام العملي الراجع للصلاة والصوم والزكاة ، والأول أمر عملي اعتقادي ، والنهي عما تقدم إما بالشرع أو بالعقل أو بهما ، فيرجع إما للحكم فهو شرعي ، أو للدليل فهو عقلي أو لهما معا .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ ﴾ .

قال ابن عرفة : لما تضمن الكلام السابق التنبيه على كمال الله تعالى بالقدرة ، وأخرج عالم الإنسان من العدم للوجود ، وتصويره ونقله من حال إلى حال ، ثم نقل إلى حالة العدم ، واتصافه بالحياة والوحدانية عقبه بذم حالة المجادلين في آيات الله مع وضوحها ، وآيات الله إما القرآن وإما المعجزات .

ابن عرفة : ، وتقدم في الآية سؤالا قد خفي ظهوره ، وهو أن الجملة المتضمنة لمعنى إذا ؛ عقبت بالإنكار ، فإنما يريد فيها نقيض لازم ذلك المعنى ، ولا يتكرر فيها عين لازمه ، تقول : أحسنت إليك فكيف تكفرني ، ولا تقول : أحسنت إليك فكيف تشكرني ، لأن الشكر من لوازم الإحسان والإنكار هنا [٦٦/ ٣٢٣] تسلط على صرفهم عن الآية وهو عين لازم المجادلة فيها ، قال : والجواب : أن ذلك إذا كان هو العجب بأمر خارجي عن المعنى الأول ، فحينئذ تؤتى فيه بعين اللازم ، كقولك : من لم يعلم إنتاج الشكل الأول فكيف يدرك بعقله إنتاج الشكل الثاني ، وهنا التقدير كيف تجادلون فيها وأنى يصرفون عن المانع من خبر الذم .

قلت : وقال ابن عطية في قوله تعالى : ﴿ لا إِلَهَ إِلا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ ﴾ أي كيف تصرفون عن طريق النظر والهدى .

وقال الزمخشري : كيف ومن أي وجه تصرفون عن عبادته إلى عبادة الأوثان .

قوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ .

وفيه الفاء للتعقيب وسوف للتنفيس ، فكيف صح الجمع بينهما ؟ فالجواب : إن التعقيب لذات الشيء ، والتنفيس للعليم بذلك ، وفرق بين كون الأغلال في أعناقهم وعلمهم قبل نزوله بهم ليس كعلمه بعد حلوله بهم .

قوله تعالى : ﴿ وَالسَّلاسِلُ ﴾ .

بالخفض .

ابن عطية : على الصلب ، أي إذ أعناقهم في الأغلال والسلاسل ، مثل : أدخلت القلنسوة في رأسي .

قال ابن عرفة : وكان يمشي لنا أنه على ظاهره وليس على القلب ، والمراد أن الأغلال في السلاسل والسلاسل في أعناقهم فالأغلال في أعناقهم ، وقد أراني الفقيه أبو سعيد الغبريني أثر القيد في عبد تهادت ساقه ظرفا لهم وهم يجرونها .

قوله تعالى : ﴿ بَلْ لَمْ نَكُنْ نَدْعُو مِنْ قَبْلُ شَيْئًا ﴾ .

قال ابن عطية : فدعوا إلى الكذب وهذا من أشد الاختلاط وأبين الفساد .

وقال الزمخشري : أي شيئا ، أي نبين لهم أنهم لم يكونوا شيئا ، كما تقول : حسبت أن فلانا شيئا ، فإذا هو ليس بشيء .

قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يُضِلُّ اللهُ الْكَافِرِينَ ﴾ .

ابن عرفة : مثل ضلال الأصنام وغيبتهم عنهم في الآخرة يضل الله الكافرين في الدنيا حتى طلبوا الآلهة وطلبتهم الآلهة لم يتصارفوا .

قلت : والمعنى على ما قال ابن عطية ، أي مثل ضلالهم في الآخرة بكذبهم في إنكارهم عبادتهم الأصنام فضلهم الله في الدنيا لعبادتهم لها .

قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ .

ابن عرفة : يوجد أن الفرح بغير الحق كبيرة لترتب العقاب الأبدي عليه .

فإن قلت : العقاب عليه وعلى المدح بعاقله هل هو على كل واحد منهما بانفراد ؟ قال : وانظر هل الفرح بغير المباح داخل في ذلك أم لا ؟ قلنا : تجري على الخلاف في المباح هل هو حكم شرعي أو لا ؟ وتقدم نظره في قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا ﴾[سورة الأحقاف : ١٦] .

قوله تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ ﴾ .

قال ابن سلامة في شرح أسماء الله الحسنى : صرح مسلم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - " إذا قام من الليل يصلي ، يقول : اللهم لك الحمد أنت نور السماوات والأرض " الحديث ، وفيه : " أنت الحق ، ووعدك الحق ، وقولك حق ، ولقاؤك حق ، والجنة حق ، والنار حق والساعة حق"[١] ، فلما ذكر ذات الله وصفاته عرف الحق بالألف

---

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى حديث رقم : ٤٣٠٣ .

والـلام ، ولـمـا ذكر لقاء الله والجنة والنار نكر الحق ليظهر الفرق والله أعلم مبين ذاته وأفعاله ، وأنه الحق الذي لم يكن لغيره وإن كان حقا سواه قائما هو به وبإثباته لولى .

ابن عرفة : أراد أنه عرف الحق الذي هو صفة ذات وصفة نفس ، لأن الوعد هو الكلام وكلام الله نفسي لا لفظي لكن ترد عليه تنكيرا في هذه الآية .

قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ ﴾ .

قال ابن عرفة : هذه شرطية متضمنة مانعة الخلو من غير مقدمها ونقيض تاليها ، أي فإما نرينك قبل وفاتك وبعض الذي نعدهم أو نتوفينك قبل ذلك فإلينا يرجعون فتنتقم لك منهم على كل حال لهم ، قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ أي إلا بأمر الله أو لا يخلق الله القدرة على ذلك .

قوله تعالى : ﴿ قُضِيَ بِالْحَقِّ ﴾ .

راجع إما للحكم أو التنفيذ ، والمراد به تنفيذ الحكم الواقع أزلا وهو إظهاره .

قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَنْعَامَ لِتَرْكَبُوا مِنْهَا ﴾ .

قال الزمخشري : هي هنا .

وقال ابن عطية : هي الأزواج الثمانية .

وقال الطبري : إن الأنعام في هذه : يعم البقر ، والإبل ، والغنم ، والخيل ، والبغال ، والدواب ، وغير ذلك .

ويحكي ابن رشيد في البيان قولا : بأن الأنعام يدخل تحتها الظباء .

قوله تعالى : ﴿ لِتَرْكَبُوا مِنْهَا ﴾ .

كان بعضهم يقول للفعل لأنه فعل للعلة لأن الله تعالى لا يفعل للفرض ، لكن أفعاله معللة شرعا .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ .

هذا من عطف العام على الخاص لأن المركوب خاص ببعض الناس ، وخاص بالإبل والأكل عام في جميع الناس ، وعام في جميع الأنعام .

قوله تعالى : ﴿ وَلِتَبْلُغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ ﴾ .

من عطف الخاص على العام لأن المنافع خاصة في جميعها من الصوف والوبر وغيره .

قوله تعالى : ﴿ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ ﴾ .

راجع إلى الملائكة ، وقوله ﴿ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الأَرْضِ ﴾ للكيفية وشدة القوة تارة يظهر آثارها ، وتارة لا يظهر لها أثر ، ويؤخذ منه أن التواتر يفيد العلم لأنا نشاهد آثار من مضى وأعمالهم وآنيتهم ولا نعلم إنها آثارهم إلا بخبر التواتر .

قوله تعالى : ﴿ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ ﴾ .

إما نفي أو استفهام على سبيل الإنكار والتعجب .

قوله تعالى : ﴿ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ ﴾ .

حكى الزمخشري فيه منها إنه تهكم بهم ، لقوله تعالى : ﴿ بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ ﴾ [سورة النمل : ٦٦] وكان إنكارهم البعث والعذاب .

سورة فصلت

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ ﴾ .

قال ابن عرفة : هذه إشارة إلى إنكارهم الدليل العقلي الدال على وجود الله ووحدانيته .

قال الشيخ : اليوم قطعة من الزمان .

فإن قلنا : الزمان حركة الفلك فما معني اليومين إذ ذاك ، فإن قلت : الزمان عبارة عن مقارنة حادث لحادث ولا يلزم عليه ما ذكرت ، قلت : ذلك كلام خرج من قائله على غير تحصيله وإلا فيلزم إن كان زمان مضى زمان أصلا ؛ لأنه قد انقضى ولم تزل الحادثان ، ويلزم أن نكون نحن صحابة ؛ لأن زمانهم لم يزل يطلق على زمان مع حدوثنا نحن ، وهذا كله باطل .

قال الشيخ : وسؤال الزمخشري هنا أنه لم ينثني عمل انحصاره ، قلت : فيما قاله فنظر بل ينبغي أن نفس الآية بغير ذلك ولا يلزم عليه سؤال ، وهو أن قوله تعالى : ﴿ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ﴾ الآية ليس معطوفا على خلق الأرض وإنما ذلك كلام قديم وثم محذوف تقديره فعل ذلك واسمها ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ ﴾ .

إن قلت : خطابه لهما هل هو حقيقة أم لا ؟ قلت : اقتران الأمر بذلك الطوع والكرة دليل على أن كلامه لهما حقيقة ، لأن الطوع والكرة لا يكون إلا من المخاطب حقيقة الموصوف بالحياة ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ أَتَيْنَا ﴾ دليل على أن كلامهن حقيقة .

قوله تعالى : ﴿ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ ﴾ .

إنكار منهم للدليل السمعي الدال على وجود المعاد والدار الأخرة .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ ﴾ .

إنكار للمعجزات المرسلات[٣٢٤/٦٦] بالبصر ، فأنكروا المعقول والمسموع والمبصر .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَعْرَضُوا ﴾ .

ابن عرفة : علقه بالإعراض وهو أخف من التكذيب ومن التولي ليفيد العقوبة على ما فوقه من باب أحرى .

قال : وفي الآية دليل على وجوب النظر ، قال : والتعبير بلفظه أن فعلهم حتى كأنه غير واقع منهم اعتبار بالأمر الشرعي لا العادي مثل صاعقة وثمود .

قال ابن عرفة : إن كانت صاعقة ثمود مثل صاعقة عاد لزم التكرار من غير فائدة ، وإن كانت مخالفة لها لزم مماثلة الشيء بواحد لأمرين مختلفين وهو باطل ، قال : والمثلان عند الفقه باعتبار العادة هما المتساويان في الأمور الأعمية من جميع الوجوه ، وعند المتكلمين هما المتفقان في صفات النفس وإن اختلفا في الأمور الأعمية فإن كانت هذه الصاعقة فلأنها في تشبيهها بصاعقة ثمود ، وإن كانت مماثلة لأحدهما ومخالفة للأخرى فلا يصح التشبيه ، قال : وتقدم الجواب بأن التعدد في التشبيه مبالغة في تأكد العذاب وتكرره ، وإنه يحل ببعضهم صاعقة كصاعقة عاد ، ويحل ببعضهم أخرى كصاعقة ثمود .

قلت : فالمماثلة في وقوع الصاعقة من حيث كونها آية والمخالفة في صفتها .

قوله تعالى : ﴿ إِذْ جَاءَتْهُمُ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ ﴾ .

ابن عطية : أي في أول تكليفهم ، ﴿ وَمِنْ خَلْفِهِمْ ﴾ أي في آخر عمرهم .

الزمخشري : ﴿ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ ﴾ أي من بين أيدي الأمم ومن خلفها الرسل المرسلين إليهم ، أي جاءتهم رسل بعد رسل .

قوله تعالى : ﴿ لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لأَنْزَلَ مَلائِكَةً ﴾ .

ابن عرفة : الصواب تفسير لها أي لو شاء الله إرسال الرسل لأنزل ملائكته لكنه لم ينزل فلم يرسل رسلا .

ولكن كما قال أبو حيان : لما صح الاستثناء لأنه يكون التقدير : لكنه لم ينزل ملائكة فلم يرسل إلينا ملائكة ، والعرض أنه كذلك وقع فلم يتم له ، فالصواب أنه يرد مفعول بشاهد غير جواب لواو لازمة .

قوله تعالى : ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا ﴾ .

قال ابن عطية : ﴿ صَرْصَرًا ﴾ هو من صرّ يصرّ إذا صوّت صوتا يشبه الصاد والراء ، وكذلك يجيء صوت الريح أكثر الأوقات .

قال ابن عرفة : قالوا : الطباق هو موافقة اللفظ للمعنى إما في الإفراد ، كقولهم : صرصر الباري وصرصر الحداب ، وإما في التركيب ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى ﴾[سورة الليل : ١ :٤]

قال : ﴿ اللَّيلِ ﴾ مفرق للنهار ، و﴿ الذَّكَرَ ﴾ مفارق للأنثى ، وكذا ﴿ سَعْيَكُمْ ﴾ متفرق مخالف بعضه لبعض .

قال ابن عطية في الحديث : إن الله أمر خزنة الريح ففتحوا على عاد قدر حلقة الخاتم ولو فتحوا بقدر منخر الثور لهلكت الدنيا .

قال ابن عرفة : وكان بعضهم يقول : إن عادا كفروا لقولهم :﴿ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً ﴾ فعذبهم الله تعالى بأضعف شيء من العناصر لأن الريح أضعف من جنس التراب والحجر وغير ذلك من العناصر تعجيزا لهم في افتخارهم بالقوة .

ابن عرفة قال : وهنا أيام نحسات ، وفي سورة القمر : ﴿ فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُسْتَمِرٍّ ﴾ [سورة القمر : ١٩] فدل على صحتها .

قال الأصوليون : في الواحد بالشخص ، والواحد بالنوع ، قيل لابن عرفة : هذا دليل على أن الزمان موجود لأن حلول الريح فيه دليل على أنه موجود ، فقال : وكذلك هو عندنا لأنه حركات الأفلاك أو مقارنة حادث لحادث .

قوله تعالى : ﴿ عَذَابَ الْخِزْيِ ﴾ .

مقابل لقولهم : ﴿ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً ﴾ لأن الخزي هو الاحتقار .

قوله تعالى : ﴿ لِنُذِيقَهُمْ ﴾ .

تعليل للفعل لأنه فعل العلة ، أعني أنه ليس بفعل للفرض فهو تعليل شرعي جعلي عقلي .

قوله تعالى : ﴿ فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ ﴾ .

قال ابن عرفة : تحامل الزمخشري هنا على أهل السنة وسماهم قدرية ، فقال : ولم يكن في القرآن حجة على القدرية الذين هم مجوس هذه الأمة بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم وكفى به شهيدا إلا هذه الآية .

قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ ﴾ .

قال ابن عرفة : الظاهر لمن يقول لشخص : يا عدو الله إنه لا يقتل لأنه إنما يقصد به المبالغة والمعصية ، وربما يقوله بعضهم على جهة المدح ، قيل له : مقتضى قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾[سورة البقرة : ٩٨] إنه كافر ، فقال الظاهر : إنه غير كافر .

قوله تعالى : ﴿ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾ .

أي يجلس أولهم حتى يجيء أخرهم وكذلك مقتضى الجمع .

قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا ﴾ .

زيادة ﴿ مَا ﴾ للتأكيد أي حتى إذا جاءوها .

وقيل : لتأكيد ملزومية الشرط للجزاء لأنها لتأكيد الشرط وحده .

قال ابن عرفة : وحاسة البصر أفضل من حاسة السمع بدليل أن موسى عليه الصلاة والسلام أكرم بسماع الكلام الأزلي ولم.... [1] للرؤية .

قيل لابن عرفة : لم يكن في الأنبياء أصم ، وقد كان شعيب عليه السلام أعمى فدل على أن الصمم عيب بخلاف العمى .

قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى ﴾ .

فهدى قرية بالضلال الذي هو مقابله .

قلت : هو من حذف التقابل ، فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، والتقدير : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ ﴾ .

وقال تعالى ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾[سورة النساء : ١٢٥] ويجاب : بأنهما متساويان في الحسن ، كما تقدم في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾ [سورة البقرة : ١١٤] ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ ﴾[سورة الزمر : ٣٢] .

قوله تعالى : ﴿ وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ ﴾ .

إما ضدان أو نقيضان أو خلافان ، فلا يصح أن يكونا نقيضين لأن عدم المساواة بين النقيضين معلوم بالبديهة ، فهما ضدان لصحة ارتفاعهما عن الشيء الواحد فلا يكون حسنة ولا سيئة ، ويحتمل أن يكون المراد لا تستوي الحسنة ولا عدمها ، وإن الحسنات في ذواتها متفاوتة فهي غير مستوية والسيئات كذلك بعضها أعظم من بعض .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ ﴾ .

---

(١) بياض في المخطوطة .

إن قلت : لم عبر بهذا ولم يقل : فإذا الذي هو عدوك ، فالجواب : أن هذا يفيد حصول العداوة من الجانبين ، وكل واحد منهما عدو لصاحبه ، ولو قيل : فإذا الذي هو عدوك لا ، فإذا العداوة من أحد الجانبين فقط .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُلَقَّاهَا إِلا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ .

أي من الصبر أو من العقل ولا يحصل ذلك إلا من اتصف بالصبر ، وهذا أخص من الأول .

قوله تعالى : ﴿ وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ ﴾ .

الزمخشري : النزغ هو النخس .

ابن عرفة : وهذا على سبيل الغرض كان ملزومية المقدم للتالي لا يدل على وقوعه ، مثل : ﴿ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾[سورة الزخرف : ٨١] ، ولذلك أتى فيه بكلمة إن قلت : هو حقيقة ، قال : أو هو مجاز ، وشبهه بعضهم بطائر مؤذ أغار على بستان فلا يؤذيه ولا يقصد إذائته لعلمه إنه لا يقبل الإذائة لكنه يمر عليه ويقصد إذائته ، ويمنعه من ذلك مانع ، وتارة يقصد إذائته فيؤذيه ، فالأول :حالة الشيطان عليه اللعنة مع الأنبياء عليهم السلام ، والثاني : حاله مع الأولياء يوسوس لهم فلا يعطونه ، والثالثة : حالة مع سائر الناس من العصاة .

قوله تعالى : ﴿ لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ﴾ .

ابن عطية : أي مما قبله من الكتب و ﴿ مِنْ خَلْفِهِ ﴾ أي مما بعده من نظر ناظر أو فكرة عاقل ، أي لا يتعلق به إبطال مبطل متقدم ولا متأخر .

[٣٢٥/٦٧] ابن عرفة : ﴿ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ﴾ على هذا متعلق بالباطل لا يتأتى لأن يأتي مستقبل ، و﴿ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ﴾ مأمن له ، قلت : أو يكون حالا من الباطل .

قوله تعالى : ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ .

فسر معنيين :

أحدهما : ما يقال من قولك السيىء المكروه الأمثل ما قاله الأنبياء من قومهم .

الثاني : ما يقال لك من الوحي في الكتاب المنزل عليك إلا ما قد قيل للرسل في الكتب المنزلة عليهم ، أو ما يقال لك من الوحي بالأحكام والشرائع إلا ما قد قيل يضرك ، فالمقول له على هذا مثل ما قد قيل لغيره لأنه غير ما قد قيل لغيره .

ابن عرفة : ويحتمل أن يراد ما يقال لك من كلمة التوحيد واعتقاد ما يجب لله وما يستحيل عليه إلا ما قد قيل لغيرك من الرسل ، فالمقول على هذا نوعين : ما قيل لغيره وهو كلمة لا إله إلا الله .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ ﴾ .

ولم يقل : ذو مغفرة شاملة ، كما قال تعالى ﴿ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ تغليبا للخوف على جانب الرجاء .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا ﴾ .

أما معطوف على الساعة ، أي وإليه يرد علم الساعة ، ﴿ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ ﴾ فما موصولة فهو منحصر في علم الله ، وإما متصل بما بعده وما نافية .

قال ابن عرفة : والثمرات بعد حصولها في الأكمام قد يدعي أحد علمها ، وكذلك الحمل بعد ظهوره ، وأما قبل حصول الثمرات في الكم فلا يقدر أحد أن يدعي علمها ، وكذلك النطفة حين حصولها في الرحم لا يعلم أحد لها بوجه ، فلذلك أسند العلم إلى الله تعالى في حالة إمكان ادعاء العلم بها فأحرى في حال عدم ادعائه ، قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ ﴾[سورة الإسراء : ٨٣]

قال ابن عرفة : النأي عن الشيء والبعد منه أقوى من الإعراض عنه ، فلذلك عطفه عليه أو يكون الاعتراض من صفة المؤمن ، والنأي من صفة الكافر أو هو قدر مشترك بين الجميع ، وعبر هنا بالفعل مبالغة في ذمه بمطلق الإعراض ، ثم عبر بالاسم ، في قوله تعالى : ﴿ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ ﴾ مبالغة في ذمه بكثرة الإلحاح وملازمته له عند نزول الشدائد به .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ ﴾ .

لأن العرض يستلزم الطول فكل عريض طويل والطويل قد لا يكون عريضا .

ابن عرفة : هذا لا يصح ، فإن الطول والعرض أمران نسبيان ، فالشيء لا بد له من طول وعرض ، وكذلك الخيط لا بد له من طول وعرض ، والصواب كأن يقول : عظم العرض يستلزم الطول والطول لا يستلزم العرض ، بدليل المفتول والحبل فإنهما طويلان قليلا العرض بخلاف ما له كان الشيء كثير العرض ، فإن طوله إما أن يكون قدر عرضه أو أعظم منه ولا يكون أقل منه أصلا بوجه .

قلت : وأفصح ابن عطية في سورة آل عمران ﴿ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ ﴾[سورة آل عمران : ١٣٣] فقال : الطول لا يدل على قدر العرض بل قد يكون الطويل قليل العرض كالخيط ، وانظر على الذم على مجموع أو على كل واحد منهما .

قيل لابن عرفة : لو كان الذم على مجموعها للزم عليه المفهوم ، فقال : يكون مفهوم أحرى لأنه إذا ذم على الإعراض عند النعمة والدعاء عند الشدائد ، فأحرى أن يلزم عن الإعراض عند النعمة ، وعدم الدعاء عند الشدائد .

قوله تعالى : ﴿ عَرِيضٍ ﴾ .

إشارة إلى أنه ذو دعاء لكنه يعظم دعاءه ، والحاجة عند الشدائد ، وفرق بين قولك : هذا الثوب ذو عرض ، وهذا الثوب عريض ، فعريض أبلغ فعبر في الأول ، بقوله : ﴿ إِذَا أَنْعَمْنَا ﴾ ، وفي الثاني بالقسم إشارة إلى المبالغة من حيث إنه يعرض عند حلول كمال النعمة به ، ويصح في الدعاء عند نزول أوائل السور ، وأسند النعمة إلى الله تعالى و[1] . . . . إلى الشرك على جهة الأدب .

قيل لابن عرفة : بل هو حقيقة عند المعتزلة ، فقال : لا لأنهم يقولون : إن الأمراض والعلل ليست من فعل العبد وعطفه هنا وفي الأحقاف بالواو ، قوله تعالى : ﴿ مَنْ أَضَلُّ ﴾ [سورة الأحقاف : ٥] .

ابن عرفة : جوابها إما مفهوم من الأول أي من أضل هو أو من حس ، وهذا مع قوله تعالى : في الأحقاف : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾[سورة الأحقاف : ٥] ينتج أنهما مستويان في الضلال .

قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ .

إن أريد بالشهادة لازمها وهو العقوبة والانتقام ، فلفظ ﴿ شَيْءٍ ﴾ خاص بالحادث ، وإن أريد بها العلم والحضور فيعم القديم والحدث وهذا خطاب للكفار والمراد به رؤساءهم ، وأما العوام والأتباع فلا يعلمون ذلك حتى يقرأ عليهم عملهم بهمزة الاستفهام ، قلت : بدليل حديث ابن مسعود في كتاب القدر عند مسلم اجتمع عند البيت ثلاثة نفر قرشيان وثقفي أو ثقفيان وقرشي قليل فقه قلوبهم كثير شحم بطونهم ،

---

(١) بياض في المخطوطة .

فقال أحدهم : أترون الله يسمع إن أخفينا ، وقال الثالث : إن كان يسمع إن جهرنا فهو يسمع إن خفينا .

قوله تعالى : ﴿ أَلا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ ﴾ .

المراد بذلك الدار الآخرة وإلا فالموت تحقيق عندهم .

قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ .

ابن عرفة : وجه مناسبتها لما قبلها إنه لما اتصف الله تعالى بالجزاء ، في قوله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ وأنه حكم عدل ليس بظلام للعبيد ، قد تتشوق النفوس لمعرفة الوقت الذي يقع فيه الجزاء ، فقال : علم ذلك معروف له لا لغيره ، والألف إما للجنس فالمراد به : يعلم ساعة بعد ساعة أو [...] فهي ساعة واحدة وهي القيمة .

ابن عرفة : وقد تقدم لنا في الآية سؤالان أن إلى لانتهاء الغاية وما بعد غير داخل فيما قبلها فيفيد أن رد الفعل منتهى إليه وهو غير داخل مع أنه في نفس الأمر داخل ؟ وأجيب بوجهين :

أحدهما : أن تكون القرينة هنا صيرته داخلا ، كما قالوا في : اشتريت الشقة التي طرفها .

الثاني : أن الرد ينشأ عند الثبوت والاستقرار ، فالثبوت والاستقرار هو الداخل والرد غير داخل .

السؤال الثاني : أن الرد يقتضي انفصاله بعد انفصال ، قال تعالى ﴿ فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلا تَحْزَنَ ﴾[سورة القصص : ١٣] وكان موسى عليه السلام انفصل عن أمه ثم رجع إليها ، وأجيب : بأن المراد إليه معرف علم الساعة .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا ﴾ .

إما لكل ثمرة كم ، أو لكل ثمرة أكمام ، كما في النور فإنه أولا يفتح عنه النوار ثم يلبس ، فيزول عنه القشر ثم يكنز ، فيزول عنه القشر الآخر .

قوله تعالى : ﴿ وَلا تَضَعُ إِلا بِعِلْمِهِ ﴾ .

ولم يقل : وما تضع ، فأجيب : بإلا لنفي والوضع متأخر عن الحمل .

قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِي ﴾ .

ابن عرفة : هذا السؤال تبكيت لهم وخزي فلا يستحق جوابا لكن كانوا في مقام الدهش وعلم العلم ، أجابوا بقولهم : ﴿ آذَنَّاكَ ﴾ ولم يطلب منهم جواب بوجه ، وعلى هذا لا حاجة بسؤال الزمخشري ، في قوله : فإن قد آذنوا فلم سئلوا لأنه سؤال تبكيت .

قوله تعالى : ﴿ آذَنَّاكَ ﴾ .

أي علمناك .

قال ابن عرفة : كان بعضهم يقول : الآذان أقوى في الإعلام من العلم لأنه يقتضي الشهرة والإذاعة بذلك ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾[سورة التوبة : ٢] ومنه الآذان لأنه يرفع الصوت فهل هو إخبار عن إعلام مضى أو إنشاء ، ومنه مسألة المدونة في أول كتاب الإيمان بالطلاق ، قال : ومن طلق [٦٧ /٣٢٦] زوجته ، فقال له رجل : ما فعلت ؟ فقال : هي طالق ، فقال : إن نوى إخباره فله نيته .

قوله تعالى : ﴿ لا يَسْأَمُ الإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ .

السأمة هي الكسل عن الدوام على مشقة ما حصل إتعاب النفس في بعضه من أمور التكاليف فنهى عن الكسل عن ذلك ، وأراده الامتناع منه واليأس أمر عدي عبارة عن تعلق النفس بالرجاء والرجاء ضده فهو تعلق الأمل لحصول الأمر المحبوب ، والقنوط عبارة عن ظهور أثر ذلك المكلف .



فهرس المحتويات